مصير العالم السياسي والاقتصادي في يدها هي فقط!

دايڤيد ج. روثكوبف

الطبقة الخارقة

نخبة التسلّط العالمي وأي عالمٍ تبني



شركة المطبوعات للتوزيع والنشر

الطبقة الخارقة

الطبقة الخارقة

نخبة التسلّط العالمي وأي عالمٍ تبني

دايفيد ج. روثكوبف





شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ش.م.ل.

ALL PRINTS DISTRIBUTORS & PUBLISHERS s.a.l.

الجناح، شارع زاهية سلمان

مبنى مجموعة تحسين الخياط

ص.ب.: ٨٣٧٥ - ١١ بيروت، لبنان

تلفون: ٨٣٠٦٠٨ ١ ٩٦١+ فاكس: ٨٣٠٦٠٩ ١ ٩٦١+

email: publishing@all-prints.com

tradebooks@all-prints.com

website: www.all-prints.com

الطبعة الثانية ٢٠١٢

ISBN: 978-9953-88-533-9 النسخة الورقية

ISBN: 978-6144-58-359-3 النسخة الإلكترونية

Originally published as: **The Superclass: The Global Power Elite and the World They Are Making.**

Published by arrangement with Farrar, Straus, and Giroux, LLC, New York

ترجمة: حنان محمد كسروان

تدقيق لغوي: وفيق زيتون

تصميم الغلاف: promofix

الإخراج الفني: بسمة تقي

إلى أمي وأبي

اللذين تعلّمت منهما

أن أعظم الموروثات العائلية

ليست الثروة والسلطة

بل الحب وحس الفكاهة

أو على الأقل هذا ما يواصلان قوله لي

كل الناس يمكنهم مواجهة المحن

ولكن إنْ شئتَ اختبار شخصية المرء

فأعطِه سلطة

أبراهام لينكولن

المحتويات

تمهيد

يقف اللَّه إلى جانب الجميع... ونخلص بعد طول بحث،

إلى أنه يقف إلى جانبهم، بالإضافة إلى المال الوفير والجيوش الكبيرة.

جان أنويل



يدور هذا الكتاب حول السلطة. إنه يعرض لواقع تركّز السلطة بين أيدي مجموعة قليلة جداً من الأشخاص حول العالم. ويتكلم عن هوية هؤلاء الأشخاص، ويعمد إلى مقارنتهم بنخب الزمن الغابر، ويطرح أوجه اختلافهم عنا. كما يتطرق الكتاب بشكل أساسي إلى التأثير الشديد لهذه المجموعة على حياتنا، وكيفية تشكيلها لزماننا.

بالطبع، يصعب قياس السلطة. غالباً ما تُعتبر الثروة مصدراً للسلطة. وفي العادة تُتَرجم المناصب إلى سلطة. ولعل أقدم مصدر للطاقة يكمن في القدرة على توجيه قوة عنيفة. ولكن تكمن السلطة أحياناً في أمورٍ أكثر بساطة، مثل الأفكار أو إمكانية النفاذ. ليس ثمة مقياس موحد أو متفق عليه عالمياً للسلطة، لذا لا مناص من وجود تقديرات غير موضوعية. إن تحديد الشخص الذي يمتلك السلطة وذاك الذي لا يمتلكها أمر أكثر صعوبة، لأن بعض الأشخاص بيننا من ذوي النفوذ الكبير يعمدون عادة إلى حجب سلطتهم أو

التقليل من استخدامها. بالإضافة إلى ذلك، ثمّة قلة من الأشخاص تمتلك سلطة من النوع العالمي التي تشكل موضوع هذا الكتاب. إن الكثير من الأشخاص الذين اعتدنا على اعتبارهم نافذين، لا يمتلكون إلا تأثيراً محدوداً جداً على نطاق العالم. قد يبدو أنهم ذوو شأن كبير، ولكنهم شخصيات تتمتع بأهمية محلية أو قومية فحسب.

لقد ظهرت على مدى العقود الماضية نخبة عالمية تتمتع بقدر من السلطة يفوق ما تمتلكه المجموعات الأخرى على وجه الأرض. يمتلك كل فرد من هذه النخبة قدرة التأثير على حياة ملايين من الناس في كثير من دول العالم. يمارس كل فرد منهم هذه السلطة على نحوٍ فاعل، وغالباً ما يعمدون إلى تقويتها من خلال تنمية علاقات مع أفراد آخرين ينتمون إلى هذه الطبقة. لقد ولى زمن السلطة التي يتم توارثها مدى العمر، وعند أغلب أعضاء هذه المجموعة يعتبر النفوذ مؤقتاً. وكي يكون المرء عضواً حقيقياً من أعضاء هذه النخبة يتحتم عليه أن يحكم قبضته على السلطة، على الأقل مدة كافية تسمح له بترك بعض الأثر، ليدخل عالم الأعضاء الآخرين في هذه النخبة أو يؤثر فيهم، أي مدة بضع سنوات أو أكثر.

ليس ثمة شك في وجود مثل هذه المجموعة. إن الذين يمتلكون المؤهلات المذكورة أعلاه التي تخولهم أن يصبحوا أفراداً من هذه المجموعة هم: رؤساء الدول، والمدراء التنفيذيون لأكبر شركات العالم، وأسياد الإعلام، وأصحاب المليارات الفاعلون في مجال الاستثمار، وأقطاب التكنولوجيا، وحكام الدول النفطية، ومدراء صناديق المال، والمستثمرون في الأسهم الخاصة، وصفوة القادة العسكريين، وبعض القادة الدينيين، وبعض الكتّاب والعلماء والفنانين المعروفين، وحتى القادة الإرهابيون وكبار المجرمين.

عبر طرح فكرة وجود طبقة نخبة، نجد أمامنا أسئلة مهمة أبرزها: كم يبلغ حجم هذه الطبقة؟ باستخدام المقاييس الواردة أعلاه، والبحث المنهجي في الموارد المتوافرة، تمكنت أنا ومساعديّ الباحثين من تحديد ما يزيد على ستة آلاف شخص يتمتعون بالأهلية ليكونوا أفراداً من هذه المجموعة. وسيتضح لنا أنه خيار يستند على نقاط محددة طبيعية، مما يوفر لنا مجموعة تعتبر أصغر من أن نحللها بطريقة منطقية وأكبر من أن تشمل كل المجتمعات العالمية المهمة، من مجال السياسة إلى مجال الأعمال إلى المجال العسكري، كما إنها أكبر من عالم الأفكار الذي تحتاجه كي تصبح ممثلة لأهم مصادر السلطة في العالم.

والسؤال الذي ما انفك يُطرح عليّ مذ شرعت في تأليف هذا الكتاب: هل ثمة قائمة؟ في الحقيقة، هناك قائمة. وقد اقترح علي كثير من الأشخاص أن أقوم بنشرها، وذلك لأنه من جهة الناس يحبون القوائم، وإنما السبب الأهم يعود إلى أن أعضاء طبقة النخبة أو الذين يطمحون إلى الانتماء إلى هذه الطبقة يهمهم أن يروا من الذي ينتمي إلى هذه القائمة ومن لا ينتمي إليها. ولكن نشر مثل هذه القائمة لن يكون له أي جدوى. إذ إنه بعد مرور يوم واحد من نشرها ستصبح قديمة. فكما أسلفت: السلطة مؤقتة وزائلة، فالكثير من أعضاء هذه النخبة، ينتمون إليها بسبب وظائف يشغلونها، ولكن الناس تشغل مثل هذه الوظائف ثم ترحل عنها. البعض يستقيلون منها والبعض الآخر يموتون. وثمة آخرون يواجهون أزمات مهنية أو مادية. وثمة أعضاء من هذه المجموعة يتم خلعهم من مناصبهم في كل سنة. وآخرون يُسجنون. لهذه الأسباب عمدت إلى إدراج بضع قوائم فرعية لتوصيف الطبيعة العامة للمجموعة. ولكني قمت بذلك مع كامل إدراكي بأنني أرسم صورة لشيء متحرك.

لقد أشار البعض، وأغلبهم من الأميركيين، أنه باستخدامي كلمة (طبقة) أخاطر بدخول غمار منطقة شائكة فكرياً، ألا وهي الماركسية وصراع الطبقات. إذا كان الاعتراف بما يبدو بديهياً لأي إنسان عاقل - بأن الطبقات الاجتماعية والاقتصادية تظل موجودة في العالم حتى مع تحسّن الحركة بين هذه الطبقات بالنسبة إلى بعض الفئات القليلة من البشرية - يعتبر أمراً شائكاً فكرياً، إذاً فأنا لها. في الحقيقة أنا أتقبل الأمر بسرور. إن هذا الكتاب يتطرق بطبيعته إلى اللامساواة الجسيمة في توزيع السلطة والثروة حول العالم. وبرأيي نحن نخاطر في تجاهل مثل هذه المسائل على الصعيد العملي والسياسي، والأهم من هذا كله على الصعيد الأخلاقي.

تبلغ القيمة الصافية الإجمالية لأغنى ألف شخص أو ما يقاربه - أي أصحاب المليارات في العالم - ضعفي القيمة الصافية تقريباً لأفقر 2,5 مليار شخص في العالم. لعل الجنس البشري أحرز تقدماً باهراً على مر القرون، ولكن تظل مثل هذه التباينات تهمة موجهة لحضارتنا. وبرأيي تعتبر تهديداً لاستقرار هذه الحضارة.

إن ذكر هذا الكلام لا يجعلنّ هذا الكتاب موجهاً ضد الأغنياء. أعترف أن سلوك بعض أغنى الأشخاص في العالم يقرفني، أولئك الذين يردون للمجتمع على نحو مَرَضي ما معدّله واحد بالمئة من إنتاجهم (شتّان ما بين هذه النسبة ونسبة 80 بالمئة التي أعطاها أندرو كارنيغي خلال مسيرة حياته). وبالتأكيد لا يسع المرء إلا الشعور بالانزعاج والذهول في أغلب الأحيان بسبب الأشخاص الذين يسيئون استخدام السلطة السياسية أو العسكرية، وغالباً على حساب الأشخاص الذين لا حول لهم ولا قوة. ولكن ينتمي إلى طبقة النخبة عدة أعضاء ممن يستحقون الاحترام والتقدير، وهم أشخاص قدموا الكثير للعالم. في كل مجال ثمة من يُعتبر الأفضل والأذكى، وهم أشخاص يصلون إلى القمة بفضل جدارتهم، وغالباً ما ينجم عن قيادتهم الخير الجزيل. لذا في النهاية نجد أن لكل عهد نخبته... وتربطه بهم علاقة معقدة.

إن هذا الكتاب ليس مخصصاً أيضاً لواضعي النظريات التآمرية. أنا فعلاً أعتقد أن بعض الشبكات الموجودة بين الأشخاص الأكثر نفوذاً في العالم قد مكنت مجموعة قليلة من الأشخاص من تشكيل النظام العالمي ووضع معايير لنقاشاتنا التي تدور حول هذا النظام. ولكني رأيت ما يكفيني من عالم الأحاديث والاجتماعات السرية التي يقوم بها ذوو النفوذ، لأدرك أنه يصعب الحصول على المؤامرات. في الواقع، هذه النخب تمزقها الاختلافات، وتتحداها الاستحالة العملية لأغلب المؤامرات، لذا فالأوهام القديمة حول السيطرة على العالم لا معنى لها البتة.

لدى تأليف هذا الكتاب، تفحصتُ مطولاً وبجهد بالغ عدداً من النظريات التي تتعلق بمن يدير العالم والشائعات التي تدور حول الاجتماعات السرية العالية المستوى لطبقة النخبة مثل اجتماعات دافوس وبلدربيرغ واللجنة الثلاثية وبوهيميا غروف. أعترف أنني بكل تأكيد ما كنت لأفوّت مثل هذه المؤامرات العالمية لو كان لها وجود وفُتح لي المجال للاطلاع عليها. فكما قال وزير البحرية السابق في الولايات المتحدة جون ليمان: «إن السلطة تُفسِد. ولكن السلطة المطلقة أمر جميل». تناولت الغداء برفقة إدوارد شيفاردنادزي بعد فترة وجيزة من تنحيه عن منصب وزير خارجية الاتحاد السوفياتي السابق، وقد عبّر لي بكل جرأة عن فكرة مماثلة. كان الاتحاد السوفياتي قد انهار وبدا أنه مرتاح لهذا الأمر. وكنا في مطعم يسمى (نافذة على العالم)، يقع في الطابق الأخير من مبنى التجارة العالمي في مانهاتن، وبدا شيفاردنادزي مرتاحاً وعذب الحديث ويستمتع بوجبة طعام لذيذة. وقد تطرق حديثنا إلى موضوع السلطة وإساءة استخدامها، وبعد قليل من الوقت عمد شيفاردنادزي، الذي لم يعد مضطراً إلى التكلم بديبلوماسية، إلى القول: «أتعلَمْ، أنا أعرف ماهية الديكتاتورية. فأنا كنت حاكماً ديكتاتورياً. ويجدر بي الاعتراف أنني

استمتعت بهذا العمل حينما تسنى لي». ضحك الجميع، وبعد فترة وجيزة سلك شيفاردنادزي الدرب الديمقراطي ليصبح رئيساً لجمهورية جورجيا حيث عاد إلى الحكم واستمر فيه سنوات عدة.

 إذا وضعنا جانباً النظريات الماكرة والوهمية لأسياد الألاعيب والمؤامرات، علينا أن ندرك وجود شيء جديد: اختلال جسيم في توزيع القوى حول العالم مما يركّز نفوذاً كبيراً بين أيدي مجموعات غير رسمية من النخب. وغالباً ما تتفوق هذه النخب أو تحل محل مؤسسات الماضي: حكومات وطنية، أنظمة قوانين ما عاد بمقدورها مجاراة الأحداث العالمية، وحتى الجهود الجادة وإنما غير المكتملة التي بُذلت خلال منتصف القرن الماضي في مجال إيجاد منظمات فاعلة متعددة الجنسيات. في قلب هذا الواقع الجديد يكمن أعضاء طبقة النخبة، وهم أفراد يأخذون يومياً قرارات تعيد توجيه أصول هائلة في الأسواق؛ ويقومون بخلق وظائف حول العالم أو تغيير أماكنها أو إلغائها؛ ويحددون قابلية تنفيذ البرامج الحكومية وأحياناً أهلية الحكومات نفسها؛ كما يلعبون دوراً أساسياً في تشكيل الحقبة العالمية، لأن كثيراً من المؤسسات التي اعتمدنا عليها في الماضي للعب مثل هذا الدور القيادي، لم تلعب هذا الدور أو لم تتمكن من لعبه، لأنها أصبحت غاية في الضعف أو القِدم، وبالتالي لم تعد مؤهلة لأداء هذه المهمة. بالإضافة إلى ذلك، يلعب هؤلاء الأفراد كمجموعة، دوراً كبيراً في تحديد اتجاه زماننا نظراً إلى نفوذهم، فيحددون أي الآراء مقبول، وأيها غير مقبول، إضافة إلى ماهية أولوياتنا. ويتضاعف نفوذ طبقة النخبة متعددة الجنسيات هذه حينما يعمل أفرادها في إطار تكتلات تجمع بينها الصفقات التجارية، والمجالس الإدارية، والتدفقات الإستثمارية، والعلاقات الدراسية القديمة، وعضوية النوادي، إضافة إلى علاقات أخرى لا حصر لها، إن لم تكن تحولهم إلى لجانٍ تآمرية أسطورية فإنها على الأقل تحولهم إلى مجموعات أثبتت جدارتها في تقديم مصالحها الذاتية أولاً.

إن تخطي تجريدات النظرية السياسية، والتبسيط المبالغ فيه، والسخف المتعلق بأوهام المؤامرات السرية يحتم عليّ سرد هذه القصة بإتقان. من أجل فهم تأثير طبقة النخبة، يجدر بنا معرفة أعضائها. وهذا تطلب مني إجراء مقابلات مع أكثر من مئة من قادة العالم، في مجال الأعمال والحكومة والجيش والإعلام والدين، هذا بالإضافة إلى بحث مكثف في تاريخ مئات من الأشخاص الآخرين. وباشرت في إجراء إحصاء (القائمة التي أتيت على ذكرها سابقاً)، وقمت بمسح مختلف الخصائص لما يقارب الستة آلاف

فرد انتقيتهم للمجموعة: جنسهم، خلفياتهم الوطنية، المدارس التي تلقوا فيها علومهم، علاقاتهم المختلفة، وثرواتهم الشخصية. ومن خلال المقابلات التي أجريتها والمعلومات التي جمعتها حول خلفية كل منهم، بدأ يتكون لدي صورة عن المجموعة، كما هي عليه اليوم، وكما يحتمل أن تؤول إليه في المستقبل.

بالطبع، مثل هذا التحليل لا يمكن له أن يتم خلال الوقت المحدود الذي يتطلبه تأليف كتاب. ويُعتبر هذا الكتاب نتاج تجاربي الحياتية، بقدر ما هو نتاج البحث المطول الذي قمت به على مدى السنتين الأخيرتين. على امتداد حياتي المهنية، قابلت أعضاء من طبقة النخبة هذه وأفراد يطمحون إلى الانتماء إليها. في الواقع، أول وظيفة شغلتها كانت لدى رأسمالي بارز في وول ستريت، والثانية لدى عضو في الكونغرس من بروكلين، نيويورك. وكلاهما كانا يطمحان إلى الانضمام إلى طبقة النخبة، ولكن بما أن الرأسمالي كان راضياً بالاكتفاء بكونه فاحش الثراء، وعضو الكونغرس يحسن وضع السياسات أكثر من أن يكون سياسياً، لم يفلح أي منهما في الصعود إلى أولى طبقات النفوذ العالمي، بالرغم من أنهما عرّفاني إلى العديد من الأشخاص الذين فعلوا. ثم عملت لفترة من الوقت في المجال التلفزيوني، ثم في عدد من المنشورات: العالم المالي (فايننشال وورلد)، المستثمر المؤسساتي (إنستتيوشنال إنفستور)، مجلة المدير التنفيذي، والأسواق النامية (وكلها من نشر شركة شاركتُ في تأسيسها وتدعى «الشركاء الإعلاميون العالميون» آي أم بي). لقد كنا وسط ازدهار اقتصادي، وتسنت لي فرصة التعرف على قادة عدة بارزين في المجتمع المالي، وهم المجموعة التي كانت في طليعة العولمة. ومن وراء الستار، كان واضحاً أن هؤلاء الأشخاص يؤثرون في كل شيء، من طريقة تسعير العملات حول العالم إلى تحديد المرشحين السياسيين الذين سيحظون بتمويل كافٍ لحملاتهم الانتخابية. وكان من بين الأشخاص الذين التقيتهم في

تلك المرحلة عمالقة عالم الأموال الذين قُدّر لهم تحقيق إنجازات عظيمة، مثل المدير التنفيذي المستقبلي لشركة بلاكستون: ستيف شوارزمان، والمحافظ المستقبلي لمدينة نيويورك: مايك بلومبرغ؛ وبعض الأشخاص الذين تصادموا لاحقاً مع القانون مثل مايكل ميلكن وإيفان بوسكي؛ وعرابو العولمة مثل المدير التنفيذي لسيتي بانك: والتر ريستون، ورئيس مجلس إدارة تشايس مانهاتن بانك: دايفيد روكفيلير؛ وكثير من الأشخاص الآخرين في لندن وطوكيو وفرانكفورت وباريس وغيرها من العواصم المالية.

قمنا في شركة (آي أم بي) بنشر صحف تغطي الاجتماعات السنوية الكبيرة التي يقيمها المجتمع المالي، مثل الاجتماع السنوي المشترك بين صندوق النقد الدولي والمصرف الدولي، واجتماعات مصارف التنمية القطرية. كنا في مثل هذه المناسبات نراقب العمل المشترك بين بضع مئات من المصرفيين ووزراء المال لحل مسائل مالية عالمية: مساعدة الدول الضعيفة خلال وجبة فطور، وتشكيل تحالفات خلال جلوسهم على الكنبات، وتمويل صفقات خلال احتسائهم للشراب. بالطبع، كان يتم بين الفينة والأخرى تذكيرنا بموقعنا في الصورة الشاملة في ذاك الوقت. أذكر أنني كنت أعبر شارع 59 في ليلة باردة وماطرة لحضور حفل استقبال لملك المغرب، الحسن الثاني في فندق بلازا. كانت الإضاءة في الردهة ذهبية خافتة تريح الضيوف وتسكّن الجلبة في الفندق. وحينما دخلت إلى القاعة الصغيرة التي يقام فيها حفل الاستقبال، وجدت صفاً من الأشخاص في استقبال الضيوف، وكان يقف قبل الملك مباشرة موظف التشريفات، الذي انحنى باحترام ليسألني عن اسمي فأجبته: دايفيد روثكوبف، فأساء سماعي، وما كان منه إلا أن انتصب وأشرق وجهه وكرر بوقار قائلاً: «دايفيد روكفيلر» وقسم الكنية إلى أربعة أقسام، فبدا كل قسم وكأنه كلمة بحد ذاتها. «روك-في-لي-ر؟» لم أشأ أن أخيب ظنه (بل كرهت أن أخيّب ظني أنا بعد ردة الفعل التي شهدتها من قِبله). ولكني عدت وأجبته: «لا، إسمي دايفيد روثكوبف»، فأطلق تنهيدة طويلة، خرجت على شكل تذمر وقال: «آآه. يا صاحب السيادة إسمح لي بتقديم السيد روثبيرغ».

في شركة (آي أم بي) عمدنا أيضاً إلى إنشاء «معاهد المدراء التنفيذيين»، التي تنظم مناسبات حول مواضيع عالمية لكبار مسؤولي الشركات الكبرى. كان بعض هؤلاء القادة منغمسين للغاية في الصفقات التجارية، كما شهدت حينما كنت جالساً بين مدير تنفيذي لشركة بارزة في

مجال صناعة الطائرات والنائبة بات شرودر التي كانت حينئذٍ الديمقراطية المتألقة في لجنة الخدمات المسلحة. انحنى المدير التنفيذي أمامي ليتكلم إلى النائبة شرودر، فقال: «إليك الصفقة، أود بيع طائرة لمعمر القذافي، وهو يود شراء طائرة. ولكن لدينا عقوبات تحظر عليّ البيع. تود الولايات المتحدة قتل هذا الرجل. لذا خطر لي أن تساعديني في الحصول على الموافقة لبيعه الطائرة. وسأزودها بمسامير متفجرة تربط جناحي الطائرة بجسمها. وفي أحد الأيام حينما يحلق بالطائرة فوق البحر المتوسط، نضغط على زر التفجير، فنقتله. وأتمّ صفقتي. ونحقق الرضا للجميع». كان يتكلم بصراحة شديدة لدرجة أن الارتباك بدا على وجه النائبة شرودر ذات الخبرة الواسعة.

لقد جنى هذا المدير التنفيذي ثروة من خلال طلب ما يريده بصراحة تامة. مع ذلك كان بعض الأشخاص الآخرين الذين تسنى لي اللقاء بهم في مناسباتنا أكثر حذقاً. في إحدى المرات، لاحظت في حفل استقبال كنا نقيمه لوزير الخارجية السابق هنري كيسنجر أن زوجة ديبلوماسي بارز تعمد إلى الانسحاب خفية من الغرفة. وحينما دخلت القاعة من أجل تناول العشاء، لاحظت أنها أعادت ترتيب جميع البطاقات الموجودة على طرف الطاولة، فأبعدتني أنا وضيفين آخرين (المدير التنفيذي لشركة أي آي جي: هانك غرينبرغ، والمدير التنفيذي لفيد أكس: فريد سميث) عن كيسنجر، حتى يتسنى لها هي وزوجها الجلوس بقربه.

بالطبع عاودتُ ترتيب البطاقات الخيمية الشكل، حتى يتسنى لي الجلوس بقرب كيسنجر الذي لطالما وجدته يتمتع بشخصية مذهلة. وخلال العشاء تجاهل وجودي كلياً. وراح يدردش مع بضعة أشخاص عند الطاولة، من الذين يرغب بمحادثتهم: غرينبرغ وسميث والدبلوماسي أيضاً. وقد وجدته أمراً مربكاً للغاية. إذ أنا موجود في حفلة عشاء مع أفضل راوية في العالم ولا أمتلك

قصة واحدة أسردها عليه. ثم أخيراً لدى نهوضه لإلقاء خطاب ما بعد العشاء، التفت ناحيتي وقال بصوته التيوتوني العميق الشهير: سيد روثكوبف؟ فأجبته بحماسة: أجل. وكانت هذه لحظتي التي يفترض أن ألمع فيها.

قال: دعني أسديك نصيحة. حينما تستقبل خطيباً يود إلقاء خطبته بعد العشاء، فيستحسن أن تلغي طبق السلطة. ثم وقف وأبدى ملاحظاته مدركاً بحكم خبرته أن عشاءنا المطول جداً قد أرهق جمهوره وأن ملاحظته الوحيدة قد أحبطت مضيفه البالغ 32 سنة من العمر.

وبعد سنتين انضممت إلى إدارة كلينتون، كوكيل وزير التجارة في الولايات المتحدة وعملت في حقل التجارة العالمية. ومن جديد وجدت نفسي في وظيفة قربتني من مسؤولين رفيعي المستوى وموظفين مرموقين في الولايات المتحدة، وغيرهم من قادة العالم. عملنا في مجال إزالة الحواجز التجارية، وضمان تنفيذ القوانين التجارية، وبذلك كنا نشجع بحماسة العولمة التي تقودها التجارة. انخرطنا في كل شيء، من مساعدة «رايثيون» في الحصول على مشروع تكنولوجي كبير في البرازيل، إلى مساعدة «إكسون» في التنقيب عن حقول البترول والغاز في سواحل إندونيسيا، إلى مساعدة «بوينغ» في تأمين عقود لصنع طائرات كبيرة للسعودية.

ومباشرة بعد وظيفتي في الحكومة دُعيت لأصبح إدارياً في شركة (كيسنجر أسوشيايتس)، وهي شركة استشارية دولية قام كيسنجر نفسه بتأسيسها وإدارتها. كانت شركة صغيرة: كيسنجر وأنا ومصرفي سابق يعمل في مجال الاستثمار يدعى آلان باتكن وشخص يدعى بول بريمر وينعته أصدقاؤه بجيري، وقد حقق لاحقاً الشهرة وأثار بعض الجدل حينما شغل منصب المبعوث الأميركي إلى العراق. إن منصب كيسنجر وحياته أيضاً كانا

بمثابة باب دوار لطبقة النخبة. فكيسنجر مثقف جداً وذكي وساحر وجاذب للأشخاص المذهلين والأحاديث الرائعة. سواء أكان يستجم في منزل العطلات الخاص بالمدير التنفيذي آزيا براون بوفاري، أو يقيم حفلة عشاء خاصة للمدير التنفيذي لشركة غاز بروم، فإن نجمه يسطع في كل مناسبة. (ويعرف دوماً عدد الوجبات التي يتحتم عليه تقديمها في كل عشاء).

ثم انتقلت من شركة (كيسنجر أسوشيايتس) لتأسيس شركة مع أنطوني لايك الذي كان كحال كيسنجر مستشاراً سابقاً للأمن القومي في الولايات المتحدة. وسوياً أسسنا شركة تدعى (إنتليبريدج) تستخدم تكنولوجيا الإنترنيت المفتوح لدعم الجهود الاستخباراتية للشركات والوكالات الحكومية. بالرغم من أن الخطة كانت في البداية تنص على دعم الشركات، إلا أننا وجدنا أنفسنا بعد فترة وجيزة نعمل ضمن مجتمع الأمن القومي الأميركي. وفي هذا النطاق أمضينا 7 سنوات نتعامل على نحوٍ منتظم مع أهم المسؤولين في الجيش الأميركي. جنرالات وأدميرالات من رتبة 3 أو 4 نجوم ينافسون نخبة الموظفين في أي قطاع آخر من الحكومة، من ناحية الذكاء والإبداع والشخصية. وقد تسنى لنا بذلك إلقاء نظرة على داخل المؤسسة العسكرية الصناعية في الولايات المتحدة وحول العالم.

وبعد بيع إنتليبريدج قمت بتأليف كتاب يدعى (إدارة العالم: القصة الداخلية لمجلس الأمن القومي ومنهجية السلطة الأميركية). استخدمت علاقات أقمتها أيام واشنطن وانتهى بي المطاف في مقابلة أكثر من 150 مسؤولاً في مؤسسة السياسة الخارجية الأميركية منذ إدارة آيزنهاور. إنه عالم مغلق كما أشرت في الكتاب. وإن كل مستشار أمن قومي، منذ عهد هنري كيسنجر إما أنه كان يعمل مع كيسنجر أو لحسابه، وإما كان يعمل مع أو لحساب شخص كان يعمل مع كيسنجر أو لحسابه: درجتان من الانفصال. ارتاد

كثيرون الجامعات نفسها. وكثر لديهم أب أو أخ يعمل في الحقل نفسه. أغلبهم من البيض المسنين. وليس ثمة الكثير من النساء. نخبة تقليدية. لذا حينما توصلت إلى كتابة هذا الكتاب، كنت أمتلك قدراً كبيراً من التجربة الشخصية. إنها تجربة مدتني بأفكار مفيدة حول النسيج المتداخل لطبقة النخبة العالمية، وقدمتني إلى ممثلين للمجموعة من كل القطاعات ومن كل بقاع العالم.

إن وصول الكثير من أعضاء طبقة النخبة إلى قمة الهرم يعني أنهم أشخاص استثنائيون. إنهم أذكياء ومبدعون ومفعمون بالطاقة. كما إنهم محظوظون وأغلبهم يدرك هذا الأمر. والكثير منهم سعداء. إن المال، الذي يمتلكه كل هؤلاء الأشخاص تقريباً بوفرة، لا يجلب السعادة. ولكن كما قال وودي آلن: «المال أفضل من الفقر ولو كان لأسباب مالية فحسب». إن الرؤية والطاقة اللتين يتمتع بهما صفوة الأشخاص بينهم يصعب عدم تفضيلهما على ضيق أفق العديد من الاستغلاليين في مجال السياسة القومية، الذين يسعون أحياناً إلى تسجيل النقاط عبر مهاجمتهم. وهناك كثير من الأشخاص ضمن طبقة النخبة غارقون في اهتماماتهم الذاتية وبعيدون كل البعد عن عالم أغلب الناس الموجودين على هذه الأرض. ثمّة مدير تنفيذي من أصحاب المليارات، عمدت إلى التكلم معه فأجاب بشكل مزاح تقريباً على سؤال طرحته عليه ويتعلق بفكرة طبقة النخبة: «هكذا يجب أن يكون عليه واقع الحال. إن الشيء الوحيد الذي قد أعمد إلى تغييره هو وجوب تمتعنا... بل تمتعي... بمزيد من السلطة». كانت مزحته تحمل في طياتها اقتراحاً جدياً بأن الأمور تسير على أفضل حال، على الرغم من المظلومية العالمية الكبيرة في مجال توزيع الثروة والسلطة. ولم يتوقف لحظة للتشكيك فيما إذا وجب على نجاحه المهني أن يعطيه مالاً أكثر من غيره، وليس هذا فحسب، بل ومزيداً من السلطة أيضاً. لقد شعر أنه يستحق السلطة أيضاً.

كُتب كثير من الكتب حول التوزيع المجحف للثروات على وجه الأرض، ولكن لم يُكتب إلا قليل من الكتب حول التوزيع المجحف للسلطة. وتم تأليف كتب عن نفوذ الأقليات، ولكن قلة هي الكتب التي تدور حول واقع النخب العالمية التي تتزايد بسرعة في يومنا هذا. إن فهم هذه المجموعة مهم لفهم طبيعة هذا العصر العالمي والمستقبل الذي نقدمه لأبنائنا. بالإضافة إلى ذلك، عبر دراستنا لهذه المجموعة، قد نتوصل إلى التشكيك ببعض فرضياتنا، ليس حول طريقة سير العالم فحسب، ولكن كيف يجدر به أن يسير. مع بعض الحظ، يمكن لأعضاء طبقة النخبة أن يروا هذا الأمر ويدركوا أن الاختلال في التوازن ليس ظالماً فحسب، بل هو التهديد الأكبر والأخطر الذي يصيب مصالحهم الطويلة الأمد.

وإضافة إلى ذلك، يُعتبر هؤلاء الأشخاص بالطبع مثيرين للاهتمام. غالباً ما تكون قصصهم مشوقة أكثر من الفضائح والقصص الخيالية الأخرى التي يوحونها. إن رؤيتهم عن كثب تكشف على نحوٍ مصغّر الكثير من الأمور الدائرة حول العالم. إنهم مجموعة صغيرة جداً لدرجة أن بوسعنا التركيز عليهم، والنظر بأعينهم بعض الشيء، وفهم وجهة نظرهم. على أي حال، بوسعنا لدقيقة أو اثنتين، أن نركب مع أشخاص مثل رئيس الوزراء الأسبق لدولة من دول أميركا اللاتينية الذي جلس في إحدى المرات في قسم الدرجة الأولى في طائرة، وكانت رحلته طويلة، وعندها فقط اكتشف أنه جالس بالقرب من امرأة كانت في قسم الروضة نفسه الذي كان فيه أحد أصدقائه المقربين. فقال: يا له من عالم صغير. فوافقته القول: بلى إنه صغير جداً.

دايفيد روثكوبف

بيثيسدا، ماريلاند

كانون الأول/ديسمبر، 2007

مقدمة

النخبة ذات السلطة على جادة برومونيد

إن أي مدينة، مهما بلغ صغرها، تُقسم إلى قسمين: مدينة الفقراء ومدينة

الأغنياء، وهذان القسمان في حالة حرب مع بعضهما البعض.

أفلاطون، كتاب الجمهورية



«جنتيانا» مطعم صغير بالكاد يستدعي نظرة ثانية في أية قرية أخرى في أوروبا. إنه مطعم تقليدي لا يتعدى سحره سحر المتاجر العادية والفنادق المتواضعة التي تحيط به. يوجد بجواره واجهة

متجر تعرض مجموعة مميزة من خناجر الجيش السويسري، وثمة متجر آخر يعرض علب شوكولا، ويعرض آخر قبعات من الفرو ومعدات تسلق الجبال. يغلب على هذا المطعم جو الدفء والجوار المميز. ويوجد بجانب الباب لوحة كُتبت عليها أسماء بضعة أطباق يومية. ويتسع الطابق الأرضي لعشرين شخصاً إن تمتعوا بما يكفي من النحافة والود. أما في الطابق العلوي، فيوجد بضع غرف صغيرة مخصصة للحفلات الخاصة، وأكبرها يتسع لعشرة أشخاص محشورين على جانبي طاولة طويلة ورفيعة. ينجم طابع هذا المكان في أغلبه

عن لمسةِ حميميةِ الخشب، وعن الواجهة الخشبية القاتمة، والأرضيات والطاولات الخشبية الداكنة. في الحقيقة، يعتبر هذا المكان، مع كل ما يزدان به من سحر، غير مناسب للأشخاص الذين يعانون من رهاب الاحتجاز أو أولئك الذين يخشون التجمعات.

أما السبب الذي يدعو المرء للذهاب إلى مطعم جنتيانا فهو أطباق الأطعمة المذوّبة، وبخاصة الجبن المذوّب، الذي يُقدّم بحصص كبيرة تذكّر بحقبة ما قبل أطباء القلب.

تضعف زوجتي أدريان كثيراً أمام هذه الأطباق، وتعوّدنا في كل سنة نذهب فيها لحضور الاجتماع السنوي لمنتدى الاقتصاد العالمي في دافوس ارتياد مطعم جنتيانا للاحتفال بعيد مولدها. ونقوم بالحجز قبل وقت طويل، لأنه خلال أسبوع الاجتماعات التي تُعقد في شهر كانون الثاني/يناير والتي يحضرها كل سنة أكثر من ألفي شخص من الشخصيات البارزة في الحكومات وعالم الأعمال من حول العالم، يصبح الحصول على طاولة في جنتيانا بقدر صعوبة الحصول على واحدة في أحد المطاعم الشهيرة مثل آراغاوا في طوكيو وغوردن رامزي في لندن ولابيرنادين في نيويورك. ولعل أكثر ما يثير الدهشة أنه خلال ذلك الأسبوع نجد أن زبائن هذا المطعم السويسري المتواضع يبدون إلى حد كبير أنفسهم الأشخاص الذين قد تجدهم في تلك المطاعم الفاخرة.

وبالطبع تظل تجد، حتى خلال ذلك الأسبوع، بضع طاولات يشغلها السكان المحليون. هناك زبون تعوّد على المطعم، وهو ثمل وثرثار، تجده يؤثِر مخادنة المدراء التنفيذيين ورؤساء الدول ونجوم الروك المحشورين في المكان كتفاً إلى كتف، يبرمون قطع الخبز على شوكات طويلة في أوعية جبن الغروبير المذوّب والشديد الحرارة. هذا الزبون المحلي لا يتكلم مع حشود

الزبائن المتعددي الجنسيات من حوله إلا الألمانية السويسرية، وقلة هم الذين يفهمون كلامه، على الرغم من أنه بالنظر إلى تصرفاته لا يمكن للمشاهد العادي التيقن مما إذا كان عدم فهم ما يقوله يعود إلى اللغة التي يستخدمها، أو الجعة المحلية التي يحتسيها. إلا أنه لا يأبه، فتراه يبتسم وهم أيضاً يبتسمون، وبالنتيجة يعم جو من المرح والاسترخاء.

في عصر أحد الأيام، خلال اجتماع عُقد مؤخراً في دافوس، كنت أنا وزوجتي نجدّ السير على الرصيف في طريقنا إلى مطعم جنتيانا، الأمر الذي قد يشوبه الخطر لأن السكان المحليين لا يجرفون الثلج، فترى الجليد يتجمّع في المكان. في الواقع، تعوّد الحاضرون في دافوس على رؤية حكام المصارف المركزية، وكبار المدراء في صندوق النقد الدولي، وغيرهم من الرجال والنساء رفيعي المستوى والذين هم في منتصف العمر، مدثّرين بالكشمير وجلود العجول وجلود الحيوانات غير المدبوغة وغير المراعية لمشاعر العامة والمستقدَمة من مناطق عديدة، وقد رُفعت عالياً لتحط على أجسادهم بلطف. لذا رحنا نمشي بحذر شديد وإنما بشكل هادف، علماً منا أننا سنلتقي بأصدقائنا بعد بضع دقائق.

كان الطقس نموذجياً، حيث كان الثلج يتساقط بشكل خفيف، والبرودة الشديدة تلف الأجواء. ولكن الهواء الآتي من جبال الألب كان جافاً ومنعشاً ومنشطاً. أخذنا نتحدث عن اللقاءات، والأشخاص الذين رأيناهم وأولئك الذين أملنا في مصادفتهم. وخلال سيرنا قمنا لاإرادياً بما يقوم به زوار هذه البلدة الجبلية الصغيرة: رحنا نحدق في الأشخاص الذين يمرون بمحاذاتنا في الشارع محاولين معرفة هويتهم (فنظراً إلى طبيعة دافوس من المرجح أن يكونوا ذوي شأن). وقد سهّل هذا الأمر واقع أن على جميع الحاضرين في الاجتماع الالتزام بوضع شارة مميزة حول أعناقهم طيلة الوقت. وتُستخدم هذه الشارة لاجتياز نقاط التفتيش الأمنية المتعددة - يُخصص على الأقل اثنان من الجنود ورجال الشرطة السويسريين في دافوس لكل مندوب يحضر الاجتماع - كما تُستخدم هذه الشارة أيضاً للتسجيل لحضور الجلسات، ولإعلام الجميع بهوية المرء، حيث يُكتب اسمه على الشارة واسم المنظمة التي يمثلها إضافة إلى احتوائها على صورته. فترى الناس يسيرون والشارات متدلية من

أعناقهم على مرأى من الجميع حتى لا يرتبكوا في إظهارها لدى دخولهم إلى المباني ومغادرتها، ولدى اجتيازهم لعناصر الشرطة. هذا هو واقع الحال بالنسبة إلى الجميع ما عدا الأشخاص ذوي الشهرة الذائعة عالمياً مثل بيل كلينتون أو بيل غايتس أو طوني بلير أو بونو أو أنجيلينا جولي. إن حركة تفحص الشارات منتشرة في كل مكان إلى درجة أنه يمكن للمرء أن يدعوها انحناءة دافوس، بحيث يثني المرء ركبيته بعض الشيء، ثم يلقي نظرة سريعة نزولاً ويقوم بالتقييم، ثم يذهب في حال سبيله.

إثر مغادرتنا لمركز الاجتماع، طفقنا نسير على جادة دافوس الرئيسية التي تدعى (البرومونيد) فمررنا بمحاذاة المدير التنفيذي لشركة توتال تييري ديسماريست، ومجموعة صغيرة من أساتذة هارفرد، ومسؤول تنفيذي رفيع المستوى لشركة آرامكو السعودية، وامرأة تجر ابنيها الصغيرين على مزلجة. (كانت من السكان المحليين وبدا وكأن في المزلجة إلماعة إلى سبب امتناعهم عن إزالة الثلوج عن الأرصفة). توقفنا قليلاً لنتحدث إلى المدير التنفيذي لغرفة التجارة الأميركية طوم دونوهيو، وهو رئيس زوجتي في العمل، ثم توقفنا بعد بضع خطوات لنتحدث إلى رأسمالي أميركي مضارب من أصل هندي وكانت تربطني به بعض الأعمال. كانت عينة نموذجية من الأشخاص، إذ إنه لدى السير لمدة خمس دقائق في شارع برومونيد في دافوس خلال شهر كانون الثاني/يناير تصادف موكباً من قادة الاقتصاد ذوي السلوك البارد والآتين من ثلاث قارات.

وصلنا على بُعد شارعين من مطعم جنتيانا، ورحت أتذمر من واقع أن أحد الأحاديث التي رغبت بإجرائها بشدة قد انتهى بسلسلة محبطة من إخفاقات وشيكة. كان الهدف إجراء حديث تم تأجيله كثيراً مع باولو كويلو، الكاتب البرازيلي وصاحب رواية «الخيميائي». كان كويلو قد باع أكثر من مليون نسخة من كتبه حول العالم [1] ويعتبر بعد جي كي رولينغ، مؤلف كتاب «هاري بوتر»، المؤلف الثاني الأكثر مبيعاً في العالم. كما يعتبر من عداد

مجموعة الرواد الثقافيين الذين يعتادون حضور اجتماعات دافوس، وهو أحد أفراد الثلة القليلة من الأشخاص الذين بمقدورهم تقديم وجهة نظر مختلفة عن روح العصر في دافوس. كنا قد عزمنا على اللقاء قبل سنة تقريباً، ولكن نظراً لعدم توافق جداول أعمالنا لم نجد إلى ذلك سبيلاً. وأخيراً عزمنا على اللقاء في دافوس ولكن ظل عليّ أن أحظى به في مكان ما. ما عساي أتوقع من رجل يعيش في الجانب الآخر من العالم ويظل في حالة تنقل مستمر، فهو برازيلي يقضي معظم أوقاته في أوروبا، ويبيع الكثير من كتبه في روسيا. إنها مغالاة في الأمل أن يخطر لي أنه سينتهي بنا المآل في المكان عينه وفي الوقت عينه. وفجأة تناهى إلى سمعي صوت لم أعرفه قائلاً: «يا إلهي، هذا أنت».

وجدتُ رجلاً صغير البنية يعتمر قبعة من الفرو ويحدق في الشارة التي تحمل اسمي، وكانت لحيته ضاربة إلى الامتلاء بالشيب. ألقى علي التحية وكأنه نسيب لي لم أقابله من سنين. إنه كويلو؛ وقد ظهر كعجوز من وسط ضباب الألب، فبدا وكأن حديثنا استقدمه.

بعد خروجنا من مركز الاجتماع حيث كنا قد استمعنا إلى خطاب ألقته المستشارة الألمانية أنجيلا ميركيل وإلى تعليقات قطب صناعة الفولاذ، الهندي لاكشمي ميتال، وبمرورنا بسيلٍ من الشخصيات المهمة، ولقائنا بهذا الرمز المهم في عالم الأدب العالمي، تجلى لنا من جديد واقع أن دافوس تُعتبر تجسيداً لقرية مارشال ماكلوهان العالمية. إنها أشبه بكرة أرضية على هيئة بلدة صغيرة، أو بفرقة عولمة تلتئم كل سنة: إنه مجتمع مرتبط بكل مكان، وبطريقة أو بأخرى مرتبط بكل شخص. في الواقع، خلال مجريات هذا الاجتماع سيلتقي صفوة وزراء التجارة في محاولة غير موفقة لإنقاذ محادثات التجارة

العالمية، وسيلتقي وزراء إفريقيون بكبار مسؤولي الشركات والقادة السياسيين لإيجاد تمويل لبرامج المساعدات الطبية، وسيكون موضوع الاحتباس الحراري مع الاتجاه السائد لأن المشككين وأغلبهم من الأميركيين قد اقتنعوا جلسة بعد أخرى بآراء الخبراء، وسيقدم مقترحو الحلول المختلفة، والمتعلقة بمعالجة كل الأمور، ابتداء بالقلق من المهاجرين ووصولاً إلى القلق من الإرهاب، آراءهم مباشرة إلى الأشخاص الذين هم في موقع تنفيذ هذه المقترحات. فكما أكدت هيلاري كلينتون: إن كانت تربية الطفل تتطلب جهود قرية بأكملها، فيبدو أن هذه هي القرية التي تلزم لإدارة العالم.

لم يسبق لي اللقاء بكويلو من قبل، ولكن بفضل عجائب عصر المعلومات تبادلنا ما يكفي من الرسائل الإلكترونية لدرجة أن حديثنا راح يبدو مألوفاً وحماسياً. عرض علينا تناول الغداء ولكننا أومأنا باتجاه مطعم جنتيانا مفسرين له بأن لدينا ارتباطاً مسبقاً. ثم عمدتُ بحماسة إلى تحديد موعد للقائه في فترة لاحقة من عصر ذاك اليوم في فندق كونغرس.

يبدو جلياً أن هذا الاجتماع الذي ما فتئ يُعقد على قمة الجبل منذ أكثر من ثلاثة عقود ونصف قام بما هو أكثر من مجرد تحويل بلدة دافوس من بلدة تزلج خاملة إلى محور عالمي. إنها أكثر من مجرد مقر لاجتماع قادة العالم في مجالات الأعمال والإعلام والثقافة والحكومة، بل أمست اليوم عبارة عن رمز يجمع العالم سوياً، إنها مجازياً وفعلياً، قمة القمم. إن مفهوم (رجل دافوس) [2] - أي المواطن العالمي، ذاك القائد الذي لا تعنيه الحدود أبداً - الذي أطلقه العالِم السياسي صاموئيل هانتنغتون يصور طبقة قيادية جديدة لزماننا الحالي.

حين أنشأ كلوس شواب في العام 1971 [3] المنظمة التي باتت تعرف بالمنتدى الاقتصادي العالمي كانت لها مهمة محدودة. فقد كانت تركز على جمع رجال الأعمال الأوروبيين من أجل التباحث في موضوع الثروات الاقتصادية غير محددة المقدار في تلك القارة.

ولمزيد من التوضيح، يجدر الذكر أنه في العام 1971 كانت أوروبا تعيش مخلفات الحرب العالمية الثانية، وكانت في صفوف الجبهة الأمامية في الحرب الباردة، وكانت تعتبر مركز الحضارة المعين ذاتياً أكثر من أوروبا «الحديثة» التي تتسم بميول أكثر تواضعاً وتعددية وأقل إمبريالية. في الحقيقة، لم تمضِ ثلاث سنوات حتى أقدمت أولى القوى الاستعمارية الكبرى في أوروبا، وهي البرتغال، على منح الاستقلال لغينيا وأنغولا والموزامبيق. ولم تنضم المملكة المتحدة والدنمارك وإيرلندا إلى الاتحاد الأوروبي حتى العام 1973. وبالرغم من أن معاهدة روما أطلقت مبادرة إنشاء السوق الأوروبية المشتركة في العام 1957، إلا أن معاهدة ماستريخت هي التي وضعت الأسس لفكرة سوق موحدة حقيقية بين دول القارة الواحدة وذلك بعد مرور أكثر من عقد من الزمن. فبدا جلياً أن أوروبا كانت تمر في مرحلة تحول لحظة ولادة المنتدى.

لقد كنت حينئذ في المدرسة الثانوية، وحينما اكتسب المنتدى الاقتصادي العالمي قوته الفعلية في أواخر السبعينيات كنت في الجامعة. أعترف أن المؤتمرات الدولية لم تكن تسترعي اهتمامي عندما كنت مراهقاً، ولكن دراستي كانت متأثرة بآراء العالم الغربي لذاك الزمان، حيث كان التعليم الكلاسيكي مبنياً على الأعلوية المزعومة للأفكار الأوروبية، وكان يُنظر إلى تاريخ المناطق الأخرى ومساهماتها الثقافية على أنها غريبة وثانوية. في جامعة كولومبيا، طُلب منا دراسة (المنهجية الأساسية) التي تنبني على مادتين أساسيتين: المادة الأولى هي الإنسانيات، وهي مقرر بحثي يتناول أبرز الأعمال الأدبية. أما المادة الثانية فهي الحضارة المعاصرة، وهي دراسة للأعمال العظيمة في الفلسفة السياسية والمجالات المرتبطة بها، بدءاً من الإغريق وصولاً إلى العصر الحديث. وأذكر أن المادتين كانتا محور رحلتي الدراسية دون

أدنى شك، وعلى الأرجح أفادتاني في كل يوم من أيام حياتي مذ درستهما (بالطبع لم أكن أعي حينها هذا الأمر). في مادة الحضارة المعاصرة، كنا نقرأ أعمال جميع الكتّاب (البيض والذكور) من أفلاطون إلى ديكارت إلى داروين وبمعدل كتاب مهم واحد في الأسبوع وأحياناً يكون هذا الكتاب مذهلاً وأحياناً أخرى مضجراً. وحينما وصلنا إلى ماكس ويبر وآخرين من نقاد العصر الحديث ومحلليه، بات المنهج أكثر تنوعاً، حيث كان مختلف الأساتذة يعينون لنا دراسة نصوص مختلفة، فقد واجهنا صعوبة أكبر في تحديد النص الذي ينبغي اعتباره النص الأساسي. وفي تلك المرحلة كان أحد أهم الواجبات الدراسية في تلك المادة كتاب (النخبة ذات السلطة) الذي ألّفه سي رايت ميلز في العام 1956 ويتطرق إلى بنية السلطة الوطنية في الولايات المتحدة الأميركية.

ألّف ميلز، وهو أستاذ علوم اجتماعية سابق في جامعة كولومبيا، هذا الكتاب كدراسة حول كيفية عمل أميركا. وتدور فكرة الكتاب الأساسية حول وجود طبقة صغيرة ومتداخلة من أصحاب القرار تقبع في أعلى هرم المجتمعات الحكومية والعسكرية والتجارية [4].

> تتألف «النخبة ذات السلطة» الوطنية هذه من رجال تمكّنهم مناصبهم من تجاوز البيئات العادية للرجال والنساء العاديين، إنهم في موقع يسمح لهم بأخذ قرارات تنجم عنها نتائج مهمة.... يتسلّم هؤلاء قيادة الهيئات والمنظمات الرئيسية في المجتمع المعاصر. ويتسلمون قيادة المؤسسات الكبرى ويديرون آلية الدولة ويحصلون على امتيازاتها ويوجهون المؤسسة العسكرية. كما

يشغلون مناصب القيادة الاستراتيجية في البنية الاجتماعية التي تتركز فيها الآن وسائل السلطة والثروة والشهرة التي يتمتعون بها.

أكد ميلز أن هذه النخب اتبعت مسارات متشابهة للوصول إلى مناصب ذات امتياز، جازماً أن كثيرين بين أعدادهم المتجانسة يعرفون بعضهم البعض. إضافة إلى ذلك، غالباً ما تنقلوا بين القطاعات: من أدوار مركزية في الحكومة إلى أدوار مركزية في مجال الأعمال، من غرفة مجلس وزراء البيت الأبيض إلى قاعة الاجتماعات، من القيادة العسكرية إلى السياسة، من موقع مسؤولية كبير إلى آخر. وبالتالي ادعى ميلز أنهم يكوّنون نوعاً من مديرية متشابكة للولايات المتحدة الأميركية.

يُعتبر كتاب ميلز بمثابة وصف لهذه المجموعة وللقيادة الأميركية في منتصف القرن بقدر ما هو انتقاد لهما. إنه يصف بأدق التفاصيل تمركز السلطة في أيدي مجموعة صغيرة من الشركات والأفراد، إضافة إلى العلاقات المتنوعة التي تربط القادة الأميركيين بالمؤسسات المهمة. ثم يتجه الكتاب إلى التفنيد، فينتقد النفوذ غير المتوازي لهذه المجموعة. إن أحد الرجال الذين كانوا دون أدنى شك مصدر إلهام لميلز في كثير من النقاط التي طرحها هو الرئيس آيزنهاور الذي كان أيضاً أفضل نموذج لهذه المجموعة. لقد عبّر آيزنهاور [5]، الذي كان في السابق قائد تحالف بارز في أوروبا إضافة إلى كونه رئيساً سابقاً لجامعة كولومبيا، كثيراً عن روح ميلز في خطاب توديع الرئاسة الذي ألقاه في العام 1961: يُعتبر توحيد مؤسسة عسكرية ضخمة وصناعة أسلحة هائلة أمرين جديدين في التجربة الأميركية. ويُلمس التأثير العام - الاقتصادي والسياسي وحتى المعنوي - في كل مدينة وفي كل مبنى للمجلس التشريعي وفي كل مكتب للحكومة الفيديرالية. إننا ندرك الحاجة

الملحة لهذه التنمية. مع ذلك يجدر بنا ألا نتغاضى عن فهم تأثيراتها الشديدة. إن أعمالنا وأرزاقنا ومواردنا كلها منخرطة في هذا الأمر وكذلك بنية مجتمعنا بحد ذاتها.

> في المجالس الحكومية يجدر بنا الاحتراس من اكتساب النفوذ غير المجاز الذي تسعى المؤسسات العسكرية الصناعية لنيله، سواء سعت للحصول عليه أم لم تسعَ. إن احتمال البروز الكارثي للقوى التي تعتبر في غير محلها موجودة وستتواصل.

لا يزال يُذكر جانب صغير من خطاب آيزنهاور، وهو احتواؤه على تحذيرين أساسيين وليس تحذيراً واحداً. كان التحذير الأول يتعلق بالمؤسسات العسكرية - الصناعية، الأمر الذي يتم ذكره كثيراً. ثم عبّر أيضاً عن قلقٍ موازٍ يتعلق بظهور ما أسماه «النخبة التكنولوجية العلمية». يعكس قلقه، المماثل لقلق ميلز، روح العصر في الخمسينيات؛ حيث كانت الذكرى التاريخية المسيطرة آنذاك هي ذكرى الحرب العالمية الثانية وتركيز جميع الجهود السياسية والمالية والصناعية الأميركية بغرض تحقيق النصر العسكري. وكانت تسود في تلك الآونة مخافة خروج التكنولوجيا عن السيطرة كما تجلى في التهديد المتنامي لاندلاع حرب نووية - حرارية عالمية.

مذ ألقى آيزنهاور خطابه في العام 1961 لم يعمد التقدم التكنولوجي إلى دعم النمو الأميركي فحسب، وإنما منح القوة للناس بطرائق جديدة، ولعله ساعد في هزيمة عدو الولايات المتحدة في الحرب الباردة، إذ إن نشوء عصر المعلومات جعل من المنافسة أمراً مستحيلاً على المجتمع المنغلق. وعلى الرغم من القوة المرنة للمؤسسة العسكرية - الصناعية في أميركا، فقد تدنّى الإنفاق في مجال الدفاع والقوة البشرية من مستوياتها خلال الحرب العالمية الثانية وخلال سنوات الحرب الباردة. أتى آيزنهاور في خطابه على ذكر جيش يتألف من ثلاثة ملايين ونصف مليون عسكري، أما اليوم فيتألف الجيش الأميركي من مليون ونصف مليون فرد فحسب، ذكوراً وإناثاً [6] (وفي صفوف الاحتياط يوجد حوالي مليون عسكري). كما يشير أيضاً إلى أنه في تلك الآونة كانت الميزانية العسكرية في الولايات المتحدة تتخطى الدخل الإجمالي الصافي لكل الشركات الأميركية. أما اليوم وفيما تناهز ميزانية الدفاع 425 مليار دولار [7]، نجد أن مدخول الشركات الأميركية الخمسين الأكثر ربحاً [8] يتخطى هذا الرقم، كما أن مجموع عائدات أول شركتين وهما إكزون موبيل ووال مارت وحده يقزّم هذا الرقم، إذ يتجاوزه بنسبة 50 بالمئة. لذا يبدو جلياً أن النفوذ الاقتصادي المؤسساتي قد نما بشكل كبير.

ما زال كتاب ميلز يُقرأ ويُعتبر اليوم نقداً كلاسيكياً لبنية السلطة في أميركا. ولكن من الجلي أيضاً أن العالم قد تغير كثيراً في السنوات الخمسين التي تلت نشر الكتاب.

خلال السير في شارع برومونيد وانسحاق الثلج تحت أقدامنا، والتفرج على مجموعة ملحوظة من قادة العالم، أصابني الذهول لدى إدراكي مدى تغير العالم منذ أيام ميلز. فقد تغير توزيع السلطة تغيّراً واضحاً جداً. لم ينتقل بعيداً عن الولايات المتحدة وأوروبا فقط بل وعن الأمم. حتى المراقب العادي في دافوس كان يخلُص إلى أنه لو كان ميلز يكتب اليوم فإنه سيحوّل انتباهه عن النخبة المحلية في أميركا نحو ظاهرة جديدة وأكثر أهمية: نشوء نخبة عالمية نافذة، وهي طبقة نخبوية تلعب دوراً في هرمية الحقبة العالمية مشابهاً للدور الذي لعبته النخبة النافذة في الولايات المتحدة في العقد الأول لكونها سلطة خارقة في تلك الدولة.

لقد بان الدليل على هذا الواقع الجديد في الفنادق والمقاهي وعلى الرصيفين القارسين لشارع دافوس الرئيسي. لحسن الحظ بات مركز الاجتماع على مرأى البصر. إنه يقع بمحاذاة الفندق الذي اقترح كويلو أن نلتقي فيه، والأهم من ذلك أنه دافئ. فقد كانت الحرارة تبلغ حوالي 15 درجة مئوية تحت الصفر وبالتالي فقدت الإحساس بجميع أطرافي. كان هناك جنديان سويسريان واقفان على الباب ويرتديان زياً أسود ويحملان على جانبيهما أسلحة أوتوماتيكية، يبتسمان ويلقيان التحية على جميع الداخلين إلى الفندق. عمدا إلى تفحص شارتي للمرة الثانية ضمن مسافة خمسين ياردة وأذنا لي بدخول الفندق.

وجدت حجرة انتظار صغيرة يقوم الناس فيها عادة بنفض الثلج عن أقدامهم - غرفة نخبة العالم المخصّصة للتخلص من الأوساخ - ويليها رواق طويل جداً وفيه يقوم عدد من الخدم بتعليق المعاطف والأوشحة. ويوجد في وسط الرواق فاحصات المعادن وحراس يُدخِلون الناس إلى القاعة الرئيسية في مركز الاجتماعات. استناداً إلى الشارات التي تفحصتها خلال مروري في الرواق وجدتُ أنه يوجد أشخاص من عشرين دولة على الأقل في ذاك المكان. في الواقع كان الجميع يتكلمون الإنكليزية. ويرتدون ملابس متشابهة: معطف داكن اللون، وبدلة أو سترة أنيقة وبنطال (حتى الروس الذين اشتهروا قبل ثلاث أو أربع سنوات بارتداء بدلات ذات قماش لامع). وكانت النساء حاضرات في الأغلب بصفتهن زوجات، وكان عددهن كمندوبات محدوداً ولكنه يتنامى تدريجياً.

ولا تنفك ترى الناس، من مدراء تنفيذيين أو قادة حكومات أو أكاديميين أو إعلاميين، يتعانقون ويتصافحون بحرارة أو يحيون بعضهم البعض وكأنهم أصدقاء طال الفراق بينهم. على امتداد السنوات التي عُقدت فيها اجتماعات دافوس وغيرها من الاجتماعات حول العالم تشكل الكثير من الروابط والصداقات ضمن مجموعة النخبة هذه. بالإصغاء إلى ملاحظات الناس في اجتماعات دافوس وبعدها، تم تكرار فكرة واحدة تدور حول مدى التقارب الشديد الذي باتت عليه مجموعة النخبة العالمية هذه، وكيف أصبحت مجتمعاً بحد ذاته. ذكر مارك مالوك براون، نائب أمين عام سابق في الأمم المتحدة ووزير حالي للشؤون الخارجية في الحكومة البريطانية، حفل استقبال لرواد دافوس [9] أُقيم في مدينة نيويورك بعد مرور فترة وجيزة على أحداث 11 أيلول/ سبتمبر: «فيما كنت أنا وزوجتي نسير وسط تلك الغرفة ونقوم بإلقاء التحية على الأصدقاء، التفتنا إلى بعضنا البعض وهز كل منا رأسه وقال: كيف بنا نمشي وسط حفلة دافوس ونجد أننا نعرف أشخاصاً أكثر ممن نعرفهم لدى السير وسط ساحة البلدة التي نعيش فيها؟»

لدى رؤية لمّ شمل أفراد طبقة النخبة في غرفة إيداع المعاطف، يتبادر إلى ذهن المرء الانطباع التالي: صحيح أن دافوس نفسها قرية صغيرة معزولة تعتلي قمة الجبل إلا أن الأمر نفسه ينسحب على المجتمع الصغير المعزول الذي يتقاطر إليها كل سنة. على الرغم من اختلاف بلدانهم الأصلية إلا أن حشود دافوس يجمع بينهم الآن قواسم مشتركة أكثر مما تجمعهم مع الذين لا يعيشون على مثل هذا الارتفاع الشاهق. أكد مسؤول أميركي سابق رفيع المستوى هذه الملاحظة قائلاً لي: «أظن أن ما يحدث له علاقة بتحديدهم لهويتهم. إن ولاءهم لدافوس وأفراد طبقتهم يفوق ولاءهم لأهل ديارهم».

ثمة شيء قوي يحدث بين الأقوياء. لطالما كان هناك نخب وطنية نظير «النخبة ذات السلطة» التي تكلم عنها ميلز في الولايات المتحدة. لطالما وُجدت علاقات بين نخب الدول المختلفة ولكنها كانت تعتبر عادة «علاقات أجنبية»، علاقات بين مراكز سلطة متباعدة، أي تحالفات سرية بين أصحاب السيادة. ولكن بدأ يتشكل منذ عقود عدة مجتمع جديد وذلك في الوقت عينه الذي تعبر فيه اقتصادات الدول الحدود وتتعاظم الموجودات العالمية ويزداد العالم انفتاحاً على بعضه.

من أوائل الذين لاحظوا هذه الظاهرة [10] المسؤول التنفيذي السابق لمصرف (سيتي بنك) والتر ريستون. تم نشر كتاب ريستون (غسق السيادة)، المهم وذي البصيرة، والذي هو عبارة عن تصور حقيقي لكل من العولمة وعصر المعلومات، وذلك بعد سنة من إطلاق شبكة الاتصال العالمية (www) في العام 1991. وكتب فيه قائلاً: «إن أولئك الذين يشاركون في اقتصاد المعلومات هم أكثر المستفيدين منه... سيشعرون أنهم أكثر تآلفاً مع أندادهم

من المحدثين العالميين مما هم عليه مع مواطنيهم الذين لم ينخرطوا بعد في مجرى هذا الحديث العالمي».

بعد بضع سنوات من ريستون كان لكريستوفر لاش رأي مماثل [11]، إذ قال في كتابه (ثورة النخب): إن السوق التي تعمل فيها النخب الجديدة بات مداها عالمياً. ترتبط ثرواتهم بالمؤسسات التي تتخطى أعمالها الحدود الوطنية. إنهم معنيون أكثر بسير عمل النظام بسلاسة وكوحدة كاملة أكثر منه كأجزاء. وولاءاتهم - إن لم يكن المصطلح بحد ذاته ينطوي على مفارقة تاريخية في هذا السياق - عالمية وليست قطرية أو وطنية أو محلية. يربطهم بنظرائهم في بروكسيل أو هونغ كونغ قواسم مشتركة أكثر مما تربطهم بالجماهير الأميركية التي لم تلج بعد إلى شبكة الاتصال العالمية.

على مدى بضع سنوات مضت، استحالت هذه الملاحظة بالتحديد شائعة الاستخدام نوعاً ما. في حين أن ريستون تقبل الفكرة من وجهة نظره كشخص من عداد المؤمنين الأوائل بالعولمة، إلا أنه صدرت نظريات مشابهة عن نقاد للعولمة يشعرون بأنهم مهددون جراء ظهور هذه الطبقة الجديدة من دون دولة. إنهم يرون هذه المجموعة العالمية تهديداً يطال المجتمعات الوطنية المختلفة، من النخب المحلية ذات النفوذ، إلى المحرومين الذين يعتبرون أنهم يعانون بفعل خيارات صنّاع القرار العالميين. ويذكر جيف فو المشكك الأميركي في التجارة الحرة [12] مثالاً على هذا الأمر، حيث يصف في كتابه (حرب الطبقة العالمية) لحظة مهمة: بعد سماع مسؤول أميركي يؤيد تمرير اتفاقية التجارة الحرة في أميركا الشمالية لأن الرئيس المكسيكي الذي تلقى علومه الجامعية في جامعة هارفرد كان حينئذ بفعل تعليمه الأميركي «واحداً منا»، كتب فو: «لاحظت أن العولمة لا تنتج سوقاً معدومة الحدود

فحسب وإنما تنتج أيضاً نظاماً طبقياً معدوم الحدود ليتماشى معها». ثم يواصل كلامه ليصل إلى الاستنتاج التالي: «من المحتم أن تنتج الأسواق الموجودة ضمن الأمم مجموعات من الناس تمتلك مالاً وسلطة أكثر من غيرها. لذا سيكون غريباً ألا تنشأ الأسواق العالمية طبقة مرموقة من الأشخاص العالميين تربطهم مع بعضهم البعض مصالح اقتصادية أكثر مما تربطهم مع غالبية الناس الذين يحملون جنسيتهم».

على الرغم من معارضتي لبعض أفكار فو المتطرفة في مناهضتها للعولمة والتجارة، إلا أنني أجد أن قلقه من التفكّك الناجم عن العولمة منطقي بقدر ما تعتبر رغبته في إلقاء اللوم في ذلك على القادة العالميين الجدد أمراً محتوماً. (إنه ينعت الممثلين السياسيين الذين يقدمون آراء هذه النخبة العالمية بـ«حزب دافوس»). يجمع فو والآخرين من الذين وضعوا هذا التكتل في القمة فكرة واحدة هي الاعتراف بأن ثمة شيئاً جديداً يحدث. وكما علق الأمير السعودي تركي الفيصل [13] الذي كان سفيراً سابقاً في الولايات المتحدة وكان قد تلقى علومه فيها: «أعتقد أن مسألة النخب تعتبر مسألة تاريخية. وهي ليست حكراً على زمننا الحالي تحديداً. أعتقد أنه منذ بدء الخليقة، وسواء آمنّا بأفكار داروين أو بالأديان السماوية، لطالما وُجدت نخبة تتسلم موقع المسؤولية بطريقة أو بأخرى. ولكن الآن...» ثم كف عن الكلام وراح يفكر وأكمل قائلاً: «الآن بات الوضع مختلفاً جداً... بات هناك نوع مختلف من العلاقة. ويوجد شيء غاية في الأهمية ولكن لا يُفهم جيداً».

لم يتوقع ميلز قبل خمسين سنة ظهور نخبة نافذة وعالمية مختلفة. كان مضطرباً نتيجة انحلال أميركا البلدة الصغيرة ومشغولاً بواقع أن الشركات

المتواضعة والمزارع العائلية قد فاقتها أهمية المؤسسات الكبرى والشخصيات السياسية ذات النفوذ المحلي. إن كانت تقلقه فكرة أن تمركز هذه لدى مجموعة معينة لن يفيد الديمقراطية الأميركية، فبالطبع لن يتقبل فكرة بروز نخبة دون دولة، وهي نخبة تشغل ملعباً عالمياً هو في الأغلب لا يخضع للحكومات أو القوانين، وبالتأكيد ثمة آخرون يقلقهم نشوء مثل هذه المجموعة. إن القوميين والشعبيين أمثال هيوغو تشافيز وإيفو موراليس في أميركا اللاتينية، وفلاديمير بوتين في روسيا، ومحمود أحمدي نجاد في إيران، وجورج هايدر في النمسا، وجان ماري لوبان في فرنسا، والناقدين التلفزيونيين الأميركيين لو دوبس وبات بوشانان، لا ينفكون جميعاً يستحضرون التهديد الذي تمثله هذه العصبة العالمية المؤلفة من الأغنياء وأصحاب النفوذ الذين لم يعد يربطهم رابط بديارهم ولا يعملون إلا باسم مصالحهم الذاتية وأطماعهم. ونظراً إلى أن هذه العصبة العالمية تفتقر إلى الروابط القومية فإنها بالنتيجة تعتبر غير وطنية بعيون النقاد المتطرفين جداً، وتهدد الثقافة والتقاليد والسيادة الوطنية. بالنسبة لأولئك الأشخاص تعتبر دافوس أكثر من مجرد مؤتمر للأعمال، إنها مخيم للأعداء: المكان الذي يخطّط فيه جنرالات العولمة لغزواتهم. ولأن كل ثقافة عمدت بإتقان إلى دمج مبدأيْ الدولة والدين على مدى آلاف السنين، فإن أولئك الذين يتطلعون إلى ما وراء الدولة، أو يرون مجموعة مصالح تتخطى مصالح أمتهم، يحسبهم الآخرون شبه مجدّفين أو متواطئين مع القوى الشريرة. بالنسبة لكثير من الناس كانت العولمة وما زالت عبارة عن تغرّب (أي غربي السمة)، والأسوأ من ذلك أنهم يعتبرونها أمرَكَة، وهي ترتبط بالصهيونية والتهديدات القديمة المتعلقة بالتآمر اليهودي. إنها انهيار الحدود والحواجز الثقافية، وبالتالي بالنسبة للبعض تستحضر انتشار الإسلام، الأمر الذي يثير السخرية نوعاً ما. وبالنسبة إلى آخرين أمثال بوشانان ودوبس يتعلق الأمر بإكساب الولايات المتحدة السمة اللاتينية وخسارتها

الهوية الأنجلوساكسونية. من هذا المنظور تعتبر الهويات الوطنية تحت الحصار. ويرى كثيرون في البلدان النامية أن قرارات صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية مصمَّمة لحماية مصالح الأغنياء، وتستحضر شبح الإمبريالية، وهو استعمار حديث يشرف عليه حكام الشركات، وفيه يجعل الإنترنت الشباب متجانسين، ويحول الجميع إلى أشخاص ماديين رأسماليين في الآلية العالمية.

في زمن ميلز، وفي قمة الصراع بين الرأسمالية والشيوعية، وفيما كانت الآراء الاشتراكية تعتبر رائجة فكرياً ضمن المقرات الأكاديمية الأميركية نظراً إلى أنها تمثل الطريقة المباشرة للهجوم على أصحاب السلطة، لم تكن دراسة النخب واجبة لدى دراسة العلوم الاجتماعية حيث من الضروري فهم كيفية عمل المجتمعات، بل كانت أيضاً اختباراً لصلتها بفكرة الماركسية أي بالطبقية. في النهاية قال ماركس في مستهل البيان الرسمي الشيوعي [14]: إن تاريخ كل المجتمعات الموجود حتى يومنا هذا هو تاريخ تعمه الصراعات الطبقية.

> إن الحر والعبد، والنبيل والعامي، والسيد والخادم، ورئيس النقابة والعامل المياوم، أي باختصار الظالم والمظلوم، يقفان دوماً في مواجهة بعضهما البعض وتنشب بينهما صراعات متواصلة مخفية حيناً وعلنية حيناً آخر، وهو صراع ينتهي كل مرة بإعادة هيكلة ثورية للمجتمع بأكمله، أو بخراب جميع الطبقات المتنافسة.
>
> في الحقب التاريخية الماضية، نجد في كل مكان تقريباً ترتيباً معقداً للمجتمع حيث يُقسّم إلى طبقات مختلفة، وتدرج متنوع للطبقات الاجتماعية. في روما القديمة كان هناك النبلاء،

والفرسان، والعامة والعبيد. وفي العصور الوسطى كان هناك السادة الإقطاعيون، والعمال، ورؤساء النقابات، والعمال والمهنيون وعبيد الأرض، ومن جديد نجد في جميع هذه الطبقات تقريباً تدرجات تراتبية.

كان ميلز يعيش في مجتمع يميز نفسه عن عدوه السوفياتي من خلال رفضه لفكرة الصراع الطبقي، وتحديداً من خلال تأكيده على أنه وجد حلاً: وهو سبيل إلى مجتمع خالٍ من الطبقات عبر الرأسمالية والأسواق وخصوصاً عبر فكرة معاملة جميع المواطنين بالتساوي في ظل القانون. حينما تلفت ميلز من حوله بالطبع لم يَرَ أثراً للمجتمع الخالي من الطبقات. ودون أن يفصح علانية عن الأمر بدت دراسته عن النخب الأميركية متوائمة مع النقد الماركسي الكلاسيكي: حيث تتحكم أقلية من العائلات بالثروات، وتتحكم مجموعة من الشركات بوسائل الإنتاج، وتتحكّم مجموعة من القادة السياسيين والعسكريين بمقاليد السلطة، وجميعهم مرتبطون ببعضهم البعض، أحياناً على نحو غير رسمي وأحياناً أخرى على نحو وثيق، ولكن غالباً بهدف زيادة سلطتهم وتأمين مواقعهم، وينجم عن ذلك، قطعاً، زيادة اللامساواة ضمن المجتمع.

باختصار، كانت دراسة ميلز للنخب في أميركا في منتصف القرن الماضي عبارة عن إبراز للديناميكيات التي تكمن في قلب معضلة العالم الكبيرة في تلك الآونة: الخيار بين الرأسمالية والشيوعية، بين نظام يُخضع كل شيء لإرادة الدولة، وقد تم التأكيد بأن هذا يصب في خدمة الصالح العام، ونظام يعتبِر إرادة الفرد المحرك الأساسي لخير المجتمع.

والآن، يبدو أن نخب دافوس تجسّد ظهور توتر جديد، أو بكلام أصح، توتر إضافي. بعد ميلز بخمسين سنة، بدا أن هذه النخب العالمية بلورت توتراً بين الفكرة التي يبلغ عمرها 400 سنة والتي تدور حول الدولة المستقلة كوحدة أساسية للحكم العالمي، والواقع الجديد لعالم يتقلص فيه نفوذ الدول، وليس هذا فحسب، بل ويتم تجاوزها من ناحيتين: من ناحية الحاجات التي تتخطى الحدود القومية وتعتبر خارج متناول يدها، ومن ناحية مراكز القوى التي تتخطى الحدود القومية وتقدم برامج عمل دولية أو متخطية للسلطة القومية.

الدولي مقابل الوطني. العالمي مقابل القومي. معركة لا تدور حول إعادة توزيع الثروات بل إعادة توزيع السيادة والسلطة. في الواقع رأى ميلز دليلاً [15] يتعلق بأولى مراحل هذه الديناميكية وحتى ضمن سياق الحرب الباردة حيث أشار: على جانبي الانقسام العالمي الممتد عبر وسط أوروبا وحول الحدود الآسيوية يوجد تداخل آخذ في الازدياد بين البنى الاقتصادية والعسكرية والسياسية. ولعله عبر هذه الملاحظة أشار إلى أن مقتضيات الحرب الباردة ساعدت في دفع قوى العولمة - تحالفات وتجارة وروابط بنى تحتية، وروابط مؤسساتية - بين الأفرقاء على جهتي الصراع الشرقي والغربي.

مع ذلك، وحتى لدى الاعتراف بأن النخب الموجودة اليوم تختلف عن تلك التي قام ميلز بدراستها، فإن الكثير من الأسئلة المهمة التي أثارها والتي أغاظت أهل زمانه لا تزال مطروحة. وبالرغم من التأكيدات بصحة العكس التي ظهرت في أعقاب الحرب الباردة، لم نتوصل إلى حل الجدال الأساسي المتعلّق بكيفية ترتيب مجتمعنا. لم نتوصل إلى «نهاية التاريخ» بحسب وصف فرانسيس فوكوياما، أي إلى إجماع إيديولوجي على أن النظرة الغربية الليبيرالية للحكومة والحياة الاقتصادية هي الطريقة الفضلى لترتيب المجتمع. وهذا يتضح جداً في المسألة التي حثت على الانقسام بين الرأسمالية السائدة والماركسية، أي التوزيع العادل للثروة.

تناولت جلسات مثيرة للخلاف في دافوس مسائل مثل رواتب الموظفين التنفيذيين وصوابية تقاضي المدير التنفيذي الأميركي العادي راتباً يفوق الراتب الذي يتقاضاه موظفه العادي بأكثر من 350 إلى 400 مرة [16]. وتناولت جلسات أخرى، بنية طيبة وإنما بتلميح ساخر، مشكلة الفقراء في العالم حيث اكتظت الغرف بمجموعة من الأشخاص ذوي الامتيازات الأعلى في العالم وعمدوا إلى التباحث في مصير ثلاثة مليارات شخص يعيشون بأقل من دولارين في اليوم. إن الانقسام يتزايد ويرى البعض أن العولمة ذات سرعتين: إذ تقدم فوائد سريعة للبعض، فيما يُطلب من الآخرين انتظار أن تعود العملية بالنفع على أولادهم أو أحفادهم.

بالطبع ليست الصراعات الموجودة بين نخب العالم والآخرين جميعاً هي السبب الوحيد الذي يجعل مثل هذه المجموعات مثيرة للاهتمام. من الضروري لمن يرغب في فهم السلطة أو اكتسابها أو معارضتها أن يوقن من الذي يقبع على رأس الهرم الاجتماعي. كما أن مجرد اكتشاف من هم الأشخاص الأنجح والأكثر نفوذاً بيننا وكيفية اختلاف حياتهم عن حياتنا هما أمران لا يقوى المرء على مقاومتهما. ليس يأس شكسبير الذي ضمّنه في شخصية ريتشارد الثاني المعذب فحسب هو ما دفعه ليقول: «حباً بالله دعونا نجلس على الأرض ونروي قصصاً حزينة حول موت الملوك». لطالما انتابنا ولع خاص بقصص الملوك، والتاريخ نفسه يدور حول قصة أولئك الأشخاص الذين يمتلكون مطلق الأشياء: مطلق السلطة ومطلق السحر ومطلق المكاسب ومطلق الخسائر.

تعتبر النخب أسياد عهودها، ولكنها أيضاً رموز لها. إنها تمثل ما له قيمة، وكيفية إحراز النجاح، وكيفية ادخار السلطة واستخدامها. كما تعكس الأخطاء

التي نجيزها لأولئك القابعين في القمة والأخطاء التي نجدها غير مقبولة. وبالفعل تُبرز النخب كيفية رؤيتنا لمجتمعاتنا، وعلى مر التاريخ أوجدنا مجموعة أساطير متقنة لتبرير وحفظ الأنظمة التي بنتها أو أدارتها. لآلاف السنين كان يُنظر إلى السلطة على أنها تنبثق من السماء من ناحية ومن ملكية الأراضي من ناحية أخرى. وأدت هذه المعتقدات إلى اعتناق نظام الجدارة، من مبادئ ويبر البروتستانتية ودعوة هوراشيو آلجر «من الفقر إلى الغنى». ماذا يقول الحاضرون في دافوس عن زماننا؟ ماذا يقولون عن اختلاف هذا الزمان عن الأزمنة الماضية؟ وعن التغييرات التي يمكن أن تطرأ؟ ما هي أسطورتهم الحالية؟ وماذا تقول هذه الأسطورة عن بقيتنا؟

بعد قضاء بعض الوقت في الثرثرة واستعادة حرارة جسدي في مركز الاجتماع انطلقت إلى موعدي المحدد في وقت متأخر من فترة العصر. يعتبر فندق كونغرس الذي أتوجه إليه للقاء كويلو أحد أفضل أماكن الإقامة خلال حضور الاجتماع السنوي للمنتدى الاقتصادي العالمي. إنه مكان متواضع بكل تأكيد. وهذا ليس بالأمر المفاجئ في دافوس، إذ عدا الطراز الفخم التقليدي الذي يتسم به فندق بلفيدير الذي ينزل فيه معظم القادة البارزين في مجالي الأعمال والحكومة، نجد أن كل فندق يبدو أشبه بالأماكن المتواضعة التي نجدها في أي منتجع تزلج أوروبي متوسط المستوى. وبالنتيجة تفرض دافوس على أصحاب النفوذ في العالم نوعاً معيناً من التواضع الحيّزي، أو الإذلال، وذلك في حالة الفنادق الأسوأ حالاً. اشتكى مسؤول بارز من أميركا اللاتينية من دفعه للمكوث على قمة الجبل في كوخ للتزلج، مما تطلب سيارة كبلية وباصاً لنقله إلى مركز الاجتماع واستغرق ذلك خمساً وأربعين دقيقة. وهناك مسؤول بارز في مؤسسة أميركية غير حكومية تم وضعه في فندق «ذي نجمة ونصف» ويقع في كلوسترز الواقعة في البلدة المجاورة. بعض الأشخاص

يثورون ويحضرون إلى دافوس من زوريخ التي تبعد ثلاث ساعات،أو يفعلون كما فعل شيخ من الخليج العربي، فيحضرون إلى المكان من مقرات سكنية أفضل حالاً واقعة في أماكن أخرى. حاولت أنا وزوجتي لدى رؤيتنا مقر سكننا غير المترف التخيل بأننا على تماس مع جذور دافوس كموقع لمنتجع مترف، وهو المكان الذي كتبه عنه توماس مان (الجبل السحري).

بالطبع لم يكن لدى مان أية فكرة عن مقدار السحر الذي سيتسم به الجبل. واتضح الأمر من جديد لدى عبوري عبر فاحصة المعادن نحو ردهة فندق كونغرس التي يعمها النشاط الصاخب. مرت أمامي مجموعة من النساء المدثرات بفرو المنك وعليهن كل مظاهر الثراء، فبَدَوْن مفترسات نوعاً ما، وحتى مخيفات. ويسير وراءهن أزواجهن، وهم مجموعة من السيناتورات الأميركيين، ومن ضمنهم جون ماكاين من أريزونا. وفي قاعة الانتظار الصغيرة ضربت مجموعة من المسؤولين البرازيليين طوقاً حول المكان ترقباً لوصول الرئيس البرازيلي لويس إينازيو لولا دا سيلفا، وهو بكل تأكيد يعتبر الوحيد من بين الحاضرين هذه السنة في دافوس الذي لم يتخط تحصيله العلمي الصف الرابع الابتدائي. جلست في قاعة الانتظار وكان يدور بجواري حديث شيق يتعلق بمبادرة خيرية مهمة تهدف إلى جمع الأموال لمؤسسة غير حكومية تُعنى بالرعاية الصحية ومقرها في إفريقيا. (ظلت إفريقيا محط اهتمام اجتماعات دافوس على مدى السنوات الماضية بفضل نشاط بونو، ومبادرة «تحسين العالم» الصادقة لكلاوس شواب، ووجود أشخاص من أمثال أنجيلينا جولي، على الرغم من عدم حضور الكثير من القادة الإفريقيين من المجالين الحكومي والتجاري).

طلبت شراب كوكا كولا للحمية ورحت أسترق السمع وأنا أنتظر وصول كويلو. كان هناك اثنان من منظمة غير حكومية يتحدثان إلى متبرع محتمل وعلى ما يبدو يحاولان الحصول منه على بعض الدعم المادي. ذكر أحدهما تبرعاً قدمته مجموعة خيرية مؤخراً خلال اجتماع لمبادرة كلينتون العالمية وهو منتدى مشابه عالي المستوى ينظمه الرئيس الأسبق في نيويورك للحصول على دعم للقضايا العالمية المهمة. ومن الواضح أن هذه المبادرة تطرقت إلى ما يعتبره الجميع مسألة ساخنة في وقتنا الحالي: الإحسان. تم جمع حوالي سبعة مليارات دولار خلال هذه المناسبة [17]، وكُرّس المبلغ لمشاريع محددة تُعنى إجمالاً بالصحة العالمية، والحد من الفقر، والتعليم.

في الحقيقة، يشعر المرء في هذا العهد الذي تُغدق فيه الأموال على مشاريع الإحسان [18] (مثل مبلغ الواحد وثلاثين مليار دولار الذي منحه وارن بافيت لمؤسسة غايتس) أن ثمة مسألة أساسية تسعى النخب إلى مناقشتها أو يحبذون أن يراهم الآخرون يناقشونها، وهي فيض كرمهم الخاص. إن جنون الإحسان أمرٌ حسن، ولكن لمَ عساه يحدث الآن؟ قد يكون مرتبطاً بدورة الأعمال: على سبيل المثال، يسعى أصحاب الملايين والمليارات العاملين في مجالي شبكات الإنترنيت والمؤسسات المالية المجازِفة والذين يكبرون في السن إلى الإغداق من فيض كرمهم على أمل ترك إرث ما. قد يرتبط الأمر بعملية البروز والسقوط الدورية للنخب: فقد تسعى النخب المسنة المعروف عنها لامساواتها الكبيرة إلى القيام ببعض الضبط للأضرار قبل أن تحل المضاعفات المحتومة.

كان الناقد الاجتماعي الأميركي الذي عاش في أواخر القرن التاسع عشر ثورشتاين فيبلين يلاحظ التطور. إن الرجل الذي صاغ عبارة «استهلاك جلي» للدلالة على الأشياء التي ينفق

الأغنياء أموالهم عليها - مظاهر التباهي - كان على الأرجح ينظر بكل بساطة إلى عنصر واحد على الأقل من هذا الأمر على أنه قطعة من الملابس نفسها. وكان على الأرجح يلاحظ أنه، برغم كل هذا الخير الجزيل الذي ينجم عن مبادرة كلينتون العالمية واجتماعات دافوس، فإن روح هذا الزمان أو على الأقل هذه المناسبات تدفع أيضاً بنخب العالم إلى التزين بـ«ضمير جلي» كما يتزينون بساعة رولكس جديدة.

وصل كويلو في الوقت المحدد وجلس حول طاولتنا الصغيرة. لا سبيل إطلاقاً إلى الخلط بينه وبين المدراء التنفيذيين والسيناتورات الموجودين في الغرفة، فقد اعتمد عن قصد مظهراً بوهيمياً، فلف حول عنقه وشاحاً برتقالياً ناصع اللون، واعتمد قصّة شعر قصيرة، ولكن تتدلى على مؤخر عنقه خصلة شعر مستطيلة صغيرة وطويلة، فبدت وكأنها نوع من التقابُل في مؤخر عنقه مع شعر لحيته. إن واقع كونه شاعراً غنائياً سابقاً لملحنين برازيليين بارزين وهيبياً سابقاً، جعله يبدو من خارج الزمان والمكان على كثير من الصعد. لقد بدا مرتاحاً جداً وصريحاً لدرجة أن النيويوركي الكامن في داخلي ظهر، لافتراضي أن صراحته كانت نوعاً من التكلّف، ولكن بعد دقائق من الكلام شعرت بأنه الإنسان نفسه الذي يبدو عليه. بهذا الخصوص إنه فعلاً يمتلك قاسماً مشتركاً مع كبار المسؤولين والقادة الحكوميين الموجودين في تلك الغرفة، الذين لم يترك لهم نجاحهم إلا القليل ليبرهنوه. وكذلك الحال مع كويلو، أحد أشهر الكتّاب في التاريخ: حينما يُنشر لك مليون كتاب، وتمنحك الحكومات الوطنية والمنظمات البارزة ميداليات وأوسمة وغيرها من الجوائز تقديراً لبراعتك، لن تعود بكل تأكيد مضطراً للدفاع عن نفسك أمام العالم، كما كنت تفعل في السابق.

إذاً كيف ينظر الهيبي الذي حضر دورات الاجتماعات العشرة الماضية في دافوس إلى الوظيفية الداخلية للنظام؟ هل يعتبر من صنف الأفراد

الآخرين نظراً إلى نجاحه ونفوذه؟ أم تراه يشعر بأنه دخيل، وهو عالم الأنثروبولوجيا الذي يزور قرية يعمها الأشخاص فائقي السلطة؟ كيف ينظر هذا الكاتب إلى هذه المجموعة التي تحدد هيكل السلطة الناشئة في زماننا؟

بدأ كويلو، بطريقة ما كانت لتفاجئ أيٌّ من قراء أعماله، بوصف دافوس من باب أسطورتها [19]. قال: «إن الأسطورة الكلاسيكية التي تتعلق بدافوس تقول إن الحاضرين هنا قد أتوا لتقسيم قالب الحلوى، والحصول على قطعهم. ولكن هذه ليست رؤيتي للأمر. أعتقد أن هناك مستويين في دافوس، واليوم أكثر من ذي قبل، لأنني ما فتئت آتي إلى هنا منذ عشر سنوات. المستوى الأول هو مستوى الأعمال، ولا أفهمه جيداً، ولكنهم يملكون الكثير من المال، كما يملكون السلطة. وهذا يمثل جزءاً من السبب الذي يدعوهم إلى القدوم. ولكن ثمة مستوى آخر، وهو المستوى الثاني، إنه المستوى الإنساني. وهو يمثل الجزء الأكبر من الاجتماع، ويخلق نوعاً من الوعي الذاتي البنّاء. من أنت؟ ماذا عن هويتك؟ هل أنت شركتك؟ هل أنت بلدك؟ هل أنت شيء آخر؟ هل أنت نفسك؟ وكيف تدمج بين كونك نفسك وبين كونك عملك؟ وفي النهاية يمكننا هذا من تخطي الجدالات السياسية والتجارية والوصول إلى ما نؤمن به فعلياً كبشر. إنه يسمح للناس بالتكيّف أكثر فأكثر مع جانبهم الإنساني. إذاً، لدينا اجتماع للنخب، أجل. ولكن ليس لتنظيم العالم، وإنما لرؤية بعضنا البعض.

يعتقد علماء الاجتماع أمثال ميلز وويبر أن مثل هذا التفاعل الإنساني بالتحديد يدمج المجموعة أكثر، فيحوله من تجمّع عشوائي للأنداد إلى ما هو أكبر. يسمح التفاعل الإنساني لمجتمع ذي مصالح، قادر عبر المعلومات المشتركة والعلاقات المتبادلة، على إدارة نفسه وتنظيم مجموعات فرعية ضمن هذه المجموعة لتحقيق أهداف مرجوة. لدى التركيز على هذه النقطة،

يبدو على كويلو عدم الارتياح. لعله يتردّد لكونه عضواً في لجان عدة ومجالس ترتبط بالمنتدى، ويود نزع فتيل النقد الذي يوجهه المناهضون للعولمة وواضعي نظريات التآمر. وكونه ملماً جداً بأحوال دافوس، يود القول: فعلاً ليس ثمة نظام وإنما أفراد يرتبطون ببعضهم البعض.

يحاجج كويلو كونه عالماً إنسانياً بأنه يرى ما هو وراء واجهة الأنظمة، إنه يرى عالماً من العلاقات النموذجية الشبيهة بأية علاقات أخرى. ويقدم كمثال قصة لقائه مع بيل كلينتون في السنة الأخيرة من سنوات رئاسته. دُعي كويلو بين عشرين آخرين للقاء الرئيس، فوصل في الوقت المحدد إلى قاعة مؤتمرات، ووقف وحده بمحاذاة حشد من الأشخاص الذين بدوا على قدر من الأهمية. في الحقيقة كانوا أشخاصاً مهمين جداً لدرجة أنه وجب على النظام استبعاده عن مثل هذا التجمع كليةً، نظراً إلى كونه مجرد كاتب برازيلي. شعر بالمهانة الشديدة لتجاهلهم الشديد له ولإحساسه بعدم الانتماء إلى ذاك المكان.

ولكن حينما دخل كلينتون إلى القاعة سأل: «من منكم باولو كويلو؟» راح كويلو يصف الحادثة وقال: «أنا يا سيادة الرئيس. فراح الجميع ينظرون إلي فابتسمت، وفجأة بت صديقاً لهم جميعاً. ثم تقدم كلينتون نحوي وقال: (مرحباً، كيف حالك؟ لقد رغبت جداً بلقائك لأنني قرأت كتابك، بعد أن أجبرتني ابنتي على قراءته...) ثم بدأنا نتحدث عن أكثر الأمور سوريالية.. عن الإرهاق الناجم عن الرحلات الطويلة وما إلى هنالك، في حين كان كل من هم حولنا بانتظار التحدث حول النظام وكيف سيعمدون إلى التحكم به وماذا ستكون الخطوة التالية يا سيادة الرئيس.. إلخ. ولكن انتهى بهم المطاف بالوقوف في أماكنهم والإصغاء إلى الحديث الدائر بيني وبين كلينتون حول الإرهاق الناجم

عن الرحلات الطويلة. وبعدها باتوا يعاملونني بطريقة مختلفة جداً، فصرت داخل عالمهم».

لقد أتى على ذكر هذه القصة ليوضح ليونة النظام، وبكل تأكيد تكشف هذه القصة عن مدى اختلاف هذه النخب عن النخب الأرستقراطية الماضية. ها هوذا رجل برازيلي ومؤلف سابق لأغانٍ هيبية كان قد فشل في محاولة الانضمام إلى جماعة الكهنة يلتقي وجهاً لوجه بابن أركنساس الآتي من بيت مفلس ينتمي إلى ما دون الطبقة المتوسطة: إنهما شخصان اجتمعا في قمة العالم بفعل إنجازاتهما وبينهما رابط ولغة ومشتركة، ولهما تأثير على بعضهما البعض وعلى عدة ملايين من الناس. ولكن في الحقيقة تشير هذه القصة أيضاً إلى التأثير الكبير لتفاعل النخب، مما يعيد إلى الأذهان القصة الشهيرة لشاب حضر في القرن التاسع عشر إلى مقر سوق الأسهم في لندن من أجل لقاء اللورد روتشيلد ليطلب منه قرضاً. ففكّر روتشيلد في الطلب ثم قال: «سأفعل ما هو أفضل من إقراضك المال». ثم لف ذراعه حول كتفي الشاب وراح يجوب به في أرجاء المكان ويبادله الحديث. ثم قال: «هاكَ، الآن سيظن الجميع أنك صديقي ولن تواجهك مشكلة في الحصول على ما تشاء من أي شخص منهم» [20]. المغزى من هذه الحادثة أن واقع وجود مكانة معينة يوجِد نظاماً، يستطيع فيه أولئك الذين يملكون المكانة نقلها إلى من هم حولهم، وتحديد من سيتم الرفع من شأنه ومن لن يُرفع من شأنه. يمكن للسلطة أن تُوزَّع اختيارياً.

سار الحديث مع كويلو نظير هبوب الرياح فوق الخليج، حيث يتغير اتجاهها مع مرور الغيوم وتفاوت أوقات النهار. راح يرتشف قهوته ثم روى قصة أخرى. قال إنه يحب الرماية، وغالباً ما يمارس هذه الرياضة في منطقة

هضاب قريبة من منزله في الريف الفرنسي. في أحد الأيام حينما كان يمارس هذه الرياضة، اقترب منه جندي كان ماراً في تلك المنطقة آتياً من قاعدة عسكرية مجاورة. ابتسم الجندي حينما تعرف على هوية كويلو وراح يخبر الكاتب، المُلهم إلى حد كبير، عن تجربة خاضها في الآونة الأخيرة حينما كان يلقي خطاباً في مدرسة محلية. فقال: «توجهت للتكلم مع مجموعة من الطلبة وقررت سؤالهم عما يريدون معرفته، وبالتالي حضّروا لائحة بالأسئلة، وبصراحة لا أعرف كيف عساي أجيب على هذه الأسئلة. ولهذا السبب يغمرني السرور للقاء بك هنا على هذه التلة، لعلك تساعدني». شعر كويلو بالفضول فعرض عليه المساعدة وسأله عن ماهية هذه الأسئلة. أجابه الجندي: «هل ثمة إله؟ ماذا يحدث بعد الموت؟ هل ثمة حياة خارج كوكب الأرض؟ لمَ يكره الناس بعضهم البعض؟ وأسئلة من هذا النوع. إنها أسئلة فلسفية تخطر على بال الأطفال، ونظل نحن البالغين نطرحها على أنفسنا.

قال كويلو إن المغزى من حديثه كان التالي: إننا نود الاعتقاد بوجود نظام. نود الاعتقاد بوجود قوى عظمى. فالفوضى والعبثية تجعلان الحياة أكثر تهديداً وأصعب على الفهم، ويسهل أكثر النظر إليها على أنها عديمة المعنى. لذا كوننا بشراً، نسعى إلى وجود نظام في الكون». خلال الحديث أحسست بتطابق كلامه مع ما كتبه ميلز [21] خلال تفكيره بالسبب الذي ينحو بالناس إلى النظر إلى مسألة وجود النخب بطرق مختلفة: إن الفكرة القائلة بأن كل شيء عبارة عن انجراف أعمى، هي إلى حدٍ كبيرٍ إسقاط مقدّر لمشاعر العجز التي تنتاب المرء، وربما، إنْ كان ناشطاً في مجال السياسة بطريقة تتحلى بالمبادئ، مسكّناً لمشاعر الذنب.

إن الفكرة القائلة بأن كل التاريخ مرده إلى تآمر مجموعة من الأشرار أو الأبطال التي يسهل تحديدها، هي أيضاً عبارة عن إسقاط متسرع ناجم عن الجهد العسير في فهم الكيفية التي تفتح فيها التغييرات في بنية المجتمع الفرص أمام النخب المختلفة وكيفية استغلال النخب المختلفة لها أو عجزها عن استغلالها.

يكمن فهم أي من الفكرتين - فكرة أن التاريخ بمجمله عبارة عن تآمر أو أنه بمجمله عبارة عن انجراف - في تخفيف الجهود الرامية لفهم حقائق السلطة وأساليب النافذين.

بالنسبة إلى كثير من الأشخاص أمثال كويلو يتأتّى النظام من الإيمان بالله وبوجود خطة إلّهية. أما الآخرون فنظراً إلى أنهم لا يؤمنون بوجود قوى عظمى خارقة للطبيعة أو لأنهم يسعون إلى تكملتها، تراهم يجدون بعض العزاء في الاعتقاد بفكرة وجود من يتحمل زمام الأمور هنا على الأرض. وبالفعل نحن نقبل بوجود السلطة بين أيدي الآخرين لأنها تجلب معها النظام، وتشير إلى أننا لسنا بغيوم عشوائية مؤلفة من ذرات متناهية الصغر تظهر وترتد فوق بعضها البعض ثم تختفي دون أي سبب أو منطق. في الأزمنة التي يكثر فيها التغير والشك، نظير زمن التحول الذي نشهده الآن، إبان دخولنا عهد العولمة، ثمة حاجة أكبر للسعي وراء مثل هذا النظام. لقد أفادت هذه الحاجة الأساسية الأفراد الطموحين على مر التاريخ البشري، حيث ترجموها كقبول بسلطتهم تحت مسمى توفير النظام والقيادة.

لدى انتهاء لقائي بكويلو، مر رئيس البرازيل بمحاذاتنا وألقى تحية حارة على أشهر كاتب في بلده، وتبادلنا جميعاً حديثاً مقتضباً. وفي إطار تلك الغرفة، وإطار دافوس ككل، لم يستقطب حديثنا هذا اهتماماً بالغاً نظراً إلى وفرة وجود ما يشابهه في كل مكان.

لدى وقوفنا هناك في الزاوية الصغيرة من الفندق المتواضع جداً الواقع في ذاك الركن العادي جداً من سويسرا، وجدت صعوبة في عدم الشعور بأن هذا المجتمع المتآلف من القادة ليس جزءاً من شيء مختلف جداً ومهم للغاية في تاريخ العالم. يمثل ظهوره نقطة تحول في كيفية توزيح السلطة بين الأفراد والدول، ومن المهم جداً فهمه لأنه يرتبط مباشرة بمصير كل رجل وامرأة على وجه الأرض. كان يوجد من حولي أعضاء نخبة جديدة يذمها البعض، ويخشاها البعض الآخر، ولا تُفهم ملياً حتى من قِبل أعضائها. وتتخطى هذه النخبة في سلطتها ومواردها ونفوذها العالمي تحديداً جميع النخب الأخرى، جميع الملوك والأباطرة وجبابرة الصناعة الذين أتوا قبلها.

إنهم يمثلون طبقة النخبة، نخبة السلطة العالمية التي تعيد تشكيل كوكبنا. يهدف هذا الكتاب إلى محاولة دفعنا إلى فهمهم على نحوٍ أفضل وفهم نفوذهم، والاتجاهات التي تشكلهم، والنتائج التي تعود علينا جميعاً من وجودهم.

1

كل فرد هو واحد من مليون:

تعرّفوا على طبقة النخبة

نحن جميعاً ديدان، وأنا دودة مضيئة

وينستون تشرشل



يسمونها «الطائرات الخضراء». أطلقوا عليها هذا الاسم ليس لأنها صديقة للبيئة أو لأنها جديدة ولم تخضع للاختبار، ولكن لأنها فعلاً خضراء، لونها بلون الزيزفون الأخضر الفاتح، وتنتظر

أن يتم طلاؤها أو تشكيلها كما يرغب الذين يريدون امتلاكها. وتجد في أي يوم أربع أو خمس طائرات منها قد وُضعت ضمن صفين، المقدمة في مقابل الذيل، في منشأة التجميع الأساسية داخل مقرات غالفستريم الجوية في سافانا، جورجيا.

عندما تسير في حظيرة الطائرات الغائرة برفقة المدير التنفيذي لـ (غالفستريم) بريان موس تلحظ الكم الهائل من الموظفين. توظف شركة (غالفستريم) خمسة آلاف شخص في جورجيا، وأغلبهم في منشآتها الأساسية

المجاورة لمطار سافانا الدولي. لدى مرورنا في المكان راح الموظفون يكفون هنيهة عن تزويد أو تثبيت أمتار من الأسلاك التي تمتد في طائرات غالفستريم من أجل ممازحة موس أو الابتسام والتلويح له. وبدا على البعض الحماسة البالغة ظناً منهم أنني مالك فريق سباق من ناسكار، ريك هندريك من (هندريك موتور سبورت) الذي من المفترض أن تكون زيارته في وقت لاحق من عصر ذاك اليوم.

إن شركة غالفستريم، وهي فرع من شركة (جنرال داينميكس) المتعاقدة مع وزارة الدفاع الأميركية، متخصصة في صنع الطائرات النفاثة الخاصة. تقدم مجموعة من الطائرات تتراوح من الطائرات المتوسطة الحجم G150, G200 إلى أرفع أنواع طائرات الشركات G500, G550. بوسع طائرة G550 قطع مسافة سبعة آلاف ميل بحري تقريباً - أي المسافة التي تفصل بين نيويورك وطوكيو - حيث تنقل ثمانية ركاب ينعمون داخلها بكامل الرفاهية: كراسي جلوس جلدية قابلة للتعديل، وكُسْوات خشبية مصقولة، مطبخ وحانة بكامل تجهيزاتهما، أنظمة ترفيه واتصال ذات تقنية عالية، وسرير واحد قابل للطي أو أكثر. أما سعر هذا النعيم ففي العادة يفوق خمسة وأربعين مليون دولار.

ولكن الأفراد أو المنظمات الذين يبلغ عددهم حوالي ثمانين والذين سيشترون طائرة غالفستريم هذه السنة، فلن يشتروا تحفة الطائرات الخاصة فحسب. (صادف أن إحدى طائرات G5 التي مررت بمحاذاتها أثناء زيارتي مخصصة ليستخدمها المدير الأعلى لشركة رولز رويس). أولئك الزبائن يبحثون عن مزيد من المزايا: مزيد من الأمان والخصوصية والمرونة في برامج سفرياتهم، وعائدات أكثر فعالية لجهة استثمارهم للوقت الذي تستغرقه كل رحلة. لعل ما يغويهم هو الكترونيات الطيران المتقدمة التي تضع في متناول طيّاري غالفستريم أدوات ومعلومات وتكنولوجيا تفوق ما هو موجود بين أيدي طياري أكثر الطائرات التجارية تطوراً. على سبيل المثال، تأتي الطائرة الجديدة عادة مجهزة بنظام غالفستريم للرؤية المعززة [22]، حيث توفر

للقبطان القدرة على الرؤية وسط الأجواء الملبدة وخلال الليل بواسطة رموز مركبة وصور ما تحت الحمراء، فوق الصور التي يراها الطيارون بصرياً. قريباً سيحل محل هذه المزايا أنظمة توفر رؤية اصطناعية، وهي بشكل أساسي عبارة عن نظام يبدل ما تعجز عن رؤيته بالأشياء التي يوقن الحاسوب بوجودها. على سبيل المثال: الجبال، أو الأبراج اللاسلكية أو المدرجات.

لا يتخيل عامة الناس أن المدراء التنفيذيين والمشاهير ينعمون بمثل هذا النوع من الترف لدى تنقلهم من مكان إلى آخر في هذا العالم الفسيح وعلى ارتفاع واحد وأربعين ألف قدم، حيث يُقدّم لهم الكعك المسطح المدوّر مع الكريما المكثفة أو أطباق السوشي الطازجة. ولكن وسط عالم تزخر فيه الطائرات التجارية بالتوتر والتأخير ومجموعة من الأخطار الأمنية، يتزايد أعداد الأشخاص القادرين على تحمل كلفة شراء الطائرات الخاصة والذين لا يرون هذه الطائرات نوعاً من الترف الذي يغدقونه على أنفسهم بل وسيلةٌ للتقليل من المخاطر، أي حاجة ملحة في هذه الحقبة العالمية.

وكما يقول موس [23]: «إننا نقدم خدماتنا إلى جزء صغير جداً من الناس في هذا العالم. ولديهم حاجة محدّدة جداً، ويطلبون إمكانيات محدّدة. ولكي يقوموا بالأمور التي يجدون أنهم بحاجة إلى القيام بها، والتوجه إلى الأماكن التي يبتغونها، ومقابلة الأشخاص الذين يودون رؤيتهم، ولأخذ القرارات التي تؤثر على تيسير السبيل إلى عقد الاستثمارات في المكان والزمان اللذين يريدونهما. تركز تلك المجموعة أكثر فأكثر على الإنتاجية وقابلية التنقل بين دول العالم، وهذا جل ما نقوم بتقديمه».

خلال كلامه خرج أحد كبار العمال في خط الإنتاج، وهو رجل يكبره سناً ويفوقه طولاً ويرتدي قميصاً وبنطالاً أبيضين، من منطقة ذيل الطائرة وتقدم منا لمصافحة موس ومناقشة برنامج الإنتاج. ثم انضم آخرون إلينا وكان الحديث محدّداً وودوداً. ليس ثمة شك بأن العمال في سافانا، جورجيا لا يسوؤهم نجاح غالفستريم. إنهم يبنون طائرات تخرج من المصنع وترقى بكل ما للكلمة من معنى إلى مستوى معين من المجتمع لن يبلغوه أبداً، ولكنهم يؤدون عملهم هذا بفخر جلي وربما بإحساس أنهم المستفيدون من العولمة، فيثبتون طينة العمال الأميركيين ويمكنونهم من الاستمتاع بالمنافع المعقولة لحياة الطبقة الوسطى في جنوب الولايات المتحدة.

اقتربت عاملة أخرى، وهي امرأة قصيرة القامة تتكلم باللكنة الجورجية المعروفة، لتخبر موس عن سرورها الغامر بفوزها من الشركة ببطاقتين لحضور سباق ناسكار.

وبما أن ناسكار أصبحت الرياضة التي تتمتع بأعلى نسب مشاهدة في أميركا، وبما أن الكثير من سائقيها والشركات التي ترعى سباقاتها أصبحوا من مالكي طائرات غالفستريم، فقد كرست هذه الشركة المصنّعة للطائرات مزيداً من الوقت لتصبح جزءاً من هذا العالم، وهو عالم لطالما كان جزءاً من حياة العاملين، الذين يبنون الطائرات بأنفسهم.

عمدت المرأة من قسم التجميع وموس إلى إلقاء النكات حول سباق السيارات، ثم عادت هي وباقي العمال الذين تجمعوا حولنا إلى أعمالهم. توجهت أنا وموس إلى حظيرة طائرات رحبة حيث يتم العمل على إنهاء طائرتين من طراز G450 وطائرتين من طراز G550 وبات بالإمكان تمييزها

على أنها طائرات مُنجزة، حيث لها جسم طويل ومميز ونوافذ بيضاوية كبيرة وأجنحة صغيرة.

ليس ثمة رمز في عالم نخب زماننا الحالي يتفوق على طائرة غالفستريم. هناك ألف وخمسمئة طائرة فحسب في الخدمة. ووحدهم الأشخاص ذوو الامتيازات الخاصة بوسعهم امتلاكها أو الاستمتاع بالمزايا التي توفرها. تذهب 80 بالمئة من الطائرات التي يتم بيعها إلى شركات بارزة بوسعها دفع مبلغ مليون وربع المليون دولار أو مليون ونصف المليون دولار كتكاليف لصناعة طائرة تخدم خمسمئة ساعة طيران في السنة وذلك وفقاً لتقديرات موس. و5 بالمئة من الطائرات تباع إلى أفراد، والباقي يذهب إلى قادة حكوميين أو لمهمات خاصة، مثل توفير طائرات للنقل العسكري أو لغرض الإخلاء الطبي. أما إدارة غالفستريم الداخلية فإنها تعتبر أن عتبة الزبائن الحقيقيين لا بد أن تكون شركة لها عائدات سنوية تفوق المليار دولار أو فرد يمتلك أصولاً مالية تفوق قيمتها خمسة وعشرين مليون دولار. ولكن يتخطى معظم الزبائن بكل سهولة هذه الحواجز المفروضة لامتلاك الطائرات.

حينما لا تكفي الطائرة النفاثة الخاصة «المعيارية» [24]، هناك عدد متواضع وإنما متزايد من الطائرات النفاثة الخارقة في الخدمة-إنها طائرات ركاب أكبر حجماً مثل بوينغ 737 أو إيرباص 320 وقد تم تحويلها من طائرة تجارية إلى طائرة خاصة. حتى أنه يوجد موديلات أكبر حجماً تدخل السوق مثل موديل 767 المستعمل الذي اشتراه لاري بايج وسيرجاي برين من خلال موقع غوغل لقاء خمسة عشر مليون دولار فقط [25]. بدأت الآن «شركة بوينغ» تحجز طلبات لشراء موديلات خاصة من طائرة 787 ذات المتن العريض الجديد والتي تُدعى (دريم لاينر) والموديل التالي من طائرة 747، السلسلة الثامنة [26]. كما أن «شركة إيرباص» عملت بعض الشيء في مجال صناعة الطائرات الخاصة المترفة جداً، أبرزها أحدث موديل وهو إيرباص 380 ذات الطبقتين التي طلبها عدد من الزبائن [27]، وأغلب من يشتري هذا الموديل هم زبائن الشرق الأوسط وذلك من أجل

(الاستخدام الشخصي). تكلف كل من هذه الطائرات العملاقة ثلاثمئة مليون دولار كسعر أولي، إضافة إلى 100 مليون دولار أو ما يناهزه لغرض التعديل وفق الطلب.

تعتبر هذه الطائرات العملاقة استثناء في عالم الطائرات الخاصة، ولكن ورودها على ذهن البعض يبدو وكأنه خلل غدّي في ذاك الجزء من الدماغ الذي يحول الطموح إلى ثمرة خيال. بالتأكيد يعود بعض هذه الطائرات إلى رؤساء الدول الذين ينشدون وسيلة نقل آمنة في أي مكان وزمان يناديهم الواجب الديبلوماسي. ولكن الكثير من هذه الطائرات يحتوي أيضاً على غرف تسلية، إضافة إلى غرف طعام متعددة، وحتى على أحواض جاكوزي.

حينما يصل الأمر إلى الطائرات الفخمة بشكل استثنائي لا يعود الأمر متعلقاً بالحاجة فقط. وإنْ تكلمنا بدقة أكبر، تعتبر لنوع مختلف من الحاجة، تلك التي لا يكون منشؤها الضرورة بل دوافع لا تُقاوم. ترى أشخاصاً عقلاء جداً ويفوق نجاحهم الخيال مفعمين بالحماسة الشديدة حينما يناقشون الأساس المنطقي للسبب الذي يدعوهم إلى تعديل طائرتهم G5 ليس في سافانا (التي تعتبر أفضل للحاجات المؤسساتية الخالصة) وإنما في لونغ بيتش، كاليفورنيا (التي تُعرف بكونها أفضل لحاجات الأثرياء الخاصة). إنهم يتكلمون على نحو مطّلع عن الأماكن التي يجد فيها المرء آلة معينة لتحضير الكابوتشينو، ونظام ترفيه متطوراً، أو مواد تنجيد خاصة لبدن الطائرة الداخلي. بالنسبة للبعض تعتبر هذه الطائرات مقياساً للعمر. ففي حين يقيس أغلبنا أعمارهم بملاعق القهوة مثل جي ألفريد بروفروك، هناك بعض الناس ممن يقيسون أعمارهم بالطائرات ذات الأداء العالي، والتي بوسعها نقلهم من هونغ كونغ إلى كايب تاون خلال اثنتي عشرة ساعة.

وتعتبر التعديلات المتطرفة جداً على الطائرات إستثناءً للقاعدة في غالفستريم، التي تنظر عادة إلى مهمات التعديل التي يطلبها الزبون كما ينظر إليها خياط سافيل رو. إن أغلب هذه الطائرات موصى عليها، والتعديلات في العادة تكون بسيطة جداً لدرجة أن ألوانها المميزة - طرق دهان البدن الخارجي - لا تختلف إلا لماماً. لعل الفرق يماثل ذاك الموجود بين البدلة الرمادية المخطّطة في خزانة المصرفي وتلك الكحلية اللون. يقول موس: «أحياناً يستقدم الشخص مصمماً من الخارج ليعمل معهم، وينتهي بهم المطاف بالحصول على تحفة فنية معينة أو مصباح أو شيء من هذا القبيل في الطائرة، ولكن بالنسبة إلينا لم يعد ثمة أشياء غريبة». يحترس المدراء التنفيذيون مما قد يظنه المساهمون في مشترياهم، فيحاولون التقليل من أهمية الطائرة واعتبارها وكأنها مجرد قطعة ضرورية من معدات المكتب أو كأنها قطعة بلاكبيري ضخمة جداً، من حظهم أنها تطير أيضاً وتقدم شرائح لحم صغيرة. وعند كبار مسؤولي العالم وأثرى الأثرياء، ثمة دواعٍ عملية وأمنية تدفعهم إلى عدم لفت كثير من الانتباه إلى أنفسهم. إن طائرة قطب العقارات الأميركي الشهير دونالد ترامب تحمل اسمه على جانبها، ولكنه استثناء على القاعدة، ولعل هذا الأمر ليس مفاجئاً [28].

يشير موس إلى أن سمعة غالفستريم هي سمعة دولية وفي حالة تزايد. وقد تم بيع ربع الطائرات إلى الخارج، ويقترب رقم المبيعات اليوم إلى 40 بالمئة، ويتزايد بسرعة. وفي اجتماع في دافوس عُقد في الآونة الأخيرة، قال موس إنه تطفّل على عشاء أقامه الرئيس النيجيري ألوسيغون أوباسانجو - وهو رجل ضخم - عرّف عن نفسه وحينما أشار إلى أنه يعمل في شركة غالفستريم «أمسك أوباسانجو بيدي بهذا الشكل (قام بإمساك يدي) ثم بعد هنيهة لم أجدني جاثماً على ركبتي وإنما منحنٍ إلى الأمام، ومضت عشرون دقيقة وأنا أسمعه يتحدث عن عظمة الطائرة وعن مدى إعجابه بها. لقد توقف العشاء برمته، وكان جميع الحاضرين ينظرون إليه وهو يتقد حماسة».

يعتبر دافوس التجمع الوحيد للخيارات والزبائن المحتملين حول العالم الذي ينعقد كل سنة، والذي لا يمكن تفويته وفقاً لكلام موس. ليس بالأمر المفاجئ اعتبار دافوس، وفقاً لسجلات غالفستريم الخاصة، الحدث السنوي الوحيد الذي يجمع أكبر نسبة في قاعدة زبائن الشركة. في السنة العادية يحط حوالي 10 بالمئة تقريباً من زبائن غالفستريم - بين 140 و150 طائرة مع مالكيها - في مطار زوريخ الدولي. تنزل الطائرات ضيوفها في محطة الطيران العامة، ثم تنتظرهم ريثما يتم نقلهم بواسطة سيارات الليموزين إلى أعلى الجبل لحضور الاجتماع والعودة منه. كما تتجمع طائرات غالفستريم في المناسبات الرياضية العالمية المهمة. على سبيل المثال، حطت 120 طائرة في ألمانيا من أجل بطولة كأس العالم الأخيرة في كرة القدم. وتجدون عدد الطائرات نفسه في مطار موناكو إبان سباق السيارات (غران بري). وتجد أكثرية هذه الطائرات متوجهة إلى معرض السيارات في جنيف ومباراة (السوبر بول) إضافة إلى الألعاب الأولمبية الشتوية وبطولة كأس

رايدر في الغولف. كما تجد تجمعاً كبيراً لهذه الطائرات في مطار سان فالي الصغير في إيداهو حيث تقيم شركة (آلن أند كومباني) حفلة سنوية لقادة صناعة الإعلام، أو في مطار جزيرة هاينان حيث يُعقد منتدى الصين (بواو). تقدم سجلات رحلات الطيران دليلاً واضحاً على تلاقي ذوي النفوذ: إن الصور التي ترصدها الأقمار الاصطناعية لجموع طائرات G5 وفالكون على طرقات الإسفلت تخدم كمؤشر على النشاط الاقتصادي الذي نادراً ما يظهر في الصحف ولكنه يعبر تماماً عن الأسواق والسلطة في عالم سريع التغير، وعن طرق القوافل الجوية التي تربط التجارة العالمية بنفوذ يكمن في صلب تلك الأسواق، وتعتبر مصدر معظم هذه السلطة.

بالنسبة إلى ركاب الطائرات الخاصة، ليست العولمة مفهوماً تجريدياً وإنما واقع يومي. وعبور المحيطات أو القارات ليس إلا أبعد من مكالمة هاتفية فقط. إنه أمر عادي لدرجة أنه أصبح روتينياً، وبات متعة وليس مشقة. حينما تصل هذه الثلة المختارة - أولئك الذين يعتبرون الدرجة الأولى انحداراً في المنزلة - إلى محطة المطار، لا تنتظر في طوابير. ولا تتقارع مع موظفي الخطوط الجوية أو الطاقم الأمني الفظين، ولا تؤخرهم مجموعة لا حصر لها من الظروف التي تعتبر خارج سيطرتهم. بل يتم نقل الحقائب بسرعة إلى الطائرة، ويتمم البوابون ترتيبات الوصول. وخلال لحظات ودون المرور عبر عناصر الأمن، وبجلبة أقل مما قد يحدثه الدخول إلى مبنى عادي مؤلف من مكاتب هذه الأيام، يتم نقلهم إلى متن الطائرات التي يحددون وجهتها بأنفسهم ويُقدم فيها وجبات طعام تتوافق مع حاجاتهم ورغباتهم. وإنْ كانت تزعجهم المطبات الهوائية يطلبون من الطيارين التحليق بعيداً عنها. وإن رغبوا بإتمام بعض الأعمال، فإن معظم هذه الطائرات مزود بشبكات إنترنت عالية السرعة وخدمة هاتفية عبر الأقمار الاصطناعية. لذا هم ليسوا مضطرين أبداً إلى مغادرة المكتب.- أو مراكز راحتهم - في الوقت الذي يجوبون فيه العالم.

هذا الأمر جدير بالذكر، ليس لمجرد أنه في غاية الغرابة أو الروعة عند أغلبنا، بل لأنه أيضاً مثير للاهتمام لأنه بالنسبة إلى المدراء التنفيذيين ورؤساء الدول وأصحاب المليارات والمسؤولين الماليين، الذين أصبح السفر عندهم بواسطة الطائرات النفاثة الخاصة أسلوب حياة، فهو يغير نظرتهم إلى العالم. وصف مسؤول إعلامي محنك الأمر قائلاً: «إنه مجرد موقف». تصبح المسافات غير ذات أهمية، وتزول الحدود. وفوق هذا الارتفاع الشاهق يتقلّص العالم، ويصبح بمقدور المعارف الموجودين على جهات متقابلة من العالم الوصول

إلى بعضهم البعض بكل سهولة، وتصبح دوائر الأصدقاء والزملاء أكثر تنوعاً جغرافياً.

يوجد في العالم ستة مليارات شخص. وبالنسبة إلى نصفهم -الذين يبلغ عددهم ثلاثة مليار ويعيشون على أقل من دولارين في اليوم - يعتبر السفر إلى ما بعد حدود القرية أمراً غير وارد الحدوث أو بأي حال من الأحوال أمراً نادراً. ولكن بالنسبة إلى مجموعة قليلة من الأشخاص، ربما يبلغ عددهم عشرة آلاف فحسب، فبمقدورهم السفر إلى أي مكان وفي أي وقت. بالنسبة إليهم تعتبر تفاهات بطاقات المعايدة التي تعكس واقع العولمة، حقائق تثبتها حياتهم اليومية: لقد اختفت الحدود وبات العالم بحق مجتمعاً عالمياً واحداً.

ويجد المرء ضمن هذا المجتمع الصغير أعضاء عدة من طبقة النخبة العالمية. إن هذه المجموعة الجديدة تقوم بصياغة العولمة أكثر من أية مجموعة أخرى، والعولمة بدورها تصوغها أكثر من أية مجموعة أخرى. وبالتالي تمثل اختباراً يدور حول تأثير (العالم الخالي من الحدود) الناشئ حديثاً، فيما تقدم أيضاً لمحة عن كيفية تطوره. يجدر بنا النظر عن كثب إلى أعضاء هذا المجتمع، وإلى طموحهم ونقاط ضعفهم وردود فعل الآخرين الذين تختلف برامج عملهم عن برنامجهم. يجدر بنا النظر عن كثب لأننا سنرى على الأرجح علامات على شقوق وتغيرات بنيوية من شأنها أن تعيد بناء العالم بطرق مهمة خلال دورات حياتنا ودورات حياة أولادنا وأحفادنا.

كل فرد هو واحد من مليون

برغم كون الأشخاص الاستثنائيين غير اعتياديين، إلا أننا ألفنا وجودهم في حياة كل إنسان تقريباً نادراً ما ترتقي مستويات الإنجاز والموهبة بدرجات صغيرة وسلسة. على سبيل المثال، في مجال الرياضة تعتبر مستويات البراعة أشبه بالمقادير الكمية الصغيرة في الذرة، ممثلة قفزات سريعة وكبيرة في القدرة. ونجد أن الفجوة الكامنة بين الهاوي العادي وصفوة الهواة - على سبيل المثال: بين لاعب التنس الذي يتسلى باللعب في عطلة الأسبوع وبين اللاعب الجامعي المصنف- هائلة جداً؛ والفجوة بين صفوة الهواة والمحترفين العاديين كبيرة جداً أيضاً، والفجوة بين المحترفين

العاديين وأولئك الذين بمقدورهم اللعب على مستويات عليا في رياضتهم سنة بعد أخرى هي أكبر وأكبر. والمثير للدهشة أكثر أنه يوجد هوة تفصل بين العشرة أو العشرين الأوائل في أية رياضة وبين نخبة النخب التي تأتي مرة كل جيل ممثلة بشخص أو شخصين على مر التاريخ. من بين ملايين من الرياضيين المفعمين بالموهبة والحماسة والتفاني، نجد قلة موهوبة على نحو مدهش تميز نفسها عنهم: أمثال مايكل جوردان وبيليه. وينسحب هذا الأمر من الرياضة إلى مجالات حياتية أخرى، من الفن إلى الأدب إلى السياسة إلى مجال الأعمال: تولستوي وديكينز، روتشيلد وروكفيلر، ماو ومانديلا. هؤلاء هم القلة الذين حددوا اتجاه مهنهم وحقباتهم. تتم محاكاة هؤلاء الأشخاص، ويستحيلون منارات في المجتمع، وغالباً ما يمثلون وسائط أو دوافع لإحداث التغيير. في كل عهد ومهنة، ثمة مجموعة من مثل هؤلاء الأفراد يتصدرون مجالاتهم - البعض منهم معروف والبعض الآخر مجهول - يبسطون سيطرتهم على العوالم من حولهم.

تعكس الأسواق وتعزز هذه البنية الصغيرة في المجتمع بالطريقة التي تعوض فيها على الأفراد. على سبيل المثال، من بين مئات الملايين من لاعبي الرياضة في العالم، هناك فقط بضعة آلاف قادرون على كسب رزقهم من هذه الرياضة. قام أستاذان من جامعة شيكاغو يدعيان ستيفن كابلن وجوشوا رو [29] بتحليل رواتب اللاعبين المحترفين في مجال كرة القدم والبايسبول وكرة السلة في الولايات المتحدة فوجدا فروقات مذهلة: في العام 1995 كان هناك 1259 رياضياً يكسب كل منهم حوالي 500 ألف دولار في السنة و37 رياضياً فقط يكسب كل منهم حوالي خمسة ملايين دولار في السنة (ولعله رقم صغير بالاستناد إلى العناوين الرئيسية التي تولدها هذه الرواتب). بالرغم من تضخم الرواتب الذي أثر على طبقة النخبة في كل مهنة خلال العقد الماضي، تظل الفجوة كبيرة ولا تزال كذلك إلى يومنا هذا. مع حلول عام 2004، ارتفع عدد الأشخاص الذين يتقاضون نصف مليون دولار إلى أكثر من ألفي شخص، وعدد الذين يكسبون أكثر من خمسة ملايين دولار إلى 369 شخصاً، وهي نسبة ضئيلة إذا أخذنا بعين الاعتبار أن هؤلاء الرياضيين أُخذوا من بين مجموعة كبيرة من الأشخاص الموهوبين يصل عددها إلى مئات الملايين. يعتبر كل فرد من هؤلاء النخبة واحداً من مليون بكل ما للكلمة من معنى، وربما أكثر نخبوية من ذلك. بالطبع يعوَّض بعض الرياضيين البارزين بخصائص أخرى مثل جذبهم للجماهير أو شكلهم في تنورة التنس. ولكن يصعب التشكيك بأن أمثال روجر فيدرير أو تايغر وودز - العظماء الذين يظهرون مرة في الحياة ويتمتعون بمهارات استثنائية - يستحقون بأن يُعوَّضوا بمستوى مختلف وهم يسيطرون على الرياضة بهذا الشكل ويشدون اهتمام الجماهير إلى هذه الرياضة أكثر من الرياضيين الآخرين.

إن هذا التركيز المكثف من التقدير والمكافآت موجود عادة لدى نخب الحقول الأخرى أيضاً، وغالباً ما يتبلور من خلال مستويات التعويض، وبالطبع لا

يصح هذا في كل مجال، في الواقع، يظهر المجتمع الحديث خللاً كبيراً في نواحٍ أخرى، فالمدرسون والأطباء وغيرهم من المساهمين الآخرين في المعرفة الإنسانية لا يُمنحون الحوافز نفسها التي تُمنح للأشخاص في المجالات الأخرى.

في المجالات التي يرتبط فيها التعويض بالقيمة الظاهرية بشكل مباشر، نرى أن النمط الذي تتفوق فيه القلّة على السواد الأعظم يتكرر، وحتى القلة القليلة التي تتفوق على صفوة العاملين. في العام 1981 كتب الأستاذ شيروين روزن من جامعة شيكاغو بحثاً متميزاً [30] بعنوان: «اقتصاديات النجوم البارزين» وفيه أشار إلى التالي: «إن بعض النشاطات الاقتصادية تتيح قدراً فائقاً من المكافأة الشخصية والحجم السوقي لثلة من المشاركين». لقد تفاقمت هذه النزعة من ذلك الحين بفعل التقدم التكنولوجي الذي يحسّن من قدرة النجوم البارزين على الرؤية وقدرتهم على الاستفادة أكثر من ميزاتهم.

فسّر وزير المالية السابق ورئيس جامعة هارفرد السابق لورنس سامرز [31] الأمر بهذه الطريقة: «فيما مضى، لنقل قبل 75 سنة، لو كنتَ أفضل عازفي البيانو، وأنا عازف بيانو جيد، كنا لنحقق الإيرادات نفسها تقريباً كل سنة لأن الطريقة التي كنا نُعوَّض فيها كانت تنحصر في إحياء حفلات بارزة. كان المجال يتسع لعدد كبير منا للعزف في أية مدينة وفي أي وقت، وكان الطلب علينا كبيراً. أما اليوم فالمال الوفير يُجنى عبر التسجيلات، وفي حال كنتُ شركة تسجيل، فمن عساي أستثمر في التعاقد والإنتاج والتسويق؟ عازف البيانو رقم واحد أو عازف البيانو رقم 15؟ وإنْ كنتَ مستهلكاً لمَ عساك تمتنع عن شراء أفضل تسجيل لأفضل عازف؟ لذا، على مستوى النخب، نرى أن التكنولوجيا ساعدت النجوم البارزين على الأداء بشكل أفضل من الماضي.

ينسحب الأمر نفسه على المدراء الماليين وغيرهم من الذين يمتلكون مهارات فريدة أو قدرة ما مرتبطة بسمعتهم. على سبيل المثال، أشار أحد الاقتصاديين إلى أن مصرف سيتي بانك يدفع إلى سلف سامرز، وزير المالية بوب روبن حوالي 20 مليون دولار سنوياً للانضمام إليهم، لأن بمقدوره وبكل سهولة رد قيمة هذا الاستثمار من خلال عقده بضع صفقات، أو من خلال زيادة صغيرة في سعر الأسهم جراء الحماسة التي تشتعل في نفوس المستثمرين نتيجة توظيفه أو قيمته الجلية كقائد».

وضعنا جانباً مسائل العدل واللامساواة المتزايدة - إذ إنني سأتناول هذين الموضوعين لاحقاً - يتضح أنه في مجال بعد آخر يتكرر النمط نفسه، حيث هناك فرق شاسع بين نسبة ضئيلة من أصحاب الإنجازات البارزين وبين السواد الأعظم، وذلك من ناحية تعويضاتهم.

تحقيقاً لهدف هذا الكتاب، أركز على المجموعة التي تمثل هذا النموذج كما ينطبق على النفوذ العالمي، وليس فقط على الثروة أو الإنجازات في حقل معين. يُعتبر رومان أبراموفيتش - العضو في أحد أعضاء القلة الحاكمة الروسية والحاكم السيبيري ومالك نادي تشيلسي لكرة القدم في المملكة المتحدة - واحداً من هذه النخبة. في حين أن بيرجيت روسنغ البالغة من العمر ثلاثة وثمانين عاماً التي تمتلك أحد عشر مليار دولار بفضل شركة التغليف السويدية (تيترا لافال) العائدة إلى زوجها والتي تعيش بسكينة في سويسرا، لا تنتمي على الأرجح إلى هذه النخبة. وفي حين أن نجمة الروك الكولومبية شاكيرا تنتمي إلى هذه النخبة، لا ينتمي أشهر نجوم السينما في العالم إلى هذه النخبة ما عدا قلة قليلة منهم. وبكل تأكيد يعتبر موكيش أمباني - الرئيس التنفيذي لشركة (ريلاينس إنداستري) في الهند وأحد أثرى أثرياء العالم - من عداد هذه النخبة تماماً كحال أخيه أنيل، صاحب المليارات. وكان ميخائيل غورباتشيف ومارغريت تاتشر وكارلوس منعم ومهاتير بن محمد أعضاء في هذه المجموعة، ولكنهم ليسوا فيها الآن. في حين أن قادة سابقين أمثال بيل كلينتون ولي كوان يو وهنري كيسنجر، الذين حافظوا على نفوذهم العالمي ما يزالون بكل تأكيد أعضاء في هذه المجموعة. وأسامة بن لادن ينتمي إلى هذه المجموعة أيضاً. تشيري بلير، زوجة طوني بلير البارعة، على الأرجح من بين الأعضاء ولكنها لم تعد كذلك نظراً إلى أن طوني بلير لم يعد رئيس وزراء بريطانيا. وهناك مئات من الصينيين الذين ليسوا أعضاءً في طبقة النخبة اليوم، سيصبحون

كذلك قريباً بكل تأكيد. ولكن مجموعة قليلة جداً من الأشخاص الذي يعيشون في جميع أرجاء الصحراء الإفريقية الكبرى مدرجون حالياً ضمن اللائحة.

كل فرد منهم هو واحد من مليون. من بين الستة مليارات شخص على هذه الأرض هناك حوالي ستة آلاف منهم. وبوسعك تسميتهم في كل حقل من الحقول الإنسانية. البعض منهم يسهل تحديده: قادة حكوميون بارزون من دول فاعلة عالمياً ويتمتعون بنفوذ سياسي أو اقتصادي أو مادي له تأثيره على الآخرين. وقادة عسكريون ينتمون إلى بضع عشرات من الدول التي لها القدرة على فرض قوتها بفعالية عبر حدودها. والمسؤولون البارزون. وأصحاب الأسهم الناشطون في أبرز ألفي شركة حول العالم. ومعظم مليارديرات العالم الذين يبلغ عددهم ألف شخص تقريباً. والأولاد النوابغ في مجال الإنترنت. والرأسماليون الصينيون البارزون. والشيوخ العرب. وعمالقة وول ستريت ولندن والعواصم المالية الأخرى. والفنانون والعلماء والأكاديميون والكتّاب الذين يتمتعون بنفوذ خارق. والقادة الدينيون في العالم.

إن السمة التي تميز هؤلاء الأشخاص وتبرزهم هي السلطة. السلطة التي تؤثر تأثيراً متواصلاً على ملايين، بل مليارات الأشخاص، وليس في بلد واحد فحسب، بل وعبر الحدود. إنهم يوظفون الناس أو يحركون الأسواق أو يطلقون الغزوات أو يؤججون العواطف أو يغيّرون معتقدات عميقة. يعرفهم المرء حين يراهم، ليس فقط من خلال تصنيفاتهم التي تدرجها مجلة ما ضمن لائحة تضم أبرز مئة شخص، بل لأنهم غالباً ما يحتلون مكانة مميزة جداً ضمن حقلهم.

إنهم القلة الذين حققوا نفوذاً هائلاً بفضل موهبتهم أو عملهم أو ثروتهم أو بفضل العناصر الثلاثة سوياً. أحياناً ترتبط قوتهم بمواردهم المالية الشخصية. وأحياناً ترتبط بتبعية سياسية أو دينية بنوها على مر حياتهم. وغالباً ما ترتبط

بدور مؤسساتي يلعبونه، كأن يحتلوا منصب المسؤول التنفيذي أو موظف استثمارات بارز، أو رئيس أركان عسكري. غالباً ما تنبثق السلطة نتيجة وجود المرء في المكان والزمان الصحيحين. وأحياناً لا تنبثق عن الشخصية بل عن عيوب في الشخصية: الصرامة، التشبث الهوسي بفكرة واحدة، أو الطمع.

ليس صعباً تقبل فكرة أنه رئيس الولايات المتحدة، نظراً إلى قدرته على شن حرب دون أخذ الموافقة من الكونغرس، يمتلك سلطة كافية لتغيير حياة ملايين بل مليارات الأشخاص حول العالم. وكذلك رؤساء الدول الذين تؤثر قراراتهم على الدول الأخرى بطريقة مباشرة من خلال التجارة أو التحالفات أو الصراع، أو حتى بطريقة غير مباشرة عبر التسبب بتدفق اللاجئين أو التغييرات المناخية. كما يمتلك كبار وزراء العلاقات الخارجية والدفاع، الذين يتمتعون بالقدرة على تشكيل العلاقات الديبلوماسية أو قيادة الحركات العسكرية حول العالم، بنفوذ مماثل. في أحد الأوقات، كان كثير من حكام المصارف المركزية أعضاء مهمين في هذه المجموعة، ولأن عدد العملات العالمية المستخدمة تقلص، فقد قلّ معه عدد هؤلاء الأشخاص في هذه اللائحة. وعلى نحو مماثل، تولّد قيادة منظمة غير حكومية، تتمتع بالقدرة على تغيير الخلافات السياسية في عدد من الدول، نفوذاً عالمياً. ويُعتبر البابا القائد الروحي لمليار كاثوليكي، ولذا تسهل رؤية أهليته للانضمام إلى المجموعة.

بالإضافة إلى أعضاء هذه النخبة الواضحين جداً، فإنها تتضمن بعض الأشخاص الذين يصعب أكثر تحديدهم. يحبذ البعض من هؤلاء الأشخاص البقاء في الظل، وهناك آخرون ينبثقون منهم ببطء. ومن هؤلاء: قادة المنظمات الإرهابية وأسياد العائلات الإجرامية المنظمة، من عصابات هونغ كونغ الثالوثية إلى عصابات روسيا. والمجرمون المتخفون الذين يديرون التجارة غير

المشروعة حول العالم وهي تجارة المخدرات والأسلحة والبضائع المزورة والاتجار بالبشر هم أيضاً من ضمن أعضاء نخبة الظل.

الجانب المؤسساتي لطبقة النخبة

من بين جميع أنواع الأفراد الذين يؤلفون طبقة النخبة العالمية، تعتبر المجموعة الأكبر هي مجموعة القادة في مجالي المال والأعمال. وثمة أسباب عديدة: أولاً نفوذهم لا تحده الحدود الوطنية ويمتد على نحوٍ متزايد إلى خارج هذه الحدود بكثير. لقد دفع نشوء الشركات والمؤسسات المالية المتخطية للحدود الوطنية بالعولمة إلى الأمام، وباتت هذه المؤسسات اليوم أكبر وأبرز الجهات المتخطية للحدود الوطنية. تبعاً لتقديرات متحفظة، يوجد ما يفوق 1500 شركة لها مبيعات سنوية [32] أو موجودات تتخطى قيمتها خمسة مليارات دولار. ويتمتع الأفراد المسؤولون عن هذه الشركات العملاقة بنفوذ عالمي بحق. وفي المقابل، ينحصر نفوذ القادة السياسيين المحليين ضمن حدود دولهم، ووحدها الدول التي تتمتع بروابط اقتصادية متينة خارج حدودها، أو الدول التي تتمتع بموارد كافية لفرض القوة أو تغيير رأي الدول الأخرى، لديها قادة يمكن اعتبارهم ضمن أعضاء طبقة النخبة العالمية.

في الواقع، إن إحدى أهم الظواهر في هذه الحقبة العالمية هي ارتقاء المؤسسات لتلعب أدواراً اقتصادية واجتماعية توازي أحياناً أو تفوق أدوار الدول، وغالباً ما تكون بمنأى عن مصالح الدول.

كيف عسانا نقارن سلطة الشركات بسلطة الدول؟ على سبيل المثال، في العام 2007 كان الناتج الإجمال المحلي في العالم يقدَّر بـ 47 تريليون دولار

[33]. وفي السنة نفسها، حققت أكبر 250 شركة في العالم [34]، إجمالي مبيعات يفوق 14,87 تريليون دولار، أي ما يساوي ثلث الناتج الإجمالي المحلي في العالم تقريباً. وتفوق قيمة هذه المبيعات الناتج الإجمالي المحلي للولايات المتحدة أو الاتحاد الأوروبي (13,20 تريليون دولار و13,74 تريليون دولار على التوالي). وحدها أكبر مئة شركة حققت مبيعات تفوق 9,72 تريليون دولار، وبلغ إجمالي مبيعات أول خمس شركات (وال مارت وإكسون موبايل ورويال داتش شيل وبي بي وجنرال موتورز) حوالي تريليون ونصف تريليون دولار، أي أكثر من الناتج الإجمالي المحلي لجميع دول العالم ما عدا سبع منها. وبالرغم من أن إجراء مقارنة مباشرة بين الناتج الإجمالي المحلي للدول ومبيعات الشركات تظل عملية منقوصة، إلا أنها تقدم توضيحات تثير الذهول فيما يخص النفوذ الاقتصادي: مبيعات إكسون موبايل أكبر من الناتج الإجمالي المحلي للسعودية (أحد أكبر اقتصادات العالم الذي يحتل المرتبة 25 في العالم)، وتقع وال مارت بين إندونيسيا وبولندا، وتتفوق جنرال موتورز على تايلاند.

ونظراً إلى مدى نفوذ هذه الشركات - تأثيرها المحتمل على الصناعات والشركات الأخرى، شبكات موظفيها ومساهميها الممتدة حول العالم - يمكن للمرء اعتبارها أكثر قوة حتى من الدول التي لها حجم مماثل. ففي النهاية، تحدد الشركات وبرامج العمل ومكان عمل الموظفين وعلاواتهم. وبما أن القوانين الحكومية توجه هذه القرارات، بات اليوم بين أيدي الشركات خيار إعادة تحديد مواقع عملياتها وبالتالي إعادة توجيه الاستثمار والنشاط إلى أماكن يقل فيها عبء هذه الالتزامات. بالإضافة إلى ذلك، تمثل الشركات الكبرى أعداداً كبيرة من الناس، وهم أشخاص يتمتعون بسلطة سياسية ويُعنون بحفظ الفرص ضمن منظماتهم. كما توجه الموارد باتجاه ممارسة الضغوط، ودعم السياسيين، وإطلاق حملات إعلامية لتقديم آرائهم، وتشكيل الرأي العام محلياً وعالمياً. وغالباً ما تعمل الشركات سوياً على مسائل تتحد فيها مصالحهم فيتفاقم نفوذهم ويتسع مداهم.

وبغرض التوضيح فحسب، لنأخذ جميع الجهات التي لها مبيعات أو ناتج إجمالي محلي يفوق الخمسين مليار دولار. سيجد المرء صعوبة في عدم اعتبارها من بين أقوى الجهات الاقتصادية في العالم. والمثير للدهشة، أنه من بين مجموعة الجهات هذه - التي يبلغ عددها 166 لدى تأليف هذا الكتاب - 60 منها هي دول و106 منها أي الأغلبية الساحقة هي شركات [35]. وبالطبع تختلف كثيراً بُنى حكمها وأسباب وجودها. يعتبر الناتج الإجمالي المحلي مقياساً للقيمة المضافة أيضاً، في حين أن المبيعات ليست كذلك. كما أن ميزانيات الحكومات الوطنية - الأموال الذي بوسع الدول إنفاقها - لا تشكل إلا جزءاً صغيراً من الناتج الإجمال المحلي. وترتبط جهة معينة بالمصالح الوطنية بينما تقود الجهة الأخرى مصالح المساهمين الأساسيين وكبار المسؤولين وأعضاء المجلس الذين يعملون لحسابهم. ولكن الواضح أن الأفراد الذين يديرون الشركات الكبرى يمتلكون بالتالي سلطة استثنائية. من هم؟ ومن أين يأتون؟ وما هي المسائل التي تهمهم؟ تصبح كلها أموراً مهمة. ومن المثير للاهتمام، على سبيل المثال، أن من بين الشركات الضخمة التي يبلغ عددها 106 والمذكورة أعلاه، تتركز 91 شركة منها على أحد جانبي المحيط الأطلسي وتتركز 53 شركة في أوروبا و38 شركة في الولايات المتحدة (تتركز 8 شركات في اليابان). بالتأكيد لهذا الأمر تأثيره على كيفية تحديد المجموعات المؤسساتية الكبرى - والهيئات السياسية التي تعتمد عليها - لأولوياتها. أنظروا إلى قيمة المساهمات في الحملات الانتخابية التي تُمنح لكبار المرشحين السياسيين في الولايات المتحدة وسترون أن أنجح المرشحين يعتمدون على قدرة الشبكات الموجودة ضمن الشركات والمصانع على جمع المبالغ الهائلة التي يحتاجونها. في طوكيو وبروكسيل ونيويورك وأي مكان آخر، لا تتحمل الشركات عبء تمويل جهود الضغط فقط، ولكنها توجد أيضاً البيئة التي يتوجه المسؤولون الحكوميون للعمل فيها قبل الخدمة العامة أو بعدها؛ تظل ممراً إلى الغنى، ومصدراً آخر من النفوذ. من الجدير ذكره كيفية تغير هذا التوزيع الجغرافي في المستقبل مع بروز الصين والهند والقوى النامية الأخرى، وتأمل ما سيؤول إليه الأمر حينما يتخطى مزيد من الشركات التي تمارس هذا النفوذ حدود المحيط الهادي وليس الأطلسي.

على الرغم من عدم وجود مقياس لتحديد مدى نفوذ أكبر شركات العالم، فإننا إذا نظرنا إلى هذا النفوذ من أي منظار نجده هائلاً. إن أكبر ألفي شركة في العالم [36]، إبان كتابة هذا الكتاب، يصل مجموع مبيعاتها السنوية إلى 27 تريليون دولار ومجموع أصولها إلى 103 تريليون دولار. (بغرض المقارنة، تصل قيمة السوق الإجمالية للأصول التي يتم المتاجرة بها في الأسواق المالية العالمية بتقدير ماكينزي إلى 140 تريليون دولار) [37]. ومن ناحية القوى العاملة،

توظف هذه الشركات أكثر من 70 مليون شخص في العالم أجمع. وإنْ كان كل من هؤلاء الموظفين يعيل 4 أشخاص فحسب، فهذا يعني أن هذه الشركات تؤمن معيشة 350 مليون إنسان. وفي واقع الأمر، تؤمن هذه الشركات قوت عدد أكبر من هذا من خلال الوظائف التي توجدها عبر التجارة مع الشركات الأخرى. وبالتالي تؤثر القرارات التي يأخذها بضعة آلاف من الأفراد، وأعضاء المجالس، وكبار مدراء هذه الشركات تأثيراً مباشراً على حياة مليار إنسان أو أكثر حول العالم. تحدد أفعالهم عملية إيجاد فرص العمل أو الحد منها، وظروف العمل والمعايير البيئية، وأي السياسيين المحليين سيتم دعمهم وأيهم سيتم إضعاف مكانته. بالإضافة إلى ذلك، بوجود 3 إلى 4 مليارات شخص يصارعون لتدبر شؤون معيشتهم في العالم، فإن مجتمع أولئك الذين يعتمد مصيرهم على قرارات تلك الثلة من كبار صنّاع القرار يمثل على الأرجح نصف الأشخاص (وأكثر بكل تأكيد) الذين يتمتعون بوظيفة جيدة على هذه الأرض.

إن ارتقاء الشركات إلى مركز ذي نفوذ مماثل - وما نجم عنه من ازدياد أهمية قياداتها - هو ظاهرة جديدة تقريباً. لقد كانت الشركات الكبرى على قدر من الأهمية منذ أيام شركتي (داتش إيست إنديا) و(هدسون باي)، حيث كانتا تمثلان محركي العظمة التجارية لبريطانيا الاستعمارية، ولكن هذه الشركات بعيدة كل البعد عن الموقع المهم جداً لها في الاقتصاد العالمي اليوم. حتى قبل ربع قرن مضى، كانت حصتها أصغر بكثير: في العام 1983 كان لأكبر 500 شركة عائدات تساوي 15 بالمئة من الناتج الإجمالي المحلي في العالم [38]، واليوم تضاعفت هذه النسبة لتصل إلى حوالي 30 بالمئة. وكمقياس آخر لتنامي النفوذ والانتشار العالمي، لنأخذ الزيادة في عدد الفروع الدولية للشركات العالمية: في العام 1962 كان لأكبر 100 شركة في العالم [39] 1288 فرعاً أجنبياً، وبحلول العام 1998 بات لأكبر 100 شركة أكثر من 10 آلاف فرع. تدير شركة سيمينز، مؤسسة الهندسة الألمانية [40] التي تحتل المركز الثاني والعشرين بين كبرى شركات العالم من حيث المبيعات، عمليات في أكثر من 190 دولة على امتداد العالم. وتدير شركة هيوليت باكارد المصنفة 24 في العالم، عمليات في 170 دولة.

يعتبر النفوذ ضمن المجتمع المالي العالمي مركّزاً لدرجة استثنائية. إن الأسواق مثل سوق الولايات المتحدة [41] (التي لها أصول تقدر بـ 50 تريليون دولار) وسوق أوروبا (30 تريليون دولار تقريباً) لا تسيطر فحسب على الأسواق المالية العالمية التي تقدر قيمتها بـ 140 تريليون دولار، وإنما تفرض المؤسسات الفردية سيطرتها ضمن هذه الأسواق. وفقاً لمجلة فوربس كان هناك 21 مصرفاً ومؤسسة مالية أخرى تدير أصولاً تقدر بتريليون دولار على الأقل في العام 2007 [42]. وتقدّر أصول أكبر خمسين مؤسسة مالية مجتمعة بـ 48,5 تريليون دولار أي أكثر من ثلث مجمل أصول العالم. وتقدر أصول أكبر مئة مؤسسة بأكثر من خُمْسَي القيمة: أي 60,4 تريليون دولار.

لمزيد من التوضيح حول كيفية انتقال مثل هذا التمركز للنفوذ إلى عالم المستثمرين الأفراد، فإن أغنى 10 بالمئة من الأميركيين [43] كانوا يمتلكون حوالي 85 بالمئة من جميع الأسهم في العام 2001، بحيث يتحكم 1 بالمئة من الأغنياء الأميركيين بثلث الثروة الإجمالية في أميركا. وبالتالي ما من داعٍ إلى الإشارة بأن أولئك الذين يتحكمون بأكبر تمركز للثروة وأولئك الذين تأخذ ثروتهم شكل الأسهم أيضاً يمتلكون نفوذاً ضمن الشركات التي لها نفوذ هائل جداً. تحدد أصوات المساهمين مصير مجالس الإدارة والمدراء الذين تؤثر قراراتهم، في حالة الشركات الكبرى، على ملايين العمال والعائلات والزبائن والتجار حول العالم.

يكمن أكبر تمركز للثروات في الشركات الاستثمارية المجازِفة أكثر منه في أي مجال آخر. خلال بضع سنوات فحسب ازدهرت الشركات الاستثمارية المجازفة [44] كثيراً من ناحية الأهمية الاقتصادية، فبعد أن كانت تتحكم بـ 221 مليار دولار في العام 1999 باتت تتحكم بـ 2 تريليون دولار بحلول منتصف عام 2007. ولكن الأهم من ذلك، ونظراً لاستراتيجياتها التجارية الفاعلة -

على سبيل المثال، جني المال من خلال تبدلات صغيرة في أسعار السندات المالية يومياً - فإن هذه الشركات التي يبلغ عددها 10 آلاف شركة ووفقاً لبعض التقديرات [45] تعتبر مسؤولة عن 30 إلى 50 بالمئة من العمليات التجارية في معظم أسواق الأسهم والدين التي تشارك فيها. هذا يعني أن الأفراد الذين يتحكمون بالنشاطات التجارية لهذه الشركات، إلى جانب ثلة من كبار المستثمرين المحترفين والمؤسساتيين، يلعبون الدور الأساسي في تحديد أسعار الأسهم لأكبر شركات العالم. وبما أن رفع سعر الأسهم يقع على عاتق المسؤولين التنفيذيين، فإن التعرض للنبذ أو الاحتضان من قِبَل هذه المجموعة من شأنه تحديد مصير المسؤولين التنفيذيين لدى أغلب الشركات العالمية الضخمة التي ذكرت آنفاً. إن بعض مدراء الشركات الاستثمارية المجازِفة يعتبرون أكثر نشاطاً من غيرهم حينما يصل الأمر إلى تحويل أموالهم إلى نفوذ. على سبيل المثال، كان الملياردير صاحب شركات الاستثمار المجازفة إيدي لامبارت في طليعة حركات الاستثمار النشطة التي تحول الملكية إلى وسيلة تحويلية، كحاله حينما اشترى (كاي مارت) ودمجها مع (سيرز)، ثم طرد إدارة (سيرز) وشمّر عن ساعديه وبدأ باتخاذ قرارات تسويقية وترويجية مهمة لمصلحة الشركة المُدمَجة التي تبيع بالتجزئة. اقتطع من الوظائف، فارتفعت أسهم سيرز عشرة أضعاف تقريباً.

وأكثر من ذلك، تسيطر أكبر 300 شركة استثمارية مجازفة على 85 بالمئة من جميع أصول الشركات الاستثمارية المجازفة، وتسيطر أكبر مئة شركة استثمارية مجازفة على 60 بالمئة من مثل هذه الأصول. وبالتالي فإن عدداً قليلاً جداً من المستثمرين هم الذين يأخذون القرارات الاستثمارية التي بدورها تؤثر على مستقبل مجموعة أخرى صغيرة نسبياً من نخبة قادة الشركات الذين يمارسون مثل هذا النفوذ في العالم اليوم.

وهكذا بدأت ترتسم صورة تشير إلى أن السلطة على وجه هذه الأرض ليست مركّزة فقط، بل هي مركّزة تركيزاً هائلاً. ثمة أشخاص يتربعون على القمة، ومن بين هؤلاء ثمة بضعة أشخاص يتربعون على قمة القمة ويتمتعون بنفوذ غير متكافئ البتة.

رؤية فيلفريدو باريتو الراسخة: قاعدة 80/20 وطبقة النخبة

ثمة طريقة أخرى للتفكير في توزيع السلطة والموارد في العالم وهي عبر اكتشاف طبقية المجتمع العالمي من خلال مبدأ التوزيع لباريتو (الذي يُعرف أيضاً بقاعدة 80/20). وفقاً لملاحظة أبداها عالم الاقتصاد والاجتماع الإيطالي الفرنسي فيلفريدو باريتو في التوزيع غير المتساوي للمداخيل في إيطاليا، والتي أصبحت لاحقاً تُعرف بمبدأ باريتو، فإنه يشير إلى أن في الكثير من الظواهر تؤدي 20 بالمئة من الأسباب إلى 80 بالمئة من النتائج. تنص النتيجة الطبيعية لتوزيع الدخل على أن 20 بالمئة من الناس يجنون 80 بالمئة من جميع المداخيل. وحينما يتعلق الأمر بتوزيع الثروات عالمياً، يعمد باريتو إلى تصوير الأمور على نحو أقل مما تقتضيه الحقيقة، ولكنه تصوير قريب: تشير دراسة قامت بها جامعة الأمم المتحدة [46] UNU-WIDER إلى أن النخبة البالغة 10 بالمئة من الراشدين حول العالم يمتلكون 85 بالمئة من ثروة العالم، في حين بالكاد يمتلك النصف الأدنى من سكان العالم 1 بالمئة من إجمالي ثروة العالم.

ومع ذلك، وضمن هذه العشرة بالمئة النخبوية [47]، وهي مجموعة يتطلب الدخول إليها امتلاك 61000 دولار كأصول، تحصل مثل هذه الطبقية الصارخة. في حين تتحكم هذه النخبة بالذات بـ85 بالمئة من ثروات العالم، يمتلك أول 2 بالمئة من هذه المجموعة نصف ثروات الأرض، تمتلك أول 1 بالمئة منها حوالي 40 بالمئة. (ويمتلك كل فرد ينتمي إلى الـ1 بالمئة من هذه المجموعة أصولاً بقيمة 500 ألف دولار على الأقل).

هذه النسبة البالغة 1 بالمئة من الراشدين حول العالم، وهي المجموعة التي يعتبر كل فرد فيها شبه مليونير، تمثل حوالي 40 مليون شخص. إلا أنه ضمن هذه المجموعة، ووفقاً لتقرير أعده كل من ميريل لينتش وكابغيمي في العام 2007 [48]، هناك 9,5 ملايين شخص تتخطى قيمة أصولهم

المالية المليون دولار. وهذه المجموعة، التي تمت تسميتها في دراسة ميريل لينتش بـ «الأفراد ذوي الثروة الصافية الطائلة»، تسيطر على أكثر من 37 تريليون دولار كأصول حول العالم، وهي قيمة مضاعفة لقيمة الأصول التي كانت تتحكم بها قبل 10 سنوات. (والمثير للاهتمام أن نمو هذه المجموعة كان الأسرع في أميركا اللاتينية وأوروبا الشرقية ومنطقة آسيا - المحيط الهادئ، وإفريقيا والشرق الأوسط، ويعود السبب في ذلك جزئياً إلى التقدير السريع لقيم الأصول في الأسواق النامية). ولكن ضمن هذه المجموعة التي تضم أفراداً محظوظين للغاية يوجد مجموعة أخرى تم ذكرها آنفاً - مجموعة الواحد بالمئة منهم، أو الـ 95000 شخص تقريباً، الذين يمتلك كل منهم أصولاً مالية تفوق الـ30 مليون دولار (هؤلاء هم الأفراد ذوو الثروة الصافية الطائلة جداً) حيث يصل إجمالي ممتلكاتهم إلى 13 تريليون دولار. ونعلم أنه ضمن هذه المجموعة هناك نخبة نسبتها 1 بالمئة تقريباً، وهم أصحاب المليارات في العالم الذين يبلغ عددهم ألفاً أو ما يناظره.

إن إجراء مقارنات مباشرة بين دراسات متعددة يطرح بعض المشكلات ولكن يتضح على الفور نموذج معين. يوجد ضمن معظم النخب طبقات نخبوية أعلى، ضمن معظم مجالات تمركز الثروة أو السلطة يوجد أولئك الذين يمثلون مجالات أكثر تركيزاً. وبمعنى آخر، حينما يسعى المرء إلى فهم النخب، يجب النظر إلى النخب الموجودة داخل النخب. وضمن كل تطبيق تقريباً لقاعدة 80/20 يوجد تطبيق آخر ينتظر أن يُكتشف. وفي أغلب الأحيان يتضح أن قاعدة 80/20 تصور الحالة على نحو أضعف. والحقيقة أنه حينما يصل الأمر إلى التوزيع غير المتساوي للسلطة، غالباً ما سنكتشف أنه ضمن التطبيق الأشمل لقاعدة 80/20 تكمن قاعدة 90/20، أو حتى قاعدة 99/1 أحياناً تنتظر أن يتم اكتشافها. بالطبع غالباً ما يتوقف هذا الأمر مع فرد واحد أو مجموعة صغيرة، ولكن يعود النموذج إلى الظهور ضمن أي مجتمع نقوم بدراسته.

لنضع جانباً قطاع الأعمال لبعض الوقت، ولنأخذ طبقية السلطة في مجال آخر: الجيش. من بين جيوش العالم التي تقارب المئتي جيش، هناك ما بين 30 إلى 40 جيشاً يمتلكون أسلحة دمار شامل [49]. وهناك أقل من عشرين

جيشاً لديهم نوع من القدرة الصاروخية [50]، و9 جيوش يمتلكون أسلحة نووية [51]، و6 جيوش يمتلكون 500 ألف جندي أو أكثر [52]، و3 قوات جوية فحسب تمتلك أكثر من ألف طائرة، ومن بين هؤلاء، والأمر قابل للجدل، ثمة جيش واحد فقط قادر بحق اليوم على شن حرب عالمية حديثة بفضل تكنولوجيته المنقطعة النظير ووجوده في الفضاء الخارجي وامتلاكه للموارد المادية والمالية. وعلى الرغم من هزيمة الجيش الأميركي التكتيكية في العراق، إلا أنه لا يزال متفوقاً على جميع الجيوش الأخرى.

وعلى صعيد الأديان: يوجد على الأرجح 4300 دين في العالم اليوم [53]، ولكن يوجد أقل من 20 ديناً لكل منها أكثر من مليون مؤيد، وهناك أقل من 8 أديان لها أكثر من 100 مليون مؤيد، وهناك دينان لكل منهما أكثر من مليار مؤيد (دون حساب مجموعة الأفراد الملحدين، وغير المتدينين، واللاأدريين، المدنيين، الذين يبلغ عددهم أكثر من مليار شخص). إذاً هناك مجموعتان دينيتان محددتان، وهما المسيحية والإسلام، يمتلك كل منهما أكثر من مليار مؤيد. وكما هو طبيعي يمتلك القادة ضمن هذه المجموعات نفوذاً غير متكافئ. صحيح أن نفوذ القادة الأفراد يتم تجزئته بالنظر إلى البنى اللامركزية ضمن المجموعات الفرعية (الكاثوليك والبروتيستانت والسنّة والشيعة) ولكنه يظل جوهرياً.

لمحة عن طبقة النخبة

بعد الأخذ بعين الاعتبار هذه التركّزات، ومعرفة أولئك الأشخاص الموجودين بين الأثرياء وأصحاب النفوذ الذين تتخطى سلطتهم الحدود الوطنية أصبح ممكناً رسم صورة لطبقة النخبة العالمية. خذوا مثلاً نخبة المسؤولين في 120 حكومة أو ما شابه، الذين يتمتعون بالقدرة لإحداث تأثير جدي، عن عمد أو من خلال محنة ما، على عدد كبير من الناس خارج حدود بلادهم (استناداً

إلى هذا المنطق فإن الدولة التي تحتل المرتبة رقم 159 من ناحية الناتج الإجمالي المحلي من بين 190 دولة أو أكثر وهي أريتريا التي ظلت لسنوات تشن الحروب ضد جارتها إثيوبيا، يمكن إدراجها ضمن القائمة؛ في حين أن مالطا التي تحتل المرتبة 129 غير مؤهلة على الأرجح لتندرج ضمن هذه القائمة تحت معظم الظروف). أضيفوا إلى ذلك قادة أقوى جيوش العالم؛ وكبار المسؤولين من أكبر ألفي شركة؛ ومن أغنى مئة مؤسسة مالية، ومن أكبر 500 شركة استثمارية عالمية أو ما شابه؛ وقادة أكبر المنظمات غير الحكومية والمؤسسات العالمية البارزة؛ والقادة الروحيين من المجموعات الدينية التي تعتبر الأكبر أو التي تعتبر أفعالها الأكثر تأثيراً على الآخرين. واحرصوا على ضم الأعضاء الأكثر أهمية في نخب الظل - القادة الإرهابيين وكبار المجرمين - أولئك القلة الذين تُقرأ مدوناتهم الإلكترونية. ثم أضيفوا أبرز المفكرين والعلماء والأكاديميين والفنانين الذين لهم أيضاً تأثير على الملايين خارج حدود بلادهم. احتسبوهم جميعاً وتصلون إلى عدد تقريبي لطبقة النخبة يقدّر بستة آلاف شخص، وبضع مئات أخرى على الأرجح. هل بوسعنا تحديد مجموعة من الأفراد النافذين بشكل استثنائي يقدّر عددها بضعفي أو ثلاثة أضعاف هذا العدد؟ أجل. هل ثمة دوائر من نخب النخب تُعتبر أصغر حجماً حتى ضمن طبقة النخب؟ بكل تأكيد. هل الطبقات الدنيا من النخب - على سبيل المثال، السبعون ألف فرد من ذوي الثروة الصافية الطائلة جداً، أو كبار مدراء الأعمال الإضافيين - على قدر من الأهمية؟ بالتأكيد. ولكن هذه المجموعة الرئيسية المؤلفة من حوالي ستة آلاف شخص، تبقى التعريف الأمثل للشخصيات الدولية الأكثر نفوذاً حول العالم الذي قد ينشده المرء لفهم بنى القوى الناشئة التي يؤلّفونها، وكيفية تشكيلهم لحياة كل منا. إنها عينة كبيرة بما يكفي لتكون ممثلة عن مجموعات يمكن للتعريفات المتبدّلة أن تجعلها أكبر بكثير، وإنما صغيرة بما يكفي لتحليلها. من المهم أن نتذكر أيضاً أننا لا نقوم فقط بوصف سكان الدولة التي تمت تسميتها في كتاب صدر حديثاً بـ «ثراءستان = ريتشستان» [54]؛ بل سنتقدم خطوة إلى الأمام ونحدّد اهتمامنا بالأشخاص الذين يترجمون ثرواتهم ومراكزهم وقدراتهم إلى استخدام منتظم للسلطة الدولية بطرائق تؤثر على ملايين الأشخاص. ومع ذلك، هذه ليست إلا قائمة فرعية من قوائم الأثرياء، وقوائم المدراء التنفيذيين، وقوائم أشهر الأشخاص.

كيف تبدو السلطة المتفاوتة؟

لدى البحث عن النخب داخل النخب نجد كثيراً من الصور الموضّحة للسلطة العالمية التي لا يمكن نكرانها أو التشكيك فيها. هناك حالات مذهلة،

وحتى مخيفة بعض الشيء، من السلطة أو النفوذ المتفاوت جداً. من أجل توضيح شكل هذه السلطة المركّزة، إليكم بعض الأمثلة.

يسيطر كارلوس سليم حلو، أحد أثرى الرجال على وجه الأرض [55] بثروة تفوق 67 مليار دولار، على 94 بالمئة من خطوط الهاتف الأرضي في المكسيك وعلى 70 بالمئة من سوق الإنترنيت السريع في البلاد من خلال الشركات التي يملكها. بين عامي 2006 و2007، ازدادت ثروته بمقدار 19 مليار دولار أو بمعدل 2,2 مليون دولار في الساعة، وفي العام 2007 باتت توازي حوالي 8 بالمئة من الناتج القومي المحلي في المكسيك. من خلال شركاته مارس سلطة احتكارية فاعلة ونفوذاً سياسياً كبيراً بهدف رفع الأسعار، لدرجة أن معدل فاتورة الهاتف الشهرية لشركة صغيرة في المكسيك تعتبر 120 بالمئة أعلى من فواتير الشركات المماثلة في الولايات المتحدة. وفقاً لصحيفة نيويورك تايمز [56]، استخدم سليم نفوذه على الحكومة ليصد سعي المنافسين - ومن ضمنهم (أم. سي. آي، وأي. تي. أند. تي) - نحو الحصول على قسم من السوق المكسيكية. واليوم راح يوسع هذه السلطة قطرياً وعالمياً عبر إقامة اجتماع سنوي يستضيف فيه أغنى العائلات في الأميركتين (منتدى الآباء والأبناء)، وعبر شركات أعمال عالمية منها كومب يو. أس. أي، وهي شركة تُعنى ببيع الإلكترونيات بالتجزئة ومقرها في تكساس.

يسيطر روبرت ميردوك على الوسائل الإعلامية [57] التي تصل إلى مئات الملايين من الناس حول العالم. بدءاً من العام 2007، قامت شركته الإخبارية (نيوز كوربورايشن) بامتلاك شبكة فوكس الإذاعية، وفوكس للقرن العشرين، وهاربر كولينز، وصحيفة نيويورك بوست، وصحيفة ذا ويكلي ستاندرد، وصحيفة وول ستريت جورنال، وماي سبايس، ودايرك تي في، وخمس صحف بريطانية، و110 صحف في أستراليا، ومزودي المحطات التلفزيونية عبر الأقمار الاصطناعية في أنحاء أوروبا وآسيا. ولأن مقرات شركته (نيوز كورب) تتضمن مواقع وخدمات إنترنيت، فبوسعها الوصول إلى الأغلبية العظمى من الناس [58] في أرجاء العالم بواسطة كومبيوتر. على سبيل المثال تصل مواقع (أي. أو. أل) وياهو و(أم. أس. أن) وماي سبايس سوياً إلى حوالي 96 بالمئة من جميع مستخدمي الإنترنيت في الولايات المتحدة.

يمتلك رئيس الولايات المتحدة السيطرة والسلطة المطلقتين على الجيش الأميركي [59]، الذي يعتبر القوة الجبارة والأكثر تقدماً تكنولوجياً في العالم. يمتلك جيش الولايات المتحدة أكثر من 10 آلاف رأس نووي، ويتألف من أكثر من 2,5 مليون جندي في صفوف الخدمة والاحتياط، ولديه وجود فاعل في أكثر من 130 دولة حول العالم. أنفقت الولايات المتحدة ما يناهز 630 مليار دولار على الدفاع في العام 2007 [60]، وهي قيمة تفوق جميع ميزانيات الدفاع في باقي دول العالم مجتمعة.

إدوارد سي «نيد» جونسون هو (لدى تأليف هذا الكتاب) المدير التنفيذي لشركة فيديلتي الاستثمارية [61]، وهي أكبر شركة مستثمرة للأسهم في العالم، ومسؤولة عن 24 بالمئة من السوق العالمية للمشاريع التقاعدية وعن أكثر من 12 بالمئة من سوق الأسهم في العالم. وتدير أكثر من 3 تريليون دولار في أصول مالية. ومن ناحية النفوذ، تسيطر فيديلتي على 10 بالمئة على الأقل من الحصص في أكثر من 100 من كبريات شركات الولايات المتحدة.

يتكلم البابا باسم أكثر من مليار كاثوليكي في العالم [62]، أو حوالي سدس سكان العالم. ولمراسيمه نفس فعالية القانون على حياتهم اليومية، سواء المتعلقة بما يُسمى «الوصايا العشر للسائقين» التي أعلنها بابا الفاتيكان بينيديكت عام 2007، أو بإعادة تأكيده بأن الكنيسة الكاثوليكية [63] هي كنيسة المسيح الحقيقية الوحيدة وأن الطوائف المسيحية الأخرى تفتقر إلى وسائل الخلاص.

تسيطر (وو زياو لينغ) على المال الاحتياطي الأجنبي في مصرف الصين الاشتراكي وتصل قيمة هذا الاحتياطي إلى أكثر من 1,4 تريليون دولار [64].

يسيطر المصرف على أصول مالية تفوق تلك التي تسيطر عليها أية مؤسسة مالية عامة في تاريخ العالم، حيث يُتوقع أن يتخطى إجمالي الأصول قيمة 2 تريليون دولار بحلول العام 2010. وقد زاد مسبقاً من انتشاره العالمي باستثمارات بقيمة 3 مليار دولار في مجموعة بلاك ستون ومقرها في نيويورك [65]. كما احتلت (وو) المركز الثامن عشر في قائمة فوربس للنساء الأكثر نفوذاً على وجه الأرض في العام 2007، وهذا على الأرجح لا يفي نفوذها العالمي حقه.

يسيطر ريكس تيليرسون على احتياطيات الطاقة في إكسون موبايل [66]، التي تجوب القارات الست، وتنتج كمية من النفط والغاز تفوق تلك التي تنتجها الكويت بأكملها. في العام 2007، أحرزت شركته حوالي 40 مليار دولار كعائدات، وهي كمية تفوق الناتج الإجمالي المحلي لليمن والبحرين سوية، وتفوق ما أنتجته أية شركة أخرى في التاريخ.

يدير أتش لي سكوت، المدير التنفيذي لوال مارت [67]، شركة عملاقة وصلت عائداتها السنوية في العام 2007 إلى ما يناهز 350 مليار دولار، وهي قيمة تفوق الناتج الإجمالي المحلي لـ 22 دولة. وتبلغ مبيعاتها السنوية خمسة أضعاف مبيعات مايكروسوفت، وتفوق مبيعات فورد وجنرال موتورز معاً. ويبلغ حجم الشركة 3 أضعاف حجم مجمل صناعة الطيران الجوي المحلي في الولايات المتحدة.

تعتبر شركة (آرسيلور ميتال) لصناعة الفولاذ التي يمتلكها لاكشمي ميتال [68] أكبر شركة في العالم أجمع، حيث تضم أكثر من 330 ألف موظف في 60 دولة، وتمتلك مصانع في خمس قارات. وهي مسؤولة عن عُشر إنتاج

الفولاذ في العالم، وهي كمية تفوق بثلاثة أضعاف كمية إنتاج أقرب منافس لها. وقد اعتُبر السيد ميتال في بداية العام 2007 خامس أغنى رجل في العالم، بثروة صافية تصل إلى أكثر من 32 مليار دولار.

ما يريده فعلياً الأشخاص الذين يمتلكون كل شيء

ثمة شيء أغلى من الذهب أو الفضة أو الأحجار الكريمة أو النفط عند أعضاء طبقة النخبة. إنه إمكانية الولوج. تنجم أهمية الولوج من واقع أن الشيء الوحيد الذي لا يمكن للمال ولا السلطة شراؤه هو الوقت. بوجود وقت محدّد ونفوذ هائل أو مصالح كبيرة، فإن كل قرار متعلق بتخصيص الوقت له أهميته. بعد محادثتي مئات من المدراء التنفيذيين والقادة الحكوميين والجنرالات والأدميرالات على مر السنوات، ظللت أسمع معظم الوقت شكوى واحدة مشتركة، هي الاستياء من ضيق الوقت. ونظراً إلى هذا الاستياء، من الطبيعي القيام بتقسيم برامج العمل بعناية، وتقاسم الوقت مع الأشخاص الذين بمقدورهم توفير أكبر نسبة من الفائدة. أحياناً تكون هذه الفائدة عبارة عن صفقات تجارية أو مالية أو معلومات سياسية داخلية. وتكون في أحيان أخرى منزلة ما أو منصباً رفيعاً. وغالباً ما ترمز إلى اختيار لقاءات مع أشخاص، يتمتعون بنفوذٍ عالٍ وبمقدورهم أخذ قرارات بأنفسهم، وبمقدورهم تحريك موارد هائلة، وتكون مناصبهم ثابتة، وهو دليل يشير بحد ذاته إلى أن اللقاء يستحق أن يُعقد. وثمة اعتقاد راسخ بأن اللقاءات التي تُعقد بين أنداد النخبة تعتبر مفيدة أكثر لأن قلة من الآخرين بمقدورهم فهم المركز الذي يحتله القادة. يشير مساعدون مقربون من بيل كلينتون أنه أصبح مع مرور الوقت مقرباً جداً من قادة آخرين أمثال طوني بلير في بريطانيا وبوريس يلتسين في روسيا لأنهما الشخصان الوحيدان اللذان يفهمان بحق المتاعب التي يواجهها.

وعلى عكس طاقم عمله والأشخاص المحيطين به، الذين يعتمدون في أغلب الأحيان على موافقته على عملهم، فإن هؤلاء القلة من الرجال والنساء يُعتبرون أنداداً ذوي قيمة، وأحياناً، كحالة طوني بلير، يُعتبرون مؤتمنين على الأسرار.

إن إمكانية الولوج والحصرية تأتيان يداً بيد، وتخاطب أكثرية مناحي أسلوب حياة النخبة هذين العاملين. على سبيل المثال، يوفر السفر بواسطة الطيران الخاص الوقت الثمين، ويمنح فرصة لعقد لقاءات صغيرة خاصة في أماكن حصرية، تحد من إمكانية الولوج وتضمن وجود الحصرية لهؤلاء الحاضرين. انظروا إلى نواحٍ أخرى من حياة طبقة النخبة وسترون استخداماً مماثلاً لهاتين الوسيلتين: إمكانية الولوج والحصرية. زوروا مكتب إندرا نويي، المديرة التنفيذية لبيبسي، في مبنى المكاتب الفسيح في بارتشيس، نيويورك. بالرغم من أن المقرات تتمتع بمساحات مفتوحة ويعمها النور، وتضم حدائق فيها منحوتات تزين المساحات الواسعة من الأراضي المشذّبة، إلا أن مكتب نويي المزود بأرضية خشبية يقع في الطابق الإداري، وهو الأبعد من المدخل إلى الجناح، ولا يمكن الدخول إليه إلا عبر مكتب السكرتيرة. يتسم الجميع بالتهذيب وحسن الضيافة، ولكن الرسالة واضحة إلى الزوار. إن مكتب نويي الذي تحيط به نوافذ كبيرة ويطل على موقع باركلاند يوحي بأنه أشبه بمعتزل داخلي.

تبدو بعض المكاتب أكثر فخامة بطبيعتها وتعزل شاغليها النخبويين أكثر. وغالباً ما يتحتم على المرء السير في أروقة طويلة وعبور نقاط تفتيش متعددة - عبر أمانة السر أو الأمن أو عبر كليهما - كما كان الحال لدى رئيس شركة (دايوو إند استريز) في سيول، كوريا (قبل أن يهرب من البلاد تجنباً للمحاكمة). حيث لم يكن بالإمكان الوصول إلى محيط شقة الرئيس الواقعة على سطح المبنى إلا عبر مصعد خاص. وتتربع الشقة على قمة فندق شاهق يمتلكه، وتتألف من عدد من

الغرف المزدانة بالفن الآسيوي القديم. وغالباً ما يمتلك القادة السياسيون مكاتب أكثر بهرجة - مواقع تشدد على السلطة بالإضافة إلى الحصرية - مثل قاعات الاجتماعات الرسمية في قصر الشعب الرحيب في ساحة تيانانمين في الصين، أو القصر الرئاسي (كازا سيفيل) في برازيليا، حيث يقف الحراس بزيهم الرسمي على جانبي المدخل، الذي يشكل مجمل الطابق الأول المفتوح من المبنى.

وتعتبر المشاركة في اجتماع رفيع المستوى، أو تناول الطعام في أفضل المطاعم، أو المبيت في الفنادق أو المنتجعات الرفيعة المحرمة على عامة الناس، ليس مجرد ترف أو مظهراً من مظاهر التعجرف، بل يعتبر أيضاً مسعى لزيادة احتمال التفاعل مع الأشخاص الذين يرغب المرء في منحهم إمكانية الولوج إلى حياته، واستبعاد الأشخاص الذين قد لا يرغب بمنحهم إمكانية الولوج هذه. والأمر نفسه ينسحب على اختيار السكن أو تمضية العطلات في مواقع استثنائية. إن الوجود مع آخرين يتمتعون بالثروة والسلطة يزيد من احتمال تفاعلك مع مثل هؤلاء الجيران، وليس هذا فحسب، وإنما يزيد أيضاً من احتمال أن تكون البيئة التي ستعيش فيها قادرة على تلبية مطالب هؤلاء الناس الخاصة وتمدك بخدمات أساسية (مثل الأمن) التي قد لا تتوفر في مكان آخر، إلخ.

لهذا السبب لا يفاجئنّك وجود شارع معين في لندن مثل شارع (كنزنغتون بالاس غاردنز) الذي تحوّل إلى أحد أترف العناوين لطبقة النخبة العالمية [69]. ستجدون هناك لاكشمي ميتال يسكن في منزل اشتراه بـ57 مليون جنيه استرليني في العام 2004، (كان يمتلك هذا المنزل فيما مضى البارون دي رويتر، وهو ممثل عن طبقة النخبة في زمن غابر). وبجواره لا تجدون سفارات لعشر دول فحسب، وإنما منازل تعود إلى العائلة المالكة السعودية، وسلطان بروناي، وقطب تجارة العقارات الإنكليزي جوناثان هانت،

إضافة إلى رمز آخر من رموز طبقة النخبة العالمية، لين بلافاتنيك، الذي جمع ملايينه من نفط وألومينيوم روسيا. قلة هي المدن العالمية التي تستقطب أعضاء طبقة النخبة العالمية كلندن، نظراً إلى طبيعتها العالمية، وارتباطها بكل أقطار العالم، وقوانين الضرائب فيها، وتمركز الأشخاص الآخرين الذين يمتلكون المواصفات والحاجات نفسها، وتوفر البنية التحتية لتلبية هذه الحاجات. إنها عبارة عن مقر لفاحشي الثراء، وقد تكون هونغ كونغ نظيرتها الآسيوية التي تضم حي (بيك) المترف [70] الذي يحوي ثلاثة من أصل أغلى أربعة منازل في القارة. باريس، دبي، شانغهاي، موسكو، مومباي، طوكيو.. تحتوي جميع هذه المدن على أحياء خاصة لفاحشي الثراء. ويمكن إيجاد أثرياء آخرين في منتجعات على طول (كوت دازور) في باريس، وفي (هامبتونز) في لونغ آيلاند، أو في (وست بالم بيتش) في فلوريدا.

نيويورك كحال لندن لها مرتبة خاصة بها، بل أكثر من ذلك. فعناوينها التي تعتبر الأكثر حصرية لا وجود لنظيرها على الأرض، من داكوتا في أعلى الجزء الغربي (حيث كان يقطن جون لينون) إلى جادة (740 بارك) التي وردت في كتاب مايكل غروس (740 بارك): قصة أفخم مبنى شقق في العالم.

يسكن اليوم في جادة (740 بارك)، التي كان يقطن فيها فيما مضى آل روكفيلر وعائلة جاكلين كينيدي [71]، عدد من أشهر مليارديرات نيويورك. يمتلك كل من رائد شراء الشركات التجارية هنري كرافيس، وقطب تجارة الأسهم الخاصة ستيفن شوارزمان، ومالك ريفلون رون بيريلمان، منازل في هذا العنوان المشهور. تتسم ردهة الدخول إلى هذا المبنى بكونها مخفية، والعناصر الأمنية شديدة التحفظ، لذا غني عن الذكر أنه بمجرد الدخول إلى الشقق

يصبح مثل هذا الهدوء هو المعيار. لقد توجهت في إحدى المرات إلى شقة كرافيس التي تحتل ثلاثة طوابق من المبنى لتناول العشاء، وأمضيت أمسية غاية في الروعة والبهجة، فانتابني إحساس بانني دخلت إلى عالم آخر. ألقت خادمة التحية عليّ أنا وضيفتي، وقادتنا من المصعد عبر رواق مزدان بالتحف القديمة المذهلة إلى قاعة استقبال تخطف الأنفاس نظراً إلى ما تحتويه من كُسوة مزخرفة وأثاث يعود إلى القرن الثامن عشر ولوحات متألقة رسمتها مجموعة من أعظم رسامي أوروبا.

أما العشاء فكان أكثر هدوءاً، وضم ضيوفاً منهم وكيل أعمال الأدباء مورت جانكلو، والنائب السابق لوزير المالية روجر ألتمان، وعلى يساري مباشرة كان يجلس قطب النشر الكندي (والمجرم المدان لاحقاً) كونراد بلاك. راح بلاك يغدق الغزل على ضيفتي التي حضرتْ معي لتناول العشاء بالرغم من حضور زوجته، في حين تناقش الآخرون في بشائر النجاح النسبي لأسواق العالم النامية. وأثناء كلامهم كانوا يتناولون الطعام المسكوب في خزف صينية، كل قطعة منها من شأنها أن تعيل عائلة من عائلات تلك الأسواق لمدة سنة كاملة.

قام ستيفن شوارزمان خلال تناوله الغداء في قسم الشواء في مطعم (فور سيزونز) في جادة بارك بتسليط الضوء أكثر على عالم النخبة المطوَّق بعناية. دار بيننا حديث اتسم بالود والراحة أثناء تناولنا السلطة ومشروب غازي خاص بالحمية. وكانت الطاولة التي جلسنا حولها، جنباً إلى جنب، تطل على باقي الغرفة المليئة بأمثال دايفيد روكفيلر، وصاحب النفوذ الهائل في واشنطن فيرنون جوردن، ومدراء تنفيذيين من عالم المال والإعلام والموضة، فبدا وكأننا موجودان في مقهى خاص بطبقة النخبة. كان هذا المكان الذي

يقصده أولئك الذين يمضون أيامهم في إدارة شركات عملاقة ليختلطوا بين الفينة والأخرى مع بعضهم البعض، حيث يتنقلون من طاولة إلى أخرى، ويبعثون الحياة في الغرفة، ويرسمون لعقد اجتماعات رسمية ويقدمون الأفكار وينشرون الشائعات.

بات شوارزمان، المسؤول التنفيذي لمجموعة بلاك ستون، يُعرف اليوم كأحد أقوى رجال عالم المال. وكان قد لمع نجمه في وول ستريت لمدة عقدين من الزمن. واليوم يلعب أدواراً بارزة في بعض أهم المؤسسات في المجتمع الأميركي: فهو رئيس مجلس إدارة مركز كينيدي للفنون المسرحية، وعضو في مجلس إدارة مكتبة نيويورك العامة، وفرقة الباليه في مدينة نيويورك، ونقابة منتجي الأفلام في مركز لينكولن، في مدينة نيويورك. بتواجده في مكان مناسب أو جلوسه حول طاولة مناسبة في مطعم، يمكنه بناء شبكات معارفه وتحقيق مصالحه، حيث تربطه هذه الأدوار بعدة طرائق بأعضاء آخرين من المجتمعات القيادية التي يسعى إلى التفاعل أو إنجاز الأعمال معها أو التأثير عليها.

قال لي شوارزمان خلال الغداء: «إن العالم غاية في الصغر [72]. ففي كل مجال من المجالات التي أعمل فيها أو التي نتطلع نحن في شركة بلاك ستون إلى العمل فيها، تجد أنه لا يوجد سوى 20 أو 30 أو 50 شخصاً في العالم يتولون قيادة الصناعة أو القطاع». وأشار إلى أن شبكات أعماله تكبر من خلال الشبكات التي يبنيها بخدمته في مجالس المؤسسات الفنية. إنها توفر الكثير من الفرص للقاء بأعضاء آخرين من النخبة ذوي الميول المشابهة وللانطلاق بعلاقات جديدة، لأن عالم الصفوة من الفنانين مترابط، تماماً كالحال في عالم الأعمال.

وقال: «إن للفنون مجموعتها الفرعية الخاصة بها، ورؤساء الشركات المهمة في عالم الفن يعرفون بعضهم البعض. إنهم يصنعون أعمالاً وإنتاجات أخرى يودون بيعها إلى جمهورهم، ليس في بلادهم فحسب، بل على مستوى العالم. لقد باتت الشركات تسافر اليوم. إننا نواصل استضافة مجموعات مختلفة في مركز كينيدي، سواء من روسيا أو إنكلترا أو الدنمارك أو الصين أو اليابان. لذا هنالك عالم فرعي كامل في الفنون المسرحية، تماماً كذاك الذي تجده في مجال المصارف أو الأعمال أو السياسة. والناس يرتاحون في التعامل مع شخص في إنكلترا أو في سان بطرسبرغ... في الواقع نجد أنهم يرتاحون أكثر مما لو تعاملوا مع شخص من بلدهم يقطن على بُعد ولايتين، ويعمل في مجال مختلف تماماً عن خط عملهم. إنه عالم شفاف للغاية وسهل الاختراق.

ينتمي شوارزمان إلى صنف خاص جداً ضمن طبقة النخبة، النخبة المختلطة القدرات التي تُعتبر مسيطرة في مجال المال والأعمال بقدر ما هي مسيطرة في مجال الفنون. أشار إلى أن مؤسسة بلاكستون تسيطر اليوم على شركات تمتلك 350 ألف موظف. وعلق قائلاً: «هذا يجعل منا أحد المحظوظين العشرين لو أننا كنا شركة صناعية. وهذا أيضاً يترجم إلى نفوذ بارز لمستثمري بلاكستون الأساسيين، مثل الصين التي يمكن اعتبار حصتها التي تبلغ 3 مليارات دولار كشارع ذي اتجاهين. حيث يزداد اعتماد الصينيين على نجاح النظام الرأسمالي لحفظ وتوسيع إرثهم الوطني في الصين، وحيث تكسب بلاكستون إمكانية الولوج إلى الصين.

لا يعتبر شوارزمان فريداً في دوره كوسيط حيث يربط بين مجالات عدة من السلطة. تحوي النخبة ذات السلطة مراكز إدارية متشابكة، ليس فقط ضمن الشركات، بل ضمن المجتمع ككل. تترابط المجتمعات القيادية فيما بين جميع مجالات السلطة المهمة: المال والأعمال، السياسة،

الكتلة الصناعية - العسكرية، والفنون وعالم الفكر. في الواقع، تعتبر مثل هذه الارتباطات نقطة تميّز لأعضاء طبقة النخبة بقدر الثروة أو المركز الفردي. اقتفوا أثرهم وسترون سلسلة لامعة من الارتباطات التي تربط بين مجموعات متنوعة جداً. تقلص مثل هذه الارتباطات من درجات التباعد بين الأفراد، مما يمكنهم من الوصول إلى الأشخاص الذين يريدونهم مباشرة، وحينما يريدونهم، للعمل في أعلى مستوى وبأكبر قدر ممكن من الفعالية. وعبر القيام بذلك يحافظون على مواقعهم، لأن الوصول إلى هذا المستوى يحرسه بكل حميّة أولئك الذين يتربعون على عرشه.

عبر إلقاء نظرة سريعة على بضعة أعضاء من طبقة النخبة الموجودين ضمن قائمتي، تتجلى الطرائق المتعددة التي قد تظهر فيها مثل هذه الارتباطات ومثيلاتها في مقاربة السلطة، والحفاظ عليها، واستخداماتها التي ترمز إلى المجموعة ككل.

بغرض التوضيح نقول إن شوارزمان بوسعه أن يكون الفرد الأول ضمن سلسلة أعضاء طبقة النخبة المتداخلة. وعبر إلقاء نظرة سريعة على خلفيته نجد أنه كان منتسباً إلى مؤسسات عدة تحمل معها شبكات معارف مهمة. أولاً هو رئيس مجلس إدارة مجموعة بلاكستون بالطبع. انظروا إلى البيان التالي حول شبكة شركاتها من موقعها الإلكتروني [73]: استثمرت مجموعة بلاكستون في أكثر من 100 دولة في مختلف الصناعات والأماكن الجغرافية والبيئات الاقتصادية. تضم مجموعة بلاكستون الحالية شركات مختلفة مثل سيلانيس وساينوورلد وإكستنديد سياي أميركا وأف. جي. آي. سي. وفريدوم أوف كوميونيكايشنز، وغراهام باكيجينغ، وهيلثماركتس، وهيوتن ميفلين، ونالكو، وأورانجينا، وشاثرن كروس/أن. أتش. بي، وسانغارد، وترافلبورت، وتي. أر. دبليو. أوتوموتيف، وتي. دي. سي، ويونيفيرسال أورلاندو، وفانغارد هيلث سيستيمز، وفي. أن. يو. لقد فاقت قيمة الربح الإجمالية لجميع التعاملات التي تمت حتى تاريخ 31 كانون الأول/ديسمبر من العام 2006 مبلغ 191 مليار دولار.

تشاركت مجموعة بلاكستون في العديد من استثماراتها مع مؤسسات بارزة حول العالم منها تايم وارنر (صفقة سيكس فلاغس)، وأي. تي. أند. تي (صفقة بريسنان)، ونورثروب، وغرومان، وسوني، ويونيون كارbايد، ويونيون باسيفيك، و(صفقة سي. أن. دبليو)، ويو. أس. أكس، وفيفندي.

تخرّج شوارزمان من جامعة نخبوية، هي جامعة يال، حيث كان عضواً في الجمعية السرية (سكال أند بونز) نظير الرئيسين بوش. كما نال شهادة ماجيستير في إدارة الأعمال من جامعة هارفرد، نظير الرئيس بوش الابن. وعمل في شركة (ليمان براذرز) قبل تعاونه مع وزير التجارة السابق بيت بيترسون لتأسيس بلاكستون. أما اليوم، وبالإضافة إلى عضويته في المجالس الثقافية التي سبق ذكرها وعلاقاته المرتبطة بعمله في بلاكستون، هو عضو في مجلس الأعمال، الهيئة الاستشارية الدولية لمجلس الأعمال البريطاني الأميركي، والهيئة الاستشارية الوطنية لجاي بي مورغان، والمنتدى الاقتصادي العالمي، ومجلس العلاقات الخارجية، ولجنة التشجيع على الأعمال الخيرية بين الشركات.

توفر مثل هذه المجالس والعضوية فيها تواصلاً مباشراً مع مجموعة واسعة من القادة الآخرين، وهكذا تبدأ السلسلة اللامعة. على سبيل المثال، تتضمن الهيئة الاستشارية لجاي بي مورغان أعضاء منهم: من اليابان، رئيس مجلس الإدارة السابق والرئيس الحالي لمؤسسة ميتسوبيشي مينورو ماكيهارا؛ وأحد أثرى رجال الهند، راتان تاتا من شركة (تاتا إند استريز)؛ والرئيس المكسيكي السابق إرنيستو زيديلو. درس ماكيهارا في جامعة هارفرد، ولو كان ذلك قبل عقد ونصف من شوارزمان. ونال زيديلو شهادتيْ الماجيستير والدكتوراه من جامعة يال. وتاتا عضو أيضاً في الهيئة الاستشارية الدولية لمجلس الأعمال الأميركي البريطاني. وهناك ينضم إليه هو شوارزمان

رئيس مجلس الإدارة الحالي لبي بي والمدير العام السابق لمنظمة التجارة العالمية بيتر ساثرلاند، والمدير التنفيذي لبي بي، الذي تقاعد منذ فترة قريبة، واللورد براون من مادينغلي، ورئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي لجي أي إيميلت، جيفري إيميلت الذي درس في جامعة دارتموث ونال شهادة الماجيستير في إدارة الأعمال من جامعة هارفرد. عقدت (جي. أي) شراكة مع مجموعة تاتا وعقدت صفقات مع بلاكستون. ساثرلاند وزيديلو وماكيهارا هم أعضاء في المفوضية الثلاثية، وهي مجموعة سياسية غير حكومية، حيث تنضم إليهم المديرة التنفيذية لشركة بيبسي إندرا نويي والرئيسة التنفيذية لشركة بانيستو وإحدى أقوى النساء الإداريات في أوروبا، أنّا بوتين. نالت نويي شهادة الماجيستير من كلية إدارة الأعمال في جامعة يال وهي عضوة في مجلس إدارة مركز لينكولن مع شوارزمان. وبوتين نائبة رئيس سابقة لجي بي مورغان. ونويي وَصيَّة على جمعية آسيا، وتاتا عضو فيها وكذلك منافس تاتا الذي يعتبر أهم رجال الأعمال في الهند، موكيش أمباني. أمباني وشوارزمان وساثرلاند وزيديلو هم جميعاً أعضاء في مجلس العلاقات الخارجية. وساثرلاند وزيديلو وشريك أمباني السابق أخيل غوبتا هم أعضاء في مجلس إدارة منتدى الاقتصاد العالمي. وتشاركت بوتين مع أمباني في ترؤس هيئة استشارية في دافوس في العام 2006. شوارزمان وساثرلاند وزيديلو وشقيق أمباني أنيل جميعهم يشاركون حالياً في اجتماعات دافوس. لقد تخرج أمباني ونال درجة في إدارة الأعمال من جامعة ستانفورد وكذلك براون. أمباني وبراون وإيميلت أعضاء في مجلس إدارة كاتاليست، وهي منظمة استشارية تجارية. وماكيهارا وزيديلو وساثرلاند هم أعضاء في المجلس الاستشاري الدولي لكوكا كولا. وبراون وإيميلت وشوارزمان أعضاء في مجلس الأعمال وهي جمعية لقادة الأعمال.

قد تكون هذه القائمة هائلة وربما مربكة، ولكنها تكشف عن طبيعة العلاقات المعقدة بين أعضاء طبقة النخبة. إنها، وبحكم الضرورة، قائمة فرعية لعينة صغيرة من الأشخاص، ولكنها مع ذلك تبيّن مدى تشابك شبكة العلاقات بين الأفراد. إن هذه الشبكة بكل ما فيها من تداخل وتشابك معقد تعلل بأوضح سبيل كيف أمكن لشوارزمان وغيره من أعضاء طبقة النخبة رؤية مجموعتهم عالماً صغيراً حيث لكل واحد منهم ارتباط أو ارتباطان مع الآخرين.

إذاً من بين الستة آلاف عضو من أعضاء طبقة النخبة يوجد خيوط لا حصر لها تربط الأعضاء ببعضهم البعض. اتحادات تجارية، استثمارات، عضوية في مجالس الإدارة. روابط دراسية قديمة، جيرة حصرية، محطات الطائرات، اجتماعات، مطاعم، فنادق.

في الواقع، وعلى الرغم من انتشارهم حول العالم وندرتهم بين مليارات الناس المحتشدة على هذه الأرض، يظل من السهل رؤيتهم كمجتمع ورؤية جغرافية هذا المجتمع تتخذ شكلاً لها، على الأقل في الخيال. جغرافية تمتد من جنوب كنزنغتون إلى أعلى الطرف الشرقي لمانهاتن؛ ومن سان تروبيز إلى دبي؛ من المقرات التربوية في جامعات طوكيو وهارفرد ويال وكامبريدج إلى مقرات الاجتماعات في مجالس إدارة المؤسسات الثقافية والمصارف والهيئات السياسية. إن هذه الجزر التي تربط بينها مصالح مشتركة وثقافة مشتركة وطائرة خاصة، تستحيل أرخبيلاً متلألئاً ذا قوة فائقة وسط محيطات الطامحين والمحرومين، محيطات من الأشخاص الذين يعملون لحسابهم ويقارعون في وجه قرارات السوق التي يتخذونها وينجرفون نتيجة نزواتهم السياسية ويتأثرون إلى أقصى الحدود بفعل آرائهم.

إنه ليس موقعاً جغرافياً مرئياً على أية خريطة، ومع ذلك فهو يؤثر على أرواح الناس في هذه الحقبة العالمية، أكثر من تأثير الحدود المتهاوية ومقاييس المسافات القديمة الموجودة في أي عالم عادي. في الفصول العديدة التالية سأحاول معالجة موضوع الموقع الجغرافي، من ناحية مسائله وتاريخه، وسألقي نظرة تفصيلية أكثر على عضوية طبقة النخبة النامية هذه.

ست مسائل أساسية مرتبطة بطبقة النخبة

لدى دراسة هذه الحالة غير الطبيعية يتجلى أمامنا على الدوام عدة مواضيع مهمة: السلطة، اللامساواة في العالم، الحكم، الضغط العالمي مقابل الضغط الوطني، البدائل، المستقبل. تؤدي هذه المواضيع إلى عدد من الأسئلة المهمة: ما هي طبيعة السلطة التي تتمتع بها طبقة النخبة؟ ما هو مصدرها ومداها؟ وكيف عساها تتطور؟

هل استخدمت طبقة النخبة سلطتها بطريقة تخدم مصالحها ففاقمت بذلك اللامساواة حول العالم؟ هل ثمة رابط بين التفاوت المتنامي في ثروات العالم والتفاوت في توزيع السلطة حول العالم؟ ما هي جذور هذا التفاوت ؟

هل تستدعي طبيعة توزيع السلطة في الحقبة العالمية التساؤل عن أهمية مؤسساتنا القانونية والحكومية على امتداد العالم؟ في مسعانا لحفظ السيادة الوطنية في عهد يتطلب حكماً يتخطى الحدود الوطنية، هل نعمد إلى أذية قدرتنا على معالجة التحديات العالمية؟

هل يمكن للانقسام في المصالح بين طبقة النخبة العالمية والنخب الوطنية أن يكون أحد الصراعات المركزية في زماننا، فيعمد ربما إلى منافسة

أو، بطرائق معينة، محاكاة الانقسام بين النظامين الرأسمالي والاشتراكي في القرن الماضي؟

هل هذه هي طبقة النخبة التي كنا نختارها لو أمكننا ذلك؟ كيف تفشل طبقة النخبة، في تركيبتها، في عكس صورة عامة الناس؟ وما هي آثار الإخفاق في تمثيل الأعداد الكبيرة من الناس؟

كيف تتطور طبقة النخبة وماذا يعني هذا بالنسبة إلينا؟ إن كان نشوء طبقة النخبة وسقوطها جزءاً من حكاية كل عهد، فماذا تقترح طبيعة هذه المجموعة ومصيرها المتوقع من عهدنا؟

في باقي هذا الكتاب سأتطرق إلى كل هذه المسائل، أحياناً في فصول منفصلة، وأحياناً أخرى على مدى فصول عدة، بحيث أعود إلى نقاط البحث من وجهات نظر متعددة. وكحال أي مشهد عالمي معقد كهذا، لا يمكن لراسمي الخرائط أو واضعي الإحصاءات السكانية إلا إخبار جزء صغير من القصة. هناك أجزاء من العالم يمكن رؤيتها بشكل أفضل عن ارتفاع يبلغ 45 ألف قدم، والمثير للغرابة أنه لا يمكننا فحسب رؤية العالم حتى نقطة التقائه بالأفق، بل يمكننا رؤية طبقة النخبة عن كثب، وهي تسرع على هذا العلو الشاهق الذي يُعدّ، في أغلب الأحيان، منزلاً لكثيرين منهم.

2

اختلاف الظروف:

الظلم والتراجع والنظام الجديد

الاختلال في التوازن بين الأغنياء والفقراء هو العلة الأقدم

والأكثر فتكاً بجميع الجمهوريات.

بلوتارك



في ليلة ماطرة يمكن لحي (إل غولف) في سانتياغو، تشيلي، أن يكون حياً راقياً من أحياء أية عاصمة دولية. يغطي الضباب سلسلة جبال الأنديز التي تحيط بالمدينة، وبالرغم من حجم

الجبال الهائل، إلا أنها تختفي بكل بساطة وراء الظلام. وكل ما يدل على هنود المابوتشي وغيرهم من الشعوب الأصلية التي سكنت هذه البلاد لآلاف السنين تم القضاء عليه وإبعاده والرصف فوقه والبنيان عليه، ورفع لافتات النيون فوقه.

أخبرتني، في إحدى المرات، صديقة لي كانت تعيش في تشيلي عن حديث كانت قد تبادلته مع مجموعة من التشيليين الأذكياء والمتحررين والمثقفين حيث أكد أحدهم - وهو ديبلوماسي - أنه لم

يكن يسكن البلاد عدد يُذكر من السكان الأصليين، وقد كان محقاً بالطبع. فنظراً إلى أن هنود المابوتشي ومجموعات السكان الأصليين الأخرى يشكلون ما يناهز الخمسة بالمئة من مجمل سكان تشيلي، لم يرغب هذا الرجل وأصدقاؤه بالتحدث عنهم. حينما أصرّت عليهم صديقتي بالأسئلة، قالوا لها إنهم يقصدون أن السكان الأصليين لا يُرون في كل مكان، كالحال في البلدان المجاورة مثل بوليفيا والبيرو. في هذين البلدين لا يعتبر هؤلاء السكان الأصليون ظاهرين للعيان فحسب، وإنما أفلحوا في السنوات الأخيرة في احتلال مناصب عليا في الحياة السياسية للبلدين، بعد غياب استمر خمسمئة عام. ولكن معارف صديقتي التشيليين كشفوا عن رغبة بعزل أنفسهم عن تلك الجذور الأصلية، واعتبار أنفسهم على قدر من الاختلاف، ربما سكان قطعة من أوروبا انجرفت بطريقة ما ناحية الغرب، أو شبان عالميون يمثلون ثقافة من دون بلد.

من الناحية الاقتصادية، ليس لتشيلي أي ند في أميركا اللاتينية. إنها حقاً فريدة من نوعها. إنها نموذج من التطور وتذكرة لما يمكن للدول الأخرى أن تكون عليه إنْ استجمعت قواها. بطريقة ما، أخذت تشيلي صفحة من كتيب التسويق للمشروب الغازي الأميركي سفن آب. وكما أن سفن آب ليس مشروب الكولا، فإن تشيلي تسوّق نفسها للمستثمرين بأنها أميركا غير اللاتينية. حينما صاغ وزير الخارجية أليخاندرو فوكسلي [74] مبادرة لربط تشيلي بالدول المشابهة لتوجهها، تضمنت قائمته على سبيل المثال: إيرلندا ونيوزلندا والنرويج، دون ذكر أي بلد من بلدان أميركا الجنوبية.

يضم حي (إل غولف) جميع المعالم الواضحة للرأسمالية العالمية: الأبراج العالية ومقاهي ستارباكس؛ المراكز التجارية وسيارات المرسيدس؛ مطاعم تي جي آي فرايدايز وسيارات بي أم دبليو؛ وكل هذه المظاهر تشير إلى أنها الجزء الأكثر تميزاً وعالميةً في المدينة. إنه على الأرجح الحي المديني الأكثر رقياً في جميع أرجاء أميركا اللاتينية. (قد يدحض سكان ريكوليتا في بوينس آيريس أو مقاطعة جاردان في ساو باولو هذه الحقيقة، ولكن بوسع إل غولف منافستهما بكل تأكيد). يسكن بعض أغنى سكان تشيلي في مجتمعات

مغلقة في أطراف سانتياغو المجاورة، في حين يمتلك سكان آخرون من الطبقة الراقية كروماً أو منازل بجوار البحر في زابالار أو فينا ديل مار. ولكن حي (إل غولف) بكل افتقاره إلى وجود الشركات والماركات الكبيرة ومظاهر العولمة، إلا أنه يعتبر التعبير الصارخ عن المعجزة التشيلية: تعتبر تشيلي الدولة الأولى في أميركا اللاتينية التي نفذت من دوامات التبدل في النمو والركود الاقتصادي، فتجنبت السياسات الشعبية الفارغة وأوجدت الاستقرار والتنمية المستدامة.

كيف حدث هذا؟ لقد أسهم موقع تشيلي الجغرافي وحجمها في تشكيل دولة مستقلة التوجّه، ومنعزلة نوعاً ما عن جيرانها، وتمتلك ميلاً طبيعياً إلى التطلع نحو الخارج. يواجه ظهر تشيلي، بكل ما للكلمة من معنى، جدار أميركا اللاتينية: حيث تشكل جبال الأنديز الشاهقة معظم حدود تشيلي - التي تبلغ ستة آلاف كيلومتر - مع القارة، كل حدودها تقريباً مع الأرجنتين. ويمكن توضيح العلاقة التاريخية بين البلدين من خلال الواقع: على الرغم من وجود ثلاثة عشر ممراً جبلياً كبيراً يربط بين البلدين، إلا أن ممراً واحداً فيه طريق معبّد، حتى في يومنا هذا. وتهاوت احتمالات إقامة علاقة وطيدة مع جارتيها الأخريين بوليفيا والبيرو إثر حرب المحيط الهادئ في العام 1879. في ذاك الوقت، طالبت تشيلي بقسم كبير من صحراء أتاكاما التي تضم المرفأ الوحيد في بوليفيا أنتو فاغاستا واستولت على مقاطعتي تاكنا وأريكا من البيرو. إنها جروح لم تندمل بعد.

لم تمتلك تشيلي خياراً سوى التطلع إلى البحر وإلى ما ورائه. وقد أمدّتها مواردها الطبيعة (مثل النحاس والأخشاب والمزروعات والأسماك.. إلخ) ببضائع يرغب بها العالم، وعلى الرغم من وجودها في أقصى طرف الكرة الأرضية - إنها في غاية البعد لدرجة أنها نقطة الانطلاق المفضلة للرحلات صوب أنتركاتيكا - إلا أنها امتلكت سريعاً سمات الشريك التجاري الجذاب. ساعدها في هذا الخصوص تبنيها المكرّس والمبكر لقواعد اقتصاد السوق المقدّمة من (صِبْية شيكاغو)، نخبة الاقتصاديين من جامعة شيكاغو وتلامذة الفائز بجائزة نوبل، ميلتون فريدمان. لقد أسهمت السياسات التي قدمتها هذه المجموعة، والتي دعت إلى إقامة نمو مالي منضبط وإلى الانفتاح على التجارة والاستثمار، في تعزيز النمو التشيلي الذي سيتم عقديه الكاملين قريباً.

وبالنتيجة اختارت تشيلي أن تكون رائدة العصر الجديد التي تبدّل الأسواق العالمية، وأصبحت اليوم خير مثال للعولمة. لقد أبرمت اتفاقيات

تجارية مع 47 دولة [75] وتفاوض كثيراً من الدول الأخرى، مما يجعلها إحدى الدول التجارية الأكثر انفتاحاً في العالم.

ظلت أكثرية الإدارات المتعاقبة مخلصة للمبادئ التي تم وضعها في بداية الثمانينيات، وفي مقدّمها الرغبة في التواصل مع الدول الأخرى وترك الأسواق تقوم بعملها المجدّد دون كثير من التدخلات من قِبل الحكومة، حتى الحكومة الاشتراكية المعلنة. وبهدف الاستيضاح، سافرتُ إلى تشيلي مع وزير التجارة آنذاك رون براون. واقتضت مهمتنا الترويج للتجارة الأميركية، وكان ثمة شركة أميركية كبيرة تضع عينها على عقد تشيلي كبير جاهز للإبرام. مضى براون في دعم قضيتنا، ولكن الوزير الذي كنا نجتمع معه قاطعه بالقول: «هذه نقاط جيدة أيها الوزير، ولكن هنا في التشيلي تحاول الحكومة ألا تتدخل كثيراً في هذه المسائل. نعتقد أننا لو تركنا الأمر للسوق، ستفوز الشركة الأفضل وستتحقق أفضل المشاريع». ولم يتمالك براون نفسه فضحك. فبعد أن جاب العالم معزّزاً مبدأ السوق، اعتبروه غير مشجّع للسوق الحرة.

لقد تم تعلم دروس صبية شيكاغو جيداً جداً لدرجة أنها باتت عملياً أشبه بالدِين. فعلى الرغم من أن تشيلي دولة كاثوليكية في أغلبها، يمكن أيضاً اعتبارها دولة تتعبّد عند مذبح استراتيجية «إجماع واشنطن»، التي تقوم على إصلاح السوق، والتي استحالت النتاج الفكري الأساسي الذي قدمه صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي ومؤسسات مالية عالمية أخرى خلال التسعينيات. لقد صاغ هذه العبارة جون ويليامسون [76] من معهد واشنطن للاقتصاد الدولي ضمن بحث أُجري في العام 1989 وصف فيه القِدم والضعف الذي يشوب أفكار التنمية التي أنتجت، من بين عوامل أخرى، أزمة الدين القطري في الثمانينيات؛ وكيفية تجاوز هذه الأفكار بواسطة ما وصفه: «قائمة السياسات العشر التي أعتقد أن جميع من في واشنطن يجمعون على الحاجة إليها في كل مكان في أميركا اللاتينية». وقد اعترف ويليامسون نفسه بأن قائمة السياسات - التي تتراوح بين الخصخصة والضبط المالي والتحرر الاقتصادي الشامل - قد تم تضييعها نوعاً ما في خضم الاحتجاج العنيف الذي اعتبر أن العبارة توحي بأن الأفكار فُرضت من قِبل واشنطن، بينما مثلت هذه الأفكار، في واقع الأمر، إجماعاً تالياً للحرب الباردة يتمحور حول دور الأسواق والدولة. بعد وضع الجدل جانباً، يتبين

أن تشيلي أفلحت في تطبيق القاعدة - مع معدل نمو بلغ حوالي 8 بالمئة سنوياً خلال التسعينيات - فباتت في أغلب الأحيان مضرباً للأمثال فيما يخص كيفية تفعيل النمو في الحقبة العالمية، ليس في أميركا اللاتينية فحسب بل في العالم أجمع. اسألوا الروس الذين نُصحوا بالاقتداء بالنموذج التشيلي حينما تداعت الشيوعية [77].

لم تُرفع جميع القوارب

يمثل الحي الذي كنا نقود فيه السيارة نصباً تذكارياً لذاك التاريخ من النجاح. إنه ركن لمدينة قديمة وجميلة، وبطريقة ما يرتبط بنيويورك وسنغافورة من الناحية الإيديولوجية والمزاجية ومن الناحية الثقافية، أكثر من ارتباطه بالأحياء الأفقر الواقعة على بعد بضعة مبان. تشهق أبراج المكاتب والمباني السكنية ذات البوابات كالخطوط على جدول بياني، وتمتاز بارتفاع ملحوظ لا يقبل الجدل.

وفي مكان بعيد وسط الظلمة - في مكان ما بعيداً عن ذاك الجدول البياني- حيث تسود العتمة كحال الجبال في الليل، توجد المشكلة المحيّرة المتبقية التي لا يزال قادة الدولة يكافحون لحلها. اليوم يعتبر أفقر الناس في تشيلي بعيدين جداً بالمعنى الاقتصادي عن أغنى الناس، بشكل لم يسبق له مثيل في تاريخ تشيلي الحديث. يتقاضى أعلى عشرين بالمئة من التشيليين [78] ما يقارب 67 بالمئة من دخل الدولة، في حين يتقاضى أدنى عشرين بالمئة ما يناهز 3 بالمئة فقط. وبالتالي، تعتبر الهوة بين الأغنياء والفقراء في تشيلي أسوأ مما كانت عليه خلال سنوات حكم بينوشيت الصعبة من غير ريب. وليس هذا فحسب، بل يعتبر وضعها من بين أسوأ الأوضاع في العالم، وهي في منطقة عُرفت للأسف بإنتاج أسوأ حالات اللامساواة في العالم [79].

فيما كان السائق يجول بنا في الشوارع المبللة - بثقة كاملة غير مبررة نظراً إلى أنه بدا جلياً أن لا علم له بوجهة سيره - لم أقوَ إلا على التساؤل عن السبب الذي دعا بهذا المد المرتفع الشهير إلى عدم رفع جميع القوارب كما يجدر به. أشار البعض من زملائي المختصين باقتصاد التنمية إلى أن الطبقة الدنيا في المجتمع ترتفع بشكل بسيط في كثير من الأماكن حول العالم، وهذه بكل تأكيد نزعة إيجابية. ولكن هل من المقبول، أو حتى المسموح به، أن تكون الفجوات الموجودة بهذا القدر من الاتساع، حيث أن النظم الاقتصادية في زماننا ساعدت الأغنياء أكثر، بل وأكثر بكثير من الحد

المقبول؟ أجل، إن الحوافز المعطاة لقادة الأعمال والاستثمار، لتحفيزهم على العمل بجهد أكبر ولدفع التنمية، تعود بالفائدة على الجميع. ولكن هل هذه الحوافز هي حقاً حوافز سوقية، متوقَّعة على أساس تفاعل اقتصادي متحرر، أو هل أن النظام كان مبرمجاً بإحكام لتقديم الإفادة بشكل متفاوت لأولئك الذين يترأسون المنظمات ويتخذون القرارات الاستثمارية ويديرون المجالس؟ صحيح أن الحكومات كانت عاجزة عن فعل الكثير مما توجب عليها فعله لتحسين وضع شعوبها، وفي عدد كبير من الحالات فعلت الأسواق أكثر بكثير. ولكن هل إيجاد خيار خاطئ بين الأسواق والحكومات، كما فعل الكثير من السياسيين، أمر مثمر أو عملي في الوقت الذي لا يمكن لأي منهما وحده إيجاد مجتمع مزدهر؟

ربما لأصرف انتباهي عن اللف والدوران الجنوني لسائق التاكسي، الذي كان نظير سائقي التاكسي حول العالم يركز على الحديث الذي يجريه على هاتفه الخلوي أكثر

مما يركّز على سلامة ركابه، عدت بالتفكير إلى الحديث الذي أجريته مع لورنس سامرز في فندق تشارلز هوتيل في كامبريدج، ماساتشوستس. اعتبر سامرز أن السبب الذي ينحو بأفراد المجتمع الأكثر تقدماً اقتصادياً إلى الحصول على مكاسب أكثر، قد يعود إلى أن العالم أصبح أكثر فاعلية: يكافىء النظام من هم أكثر مهارة بنسب أعلى، معطياً أولئك الذين يملكون إمكانية ولوج إلى الوسائل التكنولوجية مكاسب أكبر نظراً إلى إنتاجيتهم الأعلى، ومعطياً تلك المؤسسات البارزة ذات السمعة عائدات أكبر نظراً إلى نمو شركاتها المتزايد. تقوم الأسواق الحرة بعملها. ثم تساءل: أليس من المعقول أن أصحاب الإنجازات الكبيرة أصبحوا أخيراً قادرين على الحصول على حصتهم العادلة من العائدات نظراً إلى مواهبهم وإنتاجيتهم ومساهمتهم القيمة في العائدات الاقتصادية؟

ليس دولة بل نادٍ في الدولة

راحت فكرة سامرز تطاردني خلال سيرنا في شوارع تشيلي، ونحن في طريقنا إلى حفلة العشاء مع أحد زملائه السابقين في جامعة هارفرد، أندريس فيلاسكو، وهو وزير المالية في البلاد. في تشيلي لا يسع المرء إلا أن يُصاب بالصدمة جراء طبيعة المجتمع كثيرة الطبقات. هناك الفقراء والطبقة العاملة، وهناك ذوو الأحوال العادية والمتعلمون الذين يجعلون المعجزة التشيلية تعطي ثمارها. ثم هناك القلة التي تتربع على قمة عالم الأعمال والتي تحصد من تلك المعجزة مكاسب متفاوتة. في الواقع تعتبر تشيلي مع كل تقدمها أشبه بعدد كبير من الدول الأخرى في العالم النامي، من ناحية أن لديها مجموعة صغيرة من صفوة العائلات والأفراد الذين يبسطون سيطرتهم. ينسحب الأمر على القلة الحاكمة في روسيا، وعلى الرجال والنساء الذين يديرون أبرز الأعمال في كوريا، وعلى الشركات البارزة التي تمتلكها بضع عائلات في الفيليبين وفي غيرها من دول جنوب شرق آسيا، وهنا في تشيلي الناجحة. في إحدى المرات قام صديق تشيلي مقرب ممن برز من تلك الزاوية المتميزة لذاك المجتمع الصغير بوصف التشيلي لي على أنها: «ليست دولة بقدر ما هي نادٍ في دولة». ويتضمن النادي بضع عائلات بارزة: أنجيليني ومات وبينيرا ولوكسيك وسايه وكلارو وأدواردز ومجموعة من العائلات الأخرى. ووفقاً لصديقي: «هذه هي الدائرة الداخلية، وللقيام بإنجاز معين يتحتم على المرء أن يجعل بعض تلك العائلات في صفه».

يتضمن هذا الكلام نوعاً من المغالاة في التبسيط، إلا أنه يتضمن كماً كبيراً من الحقيقة. تسيطر كل من هذه العائلات على بضع مؤسسات بارزة - شركات الأخشاب أو الخطوط الجوية أو المصارف أو الشحن أو الإعلام - وعلى مجموعات مرتبطة تنتج كماً هائلاً من المنتجات أو الخدمات. تضم قلة من هذه العائلات في صفوفها أصحاب مليارات مثل أناكليتو أنجيليني وإليودورو مات وسيباستيان بينيرا، وجلهم يمتلكون سلطة سياسية مهمة. على سبيل المثال، بينيرا، مالك أبرز خطوط جوية في البلاد (لان تشيلي)، كان المرشح اليميني لرئاسة تشيلي في الدورة الانتخابية

الأخيرة. إنه رجل وسيم وفصيح وواثق جداً من نفسه ومتحدث بارع متحمس، وضعفه الخطابي الوحيد يكمن في ولعه بسماع صوته. لقد أفلح في الانتخابات، وكونه أحد أثرى الأشخاص في البلاد وأحد أهم الأصوات المعارضة للحكومة الاشتراكية، فإنه يعتبر قوة أساسية في الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في تشيلي. لدى الحديث إلى بينيرا لا يسع المرء إلا تصديق رغبته بمساعدة تشيلي على التطور وتصديق اعتقاده بأن المقاربات التي يؤيدها هي الأصح، وهذه أيضاً مجموعة عالمية على نحو متزايد. لدى الحديث مع أي فرد منها ترى قادة أعمال في غاية الحنكة والثقافة، وفي أغلب الأحيان متنورين نسبياً. في بداية العام 2007، تحدثتُ إلى أندرونيكو لوكسيك في مكتبه في (بانكو دو تشيلي)، أبرز مصرف ذي ملكية خاصة في تشيلي، حول انخراطه الفاعل في أسواق آسيا. كان مصرفه قد افتتح تواً مكاتب له في الفيتنام وأتمّ استثماراً مهماً في الباكستان، وكان لوكسيك نفسه قد اشترى شقة في بكين «حتى يتسنى له تكوين فكرة عن الناس والمكان». كانت وجهة نظره واضحة [80] حيث أخبرني: «هذه السوق هي الأسرع نمواً في العالم، وتقع وسط عدد كبير من الأسواق الأخرى السريعة النمو، وأود الحصول على نصيب من تلك الأعمال الجارية. ولا أعتقد أن تشيلي ستتمكن من المنافسة ما لم يكن لدينا روابط وثيقة وتجارة فاعلة مع الصين وبقية دول آسيا. هذا هو المستقبل». يدرك لوكسيك، كحال أي شخص آخر في الدولة، ما تتطلبه مساعدة التشيلي على النمو. إنه شخص مبدع ويتطلّع إلى الأمام ويتشاور بانتظام مع الرئيسة ميشيل باشيليت وحكومتها حول مسائل الأولويات والسياسة، وغالباً ما يؤيد سياسات يشعر هو وآخرون ممن هم مثله في مجتمع الأعمال أن من شأنها جعل الدولة أكثر تنافسية في العالم، من تحسين التعليم إلى تقليص الروتين الحكومي الذي يعتبر عقبة في وجه الاستثمار. إنه يشارك في المؤتمرات العالمية مثل قمة الأعمال الأميركية اللاتينية في المنتدى الاقتصادي العالمي التي شارك في ترؤس مجلسها في العام 2007. إنه كحال آخرين رخي البال في وول ستريت أو الأسواق العالمية نظير أي رجل أعمال بارز تلتقيه في أي مكان في العالم. ليس في هذه المجموعة ما يشير إلى أنها ضيقة الأفق أو مفكّكة على الإطلاق، كما كان حال عمالقة الأعمال في أميركا اللاتينية قبل 20 أو 30 سنة.

بُعيد زيارتي للوكسيك، أمضيت فترة العصر مع ألفارو سايه، وهو قطب في مجتمع الأعمال التشيلي، وجمع أيضاً ماله من مجال المصارف. التقينا في قصره الذي يقبع فوق طريق طويل ومتعرّج على تلال واقعة عند سفح جبال الأنديز وتطل على سانتياغو. لدى عبور البوابة إلى المدخل الأمامي، يتجلى للمرء تحفة التصميم الهندسي المعاصر: باحة ذات روح رومانية وإنما مفعمة بالتفاصيل الواضحة التي تعتبر على نحو استثنائي مترفة وجميلة جداً. يعتبر سايه أيضاً رجلاً مفكراً، ويعنى إلى حد كبير بمستقبل

تشيلي، ويهتم على وجه الخصوص بمسائل التربية. يود لو يساعد في تشييد جامعة جديدة للبلاد، جامعة تساعد على تربية أجيال جديدة من القادة على أن يكونوا أكثر تنافسية في العالم. قال: «لا يسعنا أن نرتضي بواقع الحال [81]. لمواصلة التنمية والقيادة وحل مشكلاتنا، يجمل بنا دفع أنفسنا إلى الأمام». على الرغم من بُعد قصره المترف عن شوارع المدينة القذرة، إلا أن سايبه يدرك تماماً نقاط الضعف في بلاده ويود استخدام ثروته لإيجاد حل. ونظير لوكسيك يستخدم سايه منظمات عالمية تضم قادة في مجال الأعمال كطريقة لفهم التفكير السائد عالمياً على نحوٍ أفضل ولتوسيع شبكة معارفه. على سبيل المثال، إنه عضو فعال في مجموعة الخمسين، المجموعة التي تضم أهم القادة في مجال الأعمال في النصف الجنوبي من الكرة الأرضية والذين يلتقون عادة مرة في السنة في واشنطن، ولكنهم راحوا يلتقون في الآونة الأخيرة في أماكن بعيدة مثل الصين وسانتياغو.

أجل، تقوم النخب في تشيلي بتعزيز التنمية والتقدم، وفي بعض الحالات تقدّم تدابير ملموسة لمعالجة اللامساواة المتواصلة في البلاد. ولكن غالباً ما تتضمن المحادثات مع هذه النخب موضوعات فرعية تقدم صورة أكثر تعقيداً. لدى حديثي مع رئيس تنفيذي كبير لإحدى شركات الأخشاب البارزة في البلاد لمست شيئاً أشبه بالارتياح غير الصحي للوضع الراهن، كما لمست دعماً له. تسيطر شركته على السوق، ولدى سؤاله عما إذا كانت تشيلي بحاجة إلى فعل المزيد لجلب الاستثمارات الأجنبية، تردّد المدير التنفيذي، ثم راح يقول ببطء: «أجل الاستثمار جيد»، ولكن كلماته والوقفات التي وقفها، وهو يبحث عن الكلمات المناسبة، أشارت إلى العكس. يُنظر إلى المنافسة التي تقوم بها الشركات البارزة متعدّدة الجنسيات بقلق بالغ، وهذا أمر يمكن تفهّمه. حتى

الآن تسيطر في كل من القطاعات الأساسية في تشيلي بضع شركات أصحابها محليون أو لها ارتباطات بمصالح محلية مهمة. ويتم لجم نشاط المقاولات على نحوٍ ملحوظ، مع وجود بضعة نجاحات كبيرة لشركات صغيرة أو متوسطة الحجم. لقد نمت التشيلي وتطورت، ولكن بقي الوضع الراهن الاجتماعي والبنيوي دونما تغيير، وهي حقيقة لا يعارضها كلية أعضاء النخبة، مثل المدير التنفيذي لشركة الأخشاب. يمكن بكثير من الطرق إرجاع توزيع السلطة والثروة إلى مظلوميات تاريخية تعود إلى عهد الاستعمار، وليس هذا في تشيلي فحسب، بل في جميع أقطار أميركا اللاتينية. نجمت هذه المظلوميات برفضها واقع أن الموجودات الأساسية التي يمكن أن تعزّز قدراً أكبر من المساواة كانت متوافرة للنخب بشكل أساسي، مثل التربية التي، حينما تتوافر للقلة من الناس، تزيد من حدة التفاوت.

حين برزت مسألة معالجة هذه الاختلالات التاريخية وصارت موضع نقاش بين مجموعة من قادة الأعمال المهيمنين في تشيلي، قام أغلبهم بإعطاء أجوبتهم في إطار لغة صبية شيكاغو. قام ريكاردو كلارو، رئيس شركة الشحن العملاقة (سي. أس. أي. في) ومالك أحد أشهر كروم العنب في التشيلي (سانتا ريتا)، بدعم الإصلاحات الأرثوذوكسية الاقتصادية خلال سنوات حكم بينوشيت. إنه رجل يتمتع بفضولية للمعرفة وبذكاء استثنائي. وهو خبير في شؤون الحياة والناس وناشط في دوائر النخب الدولية ومعروف خارج الأراضي التشيلية. ولكن الرسالة التي قدمها هو وآخرون في مجال الأعمال التشيلية خلال الحديث، بشكل مباشر أو ضمني، هي نسخة منقحة من النظم الاقتصادية التي تعود إلى الثمانينيات: «دعوا الأمر للأسواق. تحلّوا بالصبر. خفّضوا قيمة الضرائب لأولئك الذين يوفّرون الوظائف». إنهم يلتزمون

بالنظرية التي تفيد بأن «الخير ينحدر نزولاً ليطال العامة» بعد 25 سنة من صوغ هذه النظرية، حتى مع بروز دليل واضح بأن هذه النظرية لا تدعمها النظرية الاقتصادية ولا الدليل التجريبي، على حد قول الاقتصادي في جامعة كورنيل، روبرت فرانك [82].

ليست مجرد مفارقة تشيلية

وصل سائق التاكسي أخيراً إلى المكان المقصود، وهو مبنى سكني مغطّى بالحجارة البيضاء على الطراز الحديث. أطلّت من الباب الأمامي خادمة وقادتنا عبر ردهة مرصوفة بالرخام النقي إلى مصعد صغير نقلنا إلى شقة رئيس مجلس إدارة شيلكترا (أحد أهم مؤسستي الكهرباء الأساسيتين في تشيلي). وخلال تقدمنا، ظل يتوارد على ذهني المفارقة الجلية للتطور التشيلي. كيف يمكن لهذه البلاد أن تكون بهذا التطور، بوجود مجموعة من القادة الذين يتمتعون بدرجة عالية من الثقافة والعالمية، ومع ذلك تعاني مشكلات عسيرة تتعلق بالدخل واللامساواة الاجتماعية؟

لدى دخولي إلى الشقة كان أندرس فيلاسكو أول من التقيته (كانت وزارة المالية أثناء تسلّمه لها، زبونة لشركتي الاستشارية، وهذا على سبيل الذكر فقط). جلس فيلاسكو على أحد كراسي غرفة المعيشة ذات التصميم الاسكندينافي والذي يستحيل الشعور بالراحة لدى الجلوس عليه. وبالرغم من ذلك بدا بطريقة ما يشعر بالراحة ويغلب عليه الصفاء. وبالقرب منه كان يجلس مضيفنا، جورج روزنبلوت الذي كان مسؤولاً بارزاً في حكومة تشيلية سابقة، وأحد أهم جامعي التبرعات لمصلحة الرئيس باشيليت الحالي. ثم انضم إلينا سريعاً وزير الرئاسة، ريكاردو لاغوس ويبر؛ ومساعدة وزير المالية ماريا أوليفيا ريكارت؛ ورئيس القسم الدولي لوزارة المالية راوول سايز. دار

نقاش ودي بين الجميع حيث لم يتم التطرق إلى مواضيع تتعلق بالأعمال، وشربنا الكثير من النبيذ التشيلي.

كانت نجاحات تشيلي المتعددة سهلة الفهم. يعتبر فيلاسكو، الذي حظي بمهنة لامعة كاقتصادي أوصلته إلى منصب ثابت في قسم الاقتصاد في جامعة هارفرد، وزير مالية بارعاً بحق، وهو الأخير في صف طويل تضمن وزير الخارجية الحالي أليخاندرو فوكسلي، والنائب السابق للمدير الإداري لصندوق النقد الدولي إدواردو أنينات. لقد أقنع منذ وقت قريب الدولة بتوفير 20 مليار دولار من عائدات أسعار النحاس المرتفعة بدل إنفاقها، وهي طريقة أدت بالأسواق المالية العالمية إلى زيادة ثقتها بتشيلي. حينما طُرحت مسألة اللامساواة في بداية السهرة، بدا فيلاسكو مستغرقاً في التفكير بها. بدا جلياً أنها مسألة تقض مضجعه [83]. قال: «من الواضح أنها مسألة أساسية عندنا، ومهمة جداً لمستقبلنا. أمامنا الكثير من العمل لنقوم به في هذا المجال، من ناحية تحديد إطار المشكلة، حتى قبل أن نبدأ بمواجهتها. ما هي الأسباب؟ ما هي خياراتنا الحقيقية؟ ما هي العلاجات التي لن تزيد من سوء المرض؟ يجدر بنا أن نبدأ بفهم ومعالجة المشاكل ضمن نظامنا التربوي، وعبر البنى التحتية، وعبر إيجاد فرص العمل، وعبر فتح اقتصادنا فعلياً».

وعند اقتراح فكرة أن التغييرات المهمة تتطلب دعماً سياسياً كبيراً، هزّ لاغوس ويبر والآخرون رؤوسهم وكبتوا ابتساماتهم. يوجد مناهضون لفكرة التغيير في جناحي السياسة: اليمين واليسار. إنهم يعتبرون الإنفاق في المجال الاجتماعي شكلاً من التضخم، وينظرون إلى الإصلاح التربوي كحالة معقدة جداً. والأهم من ذلك، بالإشارة إلى أهم القادة في مجتمع الأعمال، أشار

روزنبلات [84] قائلاً: «إن المجموعة التي تمتلك أعلى سلطة ضمن مجتمع الأعمال التشيلي مرتاحة جداً في هذا القرن. والذين هم غير مرتاحين، أي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، لا يمتلكون ذاك القدر الكبير من النفوذ». لا يرى العديد من الأعضاء المؤسسين «لنادي الدولة» أية حاجة إلى تغيير قواعد العضوية.

كان ضيوف العشاء مؤدبين جداً أو سياسيين جداً، إن صح التعبير، ولكن الواقع يقول إنه فيما يعتنق كثير من الأشخاص ذوي النفوذ في الدولة فكرة «التقدم»، فإنهم يستخدمون طاقتهم ورأسمالهم السياسي بشكل أساسي لإحداث التغييرات التي تفيدهم بشكل مباشر. لقد قاومت النخب في تشيلي بشكل علني أو ضمني التغييرات التي قد توجد مزيداً من المنافسة أو المقاولة أو توفر فرصة أكبر لولوج طبقة الفقراء والطبقة الوسطى إلى رأس المال. تقول عقيدة صبية شيكاغو إن هذا لا بأس به، لأنها عقيدة المد المرتفع والخير الذي ينحدر نزولاً ليصل إلى العامة. وهي عقيدة تعود إلى عهد ريغان ولم تشخْ كثيراً، تماماً كالنبيذ التشيلي الأبيض والأحمر الذي زيّن وجبتنا. لطالما كان الاقتراح السائد يقول إن الصبر سيكون كافياً، وتعزيز المنافسة وفتح باب الاستثمارات سيُترجمان يوماً ما إلى فرص عمل حقيقية للجميع وجعل رأس المال متوفراً بشكل أوسع.

بوسعنا تسمية الأفكار المتضمنة لذلك العهد بالتاتشرية - الريغانية. وبوسعك تسميتها، بالإشارة إلى قادة الفكر الذي أطلقوا الظاهرة، الفولكرية-الغرينسبانية تيمناً باسم الأنصار في المصرف المركزي الأميركي. وفي حال أردت وضعهم في إطار الأسواق الحرة والعولمة بوسعك نعتهم بفريدمان-الفريدمانية، تيمناً بمعلم صبية شيكاغو ميلتون، وطوم مؤلف كتاب «العالم مسطح». ولكن لعل أفضل طريقة لتمييز عائلة الأفكار هذه هي السوق-السوقية، وهي دلالة على أن التخطيط

المركزي والحكومة الكبيرة فشلا فشلاً ذريعاً وبالتالي الطريقة المثلى لحل أي من مشكلات المجتمع هي عبر تركه للأسواق.

ولكن بعد مرور أكثر من جيل على بدء اعتناق هذه العقيدة من قِبل الأشخاص الأكثر نفوذاً في العالم - النخب العالمية المنبثقة حديثاً - بات جلياً أن هذا الأمر يترك الكثير من الأسئلة دون إجابة. إن الأسواق عبارة عجائبية في العديد من النواحي، وقد أفاد النمو الذي أحدثته سياسات السوق الحرة مليارات من الأشخاص. ولكن الأسواق لا تملك ضمائر، وعاجلاً ما تخلّف وراءها المرضى والمفتقرين إلى التدريب وكبار السن. تسعى الأسواق إلى الفاعلية، وغالباً ما يعني هذا الأمر اندماج السلطة والموارد، وتخفيض التكلفة، والتكاليف البشرية الهائلة. إن «اتجاه السوق» لا يتعامل بشكلٍ كافٍ مع انعدام الكفاءات والضعف وإخفاقات السوق في إنتاج المجتمع العادل الذي هو هدف مهم، على الأقل بقدر أهمية تعزيز الازدهار. تكمن عبقرية هذه الطريقة في اقتراحها أن الخير سيعم في النهاية جميع أفراد المجتمع، فقط إن اتبعنا المعادلات البسيطة. بالنسبة إلي يبدو هذا أشبه بوعد المكافآت السماوية التي مكّنت النخب الكهنوتية من التعاون مع النخب السياسية على مر التاريخ كطريقة لتعزيز الاستقرار في وجه معاناة الفقراء. لا بد من وجود طريقة أفضل نلجم بواسطتها قوة السوق، وندرك محدودية الحكومة، ويظل بوسعنا معالجة مسائل المظلوميات المتنامية والقاسية والمفسدة والفاضحة في عالمنا.

بدا أن فيلاسكو يشعر بالحاجة إلى التغيير ووجود أفكار جديدة. وبدا جلياً أنه لا يثق بمعظم الحلول من قبل الحكومات الكبيرة، ولكنه يدرك أن ترك الأمر إلى الأسواق أمر غير مناسب. قال: «لعلنا في بداية عهد جديد من التفكير. لعلنا بحاجة إلى إيجاد توازن جديد». أقر أنه خلال ربع القرن الماضي لم يفضِ التفكير الذي نشأ عليه هو وغيره من عامة الاقتصاديين - الذي يفيد بلجم دور الحكومة وتعزيز التقشف المالي ومكافحة التضخم والإعفاء من التنظيم وترك ديناميكية السوق تقود النمو - إلى النتائج المرجوة. لقد حقق كثير من الأشخاص مكاسب هائلة وتخلّف آخرون كثيراً. وأشار: «إن هذا يتطلب بكل تأكيد بعض التفكير وبعض الطرائق الجديدة». ولكن شأنه شأن كثيرين يشكك بأن هذا سيبشر أو عليه أن يبشر بعهد جديد من نشاط حكومي أكبر. أجل، على الحكومة أن تتسلم القيادة من ناحية توفير الموارد التربوية وموارد البنى التحتية اللازمة لتحقيق التنافس. أجل، لا بد لها من لعب دور في تنظيم الصناعات التي من شأنها دفع النمو غداً. قال فيلاسكو: «أستطيع أن أرى أن للحكومة دوراً في هذا المجال. ولكن كيف عسانا نوازن هذا مع الأساسيات، أي الأمور التي ندرك ونوقن أنها تجدي نفعاً، والأمور التي ندرك ونوقن أنها لا تجدي نفعاً؟ هنا تكمن الصعوبة. وهذا هو التحدي الذي ينتظرنا».

وبعد الجزء السهل...

في اليوم التالي التقيت بوزير الاقتصاد السابق في تشيلي جورج مارشال في مكتبه الفسيح ولكن المعتم. في ذاك الوقت، كان مارشال الرجل الثاني في مصرف تشيلي المركزي ونظر إلى المسألة بطريقة أخرى [85]. قال: «لقد قطعنا شوطاً طويلاً هنا في التشيلي. حققنا الاستقرار للاقتصاد، وتحكمنا بالتضخم، ثم انفتحنا على الخارج. طبقنا الخصخصة والتحرر التجاري. ولكن يكمن السر في أننا أنجزنا هذه الأمور لأنها كانت نسبياً أسهل الأمور للقيام بها سياسياً. أما معالجة المشكلات الأساسية في مجتمعنا - مثل مسألة اللامساواة وإيجاد أساليب جديدة لتعزيز النمو - فإنها تعتبر أصعب بكثير. وبمعنى آخر، قد لا تكون الإصلاحات اللازمة ممكنة سياسياً، ناهيك عن كونها شعبية».

لقد أحرزت تشيلي مستوى من الاستقرار الاقتصادي والنمو أكثر بكثير من دول عديدة أخرى ما زالت تعاني من مشكلة اللامساواة. ولكن كما في تشيلي فإن الإصلاحات التي طُبقت على امتداد أميركا اللاتينية والعالم النامي على مدى العقدين الماضيين كانت على قياس من هم في موقع السلطة: المجموعات الصغيرة من العائلات التي تتحكم بمجموعات الشركات الأكبر والمجموعة الصغيرة من القادة السياسيين والعسكريين الذين أنشأوا معهم علاقات. لقد تسلمت هذه النخب الإدارة لمدة سنوات وجنت الأموال بغض النظر عن أحوال بلادها. بعد أزمة الديون التي عصفت أيام الثمانينيات، سعت المصارف التي أقرضت هذه الدول الأموال إلى إجراء إصلاحات كطريقة لتأمين إعادة دفع ديونها المتأخرة. كانت الصفقات التي تفاوضت عليها هذه النخب الوطنية عبارة عن صفقات تستطيع التعايش معها، وناجمة عن مفاوضات مع أصحاب مصارف كانوا زبائنهم الحقيقيين الوحيدين في كل دولة. وعلى نحو متناقض، فيما كانت المصارف مستاءة من الدين السيء الذي جلبه سوء الإدارة على زبائنهم، أرادوا في النهاية لهؤلاء الزبائن أن يقووا على معاودة اقتراض المال في وقت لاحق. وهذا مد الحكومات وقادة الأعمال والمصرفيين المحليين الذين تشاوروا وتزلفوا خلال المفاوضات بدفع كبير.

طبقت النخب الخصخصة لأنها تمتلك الأصول التي تسمح لها بالاقتراض والاستثمار وامتلاك الشركات المخصخصة حديثاً. لقد عززوا التحرر من القوانين لأنه أعطى مزيداً من الحرية لقادة الأعمال وقلّص من دور قادة الحكومات. ورحبوا بانفتاح السوق لأنه، كونهم مالكين لشركات كبيرة، فهم أكبر المستفيدين من تدفّق رؤوس الأموال الجديدة والفرص التجارية المتزايدة.

ولكن لما حان وقت معالجة بُنى الملكية التي دعمت - وأحياناً على نحو غير مألوف - أغلبية المساهمين وقلّصت من حقوق الأقلية، أو التي تنتج منافسة أكبر، فإن الموجودين في موقع السلطة راحوا يتباطؤون. وحينما قام التحرير التجاري بربطهم بالعالم، بدأوا يدركون أن إبقاء تكاليف اليد العاملة متدنية في بلادهم يساعدهم على جذب رؤوس الأموال المستثمِرة. في الواقع راحت مصالحهم تنفصل أكثر فأكثر عن مصالح عمالهم وتزداد متانة مع مصالح أصحاب المصارف الاستثمارية وغيرهم من الذين بمقدورهم أن يمدوهم بدفوعات كبيرة أو نمو متسارع لشركاتهم (إقرأوا: تجميع الثروات).

كان هذا ممكناً نظراً إلى أن عبارة السوق الحرة - وصف للأفكار المعقّدة التي وُصفت خلال «إجماع واشنطن» الذي تكلم عنه ويليامسون - تعتبر اسماً مغلوطاً في أغلب الأحيان. هناك دوماً قوانين: قوانين تضعها الحكومات مثل الضرائب والحوافز، وغالباً ما تهدف إلى تعزيز مصالح النمو التي تعززها شرائح مجتمع الأعمال بشكل ناجح؛ وتلك الملازمة للأسواق، كالواقع الذي يقول بأن فعالية التكلفة تؤثِر إيجاد شركات كبيرة، وتؤثِر البنى التعويضية للمصرفيين عقد بضع صفقات كبيرة للشركات الكبرى (التي تمتلك أيضاً ائتمانات أفضل) عوضاً عن عقد الكثير من الصفقات لشركات أصغر أو لأفراد. حتى في يومنا هذا الذي تتوجه فيه برامج الديون الصغيرة وغيرها من البرامج إلى الفقراء، فإن الأغلبية العظمى من رأس المال الاستثماري يتوجه إلى الشركات الكبرى. في التشيلي، اعتبر القادة هذا الأمر مشكلة محددة مرتبطة بتدني نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في تلك الدولة.

في خضم هذا كله ظهرت عوامل أخرى - عوامل لم يعمد الاقتصاديون إلى دراستها بفاعلية - بشكل قوي وظلت دون معالجة. ومن بينها توجد مسائل الثقافة التي حافظت على العديد من عناصر الطبقية حتى في وجه الإصلاح. إنه موضوع يمثل طرحه غرابةً لأن الثقافة مرتبطة بالهوية الوطنية

والدين والعرق، وبالتالي هذا موضوع مثير للجدل نوعاً ما في دوائر النمو. ونادراً ما يتم التطرّق إليه في مجتمع خبراء السياسة المهذبين. ولكنه واقع يفرض نفسه.

وعندما نصل إلى الحقيقة المرّة التي تفيد بأن تقديم مؤسسات الديمقراطية من دون تعزيز الثقافة الحقيقية للديمقراطية والحرية، من شأنه أن ينتج ما وصفه محرر (نيوزويك) فريد زكريا [86] «الديمقراطية غير الليبرالية» - وخير مثال على ذلك هما روسيا وفنزويلا - يجدر بنا أن نتمكّن من رؤية أن الأمر نفسه ينسحب على المؤسسات وثقافة الأسواق. إن تقديم بنى السوق ومقارباته من دون تعزيز ثقافة تحث على مساواة حقيقية في الفرص والحقوق، سينتج أسواقاً غير ليبرالية، وأنظمة ستبدو أسواقاً حرة ولكنها ستكون مفعمة بالمظلوميات والافتقار إلى الكفاءات. وعلى الأرجح ستعزز النتيجة قوى مزعِزعة، قوى سياسية وغيرها، ستقوم بتقييد المجتمعات ومنعها من تحقيق أقصى ما يمكن أن تصل إليه. يتطلب أي نظام بهذا الشكل أطر عمل قانونية فاعلة تُطبَّق بعدل وفعالية، وغالباً تعتبر مفقودة، حتى يومنا هذا. وفي الإطار العالمي، أي في العالم المتخطي للحدود أو متعدّد الجنسيات، غالباً ما لم يكن لها وجود قط. وكما كتب داني رودريك من جامعة هارفرد [87]: «تكمن نقطة ضعف العولمة في اختلال التوازن بين المدى الوطني للحكومات والطبيعة العالمية للأسواق. ويتطلب النظام الاقتصادي السليم تسوية دقيقة بين هذين الأمرين. إنْ توغلتَ كثيراً في أحد الاتجاهين ستجد مذهب الحمائية وسياسة الاكتفاء الذاتي. وإنْ توغلت كثيراً في الاتجاه الآخر ستجد اقتصاداً عالمياً غير مستقر، مع دعم سياسي واجتماعي متواضع لأولئك الذين يفترض أن تساعدهم».

لقد أثبت مراقبون مثل الاقتصادي الحاصل على جائزة نوبل والبروفيسور في جامعة كولومبيا جوزيف ستيغليتز [88] أن النخب في تشيلي، وغيرها من دول العالم، تقبّلت الإصلاحات التي تناسبها ولم تتقبّل تلك التي تنفع المجتمع ككل. اعتبر أحد زملاء ستيغليتز السابقين ورئيس أركان الرئيس كلينتون، ماك ماكلارتي، أن مسألة مقاومة التغيير تتأثر بالجيل [89]. قال لي: «ثروة الجيل - وأنا أعمّم هنا - ولكن... العديد من العائلات الكبيرة التي كانت لها السيطرة على اقتصاد بلادها لمدة طويلة من الزمن كانت منعزلة عن المسائل أو الاهتمامات الاجتماعية. لقد عمدوا إلى وضع عُصُب على أعينهم وراحوا يديرون مؤسساتهم. وبخاصة في الحالات التي يعتبر فيها الآباء اليوم منتمين إلى الجيل الثالث أو الرابع لعائلاتهم الثرية وقضوا حياتهم معزولين، وهم، بكل بساطة، لا يفهمون الأمر أو لا يودون فهمه». وبما أن ماكلارتي كان مدرجاً في قائمة أنجح 500 مدير تنفيذي في مجلة فورتشن، فقد عرف كثيرين من أبناء هذه الطبقة الثرية ورأى بأم العين ما يجعل الإصلاح عصيّاً.

يعتقد مواسيس نعيم [90]، وهو وزير تجارة وصناعة فنزويلي سابق ومحرر حالي لمجلة (فورن بوليسي) أن المشكلة تتخطى المقاومة السلبية. قال لي منذ وقت قريب: «على كثير من الصعد تعتبر النخب مسؤولة عن مشكلات هذه المناطق. كيف يعقل للنخب في السعودية ألا تؤثر في ما يحصل في السعودية؟ كيف يعقل للنخب الفنزويلية ألا تكون مسؤولة عن إيصال البلاد إلى النقطة التي وصل فيها شخص مثل تشافيز إلى السلطة؟» يستخدم نعيم بحذر كلمة (النخب) سعياً منه إلى تفادي الوقوع في بعض الأفخاخ القديمة لصراع الطبقات. إنه يحاذر عدم المبالغة في التعبير عن نفوذهم، ولكنه يوافق على أنهم لعبوا دوراً بارزاً في خلق المشكلة لوقت طويل من الزمن، خصوصاً في الدول النامية.

لقد أطلق حديثي مع قادة التشيلي، وخبراء مثل ماكلارتي ونعيم، سيلاً من الأسئلة الجديدة. إنْ كانت النخب الوطنية تلعب دوراً في خلق اللامساواة في الأوطان، فهل تلعب النخب العالمية دوراً مماثلاً على النطاق العالمي؟ كيف تؤثر المصالح المشتركة للنخب العالمية على النمو السياسي ونمو السوق في هذه السنوات الأولى من الحقبة العالمية بطرق تؤثر على اللامساواة؟ كيف تؤثر إيجابياً وسلبياً؟ ما هو الدور الفعلي وليس الخيالي لأعضاء النخبة العالمية الذين يمارسون نفوذاً خاصاً؟

اختلاف الظروف: اللامساواة في السلطة واللامساواة في الثروة

إذا رميت بمصطلح اللامساواة في غرفة مليئة باقتصاديين عالميين أو خبراء سياسيين، فسيكون له نفس تأثير رمي أفعى مجلجلة في غرفة مليئة بأشخاص عاديين. تحدث جميع أنواع الأضرار، وتندلع جدالات قوية بين

الأشخاص الأكاديميين الراقين، وتُطرح الأخطاء الإحصائية، وتتطاير الاتهامات بشأن الدوافع، وتتصاعد مواقف الكراهية، ويتم تبادل الألقاب.

ولكن هذه المسألة مهمة لإجراء أية دراسة حول وجود طبقة النخبة، لأنهم ليسوا موجودين في أقصى طرف سلسلة اللامساواة فحسب، وإنما يُعتقد أنهم واضعو القواعد التي تصب في مصالحهم. لهذا السبب يجدر بنا التعمق أكثر في موضوع اللامساواة قبل الانتقال إلى أبعاد أخرى من طبقة النخبة، كتاريخها ومكوناتها وتأثيرها ومستقبلها.

على حد علمي يوجد مدارس مميزة من اقتصاديين فائزين بجوائز ومتميزين جداً يؤكدون من خلال بحوث أكاديمية موثقة جيداً أن اللامساواة العالمية في حالة: 1- تزايد، 2- تناقص، 3- استقرار، بعد أن ظلت في حالة تزايد على مدى 200 سنة، 4- تعتبر النتيجة المحتومة لقيام الأسواق الفاعلة بتوزيع مكافآت على من يستحقها، 5- تعتبر تهديداً للمجتمع من شأنه تقويض الاستقرار وإضعاف تأكيدنا على تطور الحضارة.

في الآونة الأخيرة، تناول عدد كبير من الكتب والمقالات قضية اللامساواة، وأخذوا النقاش إلى ما وراء الجدال الأكاديمي نحو حقل النقد. يتبنى كثير منهم ضمنياً النظرية القائلة بأن اللامساواة في حالة تزايد، ويلقون اللوم في ذلك على فاحشي الثراء وأندادهم فائقي السلطة. غالباً ما تستهدف هذه الاتهامات، حتى بشكل محدد أكثر، مناصري النخبة والمستفيدين من العولمة الذين يُنظر إليهم كقوة تفاقم من حالة اللامساواة. في المقابل، يدافع عدد من محرري المجلات التجارية وكتّاب المقالات عن النخب نظراً إلى دورهم في العولمة، معتقدين أنه من خلال انفتاحهم على العالم سيساعدون في النهاية في إيجاد نظام أكثر إنصافاً.

لذا بالنسبة إلى البعض يُعتبر أعضاء طبقة النخبة أبطال عملية العولمة التي ستساعد يوماً ما على نشل أفقر الناس من فقرهم. أما بالنسبة إلى آخرين فهم «بارونات النهب» الجدد وينتشرون وسط ما أسماه مراقبون، من مارتن وولف من (فاييننشال تايمز) إلى بول كراغمان من (نيويورك تايمز)، بعصر الثراء الجديد [91]، أو يحلقون فيه بطائراتهم G5. إما أنهم روّاد يكسبون الفوائد التي يحصدونها، أو استغلاليون يجدر بهم الاحتراس من الإخفاقات الوشيكة أو الثورة العالمية. ولكنهم في كلتا الحالتين على قدر من الأهمية في موضوع اللامساواة.

لستُ من النوع الذي يضيّع الوقت على الجدالات الأكاديمية المتداخلة، فيما يموت الناس من الجوع. لا يمكن للمرء أن يأكل المُعامِل (جيني) وهو المقياس الاقتصادي الدال على اللامساواة. ولكني أعرف بضعة أمور يصعب الجدال فيها. أولاً، هناك لامساواة اقتصادية. ثانياً، تتزايد سوءاً في بعض الأماكن. ثالثاً، يعتبر أولئك الذين هم في موقع السلطة في أحسن موقع لمعالجة هذا الوضع، وغالباً ما يصادف أنهم أيضاً موجودون في أقصى طرف الثراء في سلسلة الثراء/الفقر. وبالتالي من المهم استعراض بعض الأمور الأساسية في صورة اللامساواة الاقتصادية.

قامت نانسي بيردسال، الرئيسة المؤسّسة لمركز التنمية العالمية بشرح الصلة بين تفاوت السلطة وتفاوت الثروة بكل وضوح. ألقت بيردسال محاضرة في جامعة الأمم المتحدة تحت عنوان: «العالم ليس مسطحاً [92]: اللامساواة والظلم في اقتصادنا العالمي» أكدت فيها أنه نتيجة للعولمة «تميل القوانين الحالية إلى إفادة الدول والأفراد الذين يتمتعون أصلاً بالسلطة الاقتصادية؛ من الطبيعي أن يسعى الأشخاص الأكثر ثراء وسلطة إلى التأثير على سن القوانين العالمية وتطبيقها - حتى تلك القوانين التي تهدف إلى تقييدهم - لمصلحتهم الخاصة».

سواء وافقنا على هذه النقطة أم لم نوافق - وسأعود إلى هذا الأمر لاحقاً - إذا اعترفنا أن بعض الأشخاص يتمتعون بسلطة أكثر من غيرهم، إذاً لا بد لنا من أن نعزو إليهم مسؤولية متفاوتة عن طبيعة المجتمع الذي يؤثرون عليه. وفقاً للأمم المتحدة [93]، على الرغم من المكاسب الاقتصادية في كثير من مناطق العالم، يعتبر العالم أقل تساوياً مما كان عليه قبل عقد من الزمن. توجد فجوات ضمن الدول وبينها. على سبيل المثال، تعتبر أغنى دول العالم مثل الولايات المتحدة واليابان والاتحاد الأوروبي اليوم أغنى بمعدل مئة مرة من أفقر الدول مثل إثيوبيا وهاييتي والنيبال [94]. قبل مئة سنة، كانت النسبة أقرب إلى 9 إلى 1. في الواقع إن النسبة بين الناتج الإجمالي المحلي لأغنى دولة اليوم [95] بمعنى الناتج الإجمالي المحلي لكل فرد، وهي اللوكسمبورغ، وبين أفقر دولة اليوم وهي غينيا بيساو، تقدّر ب 267 إلى 1. في حين قبل 30 سنة كانت النسبة نفسها بين أغنى دولة وهي الولايات المتحدة وأفقر دولة وهي بنغلادش 88 إلى 1. لقد جمع أصحاب المليارات في العالم، أولئك الذين يقارب عددهم الألف شخص، ثروة تفوق ما جمعه أفقر 2,5 مليار شخص في العالم [96]. في بعض الأماكن، يشبه تركُّزُ الفقر تركُّزُ الثروة الذي تجده في الولايات المتحدة وأوروبا واليابان [97]. في الصحراء الإفريقية يعيش ما يقارب نصف السكان على أقل من دولار في اليوم، في حين أن 3,5 بالمئة فحسب من الأوروبيين يعيشون مثل هذا الحرمان المقيت المدمر للحياة. حتى في الصين، التي أظهرت نمواً ملحوظاً في العقدين الماضيين، فإن التفاوت في حالة تزايد؛ في الفترة الممتدة بين عامي 1984 و2004 تضاعف معامل (جيني) في الصين تقريباً، من 29 إلى 47 [98].

تنشأ اختلافات حول تفسير هذه الأرقام. والاختلاف المتكرر يكمن في الفرق بين قياس التفاوت لدى شعب دولة معينة والتفاوت لدى كل الشعوب. احتج فرانكو ميلانوفيك من (البنك الدولي) [99] قائلاً: إن قياس فجوات الدخل داخل الدولة هو وسيلة مفيدة لدى اختبار فعالية السياسات. بواسطة هذا المقياس تبين أن التفاوت ظل في حالة ارتفاع طيلة 7 عقود، حيث حقق ارتفاعاً حاداً وثابتاً في الفترة الممتدة بين 1982 و1994. لقد عانت بعض الدول ذات الدخل المتدني مثل الصحراء الإفريقية من نمو سلبي للناتج الإجمالي المحلي للفرد لمدة ربع قرن، في حين شهدت الدول المتقدمة ذات التجارة الحرة المنتمية إلى منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي تزايداً في ثرواتها على امتداد الفترة نفسها. إلا أنه، وكما أشار ميلانوفيك في حال نظرنا إلى هذا

المقياس وقمنا بوزن الزيادة بحجم السكان، نرى أن التفاوت العالمي في حالة انخفاض. ويعود هذا بشكل أساسي إلى أداء الدولتين الأكثر اكتظاظاً بالسكان، وهما الصين والهند، اللتين شهدتا نوعاً من النمو في الدخل. وعند استثناء الصين والهند من القائمة، يتبين أن التفاوت المعدّل إحصائياً في حالة تصاعد منذ منتصف الثمانينيات، تماماً كالنتائج غير المعدّلة إحصائياً.

ولكن حينما يسعى المرء إلى تقييم اللامساواة، ليس بين الدول فحسب بل بين جميع الناس يصبح النقاش أصعب. يؤكد ميلانوفيك في كتابه الممتاز (على بُعد عوالم) أنه بعد إجراء مسح عالمي للمداخيل المنزلية يظهر أن التفاوت الفعلي - التفاوت بين جميع الأفراد - مرتفع، حيث يبلغ مُعامل (جيني) لكل البالغين في العالم حوالي 65[100]. ويشير إلى أن اندثار الطبقات المتوسطة في أماكن مثل أوروبا الشرقية وأميركا اللاتينية دفع بالتفاوت العالمي إلى الارتفاع بين الفترة الممتدة من 1988 إلى 1993. ولكن انعكست هذه الموجة من عام 1993 إلى 1998 نتيجة لارتفاع المداخيل القروية في الهند والصين.

يتخذ البروفيسور جايمس غالبريث [101] من جامعة تكساس موقفاً مشابهاً في موضوع التفاوت بين الدول. قدم الاقتصاديان من البنك الدولي دايفيد دولار وآرت كراي حجة مفادها أن التفاوت العالمي في حالة انخفاض منذ العام 1975، وأن الدول المتعولِمة تخطت في أدائها الدول غير المتعولمة، رد عليهم غالبريث، وحاجج قائلاً: «إن قائمة النجاحات التي قدمها دولار وكراي ينقصها المتعولِمون الحقيقيون في زمننا الحالي ومن ضمنهم الأرجنتين، التي ظلت حتى الأشهر الماضية أبرز الدول النيوليبرالية، أو روسيا التي تسعى الآن إلى التعافي من الانهيار الذي أعقب العولمة المفاجئة. وكذلك (نمور آسيا) السابقون، الذين تحرروا في التسعينيات وباؤوا بالفشل قبل نهاية العقد. وهذه ليست النماذج الوحيدة. لقد كانت نسب النمو العالمي أعلى في ظل النظام

المالي العالمي المنظّم لبريتون وودز من العام 1945 إلى 1971 مما أصبحت عليه في عهد التحرر من التنظيمات بعد العام 1980».

يدعي غالبريث، الذي يؤكد أنه يستند في عمله إلى مجموعة من البيانات الأكثر دقة وشمولاً (بيانات الأمم المتحدة مقابل البنك الدولي)، «أن ارتفاع التفاوت بعد العام 1980 هو القاعدة في هذه البيانات، مع استثناءين محدودين في اسكندينافيا وجنوب شرق آسيا قبل العام 1997. تشير النماذج إلى أن قوى العولمة التي تتضمن نسب فوائد عالمية عالية، وأزمات ديون، وتحررات صادمة، مرتبطة بتفاوت متزايد في أسس الرواتب. بالطبع تعتبر الرواتب المكون الأساسي للدخل، وفي حال تزايد التفاوت في الرواتب، فمن المتوقع جداً أن تزيد التفاوتات الاجتماعية وتفاوت المداخيل أيضاً».

يمثل التطرق إلى التفاوت بين الدول صورة أكثر اختلاطاً. في العقدين الماضيين، ازداد التفاوت في المداخيل في الصين والهند ومعظم دول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي السابق وكذلك في عدد من دول أميركا اللاتينية [102]. في حالتي الهند والصين، تركز النمو الاستثنائي بقوة في المناطق المدينية، فتوسعت الفجوات في المداخيل مع المناطق القروية. بينما في كثير من الدول ظل التفاوت مستقراً نسبياً، ويبدو أنه انخفض في عدد من الدول الصناعية والنامية على حد سواء ومنها إيطاليا واليابان وبنغلادش وغانا والفيليبيين. على سبيل المثال، أظهرت دراسات حديثة مستندة إلى بيانات الضرائب أنه خلال ربع القرن الماضي ازدادت حصص المداخيل المرتفعة بشكل كبير في الكثير من الدول الناطقة بالإنكليزية ولكنها ظلت دونما تغير في اليابان ومعظم قارة أوروبا.

يحاجج إيمانويل سايز [103] من جامعة كاليفورنيا في بيركلي وتوماس بيكيتي من كلية باريس للاقتصاد قائلين «إن ازدياد حصص المداخيل المرتفعة لا يعود إلى انتعاش إيرادات رأس المال المرتفعة، بل إلى الزيادة الضخمة في الرواتب العليا، وبخاصة تعويضات كبار المسؤولين التنفيذيين التي بدأت في السبعينيات وتزايدت في التسعينيات». بمعنى آخر، بدأ الأشخاص الذين يديرون الشركات الكبرى يجنون مزيداً من المال. ثمة تفسيرات متعددة لهذه الظاهرة. يستشهد البعض بنمو الشركات موضع النقاش. ويستشهد البعض الآخر بورود صفقات التعويض الشاملة المفعمة بالخيارات. ويستشهد آخرون بالمنافع التي تعود على السوق جراء توظيف مدراء تنفيذيين ذوي أسماء بارزة، والمكاسب الهائلة التي تنجم عن توظيف المسؤولين التنفيذيين ذوي الشأن العالي. وأخيراً، يرى آخرون الأمر عبارة عن جزء من دورة منافع وسط مجتمع صغير من قادة الأعمال الذين يديرون الشركات ويحتلون مواقع في مجالس الإدارات التي توافق على صفقات التعويضات الشاملة. ومهما كانت الأسباب الحقيقية، فإن ارتفاع رواتب المسؤولين التنفيذيين أطلق بدوره شرارة نقاش كبير آخر.

حرب بين الأثرياء وفاحشي الثراء

تنجم أهمية هذا الجدال عن واقع أنه في الوقت الذي يعتبر فيه التفاوت في المداخيل العالمية، وأزمة أفقر سكان الأرض، هما موضع نقاش كبير بين الاقتصاديين والمنظمات غير الحكومية وأهل الإحسان، فإن هذين الموضوعين يفتقران إلى الوعي الأشمل. إن الأشخاص المعنيين بشكل مباشر بعيدون وفقراء، وليسوا ذاك النوع من الجمهور الذي يستقطب المعلنين في الدول

الغنية. هذه هي الحالة في الولايات المتحدة، حيث تُترك قصص الفقراء من الناس لبرامج أم. تي. في. الخيرية، وبرنامج أميركان أيدول غيفز باك ومقابلات مجلة بيبول مع أنجيلينا جولي وبراد بيت.

ولكن إذا حولنا تركيزنا إلى مسألة التفاوت في الولايات المتحدة عند ذاك نبدأ باستقطاب بعض الانتباه. والأفضل من ذلك، أن نقوم بجعل القصة تدور حول الهوة المتسعة بين الأثرياء وفاحشي الثراء، وحينذاك يتسنى لنا أن نجمع بين الحنق الأخلاقي والروعة والأسماء الشهيرة، وأن نحصل على قصة يوليها الناس أهمية. في الماضي القريب، شهدنا قصصاً عنوانها «ثورة الأغنياء بعض الشيء: الأشخاص المنتمون إلى أدنى مراتب طبقة النخبة يغلون غضباً من فاحشي الثراء» (فورتشن)؛ «الفجوة الجديدة بين الأثرياء والأثرياء» (نيوزويك)؛ «حرب جديدة بين الطبقات: المالكون مقابل المالكون أكثر»؛ «في عالم الإنترنيت، اليوم يحسد الأثرياء فاحشي الثراء»؛ «فاحشو الثراء يخلفون وراءهم حتى الأثرياء» (وكلها من نيويورك تايمز). كما شهدنا أيضاً قائمة طويلة من الكتب التي تدور حول هذا الموضوع ومنها كتاب روبرت فرانك: «دولة الأغنياء: ريتشستان»: رحلة وسط عالم الثراء الأميركي وحياة الأغنياء الجدد.

تدق هذه القصص على أوتار قلوبنا من خلال أزمة نخبة الواحد بالمئة من جناة الأموال الأميركيين الذي يتقاضون ما يفوق 350 ألف دولار سنوياً، والذين يراقبون بقنوط بينما تذهب معظم المكاسب إلى عِشر الواحد بالمئة من هؤلاء الأشخاص النخبويين (الذين يتقاضون ما معدله 2,3 مليون دولار)، وإلى واحد على مئة من الواحد بالمئة من هؤلاء الأشخاص (الذين يتقاضون ما معدله 14 مليون دولار). وتعلل نيويورك تايمز في سلسلتها (حرب الطبقات) قائلة [104]: «فيما حقق تغيّر النسب المئوية في مداخيل المنازل الحقيقية

المتوسطة بين عامي 1990 و2004 ازدياداً بنسبة 2 بالمئة بالنسبة إلى أدنى 90 بالمئة من المنازل الأميركية، فقد ارتفع بنسبة 57 بالمئة بالنسبة للواحد بالمئة النخبوية، وارتفع عالياً إلى حد 85 بالمئة بالنسبة إلى من يمثلون واحداً على عشرة من النخبة، وإلى 112 بالمئة بالنسبة إلى من يمثلون واحداً على مئة من النخبة. وهذا يعني أن أثرى الناس يزدادون ثراء بشكل أسرع من الأثرياء بمرتين». وثمة أمر تمت الإشارة إليه دون توكيده وهو: فيما يزداد الأثرياء ثراء، فإن معظم الباقين يراوحون مكانهم. تمتد هذه الموجة إلى خارج الولايات المتحدة. ويمكن إيجاد ظواهر مماثلة في بريطانيا حيث تزايدت ثروات فاحشي الثراء بنسبة تتراوح بين 500 و600 بالمئة في حين أن متوسط أسعار التجزئة ارتفع 60 بالمئة فحسب على مدى السبعة عشر عاماً نفسها [105]. واليوم تقوم نسبة العشر من الواحد بالمئة النخبوية في بريطانيا بأخذ حصة من الفطيرة أكبر من أي وقت مضى في التاريخ الحديث. بدل الانغماس في موضوع الحسد بين الأثرياء وفاحشي الثراء الذي يشغل بال الصحافة الأميركية، فإن الاستطلاعات تشير إلى أن البريطانيين أكثر ارتياحاً بهذا التفاوت. فيما وجد 9 من أصل 10 مواطنين بريطانيين تم استطلاع رأيهم أن تفاوت المداخيل كبير جداً في ذلك البلد في العام 1995، فإن هذا العدد انخفض إلى 73 بالمئة بحلول العام 2004. وتشير مجلة (إيكونوميست) إلى أن سمة الجدارة [106] التي يتمتع بها الأثرياء المستجدون ساهمت في تشكيل سمعتهم: حتى بالمقارنة مع السنوات العشر السابقة، تم تجميع مزيد من هذه الثروات. يقول فيليب بيرسفورد وهو جامع محترف لقوائم الأثرياء (ومن ضمنها قائمة يحضرها مرة في السنة لصحيفة صانداي تايمز) إنه حينما بدأ العد في العام 1989، وجد أن حوالي ثلاثة أرباع الثروات التي كشف عنها كانت

متوارثة. ومنذ ذلك الحين، أخذت قائمته في الاتساع، فوصلت من 200 أثرى شخص إلى 1000 أثرى شخص، مما يجعل المقارنة المباشرة أمر صعب. ولكنه يشير إلى أن عمله تجاوز عن الإرث كمورد للثروات في منتصف التسعينيات. تظهر أحدث قائمة وضعها أن أكثر من 70 بالمئة من أكبر ألف ثروة قام مالكوها بتجميعها بأنفسهم.

يبدو جلياً أن مثل هذه الشهامة غير متوافرة في الولايات المتحدة. في واحدة من المقالات الكثيرة والبالغة التأثير التي تدور حول موضوع الأثرياء مقابل الأثرياء، كتب مات ميلر [107] في (فورتشن) قائلاً: إليكم نظريتي الغريبة: إن الاستياء الاقتصادي الكامن لدى أسفل طبقات نخبة الواحد بالمئة من أصحاب المداخيل الأميركيين هو العنصر المهم الجديد في الحياة العامة. لن يثور العمال العاديون في وجه الأثرياء لأنهم يسلّمون جدلاً بأن الأثرياء يزدادون ثراء. ولكن تستند آمال الطبقة المثقفة اليوم وأحلامهم على فكرة أن رأسمالية السوق تعتمد على الجدارة. وتقوم نجاحات فاحشي الثراء التي لا يمكن الوصول إليها بتمزيق هذه الأحلام إرباً.

مع استياء مليونيرات الإنترنت بسبب الـ1,65 مليار دولار الذي اكتسبه الشبان الذين أنشأوا موقع يوتيوب وباعوه، تدور نظريات حول الأسباب الخفية لهذه الظاهرة الجديدة. يلقي البعض اللوم على اقتطاعات الضرائب التي فرضها بوش، والتي قلصت من عبء الضرائب على أثرى الناس. ويشير آخرون إلى أنواع جديدة من التعويض مثل منح الخيارات. ولا يزال آخرون يشيرون إلى «اقتصاديات النجوم» أو عوامل سوق أخرى. ولكن يقترب ميلر من حقيقة أساسية حينما يتكلم عن كيفية إضعاف الظاهرة الجديدة لفكرة الجدارة. على سبيل المثال، يتابع فردين ارتادا جامعة هارفرد [108] - هما على قدرٍ متساوٍ من الذكاء ويتمتعان بمهارات وميزات متشابهة وكلاهما مجدان - فيجد أن أحدهما انتهى به الأمر عضواً في نادي أصحاب المليارات، في حين أن الآخر استحال محامياً «يكافح» لتحصيل مليون دولار واحد في السنة. وهذا يطرح أسئلة مقلقة. لقد تم تلطيف مفهوم الرأسمالية (أي جُعل تقبله أسهل) من قِبَل هوراشيو ألجير وأتباعه: إعمل بجهد ولن تجد حدوداً لطموحك. والافتراض أن أرض اللعب مستوية. يشير الاقتصاديون إلى هذا الأمر حينما

يزوّدون تحليلاتهم بعبارة «تساوي الظروف» مما يعني «لدى توازن جميع الأمور». ولكن بالطبع ليس كل شيء على قدر من المساواة. أحياناً يقف إلى جانب خريج من جامعة هارفرد شيء آخر: توقيت مؤاتٍ، شريك في السكن يمتلك علاقات جيدة، أو اهتمام بحقل غامض يستحيل فجأة مهماً.

التوزيع الجائر للحظ

في الحقيقة لستُ باقتصادي ولكني أسميه «الحظ». وأحد أهم الأمور التي تطرأ لدى دراسة التوزيع الجائر للسلطة والثروة اليوم، والذي هو مرتبط بالاثنين ارتباطاً وثيقاً، هو التوزيع الجائر للحظ.

يبدو هذا أمراً بسيطاً، أو أمراً خفيفاً ومسلياً. ولكنه ليس كذلك. يصعب الشعور بالحزن على مصيبة المليونير الذي أصبح زميله، وهو أغبى منه وإنما يفوقه حظاً، ملياردير اً أو رئيساً للولايات المتحدة. ولكن يتخذ الحظ جميع الأشكال. إذا صادف أن وُلدت في المكان الخطأ مثل الصحراء الإفريقية، على سبيل المثال، فهذا يسمى حظاً سيئاً. قد تكون تتحلّى بنفس القدر من الذكاء والاجتهاد الذي يتحلّى به أي رجل أو امرأة ولكن بالتأكيد ستحقق نتائج أقل وستناضل أكثر وستموت في سن أصغر. أو يمكن لك أن تولد دون أن تكون لديك إمكانية الحصول على تعليم جيد. أو يمكن لك أن تولد غبياً. تتضمن نظرية هوراشيو ألجير فكرة جائرة جداً وتفيد أنه بطريقة ما، يتسنى للأذكياء عيش حياة أفضل ممن هم أقل ذكاء.

وهوية الوالدين هي أيضاً مسألة حظ، وعامل أساسي في تحديد قدرتك على الكسب. بالنسبة إلى الحلم الأميركي (أو حلم كثير من الدول الأخرى)، فإن المقاييس الأفضل لتحديد ما إذا كان النظام يعمل هو تغير الطبقات الاجتماعية. ولكن طوم هيرتز [109] من الجامعة الأميركية كشف أنه «في الولايات المتحدة يوجد احتمال يبلغ أقل من 2% بالنسبة للأميركي المولود

لأهل يُعدّ مدخولهم ضمن الـ 60% الأخيرة من كل المداخيل أن ينتهي به الأمر في عداد نخبة الـ 5 بالمئة. بينما المولودون لأهالي من ضمن الـ 20% الأخيرة يملكون حظاً بنسبة 40 للبقاء في الأسفل». من بين الدول التسع ذات الدخل العالي في دراسة هيرتز، وحدها بريطانيا لديها نسبة متدنية من التغير الطبقي. يصعب الحفاظ على مظهر نظام الجدارة في وجه أرقام مثل هذه.

بالطبع هناك عوامل تعويضية، مثل المصلحة العامة، ونحن بالتأكيد نود نظاماً يعطي حوافز لأفضل الأشخاص وأذكاهم لكي يبذلوا أقصى جهودهم، لأن هذا يعود بمزيد من النفع على مزيد من الناس. ولكن مثل هذا النظام يمكن أن يُصار إلى تعديله من قِبَل هؤلاء الناس بمجرد أن يصلوا إلى مراكز السلطة لكي يقووا على الحصول والحفاظ على المزيد. تسمي نانسي بيردسال [110] الفرق بين هاتين الطريقتين الفرق بين «التفاوت البنّاء» (اللازم للمساعدة في تعزيز النمو وتوفير المنافع للمجتمع) و«التفاوت الهدّام» (يتمادى كثيراً ويعتبر غير فاعل اقتصادياً، وبالتالي يحد من النمو أو يهدد الاستقرار تماماً، كما ينجم الجور عن الاضطرابات).

والسؤال هو: متى يتم تخطي الحدود ولمَ عسانا نتخطاها؟ ولعل السؤال الأهم هو: كيف يحول المرء النظام الهدام إلى نظام بناء؟

على سبيل المثال، من بين جميع مدن العالم تمتلك نيويورك أعلى نسبة من أصحاب المليارات. يعيش 5 بالمئة من أصحاب المليارات المصنفين في مجلة فوربز في نيويورك. هذا أمر جيد ويدل على الازدهار، أليس كذلك؟ ولكن من بين زهاء الثلاثة آلاف مقاطعة في الولايات المتحدة، تمتلك مقاطعة نيويورك أعلى قيمة تفاوت في المداخيل. في أواخر السبعينيات، بلغت نسبة

الثروة لدى أغنى الناس [111] وتلك التي لدى أفقرهم في مانهاتن 8 إلى 1، أما اليوم فإنها تبلغ 80 إلى 1. هل هذا تفاوت بنّاء أم هدّام؟ هل هذا يشجع على الاجتهاد في العمل وتعزيز النمو؟ أم أنه ينذر بحلول الاضطراب؟

العلاوة في الجناح التنفيذي

ليس ثمة مجال يتم فيه تلوين الجدال حول العدل والجور بألوان الخطابة والمصلحة الذاتية بقدر الجدال الدائر حول رواتب المسؤولين التنفيذيين. في الآونة الأخيرة، ألقت هذه المسألة، وربما أكثر من غيرها من المسائل، الضوء على طبقة النخبة والنظام الذي شكلته. وعملياً لم تنجم تغييرات عن عاصفة النقد، مما يشير إلى أنه أياً يكن الذي يضع القوانين، فهو لا يصغي إلى الانتقادات، بل يتعاطف مع وضع أولئك الذين يتم انتقادهم.

لقد ارتفعت تعويضات المدراء التنفيذيين في الولايات المتحدة ارتفاعاً كبيراً في السنوات الأخيرة. ومنذ العام 1993 بلغت رواتب المسؤولين التنفيذيين أكثر من أربعة أضعاف ما كانت عليه. واليوم يتقاضى المدير التنفيذي العادي لشركة كبيرة [112] راتباً يفوق راتب موظفه العادي بـ 364 مرة (وهي نسبة أعلى بعشر مرات ما كانت عليه حينما بدأتُ بالعمل في أواخر السبعينيات). الأرقام مذهلة. في العام 2006، بلغ معدل دخل رئيس شركة مصنَّفة ضمن قائمة فوربس لأكبر 500 شركة 15,2 مليون دولار [113]، ولكن هناك عدد من الأفراد جنوا أكثر من هذا المبلغ بوقت سريع. تعامل تيري سيميل الذي كان حينئذ رئيس موقع ياهو ببيع وشراء الأسهم فحقق ربحاً صافياً بلغ 174 مليون دولار في العام 2006. وفي السنة نفسها كسب باري ديلر من شركة آي. أي. سي/ إنتر آكتيف 295 مليون دولار، وراي إيراني من شركة

أوكسيدنتال بيتروليوم ما يناهز 321 مليون دولار. أما ملك التعويضات، ستيف جوبز، من شركة أبل، فقد كسب مبلغاً هائلاً بلغ 646 مليون دولار.

وحينما يبارح الرئيس منصبه، لا تكف الأموال عن التدفق، حيث راح المزيد والمزيد من الشركات يقدم ما يسمى «مظلات الهبوط الذهبية»: على سبيل المثال، قيل أن روبرت نارديلي من (هوم ديبو) [114] تلقى 210 ملايين دولار كعائدات فصل بعد عمله مدة 6 سنوات كمدير تنفيذي (وأثناء ذلك انخفضت قيمة الشركة بنسبة 7,9 بالمئة). كما انصرف المدير التنفيذي لشركة (بفايزر)، هانك ماكنيل، ومعه أكثر من 200 مليون دولار. أعطى مجلس إدارة إكزون (ومساهميها) المدير التنفيذي لي رايموند هدية مغادرة بلغت 357 مليون دولار. وودعت شركة (أي. تي. أند. تي) المدير التنفيذي إد وايتكر بمبلغ 158 مليون دولار، إضافة إلى إبرام عقد استشاري معه بقيمة مليون دولار في السنة، و24 ألف دولار عائدات تنقل سنوياً، وأكثر من 6000 دولار في السنة للأمن المنزلي الخاص، و25 ألف دولار كبدل اشتراك في النادي الرياضي، واستخدام مجاني لطائرات الشركة [115].

لم تكن مغادرة العمل بهذا القدر من الحلاوة أبداً.

تنتشر عائدات الرواتب المثمرة على مستوى العالم. وكمثال على التأثير الثقافي الأميركي لا نجد أولئك الذين يتربعون على قمة مجتمع الأعمال صريحين في مسألة شجبه. بلغ متوسط رواتب المدراء التنفيذيين في أبرز مئة شركة في بريطانيا في مؤشر بورصة فايننشال تايمز 4,3 ملايين دولار عام 2005، وهي قيمة بلغت أربعة أضعاف ما كانت عليه قبل عقد من الزمن [116]. (كان معدل رواتب المدراء التنفيذيين في أبرز 350 شركة أميركية 6,8 ملايين

دولار). وفي تلك السنة نفسها تقاضى رئيس الشركة الدنماركية المنتجة لغذاء الأطفال (رويال نوميكو) زهاء 13 مليون دولار [117]، وتقاضى رئيس مجلس إدارة بي. بي. حينئذ جون براون 18,5 مليون دولار، وحصل رئيس شركة بناء فرنسي يُدعى أنطوان زاكارياس على تعويض صرف بقيمة 22 مليون دولار لدى مغادرته الشركة.

غالباً ما ينظر النقاد إلى الرواتب الخيالية للمسؤولين التنفيذيين على أنها إخفاق في الحكم والتنظيم داخل الشركة. على المستوى العملي، يساهم عدد من العوامل في تحديد تعويض المدير التنفيذي. العامل الأول هو الازدهار في قيمة الأسهم، التي ازدادت من 11 مليار دولار لدى صدورها عام 1992 إلى 119 مليار دولار كأعلى قيمة لها في العام 2000[118]. ولمزيد من التوضيحات حول العلاقات بين الاقتصاد والسلطة يأتي دور المجالس التي غالباً ما يعينها المدراء التنفيذيون، والتي تعتمد بعدة طرائق مهمة على المدراء التنفيذيين لتحديد مناصبها (رغم أنه من المفترض أن يكون العكس صحيحاً). في العام 2006 أجرى الخبيران الماليان عمير بارني وإيلان غيدج [119] من جامعة تكساس دراسة اكتشفا فيها أن الشركات التي يُعتبر أفراد مجالسها أكثر ترابطاً - حيث يكون هناك أعضاء يشاركون في مجالس تابعة لعدة شركات - تمنحُ لمدرائها التنفيذيين تعويضات ذات قيمة أعلى. وهذا يشير إلى أن أكثر المدراء شعبية، أولئك الذين نالوا استحسان عدة مدراء تنفيذيين، كانوا أيضاً الأكرم. (إنها عبارة لطيفة لتحديد جهة الخبز التي تُمرغ الزبدة فوقها). على سبيل المثال، من بين جميع الشركات في البورصة، تلقى مسؤول تنفيذي، تُعتبر شركته ضمن خُمس الشركات النخبوية ذات الارتباطات العديدة، راتباً تفوق قيمته بنسبة 10 بالمئة وتعويضات تفوق قيمتها بنسبة 13 بالمئة ذاك الذي تقاضاه مدير تنفيذي تقبع شركته ضمن الخُمس الأخير من الشركات.

هناك عامل مهم آخر في موضوع تعويضات المدير التنفيذي وهو دور مستشاري التعويضات الذي يزداد فاعلية، وهم الذين يقدمون النصح في عملية التفاوض لإبرام العقود. ونظراً إلى أنهم يحققون الفائدة استناداً إلى حجم العقود، فإن من مصلحتهم دفع الشركات إلى رفع قيمة رواتب المدراء التنفيذيين. بالرغم من أنهم استفادوا كثيراً من النظام الذي يعيشون فيه، ارتأى باري ديلر في العام 2006 [120] «أنه يجب رمي جميع المجموعات

الاستشارية في نهر إيست ريفر وبذلك لن يحقق الإنسان أية خسارة». وسخر وارين بافيت مرة من هيئات التعويضات لكونها تتبع توصيات المستشارين نظير «جراء تلوّح بأذنابها». وأكمل قائلاً: «إن معارضة نصائحهم أشبه بالتجشؤ على طاولة العشاء» [121].

يعرض الاقتصاديون مجموعة من الأسباب الأخرى والكامنة وراء وجود فجوة بين رواتب المسؤولين التنفيذيين وموظفيهم. ويشير ستيفن كابلان وجوشوا رو [122] إلى أن ثمة ثلاثة عوامل دفعت بهذه الظاهرة: لقد ساعدت التكنولوجيا العمال ذوي المهارات على امتداد العالم في التفوق إنتاجياً على العمال المفتقرين إلى المهارة. وازدياد المعاشات يعني أن المخاطر قد ازدادت بالنسبة لعدد أكبر من الشركات، لذا بات مهماً إيجاد أشخاص نخبويين والتعويض عليهم بشكل مناسب. لقد أثبتت العولمة نظرية شيروين روزن [123] حول اقتصاديات النجوم البارزين عبر منح النجوم البارزين أو الأفراد الذين يتمتعون بمهارات خاصة من بيننا أفضل المكافآت.

وطبعاً ظهر رأي مخالف يقول إن المدراء التنفيذيين يستحقون بكل بساطة تقاضي رواتب أعلى بكثير من رواتب الموظف العادي، وأن رواتبهم ناجمة عن طلب السوق. قال كينيث لانغون المدير السابق لبورصة الأسهم في نيويورك والمشارك في تأسيس (هوم ديبو) [124] لصحيفة (وول ستريت جورنال) في العام 2006: «اليوم ثمة نقص هائل في عدد الأشخاص المؤهلين لإدارة الشركات الكبيرة وقيادتها». أو وفقاً لما ورد في جريدة (ذا إكونوميست): «يستحق الموظفون التنفيذيون حصة الأسد من الرواتب التي يتقاضونها [125]، بمعنى أن المساهمين حصّلوا قيمة عالية من الأموال التي

دفعوها. لقد قامت هذه المبالغ المالية بمجملها بشراء وحث الموهبة التي أدارت الأعمال خلال العصر الذهبي الأخير المزدان بنمو الإنتاجية وعائداتها. وأحرز المدراء نجاحاً باهراً خلال بضع سنوات خلت، ولكن كذلك فعل معظم المساهمين».

تشير الأبحاث الأخيرة والدلائل القصصية إلى أن الرابط بين راتب الموظف التنفيذي وأدائه واهن في أفضل الأحوال. في حزيران/يونيو من العام 2006، نشرت كوربورت لايبريري، وهي شركة استشارية أميركية متخصصة في إدارة الشركات، تقريراً يسلط الضوء على 11 شركة من أكبر شركات الولايات المتحدة، وكلها تجمع بين مستويات عالية من تعويضات المدراء التنفيذيين وأداء متواضع من قبلهم على مدى الخمس سنوات الأخيرة [126]. وأظهرت دراسة أخرى أن الأداء النسبي بين المدراء التنفيذيين المعروفين (الذين يفترض أنهم يستحقون رواتب عالية بسبب تأثيرهم في السوق) وبين مدراء أقل شهرة، هو مماثل، وأنه في واقع الأمر يعتبر أداء الموظفين الأقل شهرة أفضل في أغلب الأحيان. هناك نموذج مذهل حول الإفراط في دفع الرواتب [127] وهو المدير التنفيذي السابق ورئيس مجلس إدارة شركة المواد الغذائية المعلبة العملاقة (كوناآغرا)، بروس رود، الذي تقاضى أكثر من 45 مليون دولار في السنوات الثماني التي عمل فيها في الشركة والذي حصل على 20 مليون دولار لدى تقاعده في العام 2005. وتحت قيادته انخفض سعر سهم كوناآغرا بنسبة 28 بالمئة، وتم تسريح 9000 عامل، وأغلقت الشركة 31 مصنعاً. كما كانت الشركة تفشل بصورة منتظمة في تحقيق أهداف الكسب وتدنّى أداؤها أمام منافسيها. لقد كتب الاقتصادي البارز في جامعة هارفرد،

كينيث غالبريث [128] في إحدى المرات: «إن راتب رئيس مؤسسة ضخمة ليس مكافآة من السوق على إنجازه. إنه غالباً ما يكون نوعاً من الترحيب الشخصي الحار من قبل الفرد لنفسه».

إعادة الخوض في التفاوت

صاغ الصحفي المميز بيل مويرز [129] الجدال حول رواتب المسؤولين التنفيذيين بطريقة أخرى تتناسب مع نقاشنا العام حول التفاوت: «اعتقد سقراط أن الحيف ناجم عن الـ (بليونيكسيا) التي تعني حرفياً (امتلاك المزيد). كان امتلاكُ طبقة من الناس ما يفيض عن حصتها من الثروة العامة الخاصية المميّزة للمجتمع غير العادل. واعتقد أفلاطون أن المصلحة العامة تتطلب نسبة 5 إلى 1 فقط بين أغنى أفراد المجتمع وأفقرهم. حتى جي بي مورغان رأى أن الرؤساء في العمل يجب أن يتقاضوا فقط 20 مرة أكثر من موظفيهم كحد أعلى». يكمل مويرز قائلاً: «الغريب أنه في الولايات المتحدة اليوم تخطت هذه النسبة 350، وبات المدراء التنفيذيون يتقاضون رواتب سنوية بملايين الدولارات، أو في حالات معينة في وول ستريت يتقاضون مليارات الدولارات. وبما أن أعداداً كبيرة من الناس حول العالم يعيشون على دولار واحد أو دولارين يومياً، يجد المرء صعوبة في اعتبار مجتمعنا العالمي المعاصر مجتمعاً عادلاً».

على مستوى التنمية، غالباً ما يعتبر الاقتصاديون وغيرهم النقص في التعليم، والافتقار إلى رؤوس الأموال أو الحصول على كمية ضئيلة منها، والعوائق الاجتماعية للوصول إلى الحركة، كلها أسباب أدت إلى حصول هذا الجور الكبير. ويعتبر دايفيد دولار وآرت كراي وغيرهما أن العولمة تساعد في ردم الفجوة، على الأقل بعض الشيء، وعلى الأقل في بضعة أماكن. ولكن في أغلب البلدان - من تشيلي إلى الولايات المتحدة وبريطانيا إلى الدول التي تعتبر متأخرة جداً فيما يخص

قدرتها على توفير الخدمات لسكانها - ما زالت المشكلات تتفاقم وستظل على هذا المنوال على مدى المستقبل المنظور. تولّد اللامساواة التوترات، وتحجّم عمليات وضع السياسات الجيدة، وتكشف عن مظلوميات كبيرة في عالم يسعى دوماً إلى تهنئة نفسه على تقدم الحضارة البشرية. من المسؤول؟ من الذي يضع القوانين لهذا النظام؟ من الجلي أن نفوذ بضعة أشخاص موجودين في القمة يتخطى كثيراً نفوذ من هم في الأدنى وعددهم كبير، ومن الصعب تجاهل الطرائق العديدة التي تجعل منهم المستفيدين الأساسيين من النظام العالمي الذي يشكلونه. من أجل فهمهم وفهم كيفية وصولنا إلى مثل هذا الظرف، لا يجدر بنا فحسب النظر إلى التناقضات التي نجدها في العالم أجمع، الكامنة بين حياة النخب العالمية، مثل أولئك المتواجدين في دافوس أو سانتياغو، وبين حياة أولئك الفقراء الذين لا يبعدون عنهم كثيراً، بل يجدر بنا أن نذهب أبعد من ذلك، ونعود أدراجنا إلى صفحات التاريخ. وهناك سنجد دروساً ونماذج تبدو متشابهة تشابهاً مذهلاً، إضافة إلى فروقات مهمة تميّز نخب زماننا عن كل النخب التي سبقتها.

3

دروس من التاريخ:

بروز النخب وأفولها

التاريخ لا يعيد نفسه. في أفضل الأحوال، يتشابه.

مارك تواين



إضافة إلى الستة آلاف عضو تقريباً الذين يشكلون طبقة النخبة، هناك نخب عدة يحيطون بهم، ويعملون معهم، ويؤثرون على أفعالهم وقراراتهم. في الواقع، يُعتبر الكثير منهم أشخاصاً فاعلين ومهمين بحد ذاتهم: إنهم قادة أعمال وقادة سياسيون وأكاديميون ومسؤولون سابقون وأولئك الذين يشكلون الرأي العام ومحور حديث الناس. ولكن هؤلاء ليسوا الأفراد العالميين ذوي النفوذ العارم الذين يهموننا. إنهم لا يمتلكون نفوذ من هم في قمة هرم السلطة، أعضاء نادي «واحد من مليون»، الأشخاص الذين يضعون أيديهم على مقاليد السلطة والحكم.

إذاً من المهم اكتشاف ما أعنيه حين أتكلم عن السلطة في هذا السياق. من أين يأتي نفوذ طبقة النخبة؟ وما هو شكله؟ إن هذه المجموعة من الأفراد الذين هم الأكثر نفوذاً في العالم موجودة في عالم المال والأعمال والسياسة والحكومة والجيوش والميليشيات والإعلام والفنون والدين والعالم الأكاديمي. وضمن هذه المجموعات المختلفة يمارس هؤلاء الأفراد سلطتهم ويحافظون عليها وبالنتيجة يعبرون عنها، في أغلب الأحيان، ببضع طرائق معروفة ومكررة.

نفوذ التاريخ

على مر التاريخ، كانت أفضل طريقة ليصبح المرء عضواً من أعضاء النخب المسيطرة في أي زمان هي من خلال عضويته في النخب المسيطرة التابعة للجيل السابق. ينبع أحد أهم الأسباب الداعية إلى ذلك من أهم حليفين للنخب في كل زمان: الطموح (أو كما يُشار إليه في بعض المجالات، الطمع) والعطالة. إن ما يدفع الناس إلى التربع على القمة توازيه عادة رغبةٌ بالتمسك بالمنصب والسلطة والممتلكات التي اكتسبوها ونقلها إلى الخلَف المُختار، وهو عادة ما يكون من أفراد العائلة. كثيراً ما حاولت النخب مراكمة وسائل الحفاظ على السلطة التي يشعرون انها ستكون الأثمن. وقد تكون هذه الوسائل جيوشاً أو ألقاباً أو قوانين تحمي منصبهم وتمنع الآخرين من الاستيلاء عليها، بدءاً من قوانين الإرث ومفاهيم مثل حق البكورة (نقل الممتلكات إلى الابن الأكبر، الذي يُعتبر الابن الأوفر حظاً في الدفاع عن الإرث) إلى قوانين تحد من حقوق المساهمين الأقلية.

إن الأولاد الذين ينشؤون وسط أجواء السلطة يتم تعليمهم على استخداماتها بطرائق لا يستطيع أولئك البعيدون عن هذه السلطة تعلمها. فيتم

تعليمهم بعض الخدع والعبارات الشائعة لكي يستخدموها من أجل المساعدة على كسب محبة الشعب وتعاونه (يتبادر إلى ذهني عبارة: النبالة تقتضي)، ويرثون شبكات من المعارف، وغالباً ما يرثون طاقم عمل داعماً أو شركاء مؤسساتيين بمقدورهم مساعدتهم، والذين، كونهم جزءاً من المؤسسة الموجودة، يشاطرونهم رغبتهم في الحفاظ على الوضع الراهن. إنه نظام طبيعي، ساعد آنفاً في إنتاج البنى الطبقية، التي سيطرت على التراتبية الاجتماعية منذ فجر التاريخ، والحفاظ عليها. أما اليوم، وحتى مع انهيار بعض عناصر البنى الطبقية هذه (مثل أهمية الأرستقراطية)، تكشف دلائل في السياسة والصناعة والمال والجيش ومجالات أخرى أن أولئك الذين يأتون من مواقع في السلطة يحصلون على أفضلية الحفاظ عليها أو اكتسابها. ولأن المرء فرد من العائلة يُتاح له فرص زيادة المعارف مما يوفر له مجموعة من المنافع، سواء ضمن منظمة تديرها العائلة أو عبر شبكة من النخب الأخرى التي أنشأتها العائلة على مر الزمن. قد تتضمن مثل هذه المنافع الحصول على موافقة لدخول أفضل المدارس، أو امتلاك موارد مالية تمكّن الأجيال الصاعدة من السعي إلى تحقيق طموحاتهم، أو، بكل بساطة، امتلاك اسم يفتح للمرء الأبواب. في كل حقل، وفي كل زاوية من العالم، تظل أسماء عائلات معينة تتواتر، من آل مردوك إلى آل بوش، إلى آل لي وتاتا، إلى آل كوبولا ووالنبيرغ.

كانت العوامل التاريخية أكثر أهمية في العهود الماضية، حينما كانت النخب تصمد في مواقعها لمدة زمنية أطول، وكانت الحركة بين الطبقات أكثر صعوبة. وفيما لا تزال الفروق الطبقية موجودة بوضوح في يومنا هذا (سواء اعترفنا بها أم لم نعترف)، فإن أحد أهم أبعاد زماننا هي الحركة المعزّزة التي تتوفر للعديد من الأشخاص. هذا لا يعني أنه ليس لدينا نخب أو أن البعض منهم لا ينتمون إلى سلالات عميقة الجذور، بل يعني أن قائمة أعضاء طبقة النخبة

أكثر تقلّباً من قوائم أغلب المجموعات المشابهة في مراحل مختلفة من التاريخ.

في الواقع، وكما سنرى لاحقاً، تعتبر بنى طبقة النخبة العالمية أقل استقراراً ورسميةً وشكليةً بكثير من النخب الوطنية أو النخب الأخرى التي لها جذور تاريخية أعمق. إن هذا بقدر ما هو ناجم عن الحركة المعزّزة للمجتمعات وديمقراطيتها، فهو يعود أيضاً إلى واقع أن هذه النخبة الجديدة تسنى لها وقت أقل لبناء آليات لتأمين موقعها. إن ظهور هذه المجموعة وأتباعها في الفراغ المتخطي للحدود - وغالباً المتخطي للقوانين- فوق بنى الحكم التقليدي، ناجم عن جهد محتوم بذله القادة لإيجاد «مجالات مفتوحة» يستطيعون العمل فيها وإثبات أنفسهم بطريقة خالية من القيود نسبياً. إن الإشارة إلى وجود تقلبات في طبقة القمة لا ينكر وجود هذه القمة. يوجد عدد من النزعات الجارية التي تشير إلى العكس، مثل التركّز الملحوظ للمكاسب الاقتصادية الحالية بين أيدي مجموعات فرعية صغيرة نسبياً من المجتمع، والتحركات باتجاه التشريع والشبكات المعروفة التي من شأنها مساعدة البنية الحالية على أن تصبح أكثر استقراراً.

ثمة نتيجة واحدة تنجم عن جني تلك القلة القليلة النخبوية من المجتمع للمنافع وهي أن مزيداً من هذه المنافع يحتفظ بها الأفراد الأقرب إليها. إن ازدياد عائدات هذا الجيل يعطي دفعاً أكبر لأولئك الذين سيرثونها في الجيل التالي. وتعزز بعض المنظمات هذه الروابط، مثل الاجتماعات السنوية الخاصة التي يقيمها أغنى رجل في العالم، كارلوس سليم حلو، ضمن منتدى الآباء والأبناء الذي يربط بين أكبر الشركات العائلية في الأميركتين. بالإضافة إلى ذلك، يعتبر إظهار الفضل لذرية شخص يتمتع بالنفوذ طريقة كلاسيكية لكسب ود الطرفين، بناء علاقات مع نخب اليوم والمساعدة في تأسيس نخب الغد.

نفوذ المؤسسات

من بين الآليات التي استخدمها الناس ليظلوا في حالة اكتساب للسلطة والممتلكات، إنشاء المؤسسات التي تعيش أكثر من الأفراد. من غير الوارد أن يتمكن أولئك الذين ساعدوا في تطوير فكرة المؤسسات الأولى من

تخيل زمن يتم فيه اجتثاثهم من الحدود الجغرافية التي لم تربطهم بالبلدان فحسب، بل وبقوانين هذه البلدان. حتى قبل بضعة عقود، كانت الأغلبية العظمى من الشركات تتمّم أعمالها ضمن بلد واحد، لأن تأسيس علاقات والحفاظ عليها في أماكن بعيدة كان أمراً في غاية التكلفة والتعقيد. لقد غيرت ثورة النقل والاتصالات الموجودة في قلب العولمة كل هذا، لدرجة أن الأغلبية العظمى من أكبر شركات العالم اليوم باتت ذات مدى عالمي.

تتمتع المؤسسات اليوم بوضع يتخطى الحدود الوطنية، وفي حين لا تزال تخضع للقوانين المحلية في كل مكان، إلا أن ذلك غالباً ما يسمح لها ببذل سلطة هائلة على الحكومات التي تقيدها بقوانينها. على سبيل المثال، كانت شركة هاليبورتون تحصّل عائدات مهمة من الحكومة الأميركية ومن عملياتها في أميركا، ولكن حينما انقلب الرأي العام على الشركة نقلت مقراتها إلى الخليج العربي. هذا ما يحصل يومياً، حيث تسعى الشركات للحصول على التمويل من الحكومة، أو الإعفاء من القيام ببعض النشاطات: حينما لا تنصاع حكومة معينة لهم، ينتقلون إلى حكومة أخرى. وحينما تكون الأنظمة وقوانين التصريح الأميركية مثل قانون ساربانيس أوكسلي قاسية جداً، أو مكلفة على الشركات التي تأخذ قراراً بشأن المكان الذي ستُدرج فيه أسهمها، فإنها تفعل كما فعل عدد متباين من الشركات العالمية الجديدة، وتختار إدراج أسهمها في لندن عوض ذلك. إذا أبى مصرف الولايات المتحدة للاستيراد والتصدير، أو مؤسسة الاستثمار الخاص في الخارج، المساعدة في تمويل مشروع ما، تقوم الشركات التي لوحت فيما مضى بالعلم الأميركي بشغف في مسعى منها لكسب دعم واشنطن، بإنزال هذا العلم ورفع أعلام بلدان أخرى حيث تؤهلهم فروع شركاتهم للحصول على دعم هذه البلدان. لقد شهدت حدوث هذا الأمر مراراً وتكراراً حينما كنت في الحكومة. وبالطبع ترافق هذه التحركات وظائف

وعائدات ضريبية وأموال استثمارية ومنافع أخرى مرتبطة بموقع الشركة. توفر البلدان حول العالم أماكن اقتصادية خاصة وتخفيضات ضريبية وغيرها من الحوافز، في مسعى منها لجذب المستثمرين العالميين المباشرين الذين يبحثون اليوم عن أماكن استثمار، بالطريقة نفسها التي يبحث فيها المرء عن سيارة ليشتريها، حيث يساومون على الصفقات ويؤْثرون تاجراً محلياً على آخر.

قيل لي آنفاً إن المؤسسة هي مجرد امتداد كبير للفرد. هذا يصح في حال كانت المؤسسة جديدة ونتاج جهود الفرد الخاصة، أو في حال وضعت العمليات الإدارية قسماً كبيراً من سلطة اتخاذ القرارات بين يدي فرد معين. ولكن إحدى أهم نقاط قوى المؤسسات الحديثة أنها غالباً ما تمثل شبكة أساسية تمتد إلى ما وراء الحدود القانونية لبنية المؤسسة الرسمية لتشمل منظمات وأفراداً آخرين، تتعامل وتشتري وتبيع وتتعاون وتتفاعل معهم.

لقد قاد هذا الأمر البعض إلى اقتراح أن السلطة العظمى للمؤسسات غير شخصية وأن الأفراد الذين يديرون مثل هذه المؤسسات لا يمتلكون سلطة خاصة بحد ذاتهم. يوجد بعض الحسنات لهذا الأمر. بكل تأكيد، ثمة أمر معين اليوم يُذهل أي دارس للنخب على مر التاريخ ومفاده أنه يوجد اليوم مزيد من النخب المرتبطين بمؤسسات كبرى (عوضاً عن الوضع المستمد من الروابط العائلية مثلاً أو فقط من خلال إنجازات المرء)، أكثر من أي وقت مضى. مع ذلك يوجد في أغلب المنظمات شخص أو شخصان - وكحد أقصى مجموعة صغيرة من الأشخاص - من كبار المسؤولين التنفيذيين الذين ترجع إليهم سلطة اتخاذ القرارات الحاسمة. لعل أهمها يتعلق بتوزيع الموجودات، وهو القرار الأهم الذي يتحمل مسؤولية اتخاذه أي قائد، ووضع جداول الأعمال، وهي الوسيلة التي غالباً ما يُحط من قدرها، وكما سنرى تالياً تعتبر أهم حق موحد لدى طبقة النخبة.

نفوذ المال

تاريخياً كان تعريف الثراء ينحصر بامتلاك موارد تمكّن المرء من عدم الاضطرار إلى العمل لكسب عيشه. وبالتأكيد، بالمعنى اليومي العملي، لا يزال هذا التعريف مقبولاً. ولكن هناك

الأغنياء وهناك أغنياء «تفوق ثرواتهم الحسابات المصرفية لبعض البلدان». أنا لا أبالغ لأجل لفت الانتباه، فوفقاً لقائمة المستثمرين المؤسساتيين في مجلة ألفا [130]، جنى 3 مدراء لشركات استثمارية مجازفة ما يناهز المليار دولار في العام 2006: أستاذ الرياضيات السابق جايمس سيمونز، الذي يُعرف بوديعته الكبرى البالغة 6 مليارات دولار؛ وكينيث سي غريفين من مجموعة سيتاديل الاستثمارية في شيكاغو؛ وإدوارد لامبارت الذي أتينا على ذكره سابقاً، الذي كانت أكبر استثماراته بقيمة 11 مليار دولار في سيرز. هذا يعني أن هؤلاء الرجال الثلاثة - الذين لم تنتج شركاتهم أشياء ذات أهمية - حصّل كلٌّ منهم مدخولاً سنوياً قزّم الناتج الإجمالي المحلي لأكثر من 30 دولة مختلفة. علماً بأن أياً منهم ليس مضطراً لتحمل عناء إدارة حكومة محلية، فمواردهم الجاهزة للاستعمال متوفرة لممارسة نفوذهم بطرق نافذة أخرى، سواء عبر دعم مرشحين سياسيين، أو التبرع لقضايا إنسانية بارزة، أو الاستثمار في صفقات أخرى توسع أكثر من انتشار شركاتهم.

لدى تقديم التبريرات للمجتمع بشأن منافع السماح بدفع رواتب طائلة للأثرياء، فإن أول الأسباب المنطقية التي تُقدّم لهم هو أن مثل هؤلاء الأشخاص هم الأقدر على إعادة استثمار المال، وبالتالي يوجدون الوظائف ويدعمون النمو. لدى وضع حقائق هذا الجدال جانباً، يتأكد لنا أن امتلاك موارد مالية كبيرة يُترجم إلى سلطة توزيع الموجودات المذكورة آنفاً، مما يمكّن أولئك الذين يمتلكونها من تحديد أي المشاريع يحصل على الموارد، وأي الأفكار يتم دعمها، ومن سيحظى بفرصة الحصول على عائدات كبيرة في المستقبل. اليوم على سبيل المثال، الكثير من قادة الأعمال الذين حققوا الثراء مع ازدهار تكنولوجيا المعلومات - المشارك في تأسيس (سان مايكروسيستم) فينود خوسلا؛ مؤسّسيْ غوغل، سيرغاي برين ولاري بايج، مؤسس أي. أو. أل ستيف كايس؛ مؤسس إي. باي. بيار أوميديار؛ ومؤسّسيْ مايكروسوفت، بيل غايتس وبول آلن، وغيرهم - يتم استثمارهم جميعاً بطريقة أو بأخرى في شركات الطاقة البديلة، وهي مجموعة أخرى من التكنولوجيات ذات التغيير الجذري. تملك الشركات الكبرى والحكومات الوطنية القدرة أيضاً على ممارسة هذا النوع من النفوذ: قدمت شركة بي. بي مئات الملايين إلى الجامعات الأميركية للمساعدة على تطوير الوقود البيولوجي للجيل المقبل [131]، في حين ضخ المسؤولون السياسيون في الصين أكثر من 180 مليار دولار في مشاريع «الطاقة النظيفة» [132]. وبطريقة مماثلة، يستخدم بيل غايتس ووارن بافيت أموال مؤسستهما لمد المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية بالمال، وبالتالي وباستخدام كلام د. سومر، العميد السابق لجامعة جونز هوبكنز بلومبرغ للصحة العامة: «هم يمتلكون تأثيراً كبيراً على توجيه أبحاث الصحة العامة وبرامج التنمية على امتداد العالم» [133].

يُترجم المال إلى سلطة بطرق كثيرة أخرى. لنأخذ على سبيل المثال السياسة في بلد مثل الولايات المتحدة. من أجل الترشح لموقع الرئاسة في العام 2008 يتحتم على كل من المرشحين جمع ما يزيد على 100 مليون دولار لكي يصبح منافساً حقيقياً [134]. هذا يعني أنه قبل حصول الناخبين على انتخابات أولية، كان هناك حملة أولية لجمع الأموال في العام 2007، وهذه الحملة قررت من هم المرشحون الذين سيراهم الناخبون. وعلى الرغم من أن الهبات التي تُقدّم للمرشحين الأفراد يحدها قانون تمويل الحملات الانتخابية (2300 دولار للفرد في الموسم الأولي و2300 لكل الانتخاب)، ولكن يظل هناك طرق لجمع مبالغ كبيرة من المال بشكل سريع. يمكن أن يعمد أشخاص نافذون إلى تنظيم حملات تبرعات ضخمة ومُكسِبة، مثلما فعل المنتج الموسيقي في هوليوود ورئيس شركة غيفين للتسجيلات، الملياردير دايفيد غيفين، للسيناتور باراك أوباما [135]. أو يمكن للمرشح الحصول على تبرعات سخية من أفراد يدورون حول قانون التمويل الانتخابي من خلال مد الطرفين بأموال طائلة، (كونه يُمنع مد الأفراد بالتبرعات)، كما فعل أشخاص مثل قطب الإعلام الملياردير الإسرائيلي الأميركي حائيم سابان الذي قدم وحده أكثر من 13 مليون دولار لعدة مبادرات حزبية إضافة إلى حملات عدة على مدى السنوات الخمس الماضية [136]. أو يمكن للمرشح حمل القيادة في الشركات الهامة أو مؤسسات وول ستريت على تشجيع الموظفين على تقديم التبرعات. وبالتالي تصبح هذه المؤسسات أهم مصادر التمويل، مما يزيد من قيمة قيادتها بين المرشحين والمسؤولين في نهاية المطاف. على سبيل المثال، خلال الربع الأول من العام 2007، كان غولدمان ساكس [137] المتبرع رقم واحد الذي دفع أكثر من 500 ألف دولار كمساهمات في الحملات الرئاسية. وكانت الشركات التالية على

القائمة: سيتي غروب، يو. بي. أس أميريكاز، كريديت سويس، ميريل لينش، مورغان ستانلي، ليمان براذرز، بير ستيرنز، وشركتان استثماريتان هما مجموعة فورتريس للاستثمار وساك كابيتال.

وعلى نحو مشابه تزخر السياسة الأميركية بأشخاص استخدموا ثرواتهم الشخصية لكسب مواقع سياسية، من أصحاب المليارات مثل عمدة نيويورك مايكل بلومبرغ إلى مجموعة من أصحاب الملايين الذين لايزالون يسيطرون على الساحة السياسية الأميركية ومن ضمنهم أسماء منها كينيدي، كورزين، كيري، كول، شوارزينغر، وكثير غيرهم. في الحقيقة هناك 40 من أصل 100 عضو من أعضاء مجلس الشيوخ، و123 من أصل 435 من أعضاء مجلس النواب هم من أصحاب الملايين، مما يطرح جميع أنواع الأسئلة حول عبارات مثل «الديمقراطية الممثلة» [138].

بالطبع هذه ليست مجرد ظاهرة. فالقائمة التي تضم قادة سياسيين عالميين حديثين من الذين يتمتعون أيضاً بثراء فاحش واستخدموا هذه الثروات لتساعدهم في نيل سلطة سياسية، تعتبر طويلة ومنها (سنذكر بضعة أسماء فقط) رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت، ورئيس وزراء تايلاند ثاكسين شيناواترا، وعضو مجلس النواب والممثل الهندي أميتاب باتشان، ورئيس نيجيريا الراحل قبل تولي مهامه موشود أبيولا، ورئيس وزراء أوكرانيا الذي تولى منصبه على نحو متقطع يوليا تايموشينكو، وعضو الجناح اليميني المصاب برهاب الأجانب جان ماري لوبان، والقطب البارز في حقل فول الصويا والحاكم البرازيلي بليرو ماجي. كما يعتبر سيلفيو بيرلوسكوني من إيطاليا مثالاً مذهلاً، فقد استخدم إمبراطوريته الإعلامية للسيطرة على الساحة السياسية الإيطالية، وشغل مدة خمس سنوات منصب رئيس مجلس وزراء. وجنى

رئيس الوزراء اللبناني الأسبق الراحل رفيق الحريري المليارات في مجال العقارات لدى المساعدة على إعادة بناء لبنان بعد حروب أوائل الثمانينيات وقبل استلامه لمهامه الرسمية. ويوجد حقاً مئات من النماذج الأخرى.

يلعب المال دوره في حقل السلطة السياسية بطرق أخرى، مثل الأموال التي توزّع على أعضاء مجالس الضغط. فوفقاً لمجلس السلامة العامة [139]، أنفقت شركات الصيدلة العشرين الأولى ما يناهز 600 مليون دولار على جماعات الضغط بين كانون الثاني/يناير 2005 وحزيران/يونيو 2006. ووفقاً لمركز سياسات الاستجابة، أنفقت شركات النفط الخمس الأولى وحدها 200 مليون دولار تقريباً على جماعات الضغط بين العامين 1998 و2005. يمكن للشركات والأفراد على حد سواء تمرير الأموال من تحت الطاولة لأصحاب القرارات السياسية أنفسهم أو استخدامه في التغطية الإعلامية للتأثير على الرأي العام في مسائل مهمة. من خلال مثل هذه الطريقة، تأخذ الشركات الفردية والمجموعات الصناعية على عاتقها الحملات العالمية لتحقيق مصالح خاصة، كحال شركات الصيدلة التي ترغب بتحفيز سنّ وتطبيق قوانين الملكية الفكرية التي تحمي براءات اختراعها.

لطالما كانت الشركات والمصالح المالية في قلب القرارات المتعلقة بالحرب والسلم، سواء أكانت العلاقة الوثيقة التي تربط بين مصادر النفط الكبيرة والإدارات الأميركية التي نجم عنها حروب لحماية خطوط إمداداتها الأساسية في الشرق الأوسط، أو الحروب التي هدفت إلى حماية المصالح التجارية أثناء الحقبة الاستعمارية، أو مقاومة المؤسسات الكبيرة في الولايات المتحدة لمواجهة النازيين قبل الحرب العالمية الثانية. واليوم هناك ضغط من قبل الشركات متعددة الجنسيات لتقليص التوترات السياسية والتجارية بين

الولايات المتحدة والصين. وبالتأكيد يوجد في العديد من الأحداث ارتباط مباشر بين مصالح هذه الشركات والمصالح الوطنية، ولكن هذه الحالة لا تكفي للقول إن هذه القدرة التاريخية للمال، على القيام بما هو أكثر من مجرد شراء أسلوب حياة فاخر، قد تم تحجيمها بالشكل الكافي. ويشير أحد الدلائل القاطعة على قدرة المال السياسي إلى أنه على الرغم من كل صرخات الاحتجاج ضد نفوذه، تمكّن من إحباط الإصلاح الحقيقي. في الحقيقة يلعب المال في مجرى الدم السياسي في الولايات المتحدة دورين، دور كريات الدم الحمراء التي تحمل أفكاراً إلى قلب النظام وعقله، ودور كريات الدم البيضاء التي تقتل الأفكار التي تجد فيها المصالح الخاصة تهديداً.

خارج نطاق السياسة، يقدم المال أشكالاً إضافية من النفوذ، كما يشير إليه الازدهار الحديث في المؤسسات الخيرية البارزة. إن كان بمقدور مؤسسة بيل غايتس إغداق مزيد من المال على المنظمات غير الحكومية التي تُعنى بشؤون الرعاية الصحية على نحوٍ أسرع من منظمة الصحة العالمية أو البنك الدولي. إذاً من هو أكثر نفوذاً؟ لقد قرر بيل غايتس وألي برود [140]، وهو الملياردير المؤسّس لـ(سان) و(كاي بي هوم) المساعدة في تحسين المدارس الرسمية وساهما سوياً حتى الآن بمبلغ ملياري دولار. مما لا شك فيه أن هذا يعود بالفائدة على المجتمع الأميركي. ولكن هذا الأمر يمد أيضاً هذين السيدين بنفوذ هائل على الأشخاص الذين يسعون في البداية ثم يعتمدون لاحقاً على التمويل الذي يقدمانه. وينسحب الأمر نفسه على مجموعة المؤسسات المهمة في المجتمع العالمي التي تعتمد على مثل هذه الهبات، سواء أكانت منظمات غير حكومية أو جماعات دينية أو جماعات سياسية أو غيرها من أصحاب المصالح الخاصة.

بالطبع تلعب نفس القوى دورها في الساحة العالمية. يمارس المال نفوذه على المستوى الشعبي من خلال جماعات الضغط والترويج لقولبة الرأي العام. على سبيل المثال، يظهر نفوذه الشعبي من خلال الهبات السياسية وأشكال أخرى من الدعم، كما في الجهود المنظمة لبعض المجموعات، مثل مصنّعي التبغ الذين يُقدّر أنهم ينفقون عشرات المليارات من الدولارات سنوياً على امتداد العالم للقضاء على حركة محاربة التدخين ولدعم مبيع منتجاتهم. بالإضافة إلى ذلك، يلعب المال دوراً خفياً بعدة طرائق. بعض هذه الطرائق حميدة، مثل تحالف الشركات الدولية التي تعنى بمكافحة مرض الإيدز، وتحالفات أخرى تسعى إلى مكافحة الفقر، وكلها تسعى إلى تعزيز سياسات حكومية جيدة وسلوك متغير من خلال تقديم الهبات، والتفعيل الناشط، ودعم المنظمات غير الحكومية للقيام بهذه المهام. أحياناً تكمن السلطة وراء الكواليس - وتحت الطاولة - كحال الفساد. على سبيل المثال، حينما كنت في وزارة التجارة أطلقنا جهوداً لتحديد الفساد في مؤسسات دولية مهمة حيث تُدفع الرشاوى للتأثير على نتيجة الصفقات. وبرغم توفر موارد محدودة جداً، أفلحنا في تحديد أعمال فاسدة تؤثر على ما يقارب 300 عقد تجاري تساوي أكثر من 140 مليار دولار على مدى خمس سنوات [141].

نفوذ السياسة

من الواضح أن أغنى الناس ما كانوا لينجذبوا إلى السياسة ما لم تكن توفر لهم سلطة إضافية تفوق تلك التي اكتسبوها من خلال نجاحهم المالي أو أي نجاح مهني آخر. إن كسب مركز سياسي، أو امتلاك قدرة التأثير على قرارات سياسية، أو امتلاك أساس من الدعم السياسي، يقوّي الأفراد بشكل مباشر. يعتبر مصدر السلطة متعدد الأوجه، إنه سلطة المؤسسات التي يتسلم الفرد القيادة فيها. إنه قوة توزيع الحصص ووضع برامج العمل لهذه المؤسسات. إنه قدرة التأثير على سن قوانين وأنظمة جديدة توفر الإمكانية لجعل الأفكار الرئيسية مؤسساتية. إنه سلطة التاريخ والهوية الوطنية المرتبطين بهذه المؤسسات. إنه القوة المتأتية من امتلاك دعم قابل للقياس ضمن شعب دولة أو منطقة ما. يُنظر إلى الخدمة الحكومية على أنها تشريعية، وعلى أنها خدمة للمجتمع، كما يُنظر إلى المناصب العليا على أنها قمة الحياة المهنية (بالرغم من أنها غالباً ما توفر مزيداً من إمكانية الولوج وشبكات

معارف إضافية، من شأنها أن توفر مزيداً من الفرص لحصد الأرباح ما بعد الحكومة). وهذا يؤدي مباشرة إلى قبول الكثير من صفوة قادة الأعمال بتخفيض أجورهم من أجل العمل في الحكومة.

يكمن التعقيد في عهد طبقة النخبة في كون المؤسسات السياسية مرتبطة بأغلبها بالدول المستقلة. يجدر بأولئك الذين يسعون إلى كسب أو استخدام السلطة السياسية على أساس يتخطّى الحدود القومية، الاختيار بين العمل مع مؤسسات دولية ضعيفة نسبياً وبين التنافس مع مجموعة واسعة من الأنظمة السياسية الوطنية غير المنسّقة والتي غالباً ما تكون تنافسية أو منقسمة نتيجة الصراعات. إن إحدى نقاط القوة الهائلة التي تمتلكها طبقة النخبة هي القدرة على بناء نفوذ سياسي على أساس يتخطّى الحدود، والقيام بذلك مع كل من النخب المعولَمة التي تعمل أيضاً ضمن الاقتصاد العالمي، والنخب الوطنية التي تعتبر مهمة لدى الدول الفردية. في غياب المؤسسات السياسية العالمية يُعتبر أفضل طريق للتأثير على النتائج العالمية هو تأسيس شبكات من الأفراد أو المنظمات التي تمتلك نفوذاً في بلدان مهمة. هذه هي القوة الخاصة التي تتمتع بها طبقة النخبة بالنظر إلى مواقعها ومواردها وتوجهها العالمي، وهذا جزء من السبب الذي يجعل من اجتماعات هذه النخب على قدر كبير من الأهمية. لقد أصبحوا محاور يمكن فيها تقديم أفكار عالمية. ولمّا كانت طبقة النخبة عاجزة عن تشكيل تكتلات ضاغطة أو المشاركة في حكومة عالمية، فإنها تعمد بفعالية إلى استخدام استراتيجية سياسية عالمية بالطريقة الوحيدة الممكنة، بواسطة التأثير على المؤثّرين.

نفوذ القوة

لقد وقعت أهم مصادر النفوذ، نفوذ القوة، في أوقات عسيرة نسبياً. إنها تُعتبر إلى درجة معينة ضحية لنجاحها الخاص، أو للإفراط في استخدامها. لقد شهد القرن العشرون أن الجمع بين العلم وصناعة الحروب أنتج دماراً على نحو لا يمكن تخيّله. في الواقع، تكمن إحدى السخريات الكبرى للحرب الباردة في أن الولايات المتحدة خرجت منها منتصرة، وتتمتع بقدرة فريدة ولا يمكن نكرانها، على شن حرب نووية عالمية وكسبها. ولكن خوض مثل هذه الحرب غير وارد، وبالتالي الاستثمار الكبير في هذه القدرة هو موضع نقاش. تجد الولايات المتحدة نفسها في موقع صعب لكونها متفوقة عسكرياً ولكنها عاجزة عن الفوز في صراع غير متكافئ مع عدو أو أعداء كأولئك الموجودين في العراق أو أفغانستان.

ولهذا يمكن الاستنتاج بأن القدرة على استخدام القوة، وهي مصدر له فعاليته، أمر لا يُقارن بامتلاك الإرادة لاستخدام هذه القوة. إن الإرادة هي أعظم مضاعفات القوة، كما يُظهر دوماً منفذو الهجوم الانتحاري. في عالم اليوم، يظل التهديد باستخدام القوة مصدر نفوذ فعال، ولكن فقط في حال كان التهديد موثوقاً. ونظراً إلى ندرة توفر هذا الحال لدى معظم دول العالم النافذة، حيث غالباً ما تكون الاضطرابات الاقتصادية الناجمة عن الحرب هائلة جداً، وحيث تكون ضريبة الحروب الحديثة مرتفعة جداً (درس الحرب العالمية الأخيرة التي حصلت منذ عدة أجيال تكنولوجية، حيث تخطت فيها الخسائر البشرية مئة مليون إنسان)، يصبح أولئك الذين يمتلكون أقل الخسائر هم من يُرجح استخدامهم للقوة. (إن التدخل الأميركي في العراق أمر مأساوي شاذ في هذا السياق، ولكن من الجدير التذكر أن لدى التسويق للاجتياح أي قبل حدوث الحرب، عمدت جميع الأفكار الأساسية، من فكرة الهجوم المباغت إلى فكرة تشكيل قوة الاجتياح نفسها، إلى بعث رسالة مفادها أن دخول البلاد

والخروج منها سيكون سريعاً، وستكون حرباً حديثة تجعل فيها التكنولوجيا الأميركية البلاد قادرة على تجنب أنواع التكاليف المذكورة أعلاه. وكما تبيّن بالطبع، ظهرت مجموعة مختلفة من الدروس أثبتت صحة النقطة السابقة. حيث اكتشفت الولايات المتحدة أن الحرب المنخفضة التكاليف نادرة الوجود، وأن الأعداء الذين يشعرون أن ليس لديهم الكثير ليخسروه وفي الوقت نفسه لديهم الاستعداد لخسارة كل شيء، يمكن لهم أن يكونوا فتاكين ويصعب التغلب عليهم. وعلى نحو متناقض، في ظل معظم الظروف (ولكن كما يبدو جلياً ليس في كل الظروف) في عالمنا اليوم، تعتبر القوة سلطة الأضعف. (رغم أن هذا لا يحول دون العودة إلى حصول مواجهة بين القوى الكبرى في مرحلة معينة في المستقبل).

نفوذ شبكات المعارف

خلال أواخر التسعينيات، وفي ذروة ازدهار الإنترنيت، ساعدتُ في إدارة شركة تدعى إنتيليبريدج توفر استخبارات مفتوحة المصدر وإمكانية ولوج إلى شبكة عالمية من محللي الأمن الوطني. لم تكن شركة عملاقة، بل في الواقع كانت شركة صغيرة، ولكنها أفلحت في البقاء على مدى ست سنوات، مقدّمة خدمات لمجموعة متواضعة وإنما مذهلة من القيادات العسكرية والشركات ومنظمات أخرى مرتبطة بالأمن القومي، وأوضحت لي هذه التجربة بمختلف الطرق ماهية نفوذ شبكات المعارف. قام فريقنا، الذي يتمتع البعض منه بخلفية سياسية والبعض الآخر بخلفية عسكرية، ببناء الشركة بكل ما للكلمة من معنى، من خلال شبكات الناس الذين نعرفهم. في الواقع كان «منتجنا» ينحصر إلى درجة كبيرة بتوفير إمكانية الوصول إلى الرؤى الخاصة بالشبكة العالمية المؤلفة من كبار القادة السابقين والحاليين في مجال

الحكومة والأعمال والمجال العسكري. شكراً للإنترنيت على الربط بين أفضل العقول على وجه الأرض وواضعي الخطط والسياسات. لقد بنينا شبكة معارف وقمنا بتسويقها.

خلال سنوات عملي في الشركة، شهدت العديد من النماذج الحية الدالة على نفوذ شبكات المعارف، ولكن ثمة نموذج مميز بصورة خاصة. لم تحدث هذه التجربة في المكتب بل خلال احتفال عيد مولد شريكي، وهو مستشار أمن قومي سابق يدعى طوني لايك. قرر أصدقاؤه الاحتفال بعيد مولده عبر القيام برحلة على متن قارب في نهر بوتوماك، فتجمع 20 أو 30 شخصاً للقيام برحلة عشاء في النهر. حصل ذلك خلال السنوات الأخيرة من حكم إدارة كلينتون، التي كنتُ أنا وطوني ننتمي إليها، وقد حضر الحفل كثير من المسؤولين الحاليين والسابقين، ومنهم مدير وكالة الاستخبارات المركزية، جورج تينيت للتمتح بالجولة. في مرحلة ما خلال تلك الأمسية وجدتُ نفسي واقفاً مقابل الدرابزون برفقة ليون فيورث الذي كان حينذاك نائب مستشار الأمن القومي.

كان فيورث، كحال كثير من الحاضرين في ذاك الحفل، متورطاً بعمق في إدارة الحرب في كوسوفو، وتحدث حول إخفاقات حملة التفجير «سبعون زائد يوم» التي كانت الولايات المتحدة تشنها ضد ميلوسوفيتش. ثم بدأ حينها يصف تغيراً في التكتيك كان هو وآخرون يطلبون القيام به. إذ من الجلي أن تفجير أهداف استراتيجية مثل الجسور والطرقات والمراكز العسكرية لم يكن يثمر التغير المطلوب في نظام ميلوسوفيتش (كانت الفكرة هي القيام بتفجيرها لإخضاعهم لتجنب القيام بمواجهات برية مكلفة). في ذاك الوقت كان ثمة شك بأن الحرب المحصورة بالقوات الجوية وحدها ستنفع، ولكن أدرك فيورث وغيره أن ميلوسوفيتش ليس بالقائد الذي تقلقه محنة شعبه. فقد حكم

البلد إلى جانب طاقم صغير من شركائه المقربين وخدمة لمصالحهم، وأولئك الذين يعتبرون شبكة معارفه. وبالتالي عوضاً عن تفجير الأهداف المعتادة، اقترح فيورث والمجموعة المؤيدة لطريقة المواجهة الجديدة تدمير مصانع وممتلكات المقربين من الحاكم حتى يشعروا بالألم ويحولوا امتعاضهم إلى رئيس الدولة البربري الذي تحاول الولايات المتحدة التخلص منه.

وبُعيد تطبيق هذه السياسة، بدأت تؤتي ثمارها. وبعد فترة وجيزة انتهت الحملة، وبات ميلوسوفيتش في طريقه للخارج. كان القائد الصربي، كحالنا جميعاً، على الأرجح رجل بلاده، ولكنه على الأغلب كان رجل دائرة أصدقائه.

إن العلاقات مع آخرين مستعدين للتعاون من أجل تعزيز المصالح المشتركة، لمد جسور النفوذ بين المجموعات أو حول العالم، أمر مهم جداً، كما كان دوماً. وباتت هذه العلاقات، بفضل التقنيات الحديثة التي تجعل تشكيل مثل هذه الشبكات والحفاظ عليها أمراً ممكناً عبر الحدود الدولية، مهمة على نحو متزايد.

كانت هذه الشبكات فيما مضى مقصورة على التدرجات الهرمية ضمن المنظمات التي كان المرء يُعتبر جزءاً مادياً منها، مثل العائلات والمجتمعات والمؤسسات. ولكن أحد أهم التغييرات التي نجمت عن الثورتين التوأمين في مجالي النقل والتواصل هي السهولة حيث بات بمقدور الناس تشكيل وإعادة ترتيب وتوسيع واستخدام شبكات لم يعد يلعب فيها البُعد الجغرافي أي دور، أو بات دوره ثانوياً. وقد سهّل هذا الأمر نشوء ثقافة مشتركة لدى النخب العالمية: استخدام متزايد ومنتشر للغة الإنكليزية، رجوع مشترك لمصادر معلومات محددة، معايرة الممارسات والمقاييس والقواعد التجارية، إلخ. وبالنتيجة برغم

الأهمية القصوى التي كانت عليها شبكات المعارف، باتت اليوم أكثر أهمية حيث نمت لتصبح علاقات مؤسساتية ثابتة وتنافسية في كثير من الحالات.

أما عامل الربط بين هذه الشبكات فيمكن أن يأخذ عدة أشكال. إن طبقة النخبة مترابطة من خلال آليات النفاذ والحصرية التي تتمتع بها، ومنها الروابط العائلية، والروابط الدراسية القديمة، والعضوية في منظمات حصرية، والعضوية في مجالس إدارة الشركات، وعلاقات تشكّلت من خلال العمل سوياً، وعلاقات تشكّلت جراء عقد الصفقات سوياً. في الواقع، من النادر إيجاد عضو من طبقة النخبة لا يمتلك شبكات تواصل شاسعة نسبياً. حينما تتألف شبكات المعارف من شخصيات نافذة، تكون كل عقدة من هذه الشبكات أكثر نفوذاً بكثير، وتكون القدرة على ممارسة النفوذ أكبر بكثير. لا يسع المرء إلا التساؤل كم ستتسع هذه الشبكات عند الجيل الصاعد من مشتركي شبكات الإنترنيت الاجتماعية - إن جماهير موقعي ماي سبايس وفايس بوك الإلكترونيين، إن كانوا كحال ابنتيّ المراهقتين، يمتلكون شبكات معارف تصل إلى المئات، حتى قبل دخولهم إلى الجامعة.

من الملوك إلى بارونات النهب: بروز النخب وأفولها

لكل عهد نخبه، ونجد في تاريخ بروزها وأفولها ثلاثة مواضيع أساسية على الأقل تتكرر، إضافة إلى التجمع الثابت للسلطة السياسية والاقتصادية والعسكرية في يد ثلة قليلة من الأشخاص نسبياً.

تُحدث الثورات التاريخية الكبيرة، وتشمل كلاً من الحرب والثورات التكنولوجية أو الاجتماعية، التغيير في بنية الحكم وقيم المجتمعات. قال هيرودوتس: «الحرب هي المولّدة لكل شيء». وليس ثمة ظاهرة على مر التاريخ تحدث التغيير في بنى النخب بقدر الحرب، مع من أن التغيرات التكنولوجية والاجتماعية المهمة، التي تترافق مع الحرب أحياناً، لها ذات الأثر. هذا ليس لأن الحروب تُخاض لتغيير نظام الحكم، فغالباً ما تعتبر التغييرات الناجمة عن هذه الثورات غير متوقعة وغير مقصودة. على سبيل المثال، في اليونان القديمة قوَّت التجديدات العسكرية عن غير قصد من عضد طبقة جديدة من المزارعين المحاربين المعروفين باسم هوبلايت، والذين بدأوا

يطالبون بسلطة أكبر، وحينما فشلت ثوراتهم دعموا المستبدين الذين قلبوا النظام القديم. وفي الصين، أدى فشل أباطرة المينغ الراحلين في حماية مواطنيهم من ثورات المزارعين وغاراتهم من جهة الشمال مباشرة إلى نهاية السلالة الحاكمة ونشوء بنية نخبوية جديدة تحت حكم عائلة مانشو كينغ. كذلك الحرب الأهلية في الولايات المتحدة، التي نجمت عن الصراع الداخلي ضمن البلاد بين الماضي الزراعي والمستقبل الصناعي، غيّرت البنى الاقتصادية والاجتماعية مع نهاية العبودية وازدهار العهد الصناعي الذي أغنى طبقة قادة الأعمال، الذين أفلحوا في استغلال ولادة اقتصاد شامل جديد، حل محل اقتصادات الولايات المنفصلة السابقة.

تدعو القيود المؤسساتية الضعيفة أو المحدودة إلى حدوث تغييرات مرتبطة بـ «الفوضى الخلاقة» الاقتصادية والسياسية. إن إحدى المشاكل المحيرة التي قدمها التاريخ تفيد بأن الظروف نفسها التي تعزز الإبداع والريادة بوسعها أيضاً جلب الإساءات والجور واللامساواة، وفي النهاية تسبب الثورة الاجتماعية. ولكن المجتمعات التي تفرض الكثير من القوانين لحفظ النظام غالباً ما تكبت الإبداع. على سبيل المثال، إسبارطة، أقوى دولة - مدينية يونانية، أضفت الطابع العسكري على مجتمعها إلى درجة أنها قمعت كلاً من الإبداع والمعارضة. نجم عن كفاحها لاحتواء الجموع الذين استعبدتهم والمعروفين باسم (الهَلّوتيين) ظروف صعّبتْ عليها التكيف مع تغير الظروف الاقتصادية والسياسية في الطرف الشرقي للبحر المتوسط وذلك قبل توحيد اليونان تحت حكم فيليب المقدوني. إن الصين التي حققت أعمالاً فذة على مستوى العالم في مجالي الاستكشافات والتنمية في بدايات عام 1400، أودت بنفسها إلى الانهيار حينما أدت القومية والاعتقاد بأن الصين لن تستفيد كثيراً من العالم إلى تقليص الرحلات البحرية والتجارة الخارجية. في غضون ذلك اكتسبت القوى المنافِسة وغير المقيّدة كحال الصين القوة، وركزت نفسها للانقضاض بنجاح على نظام المينغ. وبعد الحرب الأهلية التي نشبت في الولايات المتحدة، لم تفعل واشنطن الكثير لتنظيم معظم الصناعات الناشئة بالرغم من أن مجموعة من أنظمة الولايات غالباً ما كانت تسبب بعض الارتباك. رأى البعض أمثال آل فاندربلت وكارنيغي هذا الأمر فرصة متاحة وليس عائقاً، واغتنموا الفرصة كحال رجال الدولة الذين أعلن هنري كيسنجر عن إعجابه بهم لامتلاكهم «القوة للتأمل في الفوضى لإيجاد مواد من أجل إبداع جديد» [142].

تميل النخب إلى الانتشار وبالتالي إحداث ردة فعل من شرائح أخرى من المجتمع، وعادة ما تكون نخباً أخرى تتصرف نيابة عن الشعب بأكمله. وفيما تواصل النخب حصد السلطة، فهم غالباً ما يتمادون في ذلك، فيثيرون جهود النخب المنافِسة لتحدي سلطتهم أو إثارة سخط عامة الناس. وعندها يجدر بالنخب القيام ببعض التنازلات لاستعادة شرعيتها وإعادة توازن السلطات، الأمر الذي يسمح لهم بالازدهار أو المخاطرة بتغير مفاجئ لا راد له. كان أعضاء القلّة الحاكمة في اليونان القديمة يتنافسون ضد بعضهم البعض بضراوة، مولدين صراعات عشائرية نفّرت العامة. وبالنتيجة انحازت أغلبية الناس إلى جانب المستبدين الذين قدموا السلام مقابل السلطة. وتبنّى قادة أثينا، خشية ظهور ديكتاتور، إصلاحات سياسية، وأنشئت مؤسسات ديمقراطية وضعت حداً للصراع الاجتماعي. ومع ازدياد تعجرف حكام المينغ وتجاهلهم لحاجات الناس فتحوا الباب - بالمعنى الحرفي للكلمة، كما سنرى لاحقاً - لحاكم الكينغ الذين على الرغم من كونهم غرباء إلا أنهم اعتُبروا أكثر استجابة لمطالب الناس. في أواخر القرن التاسع عشر في الولايات المتحدة، تتكرر القصة نفسها: ظهر عمالقة الصناعة فاحشو الثراء، وأثار استعراضهم لمظاهر ثرائهم وتجاهلهم لحاجات عامة العمال سخط الناس، وأفلح المصلحون الشعبيون في سن مجموعة من القوانين التجارية بين الولايات المقاومة للتروستات تُعنى بالتحقيق في نمو الصناعيين. في كل هذه الحالات، كان شائعاً عند أولئك الذين يؤيدون الإصلاح أن يكونوا أعضاء في مجموعات النخب أنفسها. من سولون، وكلايسثين، وبيريكل في اليونان، إلى الإمبراطور كانغزي في الصين أيام حكم سلالة الكينغ، إلى تيدي روزفلت في أميركا في بداية القرن العشرين، كان أولئك المميزون الذين تقدموا للحكم وقبلتهم الشعوب التي بدت راضية بأن تُقاد وسعت إلى تغيير القادة فقط حينما أثبت الموجودون في القمة عدم كفاءتهم أو عدم فعاليتهم وعدم استجابتهم لواجباتهم تجاه المجتمع بكليته.

إن كلاً من هذه المواضيع وثيقة الصلة بحياتنا اليوم. تميز كل من الحروب والنهضة التكنولوجية زماننا الحالي. وسواء أعتبرتم أن الصراعات دائرة بين الحضارات أو بين الأثرياء والفقراء، أمارةٌ لإعادة تشكّل حالة ما بعد الحرب الباردة، أو نشوء العهد العالمي، فإنه يتضح جلياً أننا ندخل حيزاً جديداً، فيما نتمسك ببنى السلطة الأثرية التابعة للماضي. في عهد شبكات المعارف، لا تزال معظم المؤسسات الناجحة ذات تسلسل هرمي. تعتبر سلطة الدولة في حالة انهيار وباتت أهم الجهات المتخطية للحدود، من شركات إلى منظمات إرهابية، تعمل بشكل متزايد عبر الحدود أو ضمن عالم الإنترنيت. في حين أن المال والتاريخ والسلطة السياسية المحلية والقوة أمور ما يزال لها ثقلها، فإن النخب العالمية تجوب في عالم لم تصل إليه لا القوانين والأعراف ولا الحكومات التقليدية. وكحال بارونات النهب الذين أدركوا فرص التجارة بين الولايات وانتهزوها قبل أن يدرك واضعو القوانين والأنظمة ما يحدث وتتسنى لهم الفرصة للتصرف، فإن شبكات الأشخاص المعَوْلَمين يعرّفون زماننا عبر العمل حول أطراف العالم القديم. وكحال بارونات النهب، هم يحصدون عائدات هائلة، يمقتهم الكثيرون لأجلها. وهنا يُطرح السؤال: إنْ كان زماننا كالأزمنة

الغابرة من جوانب مهمة، ما الذي يحمله الغد؟ وإن كان ثمة جديد يحدث اليوم، من المهم امتلاك الأساس لفهم ماهية اختلاف نخبنا عن نخب الماضي. عند إلقاء نظرة فاحصة على دراستي للحالات التاريخية الثلاث - اليونان القديمة، والصين في القرن السابع عشر، وأميركا في العصر الذهبي - قد يتوفر لديكم بعض الدلالات.

مثيرات الديمقراطية: اليونان من سنة 2000 إلى سنة 323 قبل الميلاد

يُعرف عن اليونان بأنها مهد الديمقراطية [143]، لكنها قبل التاريخ كانت مكاناً مضطرباً جداً، حيث كانت تُحكم كحال معظم العالم آنذاك بالقوة. على سبيل المثال، في العهد المايسيني (مايسيني هي مدينة إغريقية قديمة)، كان كل مجتمع منظّم حول ملك (واناكس) حاكم، أو لورد. كان هؤلاء اللوردات يساعدون المزارعين الذين يمتلكون قطع أراض غير منتجة، وبالتالي يسكبون الوفاء ويقللون من احتمال نشوب تمرد في الأوقات العصيبة المتكررة. وكان يعاون اللورد في واجباته مجموعة ثانوية من النخب تسمى (باسيرو)، وكانوا بمثابة عينيه وأذنيه، فضلاً عن أنهم كانوا عملاءه. وتحت هؤلاء النخب هناك المواطنون الأحرار الذين يعملون في الحقول أو كأصحاب مهن ويخدمون في الجيش كما يُطلب منهم. وكالحال في كثير من المجتمعات، اكتسب اللورد (الواناكس) سلطته من خلال سيطرته على الكهنة والأماكن المقدسة وبفضل ترؤسه الاحتفالات الدينية كممثل عن الشعب أمام الآلهة. كانت ملكية الأراضي تعود إلى اللوردات، وكانوا يسيطرون على الاقتصاد، ويُعتبرون محاوري الآلهة، ويفرضون الضرائب، ويعيدون توزيع الثروات، فكانوا أعلى سلطة محلية. ولكن إبان عام 1200 قبل الميلاد، انهار عالمهم بفعل مجموعة من العوامل، منها الغزوات الأجنبية التي أدت إلى هجرات جماعية، ورداءة الطقس، والتنافس بين قرية وأخرى، وعوامل أخرى مكّنت عصابات المرتزقة من ملء

فجوة السلطة [144]. اجتاح الدّوريون من شمال غرب هالاس جنوب اليونان، فوصلت الأساليب القديمة والعهد المايسيني إلى نهايتهما. ثم اختفت إلى حد كبير مظاهر الفنون والكتابة والهندسة العظيمة والحِرفية المفصّلة لمئات السنين. وانخفض تعداد السكان بنسبة تتراوح بين 60 إلى 90 بالمئة [145]، استناداً إلى المنطقة.

ولكن كما هو الحال في أغلب الأحيان، تحتوي مثل هذه الانهيارات على بذور ولادة جديدة قادمة. أصبح أعضاء مجموعة النخب (الباسيرو)، الذين يُعرفون اليوم بـ(باسيليس: الملوك أو الحكام)، رؤساء جماعات على نطاق أضيق، ومنتشرين في كل مكان، ومفعمين بالحماسة. كان يوجد أعداد كبيرة منهم، وابتغى كل منهم إثبات جدارته. وكانوا قد فقدوا مركزهم المرموق في الأوساط الدينية، وبالرغم من أنهم كانوا يتولون التضحيات، إلا أنه لم يُنظر إليهم كممثلي الشعوب أمام الآلهة. ومع حلول أواخر القرن التاسع أو بداية القرن الثامن قبل الميلاد، كان هؤلاء الحكام يعقدون الاجتماعات لوضع السياسات تحت قيادة شرفية لباسيلوس أو ملك سامٍ، حيث كانت سيطرته نفسها محدودة. كان ينصب تركيز المجلس على إيجاد إجماع، لأنهم كانوا قادة يتحتم عليهم حث شعبهم ليتبعوهم. وكان انخفاض عدد السكان يعني أنه توفر مزيد من الأراضي لمن بقي. وبدأت الولادة الجديدة: تدريجياً تمكنت قلة من العائلات المالكة للأراضي من بسط سيطرتها على مزيد من الأراضي، وبزغت هذه النخبة الجديدة كنوع من الطبقة الأرستقراطية.

يشير المؤرخ أي. أم. مارتن [146] إلى أن هذه الطبقة الأرستقراطية الناشئة لم تكن تتميز فقط بامتلاكها للأراضي، وإنما بالميثاق الأخلاقي الذي وضعته، وذلك مع العودة إلى تقدير الثقافة تقديراً كبيراً. وقد تطلب منهم هذا

الميثاق امتلاك امتياز استثنائي (كليوس) ليميزوا أنفسهم عن الآخرين ذوي الشخصيات العادية. يمكن اكتساب الكليوس في المعارك، وفي الرياضة أيضاً (كما في الألعاب الأولمبية، التي تم البدء بها في هذه الحقبة)، وفي الأحاديث الاجتماعية التي تدور بين شخص وآخر. والملحوظ أن معظم الناس كانوا يفتقرون إلى الثروة وأوقات الفراغ حتى يتمكنوا من المشاركة في الألعاب والشعائر والمأدبات التي يمكن للنخب أن يميزوا أنفسهم فيها. فظهرت التفاوتات الطبقية، وتم صقلها. وأفلحت النخب في تبرير أدوارها القيادية استناداً إلى هذه التفاوتات، على الرغم من القوانين التي كانت توضع لصالح العامة بشكل جلي.

بُنيت النخب اليونانية على هذه التفاوتات عبر التزاوج فيما بينها وتشكيل فروقات ثقافية من خلال اللغة ووسائل أخرى. على سبيل المثال: أصبح معنى (بوا أغاثوا) أي الصالحون، أولئك الذين يولدون لعائلات مرموقة فحسب، في حين سُخر من الفقراء بتسميتهم (بوا بولوا)، التي تعني حرفياً العامة. وراحت أعداد متزايدة من الفقراء تعتمد على الطبقة الأرستقراطية من أجل تحصيل معيشته كمحاصصين في الأراضي (ثيتيس)، أو أيدٍ عاملة مستأجَرة تعمل مقابل الحصول على السكن والطعام. لقد تم تقدير بأن من 12 بالمئة إلى 20 بالمئة من العائلات الإغريقية كانت تمتلك ما يكفي من الأراضي لتُصنّف كنخب [147]، ومن 20 بالمئة إلى 30 بالمئة كانوا عاجزين عن إعالة أنفسهم، و50 بالمئة تقع في الوسط. غيرت النخب البنى السياسية لتوائم حاجاتها، واضعة تركيزاً أكبر على المجلس (الذي تسيطر عليه) وتركيزاً

أقل على قائد معين. وكان الأشخاص من غير النبلاء يبقون خارج الحكم. فتم تشكيل الأوليغاركية (أي حكم القلة).

إلا أنه بعد فترة وجيزة عاد الإحباط ليدب في الطبقة الوسطى، كما أشار الشاعر هيسيود الذي كتب: «ليس ثمة عار في العمل، أما التبطل فهو العار نفسه». وفي الوقت عينه أخذت العائلات المنتمية إلى النخب تبتغي المزيد والمزيد لنفسها، وغالباً ما تصارعت مع بعضها البعض. وكرد على هذا الاضطراب، يشير جاي بي بوري وراسل ميغز [148]: «تقدم النبلاء الممتعضون ليصبحوا قادة للجموع الممتعضة». كان البعض من هؤلاء «المستبدين» معتدلين كحال سايبسيلوس من كورينث الذي وُصف بأنه «شجاع وحصيف ومعين للناس، على عكس تلك القلة الحاكمة التي كانت تتّسم بالعنف والغطرسة» [149]. إلا أنه وكما كتب سقراط: «يظهر التاريخ أن جميع الحكام المستبدين يكسبون رضا الناس عبر توجيه الاتهامات إلى الوجهاء».

مع حلول القرن السابع، تم تقسيم المناصب القيادية في أثينا بين تسعة قادة (أرخون) حيث انتُخبوا مدة سنة واحدة من قِبَل مجلس يتألف بمجمله من مواطنين ذكور أحرار ويدعى (إيكليزيا). وبسط أعضاء دائرة صغيرة من العائلات الثرية يُسمى العضو منهم «يوباتريد» (أي الشخص ذو الآباء الصالحين) السيطرة على المناصب القيادية. وبعد إقدام اليوباتريد الذي يدعى سايلون على محاولة فاشلة لتأسيس حكم استبدادي، عيّن النبلاء رجلاً ارستقراطياً يدعى دراكو في العام 621 قبل الميلاد لإعادة الاستقرار والعدل. وبالتالي أُعطيَ دراكو الفرصة لمنح اسمه للأجيال القادمة من خلال مصطلح (دراكوني). وحينما سُئل عن سبب مطالبته بفرض عقوبة الإعدام جزاءً لمعظم

الجرائم، حتى الجرائم غير العنيفة، أجاب دراكو: «تستحق الجرائم الصغيرة هذه العقوبة، وليس لدي عقوبة أكبر للجرائم الأفظع».

في النهاية، أفضى الرد الشعبي في العام 590 إلى ظهور قائد جديد [150].

طُلب من رجل أرستقراطي يدعى سولون وضع قوانين تخفف من محنة الفقراء، ولكن في الوقت نفسه لا تقوّض كثيراً مكانة النخب. فألغى سولون عبودية الدين، وحرر المستدينين الذين كانوا في السجون، وألغى ديون المحاصصين في الأراضي. كما قدم نظاماً سياسياً جديداً وفيه يوزع النفود وفقاً للثروة: كلما ازدادت ثروة المرء، استلم مركزاً أكبر. على سبيل المثال: يستلم الشخص الأغنى منصب أمين خزينة الدولة، في حين يتولى الأشخاص الأدنى منهم مرتبة منصب الأرخون، إلخ. وأسّس سولون أيضاً مجلس الأربعمئة ليوازن مجلس الكبار الأرستقراطي (وهو سلف الأنظمة ذات النظامين التشريعيين كتلك المتّبعة في كثير من الدول الديمقراطية اليوم). لم يكن سولون مؤمناً بالمساواة، ولكنه قدم مزيداً من التوازن والحركية ضمن المجتمع وبالتالي حصد شهرة.

لم تفلح المحاولة التالية لإعادة تأسيس حكم استبدادي من قبل أرستقراطي يدعى بيسيستراتوس في إضعاف نظام سولون، وحينما قام ابن بيسيستراتوس بتنفير شعب أثينا، تشكلت فجوة في السلطة ومنها ظهر أرستقراطي جديد اسمه كليسثينس. قدم كليسثينس مجموعة من التغييرات الديمقراطية، ما زالت تُلمس في معظم أنحاء العالم اليوم. أوجد دستوراً نظّم الحكومة حول القرى والأحياء (أي الدّيم)، وكل ديم مخصص لثلاثين قسماً مختلفاً وأكبر حجماً، وهذه الأقسام بدورها مخصصة لقبيلة (فايلاي). وقد أضعفت هذه الطريقة من نفوذ النخب على المناطق الفردية. كما قام بتوسيع

مجلس الأربعمئة وجعله مجلس الخمسمئة، وجعل التمثيل تناسبياً مع عدد السكان. لقد أفلح نظام كليسثينس، ولكن الأهم من ذلك أنه، من وجهة نظره، كان نظاماً مخصصاً لحفظ قاعدة سلطة عائلته وغيرها من العائلات النبيلة المتحالفة. بمعنى آخر، كان هذا المخطط للعديد من العناصر الأساسية للديمقراطية يعمل لحساب مصلحته الخاصة. لقد عمل التماسك والاستقرار الاجتماعيين على تشريع سلطته الخاصة وتعزيزها.

ساعد حكم كليسثينس والنظام الذي قدمه في التبشير باقتراب دخول أثينا في العهد الكلاسيكي. في هذه الحقبة، وقبل اندلاع الحرب البيلوبونيزية (431-404 ق.م.) وصلت أثينا إلى قمة رقيها بتزعمها لتشكيل الرابطة الديلية للدول المدينية وشهدت تقدماً كبيراً في الفن والثقافة. إلا أن الحرب التي دامت مع إسبارطة مدة 27 سنة شكلت بداية النهاية. وحينما سقطت أثينا أخيراً، نصّبت إسبارطة حكومة من متعاونين أثينيين، عُرفوا بالاستبداديين الثلاثين بسبب حكمهم القائم على الإرهاب. فتمت إطاحتهم على يد حكومة أكثر ديمقراطية أعادت تقديم شكل من الديمقراطية أكثر ليناً بكثير. ومع ضعف كل من أثينا وإسبارطة، وتهاوي التحالف بين الدول المدينية، تشكل فراغ ملأه فيليب الماسيدوني الذي أحكم قبضته على السلطة بعد معركة كيرونيا في العام 338 ق.م.

ومع فيليب وصلت الدول المدينية الإغريقية إلى نهايتها وانتهت تجاربها في الديمقراطية. ويظل إرثهم يتردد صداه عبر التاريخ، تماماً كالدروس المستفادة من نتائج المغالاة في تولي السلطات من قبل الأرستقراطيين، وصعوبات قولبة النظام لتحقيق التوازن بين سلطة النخب وحقوق الشعب وتوقعاته.

المدينة المحرّمة تُفتح من الداخل:

الصين في القرن السابع عشر

في بداية القرن السابع عشر، كانت أوروبا في أوج عصر النهضة: كان شكسبير يكتب مسرحيات لمسرح غلوب في لندن، وكان رامبرانت على

وشك أن يولد، وكان غاليليو وكيبلر يدخلان أفضل مراحل حياتهما. مع كل هذا لم تتمكن أية مملكة في أوروبا أو أي مكان آخر أن تضاهي الصين التي كان يبلغ عدد سكانها 130 مليون نسمة، وتعتبر أكبر اقتصاد في العالم، وقد قال عنها المؤرخ جوناثان سبنس إنها المملكة المتحدة الأكثر تقدماً على وجه الأرض [151].

قبع الإمبراطور في قلب بيروقراطية متوازنة ومعزّزة [152] بحذر تقع داخل جدران المدينة المحرمة. وظلت سلطته السياسية مرسّخة لأجيال ضمن النفوذ الاقتصادي لمالكي الأراضي من ذوي الطبقة العليا، وخدم أولاد العديد منهم في دواوين الإمبراطور. قد يبدو هذا نظاماً أرستقراطياً مألوفاً، ولكن الصين كانت تختلف عن أوروبا من حيث أنها تضم القليل من الألقاب الموروثة ويفتقر مجتمعها إلى الحس العميق بالتماسك الطبقي الموجود في الغرب. في نظام تعتبر فيه ملكية الأرض غير مؤكدة، تطلبت الضرورة وجود مجموعات من مستوى معين لتعمل لحساب مجموعة أخرى، ولكن ضمن علاقة كان يُنظر إليها على أنها خالية من الاستغلال وبالتالي لا تولّد الاستياء.

إلا أنه بحلول منتصف القرن وجدت سلالة المينغ الحاكمة نفسها طوال قرون قابعة وسط وضع متفجر مُترَع بالزعزعة الاجتماعية. قبل قرنين من الزمن، وقبل عصر الاستكشاف في أوروبا، كان حكّام المينغ قد بعثوا بفيالقهم حول العالم، فوصلوا إلى الهند وأندونيسيا وشبه الجزيرة العربية وإفريقيا، ووفقاً لبعض النظريات وصلوا إلى القارتين الأميركيتين. وكان زينغ هي هو الأميرال العظيم الذي أشرف على هذه الرحلات الاستكشافية. لم تكن أوروبا تمتلك نظيراً لسفن زينغ - كان طول السفينة يبلغ 440 قدماً وتتسع لـ 500 شخص - كما لم تكن أوروبا تمتلك رجلاً نظير زينغ الذي كان مسلماً مخصيّاً [153]. ولكن بعد فترة وجيزة من انتهاء رحلاته الملحوظة في العام 1433، أصدر الإمبراطور مرسوماً يحظر فيه بناء مراكب ملائمة للسفر في المحيطات. ومن جديد تعرضت الصين للاجتياحات المغولية من الشمال، ومن الجنوب كانت الغزوة العسكرية إلى

الفيتنام تبوء بالفشل. كانت النخب متمسكة بالاعتقاد السائد بأن الصين متفوقة على باقي العالم، وبالتالي انقلبت على التجارة وعلى التعاملات الخارجية برمتها.

نجم عن نظام المحافَظة واعتداد نخب الصين بأنفسهم تأثيراً مرعباً. أعاقت بنية المجتمع المتمركزة والمتحجرة الريادة والتفكير المستقل وبالنتيجة راحت الدولة تضعف تدريجياً [154]. وإبان حكم إمبراطور المينغ وانلي (1572-1620) ازداد الشقاق الحزبي في السياسة الصينية، في حين صعّب الاقتصاد الذي تم إضعافه على الحكومة المركزية توزيع المساعدات أو دعم الريف، مما فاقم الاستياء في المناطق الريفية. وكان وانلي في خضم حالة انهيار أصابته هو نفسه. ذاك الملك الذي كان فيما مضى ملكاً حي الضمير بات بحلول الثمانينيات من القرن السادس عشر مضطرباً بسبب شجارات نشبت مع موظفيه حيال أي من أبنائه يجب تعيينه وريثاً له، وحيال الأماكن التي يجدر السماح له بالسفر إليها وتوقيت هذا السفر، وبسبب جدالات بين أعضاء بلاطه حول مسائل إيديولوجية. فنأى بنفسه عمن حوله. ومضت سنوات لم يلقِ فيها خطاباً أو يعالج مواضيع حساسة. كتب المؤرخ جون كينغ فيربانك قائلاً: «بالنظر إلى الدور المطلوب من الإمبراطور كقائد للدولة، لا يعتبر هذا التمرد الشخصي ضد البيروقراطية مجرد إفلاس وإنما خيانة أيضاً» [155].

ونتيجة لانهيار وانلي اكتسبت زمرته المؤلفة من المستشارين والبيروقراطيين الضعفاء والمقربين منه السلطة. (وهذه ظاهرة شائعة. حينما ينسحب قائد أو يصيبه المرض أو حتى يتكلم همساً فحسب يضع من هم حوله أيديهم على مقاليد سلطته. لمعرفة المزيد عن هذا الموضوع اقرأوا كتاب «الإمبراطور» لرايزارد كابوشينسكي، الذي يصف فيه ما يحصل خلال اجتماعات البلاط حينما كان إمبراطور إثيوبيا هيلاسلاسي يصغي إلى التضرعات ثم يهمس بالتعليمات إلى مساعد له يقوم بكتابتها. كان ينظر إلى هذا الشخص الذي يدعى وزير القلم على انه في غاية النفوذ، كونه الوحيد الذي يسمع الإمبراطور ويمتلك سلطته كاملة). استغل المستشارون الضعفاء هذا الوضع [156]، ففرضوا رسوماً على نقل الرسائل إلى وانلي، وانتحلوا الحق

بجمع الضرائب، وحتى أنهم استخدموا حرساً عسكرياً لفرض إرادتهم، فبات العار والدمار محتومين على الإمبراطور.

لاحظ الغزاة الأجانب من الشمال ومن اليابان ضعف بكين واستغلوه. وتشتتت الموارد أكثر نتيجة دفع الرشاوى للمغول لإيقاف هجماتهم، وانتشرت المجاعة. واستغل شيخ قبيلة في منشوريا يدعى نورهاسي[157]، وهو قائد مجموعة من قبائل جورشين، فرصة مناسبة جداً. أوجد نورهاسي «نظام الرايات» الذي قسّم فيه شعبه إلى رايات مختلفة، واعتبر مبدأً تنظيمياً مفيداً، وبذلك صقل نورهاسي اقتصاد بلاده ومعرفته بسلالة المينغ. كان هو وقومه في غاية التنظيم، وأفلحوا في تدبر كل من الحملات العسكرية المعقدة ورفاهية المجتمع حينما لا يكون في حالة حرب. وسعياً منه إلى نيل الشرعية أعلن نورهاسي تولية عائلته (الكينغ) كالسلالة الحاكمة «الصافية» في العام 1616. وفي الوقت نفسه تقريباً، حدد سبعة اعتراضات مهمة له على قيادة المينغ، معطياً بكل فعالية شكلاً لصراعه مع السلطة في المدينة المحرمة. وفي العقد التالي وقبل وفاته في العام 1626، كان قد أحكم قبضته على ما يزيد على السبعين مدينة شمالي الصين، وكان ورثته يشنون هجمات ناجحة على كوريا ومنغوليا، وأغروا جنرالات المينغ على الانضمام إلى صفوفهم، وبالتالي راحوا يكتسبون السلطة بشكل منتظم على حساب بكين.

أتى رد المينغ مضطرباً. ففي مسعى منهم لتوفير الموارد من أجل الدفع للجنود، قللوا من موظفيهم في المنطقة الشمالية الغربية، وهي منطقة بدت آمنة. وبالنتيجة عجزوا عن جمع الضرائب، فازدادت أزمتهم المالية سوءاً. كما غضب الموظفون المسرّحون وقام البعض بخطوة تمردية، مثل لي

زيتشينغ الذي قاد في العام 1630 آلاف الشبان في مسيرة صاخبة في وسط الصين وشمالها. في الوقت نفسه، كان الطاعون يهلك القرى في جميع أنحاء البلاد.

عمد حفيد وانلي، تشونغزين، بصفته الإمبراطور، إلى عكس المشكلات وإعادة بسط سيطرته على الموظفين، ولكن بعد مرور سنوات من الشقاقات الحزبية والمشكلات المالية بات الأمر مستحيلاً. في العام 1644، قاد لي زيتشينغ حملة عنيفة على بكين وأحرز نجاحاً هائلاً، ويعود السبب بشكل أساسي إلى استغلاله حالة الغضب من نظام المينغ. في الواقع، حينما دخل بكين في شهر نيسان، قام بذلك عبر بوابات تم فتحها من الداخل. عمد تشونغزين بعد أن هجره وزراؤه وشعبه إلى شنق نفسه على شجرة داخل الحديقة الإمبراطورية، وبالتالي وضع حداً للسلالة الحاكمة التي حكمت الصين منذ العام 1368.

وبُعيد انتحار تشونغزين استولى نورهاسي وشعب المانشو على بكين، وعزّزوا السيطرة على البلاد. وإثر قيامهم بذلك حكموا البلاد حوالي ثلاثة قرون، وذلك لأنهم أفلحوا في استرضاء كل من الشعب الساخط والنخب المستاءة على حد سواء، وهذه النخب كانت موجودة ضمن حكومة صينية منتشرة في غير اتساق وإنما محترمة. كتب جوناثان سبينس [158] في كتاب «البحث عن صين حديثة» قائلاً: «حين كان نورهاسي على قيد الحياة كان يأخذ على عاتقه المناسبات الخيرية للحاكم المثالي، والتي كان وانلي يتجاهلها بشكل جلي في آخر سنوات حياته، قائلاً إنه ما كان أبداً ليسمح للأثرياء بمراكمة محاصيلهم وجعلها تتعفن، في الوقت الذي يمكن إعطاؤها للفقراء المتوسلين». كما منح نورهاسي مناصب مهمة لأعضاء النخبة السابقين، مدركاً

بأن قوة مؤسسة الإمبراطور تعتمد على قدرته على إدارة شبكات العاملين فيها. وواصل ابنه وانغ تايجي وحفيده شونزي هذا التقليد وساعدا في تدعيم الإمبراطورية تحت حكم آل كينغ.

شهد حكم الإمبراطور كانغزي، إبن حفيد نورهاسي، الذي استمر ستة عقود من الزمن، عودة إلى الاستقرار في دولة موحدة بشكل كبير. ووفقاً للمؤلف إيمانويل سو [159]: «اقترب كانغزي من المثالية. فقد كان ذكياً ومتفهماً ومطواعاً ومجتهداً وحي الضمير ومعنياً بشؤون الدولة. وتحت حكم كانغزي تم تحويل حكم المانشو المتزعزع إلى دولة مستقرة ومزدهرة»، بالتزامن مع توفر ظروف أخرى.

في كثير من النواحي أصبح كانغزي أول إمبراطور صيني منذ عهد زينغ هي يعود للتواصل بشكل بنّاء مع العالم. لقد قاد غزو ثلاث مناطق جنوبية كان يحكمها متمردون صينيون، وسيطر على تايوان، وقام في وجه التهديدات باندلاع صراع في الشمال بالتفاوض على أول معاهدة للصين مع سلطة أجنبية، وأبرم معاهدة نيرشينسك، التي رسمت الحدود مع روسيا على الشكل التي هي عليه اليوم إلى حد كبير. وفي وطنه سافر كثيراً، وخفّض الضرائب، ورعى الفنون والتعليم. ولبناء علاقات مع أبناء جلدته من المانشو، احترم ممارسات المانشو الدينية واستبدل الموظفين الضعفاء بقادة من المانشو. ولتعزيز الولاء بين سلالة الهان جعل القيم الكونفوشيوسية أساساً لحكمه ومملكته. وبحكمته المعتادة، أوجد نظام امتحانات جديداً لمنح المتقدمين الخمسين الأكثر حكمة شهادة خاصة، ثم كلفهم بكتابة تاريخ سلالة المينغ، مظهراً الاحترام للجهات التي غزتها عائلته. باختصار أنهى كانغزي العمل الذي

بدأه نورهاسي قبل مئة سنة وحقق ما دعاه سبنز [160]: «عمقاً ومدى للسلطة يوازي ما حققته مجموعة قليلة فقط من الحكام في زمان عظمة الصين».

ومن جديد تتكرر الدروس. يُعتبر الاعتداد بالنفس فتاكاً بالنسبة للنخب. ويُعتبر تجاهل السلطة مدمراً بقدر إساءة استخدام السلطة. وحتى إبان القرن الخامس عشر، كلّف الانفصال عن العالم ثمناً غالياً. ومن جديد مهد الاضطراب الشعبي الطريق أمام نخبة معينة لتزيح نخبة أخرى من طريقها. لا ينجح شيء بقدر نجاح الحكم الحصيف.

عمالقة الحداثة أو مخترعوها: أميركا بعد الحرب الأهلية

كتب هنري آدامز عن عودة عائلته إلى الولايات المتحدة في العام 1868 بعد 10 سنوات قضوها في الخارج: «لو أنهم كانوا تجاراً صوريين في العام 1000 ق.م [161]. ويحطون من سفينة شراعية قادمة لتوها من جبل طارق، لما اعتُبروا غرباء على شاطئ عالمٍ تغير كثيراً عما كان عليه قبل عشر سنوات». وفقاً لملاحظات آدامز، قامت الحرب الأهلية بتحويل أميركا. فقد ازدهر الاقتصاد، حيث ازداد الناتج الإجمالي المحلي من 72 مليار دولار في العام 1860 إلى حوالي 170 مليار دولار بعد عشرين سنة [162]. وبعد عقدين من الزمن، بلغ الناتج الإجمالي المحلي في أميركا 400 مليار دولار. (وسيتطلب الأمر أكثر من قرن من الزمن حتى يتم الاقتراب من معاودة تحقيق مثل هذا النمو، نظراً إلى النهوض السريع للصين والنمور الآسيوية في أواخر القرن العشرين).

لقد أنتجت جهود الحرب ثروة صناعية هائلة في الشمال، مما أدى إلى إعادة صياغة قوائم أثرياء البلاد. واشتهرت كلمة «مليونير» [163] - على الرغم من أنها في الاستخدام منذ أواخر القرن الثامن عشر - في الولايات المتحدة في الأربعينيات من القرن التاسع عشر، حينما جمع أغنى

الأميركيين ثروات تتراوح بين 10 و20 مليون دولار. بحلول الثمانينيات والتسعينيات من القرن التاسع عشر، جنى الأثرياء ثروات تبلغ مئات الملايين من الدولارات، وبحلول العام 1892 أصبح هناك أكثر من 4000 مليونير في الولايات المتحدة. في حين تمتعت الطبقة المتوسطة التي تبلغ 60 بالمئة من عدد السكان بحركية اجتماعية غير مسبوقة، إلا أن خمس عدد السكان وهم الفئة الأفقر ظلت في حالة جمود، وراح الأغنياء يزدادون غنى. وتعليقاً على الفرص التي قدمها اقتصاد الحرب، قال قطب مجالي السكك الحديدية والمصارف، دانيال درو: «الاصطياد في المياه العكرة شيء جيد» 164.

كان زمانهم زمان نهضة عظيمة: الحرب الشاملة الأولى، والاختراعات التي غيرت العالم إبان الثورة الصناعية، ودمج الاقتصاد الأميركي. كما أن عمالقة العصر الذهبي حررتهم المؤسسات التي نظمت الأعمال المتعثرة التي جلبت مالاً وفيراً للقلة المحظوظة. نجم عن ظهور مثل هذه الطبقة التي تتمتع بثراء فاحش انتكاسة سياسية، وأدى إلى بروز مجموعات إصلاحية مثل مجموعة غرانغرز (المزارعون) وغرينباكس (الأوراق النقدية الأميركية) وبوبيولستس (الشعبيون). باستخدام «الفكرة الكبيرة» الأكثر تطرفاً في القرن، نجد أنه أنتج أيضاً فكرة الداروينية الاجتماعية، التي تشير إلى أن تزايد اللامساواة أمر محتوم، وألمحت إلى أن رجال الأعمال الناجحين هم بطريقة ما أكثر تطوراً من الأقل نجاحاً. وفي حين تُعتبر هذه النظرية اليوم قديمة وبشعة في تلميحاتها، فإن العديد من المؤرخين يَعتبرون أن عمالقة مجال الأعمال في تلك الحقبة لم يكونوا على الأرجح أكثر تقدماً في تطورهم، وإنما كانوا على الأقل أكثر تعقيداً من الأوصاف التبسيطية والألقاب السيئة السمعة كما يشير لقب «بارون النهب» على سبيل المثال. بالنسبة إلى البعض، وتحديداً طلاب تاريخ الاقتصاد، كان هؤلاء الأفراد مصلحين ومبدعين، حيث ساهموا في حقبة مترعة بنمو بالغ عبر إبداع تطبيقي. كتب مؤرخ الأعمال التجارية موري

كلاين [165]: «بالرغم من أنه ما من مجموعة أقدمت على تشكيل وتغيير جميع مناحي الحياة الأميركية منذ عام 1850 بقدر ما فعل المقاولون العظام، لا نجد مجموعة لم يتم تفهمها بقدرها أو قولبتها بعبارات مطروقة بقدرها».

إن عرض خصائص أبرز قائدَين في مجال الأعمال في تلك الحقبة سيقدم بكل تأكيد أكثر من لمحة عامة لإظهار العناصر المتناقضة لتلك الحقبة والدرجة التي يعتبر فيها الكثير منهم وثيقي الصلة بزماننا هذا. يعتبر أندرو كارنيغي وجون دي روكفيلر السَلفين الحقيقيين لطبقة النخبة اليوم بطرق مباشرة أكثر ورؤيتها أكثر سهولة من بيريكلز مثلاً أو كانغزي (رغم أنني أعتبرهما في صلب المجموعة الحالية).

أندرو كارنيغي: ملك صناعة الفولاذ المتناقض

عمل أبو صناعة الفولاذ أندرو كارنيغي بكد ليضمن أن يظل في الذاكرة. كان مثال الصناعي الحي الضمير، حيث أنفق معظم ثروته خلال حياته واعظاً أن «الرجل الذي يموت ثرياً يموت مخزيّاً» [166]. مع ذلك لم يكن كارنيغي تماماً كما يبدو عليه أمام الناس. فيما كان بطلاً في مجتمع عادل وصاحب مبادرة فردية متحررة وصاحب إحسان ممتاز، وكان أيضاً يعتنق فكرة داروينية اجتماعية تبرر ثروته ونضال الذين يعملون لحسابه. كان يتخيل نفسه بطلاً للعمال، ولكنه وافق بشكل ضمني على إحدى أعنف الهجمات بحق المتظاهرين في التاريخ الأميركي، حيث قُتل فيها 13 شخصاً وجُرح أكثر من مئة. لقد تبرع بمئات الملايين من الدولارات ولكنه خفّض رواتب العاملين، مقدماً للعديد منهم ما يسد الرمق من ناحية أساسيات الحياة فحسب. في النواحي التي بناها في بيتسبرغ، كانت السباكة فيها فقيرة وتعوزها الطرقات المرصوفة. خلال إشرافه، ووفقاً لأحد كاتبي السير الذاتية: توفي خُمس رجال بيتسبرغ ومعظمهم في ربيع العمر جراء الحوادث [167] - كانت أغلبية ساحقة منهم تعمل في مجال صناعة الحديد والفولاذ والسكك الحديدية والبناء - ولعل نسبة الوفيات كانت أعلى نظراً إلى أن الكثير من الحوادث لم يُبلّغ عنها. ومات الآلاف جراء مرض التيفوئيد المتنقّل جراء شرب المياه من الأنهار الملوثة. ووُصف هومستيد، وهو موقع معظم أعمال الحديد المتطورة، بأنه «جحيم بأبواب موصدة» [168].

حينما وصل كارنيغي من اسكوتلندا إلى أميركا بعمر الرابعة عشرة، بدأ حياته المهنية كعامل تلغراف، مشاركاً مبتدئاً في ثورة الاتصالات في زمانه. وبعد فترة وجيزة، تم توظيفه كعامل تلغراف شخصي لتوماس سكوت، المراقب العام للسكك الحديدية، الذي لحظ في كارنيغي ذكاءً بالغاً وفطنةً صناعية، وبعدما تسنى له التعرف عليه جيداً سرعان ما دعاه ليصبح شريكاً في مشروع استثماري في شركة وودراف لعربات النوم. وبالفعل كانت الشركة تقدم عربات نوم للسكك الحديدية في بنسلفانيا، وبالتالي حصل تضارب كبير في المصالح، ولكن هذا الأمر كفل أيضاً النجاح وحصد كارنيغي ثروته الأولى. قال كارنيغي لاحقاً: «فليُبارك الإنسان الذي اخترع النوم» [169].

حينما تمت ترقية سكوت ليصبح نائب رئيس السكك الحديدية، تمت ترقية كارنيغي الشاب الذي كان في الرابعة والعشرين من عمره ليصبح مراقباً عاماً على القسم الغربي من السكك الحديدية. ومن هناك أعاد كارنيغي استثمار أرباحه من عربات النوم في صناعة جديدة أُسّست حول اكتشاف النفط في غربي بنسلفانيا. لقد حقق نجاحاً هائلاً لدرجة أنه سرعان ما استقال من وظيفته في سكة الحديد، وصب تركيزه على أعماله الخاصة التي تضمنت دفع 500 دولار لتكليف شخص ليشارك بدلاً منه في الحرب الأهلية، وقد كانت خطوة شائعة عند الأثرياء. ثم انتقل للقيام بمجموعة من الاستثمارات في مجال بناء جسور السكك الحديدية، وفي مجال إنتاج الحديد، وأيضاً في مجال التلغراف، قبل أن يستقر أخيراً في مجال صناعة الفولاذ. كتب لاحقاً في مذكراته الشخصية أنه قرر «وضع كل البيض الجيد في سلة واحدة ثم مراقبة هذه السلة»، ثم أضاف: «أعتقد أن الطريق إلى إحراز النجاح الباهر في أي

مجال يكون عبر جعل المرء لنفسه رائداً في ذاك المجال... إن الرجال الذين أحرزوا النجاح هم الذين اختاروا مجالاً معيناً والتزموا به» [170].

استخدم كارنيغي أحدث التقنيات في مجال إنتاج الفولاذ، مركزاً على الابتكار العلمي ومجهزاً الصناعة لنوع من الإنتاج الجُملي الذي بوسعه تلبية طلبات اقتصاد الولايات المتحدة المتنامي تنامياً سريعاً. بدأ بدمج شركته عمودياً على امتداد سلسلة التوريد، فاشترى فحم الكوك والفحم الحجري ومنتجي المعادن الخام والسكك الحديدية وخطوط الشحن ومجموعة متنوعة من المصانع. وباستخدام مثل هذه الاستراتيجية أفلح في تدبر التكاليف بشكل أكثر فعالية بكثير والتنافس بطرائق يعجز عنها المتنافسون ذوو الشركات الأقل دمجاً. لقد سعى إلى السيطرة على منافسيه وسحقهم. كان يُطالب عماله بالكد في العمل بشكل قاس، ونادراً ما كان يعطيهم ما هو أكثر من مجرد التشجيع على العمل بجهد أكبر. بحلول العام 1899 أصبحت شركة كارنيغي لصناعة الفولاذ أكبر شركة فولاذ في العالم، حيث بلغ إجمالي إنتاجها نصف إنتاج بريطانيا العظمى، وباتت توفر ربع الفولاذ الأميركي.

عمد كارنيغي الذي كان يدرك أهمية تكوين الصداقات مع سياسيين ذوي مقامات رفيعة، إلى دعم السياسيين أمثال جايمس بلاين الذي ترشح للرئاسة وفشل وأصبح لاحقاً وزير خارجية، إضافة إلى بنجامين هاريسون الذي انتُخِب رئيساً في العام 1889، وكافأ كارنيغي عبر تعيين محاميه في المحكمة العليا. تم تعيين المحامي جورج شيراو بغضون أسبوع على الرغم من أنه لا يملك أية خبرة سياسية أو قضائية، وهو قاضي المحكمة العليا الوحيد الذي يفتقر إلى الكفاءة. إلا أن افتقار شيراو إلى الكفاءة لم يمنعه من أن يكون صديقاً للصناعة. في قضية الحق العام ضد شركة (إي سي نايت) صوّت شيراز

بأن شركة تكرير السكر الأميركية لم تخرق قانون شيرمان لمكافحة الاحتكار، على الرغم من أنها تبسط سيطرتها على 90 بالمئة من هذه الصناعة. وفي وقت لاحق قدم الصوت الحاسم معلناً أن ضريبة الدخل غير دستورية، وبعد فترة وجيزة دعم أمراً قضائياً سعت إليه الحكومة لتشتيت تظاهرة في شركة بولمان. وبات كارنيغي محل ثقة هاريسون، وقد تكون مصادفة أو لا تكون أنه على الرغم من توقيع الرئيس على قانون شيرمان لمكافحة الاحتكار إلا أن إدارته لم تقاضِ سوى قضية واحدة في عهده.

في آذار/مارس من العام 1901 تقاعد كارنيغي، وباع شركته لجي. بي. مورغان مقابل 480 مليون دولار. وبهذه الشركة والكثير غيرها أنشأ مورغان شركة فولاذ الولايات المتحدة (يو. أس. ستيل) وهي أول شركة يبلغ رأس مالها أكثر من مليار دولار [171]. بلغ رأسمالها - الذي كان يوازي حينئذ 7 بالمئة من الناتج الإجمالي المحلي للولايات المتحدة - ضعفي رؤوس أموال جميع المصارف المحلية في البلاد. ووظفت شركة فولاذ الولايات المتحدة عبر فروعها أشخاصاً يفوقون في عددهم جميع سكان ولاية ماريلاند، وسيطرت على ثلثي سوق الفولاذ. في غضون ذلك، تحول انتباه كارنيغي إلى الأعمال الخيرية، حيث وضع معياراً للكرم تخطى القسوة التي أظهرها في مجال الأعمال. فقد تبرع بمبلغ 350 مليون دولار في حياته، وما تزال مؤسساته وجمعياته ناشطة إلى يومنا هذا، ومن ضمنها صندوق كارنيغي لجامعات اسكوتلندا، وصندوق كارنيغي دانفير ملاين ومعهد كارنيغي ومؤسسة كارنيغي للسلام الدولي (وهو المكان الذي زرته دارساً وأنجزت فيه العمل على هذا الكتاب)، وهيئة صندوق أبطال كارنيغي، ومعهد كارنيغي في واشنطن، ومؤسسة كارنيغي. كما وإنه مسؤول عن بناء أكثر من 2500 مكتبة على امتداد العالم الناطق باللغة الإنكليزية [172].

يُعتبر سجل كارنيغي للأعمال الخيرية ملحوظاً، ويتناقض كثيراً مع عدم استعداده لمشاطرة أي من أرباحه مع موظفيه. بالرغم من أنه كتب بشغف حول حق تشكيل النقابات، إلا أنه أجبر العمال في أحد مصانعه على شجب تشكيل النقابات كتابياً. في حين تحتم على العائلات في بيتسبورغ تحصيل 600 دولار سنوياً كي يبقوا بمنأى عن المديونية، إلا أنه كان يدفع للعديد من موظفيه أقل من 400 دولار سنوياً [173]. وكان أقل عامل يجني 300 دولار، أي أقل مما يجنيه كارنيغي بعشرة آلاف مرة تقريباً. كتب كارنيغي في مقالة بعنوان «الثروة» في العام 1889: «إنه لهدر للوقت أن نقوم بانتقاد الفجوة المحتومة بين الطبقات الإجتماعية» [174]. ووفقاً لآرائه الداروينية

الإجتماعية، يعتبر تركّز الثروات بين أيدي قلة من الناس ناجماً عن التوزيع غير المتساوي للمواهب. وفي تلك المقالة بالتحديد واصل الكتابة وقال: «إن الثروة التي تصل إلى أيدي القلة من الناس يمكن جعلها قوة أكثر فعالية لأجل سمو عرقنا مما لو أنها وُزّعت بكميات ضئيلة (عبر الرواتب) إلى الناس أنفسهم». وأشار إلى أن الرواتب الأعلى «كانت لتُهدر في الانغماس بالملذات، والبعض منها بإفراط، كما نشك أنه حتى الجزء الذي سيُستخدَم بأفضل طريقة، أي ذاك الذي سيزيد من رفاهيات المنازل، سيعود بالنتائج على العرق كعرق». في سيرته الذاتية التي كتبها بعد تقاعده، عرض تغييراً كاملاً في وجهة نظره: «إن عدت إلى العمل في الغد، لن يمر على بالي الخوف من متاعب اليد العاملة، وإنما سيملأ قلبي ويليّنه الحنان تجاه الفقراء والعمال المضلَّلين أحياناً فيما هم أصحاب نيات حسنة. هل من التناقض أن يصبح المتنافسون الشرسون - أمثال كارنيغي وبيل غايتس اللذين يسحقان منافسيهما كالذباب - بعد ردح من الزمن مُحسنين على نحو مثمر ومركّز جداً؟ أو هل أن انخراطهم في الأعمال الخيرية مجرد طريقة أخرى لممارسة السلطة وصون إرثهم بضمير حي؟» [175].

بالتأكيد ساهم نجاح كارنيغي في أعمال الإحسان في عكس سمعته التي اكتسبها ربما نتيجة أساليبه القاسية في العمل. لقد اتبع النحو التصنيفي في العطاء، حيث يحدد سلسلةً تراتبية من الاستثمارات الجديرة ويصنفها من الأولوية العليا إلى الدنيا: الجامعات، المكتبات، المستشفيات، المختبرات، الحدائق، القاعات الموسيقية، الحمامات العامة، وأخيراً الكنائس. ليس وحدهم الآخرون هم الذين قدّروا هذا الالتزام، وإنما هو أيضاً قدّره على نحو جلي. خلال حفل افتتاح مكتبة كارنيغي في أليغايني، بنسلفانيا والذي حضره صديق كارنيغي بنجامين هاريسون ألقى كارنيغي تقدِمَة مؤثّرة حول نفسه [176]: «أريد من المواطن الفقير والرجل الفقير والمرأة الفقيرة الذين يكدون في العمل من الصباح حتى المساء لكسب قوت يومهم (كما اضطررت أن أفعل في مقتبل العمر، وحمداً لله) وفيما يمشي كل منهم في هذا الرواق، وفيما يقرأ الكتب على الرفوف، وفيما يصغي إلى أنغام الأرغن، وفيما يبدي إعجابه

بالأعمال الفنية في هذا المعرض إلى جانب أصحاب الملايين والصفوة من المواطنين، أريد منه أن يقول في قلبه: «أنظروا، كل هذا لي».

كان الآخرون أقل تأثراً. وصرّح عمال الفولاذ لصحيفة في بيتسبورغ: «كنا نفضّل لو أنهم لم يقتطعوا من رواتبنا وتركونا ننفق المال بأنفسنا. على أي حال، ما فائدة المكتبة لرجل يعمل 12 ساعة في اليوم؟»

جون دي روكفيلر: التجسيد الحقيقي لزمانه

بدا جون روكفيلر النحيل، والمتحفظ، والورِع أشبه برجل الأعمال الفاقد الحيوية. ولكن في العديد من النواحي كان الكاتب المبدع الأوحد للعصر الحديث. ليس ثمة أميركي مثله جمع هذا المقدار الكبير من الثروة؛ إذ إنه بلغة الدولار الثابت تعتبر ثروته الأضخم في التاريخ. كان يعمل في مجال النفط. وفي كتاب (الجائزة: البحث الطويل عن النفط والمال والسلطة) [177] يشير دانيال ييرغين إلى أن شركة (ستاندرد أويل) التابعة لروكفيلر «تعمل وفق الأساليب القاسية والنهم المطلق التي اتسمت بها رأسمالية القرن التاسع عشر. إلا أنها فتحت أيضاً عهداً جديداً، إذ تطورت لتصبح واحدة من أولى المؤسسات متعددة الجنسيات في العالم وأعظمها». ببساطة: كان روكفيلر «الشخصية الأهم في تشكيل صناعة النفط». ويشير رون تشيرنو، كاتب سيرة روكفيلر الذاتية المذهلة: «عمد روكفيلر من خلال إنشاء أشكال صناعية جديدة إلى ترك بصمته على زمن يمجد المخترعين وليس الإداريين» [178]. أصبحت مؤسسته متعددة الجنسيات نموذجاً من شأنه أن يحوّل العالم بكل ما للكلمة من معنى.

عمد روكفيلر الذي شعر بوجود فراغ في أميركا بعصرها الذهبي إلى المساعدة في إيجاد نظام اقتصادي جديد. في المجالات التي فشلت فيها الحكومة في تنظيم الصناعات تنظيماً فعالاً، حقق مركزاً كبيراً جداً لدرجة أنه نظمها بنفسه. قبل قوانين الشركات الفديرالية، اضطرت شركة ستاندرد أويل التي كانت شركة وطنية منذ البداية إلى مواجهة مجموعة من قوانين الولاية التي تعيق العمل وتستقدم الفساد. ولكن روكفيلر أفلح في إيجاد طريقة جديدة أوجدت نوعاً جديداً من الشركة. وحينما كبرت هذه الشركة كثيراً لدرجة أن المحكمة العليا أمرت بتقسيمها عام 1911، كان قد أصبح عصياً على الهزيمة. ونمت الأجزاء المكوّنة لإمبراطورية ستاندرد أويل بشكل مستقل حتى أصبحت أكبر قيمة، فازدادت ثروته إلى 900 مليون دولار. كتب تشيرنو قائلاً: «إن روكفيلر أكثر من أي شخص آخر جسد الثورة الرأسمالية التي تبعت الحرب الأهلية، وحوّل الحياة [179]. لقد جسد كل فضائلها، من النمو إلى الاعتماد على الذات، إلى الكد في العمل، إلى المشاريع الدؤوبة. ومع أنه هزأ بالحكومة وهزم منافسيه شر هزيمة، إلا أنه جسّد أيضاً العديد من أفظع عيوبها. وبالنتيجة أصبحت حياته المهنية النقطة المركزية في أي جدال حول الدور المناسب للحكومة في الاقتصاد الذي استمر حتى يومنا الحالي».

لقد أسس روكفيلر إلى جانب مجموعة من شركائه شركة تكرير النفط حينما كان في الرابعة والعشرين من عمره. ومنذ البداية أراد توسيع الشركة، ولكن شركاءه كانوا أكثر حذراً، ومن أجل تحقيق رؤيته اشترى حصصهم. وكانت بدايات العمل في مجال النفط ملأى بالشركات المبتدئة والصفقات الصغيرة، وكانت تكاليف الدخول في ذلك المجال متدنية، فاستغل روكفيلر

فرصة للانخراط في ذاك المجال وفرض السيطرة. وفي غضون أربع سنوات، بدأ برفقة شريكه الذي يشبهه من ناحية التفكير، هنري فلاغلير ببناء شركة بمقدورها التغلب على أي منافس. في العام 1870، أسس الإثنان شركة ستاندرد أويل وهي شركة مُحاصّة تمكّنهما من جمع الرأسمال الذي يحتاجانه من أجل التوسع، وزيادة الفعالية، وبالتالي تعزيز الأرباح. حصلت الشركة على اسمها (ستاندرد أويل: النفط المعياري) من خلال وعد روكفيلر بالالتزام بإنتاج نفط ذي نوعية، معياري ومتماسك، وهو تطور مهم في وقت كان إنتاج الكيروسين غير المتماسك يؤدي إلى 5 أو 6 آلاف حادث مميت في السنة [180].

استخدم فلاغلير نمو الشركة المتزايد للتفاوض مع السكك الحديدية بشأن أجور الشحن الفضلى. وكان هذا الفعل نوعاً من الميزة غير القانونية التي حظيت بها الشركات الكبرى قبل أن تُلغى مثل هذه الممارسات بفعل قانون التجارة بين الولايات وقانون إلكينز للعام 1903 [181]. وبعد سنة واحدة من تأسيس شركة ستاندرد قامت بإطلاق شركة أخرى تُدعى شركة تحسين الجنوب (ذا ساوث إمبروفنغ كومباني: أس آي سي)، وهي عبارة عن اتحاد لأكبر مصانع التكرير في المنطقة. لم تحظ هذه المجموعة بحسومات على أجور الشحن فحسب، وإنما شركات السكك الحديدية أيضاً على دفع رسوم لشركة ستاندرد في كل مرة تنقل فيها المواد الخام من مصانع تكرير لا تنتمي لشركة أس. آي. سي. وبالتالي كلما ازداد انتاج المنافسين، ازداد ربح شركة أس. آي. سي. وصف المؤرخ جون. تي. فلاين [182] أسلوب فرض الرسوم هذا بأنه وسيلةٌ لوحشية تنافسية ليس لها مثيل في التاريخ. ولكن نظراً لوجود تنافس بين شركات السكك الحديدية، كانت لطريقة روكفيلر ميزة تأمين

العمل للجميع. وعد بأن يصبح الحَكَم الرسمي في الصناعة، وبالتالي يجد الحلول للتحديات الأساسية التي تواجه كلاً من صناعتي النفط والسكك الحديدية بضربة واحدة. وحينما اكتُشفت الخطة، أحدثت احتجاجاً كبيراً، فوجب التخلي عنها. ولكن حينما كانت الخطة تُطبّق، حققت شركة ستاندرد وشركات السكك الحديدية أرباحاً كبيرة.

في أعقاب نكسة شركة أس. آي. سي، باشر روكفيلر في مبادرة كسبية. من العام 1872 حتى عام 1879، راحت شركة ستاندرد تشتري مصانع تكرير بنمط تضمّن تقديم عروض معقولة لملكيات متوفرة، وفي حال لم تُقبل العروض، يتم الاقتطاع من أسعار المنتجين المقاومين ودفعهم إلى خارج الصناعة أو إلى العودة لأحضان شركة ستاندرد [183]. إن انتباه روكفيلر الشديد للتفاصيل والفعالية مكّنه من التخفيف من منافسيه بدهاء. على سبيل المثال، حينما اكتشف أن إغلاق صفيحة الكيروسين يتطلب 40 نقطة من اللحام، اقترح أن يجربوا استخدام 38 نقطة. وحينما راح قسم من هذه الصفائح يتسرب، اقترح تجربة 39 نقطة. أفلحت هذه الطريقة وباتت المعيار الجديد والأرخص كثيراً. نجم عن هذه الطريقة، التي تركز على كل من الإنتاج الجملي والتفاصيل الدقيقة، نتائج هائلة. بحلول العام 1879، بعد 9 سنوات من تنظيم شركة ستاندرد، باتت الشركة تسيطر على 90 بالمئة من قدرة أميركا على التكرير [184].

وبحكمة أباطرة الكينع، دعا روكفيلر أفضل مدراء الشركات التي اشتراها للانضمام إليه في مقر شركة ستاندرد في محلة 26 برودواي، في مانهاتن. على عكس كارنيغي، كان يُنظر إلى روكفيلر على أنه مدير ممتاز.

كان مرتاحاً في التفويض ويحرص على إيجاد إجماع بين مدرائه. وكان ثمة صفة واحدة مميزة في عمله ألا وهي إصراره على التزام السرية التي من شأنها أن تقود العالم لاحقاً إلى حالة من الترقب لما يجري خلف الواجهة الصخرية الملساء لمبنى المكتب الذي يقع في أسفل مانهاتن.

لم تواجه شركة روكفيلر مشاكل اليد العاملة نفسها التي واجهها كارنيغي. لأن شركة ستاندرد أصبحت شركة احتكارية فعلية بسرعة هائلة، لم تواجه في النهاية ضغوط التنافس التي غالباً ما تسبب اقتطاع الأسعار وقد تؤثر سلبياً على قدرة دفع أجور محترمة للعمال. قاوم روكفيلر النقابات، ولكنه دفع أجوراً تتخطى أجور السوق، وقدم فكرة ملكية الموظف للأسهم معلناً: «أود لو يكون كل رجل وامرأة وطفل رأسمالياً. أود لو يدخر الجميع أموالهم دون أن يبددوها، فيملكون الصناعات والسكك الحديدية وخطوط التلغراف» [185].

وبالرغم من هذه النظرة، يعتبر البعض أن ستاندرد تمادت كثيراً في سيطرتها وممارساتها. وقد أُقيمت تحقيقات ووُجّه حتى اتهام بالتآمر الجنائي ضد المؤسسة وروكفيلر في العام 1879، ومع ذلك واصل العمل لبناء الكفاءات [186]. وحينما منع القانون ستاندرد من امتلاك شركات خارج ولاية أوهايو، سمّى روكفيلر ثلاثة موظفين ليعملوا كأوصياء على الممتلكات الموجودة خارج الولاية. وقد حافظ ذلك على المظاهر، حتى بالرغم من تمرير الشيكات الربحية للشركات ذات الملكية بالتوصية على 37 مساهماً في ستاندرد (حيث يعتبر روكفيلر أكبر مساهم فيهم). ولكنه كان ترتيباً غريباً، فاخترع روكفيلر فكرة إنشاء شركة مهيمنة: حيث تتألف من 9 أوصياء

يستلمون أسهماً في كل من شركات الولاية التي تملكها ستاندرد. إن هذا الاتحاد الاحتكاري، بحسب ييرجين [187]، أفسح المجال أمام تأسيس مكتب مركزي لتنسيق وتبرير نشاطات الأفرع العاملة المتعددة، وهي مهمة باتت ملحة أكثر إثر النمو المتزايد لحجم الأعمال. وقد مد الاتحاد الاحتكاري روكفيلر وشركاءه بغطاء من الشرعية والمرونة الإدارية التي يحتاجون إليها ليديروا بفعالية الشركات التي أصبحت فعلياً عالمية. وسرعان ما اقتبست هذه الطريقة شركات تابعة لمجموعة من الصناعات الأخرى، وبخاصة في القطاع الزراعي التجاري. ورداً على ذلك انطلقت حملة في عداد النخب الشعبية والسياسية للجم ما رأوه شركات مفرطة القوة. في الواقع، وفقاً للمؤرخ ريتشارد هوفستادتر، باتت ملاحقة هذه الشركات بالنسبة إلى الكثير من الأميركيين أسلوب حياة وعقيدة [188]. وكانت المبادرة التشريعية الكبيرة الأولى لاحتواء هذه الاتحادات الاحتكارية هي قانون التجارة بين الولايات للعام 1887، الذي سعى تحديداً إلى وضع حد للتسعير التمييزي المتعدد للسكك الحديدية. ولكن القانون كان مليئاً بالغموض، مما جعل صناعة السكك الحديدية تستغل هذا الأمر إلى أبعد الحدود. وبعد ثلاث سنوات، تم سن قانون شيرمان لمنع الاحتكار الذي منع «الإحتكار وضم الشركات الهادفة لتقييد التجارة» وهدد بإنزال عقوبات مشددة في حق المخالفين. كان القانون بحد ذاته انتصاراً للنوايا أكثر منه إجراء تنفيذياً، نظراً إلى التباساته الكثيرة، وبالكاد أولته شركات مثل شركة ستاندرد أية أهمية. حتى أن روكفيلر دعم جهود إعادة انتخاب السيناتور جون شيرمان في العام 1891.

حقق المزاج العام رجاءه في مكان آخر، إذ أفلحت ولاية أوهايو في مقاضاة شركة ستاندرد لخرقها دستور الولاية نتيجة نقل السيطرة إلى أمناء

خارج الولاية. في حين أدى هذا الأمر إلى حل الاتحاد الاحتكاري في العام 1892، إلا أن روكفيلر استغل قوانين نيو جيرسي التي تسمح اليوم للشركات بامتلاك حصص في شركات أخرى وأسس شركة (ستاندرد أويل في نيو جيرسي) لتحل محل اتحاد ستاندرد أويل الاحتكاري.

ازداد رأسمال الشركة ألف بالمئة. وسرعان ما اكتسبت أسهماً في 41 شركة أخرى قامت بدورها بالسيطرة على عدد من الشركات الأخرى. وبالتالي بدلت الشركة مظهرها القانوني ولكن من الداخل ظلت العملاق نفسه: ظل جون دي روكفيلر ثابتاً في موقع السيطرة وحصد أرباحاً كبيرة. بين عامي 1893 و1901، وصلت حصة روكفيلر من أرباح شركة ستاندرد إلى ما يقارب 65 مليون دولار [189].

بحلول العام 1897 كان قد نقل بعض المسؤوليات الإدارية إلى صفوة المدراء، ولكنه ظل واجهة الشركة، وتحول إلى هدف لكثير من التحقيقات والانتقادات الصحفية العالية المستوى. وبرغم حماسة نقاده الشديدة، ظلت التغييرات على قدر قليل نسبياً ولا تمثل تهديداً للشركة إلى أن تم اغتيال الرئيس المُنتَخب حديثاً آنذاك، ويليام ماكينلي، الأمر الذي فتح الباب لرئاسة ثيودور روزفلت.

وكحال بيريكلز، جاء مصلح هذه الحقبة من الطبقة الأرستقراطية، عائلة نيويوركية ثرية لم يُتوقع منها أن تجلب الهلاك للطبقة الثرية. كان روزفلت آمراً سابقاً لشرطة نيويورك وحاكماً ويتمتع بشخصية معقدة. كتب هوفستادتر قائلاً: «كان يكره الأثرياء [190]، وإنما يخشى الفقراء. وفي حين كان التقدم في مجال الأعمال يخيف مواطن الطبقة الوسطى العادي لأسباب

اقتصادية، كان روزفلت يخشاه لأسباب سياسية». كان روزفلت يخشى أن يغلب النفوذ المتنامي للاتحادات الاحتكارية والمؤسسات الكبرى الأخرى نفوذ الحكومة المنتَخَبة. لم يشأ التخلص من الشركات الضخمة، التي رآها كنتاج محتوم للنمو الوطني. وإنما شعر أن على الحكومة لعب دور تنظيمي أكثر فاعلية. في خطابه الأول أثناء توليه الرئاسة قال: «إن الشركات الكبرى موجودة فقط لأن مؤسساتنا أنشأتها وقامت بحمايتها؛ لذا من حقنا ومن واجبنا أن نحرص على أن تعمل بتناغم مع هذه المؤسسات». وفي حين كان فعله أقل من كلامه على امتداد معظم فترة رئاسته، لم يعمد فحسب إلى إشعال الحماسة المتواصلة في أميركا، وإنما اتخذ عدداً من الخطوات المهمة لمعالجة الوضع، فأنشأ وزارة التجارة ووزارة العمل ومكتباً مؤسساتياً مكلفاً بالتحقيق مع الشركات. كما عمد إلى توقيع قانون الغذاء والدواء الصافيَين وقانون هيبورن، اللذين عززا التنظيمات السابقة المتعلقة بالسكك الحديدية. ومن بين التحركات الأخرى التي لا يزال لها تأثير حتى يومنا هذا، سعى إلى منع الشركات من توفير التمويل السياسي. إن الكثير من المبادرات التي أيدها روزفلت لم يتم تبنيها حتى وصول الإدارة التالية، أي إدارة وودرو ويلسون. ولكن الخطوات التأسيسية التي اتخذها كانت في غاية الضرورة.

أما بالنسبة إلى روكفيلر، فقد رفعت حكومة روزفلت دعوى ضد شركة ستاندرد أويل أمام المحكمة الفديرالية تحت قانون شيرمان المكافح للاحتكار في شهر تشرين الثاني/نوفمبر من العام 1906 [191]. وكانت إحدى القضايا الخمس والأربعين المكافحة للاحتكار التي رفعها والتر. وصدر الحكم فيها في العام 1911، حيث كان رأي الأغلبية على الشكل التالي: «نعتقد أنه ما من عقل

نزيه يمكنه استطلاع الفترة التي نحن بصددها (إثر تأسيس شركة ستاندرد في العام 1870) دون أن يندفع بشكل لا يُقاوم إلى الاستنتاج بأن العبقرية نفسها التي حثت على التنمية والتنظيم التجاريين سرعان ما ولدت نية وهدفاً لإقصاء الآخرين». أعطت الحكومة شركة ستاندرد 6 أشهر حتى تحل نفسها. وأصبحت أجزاؤها: إكزون وموبايل وشيفرون وسوهيو (التي أصبحت لاحقاً الفرع الأميركي لشركة بي. بي) وأموكو وكونوكو وآركو وسان. في العام 2006، وصلت المبيعات الإجمالية لهذه المنظمات الوريثة إلى 963 مليار دولار [192]. ولو ظلت مؤسسة واحدة، كانت لتساوي ثلاثة أضعاف ثاني أكبر مؤسسة، وكانت مبيعاتها الإجمالية لتفوق الناتج الإجمالي المحلي لروسيا.

عاش روكفيلر حتى عمر السابعة التسعين [193]. وتخطت ثروته التي وصلت إلى 900 مليون دولار الميزانية الفيديرالية للولايات المتحدة بحوالي 185 مليون دولار، وفي ذروتها كانت تساوي 2 بالمئة من الناتج الإجمالي المحلي للولايات المتحدة (أي ما يعادل ثلاثة أضعاف حصة بيل غايتس اليوم). ولكن كحال كارنيغي، تبرع بمعظم ثروته، حيث أسس من بين مجموعة من المؤسسات الأخرى جامعة شيكاغو، ومعهد روكفيلر للأبحاث الطبية، ومؤسسة روكفيلر الخيرية. أصبح أحد أحفاده الذي يدعى دايفيد رئيس مجلس إدارة تشايس مانهاتن بانك. كما أصبح حفيد آخر له يدعى نيلسون نائب رئيس الولايات المتحدة. وأصبح حفيد آخر ويدعى وينثروب حاكم ولاية آركنساس. أما ابن حفيده ويدعى جاي، فكان، لدى كتابة هذا الكتاب، يحتل منصب سيناتور من وست فيرجينيا.

ويظل النتاج الأكثر تأثيراً لروكفيلر هو الشركات التي خَلَفَتْ تلك الشركة التي أسسها، ولعل الأكثر تأثيراً هي الأفكار التي شكلت هذه الشركات. بفضل نجاحه الذي لا مثيل له، لم تؤثر مبادئه وممارساته القيادية على شكل كل المؤسسات المتعددة الجنسيات على وجه الأرض اليوم فحسب، وإنما أدت أيضاً إلى تغيير عميق في بنية السلطة في العالم. لقد تضمن إرثه في هذا المضمار مجموعة واسعة من المساهمات، من أسلوبه التعاوني في الإدارة، إلى ملكيته الممركَزة وبنية قراره المركزية، ومن تركيزه على الدمج الذي وصفه كتعاون وأفكاره حول الدمج العامودي للشركات، إلى استراتيجياته وآرائه السياسية حول التبرعات الخيرية. إن أفعال الشركات التي خلَفَت شركة ستاندرد أويل فيما يخص إعادة تشكيل معظم العالم الحديث، متصدرةً عملية استكشاف النفط في الشرق الأوسط، وأميركا اللاتينية، والاتحاد السوفياتي سابقاً، واليوم إفريقيا، عمدت إلى تغيير النظام العالمي، فأعطت الدول التي كانت تعتبر صغيرة وثانوية نفوذاً كبيراً، حتى فيما مارسته من نفوذ كبير ضمن هذه الدول ونيابة عنها.

واليوم تعتبر صناعة الطاقة أكبر صناعة في العالم وأكثرها نفوذاً، ولا تزال علامة جون دي روكفيلر مدموغة عليها. وبمعنى أكثر شمولاً، ازدهرت الشركات متعددة الجنسيات أنفسها وباتت تنافس الدول من ناحية النفوذ السياسي والاقتصادي، فيما تخطت بعض الدول في قدرتها على التحرك عبر الحدود. تماماً كما فعلت شركة ستاندرد أويل في بداية الأمر، حيث تخطت حدود الولايات في الولايات المتحدة. بطريقة ما اتبعت هذه الشركات خطى روكفيلر في سعيها للبقاء وراء ضوابط البيئة التنظيمية فيما تحاول طوال الوقت التأثير عليها. في الواقع، أوجد انفراط عقد شركة ستاندرد أويل جيلاً جديداً من الشركات متعددة الجنسيات التي واصلت التوسع خارج الحدود

وعبرها والسيطرة على التنافس حتى لو لم تبسط سيادتها كاملة على سوق معيّنة كما كانت الشركة الأولية تفعل حيث كانت تسيطر على 90 بالمئة من سوق النفط في الولايات المتحدة. في الوقت نفسه، يظل روكفيلر كحال كارنيغي نموذجاً لجبار الشركات الذي يعتبر مبدعاً ورمزاً للتفاوت الهائل في عهده في آن. كحال المدراء التنفيذيين والمستثمرين في هذا العصر الذين يعتبرون ورثته بهذا الصدد، كان قدوة وأنموذجاً.

وكما لا نزال نشعر بتأثير الابتكارات الديمقراطية لكليسثينز وبيريكلز، وبقدر ما نتلمس نتائج قيادة نورهاسي وكانغسي ودورهما في تثبيت الدعائم الأساسية للحكم الصيني الحالي، فإننا لا نزال نتصارع مع معاني التغييرات التي أحدثها عمالقة العصر الذهبي هؤلاء، ونتساءل عما إذا كانت اهتمامات ثيودور روزفلت بشأن العلاقة بينهم، وشركاتهم، والحكومة ذات قاعدة متينة. ولكن يأخذ اهتمامه أهمية مختلفة وإلحاحاً أكبر حينما تكون الشركات متعددة الجنسيات وتعمل في حقل يحد في كل شيء من تأثير الحكومة، من النقص في القوانين إلى حركية منظمات الأعمال. في الوقت عينه، وفيما تزدهر الشركات على نطاق عالمي، فإنها تزدهر أيضاً من ناحية الموارد ونفوذها الكامن. وكذلك يتكرر الاهتمام الذي كان موجوداً في زمن مكافحة الاتحادات الاحتكارية في يومنا هذا بشكل أكثر قوة.

وكما رأينا اتسم كل عهد للنخب بمغالاة في الطموح وانهيار لاحق. والسؤال الذي بدأ كثيرون يطرحونه وهو: هل سيشهد زماننا الأمر نفسه، إذا كانت الجهود الحالية للحد من رواتب المدراء التنفيذيين وخفض الفوائد الضريبية لشركات الأسهم الخاصة هي امتداد لهذا الانهيار، أو بالنظر إلى المدى العالمي لنشاطات النخب الحالية وهل عساها تأخذ شكلاً مختلفاً، ربما

جعل ردة الفعل على العولمة أكثر مؤسساتية، أو شيئاً جديداً غير متوقع، وكاسحاً أكثر، وقد يكون أكثر تشويشاً حتى في مضامينه.

لفهم الإجابة على هذا السؤال لا بد لنا من دراسة طبقة النخبة خاصتنا بشكل نظامي أكثر، ونموذج مفيد. لذا في الفصول الأربعة التالية سأفعل كما فعل، وسآخذ نخبنا الحالية على شكل مجموعات، من مجالات المال والأعمال، والسياسة، والجيش، وأولئك الذين لهم تأثير من خلال قوة الأفكار (قادة دينيون وإعلاميون وثقافيون). إن هذه الطريقة لا تكشف لنا الفروقات بين هذه المجموعات فحسب بل تسمح لنا أيضاً باكتشاف كيفية قيام الطبيعة العالمية لهذه الطبقة بتمييزها عن أجيال النخب السابقة. كما تسمح لنا بمعرفة كيفية تطور هذه المجموعات والتفكّر في معاني هذا التغير.

ليس ثمة مجال يشهد التغييرات بالسرعة التي يشهدها مجال المال والأعمال، وليس ثمة مجموعة متكيفة بشكل أفضل مع الطبيعة العالمية لهذا العهد الحديث. توصلت هذه النخب بعدة طرائق إلى السيطرة على طبقة النخبة وتحديدها - والنجاحات والتحديات المرتبطة بها - كما فعل أسلافها مثل كارنيغي وروكفيلر في عصرهما الذهبي والمنقسم. وبالتالي سأبدأ بدراسة المجموعات التي تؤلف النخب الحديثة عن طريق اتباع المال.

4

اللحظة المتعددة الجنسيات:

حين أصبح المال والأعمال مركز كل شيء

إن تحويل المئة دولار إلى مئة وعشرة دولارات يتطلب العمل. أما تحويل مئة مليون دولار إلى مئة وعشرة ملايين دولار فهذا أمر محتوم.

إدغار برونفمان



حين التقيت بميخائيل خودوركوفسكي لأول مرة لم يكن عضواً في حكومة القلة، ولم يكن الصنو الروسي الحديث لبارون النهب الأميركي الذي وُجد في القرن التاسع عشر، ولم يكن سجيناً.

في الواقع، لم يكن ثمة حكومات قلة روسية في تلك الآونة. كان العهد السوفياتي قد انتهى لتوه، وكانت تأسر موسكو لحظة من الأمل القوي المعدي، حيث كانت تركب على موجة تحول رفعت من طموحات الجميع إلى مستويات لم تكن تخطر على بال حتى قبل بضع سنوات. كان كثير من الروس الذين التقيتهم في حالة ضياع نوعاً ما بسبب هذه الحريات الجديدة. وكان صعباً وضع شكوكهم جانباً، وكذلك شعورهم حيال المؤامرات الخفية، وثقتهم

الراسخة بقيمة العلاقات الصحيحة. بهذا المعنى كانت لحظة روسية بامتياز، حيث تتسم بكونها رومانسية جداً وموشحة بشيء أكثر قتامة في الوقت عينه. واستناداً إلى ذوقك، تجد إما غوغول أو دوستويفسكي أو تولستوي أو باسترناك قد صوّر الجو العام بإتقان. وبالفعل قام كل منهم بذلك بطريقته الخاصة في عهود مختلفة.

التقينا لتناول العشاء في مطعم جورجي صغير وبسيط في وسط موسكو. وكان المضيف صحفياً روسياً يدعى آرتيوم بوروفيك، وقد صنع اسمه من خلال اختبار حدود سياسة الانفتاح كمراسل على الجبهة خلال هزيمة السوفيات في أفغانستان. لدى لقائنا كان بوروفيك مؤسس ورئيس دار نشر غرّ يدعى (السرية القصوى). (في غضون بضع سنوات قُتل في حادث تحطم طائرة خاصة. كان قد عمد إلى تنفير العديد من الأشخاص الأقوياء، وقد تحولت روسيا إلى ما يشبه الغرب الجامح نوعاً ما. كان يتم اتباع القوانين وتطبيقها بشكل انتقائي. وحينما كان يموت صحفيون ناشطون في حوادث تحطم طائرات، لم يكن الافتراض المباشر يفضي إلى أن الحادث مدبّر فحسب، وإنما ما كان ليخطر على بال أحد أن في هذا الافتراض جنوناً من أي نوع).

كان بوروفيك متحمساً لتعريفي على ذاك الشاب الهادئ. كان خودوركوفسكي نجماً صاعداً، جنى ثروة من خلال ترؤسه لمشروع مصرفي جديد تالٍ للمرحلة السوفياتية يدعى ميناتيب. تم التلميح لي بأن المال الذي استُخدم في المصرف قد أتى من مصادر روسية - ربما من الاستخبارات السوفياتية السابقة - ولكن مهما كان المصدر، كان خودوركوفسكي وهو في أواخر العشرينات من العمر يحول المصرف إلى مشروع ملحوظ.

بالعودة إلى الوراء، أعتقد أن بوروفيك قد رتب لهذا اللقاء، ليس لأنه يود مساعدتي في تأسيس شبكة علاقات في روسيا الجديدة فحسب، وإنما

لأن خودوركوفسكي كان يهودياً هو الآخر. لطالما بدا بوروفيك مدركاً جداً مسألة يهوديتي ومتلهفاً للفت النظر إلى موضوع مناهضة السامية وشجبه. بالنظر إلى تاريخ روسيا غير المجيد في هذا المجال، وإلى وجود شخصيات قومية كبيرة مثل فلاديمير زيرينوفسكي اللطيف والجنرال ألكساندر ليبيد الأكثر لطفاً وإنما الأكثر تعصباً، واللذين كانا يتطلعان إلى احتلال منصب الرئاسة، لم يكن من الصعب إيجاد مثل هذين الشخصين. وفي حين كان يصعب تقبل هذا النوع من التملق، إلا أنني أعتقد أنه نجم عن نوايا حسنة، وقد عهدت هذا الأمر في أسفاري. إنه أشبه بالمعاملة التي أتلقاها أحياناً في اليابان، حيث يحاول شركائي في العمل تمتين أواصر العلاقة بيننا من خلال العناية باهتماماتي اليهودية.

وصلت أنا وبوروفيك فوجدنا خودوركوفسكي في انتظارنا. بدا شاباً متحفظاً في ريعان الصبا، وبالكاد نطق بكلمة خلال أول عشر إلى خمس عشرة دقيقة من لقائنا. ولكن في النهاية، بدأ ينفتح على الحديث بعد أن حثه على ذلك مضيفنا الثرثار، فتحدث عن التحول في روسيا وفرص العمل التي بدأت تتشكل. ولكن ما أراد معرفته فعلياً هو ما إذا كان هذا الزائر الأميركي في موقع يسمح له بمساعدته على توسيع شركته، ليتواصل مع مصرفيين أميركيين وقادة شركات. لقد وجد أنه من المهم للشركات الروسية الجديدة أن تصبح جزءاً من النظام الاقتصادي العالمي، وأوحى بأن الفشل في تحقيق هذا الأمر ساهم بانهيار الاقتصاد الروسي القديم.

كان خودوركوفسكي يمتلك تلك النظرة التي لمحتها في أعين الأشخاص الطموحين جداً، إنها النظرة التي تميزهم قبل فترة طويلة من اكتسابهم للرؤية الحادة المرتبطة بانتصاراتهم الكبيرة. إنها نظرة تتسم بثقل خاص وانضباط وانتباه مفرط للتفاصيل، مرتبط بالتركيز الأحادي الذي غالباً ما

يعتبر مطلوباً لتحقيق النجاح الباهر. ولكن كان خودوركوفسكي يمتلك شيئاً آخر. كان حذراً بعض الشيء، وغامضاً نوعاً ما. لم يكن يتمتع بحس الدعابة، ويتسم بحرص شديد على أصول أعماله. أحسست أنه شعر بأن الصراحة خطرة، وأنه يوجد أعداء في المحيط، وبالتالي يجدر إتمام الأعمال الجادة بسرية تامة. من هذه الناحية تلحظ أنه طفل للشيوعية السوفياتية (وربما متبصّر نوعاً ما). ولكن مع هذا كله، كان من السهل أن تلحظ في خودوركوفسكي وغيره من قادة الأعمال الروس الذين ظهروا في أعقاب الانهيار السوفياتي خصائص مشابهة لتلك التي تعرفنا عليها من خلال النظرة الخاطفة التي ألقيناها على تاريخ النخب، وتحديداً صفوة رجال الأعمال أمثال روكفيلر وكارنيغي. في لحظات لم تكن فيها القوانين واضحة، كان خودوركوفسكي يستغل حالة الفوضى. كان قد تلقى علومه في معهد منديليف للتكنولوجيا الكيميائية وشغل منصب نائب رئيس منظمة الشباب السوفياتية في الجامعة. وهناك أُعطي فرصة خاصة ليختبر تأسيس مشاريع تجارية صغيرة، بتمويل ذاتي، بلغة البيروقراطيين الذين لا يرتاحون للغة الرأسمالية. وأثمرت أولى جهوده عن مقهى لم يلقَ النجاح. أما مشروعه الثاني فكان مؤسسة مبادرة الشباب.

في البداية اعتبر خودوركوفسكي مؤسسة مبادرة الشباب قشرة يتمكن من تحتها طلاب الجامعة من تقديم خدماتهم إلى شركات الدولة، مثل المعاهد العلمية والتكنولوجية. ولكن خودوركوفسكي استغل فرصة داخل هذه الفرصة. كانت الشركات التي تم تأسيسها بعد العهد السوفياتي تستخدم نوعين من المال: المال النقدي ونوع من النقد الداخلي الذي يمكن تبادله فقط بين الشركات التي ترعاها الدولة. وعلى الرغم من امتلاك «المال غير النقدي» القيمة الظاهرية ذاتها للمال النقدي، فإنه بسبب محدودية استخدامه كان

يعادل فعلياً حوالي عُشر قيمة النقد الذي يمكن استخدامه خارج قنوات الحكومة. وجد خودوركوفسكي هنا فرصة لموازنة سعر الصرف يمكن له أن يستغلها لمصلحته. ومقابل تقديم الخدمات لشركات الدولة، تقوم الدولة بتحويل المال غير النقدي إلى حسابه، وثم يقوم بتحويله إلى مال نقدي يستخدمه لدفع رواتب مستشاريه الشباب. وبالطبع تمكن أيضاً من الاحتفاظ بمبالغ كبيرة من هذا المال. كانت خطة ممتازة لحصد الأموال، وأشبه بحجر الفلاسفة التالي للشيوعية الذي يتم بواسطته تحويل شيء ضئيل القيمة إلى ذهب.

وبالطبع برغم امتلاك خودوركوفسكي بصيرة مهمة - إبداع تجاري تلاءم جيداً مع اللحظة التحويلية التي وجدت روسيا فيها نفسها - إلا أنه ما أمكن له تنفيذ هذا الإنجاز وحده. لقد كان جزء من عبقريته، على الأقل في تلك الآونة، ينحصر في تأسيسه لصداقات مع أشخاص في مراكز مرموقة. يعرض دايفيد هوفمان في كتابه الرائع «أعضاء حكومات القلة» فكرة لأولغا كريشتانوفسكايا، وهي عالمة اجتماع درست النخب الروسية: «لقد كان المدراء الصناعيون الذين تعاونوا مع خودوركوفسكي على علم بأنهم يعملون مع السلطات وأنهم لا يتعرضون للغش [194]. في هذه الحالة، كانت التعاملات التجارية تتم كنسمة هواء، عملية تحويل مصرفية بسيطة، كانت صعبة أو مستحيلة لولا علاقات خودوركوفسكي الجيدة».

وبناء على سعة اتصالاته ونفاذه السهل إلى المال النقدي، حقق خودوركوفسكي النهضة العجيبة من فأر الاختبار الرأسمالي إلى شخص ثري شرعي خلال بضع سنوات فقط. بعد إنشائه لمصرف ميناتيب عمل لفترة وجيزة كمستشار حكومي، ثم بمساعدة مصرف ميناتيب وأصدقائه في الحكومة عمل على شراء شركة نفط عملاقة مدمجة أفقياً تدعى يوكوس وتعتبر ثاني أكبر شركة في روسيا.

أثبتت شركة يوكوس أنها انتصار لخودوركوفسكي وهزيمة له في الوقت نفسه. حيث انتشرت شائعات مفادها أنه لم يفلح في شراء يوكوس إلا بواسطة المحسوبيات، وكان من الصعب نكران المكاسب الذاتية التي تم تحقيقها خلال عملية الخصخصة الروسية عام 1995. (على سبيل المثال، كانت المصارف التي كوفئت بالإشراف على مزاد ممتلكات الدولة، ينتهي بها الأمر بامتلاك هذه الممتلكات لأنفسها). بالإضافة إلى ذلك، كان أحد ابتكاراته المالية المزعومة مع يوكوس يكمن في قدرته على دفع مستحقات امتلاك الشركة من خلال الاستدانة مقابل مكاسبها المستقبلية. ولكن بالنسبة إلى رجل سعى إلى الحصول على الشرعية، وأيضاً بالنسبة إلى رجل لمس أهمية السيطرة السياسي لحصد الثروات في روسيا الجديدة، كانت السياسة أمراً لا يُقاوم. لقد جعلت يوكوس من خودوركوفسكي أحد أثرى أثرياء روسيا، ومليارديراً كبيراً جداً، ولكن حينما بدأ يتأمل مستقبلاً له في السياسة تداعى، أو بالأحرى تم إسقاطه. إذ بات يشكل تهديداً للقيادة الحكومية التي اعتبرها في وقت سابق مركزاً لنجاحه. لقد تمادى في رغبته بالكسب، وقدمت الأسئلة حول أمواله الحجة لرئيس روسيا فلاديمير بوتين لزجه في السجن، وهو المكان الذي يقبع فيه اليوم.

إن هذه الدورة - ابتكار يتبعه توسع استثنائي ومراكمة للسلطة ويتبعهما مشكلات مع الدولة - كانت شائعة في عداد القلة الروسية الحاكمة كشيوعها في عداد بارونات النهب في أميركا. اتبعها عضو من القلة الحاكمة إثر آخر، حيث استغل كل منهم الفرص التي أوجدتها لحظة مهمة من النهضة التاريخية. كانت القلة الحاكمة حينئذ يتم تعيينها أو لجمها أو تخويفها بالنفي أو بتقليص دورها من قِبَل نخبة أخرى تسعى إلى تأسيس نفسها باسم الشعب.

لقد تعلمت مجموعة قليلة من القلة الحاكمة في روسيا تفادي بعض الأخطار التي أحدقت بأسلافها. قام رومان أبراموفيتش [195]، وهو شريك

لبوريس بيريزوفسكي، وهو عضو آخر من القلة الحاكمة أُجبر على التوجه إلى المنفى، باستلام مقاليد الحكم على معظم إمبراطورية بيريزوفسكي وراح يبني عليها. راح بكل هدوء يضم أقساماً ضخمة من المؤسسات الصناعية الروسية، فسيطر في النهاية على 80 بالمئة من شركة النفط الروسية سيبنيفت و50 بالمئة من شركة الألمينيوم الروسية الاحتكارية روسال، و26 بالمئة من شركة الخطوط الجوية الوطنية الروسية إيروفلوت. عمد أبراموفيتش على عكس بيريزوفسكي إلى العمل في الخفاء أطول مدة ممكنة، وحين لم يعد قادراً على تحقيق ذلك، كلّف موظفين إعلاميين عالميين بتجميل صورته في محاولة منه لتفادي مصير معلمه السابق. ظل على علاقة مقربة من بوتين، وحتى أنه احتل منصب حاكم لمقاطعة تشوكوتكا في سيبيريا. ولكن، ربما استفادةً من دروس ماضي روسيا القريب، قام أيضاً بتنويع ممتلكاته لتشمل نادي تشيلسي لكرة القدم ومقره في لندن، ومنازل شاسعة ويخوتاً مترفة في الغرب، ورتب أموره ليتمكن من الانتقال إلى مكان جديد في وقت قصير، إذا لمس تغيراً في الجو في البيئة المتقلبة لروسيا الخاضعة لحكم بوتين.

كحال روكفيلر، استغلت القلة الحاكمة في روسيا لحظة معينة واستفادت منها إلى أقصى الحدود، ثم انحسرت حينما تدخلت الحكومة للجمها. وفيما بدا أن نجم بوتين آخذ في اللمعان، إلا أنه كان من غير الجلي ما إذا كانت نوعية سلطته ستحقق انتصاراً في النهاية أو ستسحق روح الابتكار في روسيا وتنفّر المستثمرين العالميين الذين تعتمد عليهم لترويج مواردها الهائلة. ولكن ما كان واضحاً أنه في غمرة الحرب بين الدولة والشركات حصل مد وجزر. حتى مع اندفاعات بوتين الانتكاسية، اعتمد مستقبل روسيا على

علاقاتها بالاقتصاد العالمي وعلى قدرة نخبها في الحفاظ على موقع لها كقوة مؤثرة ضمن الدولة.

من بعض النواحي، لا تذكّر القصة الروسية حول رأسمالية رعاة البقر، بروز القلة الحاكمة وردود الفعل ضدها، بماضي النخب فحسب. بل إنها متساوقة أيضاً مع صراعات مماثلة في يومنا الحاضر بين نخب الأعمال ونخب الحكومة على امتداد العالم. لقد تغيرت مواضع توزيع السلطة. إن قادة الأعمال يستفيدون من الحيوية والفرص التي أوجدتها العولمة: النفاذ السهل إلى الرأسمالية، وإلى أسواق جديدة، وإلى النفوذ الناجم عن مصادر السلطة المتعددة وقواعد العمليات في العالم أجمع. يُعتبر القادة الحكوميون مقيدين أكثر بأدوارهم ذات الطبيعة الجغرافية المحدودة، وفي بعض الحالات يتخذون خطوات كبيرة لمحاولة إعادة التوازن إلى مصلحتهم من خلال إعادة التأميم، وقوانين أكثر حزماً، وتطبيق انتقائي للقوانين أو تفسير مبتدع لها. يسعى الجميع إلى نماذج جديدة، ومقاربات جديدة للعلاقة بين الأعمال والحكومة في الحقبة العالمية.

الكتلة المؤسساتية ضمن طبقة النخبة

حينما نشر سي رايت ميلز كتابه (النخبة ذات السلطة) في العام 1956، ركز على مجموعات مختلفة من النخب. يتعلق البعض منها بالوضعية الاجتماعية أو بمصادر الثروة. وحملت الفصول عبارات مثل (المشاهير) و(فاحشو الثراء). وركزت فصول أخرى على طبيعة النخب ذات السلطة فاستخدم عبارات مثل: (المسؤولون التنفيذيون) و(أثرياء الشركات) و(أسياد الحرب) و(السطوة العسكرية) و(مجلس الإدارة السياسي). ركز على التقاطع

بين هذه المجموعات والتغيرات التي تصيبهم، وهي تغيرات درجت عليها المعايير التاريخية في الولايات المتحدة وقبلها في أوروبا.

لدى كتابته عن «أثرياء الشركات» أشار ميلز [196] إلى تغير مفاده: «باتت اليوم المقاعد المؤسساتية الخاصة بالأثرياء تتضمن كل السلطات والامتيازات الموجودة في المؤسسات ذات الملكية الخاصة». بمعنى آخر، أقر بأن عالم أميركا في منتصف القرن انتقل إلى نظام يرتكز على الأعمال ولا يحوي الثروات فحسب بل الطبقات أيضاً، وباتت نتائج الثورة الصناعية تتضح. أشار ميلز إلى واقع أن المسؤولين التنفيذيين في الشركات قد استلموا معظم السلطات التي كانت تتركز بأيدي المالكين فيما مضى. فطرح السؤال التالي وقد بانت آراؤه المتأثرة بالماركسية: «أَوَليس مصادرو الملكيات السابقون يُجرّدون اليوم من ملكياتهم من قِبل مدرائهم الذين يتقاضون الرواتب؟» وكحال معظم النواحي في أميركا إبان الحرب العالمية الثانية، صُعق ميلز نتيجة تغير النظام، حيث باتت الشركات تلعب دوراً أكبر من ذي قبل، حينما كان مركز الثقل الحقيقي في البلاد يتركز بيد الشركات الصغيرة، والطبقة الوسطى، وقبل ذلك بيد أولئك الذين كانوا يملكون الأرض ويعملون فيها.

ختم ميلز نظرته إلى كل كتلة نخبوية بنقاش يدور حول كيفية موازنة السلطة ضمن المجتمع وحاجة نظريات الماضي الخاصة بذاك التوازن إلى إعادة نظر.

> يتمسك الأميركيون بفكرة أن الحكومة نوع من الآلة الأوتوماتيكية، تُنظّم عبر موازنة المصالح المتنافسة. وتُعتبر صورة السياسة هذه امتداداً لصورة الاقتصاد الرسمية: يتم في كلتيهما

إحداث توازن من خلال شد وجذب الكثير من المصالح، كمويتم تقييد كل منها من خلال التفسيرات اللاأخلاقية المتقيدة حرفياً بالقانون التي ستطرأ على التجارة غير المشروعة.

إن هدف التوازن الآلي وصل إلى ذروته في التعابير الاقتصادية للقرن الثامن عشر: السوق مستقلة، وفي الاقتصاد الساحر للمقاول الصغير ليس ثمة مركز سلطوي. وفي العالم السياسي أيضاً: يسود انقسام وتوازن السلطات وبالتالي ليس ثمة مجال لأي حكم مطلق. كتب جون آدامز قائلاً: «إن الدولة التي لا تتبنى توازن السلطات لا بد لها أن تتبنى الحكم المطلق. ليس ثمة بديل آخر».

يتضح جلياً أن ميلز كان يعتقد بأن التوازن قد اختفى، وأن الجهات الصغيرة قد أطاحت بها الجهات الكبيرة التي غالباً ما تتحرك بانسجام، والتي تعاونت لإلغاء التوازن من أصله. وقد تأسف لواقع أن القرارات الكبرى تؤخذ دون إجماع عام (وهو شعور يسهل فهمه في أعقاب قرار أميركا خوض الحرب في العراق من دون الحصول على إعلان حرب من الكونغرس أو أي تداول فعلي على مستوى الوطن). وحينما جادل بأن الطبقة الوسطى، وهي محور وركيزة البلاد، تزداد ضعفاً، عدنا لنسمع نحن الموجودين في العصر الحالي - وهو عصر تقلّصت فيه الطبقات الوسطى في كل مكان من العالم ما عدا الصين والهند منذ أكثر من ربع قرن - أصداء مقلقة.

تعتبر هذه الأصداء في عداد الأسباب التي جعلت من كتابه وثيق الصلة بيومنا الحالي، ولكن المدهش في ملاحظات ميلز أنها تطرح أسئلة مهمة حول وظيفة المجتمعات، وفي الوقت عينه تنطوي على مفارقة تاريخية. لم يكن يكتب حول بلد واحد فحسب، وإنما أيضاً حول نتائج الانتقال المهم الناجم عن حادثة معينة ألا وهي الحرب العالمية الثانية، والنزعات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والسياسية التي تؤدي إليه. في الواقع، كان يقيس مخلفات الجَيَشان الكبير الذي رأينا أنه يسبب تغييرات أساسية في بنى النخب.

واليوم بعد مرور 50 سنة يحدث تحول جديد مع حلول العهد العالمي. حيث تتدفق رؤوس الأموال ويتم تبادل المعلومات في آن، كما انخفضت تكاليف النقل ومدته انخفاضاً كبيراً. ونتيجة ذلك تصبح الشركات العالمية أمراً ممكناً، ولكنها تحمل أيضاً رسالتها إلى جماهير متنوعة، وتجمع بينهم. تعتبر الماركات العالمية عنصراً مهماً في تشكيل الثقافة العالمية [197]، حيث تقدّر عائدات شركات مثل كوكا كولا ومايكروسوفت وآي. بي. أم وجي. إي. ونوكيا وتويوتا وإنتل بحوالي 30 مليار دولار نتيجة الوعي العالمي الذي عملوا على نشره على مدى سنين. إضافة إلى ذلك، بالنسبة إلى الشركات الكبرى، تعتبر أكبر أسواق النماء موجودة في الخارج، في الصين أو الهند بالنسبة للدول المتقدمة، وفي الولايات المتحدة أو أوروبا بالنسبة إلى الشركات المهمة النامية في الصين والهند. مع مثل هذه التطورات تأتي أيضاً حاجة الشركات الكبرى إلى السعي وراء وضع تنظيمات ومعايير متناغمة حتى لا يحمّل عبء التكاليف الهائلة للمنتجات المخصصة للزبائن على حاجات الدول الأفراد. وبالتالي فإن عولمة الأعمال تنتج تغييرات في الحكومات، كما أن حركية الشركات، وقدرتها على إحداث تأثير في أي مكان على نحوٍ سريع وفعال، ومواردها المتزايدة، تعطيها نفوذاً أكبر مما تخيله ميلز حينما عرض لشركات عصره الكبيرة، التي كان يتجذر الكثير منها في أمة واحدة، ووجب عليها أن تخضع لمجموعة معينة من القوانين. بالإضافة إلى ذلك، لم ينقل مطلع هذا العهد الجديد مركز الثقل من النخبة ذات السلطة الموجودة في أغنى وأقوى بلد في العالم إلى البلد المرتبط بالاقتصاد العالمي الذي لا يعرف الحدود، وإنما طرح الكثير من الأسئلة: أي من كتل السلطة تعتبر مهمة؟ وكيف تغيرت علاقاتها منذ أيام ميلز؟

لقد تم مؤخراً طرح وجهة نظر حول طبيعة هذا التغير في مكان غريب نوعاً ما، وهو أحد احتفالات واشنطن الكثيرة التي يحضرها الضيوف باللباس الرسمي، وهي مناسبات تقدم عادة ما هو أكثر من مجرد الثرثرة والمجاملات المملة. كان عشاء سنوياً يقيمه مجلس دول الأطلسي، وهو لجنة استشارية تدعم العلاقات بين دول المحيط الأطلسي، وقد كانت العماد الأساسي لسياسة الولايات المتحدة الخارجية منذ عهد بعيد. ضم هذا العشاء 500 شخصية بارزة في المجال العسكري والحكومي ومجال الأعمال، وأقيم على شرف ثلاثة أعضاء سابقين أو حاليين من طبقة النخبة. وكان ستيف شوارزمان، الذي أصبح بفضل هيمنة الأسهم الخاصة الرجل المفضّل في بورصة وول ستريت، يتلقى جائزة لحسن قيادته في مجال الأعمال. وكان الجنرال جيم جونز، قائد التحالف الأعلى السابق في أوروبا والآمر السابق لقوات المارينز الأميركية، يتلقى جائزة تكريماً لإنجازاته العسكرية. وذهبت جائزة الخدمة الحكومية إلى رجل جلس بالقرب من قمة الهرم، عضو في طبقة النخبة ضمن طبقة النخبة، آلان غرينسبان، الذي لعب لمدة عقدين من الزمن دور المؤثر الخفي على الأسواق المالية العالمية من خلال مركزه كرئيس مجلس إدارة للمصرف المركزي الأميركي. وحتى بعد تقاعده أثبت غرينسبان أن بمقدوره تحريك الأسواق بعبارة مصقولة ببراعة.

تولى وزير الخارجية السابق كولين باول، الذي تلقى استقبالاً حاراً من الجماهير المتأنقة، تقديم متلقي الجوائز حيث جلس كل منهم على كرسي من أجل المشاركة في جلسة أسئلة وأجوبة مع الفائز السابق بالجائزة وهو شخصية شغلت مرتين منصب مستشار سابق للأمن القومي في الولايات المتحدة، الجنرال برينت سكوكروفت. اتسم سكوكروفت بالحكمة والسخرية طيلة فترة طرحه للأسئلة على متلقي الجوائز، وتوجه بأول أسئلته إلى

غرينسبان. وتطرق السؤال إلى تأثير التحالف الأطلسي على عمل غرينسبان في المصرف المركزي. ولكن غرينسبان غاص في الأعماق أكثر معتبراً نهاية الحرب الباردة لحظة بالغة الأهمية، ليس من الناحية الجغرافية السياسية فحسب، وإنما أيضاً من ناحية الاقتصاد العالمي. حينما انهار جدار برلين وكشف عن الكارثة الاقتصادية والفشل المطلق للتخطيط المركزي، قال: إنها نداء صحوة، وليس فقط للأشخاص المتورطين مباشرة بالحرب الباردة. لم ينظر غرينسبان إلى سقوط الاتحاد السوفياتي والشيوعية فقط من منظار الفرص التي فتحها هذا السقوط ضمن الدولة التي يطالها مباشرة، كحال بروز القلة الحاكمة، وإنما أيضاً كإشارة للعالم النامي بأنه بات يوجد اليوم طريق واحد: تقبل نتائج التجربة التي طالت 75 سنة في الفلسفة الاقتصادية السياسية المقارنة والانخراط في الأسواق العالمية. ينجم عن القدرة العظيمة لهذه اللحظة تبني مليار عامل ومستهلك جديد في الاقتصاد العالمي لآرائنا. تحدث غيرنسبان عن هذا الوعد بقناعة راسخة مبرهناً، حتى في عالمنا المعقد، قوة الأفكار الفائقة.

بدت تعليقاته متناقضة تماماً مع ملاحظات شوارزمان الضيقة الأفق والمحدودة العملانية. تحدث المدير التنفيذي لشركة بلاكستون عن كيفية خسارة أميركا لتنافسيتها نتيجة قوانين مثل قانون سربانز - أوكسلي الذي يطالب بمزيد من الكشف عن التفاصيل ومراقبة لمالية الشركات. أشار إلى أن بعض مجالس الشركات تنفق اليوم ثلث وقتها على مسائل المطابقة، وأنه بالنتيجة لم يعد قادة الأعمال في الولايات المتحدة قادرين على التركيز على المسائل الصحيحة المرتبطة بتعزيز القيمة للمساهمين. كما أشار أيضاً إلى أن هذه القوانين أحدثت انخفاضاً بنسبة 90 بالمئة في عروض الأسهم العامة الأولية في الولايات المتحدة، لأن الشركات التي تريد التوجه إلى العامة تقدم عروضها في الخارج، في أسواق تعتبر القوانين فيها أقل صرامة. وقد عمد إلى حث المسؤولين السياسيين ضمن الحضور على لعب دور أقل تطفلاً، وإلا فالسوق ستتحول بكل بساطة إلى مكان آخر. كما صنف نشوء شركات الأسهم الخاصة على أنها رد فعل رأسمالي على المشاكل التي أوجدتها العاصمة واشنطن، التي لم تدرك الضرر الذي تلحقه قوانينها بتنافسية الشركات الموجودة في الولايات المتحدة.

لم يكن كلام شوارزمان يتطرق إلى الناحية التاريخية التي تناولها غرينسبان، ولكنه أشار إلى نتيجة مهمة أخرى للصحوة المهمة في عهدنا، يمكن مقارنتها بنهاية الحرب العالمية بالنسبة إلى ميلز، أو نهاية الحرب الأهلية بالنسبة إلى بارونات النهب، أو قرار الانعزال عن العالم بالنسبة إلى سلالة المينغ. ضمن اقتصاد عالمي لا تعتبر فيه المؤسسات متعددة الجنسيات محصورة ضمن دولة واحدة، اكتسبت المؤسسات نوعاً جديداً من النفوذ بحيث سيطرت على الحكومات المحلية التي بطبيعتها تكون محصورة ضمن حدود البلاد. لقد أوجدت الشركات نوعاً جديداً من الأسواق تتنافس فيها الحكومات مع بعضها البعض على الاستثمار، مقوّضة بشكل كبير بعض الأسس المألوفة والقوية والثابتة للسيادة. روى المحب للعولمة والمراقب الشغوف توماس فريدمان [198] حديثاً وثيق الصلة بالموضوع كان قد أجراه مع المدير التنفيذي لشركة إنتل، كريغ باريت: «كان ثمة اقتباس يثير الصدمة. بوسع إنتل الازدهار اليوم وعدم توظيف أي أميركي آخر. هذه ليست رغبتنا، ولا نيتنا، ولكن بوسعنا القيام بذلك». إذاً هذا يعني أن الشركات العالمية باتت تحوم اليوم فوق الدول. إنها تنفصل عن مراسيها. تحوم إنتل فوق كاليفورنيا الجنوبية، فوق الولايات المتحدة، وفوق أي مكان يمكنها العمل فيه في العالم. إنها ليست مستقرة في مكان محدد.

لنأخذ أكبر عشر شركات في العالم [199]: وال مارت، إكسون، شيل، بي. بي، جي. أم، شيفرون، دايملر كرايسلر، تويوتا، فورد، كونوكوفيليبس. عدا عن الإشارة إلى أن 4 منها وليدة (سفن سيسترز) التي انبثقت من شركة (ستاندرد أويل) قبل أكثر من مئة سنة، ففي العام 2006 تم تحصيل ستة من أصل كل

عشرة دولارات من العائدات من عمليات حصلت خارج البلد الأصلي، ونفس النسبة تقريباً، أي 59 بالمئة من موظفيها تم توظيفهم خارج هذا البلد [200]. وينتقل هذا التدويل إلى مجالس الشركات أيضاً حيث يأتي بمعدل واحد من أصل خمسة من أعضاء المجلس من خارج البلد الأصلي. في الواقع، بالنسبة إلى مؤشر الأسهم الذي يضم أكبر 500 شركة مالية أميركية (أس وبي 500) [201]، ويحوي أكبر الشركات العامة المدرجة في سوق الأسهم في الولايات المتحدة، كان العام 2007 عام الفصل: لأول مرة كسبت الشركات الخمسمئة أكثر من نصف عائداتها دولياً وليس من أسواقها المحلية. وهذا يفوق نسبة 35 بالمئة من العائدات الخارجية التي تم تحصيلها قبل 5 سنوات أي في العام 2002. لقد شاعت هذه الموجة لدرجة أن المصارف الاستثمارية تعرض على المستثمرين الأميركيين الذين يسعون لإيجاد طريقة آمنة للاستثمار على المستوى الدولي مجموعات من الشركات الأميركية التي تحصّل معظم عائداتها من الأسواق الخارجية. قدم غولدمان ساكس مجموعة في العام 2007 تتضمن 34 شركة أميركية كبيرة تسوّق ما يقارب ثلثي مبيعاتها على المستوى الدولي. بلغة القيمة السهمية، تفوقت هذه المجموعة خلال النصف الأول من العام 2007 في أدائها على السوق ككل بما يفوق نسبة 2 إلى 1.

ومن ناحية حجم الشركة، يتضح جلياً أننا قطعنا شوطاً طويلاً منذ أيام ميلز، حينما كانت الشركات الثلاثون أو ما شابه التي تصل عائداتها إلى ما يناهز المليار دولار في السنة تعتبر عملاقة الصناعة. في العام 2007، وصلت عائدات أصغر شركة ضمن قائمة مجلة فورتشن لأكبر 500 شركة في العالم [202]، وهي شركة كندية تعنى بصناعة المركبات الفضائية تدعى بومبارديه، إلى 14,9 مليار دولار وتُقدّر أصولها بأكثر من 18 مليار دولار. وضمن قائمة مجلة فوربز التي تحوي أقوى ألفي شركة في العالم [203]، تأتي هذه الشركات من 57 دولة، وتصل عائدات أصغرها إلى 40 مليار دولار. (ويقدر إجمالي أصول هذه الشركات بأكثر من 100 تريليون دولار). في الواقع قدّرَتْ شركتي الخاصة وجود أكثر من ألف شركة، نسميها الشركات متعددة الجنسيات النامية، تزيد

مبيعاتها على مليار دولار، وتقع في أسواق العالم النامية. إن اختصارنا لعضوية طبقة النخبة على واحدة من أكبر ألفي شركة في العالم يعني بالمعنى الحرفي أن الآلاف من الشركات التي تقدَّر بأكثر من مليار دولار لا تندرج ضمن القائمة. ثمة طريقة أخرى لإظهار مدى ضآلة المليار دولار كعائدات سنوية اليوم: من بين مليارديرات العالم، يكسب أول 62 مليارديراً - أي ضعفي عدد الشركات الأميركية التي تكلم عنها ميلز والتي كانت تحرز مليار دولار في الخمسينيات - أكثر من مليار دولار في السنة كمداخيل إن جنوا 10 بالمئة فقط كعائدات على أصولهم. (وأغلبهم يحقق كسباً أكبر بكثير). هل هذا كله تضخم؟ لا. التضخم يأخذ المليار دولار الذي كان يُحرز عام 1956 ليجعله يساوي 7 مليارات دولار اليوم. ولكن هذا المبلغ 7 مليارات دولار يضع الشركة فقط في الخانة رقم 333 على قائمة أكبر 500 شركة بحسب مجلة فورتشن لعام 2007. من الجلي أن العوامل الدافعة إلى ذلك هي النمو الاقتصادي والتضافر المؤسساتي.

في الواقع، من شأن الأرقام المرتبطة بنخب السلطة في هذه الأيام أن تودي برأس ميلز إلى الانفجار. ففي النهاية، بلغ الناتج الإجمالي المحلي الأميركي في العام 1956 حوالي 438 مليار دولار [204]، وهو مبلغ لا يفوق كثيراً العائدات السنوية الحالية لوال مارت إكسون موبايل. لقد أنفقت الحكومة الفيديرالية حوالي 70 مليار دولار، وهو مبلغ بمقدور شخص أو شخصين من أغنياء العالم اليوم تقديمه. اليوم بتنا نقيس النفوذ بالتريليونات. إن الأصول التي تبلغ قيمتها حوالي 90 تريليون دولار [205] يملكها أكبر ألفي شركة في العالم. والعشرة تريليون دولار يسيطر عليها مجرد 10 آلاف شركة استثمارية تبادلية أميركية (مما يعني أن كل منها يسيطر على ما يعدّل بمليار دولار). ويسيطر على التريليوني دولار أكبر تسعة آلاف صندوق احتياطي في العالم [206]. والتريليونا دولار الموجودان في مجال شراء السلطة (400 مليار دولار في الأصول إضافة إلى النفوذ المتوافر) يسيطر عليهما حالياً شركات الأسهم الخاصة التي يبلغ عددها بضع مئات حول العالم [207]. والمبلغ الذي يفوق التريليون دولار كاحتياط تسيطر عليه سايف (إدارة الدولة للتبادلات الخارجية)،

السلطة النقدية في الصين [208]. إن كل من هذه المبالغ التي تفيض عن التريليون دولار والتي يسيطر عليها مجموعات صغيرة من الأفراد تمثل تركيزاً غير مسبوق للسلطة. ثمة مجموعة تتألف من بضعة آلاف شخص ضمن النخبة المؤسساتية تسيطر بفعالية على ما يقدر بمئة تريليون دولار، أي ثلثي أصول العالم.

الصفوة المؤسساتية المتداخلة

لاحظ ميلز كيف تزيد الجمعيات ومجالس الإدارة المتشابكة من نفوذ الأفراد. ولكن في العهد العالمي وعصر الإنترنيت، باتت هذه الجمعيات مزدهرة وازدادت فرص التعاون والترابط. تقوم شركات عملاقة مثل شركة بروكتر آند غامبل وشركة بوينغ بتنسيق العلاقات وتعزيزها بحذر فيما بين عشرات الآلاف من الشركات الموزّعة والمتعاونة والمزوّدة التي تعمل معها. وتوفّر المناسبات المهمة مثل دافوس ومنتدى بواو في آسيا، وآلن آند كومباني في سان فالي، واجتماعات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي السنوية، والآلاف من هذه البرامج - عُقد عام 2006 أكثر من مليون مؤتمر في الولايات المتحدة وحدها - الربط بين هذه النخب سوياً. وتقوم الاتحادات الصناعية بالأمر عينه، وقد ازداد حجم الكثير من هذه المجموعات كثيراً وتعاظمت سلطتها. على سبيل المثال، تمتلك غرفة التجارة الأميركية [209] ميزانية سنوية تبلغ 150 مليون دولار وتضم أكثر من 3 ملايين عضو، وتعتبر صوتاً قوياً، تحديداً لأبرز أعضاء مجتمع الأعمال. في العام 2004، نشرت أكثر من مئتي عميل سياسي سري في أكثر من ثلاثين ولاية سعياً للتأثير على نتائج الانتخابات لصالح المرشحين الذين يؤيدون مجال الأعمال. وذكرت صحيفة واشنطن بوست أن غرفة التجارة وخمس منظمات أخرى، تعرف سوياً باسم (عصابة الستة) على اعتبار أنها مصدر تطلعت إليه إدارة بوش لتدعم مبادراتها الاقتصادية بقوة. والمنظمات الخمس الأخرى هي: المؤتمر التجاري، جمعية المصنعين الوطنية، اتحاد المطاعم القومي، الاتحاد القومي للمشاريع المستقلة، والاتحاد الوطني لموزعي الجملة. تتمتع مثل هذه الاتحادات، التي يوجد الآلاف منها اليوم، بانتشار عالمي كبير، إذ تشمل شركات عالمية نافذة جداً.

فيما يخص تركز السلطة بيد الأفراد، لعل البرهان القاطع يظهر في كيفية تشابك إدارات ومجالس أكبر الشركات، فتربط طبقة النخبة بشبكة

ممتدة. على سبيل المثال، إذا أخذنا أكبر 3 مدراء شركات (ويكونون في أغلب الأحيان رئيس مجلس الإدارة والمسؤول التنفيذي والمدير التنفيذي) لأكبر 5 شركات إلى جانب أعضاء مجالسهم الذين يبلغ عددهم حوالي السبعين عضواً تجدون أن لديهم روابط فاعلة تمتد إلى أكثر من 145 شركة مهمة أخرى، إما من خلال عضوية المجالس أو المراكز الاستشارية أو المناصب السابقة في الإدارات الرفيعة المستوى [210]. من بين الـ145 شركة هذه، هناك 36 منها موجودة ضمن أكبر مئة شركة في العالم، و52 شركة ضمن أول 250 شركة. وتمتلك 16 شركة منها أكثر من ممثل واحد من أكبر 5 شركات في مجالسها. هذه الشركات الست عشرة هي: آكزونوبل، أي. بي. بي، آسترازينيكا، الخطوط الجوية البريطانية، البنك الألماني، إيرنست آند يونغ، فورد، جي. إي، غولدمان ساكس، ليمان بروثرز، لويدس تي. أس. بي، فايزر، بنك اسكتلندا الملكي، سارة لي، يونيليفر، فودافون، وجلها شركات مهمة جداً في مجالها الخاص. من بين هذه الشركات من هي الأكثر تقاطعاً مع الشركات الخمس الأولى؟ إنها شركة غولدمان ساكس، التي لها أربعة روابط.

إن المناصب المرموقة ضمن طبقة النخبة المؤسساتية تجلب معها نفوذاً مستعرضاً مع المجالات الأخرى أيضاً، وخصوصاً بوجود الثروة الهائلة التي تتراكم اليوم في أيدي النخبة المؤسساتية. وقد أذهلني هذا الواقع تحديداً لدى توجهي ذات يوم إلى مكتبي الواقع في مبنى مؤسسة كارنيغي للسلام العالمي. ويقع مبنى كارنيغي على جادة ماساتشوسيتس في العاصمة واشنطن، التي تُعرف بكثرة المجالس الاستشارية فيها، وهي مجموعة من الجمعيات التي تعتبر مراكز مهمة لتوليد الأفكار السياسية والتي ترشد في

النهاية حكومة الولايات المتحدة. إن المجالس الاستشارية والقصص حول تبرعاتها تعطي صورة وافية عن قدرة نخب مجال الأعمال على التأثير على عملية وضع برامج الأعمال. على سبيل المثال، كانت مؤسسة كارنيغي ضمن القائمة الطويلة من المؤسسات الخيرية التي أنشأها كارنيغي ولكنها أعطته إمكانية وصول مميزة إلى أبرز قادة الفكر في الولايات المتحدة والعالم أجمع. ويقع بجانب المبنى مباشرة مؤسسة بروكينغز التي تفوقها حجماً بكثير، ويرأسها اليوم النائب السابق لوزير الخارجية والصحفي في مجلة تايم، ستروب تالبوت وتضم العديد من المسؤولين الكبار السابقين في الحكومة الأميركية. لقد تم في البداية تمويل المؤسسة بواسطة هبة قدمها رجل أعمال من سانت لويس يدعى روبرت سومرز بروكينغز [211]، كان قد جمع ثروته في أواخر القرن التاسع عشر من خلال شركة كابلز آند مارستون لبيع البضائع المنزلية، ثم كرس أواخر أيام حياته للأعمال الخيرية، فأصبح الراعي للمجلس الاستشاري الذي يعتبر على الأرجح الأقوى نفوذاً والأكثر صموداً في واشنطن وفي جامعة واشنطن في سانت لويس. ونتيجة لسلسلة من الأحداث غير المفاجئة، وهب بروكينغز في العام 1916 ما يدعى معهد البحث الحكومي في العاصمة الأميركية، وبعد سنة عينه الرئيس ويلسون في مجلس الصناعات الحربية، حيث أصبح رئيس لجنة تثبيت الأسعار. وبعد عقد من الزمن تم دمج مؤسستين أنشأهما بروكينغز لتصبحا المؤسسة التي تقع اليوم إلى جانب مبنى كارنيغي.

وفي الجهة المقابلة من الشارع لاحظت ذاك الصباح اللافتة الجديدة أمام «معهد الاقتصاد الدولي» النافذ، مؤسسة أنشأها مسؤول الخزينة السابق فريد بيرغستن، وفي ذاك المبنى بالتحديد تمت صياغة عبارة (إجماع

واشنطن). كُتب على اللافتة: معهد بيتر جي. بيترسون للاقتصاد الدولي. كان بيترسون، شريك ستيفن شوارزمان في تأسيس شركة بلاكستون ووزير تجارة سابق، راعياً أصلياً لمجلس بيرغستن الاستشاري واليوم يحمل اسمه. كما يحمل اسمه منبر بيتر جي بيترسون لمحرر مجلة «العلاقات الخارجية» في مجلس العلاقات الخارجية، حيث يحتل بيترسون نفسه منصب رئاسة مجلس الإدارة منذ وقت طويل. كما أسس منبر بيتر جي. بيترسون للأخلاقيات المؤسساتية في كلية كيلوغ للإدارة في جامعة نورث وسترن.

لذا تجدون على طول الشارع نماذج لرعاة الشركات الذين يتبرعون بأموالهم من أجل الأفكار الكبرى وليس مفاجئاً أنهم يمارسون نوعاً من التأثير على ما يمكن أن تكون عليه هذه الأفكار. وهذا تماماً ما هو الحال عليه في المجالس الاستشارية المحفّزة سياسياً مثل معهد المشاريع الأميركية [212]. أقدم في البداية على تمويل جزء كبير منه عدة مؤسسات وقفية تابعة لعائلات، وخصوصاً صندوق هوارد بيو فريدوم، حيث أُجبر رئيس مجلسه ومؤسسه، ويليام بارودي، على الاستقالة حينما جلبت له آراؤه المعتدلة الخلاف مع مؤسستين خيريتين أساسيتين أخريين، مؤسَّستيْ سميث ريتشاردسون وأولين. وعلى نحو مشابه، قام بتمويل مركز التقدم الأميركي [213]، جورج سوروس، نتيجة لقلقه بشأن إدارة جورج بوش الإبن، ومجموعة من أثرياء الحزب الديمقراطي تُدعى التحالف الديمقراطي. كان سوروس والملياردير بيتر لويس الصوتين الغالبين في التحالف بسبب ضخامة ثروتيهما. (تصريح: لقد عملت لحساب التحالف الديمقراطي خلال سنوات تشكيله كمستشار لمؤسسه روب شتاين وهو محامٍ ورئيس أركان سابق في وزارة التجارة).

يمكن استخدام التبرعات في شراء النفوذ العالمي، وقد بات اليوم جزءاً من إجراءات العمل العادية لدى طبقة النخبة. إن الهبات من جميع الأنواع، من المباني العامة إلى الألقاب الأكاديمية، تضيف إلى شهرة الفرد ومقامه الاجتماعي وتوسّع شبكة معارفه. كما تساعد في تحديد جدول الأعمال وغالباً ما يمكن استخدامها لتحفيز المجالس الاستشارية وغيرها من المنظمات التي لا تبغي الربح لتوفر شرعية مستقلة للأفكار التي تعتبر مهمة للمتبرع أو لمصالحه السياسية أو التجارية. وتشمل بضعة أمثلة عن هذه الهبات - ويجد المرء أعداداً من هذه النماذج يفوق عدد أعضاء طبقة النخبة كيفما قام بتحديدها - (وحتى النماذج التالية ليست إلا قوائم فرعية لكل فرد يتم ذكره):

موكيش أمباني، آل أمباني

رئيس ومدير عام شركة ريلاينس إنداستري المحدودة

مدرسة ديروبهاي أمباني الدولية، مومباي، الهند

معهد ديروبهاي أمباني لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، غوجارات، الهند

مدينة ديروبهاي أمباني للمعرفة، نافي مومباي، الهند

مايكل بلومبرغ

محافظ مدينة نيويورك، مؤسس بلومبرغ إل. بي

برج بلومبرغ، مدينة نيويورك

كلية بلومبرغ للصحة العامة، جامعة جونز هوبكنز

قاعة بلومبرغ، كلية العلوم الطبيعية، معهد الدراسات المتقدمة، جامعة برنستون

قاعة إيما بي. بلومبرغ، جامعة برنستون

منبر أستاذية بلومبرغ في الصحافة، جامعة كولومبيا

منبر أستاذية تشارلوت بلومبرغ في تاريخ الفنون، جامعة جونز هوبكنز

أستاذية ويليام هنري بلومبرغ، جامعة هارفرد

موريس «هانك» آر غرينبرغ

الرئيس والمدير التنفيذي لشركة سي. في. ستار وشركاه، المدير التنفيذي السابق لشركة أي. آي. جي

مركز موريس آر غرينبرغ للدراسات الجغرافية الاقتصادية، مجلس العلاقات الخارجية

مركز مؤتمرات موريس آر غرينبرغ الدولي، جامعة يال

مركز ويل غرينبرغ، كلية ويل كورنيل للطب، مدينة نيويورك

مركز موريس غرينبرغ للدراسات اليهودية، جامعة هارتفورد

مبنى موريس آر وكورين بي غرينبرغ، جمعية آسيا، مدينة نيويورك

جناح موريس آر وكورين بي غرينبرغ، مستشفى نيويورك المشيخية

راتان تاتا، آل تاتا

رئيس مجموعة تاتا

معهد تاتا للأبحاث الأساسية، مومباي، الهند

معهد تاتا، بانغالور، الهند

معهد تاتا للعلوم الاجتماعية، مومباي

مركز تاتا للتدريب الإداري، بيون، الهند

مركز جامسيتجي تاتا لإدارة الكوارث، مومباي

مستشفى تاتا التذكاري، مومباي

مركز جي. أر. دي. تاتا للتكنولوجيا البيئية، شيناي، الهند

أكاديمية تاتا دان، مادوراي، الهند

مركز تاتا، كالكوتا

أستاذية السير راتان تاتا، المعهد الهندي للإدارة، بانغالور

تعتبر التبرعات الخيرية شكلاً من أشكال النفوذ، ليس لأنها تدعم قضايا محددة فحسب، بل لأنها تسلط الضوء على مركز المرء الاجتماعي. على سبيل المثال، يجمع الحفل السنوي لمؤسسة روبن هود [214] في نيويورك الشخصيات المالية المهمة لتشارك في عروض تلك اللعبة الثابتة التي تُدعى (الضمير الاستثنائي) التي ذكرتها آنفاً، وهي لعبة يبدو أنها تنال شهرة في هذه الأيام. وفقاً لصحيفة نيويورك تايمز، «تم جمع 71 مليون دولار خلال الحفل، أي بزيادة 32 بالمئة عما تم جمعه في السنة الماضية، حيث كان عرضاً لمظاهر الإسراف في العصر الذهبي». افتتح لاري روبنز، وهو مدير صندوق مالي استثماري، الحفل متبرعاً بمبلغ 10 ملايين دولار للأعمال الخيرية، التي تعتنى بجمع المال لغرض تدريب المعلمين وجهود أخرى تهدف إلى مساعدة الأطفال المحتاجين. وتبعه 22 شخصاً، حيث تبرع كل منهم بمبلغ مليون دولار. كما تم

التبرع بمبلغ 1,3 مليون دولار مقابل الحصول على وجبة عشاء لعشرة أشخاص مع الطاهي الشهير ماريو باتالي. كما جلبت رحلة إلى الألعاب الأولمبية وفرصة لتمضية الوقت مع شخصية تلفزيونية ضعفي هذا المبلغ تقريباً. هناك شخصان دفع كل منهما 400 ألف دولار للغناء مع فرقة الروك المعمرة، إيروسميث. إن هذا الحفل الذي حضره نجوم مثل غوينيث بالترو وبين آفليك ومارثا ستيوارت ومايكل دوغلاس، إضافة إلى ستيف شوارزمان الموجود في كل مكان، أعتُبر حتى يومنا هذا ذروة برامج جمع التبرعات حيث تم جمع مليار دولار تقريباً من أجل الأعمال الخيرية المفضلة.

وبالتالي يمكن أن يأخذ الترابط بين النخب المؤسساتية مجموعة من الأشكال: العمل سوياً، عقد صفقات سوياً، التشارك في المجالس سوياً، وحتى حضور الاحتفالات سوياً. كل هذه الأمور تساعد على تشكيل الشبكات التي تقوي طبقة النخبة وتحددها، وتبدأ كل هذه الشبكات في وقت مبكر. على سبيل المثال، لنأخذ كلية إدارة الأعمال في جامعة هارفرد، صف عام 1979 [215]. هذا الصف وحده خرّج ميغ ويتمان، المدير التنفيذي ل إي. باي؛ وجيفري سكيلينغ، الرئيس السابق لإنرون؛ وجون ثاين، الرئيس السابق لغولدمان ساكس والرئيس الحالي لبورصة نيويورك؛ ورون سارجينت، المدير التنفيذي لستايبلز؛ وجورج ماكميلان، المدير التنفيذي لمجموعة بالاديوم؛ وإيلاين تشاو، وزيرة العمل (وهي متزوجة أيضاً من السيناتور الجمهوري ميتش ماكونيل من كنتاكي)؛ ودان بريكلين، الذي اخترع أول برنامج إلكتروني للبيانات الرقمية. ولأن جامعات مثل أوكسفورد وكامبردج وكلية العلوم التقنية في فرنسا، ومعهد التكنولوجيا الهندي، وجامعة طوكيو، تؤدي جميعاً الدور نفسه، فهي

تخرّج إلى العالم كوادر من القادة، يمتلكون علاقات مهمة حتى قبل أن تبدأ أشكال أخرى من العلاقات بالتشكّل.

ماذا يمكن أن تفعله السلطة العالمية

إن الأهم من هذه الروابط هو كيفية قيام أولئك الذين يستفيدون منها بممارسة نفوذهم في العالم. وفقاً لشوارزمان [216]، أمضى هو وبيت بيترسون سنوات عدة ينقلون تركيز شركة بلاكستون من أميركا إلى باقي دول العالم. قال لي: «ثمة عدد من الأسباب التي جعلتنا نأخذ وقتاً لنصبح الشركة العالمية التي نحن عليها اليوم. أولاً يشكل بلدنا، الولايات المتحدة، حوالي 30 بالمئة من الناتج الإجمالي المحلي للعالم ويتمتع بالبيئة التنظيمية الأكثر تشجيعاً على تبادل النشاطات التجارية. كما يوفر للمرء القدرة على إتمام الصفقات التجارية مع أشخاص يشبهونه في التفكير ويحلون المشكلات. لذا فالكثير من الابتكارات المالية التي تُنفّذ في العالم كانت قد أُنجزت في الولايات المتحدة».

ثم أردف قائلاً: «إن الوجود في هذه السوق المهمة لا يشجعك مبدئياً على التوجه إلى أي مكان آخر لأنك دوماً تجد صعوبة أكبر في إتمام الأعمال». إن إختراع فكرة المؤتمرات المصورة على الفيديو التي تم إتقانها بشكل ممتاز سنة 2000 تقريباً، أدت إلى توسع هائل. «لقد مكنتنا هذه الطريقة من الشروع في عملياتنا الأوروبية، التي مثلت لنا نجاحاً باهراً. ثم انتقلنا إلى آسيا». ثم راح يشرح بحماسة ما وجده في الهند وقال: «بدأنا بالأسهم الخاصة وانتقلنا اليوم إلى الإدارة المالية. إننا ندير ثاني أكبر صندوق مالي في الهند، وقريباً سنبدأ بتنفيذ مشروع عقاري هناك. نظراً إلى أننا نؤمن أساساً بتنفيذ الأمور على نحو تسلسلي، نود البدء في بلد معين، ثم الانتقال إلى بلدان أخرى...

ولكن ما يعجبنا في الهند أنهم يتكلمون الإنكليزية، لغتنا الأم. إنها لفائدة تنافسية كبيرة جداً أن نمتلك القدرة على التواصل. لديهم قوانين ونظام قضائي، ولديهم ديمقراطية بالرغم من أنها مزعجة، لذا فالجو هناك أكثر إلفة. واليوم ننتقل إلى الصين واليابان، وسيصبح هذان البلدان سوقين مهمتين بالنسبة إلينا». لقد شهد شوارزمان بأم العين النزعات التي جعلت من التوسع العالمي أمراً ممكناً لشركات مثل بلاكستون، والتي عززت السيطرة التي تملكها اليوم الشركات المالية الضخمة على حكومات العالم.

كتبتُ ذات مرة في صفحة الآراء الشخصية في صحيفة نيويورك تايمز [217] مقالاً بعنوان: «الوقفات القصيرة في وول ستريت»، علقت فيه على ظاهرة آخذة في الشيوع: غالباً ما يعمد المرشحون لمناصب سياسية عليا وشاغلو هذه المناصب الحاليون إلى التوقف للقاء المسؤولين الماليين البارزين حين يوجدون في نيويورك أو سواها من العواصم المالية. وكتبت قائلاً إن الأساس المنطقي لذلك واضح. يدرك القادة السياسيون أنهم اليوم مسؤولون أمام جهتين: الناخبين الذين أقدموا على انتخابهم والأسواق المالية التي تُجري بشكل يومي استفتاءات حول سياساتهم. هذه هي سوق العمل. يقدم النظام اختباراً للسلطة السياسية، وينتج عن ذلك إنفاق هائل للأموال المطلوبة ويساعد على خلق الشفافية، ويولد فرص عمل، ويعزز القوانين التي ثبت أنها تؤدي إلى النمو الاقتصادي.

على سبيل المثال، تتأثر التجارة اليومية في سوق السندات الحكومية بآراء التجار حول ما إذا كانت برامج الحكومة ناجحة في تعزيز النمو أو الاستقرار أم لا. إضافة إلى عوامل أخرى يجدون أنها تؤثر على قدرة الحكومات على تسديد ديونها. وبالطريقة نفسها، يعكس المستثمرون وجهات

نظرهم على القادة السياسيين فيما يتعلق بالأسعار التي يضعونها على العملات والأسهم والبضائع الأساسية التي تتأثر بقرارات الحكومات المحلية. على سبيل المثال، في عصر أحد أواخر أيام شهر تموز/يوليو من العام 2007، انخفض سعر صرف البيزو الأرجنتيني إلى أدنى مستوى له في غضون أربع سنوات، فتحير المستثمرون، القلقون بشأن الانتخابات القادمة في البلاد والميول المناهضة لخيار السوق للمرشحة المرجح فوزها كريستينا فيرنانديز دو كيرشنر، فيما إذا وجب عليهم تقليل التوظيف في البيزو أو المراهنة على تدني سعر صرفه. في الوقت عينه، ركدت أسواق الديون الروسية نتيجة قلق المستثمرين من أن يؤدي ضغط إدارة بوتين لإعطاء مزيد من قروض الرهن السكني كمحفز على النمو إلى كشف بنوك الدولة على مخاطر غير مقبولة في حال تزعزع الاقتصاد.

إن هذه القرارات لا يأخذها فرد واحد جالس ضمن غرفة، وإنما مجموعة صغيرة من كبار التجار في سوق الدين الروسي أو البيزو الأرجنتيني؛ إنهم يعرفون بعضهم البعض، ويعرفون ما ستكون عليه ردود أفعالهم، وهم سوية، بقلة عددهم، يصوغون توجه السوق. قال تاجر محنك: «أحياناً تُقدم مجموعة صغيرة جداً من الأشخاص على تحديد الأسعار. وأحياناً، حينما ينتاب الناس القلق من مستثمر كبير مثل جورج سوروس، يمكن أن يتعلق الأمر برأي شخص معين... أو ما يظن المستثمرون أنه يعتقد». بهذه الطريقة يبقي تجار السوق الكبار القادة السياسيين وغيرهم من صنّاع القرار في قبضة يدهم: إن قام وزير أو رئيس أو حاكم مصرف ذات يوم بإصدار قرار، ثم وجدته الأسواق غير مستساغ، تجد البلاد صعوبة في تقبله في اليوم التالي. وهذا بدوره سيحد من النمو الاقتصادي، مما يعني تضاؤل فرص العمل أو تضاؤل الأموال لدى المستهلكين. إن نشوء الأسواق كقوة مقابلة للقادة السياسيين

(وهذا يحصل مع ارتباط مزيد من الدول بالأسواق العالمية) يعتبر بشكل أساسي نزعة سليمة. ولكن في حال فضل النظام عائدات أقصر مدى، ومشاريع أوسع مدى، وشركاء يملكون تأثيراً على الأسواق، فإن ذلك يعتبر أيضاً نزعة تقلل من حاجات النمو الأطول مدى، وتؤذي الدول والاقتصادات الصغيرة، وتفاقم التوزيع غير المتوازي للأموال والسلطة في العديد من هذه الدول على امتداد العالم.

جادل جو ستيغليتز [218] في السياق نفسه، ولكن بصرامة أكبر، خلال حديث جرى في إحدى الأمسيات في مكتبه المليء بالأوراق في جامعة كولومبيا فقال: «بمقدور تحرير سوق المال - التنقل الحر والسلس لرؤوس الأموال عبر الحدود - من ناحية معينة أن يقوّض الديمقراطية. لقد شهدت بعض الدول النامية هذا الأمر بشكل قوي: حينما يخسر حزب مؤيد لوول ستريت الانتخابات، تحزن الأسواق وتبدأ بسحب أموالها. ولأن الناخبين يدركون هذا الأمر، فإنهم يقلقون بشأن ردة فعل وول ستريت. فبورصة وول ستريت تصوت بقدر ما يفعل سكان البلد. والمثير للاهتمام أن بعض الأسواق مثل كوريا لا تحتاج إلى المال من وول ستريت لأن شعبها ادّخر ما يكفي بنفسه. لقد وصلوا سوقهم بالنظام العالمي لكي يتمكن أثرياء البلاد من نقل أموالهم إلى وول ستريت ويتمكن الناس في وول ستريت من نقل أموالهم إلى داخل البلاد وخارجها بحرية تامة. إن تحرير أسواق المال - تسهيل الأمر على أولئك في وول ستريت لنقل أموالهم إلى داخل البلد وخارجه - يعطي سلطة تصويت أكبر لوول ستريت».

شهد شوارزمان النتائج: «لقد أصبحنا أكثر أهمية بالنسبة إلى كل اقتصاد نوجد فيه. ندرك أن علينا أن نتصرف بمسؤولية. ونتوقع ألا نواجه ردود فعل معادية من الناس لأن ما نحاول فعله هو تطوير الشركات وتحسينها، وفي العادة بمقدورنا أن ننفذ هذا الأمر في كل أرجاء العالم». ثم شرح بُعداً آخر من النفوذ الذي تملكه مثل هذه الشركات: «ولكن بين الفينة والأخرى تخرج الأمور عن السيطرة وتحتاج إلى المساعدة من أشخاص لا تعرفهم شخصياً. وهذا أحد أروع الأمور في مجال المال. بوسعك الوصول إلى أي واحد في العالم بمجرد اتصال هاتفي واحد».

قال: «إننا لا نحاول القيام بهذه الأمور ولكنها تمسي ضرورة ملحة في بعض الأحيان. كوننا شركة أسهم خاصة نواجه في بعض الأحيان لدى تجوالنا حول العالم بعض العقبات. واجهنا إحدى هذه العقبات حينما مررنا بمجموعة من الحوادث في ألمانيا تتعلق «بالجدال الحاد». بالنسبة إلى من كانوا منا ضمن مجال العمل، وحتى في مجال الأسهم الخاصة، كان هذا مثيراً للصدمة. في تلك الحقبة من الزمن، بدا أنه في البلدان الأخرى حيث اشترينا شركات لم يكن هناك معارضة قوية لعملنا. وفجأة تحولنا في ألمانيا إلى موضع انتقاد وعدائية. لذا تفحصنا هذا الأمر ووجدنا أن هناك عدداً من الدراسات التي أجريت في أوروبا وألمانيا فيما يخص تأمين فرص العمل نتيجة لاستثمارات الأسهم الخاصة، وأردت توصيل هذه الرسالة. لذا طلبت من شخص أعرفه أن يحدد لي موعداً مع المستشارة الألمانية، السيدة ميركيل. أمضيت معها ساعة وتطرقت إلى الدراسات وإلى طبيعة أهدافنا. إن السيدة ميركيل فيزيائية بالتدريب، لذا فهي منطقية للغاية وتمعن التركيز في الحقائق. أصغت إلى كل كلامي وقالت: إن أمكن لكم جعل شركتكم تنمو بشكل أفضل وتوظف مزيداً من الناس، فعندها نود أن يكون لدينا مزيد من هذه النماذج في ألمانيا، خصوصاً لأن ذلك يعود بالفائدة علينا. حيث ستصبح شركاتنا أكثر تنافسية نظراً إلى أنها تواجه التهديد من الشرق. لذا بوسعي دعم عملك لأنه منطقي جداً. وبعد حوالي ثمانية أسابيع، اشترينا من الحكومة حصة كبيرة في شركة داتش تيليكوم، ورحنا نساعد على تحسين هذه الشركة، وبهذه الطريقة حظينا بفرصة تغيير الموقف تجاه شركات الأسهم الخاصة في ألمانيا، بالرغم من أن الآخرين لا يزالون يفكرون بشكل سلبي في صناعتنا».

يصف شوارزمان وظيفة هذا الترابط العالمي على أنه طبيعة الموارد المالية فحسب. لكل دولة مؤسساتها المالية الضخمة التي تعتبر مهمة لنمو

ذاك البلد، وكل من هو في مجال المال يعرف شخصاً يعرف رئيس إحدى هذه الشركات. وهذا الشخص يعرف شخصاً رفيع المقام في حكومة بلاده يمكن له أن يكون ذا فائدة في موقف معين. ولكن هذا لا يعني أنه سيتم دوماً تبني وجهة نظرك، ولكن جل ما يوده المرء أن يلقى آذاناً صاغية ليبوح بما يجول في خاطره. إن اختار الناس عدم الاستجابة لكلامه، عندها ليس باليد حيلة. ولكن السر يكمن في إنشاء شبكات معارف. ففي النهاية العالم متناهي الصغر. في كل مجال من هذه المجالات التي أطّلع عليها، أجد أن هناك 20 أو 30 أو 50 شخصاً على امتداد العالم تؤول إليهم القرارات في نهاية المطاف. وقد أدهشني هذا الأمر حينما كنت أصغر سناً. فعند ذاك كان الانفصال يبلغ درجتين أو ثلاثاً. ومع تقدمي في السن، تضاءلت درجات الانفصال هذه. وهذا جزء من الأشياء التي تجعل عالم الأعمال مثيراً جداً للاهتمام وحماسياً. بوسعك أن تنقل نفسك كلياً بلغتك نفسها إلى مناطق جغرافية مختلفة وتتمكن من فهم قدر هائل مما يجري لأنهم يستخدمون اللغة نفسها.

لدى التكلم مع مسؤولين في شركة أسهم خاصة، الواحد تلو الآخر، يتضح جلياً أنه مجال يعتمد على تنصيب الشخص المناسب في المكان المناسب. يمتلك أكثرية فرق الإدارة في أكبر شركات الأسهم الخاصة علاقات متبادلة مع أهم مسؤولي الشركات أو صفوة الشخصيات الحكومية. يدير معظم الشركات فعلياً أشخاص من صنف الشخصيات العنيدة العاملة في وول ستريت، فيرتبون أجنحتهم الإدارية جيداً، ويشترون أثاث المداخل، كما يشترون دهاء إدارياً حقيقياً من خلال معارفهم. على سبيل المثال، إضافة إلى بيت بيترسون، الذي كان وزير تجارة سابقاً، فإن لدى شركة بلاكستون وزير المالية السابق والمدير التنفيذي لشركة ألكوا، بول أونيل الذي يعمل

كمستشار عالي المقام فيها. رئيس سيربيروس هو وزير المالية السابق والمدير التنفيذي لمؤسسة سي أس أكس، جون سنو؛ ورئيسها العام هو نائب الرئيس السابق دان كوايلي، ووفقاً لمجلة فورتشن، مهما كانت المشكلات التي واجهها كوايلي في التهجئة في حياته السابقة، فإنه حسابياً من أبرع ما يكون بكل تأكيد. كان كوايلي عضواً أيضاً في مجلس إدارة مصرف نيبون كريديت في اليابان، واستخدم معارفه هناك للمساعدة في تمهيد الطريق أمام سيربيروس لتضع يدها على تلك المؤسسة. واليوم، رئيس مجموعة كارلايل، التي اشتُهرت بعلاقاتها الوطيدة مع المسؤولين الحكوميين السابقين رفيعي المستوى ومن ضمنهم جورج دبليو بوش، هو المدير التنفيذي السابق لشركتي آي. بي. أم وأميريكان أكسبرس، لويس غيرستنير. ومن منزله في جناح كارلايل المؤلف من طبقتين والواقع في مدينة نيويورك، شرح غيرستنير [219] قائلاً: «لا أستطيع القول إنه ما من وجود لطبقة نخبة عالمية. إن كنت تدير شركة متعددة الجنسيات أو كنت عالماً أو طبيباً مهماً في مؤسسة تعنى بالأبحاث أو كنت صحفياً، فإنك لا تعتبر أن الأفكار والفرص تأتي بتعرفة أو تجتار حدوداً ما. ما أحاول قوله أن شبكات النخب هذه ليست متكبرة. إنها موجودة في هذا العالم وتتطور. لذا لمَ لا نستغل هذا الأمر؟ لمَ لا نصبح جزءاً منه؟ من الطبيعي جداً أن تصبح اليوم جزءاً من مجتمع أوسع، إنْ كان هدفك الحصول على معلومات أفضل، وبيع مزيد من البضائع، والوصول إلى مزيد من الزبائن».

وافق بيل ماكدونو [220]، نائب رئيس مجلس إدارة ميريل لينش والرئيس السابق للمصرف المركزي في نيويورك على أن بضع مئات من الأشخاص هم

اللاعبون الأساسيون في المجال المالي العالمي: «إن كلاً منهم يفعل كل ما بوسعه من أجل نجاح شركته، ولكنهم يعون تماماً الحاجة إلى حماية النظام من خلال عدم التصرف بحدة حينما يواجه السوق صعوبات. وفقاً لخبرتي في كل من المصرف المركزي وفي المناصب المتعددة التي شغلتها في مجال القطاع الخاص، وجدتُ أن قادة المجتمع المالي العالمي يتمتعون بالواقعية فيما يتعلق بقدر النفوذ الذي يملكونه وبأوقات وكيفية استخدامه».

إن شركات الأسهم الخاصة كمعظم المؤسسات المالية والشركات الضخمة تمتلك القدرة على شراء أفراد ذوي مركز مرموق وذوي معارف متعددة بمقدورهم المساعدة على توسيع شبكة معارفها ونفوذها. لذا فمن مصلحتها أن تفعل ذلك. كما لديهم ميزة أخرى: القدرة على شراء أفضل الأشخاص وألمعهم وهم لا يزالون يتمتعون بالشباب. لقد قال لي مسؤول بارز في صندوق مالي: «كل سنة يتخرّج مئات من الأشخاص من أفضل الجامعات في الولايات المتحدة - وربما هناك بضعة آلاف منهم حول العالم - وهم يعتبرون صفوة الخريجين. أين يبدؤون؟ كانوا يبدؤون فيما مضى في مجال الخدمات الخارجية أو القانون أو أي حقل آخر. ولكن اليوم نتمتع بميزة هائلة جداً فيما يخص التعويضات التي بمقدورنا تقديمها لهم وبالتالي يتوجهون إلينا في البداية. وبالطبع كل هذا يكون في حالة مد وجزر حسب دورات السوق. قبل بضع سنوات، كانت الصناديق المالية التي نعمل فيها في القمة، لأننا كنا ندفع لخريجي الماجيستير في إدارة الأعمال رواتب أساسية تبلغ بضع مئات الآلاف وعلاوات تصل إلى ضعفي هذا المبلغ. واليوم تقدم شركات الأسهم الخاصة رواتب أساسية تقدر بـ300 ألف و400 ألف دولار ويصل مجموع الدفعات في السنة الأولى إلى 1،2 مليون دولار. تُدفع هذه المبالغ لخريجي جامعة هارفرد أو أية جامعة أخرى، الذين يبلغون الخامسة والعشرين من عمرهم. إذاً ما عساك تفعل إنْ كنتَ هذا الخريج؟ أين عساك تعمل؟»

لدى وضع النزاعات في المجتمع المالي جانباً، نجد أنه على مدى العقود الماضية، كان أحد الأجوبة الأكيدة على ذاك السؤال هو شركة غولدمان ساكس. منذ تأسيسها في العام 1889، ازدهرت هذه الشركة لتصبح الشركة الأعرق في وول ستريت. وتتجه اليوم عائدات هذه الشركة السنوية لتبلغ 70 مليار دولار، وهذا مبدئياً نتيجة تجارة الملكيات ذات العائدات الهائلة وريادتها

في مجال المصارف الاستثمارية [221]. لقد كسبت الشركة حوالي 10 مليارات دولار في العام 2006. ويضم برج المكاتب التابع لها، الواقع في شارع برود 85 في مدينة نيويورك، وفروعها المنتشرة حول العالم حوالي 30 ألف موظف من ذوي الحظوة الكبيرة. ما مدى هذه الحظوة؟ يجني الموظف العادي 622 ألف دولار في السنة. (وثاني أكبر راتب يُدفع في وول ستريت: شركة ليمان بروذرز 334 ألف دولار للموظف الواحد في السنة). وفي العام 2006، قُدّر أن كلاً من أبرز 25 مسؤولاً إدارياً في الشركة جنى 25 مليون دولار، وقد تقاضى المدير التنفيذي لويد بلانكفاين أكبر مبلغ في وول ستريت حيث جنى 54 مليون دولار [222].

يقع مكتب بلانكفاين في الطابق الأخير من برج غولدمان. يدخل الزوار إلى ردهة ضخمة وساكنة ثم تتم مرافقتهم إلى جناح متقوّس الشكل وهو مكتب رئيس الشركة. حيث يزدان المكتب بالجدران المكسوة بألوان فاتحة، والزجاج، والزخارف الفنية المميزة، ويعمّه كوكبة من المساعدين الذين يجوبون المكان بشكل متواصل مما أوجد للمكان جواً خاصاً، ولكن أكثر ما يثير الاهتمام هو إحساس المرء بأن هذا المكان هو بحق مركز عالم الأعمال. حين كان هنري بولسون رئيس شركة غولدمان، قبل أن يصبح وزير مالية الولايات المتحدة، أوجد لنفسه شخصية مرعبة بدت مناسبة جداً للمكان. يعتبر بولسون طويل القامة وقوياً ومهيب الشخصية، حتى وهو موجود داخل مكتب في شركة غولدمان يضم صوراً فوتوغرافية عن البيئة وكتباً تعكس شغفه العميق والراسخ بالطيور.

أما لويد بلانكفاين فإنه يعكس صورة مغايرة. فهو يتمتع ببنية أصغر، وهو أصلع الرأس. وُلد في البرونكس، ويتقن المزاح اللطيف، على الرغم من

أنه واحد من ألمع وأفضل الأشخاص الذين تم جذبهم إلى الشركة من كلية الحقوق في هارفرد في العام 1981. بدأ مسيرته المهنية كبائع ذهب في قسم تجارة البضائع التابع لشركة غولدمان، لأنه بدا يفتقر إلى البراعة الكافية ليعمل في مجال المصارف الاستثمارية التابعة للشركة. وبعد 13 سنة ترأس قسم البضائع، وفي غضون 4 سنوات أخرى، أصبح شريكاً في رئاسة عمليات الدخل الثابت والعملات والبضائع في الشركة. عام 2003 أصبح رئيساً، وهزم بذلك المصرفي الاستثماري المحافظ جداً والمركزي النزعة، جون ثاين. وبالفعل يتمتع بلانكفاين الحذر واللامع بمردود نجاحه. إذ يعيش خلال الأسبوع وهو يعمل على مدار الساعة في شقة تبلغ قيمتها 27 مليون دولار وتقع في الجانب الغربي العلوي من المدينة. ولقضاء عطل الأسبوع، كان يمتلك مزرعة مساحتها 10,6 آيكرات في ساوثهامبتون في الطرف الشرقي من لونغ آيلاند [223]. إن هذه المزرعة التي تبلغ قيمتها 41 مليون دولار وتُدعى أولد تريز تضم ملعب تنس وحوض سباحة يطل على المحيط (موصول بالبيت الأساسي بواسطة ممر مزود بوسائل التدفئة)، وكوخاً للضيوف له حوض سباحة خاص به. حين تسرب خبر نيته شراء هذه الشقة، أُشيع أن بلانكفاين استشاط غضباً وألغى صفقة الشراء التزاماً بالحفاظ على أسلوب حياته المتحفظ. وإلى يومنا هذا، ووفقاً لمراقبين في هامبتون، لا يزال بمقدور هذا المدير التنفيذي الكتوم الدخول إلى المتاجر المحلية والخروج منها دون أن يلحظه أحد، مع أنه في حال تمت رؤية نجوم السينما الثانويين، تنطلق أمواج الثرثرة في أرجاء البلدة الصغيرة.

يمتد نفوذ شركة غولدمان إلى ما وراء قدرة خبرائها وتجارها على رفع أسعار السندات والأسهم وخفضها، كما يفعلون يومياً حيث يكتبون التقارير

ويتخذون القرارات المتعلقة بشراء السندات المالية وبيعها. تصوغ الشركة نظرات جديدة إلى العالم، كما فعلت في العام 2003 على سبيل المثال، حينما اقترحت أن البرازيل وروسيا والهند والصين تُعتبر طبقة خاصة من الأسواق النامية التي أسمتها أسواق بريكس وستحوز على أهمية بالغة في العقود القادمة. إنها تخلق وسائل مالية جديدة، تصوغ السوق العالمية، وبوسعها أن تبرز أو تحطم المدراء التنفيذيين والوزراء الحكوميين الذين يعبرون أبوابها بشكل منتظم بحثاً عن رؤوس الأموال وتوصيات «الشراء» المرتبطة بقراراتهم، كما تخدم كمحور الشبكة الدولية المؤلفة من صنّاع العالمية.

تمتلك شركة غولدمان تاريخاً طويلاً من الانخراط في القطاع العام. كان اثنان من المدراء التنفيذيين الأربعة، أسلاف بلانكفاين، وزيري مالية (هانك بولسون وروب روبن)، واثنان كانا رئيسيْ المجلس الاقتصادي الوطني (روبن وستيف فريدمان)، وواحد منهم هو الحاكم الحالي لنيوجيرسي وسيناتور سابق (جون كورزين). والمسؤول العسكري في البيت الأبيض، جوش بولتين، سبق له العمل في غولدمان، وعمل النائب السابق لوزير المالية، روبرت زوليك في غولدمان لفترة وجيزة قبل أن يعود إلى الخدمة العامة كرئيس للبنك الدولي، وقد احتل اليوم منصب زوليك السابق في وزارة المالية المدير التنفيذي السابق في غولدمان، جون وايتهيد. خلال سنوات حكم كلينتون، انضم إلى وزير المالية روبن، المصرفي السابق في غولدمان، كين برودي الذي أدار مصرف الاستيراد والتصدير في الولايات المتحدة. وتمتد القائمة لتشمل كوكبة من المسؤولين ذوي المقامات المرموقة والمتوسطة العاملين في الإدارات المتعددة السابقة والذين عملوا في غولدمان قبل خدمتهم الحكومية وبعدها. مما أدى بناقد حقل الأعمال، كايل بوب [224] إلى أن يكتب في صحيفة لوس

أنجلوس تايمز: ما من شركة تمتعت بهذا القدر من النفوذ الاقتصادي منذ عهد شركة ستاندرد أويل.

لماذا يا تُرى يتحمل الرجال الأثرياء وزر احتلال مناصب حكومية لا تدر الكثير من المال ويرافقها تدقيق إعلامي ومشقة التعامل مع المسائل البيروقراطية الروتينية؟ الإجابة مشابهة لما حصل مع خودوركوفسكي: ثمة شرعية وهيبة مرتبطة بمثل هذه المناصب وثمة فرصة أيضاً للانتقال من النفوذ غير المباشر للسياسات إلى الإدارة المباشرة. حينما زرت مكتب شخصية مرموقة في وول ستريت في اليوم التالي لقبول بولسون بمنصب وزير المالية، قال لي مضيفي: «ثمة كلام كثير يدور حول سبب قبوله بالمنصب، وأفضل تفسير سمعته، أنه هو وكثير من الأشخاص المقربين منه قلقون من حدوث اضطرابات محتملة في السوق حيث من شأنها أن تشكل متاعب كبيرة إنْ لم يكن الشخص المناسب موجوداً في هذا المنصب ويضع يده على مقاليد الأمور. أعتقد أنه يشعر أن بمقدوره إضافة بعض القيمة وأنه سيكون ثمة حاجة فعلية إليه».

من الملحوظ أنه حصل احتجاج محدود نسبياً فيما يتعلق بالتدفق المتواصل للمسؤولين من شارع برود 85 نحو المكاتب الفخمة الكبيرة داخل واشنطن. قال نائب رئيس غولدمان ساكس الدولية، بوب هورمات [225]، الذي كان هو نفسه عضواً مرموقاً سابقاً في وزارة الخارجية وممثلاً تجارياً للولايات المتحدة: «هذا أمر غير اعتيادي. وأعتقد أن السبب في ذلك يعود إلى أنه حينما يصل قوم غولدمان ساكس إلى هذه المناصب، لا يؤْثِرون مصالح غولدمان ساكس. ليس ثمة دليل واحد يشير إلى أنهم استخدموا نفوذهم لصالح غولدمان ساكس. لو كان ثمة دليل واحد لانتهى الأمر، نظراً إلى نشاط

غولدمان ساكس الملحوظ في القطاع الخاص. كنا سمعنا صرخة واحتجاجاً عارمين».

تتطابق ملاحظة هورمات مع تعليق ماكدونو الذي يتعلق بتيقن المسؤولين الماليين المرموقين لضرورة ألا يتعاملوا بقسوة شديدة مع بعضهم البعض. فمصلحة الجميع تعتمد على حسن سير النظام. وداخل النظام لا يجدر كسر القواعد (مع أنه غالباً ما يحصل هذا الأمر) من أجل إنجاح الأعمال وبذل نفوذ هائل. لقد كان أحد أهم إنجازات قادة المجتمع المالي العالمي على مدى العقود الماضية قدرتهم على عولمة الأسواق مع تعزيز مبد الحكم الذاتي أو الرقابة المحدودة جداً. ويساعد وجود ممثلين مرموقين من هذا المجتمع في الحكومة على ضمان إبقاء هذا الحال على ما هو عليه، وأن أية مبادرة تنظيمية تُقدَّم يتم صياغتها معهم على الطاولة بأدوار نافذة. وخصوصاً لأن هؤلاء الأفراد عادة ما يعودون في نهاية المطاف إلى القطاع المالي بعد انقضاء فترة عملهم في الحكومة، وغالباً ما يُخبأ لهم ما هو أكثر من مجرد المكافآت الإيديولوجية لحفاظهم على قوة النظام.

النخب العاملة في مجال الطاقة: شبكة «عامة - خاصة» فريدة

شاع أمر محو الخط الفاصل بين النفوذ التجاري والنفوذ الحكومي بشكل استثنائي بغض النظر عن القطاع. نرى النوع نفسه من هذا النظام التبادلي في عقود وزارة الدفاع والإعلام وبخاصة في قطاع الطاقة. وهذا يعود إلى واقع أن معظم كبريات شركات الطاقة في العالم تعود ملكيتها إلى الدول؛ يوجد أكثر من ثلاثة أرباع نفط العالم وغازه في دول تتحكم الحكومات فيها بالإنتاج، وفقاً لتقديرات مستشاري بي. أف. سي للطاقة [226]. كما يعود

ذلك أيضاً إلى واقع أن تدفق الطاقة أمر مهم لسير عمل الدول، يعاني كثير من الدول الغنية بالنفط والغاز عدم الاستقرار؛ وبالتالي يصبح وجود القوة العسكرية، في أيدي الحكومات بشكل أساسي، مهماً لحسن سير الصناعة.

لقد أثر الصراع القائم بين الحكومات والقطاع الخاص على النخب في كثير من الدول، وبخاصة كما رأينا، في أهم الدول المصدرة للنفط مثل روسيا. في الواقع، شكلت قيادة القطاع الخاص في مجتمع الطاقة إحدى أهم شبكات النفوذ العالمي، وتتركز بشكل كثيف بين أيدي مجموعة من اللاعبين وقد تمت عولمتها - مثل المجال المالي - قبل الصناعات الأخرى بكثير. (لقد تم دفع معظم هذه العملية قُدُماً من قِبَل «الأخوات السبع» التي انبثقت عن شركة ستاندرد أويل). كما إنها شبكة تتعرض للإضرابات اليوم نتيجة الفوضى الجغرافية السياسية والإدراك بأن نموذج الطاقة العالمي في حالة تغير جراء الاحترار العالمي، والابتكارات في التقنيات البديلة، والمخاوف الأمنية القومية المتواصلة حيال النظام الحالي، وبخاصة آليات تسعيره والنتائج العرضية الناجمة عمن تمدهم بالسلطة.

إن العناصر الفاعلة الأساسية في شبكة النفوذ المختلطة هذه هي كبار المسؤولين في أهم شركات الطاقة العالمية التي تملكها الدول (شركات النفط الوطنية) أو المسؤولون الحكوميون الذين يقدمون لهم تقاريرهم في نهاية المطاف. وفي الجهة المقابلة هناك شركات النفط المستقلة التي تعمل معهم وغالباً ما تمتلك تكنولوجيا أكثر تطوراً وموارد أساسية. توجد هاتان الجهتان في حالة تكافلية حذرة، وتعتمدان على بعضهما البعض بشكل متبادل، حيث تؤثر كل منهما على الأخرى وتتفاعل معها.

وفي عالم شركات النفط الوطنية [227]، يُعتبر عبد الله جمعة، الرئيس والمدير التنفيذي لشركة آرامكو السعودية التي تعود ملكيتها إلى الدولة، على الأرجح أهم مسؤول تنفيذي. استلم منصبه في العام 1995، إثر تعيين علي النعيمي، الذي كان حينذاك رئيساً للشركة، وزيراً للنفط والموارد المعدنية في

السعودية. ويتسلم جمعة بكل فعالية قيادة أقوى شركة في مجال الصناعة النفطية. تتفوق آرامكو على كل شركات النفط الوطنية والمستقلة، حيث تحكم قبضتها على ربع احتياطي النفط في العالم إضافة إلى رابع أضخم احتياطي للغاز الطبيعي في العالم. تسلم جمعة نفسه مهمة تثبيت سعر النفط وتوسيع مدى انتشار الشركة لتصل إلى أسواق جديدة. ويقوم بهذه المهمة بسهولة وكأنه ديبلوماسي عالمي، حيث يتردد إلى الاجتماعات مثل اجتماعات دافوس والندوات الضخمة حول موضوع الطاقة، وعلى الرغم من أنه رجل محترم ويجيد الإصغاء فإنه يفرض سيطرته على الأمكنة التي يوجد فيها نظراً إلى مركزه المرموق.

لقد بذلت آرامكو جهوداً حثيثة لتكوين شراكات مع أعضاء لا ينتمون إلى منظمة الأوبيك تحت قيادة جمعة. طيلة سنوات ظلت آرامكو تشكل العمود الفقري للعلاقات الأميركية السعودية المتينة، وتبقى مزوّد أوروبا الأساسي للنفط. سعى جمعة إلى تنويع توزيع آرامكو، وركز بشدة على الاقتصادات النامية في آسيا. وفي الآونة الأخيرة ذكر «إنه تربط بين السعودية والصين أهم علاقة نفطية على وجه الأرض» [228]، وأضاف: «إننا ننوي الوقوف إلى جانبكم (أي الصين) طيلة القرن الآتي». كما بذلت الشركة أيضاً جهوداً كبيرة للدخول إلى سوق الهند، على الرغم من فشل محاولة شراء شركة (هندوستان بيتروليوم). في العام 2005، صدّرت آرامكو 450 ألف برميل من النفط الخام يومياً إلى الهند، و500 ألف برميل يومياً إلى الصين [229]. ويُرجح ازدياد هذه الأرقام مع تواصل النمو الاقتصادي في الهند والصين طيلة العقود الآتية. كما بذلت آرامكو أيضاً جهوداً للدخول إلى سوق الطاقة في كوريا الجنوبية، وتمتلك

حصة تبلغ نسبتها 35 بالمئة في ثالث أكبر مصنع تكرير للنفط في كوريا الجنوبية (أس أويل).

ونظراً إلى أهمية آرامكو بالنسبة السعودية وباقي دول العالم، أمست بشكل لا مفر منه محط انتقادات. إذ ينظر بعض المتحفظين المتدينين إلى الشركة على أنها (غربية) جداً وبعيدة عن السعودية نفسها. وبالفعل توظف الشركة ألفي أميركي في السعودية وحدها، وتظل الإنكليزية لغتها الرسمية. ومن أجل الرد على حملة الانتقادات، انطلقت الشركة بمهمة «السَّعْوَدَة» [230]، وقالت إنه بدءاً من العام 2006 سيتألف 85 بالمئة من القوى العاملة فيها من السعوديين. لم تكن النزعة نحو الاندماج العالمي مبدأ ثابتاً طوال فترة إدارة جمعة لشركة آرامكو السعودية؛ لقد أفلح في توجيه، وفي بعض الحالات تلطيف، قوى العولمة بغرض زيادة هوامش الربح إلى أقصى حد وتقليل الاضطرابات إلى أدنى حد.

نُعِت سلف جمعة في آرامكو، علي النعيمي بـ(غرينسبان النفط) [231]، تيمناً برئيس مجلس إدارة مصرف الولايات المتحدة المركزي السابق ألان غرينسبان. وكونه وزير النفط في السعودية، فهو أحد أهم اللاعبين المؤثرين والثابتين في الصناعة النفطية. وحينما سُئل دان ييرجين، كاتب (ذا برايز) الفائز بجائزة بوليتزر والرئيس والمدير التنفيذي لشركة كامبريدج لبحوث الطاقة: أي الأشخاص يشكلون الكتلة النفطية ضمن طبقة النخبة، كان النعيمي أول الأسماء التي ذكرها. إن تربّع النعيمي على منصبه المتحكّم بمحيط النفط السعودي يجعل منه في نظر بعض المراقبين القائد الفعلي لمنظمة الأوبيك، والتي بدورها تمنحه القدرة على إحداث التغيير في صناعة الطاقة الدولية.

إن ارتقاء النعيمي إلى قمة شركة آرامكو السعودية ومن ثم تعيينه لاحقاً وزيراً للطاقة يضعانه في عداد أعضاء طبقة النخبة التكنوقراطيين. تلقى علومه في جامعة ليهاي في بنسلفانيا، ثم درس الجيولوجيا في جامعة ستانفورد، وبالتالي هو يمثل صلة الوصل بين عالميْ شركات النفط الوطنية والأخرى المستقلة حيث يحاول تأمين مخزون من النفط من شأنه أن يفيد كلاً من المملكة العربية السعودية والاقتصاد العالمي. إن هذه النظرة العالمية الشاملة ساعدته على حل كثير من المشاكل، من انخفاض أسعار النفط في أواخر التسعينيات إلى أزمات النفط المحتملة في وجه عدم الاستقرار الدولي. لقد كان الشخص الذي علّم منظمة الأوبيك أن رفع أسعار النفط ليس مفيداً بقدر تثبيتها. يُعتبر النعيمي شخصية مهمة جداً إلى درجة أنه أصبح أشبه بالموجّه لهذا القطاع. ويقوم الصحفيون بمطاردته، بكل ما للكلمة من معنى، أثناء ممارسته للهرولة صباحاً، على أمل أن تتسنى لهم الفرصة لمعرفة شيء ما عن مستقبل الصناعة النفطية.

قدم ييرجين صوراً إضافية عن هذه الطبقة وكيفية تطورها [232]. فأشار إلى الإيرانيين وإلى ظاهرة مهمة حيث هناك سلوك معين كان يُعتبر سلوكاً شائناً في سياق آخر، ولكنه هنا يؤدي إلى نتائج تجارية إيجابية.

أشار قائلاً: «إن أحد الأمور التي أدهشتني هو عدد المرات على مدى السنوات الماضية التي كلما قال فيها الإيرانيون شيئاً ما عن برنامجهم النووي أو سياساتهم المحلية، ترتفع أسعار نفطهم، ونفط الجميع أيضاً. وحينما يدلون بتصريح أو تصريحين، ترتفع الأسعار بقيمة 5 دولارات للبرميل الواحد، وبهذه الطريقة جنوا 85 مليون دولار إضافي ذاك الأسبوع».

وفقاً لصفوة مسؤولي النفط التنفيذيين في الشرق الأوسط وخبراء الصناعة مثل ييرجين، هناك شخص آخر يُعتبر في عداد أهم اللاعبين الأساسيين في مجال الصناعة النفطية وهو (فو تشينغيو)، رئيس شركة الصين الوطنية للنفط الخارجي ومديرها التنفيذي. لم يكن فو معروفاً جداً خارج الصين إلى أن أخفقت شركته في عقد صفقة استحواذ على شركة يونوكال الأميركية للغاز والنفط تبلغ قيمتها 18,5 مليار دولار في العام 2005. وهذه الخطوة كانت مثالاً آخر على القدرة التوسعية للاقتصاد الصيني، ستتزايد أكثر في العقود القادمة. بحسب قول فو، كانت الصفقة تمثل «الطبيعة المتغيرة للصين المؤسساتية» [233]. وكون فو صينياً تعتبر جنسيته من بين المواصفات القليلة الأخرى التي ميزته عن النخب العالمية التقليدية العاملة في مجال الطاقة. وإلا لكان نسخة مطابقة لهذه النخب: فهو مثقف إلى درجة عالية [234]، درس بداية في المعهد الشمالي الشرقي للعلوم النفطية في الصين، ثم في جامعة جنوب كاليفورنيا. وكونه رئيس مجلس إدارة كثير من الشركات المتحدة أفلح في تشكيل روابط واسعة مع شركات نفطية كبيرة مثل بي. بي وأموكو وتيكاسو وشيفرون وفيليبس في بداية عمله. انضم إلى شركة الصين الوطنية للنفط الخارجي حينما أسستها الحكومة الصينية في العام 1982 وراح يشق طريقه صعوداً إلى أن أصبح الرئيس في العام 2000 والمدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة في العام 2002. وكحال النعيمي في السعودية، لم تساعد فو معارفه السياسية في الحزب الشيوعي [235]، ولكنه حقق النجاح نتيجة كونه «لا يدخّن، ولا يشرب الخمر، ويدمن على العمل ويتمتع بنظرة دولية». خلال عمله كرئيس لشركة الصين الوطنية للنفط الخارجي، اكتسب ثقة الحزب، ومن المرجح أن يظل في منصبه طالما أن الحزب راضٍ.

تتجلّى خبرة فو الدولية في أسلوب إدارته وأهدافه. لم ينظر إلى صفقة يونوكال على أنها مختلفة عن أية صفقة أخرى: إذ اعتبرها بكل بساطة ذات عائد تجاري جيد. إنه يفقه أهمية سوق الأسهم ويعتقد «أن الشفافية تدفع المساهمين إلى حب المرء». إن وجود 4 أعضاء في مجلس إدارة «شركة الصين الوطنية للنفط الخارجي» من ذوي القدر الرفيع دولياً، ومنهم المدير التنفيذي السابق لشركة شيل، إيفيرت هينكس، يمنح الشركة لمسة إضافية من الاستقلالية التجارية. مع ذلك، تخضع الشركة لسيطرة الدولة التي أسستها لتنقّب عن احتياطي الغاز والنفط في بحر الصين وتمتلك أغلبية أسهم الشركة [236]. وهذا سيف ذو حدين. من جهة يعطي فو قدراً كبيراً من الدعم في اقتصاد لا يزال قطاع الدولة يسيطر عليه (مع أنه لم يعد مسؤولاً عن أغلبية الناتج الإجمالي المحلي للصين). ولكن الروابط الحكومية هي التي جعلت واضعي القوانين الأميركيين يخشون سيطرة شركة الصين الوطنية للنفط الخارجي على يونوكال. ومنذ ذلك الوقت، سعى فو إلى توسيع مدى انتشار شركة الصين الوطنية للنفط الخارجي دولياً، من خلال إنشاء استثمارات في نيجيريا وماليزيا ودول أخرى [237]. تجلب هذه الصفقات النفط التقليدي والغاز الطبيعي المسيّل إلى الصين وتكفل أن يتمكن اقتصادها من مواصلة النمو في المستقبل.

من «ملك الشمس» إلى «حجرة الآلهة»

في الجانب الخاص الصرف لصناعة الطاقة (إن أمكن القول بوجود مثل هذا الشيء، نظراً إلى اعتماد مجالات الطاقة على تنازلات الحكومة وتنظيماتها وحمايتها)، هناك دليل على وجود أنواع من العلاقات المتشابكة،

التي أسلفت الحديث عنها مراراً، كتلك التي تربط بين النخب في عالمي الأعمال والحكومة. هناك بضعة أمثلة توضح هذا الأمر. فبالإضافة إلى منصب جون براون، اللامع قليلاً، كمدير عام شركة النفط البريطانية (بريتيش بيتروليوم). (بالطبع تعتبر الأصول الأميركية لشركة بي. بي من عَقِبِ شركة روكفيلر الضخمة، ستاندرد أويل). وبالعودة إلى السلسلة الممتازة التي ورد ذكرها في الفصل الأول، كان براون نفسه إحدى هذه العقد الضامّة في طبقة النخبة، كناشط في الجمعيات المهمة وعضو في مجالس المؤسسات الكبيرة. والملاحظ أنه خدم في مجلس شركة غولدمان ساكس الاستشارية الدولية [238]، مع أن رئيس مجلس إدارة بي. بي، بيتر ساثرلاند، (وهو رجل تحول لاحقاً إلى الخصم الرهيب لبراون في نزاعات تجارية مريرة) كان رئيس مجلس إدارة غولدمان ساكس حينئذ.

براون هو ابن مدير سابق في (بي. بي) [239]، تلقى علومه في جامعة كامبريدج، ثم توجه إلى كلية ستانفورد لإدارة الأعمال. انضم إلى بي. بي في العام 1966، كمتمرن وشق طريقه صعوداً ليصبح المدير العام للشركة في العام 1995. في السنوات اللاحقة، وقبل استقالته في العام 2007، أصبح «ملك الشمس» محبوب النخب في مجال الطاقة من خلال مهارته في المخاطرة وذكائه في مجال الأعمال [240]، مما حول بي بي إلى ثاني أكبر شركة نفط مستقلة بعد إكزون موبايل. إن قيام براون بضم شركات أموكو وآركو وكاسترول الذي كلف مليارات عدة من الدولارات بشّر بحلول عهد عمليات الدمج التي أدت إلى ظهور «شركات عملاقة» في قطاع الطاقة. ما هو السبب؟ صرح براون لمجلة غارديان في العام 2005: «السبب في ذلك يتعلق

بتخفيضات التكلفة، ويتعلق بقيام شركة مثل بي بي بأمور لا يمكن إلا لشركة كبيرة مثلها القيام بها، مثل المجازفات من العيار الثقيل، والتوجه إلى أماكن يسعنا إيجاد الهيدروكربون فيها» [241]. إن شركة بي. بي بحجمها الضخم قادرة اليوم على ولوج أسواق جديدة حول العالم وتشكيل شراكات مع بلدان كان يُمنع في السابق وصول شركات النفط المستقلة إليها. وإحدى هذه الأسواق هي سوق الصين، حيث تقوم بي.بي اليوم بتوسيع جهودها لتزويد الاقتصاد المزدهر بموارد طاقة. في السنوات الأخيرة، خصّصت الشركة حوالي المليار دولار من أجل هذه الغاية [242]. أشار براون في العام 2004: «كون الصين أحد الاقتصادات التي تتوسع بسرعة فإنها تقدم فرصاً مهمة إلى شركة بي بي، لا سيما المشاريع التي نواجه فيها الزبائن... ونتطلع إلى توسيع هذا الأمر من خلال مشاريع جديدة في المستقبل».

كانت إحدى مساهمات براون المتميزة تحويل شركة بي. بي نحو سياسات خضراء أي مراعية للبيئة. ونجمت هذه المبادرة عن قلقه المتزايد بشأن تأثير الوقود الأحفوري على البيئة وبالنتيجة على اقتصاد العالم [243]. بدأ بتأطير مهمة الشركة حيث سيأخذها «إلى ما وراء النفط»، ووضع براون إجراءات أدت إلى خفض إنتاج بي. بي إلى مستوى أدنى من مستويات العام 1990 بنسبة 10 بالمئة، من دون تكلفة [244]. في الحقيقة، ازدادت المساهمة في الشركة بحوالي 650 مليون دولار، لأن معظم التخفيضات نجمت عن التخلص من الأوساخ والتسريبات. وعلى الرغم من ذلك، قال بعض النقاد إنه لم يقم بعملٍ كافٍ، حيث قامت إحدى المنظمات بانتقاده بقسوة عبر منحه جائزة ساخرة وهي «أفضل بصمة لمناصر للبيئة» [245]. إلا أن براون من خلال إصراره

وكلامه الذي فاق أفعال الشركة اعترف بتأثير الاقتصاد المعولم وحقق سابقة في مجتمع الأعمال عبر الضغط على قادة العالم للاعتراف بالتهديد الذي يشكله الاحتباس الحراري.

بالإضافة إلى منصبه في بي. بي، خدم براون كمسؤول غير تنفيذي في كل من شركتَي غولدمان ساكس وإنتل، فتسنى له التواصل بشكل منتظم مع وزير المالية، هنري بولسون ومؤسس إنتل، آندي غروف. وكما ورد عنه في إحدى المرات [246]: «إنني أخدم في هذه المجالس لأنني أعتقد أن بوسعي المساهمة كما بوسعي التعلم من أشخاص عظماء». تضمنت التزاماته الأخرى الرئاسة الفخرية للمجلس الاستشاري لكلية ستانفورد لإدارة الأعمال، ورئاسة المجلس الاستشاري الدولي لكلية الاقتصاد والإدارة في جامعة تسنغوا في اليابان [247]. وقد تم إدراج براون كأحد أكثر الأشخاص نفوذاً في عام 2004 في مجلة تايم، وكان حاضراً دائماً في مؤتمر بلدربيرغ السنوي. ومن خلال قيادته المبدعة ومعارفه الكُثُر، قاد جون براون نفسه إلى قمة طبقة النخبة العاملة في مجال الطاقة وأحدث تحويلاً في سوق الطاقة العالمي. ومع أنه أُجبر في النهاية على التقاعد المبكر بسبب سلسلة من الإخفاقات الإدارية وتهديد بحصول فضيحة شخصية قانونية، إلا أن تأثيره كمجدّد لا يزال ملموساً. وتواصل شركة بي. بي تطبيق رسالته واستراتيجيته المسمّاة «ما وراء النفط» (على الرغم من أنها تسعى أيضاً إلى تضييق القيود الإدارية التي أدت إلى حدوث مشكلات سرّعت بمغادرته)، ولا تزال تسعى إلى التكيف مع نموذج الطاقة العالمي المتغير. وثمة دليل آخر على التأثيرات التي خلّفها، على الرغم من المشكلات التي واجهها في أيامه الأخيرة مع الشركة، إلا أن بديله طوني

هايوارد كان معروفاً في جميع أرجاء الشركة كونه الشريك المقرب من براون وحاميه.

تمحور أحد الانتقادات التي تعرض لها عمل براون في بي. بي خلال أيامه الأخيرة المضطربة حول قيامه بالتركيز على إدارة صورة الشركة وتحسينها، وبخاصة مع الحكومات وقادة الفكر حول العالم، أكثر من التركيز على الإدارة الفعلية لعمليات الشركة التجارية، مما أدى إلى سلسلة من الحوادث المحرجة والمأساوية في مجال التكرير والإمدادات. ولكن تنمية الروابط العالية المستوى ليست غريبة عن بي. بي. في الولايات المتحدة، كانت الروابط الوثيقة بين طبقة النخبة في مجال الطاقة والحكومة موضوعاً أثارته الكتب والأفلام ووسائل الإعلام والنقاشات العامة. من فيلم مايكل مور الوثائقي (فاهرنهايت 9/11)، إلى عمل كريغ أنغر (آل بوش وآل سعود - العلاقة الخفية) أطلقت الروابط بين شركات النفط الكبرى والقيادات السياسية الأميركية كثيراً من الدراسات والتوقعات. وتشير الوقائع إلى أن الروابط واسعة: على سبيل المثال، آل بوش، نائب الرئيس ديك تشيني، ووزير الخارجية السابق جايمس بايكر، كلهم كانوا أو لا يزالون منخرطين في مجال القيادة المتعلقة بالطاقة الأميركية. كان وزير تجارة سابق يدير شركة طاقة. وكانت كوندوليزا رايس مديرة لشركة شيفرون طيلة عشر سنوات. وتسلم دونالد رامسفيلد والمديرة السابقة لوكالة حماية البيئة، كريستين تود ويتمان مراكز مهمة في شركات متعلقة بمجال الطاقة. في عامي 2004 و2006، قدّمت شركات نفطية مهمة ما بين 20 و25 مليون دولار للدورة الانتخابية الواحدة إلى مرشحين يدعمون برنامجها - 80 بالمئة إلى الجمهوريين و20 بالمئة إلى الديمقراطيين - وأكثر ما يهم جماعات الضغط هذه ضمن البرامج هي السياسات المحلية التي من شأنها كبح أو إحباط التنظيمات البيئية المكلفة، والأنكى، السياسات الخارجية - كالتدخل في الشرق الأوسط أو بذل ضغوط شديدة على دول مثل فنزويلا وبوليفيا والإكوادور لدى تهديدها بتأميم أصول الشركات النفطية الأميركية - التي تحمي مصالحهم [248]. إن لم تنتج تعاوناً مباشراً وفاسداً كما يظهر في الأفلام مثل فيلم سيريانا، فلا شك أيضاً أن الولايات المتحدة من جديد اختارت سياسات ترضي برنامج الصناعة، سواء كانت حروباً أو إعفاءات ضريبية، مقاومة لتنظيمات بيئية أكثر حزماً، أو إشاحة النظر حينما يسيء منتجو النفط التصرف، (راجعوا الفصل التاسع لتروا قصة تيودورو أوبيانغ، محب السرقة الذي يرأس غينيا الاستوائية) [249].

كانت الروابط الموجودة بين صناعة الطاقة والحكومة الأميركية مثار جدل كبير خلال السنوات الأولى لإدارة بوش، في الأشهر السابقة لأحداث

الحادي عشر من أيلول/سبتمبر. في ذاك الوقت، تم تكليف نائب الرئيس تشيني بمسؤولية إعادة تقييم سياسة الطاقة الأميركية فنجم عن ذلك سلسلة من أكثر من 300 اجتماع بين نائب الرئيس وفريق العمل الذي شكّله [250]. ووفقاً لصحيفة واشنطن بوست، كانت الأغلبية الساحقة منهم تعمل مع نخبة المسؤولين التنفيذيين في مجال صناعة الطاقة. ومع أن معظم الاجتماعات ظلت سرية، إلا أن التقارير تؤكد على أنها تضمنت ممثلين من إكزون موبايل وديوك إنيرجي وكونستيلايشن إنيرجي، وبي بي، وأكثر من ثلاثين مجموعة كبيرة في مجال هذه الصناعة، إضافة إلى أهم داعم لبوش ورئيس مجلس إدارة إنرون، كين لاي.

أذكر الجو السائد آنذاك. كانت شركتي قد ساعدت في تنظيم مؤتمر حول مستقبل صناعة الطاقة الأميركية، وكانت شركة إنرون أحد رعاته. جرى الاجتماع في فندق الريتز كارلتون في مدينة بنتاغون، بُعيد أيام قليلة من أحداث 11 أيلول/سبتمبر. كانت إنرون في مستوى عالٍ جداً، حيث تم تصنيفها في المرتبة السابعة ضمن قائمة فورتشن لأفضل 500 شركة، وراح واحد تلو الآخر من أعضاء مجلس الشيوخ وأعضاء الكونغرس والمنظمين يتوافدون لإلقاء التحية على كين لاي ومعاملته بنوع من الاحترام الذي يلقاه عادة رؤساء الدول الزائرون. فاتضح جلياً للجميع أنه نظراً إلى نجاح شركته، وقيادته كجامع تبرعات لبوش، وقربه الشديد من تشيني، أصبح هذا المقيم في هيوستون صاحب نفوذ هائل في واشنطن. كان منشغلاً في عرض مقترحاته حول التقليل من التنظيمات وزيادة الحرية في السوق لتجاره الذين اكتُشف بعد أشهر أنهم أساؤوا استخدام الحريات التي مُنحوا إياها والكثير من الحريات التي لم تُمنح لهم. ثمة منظم واحد تحديداً وهو رئيس مجلس إدارة اللجنة التنظيمية

الفيديرالية للطاقة، باتريك وود، فاجأ مراقبين عدة من خلال عدم اكتفائه بإلقاء خطابه ومن ثم المغادرة فوراً كما فعل الكثير من صفوة المسؤولين، وإنما مكث في المكان طيلة الوقت تقريباً، وأمضى فترة طويلة من هذا الوقت برفقة لاي.

كان جلياً أن عملاق طبقة النخبة النفطية اليوم، بعد ضعف لاي وشركائه وانهيارهم، هو ريكس دبليو تيليرسون، الذي يمثل أيضاً الميل للتقارب بين النخب السياسية والنفطية المهمة، إضافة إلى انتشار هذه الكتلة المتزايد. استلم تيليرسون قيادة أكبر مؤسسة عامة في العالم، إكزون موبايل في الأول من كانون الثاني/يناير من العام 2006. ووصفته صحيفة (وول ستريت جورنال) ببلاغة على النحو التالي: «يتمتع السيد تيليرسون بلهجة أهل تكساس، ووجه صارم، ومهارات فائقة في الفروسية، وبالتالي يجسد الصورة الهوليوودية لتاجر النفط الأميركي المتفاخر المتهور» [251]. إنه أحد الثلة من المدراء التنفيذيين الكبار العاملين في مجال النفط الذين لم يحصلوا قط على شهادة في إدارة الأعمال أو درجة ماجيستير جامعية، ولكن هذا لم يمنعه من الوصول إلى منصب فائق النفوذ والسلطة.

إن أي مقيم في «حجرة الآلهة» (الجناح التنفيذي في إكزون) التي سُميت بهذا الإسم المناسب جداً، يُعتبر لاعباً أساسياً في الكتلة العاملة في مجال الطاقة ضمن طبقة النخبة. توفر إكزون موبايل 83700 وظيفة في 95 دولة حول العالم [252]. في العام 2006، ضخت الشركة ضعفي كمية الغاز والنفط التي ضختها الكويت وحققت عائدات بقيمة 370 مليار دولار بأرباح قياسية وصلت إلى 39,5 مليار دولار. في الولايات المتحدة حصل تيليرسون

من خلال نفوذ المنصب الذي يشغله على علاقات مقربة مع البيت الأبيض وعدد من الجمهوريين المرموقي المقام، منهم الناطق الرسمي السابق للبيت الأبيض، النائب عن ولاية إيلينوي، دينيس هاسترت [253]. ويبدو أن هذه العلاقات تؤتي ثمارها حينما يصل الأمر إلى التأثير في الأجندة السياسية. على سبيل المثال، فور عقد لقاء مع تيليرسون في العام 2006 توجه هاسترت إلى البيت الأبيض ودعا الكونغرس إلى السماح بالقيام بحفريات في محمية الحياة البرية في آلاسكا، وهو موقف لم يعلنه صراحة من قبل. تأتي علاقة تيليرسون الفعلية مع النخبة السياسية أيضاً نتيجة لميزانية شركته السخية المخصصة لجماعات الضغط. فقد أنفقت إكزون موبايل ما يناهز 7,5 ملايين دولار على بذل الضغوط في العام 2004، وتقريباً المبلغ نفسه في العام 2005. (وبالمقارنة أنفقت زميلتاها الشركتان النفطيتان الضخمتان بي. بي وشيل 8,2 و1,4 مليون دولار على التوالي). وتمتد الروابط السياسية إلى خارج البلاد أيضاً وبخاصة إلى روسيا حيث ووفقاً لشبكة سي. أن. أن «يعتبر تيليرسون على علاقة طيبة بالشخصيات الرسمية وصولاً إلى الرئيس فلاديمير بوتين» [254].

وكما قال تيليرسون عام 2006: «إننا نعيش في مجتمع عالمي واقتصادات بلادنا تعتمد على بعضهما البعض. ولأن الطاقة عماد مهم للنمو الاقتصادي، فمن الطبيعي أن تكون بعض عمليات العرض والطلب في مجال الطاقة معتمدة على بعضها البعض أيضاً» [255]. وبالنتيجة خطط لإنفاق ما يقدر بـ20 مليار دولار عام 2007 على عمليات التنقيب عن النفط وعلى جهود الإنتاج. إضافة إلى عمليات التكرير الحالية التي تقوم بها الشركة في 26 دولة وعمليات التنقيب عن الغاز والنفط في 37 دولة، أطلق تيليرسون عدداً من

المبادرات في سهول سيبيريا الجرداء القاسية، حيث سبق ووفرت حقول الغاز الطبيعي أرباحاً طائلة [256]. وتتحكم الشركة في ذاك المكان بحصة الولايات المتحدة في مشاريع ساخالين، وهو تجمع للشركات النفطية الأميركية والروسية واليابانية والهندية يساوي أكثر من 12 مليار دولار.

أمام تيليرسون تحدّ آخر ليواجهه: الرأي العام. إن الشركة ومديرها التنفيذي الشهير السابق لي رايموند، الذي عمل تيليرسون تحت إمرته مباشرة طوال 13 سنة، صورة وقحة لطالما اتسمت بالعجرفة. وأمسى رايموند لعنة على مناصري حماية البيئة [257]، تحديداً بسبب تشكيكه الدائم فيما يتعلق بدور الوقود الأحفوري في التسبب بالاحتباس الحراري. أوضح تيليرسون [258] جلياً أنه يشاطر سلفه في شكوكه. وكما كتبت مجلة فورتشن في العام 2007 [259]، إشارة إلى علامة بي. بي التجارية الصديقة للبيئة: («ما وراء النفط؟» في إكزون كل شيء يتعلق بالنفط).

وبالرغم من موقف تيليرسون غير الهيّاب، حاول تلطيف صورة الشركة. وحاجج قائلاً إنه «على الرغم من وجود الفجوات في الأدلة العلمية، إلا أن الخطر الذي يحدق بالمجتمع نتيجة انبعاثات الغازات الدفيئة قد يكون كبيراً بما يكفي... مما يبرر القيام بتحرك ما الآن». إن أهمية رأي شخص معين في هذا الموضوع، بالنظر إلى موقعه حيث يتربع على رأس أكبر شركة في العالم، تؤكد أكثر على أهمية دور طبقة النخبة في قيادتها للرأي. ولكن من المهم أيضاً تذكر أن هؤلاء الصفوة من المسؤولين التنفيذيين يلامسون حياة ملايين الناس بطرق أخرى أيضاً، من خلال أسعار البنزين في محطات التعبئة مثلاً. في حين يجادل المدافعون عن هذه الصناعة قائلين إن كل هذه الأسعار ناجمة عن الصراع الحاصل في السوق في مجال العرض والطلب، ولكن هذا

ليس إلا جزءاً من القصة. تأخذ الشركات القرارات بشأن هوامش الربح التي تسعى للحصول عليها، وهذه القرارات تسحب الأموال مباشرة من جيوب المستهلكين تماماً كما تفعل زيادات الأسعار المرتبطة بالنقص في الإمدادات. وبالطبع يأخذ منتجو النفط قرارات أخرى، مثل قرار الاستثمار في إنتاج جديد أم لا، أو حتى زيادة الإنتاج، الأمر الذي يؤثر أيضاً على المخزون والأسعار. وبالنتيجة يؤثر الأشخاص الموجودون على رأس الصناعة النفطية على مليارات الأشخاص بكل الطرائق المباشرة الممكنة، حيث يأخذون قرارات تؤثر على المكونات الأساسية لسعر منتجٍ حيوي.

الصناعة العالمية، القيادة العالمية

تسيطر الشركات اليوم على طبقة النخبة ويسيطر الأميركيون على قادة هذه الشركات. من بين أكبر 22 شركة في العالم، يقوم أميركيون بقيادة نصفها، فتتركز السلطة في أيدي ممثلي دولة تحوي على أرضها 5 بالمئة من سكان العالم فقط. ولكن هذا الوضع يتغير بشكل سريع. فالوضع الراهن يشير إلى أن مزيداً من المدراء التنفيذيين والمصرفيين البارزين سيأتون من بقية أرجاء العالم، إذ أن مزيداً من الشركات الكبرى تأتي بشكل متزايد من أماكن غير منطقة الأطلسي.

في أواخر القرن الثامن عشر، بنت عائلة روتشيلد واحدة من أكبر شبكات المؤسسات الدولية العظمى في العالم بالطريقة التقليدية: أنجبوا الأطفال. أنجب والد هذه العائلة ماير أمشيل روتشيلد 19 ولداً، وصل عشرة منهم إلى مرحلة الرشد وأسسوا شركات لهم على امتداد أوروبا، من ألمانيا إلى إنكلترا إلى النمسا إلى إيطاليا. واليوم بالطبع تسهل عمليات دمج الشركات والتقنيات الجديدة تأسيس الشبكات بشكل كبير. وهذا بدوره يتيح

فرصاً جديدة أمام قادة الأعمال في العالم النامي لتصل إلى رأس المال وتنمو: على سبيل المثال، عائلتا ميتال وأبراموفيتش وأشخاص مثل أغنى امرأة في الصين (زانغ يين) صاحبة شركة «التنانين التسعة للصناعات الورقية».

هل هذه هي قوة الديمقراطية التي ستقوم بتقوية من كانوا يفتقرون إلى القوة؟ أو هل سينجم عن التعاضد المتواصل للصناعات العالمية إبدال مجموعة النخب التابعة لحقبة ما بأخرى؟ يشير بعض المراقبين إلى أن المتغيرات في الحكم المؤسساتي تضعف المسؤولين التنفيذيين وتعزز النزعة الديمقراطية، فيما يشير آخرون إلى أن السلطة تتركز بين أيدي ثلة من أعضاء المجالس الإدارية المهمين وشركات الأسهم الخاصة ومستثمري الصناديق المالية، ويشيرون إلى أن النفوذ ينتقل من أيدي المدراء ليعود إلى أيدي المالكين. ولكن الصورة العالمية مختلطة. إثر انهيار الشيوعية في روسيا، قام القادة بسحب الحكم السياسي والاقتصادي من بين أيدي مجموعة صغيرة من الأشخاص - كبار قادة الحزب الشيوعي وأعضاء المكتب السياسي - وراحوا يجربون تمريرها إلى مجموعة أوسع من الناس. واليوم أعادت الدولة بسط سيطرتها على كثير من السلطة الاقتصادية التي كانت تسيطر عليها مجموعة من أعضاء القلة الحاكمة وحلفائهم.

كان لدى ميلز أمل ضئيل في التمكن من تحقيق توازن كامل في السلطة بين النخب والجماهير. إنه بالطبع دور الحكومة والقوانين أن تقوم بتحقيق هذا التوازن. وبالتالي يتحوّل انتباهنا إلى النخب الحكومية، المحلية والعالمية، التي تعمل في لحظة تغيير تاريخي مهم، يطرح تساؤلات حول كثير من الافتراضات الأساسية المتعلقة بطبيعة الدولة المستقلة ودورها.

5

المتعولمون مقابل القوميين:

الصدع السياسي للقرن الجديد

في غياب العدالة، ليست السيادة إلا سرقة منظّمة.

سان أوغوستين



سوف يسجل التاريخ أنه طوال ثماني سنوات في مستهل القرن الحادي والعشرين كان جورج بوش الابن الرجل الأقوى على وجه الأرض. أحياناً يصعب الجزم بشأن من الذي يتربع على

قمة هرم السلطة في مجال إنساني معين. على صعيد الدين، البابا هو دون أي شك الذي يتربع على القمة بين الكاثوليك، ولكن ثمة كثير من رجال الأديان الأخرى يمتلكون أيضاً نفوذاً واسعاً. صحيح أن ريكس تيليرسون يدير أكبر شركة طاقة خاصة في العالم، ولكن كما رأينا سابقاً، يعتبر أقل نفوذاً من وزير النفط السعودي علي النعيمي. وصحيح أن بيل غايتس لا يزال يتربع بعدة مقاييس على قمة عالم تكنولوجيا المعلومات، ولكن واقع الحال اليوم يشير

إلى أن غوغل يتمتع بشعبية أكبر من مايكروسوفت من الناحية الابتكارية، وهذا الحقل سريع التقلب لدرجة أن أي اختراع تكنولوجي جديد من شأنه أن يطيح عملاق سياتل للبرمجة في أي وقت. بمعنى آخر، في حين يسهل تسمية أمراء اقتصاد المعرفة، إلا أن تتويج ملك معين منهم أمر أكثر صعوبة.

ثمة رئيس أركان واحد لأقوى جيش في العالم على الإطلاق، وهو المسؤول التنفيذي البارز لأغنى دولة في العالم، والتي يبلغ الناتج الإجمالي المحلي فيها ثلاثة أضعاف ناتج الوصيفة الأولى اليابان [260]. يمتلك رئيس الولايات المتحدة سلطة استثنائية لإبرام صفقات الولايات المتحدة بالشكل الذي يراه مناسباً، على الرغم من مقاييس الضبط الموضوعة بدقة والتي يوفرها الدستور من خلال الأدوار المرسومة بعناية للهيئة التشريعية الأميركية ذات المجلسين، وللمحكمة العليا. يعمل أعضاء حكوة الرئيس وفقاً لمزاجه، وفي الواقع يملك الرؤساء خيار تغيير بنية المجلس، وتعيين أعضاء جدد أو طردهم، وتحديد من فيهم يخدم في اللجان الاستشارية النافذة مثل مجلس الأمن الوطني، أو مجلس هوملاند الأمني، أو المجلس الاقتصادي القومي. يوجد اليوم أكثر من ثلاثة آلاف معيّن رئاسي، وهو عدد ازداد بعد أن كان 600 تقريباً قبل 30 سنة فقط [261]. بهذه الطريقة تصبح أكبر سلطة في يد الرئيس عبارة عن قدرته على توزيع السلطة لمن هم حوله، حيث يمنح السلطة أو يسحبها. قال لي وزير الخارجية السابق كولين باول: «في نظامنا من الصعب المبالغة في مركزية الرئيس. الآخرون يقدمون الاستشارة. وبمقدور الكونغرس أن يعترض الطريق. ولكنه يظل صاحب الخطوة لأولى وصاحب القرار الأساسي. لقد رأيت رؤساء لم يستوعبوا هذا الأمر جيداً، حتى وهم يتوجهون لاحتلال مناصبهم. وحينما كنت أقرأ تعليقات حول ما يحدث في

حكومتنا، أجد أنهم يقللون من أهمية المسؤولية التي يمتلكها الرئيس، إما من خلال أفعاله، أو من خلال قراراته التي تقضي بعدم التدخل» [262].

لقد أثبت بوش مدى السلطة الفائقة التي يتمتع بها منصبه من خلال قراره بشن حرب شاملة على الإرهاب واجتياح دولتين دون الحصول مطلقاً على إعلان حرب من الكونغرس. حينما ينضم إلى رئيس أميركي في الحكم كونغرس يسيطر عليه حزبه، كحال بوش خلال السنوات الست الأولى من حكمه، تصبح السلطة الاستثنائية أكثر قوة، وفي بعض الأحيان تمسي غير قابلة للتحدي. ولا يمكن للاعتراض الدولي على تصرفاته أو اعتراض أغلبية الأميركيين على سياساته، أن يردع شاغل هذا المنصب في ظل هذه الظروف. ليس ثمة مقياس للسلطة الحقيقية أصدق من القدرة على فرض إرادة المرء على أفراد معارضين، أو كما فعل بوش، على عالم معارض. قال مراقب جمهوري بارز في واشنطن: «هذه هي إدارة جورج بوش الابن. بالتأكيد كان الدور الذي لعبه نائب الرئيس تشيني ودونالد رامسفيلد كبيراً. ولكن كل ما فعلاه، والدور الذي لعبه كل منهما، والمدى الذي سُمح لهما بالوصول إليه، كله كان بقرار من الرئيس في نهاية المطاف... وحتماً هو يتحمل مسؤولية النتائج».

إن سلطة الرئيس المعاصر، وبخاصة حينما يتعلق الأمر بالشؤون الخارجية، هي بكل وضوح ليست ما خطر على بال المؤسسين الأميركيين. حينما قال جون آدامز [263]: «الخطر قد يتأتّى من جميع البشر. يجب أن يكون المبدأ الوحيد للحكومة الحرة عدم الثقة برجل يمتلك سلطة تعريض الحرية العامة للخطر»، كان يعكس وجهة النظر التي يشاطره فيها الكثيرون من إخوته الذين صاغوا الدساتير والقوانين الجديدة للولايات المتحدة في أواخر القرن الثامن عشر. في الواقع، انعكست التوجهات الأولى لقادة الجمهورية

الجديدة في بنود الاتحاد الكونفدرالي، التي أوجدت مسؤولاً تنفيذياً ضعيفاً جداً، ووضعت معظم السلطات بيد هيئة تشريعية واحدة كردة فعل على ما اعتُبر إساءات من الملكية البريطانية. من هذا المنطلق، أُعطيَ للكونغرس الأميركي السلطة لإعلان الحرب، والموافقة على تعيينات المدراء، ومُنِح الصوت الحاسم لدى اختيار الرئيس إن لم يحظَ أي مرشح بأغلبية الأصوات خلال الدورة الانتخابية.

على مر الزمن أبرز الرؤساء تفوقهم السلطوي بطرق شتى [264]، من التوسيع التدريجي للفرع التنفيذي والموازنة، وبالتالي النفوذ المرتبط بهما، إلى تعديل المفاهيم مثل «الامتياز التنفيذي». إن هذه التحركات لتدعيم السلطة فيما تؤثر إدارة بوش تسميته «السلطة التنفيذية الوَحْدَوية» تقوم بكل فعالية بما كان يُعتبر محرّماً من قبل المؤسسين الأميركيين: ضعوا الرئيس وأعضاء مكتبه فوق القانون من خلال منع سلطة الكونغرس من التحقيق معهم [265]. وبالتأكيد أثبت دورياً قادة الكونغرس الأميركيون من جهتهم أنهم شديدو التقلب ومحدودو الاطلاع ومؤثِرون لمصالحهم ومتحيّزون، وفي أغلب الأحيان أسوأ بكثير من ناحية احترام القانون، لدرجة أن الرؤساء استفادوا من دعم شعبي هائل لأجل توسيع دور المسؤول التنفيذي البارز وامتيازاته. ليس ثمة شيء يعزز سلطة الرئيس بقدر الهيئات التشريعية الضعيفة.

الفراغ في السلطة

إن نموذج استيلاء الرئيس على السلطة وتخلي الكونغرس عن المسؤولية لم يتكررا على مر التاريخ فحسب، وإنما عكسا أيضاً الأنماط التي

أدت إلى تركز السلطة السياسية بين أيدي القلة في الولايات المتحدة، وخصوصاً حينما يتعلق الأمر بتشكيل الدور العالمي لأميركا.

على سبيل المثال، إن الدور الأبرز في البنية السياسية الأميركية في حقيقة الأمر ليس دور الرئيس، بل المنتخِب. ولكن يتخلى المنتخِبون عن نفوذهم حينما يفشلون في ممارسة مسؤوليتهم كمواطنين فيما يتعلق بفهم الخيارات المتاحة أمامهم والتفكير فيها. فحوالي 40 بالمئة من الأميركيين الذين يحق لهم الانتخاب لم يكلفوا أنفسهم عناء التصويت في انتخابات عام 2004 الرئاسية، وزهاء 60 بالمئة لم يصوتوا في انتخابات منتصف الدورة الرئاسية بعد سنتين [266]. وفقاً لإحصاء بيو في العام 2007 حول إلمام الأميركيين بالأحداث الجارية، يتضح أيضاً أن كثيرين منهم لا يأخذون مسؤولياتهم المدنية الشاملة بجديّة [267]. حوالي ثلثي الأميركيين بمقدورهم حتى تسمية نائب الرئيس؛ ومن تعرّفوا على هوية المغنية بيونسي نولز يمثلون أربعة أضعاف الذين تعرفوا على زعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ هاري رايد؛ ومن تعرّف على هوية الظهير الرباعي لفريق أنديانا بوليس، كولتس بايتون مانِنغ يمثلون ثلاثة أضعاف من تعرّفوا على هوية وزير الدفاع روبرت غايتس. والنصف فقط أدركوا أن العنف الديني يكمن وراء أغلب التقاتل الدائر حالياً في العراق، وأقل من الثلث أمكنهم تحديد أن السنّة هم الطائفة الأساسية التي تتقاتل مع الشيعة في بلد ظل يتصدر عناوين الصحف الأميركية طوال خمس سنوات قبل الانتخابات. وأقل من الثلث أمكنهم تسمية رئيس روسيا. ووفقاً لدراسة حكومية كندية نُشرت في مجلة (ذا إكونوميست): زهاء ثلث الأميركيين يملكون جوازات سفر، مما يشير إلى أن تحضيراتهم لمراقبة أعظم سلطة في هذه الحقبة العالمية فيها نقص كبير للأسف [268]. بهذا النوع من

الأساس المعرفي، أو بالأحرى الجهل، إما أن الناخبين يسهّلون إمكانية التلاعب بهم، وإما أنهم ينسحبون من النظام الحكومي، فيزيلون التدقيق الأساسي على سلطة الرئيس.

إن واقع فشل المنتخِبين في الاطلاع على معظم القضايا الدولية أعطى أيضاً أصحاب القرار في واشنطن مفهوماً أن بوسعهم رسم سياساتهم الدولية ضمن حدود جماعة متخصصة صغيرة. هكذا يعمل عامل الإلغاء. لا يملك حوالي ثلث أعضاء الكونغرس وثلثي طاقم عملهم تقريباً جوازات سفر. ويبدو أنه حتى هؤلاء المحترفين الذين يعملون بدوام كامل في مجتمع صناعة القرار قد تخلوا عن دورهم كمشاركين فاعلين في صياغة الدور الأميركي الدولي أو يعملون تحت فكرة خاطئة مفادها أن بمقدورهم أخذ قرارات بناءة حول دور أميركا في العالم من دون أن يغامروا بالتوجه إلى هذا العالم. يفتقر أربعة من أصل خمسة رؤساء انتُخبوا بين عامي 1976 و2006 إلى الخبرة السياسية الدولية الكبيرة [269]. هل من العجب أن يكون الجدال الدائر حول نتائج التصرفات الدولية المهمة غير ملائم كلياً، أو أن هذه التصرفات تبدو مفتقرة جداً إلى الاطلاع على التاريخ أو إلى فهم الشؤون القطرية؟ أشار لي أحد أبرز المستشارين السياسيين قائلاً: «يميل الأميركيون إلى التصرف استناداً إلى ما يعتقدونه لا ما يعرفونه، ويحبون القادة الذين يمتلكون نزعات مماثلة».

يهرع إلى هذا الفراغ الذي أوجده انسحاب الكونغرس أولئك الذين يؤثّرون على هذه القضايا، وهم جماعة تضم حشداً أكبر بكثير من أولئك الذين يملكون مصالح عالمية ويستطيعون من خلال وسائل أخرى من السلطة والنفوذ نسب نفوذ غير متناسب لأنفسهم.

وإحدى هذه الجماعات، وهي موضوع كتابي الأخير (إدارة العالم)، هي جماعة السياسة العالمية في واشنطن [270]. إنها مجموعة صغيرة جداً وذات أواصر وثيقة للغاية مع أصحاب النفوذ، كان كثير منهم يعرفون بعضهم البعض وعملوا سوياً طوال معظم حياتهم المهنية. لا يتجاوز عدد الجماعة التي خدمت، أو يُحتمل أن تخدم، في مناصب بارزة في السياسة الخارجية والأمن القومي وأولئك الذين يُعتبرون الأكثر نفوذاً بينهم، بضع مئات، أغلبهم درس أو درّس في عدد من الجامعات النخبوية (والبعض منهم هم: وزيرا الدفاع الأسبقان دونالد رامسفيلد وفرانك كارلوتشي وكانا رفيقيْ سكن في مرحلة ما قبل التخرّج في جامعة برنستون، وهنري كيسنجر ومستشار الأمن القومي لجيمي كارتر، زبيغنيو بريزينسكي، ونافسا بعضهما البعض في جامعة هارفرد، ووالد مادلين أولبرايت درّس مادة الشؤون الدولية لكوندوليزا رايس). وفي العادة ينتمي أعضاء هذه المجموعة إلى مجلس العلاقات الخارجية وغيره من الهيئات التي تقربهم من بعضهم البعض، وغالباً ما يعملون سوياً في إدارة تلو الأخرى. ونتيجة لسيطرتهم على أكبر الوظائف السياسية في الولايات المتحدة، فإنهم يعتبرون الثلة التي تمتلك أكبر قدر من الروابط مع النخب السياسية الأجنبية في الحكومات حول العالم. وهذا بدوره يرفع قيمتهم كثيراً في واشنطن.

من أجل الترشح لمنصب الرئاسة يحتاج المرشحون إلى فرق من أبرز المستشارين، ليس لتقديم المشورة فحسب، وإنما أيضاً كـ«مصدّقين» بوسعهم إظهار جدارة المرشح في الشؤون الخارجية على سبيل المثال. وليس مفاجئاً أن أفضل «المصدّقين» هم الذين احتلوا مراكز مرموقة في الماضي. وبالتالي أولئك الذي قاموا بذلك يرجّح أن يقوموا به من جديد. وكما أشرت في كتابي (إدارة العالم)، إنها إحدى الجماعات التي تعتبر أفضل

المؤهلات للدخول إليها هي أن تكون فرداً فيها. وتصبح النتيجة وجود جماعة متداخلة جداً من أصحاب القرار وتركيز ملحوظ للسلطة ضمن دائرة صغيرة.

وتمتد هذه السلطة إلى ما وراء غرف الجناح التنفيذي. لقد رأينا النفوذ الذي تمارسه شركات مثل غولدمان ساكس ضمن الصفوف العليا في الحكومة الأميركية، ولكن يجب التركيز مرة أخرى على نظام الباب الدوّار الذي يسمح لصنّاع القرار بمغادرة الشركات الكبرى للتوجه إلى الحكومة ثم العودة إلى هذه الشركات من جديد. وهذه إحدى الطرائق التي يحافظ فيها المجتمع المالي على نفوذه. ربما ليس مفاجئاً أن كلاً من وزراء المالية الأخيرين في أميركا قد احتلوا مناصب مرموقة في عالم المال: عمل الوزير السابق جون سنو في سيربيروس، وعمل الوزير السابق بول أونيل كمستشار في بلاكستون، وعمل الوزير السابق لورنس سامرز في دي إي شو، وعمل الوزير السابق روبرت روبن في سيتي غروب، وعمل الوزير السابق نيكولاس برايدي في شركته الخاصة (داربي للاستثمارات الخارجية). في الحقيقة تعتبر الوظيفة السياسية المرموقة في الحكومة إحدى الطرائق المباشرة لاحتلال منصب مربح في وول ستريت، أو في قطاع الدفاع، أو في أي مكان آخر في مجتمع المؤسسات. وفي حين أن هذا الأمر قد يندرج تحت خانة «أخبار من لامكان» - يفترض أن جميع هؤلاء الأفراد يجب عليهم العمل في مكان ما بعد مغادرتهم للحكومة - فهو لا يقلّل من الحقيقة المهمة بالقدر نفسه التي تفيد بأن كبرى شركات ومؤسسات وول ستريت التي تضم أعداداً كبيرة من المسؤولين الحكوميين السابقين تملك نفوذاً غير متكافئ على القرارات السياسية.

نحتاج إلى تفحص بضعة نماذج فقط لنفهم تأثير هذا الارتباط بين النخب ضمن كتل السلطة المختلفة. إبان كتابة هذا الكتاب، كان مجلس شركة غولدمان يضم المدير التنفيذي السابق لغولدمان والرئيس الحالي للمجلس الاستشاري للاستخبارات الخارجية التابعة للرئيس، ستيفن فريدمان؛ والرئيس السابق لـ(فاني ما) وكبير مستشاري المرشحين الديمقراطيين لمنصب الرئاسة، جايمس جونسون. ضمن شركة غولدمان نجد مجموعة متنوعة من المسؤولين الحكوميين البارزين السابقين منهم على سبيل المثال لا الحصر، المساعد السابق لوزير الخارجية بوب هورماتس، والمساعد السابق لوزير المالية جون روجرز، ورئيس مجلس الإدارة السابق لنيويورك فيد، جيرالد كوريغان.

إذا نظرنا إلى أكبر الشركات عدا غولدمان نجد النتيجة نفسها. يضم مجلس شركة مورغان ستانلي رئيس الأركان السابق للبيت الأبيض إيرسكين بولز، والرئيسة السابقة للمجلس الاقتصادي القومي لورا تايسون، ورئيس المحاسبين السابق للجنة التبادلات والسندات دونالد نيكولايسون. ويضم مجلس سيتي بانك: مدير وكالة الاستخبارات الأميركية السابق جون دوتش، ووزير المالية السابق روبرت روبن. ويضم مجلس ليمان بروذرز: رئيس مجلس الإدارة السابق لبنك إكس. آي. أم. جون ماكومبر، وعميدة البحرية السابقة مارشا جونسون إيفانز. وربما المجالس الأكثر احتشاداً بالمسؤولين الحكوميين السابقين على نحو ملفت هو مجلس المجموعة الأميركية الدولية حيث يضم: وزير الدفاع السابق ويليام كوهين والرئيس السابق لمجلس المستشارين الاقتصاديين للرئيس مارتن فيلدشتاين، والممثلة التجارية السابقة للولايات المتحدة كارلا هيلز، وسفير الأمم المتحدة السابق ريتشارد هولبروك، ورئيس المحاسبين السابقين في لجنة التبادلات والسندات مايكل ساتون، و«إمبراطور الطاقة» السابق فرانك زارب.

وبالطبع لا تتوقف القائمة عند الحدود الأميركية، فقوائم القادة الدوليين الذين تربطهم علاقات بمؤسسات مالية مهمة تعتبر طويلة أيضاً. فقد انضم رئيس الوزراء البريطاني السابق جون مايجور إلى مجموعة كارلايل بعد انقضاء فترة حكمه، وانضم رئيس الوزراء البيروفي السابق بيدرو بابلو كوزينسكي إلى كريديت سويس فيرست بوسطن. لقد ترأستُ مناقشة عامة في دافوس عام 2006 تضم رئيس وزراء باكستان شوكت عزيز الذي وصف خلال دردشة جرت بيننا في غرفة الاستراحة كم كانت سنوات خدمته في سيتي بانك مفيدة في تحضيره للمنصب السياسي.

وعلى الرغم من الجهود الحثيثة لتجنب الصراعات حول المصالح من جهة هؤلاء الأفراد والكثيرين غيرهم الذين يمرون من خلال الباب الدوار الكامن بين الحكومة والمجتمعات المؤسساتية، بوسع المرء أن يرى كيف يمكن لوجهات النظر الشاملة لمثل هذين المجتمعين أن تبدأ بالاندماج سوياً. بوجود مثل هذه المجموعة فوق قمة جهاز صناعة السياسات في أميركا ومثل هذا الاحتمال الكبير لأن يعمل كثير من أفرادها لدى المنظمات الأكثر انخراطاً على المستوى الدولي والأكثر ربحاً قبل وبعد توليهم لمناصبهم، يتضح جلياً سبب تأثير برامج عمل بعض المؤسسات العالمية المهمة على المستويات المرموقة جداً في الحكومة الأميركية. إذاً هذا من بين القوى التي تملأ الفجوة التي خلفها جهل الشعب الأميركي والكثير من ممثليه الذين انتخبهم. وينجم عنه نتائج مباشرة، إحداها التشريع الذي ينحاز بشكل مبالغ فيه للمؤسسات المالية. اخترت مثالاً كان يعتبر مثيراً للجدل لدى كتابتي لهذا الكتاب: أفلحت شركات الأسهم الخاصة باستدراج الكونغرس لمعاملة «فوائدهم المنقولة» في الشركات على أنها مكاسب مالية وليس مدخولاً عادياً [271]، فنجم عن ذلك إعفاءً ضريبياً كبيراً (15 بالمئة عوضاً عن 45 بالمئة تقريباً). نظر كثير من الأشخاص، وحتى بضعة قادة ماليين مثل وارن بافيت، إلى هذا الأمر على أنه مجحف إجحافاً كبيراً لدرجة أن معارضة قد تشكلت ضده.

بسبب سلطة أميركا وانتشارها على المستوى الدولي، فإن الباب الدوار لدى المجتمع المالي عبارة عن ظاهرة لها نتائج شاملة. ليس من قبيل الصدفة أن تنكب هذه المجموعة على قواعد سياسات مثل الحدود المفتوحة والتقليل من التنظيمات وتخفيض الضرائب. كما تؤثِر إعادة هيكلة الديون والتخلص من الديون السيئة، كحال «خطة برايدي» عقب أزمات ديون أميركا

اللاتينية في الثمانينيات والتدخل لدرء كارثة مالية في المكسيك خلال أزمة تيكيلا في أواخر 1994 و1995. على أصعدة عدة، لا يعود ذلك إلى أن ثمة مجموعة معينة تؤثّر على أخرى، بل لأن هناك مجموعة واحدة فقط، ينتقل أفرادها من وظائف إلى أخرى. ونظراً إلى أن هذه المجموعة مترفة على المستوى العالمي وذات ثقافة عالية وتتمتع بالذكاء وناجحة بكل المقاييس، فليس مفاجئاً أن الكثير مما يؤيدونه يعتبر أيضاً حصيفاً ويستحق التطبيق. ولكن أين يكمن الثقل الموازي ضمن النظام؟ وأين المراقبة التي تعطيها الديمقراطية كحق لكثير من الأشخاص الذين يتأثرون بهذه القرارات؟ مثل دافعي الضرائب الذين يتحتم عليهم دفع فواتير عمليات التخليص من الضرائب كاملة أو إنعاش الركود الناجم عن إعفاءات الضرائب المؤسساتية للمستثمرين الأثرياء في شركات الأسهم الخاصة؟ من الصعب تخيل الكونغرس يلعب دور المراقب وهو بشكل عام لا يفقه أمور المالية ولا المشهد العالمي، ومن الجلي أنه لن يتجه إلى الفرع التنفيذي الذي يستقطب هذا المجتمع المغلق لأغلب صنّاع قراره البارزين.

قال لي توماس فريدمان عصر أحد الأيام في مكتبه في مبنى جريدة نيويورك تايمز الذي يقع على بُعد مبنيين سكنيين فقط عن البيت الأبيض، «إن عدم التساوق المعرفي في كيفية عمل الاقتصاد العالمي بين المشرعين ورجال الأعمال والتكنولوجيين واسع جداً بقدر اتساع المحيط الأطلسي. وأعني، كم مشرّع التقيتَ به واعتبرته يفهم ولو القليل مما تفهمه أنت أو المدير التنفيذي المتعدد القوميات عن كيفية عمل العالم؟ إذاً تواجه هذه الحكومات القومية مشكلة - كيف عسى أن ينظّم المرء أمراً لا يفقه منه شيئاً، وما هو أكثر تعقيداً من تفاصيل عمل الاقتصاد العالمي؟ وإن عجزت الحكومات عن القيام بذلك... فمن الطبيعي جداً أن يتقدم مجتمع الأعمال للقيام به. وسواء أكان ذلك عن سبق إصرار وتصميم أو كان لصالح الجميع فهذه مسألة مفتوحة للنقاش».

عصابات الرأسمالية؟

يشير كيفن فيليبس [272] في كتابه (الثراء والديمقراطية: تاريخ سياسي للأثرياء الأميركيين) إلى أن المال هو قوام الحياة السياسية الأميركية. ولطالما لعبت مصالح الأثرياء دوراً كبيراً في رسم برنامج العمل السياسي الأميركي والتأثير على سلوك الرؤساء وجميع من هم حولهم. يصف فيليبس كيفية صياغة الأثرياء للسياسة على امتداد التاريخ الأميركي، من المكاسب الكبيرة التي حققتها الشركات الأميركية نتيجة الحروب التي دعمتها (إذ ازدادت أسعار الحصص عشرة أضعاف أو حتى عشرين ضعفاً بالنسبة إلى بعض مزودي الأسلحة الحربية خلال الحرب العالمية الأولى) إلى الثراء الذي يتمتع به كبار المسؤولين، مثل الأعضاء العشرة في مجلس وارين هاردينغ الذين كانت ثروتهم سوياً تبلغ 600 مليون دولار. وعرض ملاحظات فرانكلين روزفلت المدونة في رسالة بعثها إلى أحد أبرز مستشاري وودرو ويلسون: «إن الحقيقة الفعلية... هي كما نعرفها أنا وأنت، تفيد بأن جهة مالية في المراكز الأكبر امتلكت الحكومة منذ أيام أندرو جاكسون - وأنا لا أتقبل تماماً إدارة وودرو ويلسون».

لقد تم التعبير عن قلق مشابه من علاقة المال والسلطة بشكل متزامن تقريباً من قِبَل اللواء سميدلي باتلر، الذي استلم مرتين أعلى جائزة عسكرية في أميركا، ميدالية الشرف الخاصة بالكونغرس، وهو أحد المهاجمين الصريحين للمعتقدات التقليدية في تاريخ الجيش الأميركي. اشتُهر باتلر بين عداد المجموعات اللاعنفية والمناهضة للفاشية في زمانه، وكانت تعليقاته ستضيع لو أنها لم تحاكِ انتقادات مشابهة لتلك التي تُسمع اليوم.

لقد أمضيت 33 سنة و4 أشهر في الخدمة الفعلية في أمهر قوة عسكرية في البلاد، قوة البحرية. عملت في جميع الرتب، من رتبة ملازم ثانٍ إلى رتبة لواء. وطيلة هذه الفترة أمضيت معظم الوقت وأنا أمثل الرجل القوي المرموق للمؤسسات الكبيرة ولوول ستريت والمصرفيين. كنت المبتز ورجل عصابة للرأسمالية [273]...

وبالتالي ساهمت في جعل المكسيك وتحديداً تامبيكو مكاناً آمناً للمصالح النفطية الأميركية عام 1914. وساهمت في جعل هاييتي وكوبا مكانين

لائقين ليجمع فيه صبية سيتي بانك الوطني العائدات. وساعدت في حصد ست جمهوريات في أميركا الوسطى لمصلحة وول ستريت. وقائمة الابتزازت تطول. وساعدت في تطهير نيكاراغوا لمصلحة الشركة المصرفية «براون براذرز وشركاه» بين عامي 1909 و1912. وسلطت الضوء على جمهورية الدومينيك لمصالح السكر عام 1916. وساعدت في جعل الهندوراس «مناسبة» لشركات الفاكهة الأميركية عام 1903. وفي الصين ساعدت عام 1927 على توجه شركة ستاندرد أويل إليها دون أن يعترضها أحد.

توجد مثل هذه الارتباطات إلى يومنا هذا. وتحاكي اعترافات باتلر نقاشات حديثة العهد تفيد بأن كلاً من حربي الخليج الحديثتين تم خوضهما لمصلحة الشركات النفطية كي تضمن عدم انقطاع الإنتاج ومحو التهديد بقطعه. ولّدت هذه التدخلات مستفيدين آخرين تبين أنهم يمتلكون نفوذاً هائلاً، مثل المقاولين الفيديراليين كحال الشركة التي قادها ذات مرة نائب الرئيس تشيني وهي «هاليبورتون». بطريقة مماثلة، خلال عهد كلينتون وقبل عهد بوش، أشار الكثيرون إلى أن عمليات الإنقاذ المالية المرتبطة بانهيار الأسواق النامية بين عامي 1997 و1998، إضافة إلى أزمة تيكيلا، وأزمة المدخرات والقروض في أواخر الثمانينيات وبداية التسعينيات، قد أفادت زملاء وأصدقاء روبرت روبن ونيكولاس برايدي من وول ستريت، الذين صادف أيضاً أنهم كانوا ضمن المجموعات الأساسية التي استشاراها للتوصل إلى قراراتهما. أجل، كان لهذه التدخلات أيضاً فوائد مهمة من ناحية الاقتصاد الكلي، وكانت نتائج الفشل في اتخاذها قاسية جداً. ولكن في مثل هذه الحالات، تكون النخب السياسية والاقتصادية متداخلة جداً لدرجة أنه يصعب عدم ملاحظة وجود عناصر استفادة من صفقات الغير.

وتتفاقم هذه الظاهرة أكثر مما هو موجود في البلدان الأخرى لأن لنظام تمويل الحملات الانتخابية في أميركا تأثيراً لا يمكن وصفه إلا بالمفسِد، حيث يجعل السياسيين يعتمدون أولاً على المتبرعين وثانياً، وبشكل ثانوي، على الناخبين عموماً. وهذا بدوره يعطي أفضلية خاصة للذين يديرون المؤسسات الكبيرة وبمقدورهم استخدام هذه الموارد والمراكز والشبكات للعب دور بارز كجامعي تبرعات. وهذا ينطبق على وقتنا الحالي أكثر من أي وقت مضى، حيث اضطر كل من أبرز المرشحين للرئاسة عام 2008 إلى جمع أكثر من 100 مليون دولار [274]. يعتبر الحاجز المالي للوصول إلى أبرز منصب في الولايات المتحدة عالياً جداً، لدرجة أنه من غير الوارد أن يتمكن أحد ما من تخطيه من دون حلفاء أثرياء ونافذين من القطاعين العام والخاص على حد سواء. إن قيام السيناتور هيلاري كلينتون بتأسيس قوائم وآليات وشبكات من المتبرعين في خدمتها سهّل عليها تكملة الشوار من حيث وصل فريق بيل كلينتون الجامع للتبرعات. وإمكانية الوصول إلى متبرع مثل فينود غوبتا من شأنه أن يساعد أيضاً [275]. أُشيع أن غوبتا، رئيس شركة (إنفو. يو. أس. آي) التكنولوجية جعل شركته توفر سفريات بقيمة 900 ألف دولار إلى أوروبا والبحر الكاريبي والمكسيك لكل من الرئيس كلينتون والسيناتور كلينتون. كما قدمت الشركة عقداً استشارياً بقيمة 3,3 ملايين دولار إلى بيل كلينتون وهبة كبيرة تتألف قيمتها من ستة أعداد لمكتبته الرئاسية. (لقد أُشيعت كل هذه المعلومات بفضل دعوى قضائية رفعها مساهمون ممتعضون في شركة إنفو. يو. أس. آي حيث لم يجدوا في هذا السخاء أية فائدة لمصلحة الشركة المالية). كما تعهد غوبتا بدفع مبلغ مليون دولار لإقامة حفلة الذكرى السنوية عام 2000 في (المول)، وقدم هبة بقيمة 250 ألف دولار إلى مؤسسة كلينتون الخيرية،

وأكثر من 200 ألف دولار إلى الحزب الديمقراطي خلال الحملة الأخيرة لهيلاري كلينتون. وحينما سُئل متحدث باسم الشركة عما حصلوا عليه مقابل هذا السخاء عدا عن العلاقة الوثيقة بين غوبتا وآل كلينتون أجاب: «ليس هناك سوى الفائدة الجلية لوجود رئيس سابق في فريقك وفي خدمتك حين تطلب النصيحة» [276].

لا تعتبر تجربة كلينتون فريدة من نوعها. فإن أكبر متبرع لحملة جورج بوش الابن وأولى سنوات رئاسته كانت شركة إنرون، وهي شركة الطاقة السيئة السمعة التي يقع مقرها في هيوستن والتي أفلست وانهارت في أواخر عام 2001 [277]؛ واحتلت شركة إنرون القانونية (فينسون وإيلكنز) المرتبة الثانية، ووصل إجمالي تبرعاتهما إلى مبلغ يتألف من سبعة أعداد. واحتلت شركة إنرون للمحاسبة (أندرسون ورلدوايد) المرتبة الرابعة. أبرز 10 متبرعين لحملة بوش الانتخابية عام 2004 الذين وصلت تبرعاتهم إلى ما يناهز 300 ألف دولار (من لجان النشاطات السياسية لديها إلى موظفيهم الأفراد إلى عائلاتهم) هم على التوالي: مورغان ستانلي، ميريل لينش، برايس ووترهاوس كوبرز، يو. بي. أس أميريكاز، غولدمان ساكس، مؤسسة أم. بي. أن. أي، مجموعة كرديت سويس، ليمان بروذرز، سيتي غروب، بيرستيرنز [278].

علامَ يحصل المتبرعون في المقابل؟ إمكانية الوصول إلى مسؤولين مرموقين، ومراكز في المجالس الرئاسية، وتعيينات مهمة لأصدقاء يشاطرونهم أفكارهم، ومقاعد في مهمات تجارية، وتدخلات من قبل المسؤولين الأميركيين لقولبة عناصر في القوانين العالمية وبنى التعرفة وفق حاجات الصناعات الخاصة سواء من خلال منظمة التجارة العالمية أو من خلال

اتفاقات ثنائية أو من خلال قنوات أخرى، وجهود لتعزيز مخاوف الملكيات الفكرية، وبين الفينة والأخرى جهود للمساعدة في إخماد الصراعات التي قد تهدد مصالح الشركات (كما يحدث في أغلب الأحيان مع الصين حينما تنتج التوترات السياسية الكبيرة جهوداً من قبل شركات مثل بوينغ أو موتورولا أو سيتي بانك التي تمتلك مصالح كبيرة في ذلك البلد لتجنب الأزمات أو العقوبات التجارية التي تكون مكلفة جداً عليها).

كتب كيفن فيليبس مقالاً حول التأثير البالغ للمال على سياسات الولايات المتحدة ومُثُلها، فاقتبس كلام السيناتور السابق بيل برادلي الذي أكد لدى ترشحه للرئاسة عام 2000 أن أحد الأسباب الكامنة وراء تداخل المال مع السياسة بشكل كبير نجم عن الفشل في فهم أن الديمقراطية والرأسمالية هما جزءان منفصلان من الحلم الأميركي، وأن إبقاء هذا الحلم حياً يعتمد على منع أحد العنصرين من إفساد الآخر [279]. كانت إحدى أخطر نتائج هذه الظاهرة دمج الأسواق الحرة والديمقراطية في الوصفة السياسية الأميركية للعالم. غالباً ما يُنظر إلى الفكرتين على أنهما واحدة ومماثلة. ولكن هناك أمثلة لا حصر لها اليوم من الدول التي تنال فيها الأسواق حرية أكبر فيما تواجه الديمقراطية المعاناة. تتبادر الصين إلى الذهن، وكذلك روسيا ومعظم دول الشرق الأوسط. في كل من هذه الدول يشعر أصحاب المصالح التجارية بالسرور لتجاهل المحنة السياسية للسكان المحليين طالما أنه لا يزال بالإمكان حصد العائدات. إن تعزيز السوق الحرة أمر جيد ويساعد على تحفيز التغييرات الإيجابية ضمن المجتمع، وبالتأكيد ثمة تحديات مرتبطة بالتعزيز الفاعل للديمقراطية. ولكن الفشل في معالجة هذه التحديات بشكل مناسب ينتج، كما سبق ورأينا، تركزاً للسلطة والمال بأيدي مجموعة قليلة تتصرف

بدورها وفقاً لمصالحها الخاصة (كما تتوقع منها الأسواق أن تفعل) من دون القوة الموازنة التي يتطلبها الحكم الجيد.

القواعد تتغير ولكن اللعبة تبقى على حالها:

النخب السياسية حول العالم

ما زالت الصلة بين المال والنخب السياسية باقية منذ قرون. أشار فيليبس إلى أنه من بين الخمسين شخصاً المذكورين في وول ستريت جورنال على أنهم أثرى الناس على مدى الألف سنة الماضية، ثلاثون منهم كانوا حكاماً أو مسؤولين بارزين في الحكومة، وتسعة آخرون كانوا مصرفيين أو وكلاء للحكومات [280]. ربما الأكثر إثارة للذكريات هو كتاب كولن مورفي (هل نحن رومانيون؟ سقوط إمبراطورية ومصير أميركا) حيث يصف تطور الكلمة اللاتينية suffragium (حق الاقتراع) على مدى القرون الخمسة لحكم روما وانهيارها [281].

وفقاً لتحليل مؤلف أوكسفورد، جيفري دو ستي كروا، كانت الكلمة في الأصل تعني (لوحة الاقتراع) أو (الاقتراع) ولكن على مر السنوات - مع انهيار التقاليد الجمهورية وتحول النظام إلى نوع من الصفقة التجارية بين شبكات من النخب البارزة - تطورت الكلمة وباتت تعني «الضغط الذي يمارسه شخص نافذ نيابة عن نفسه». وفي النهاية بعد أن أصبح المال وسيلة للسلطة، باتت العبارة تعني «هدية أو دفعة أو رشوة».

حينما أنهى سيلفيو بيرلوسكوني فترة حكمه الأولى كرئيس وزراء إيطاليا عام 1994، هزت البلاد فضيحة حملت الاسم القديم لعاصمتها [282]. أسمى النقاد هذه الكارثة «تانجينتوبولي» أي «مدينة الرشاوى». ولكنها لم تكن كافية لمنع بيرلوسكوني من ممارسة حياته السياسية - وهو كان

حينذاك أثرى رجل في إيطاليا ويحتل المرتبة 14 على قائمة المليارديرات في مجلة فوربس - والعودة إلى الحكم في العام 2001. فتمت إعادة انتخابه بفضل قيادته، وشخصيته المتميزة، وبشكل كبير بفضل قدرته على تسخير قوة بعض شركاته، التي تضمنت إمبراطورية إعلامية تشمل ثلاث شبكات تلفزيونية وشركة أفلام وأكبر مجموعة نشر في إيطاليا. في الواقع دخل كثير من الموظفين الحاليين أو السابقين في هذه الشركات إلى مجال السياسة وانضموا إلى حزب بيرلوسكوني. ولكن الأهم أنهم أعطوا الغطاء لهذا السياسي خلال مهمّة عودته إلى الحكم. وفقاً لتقديرات مستقلة، خلال ترشح بيرلوسكوني للمنصب السياسي كرست شبكاته التلفزيونية الإعلامية تغطية لمالكها الأساسي تفوق 11 مرة تغطية منافسه [283]. ووجهت إحدى هذه الشبكات وتدعى (إيطاليا وان) تغطيتها إلى موضوعَي مكافحة الجرائم ومناهضة الهجرة، اللذين كانا موضوعين أساسيين في حملة بيرلوسكوني الانتخابية. وحين أذاعت (كانال 5)، وهي الشركة الأقل تحيزاً ضمن شركاته، خطأً فاضحاً لبيرلوسكوني، استدعى بنفسه أنريكو مونتانا رئيس قسم الأخبار فيها ونقل إليه امتعاضه من الخبر [284]. وقامت مجلته (بانوراما) بدعم حملته الانتخابية تماماً كما فعلت الصحيفة التي تعود ملكيتها إلى عائلته (إل جيورنالي) والتي يديرها شقيق بيرلوسكوني. وقبيل انتخابه وصفت صحيفة (ذا غارديان) تحكمه بهذه الشركات الإعلامية بـ«أكبر صراع على المصالح في الديمقراطية الغربية» [285]. بالنظر إلى شركاته وملكية الدولة للشركات التلفزيونية الثلاث الأساسية الباقية، فإن بيرلوسكوني يسيطر فعلياً على جميع شركات البث البارزة في سادس أكبر اقتصاد في العالم. قضى بيرلوسكوني على الشكوك التي تطال ثروته بأسلوب جريء، فحاجج قائلاً إن الدولة لم تحتج إلى مهاراته الابتكارية الفذة فحسب، بل إن قراره لشغل منصب رئاسة الوزراء كان تضحية من قِبله. «لا، إسمعوا، المعذرة، ما فتئت أعمل طيلة حياتي. إنني أسدي الدولة خدمة. لست بحاجة لشغل منصب رئاسة الوزراء لنيل السلطة. فلدي منازل في جميع أرجاء العالم، وقوارب ضخمة من ضمنها يخت مردوك الذي اشتريته منذ فترة قصيرة. ولدي طائرات جميلة وزوجة جميلة وعائلة جميلة» [286].

بعد خمس سنوات من دون شك انتابه شعور أعمق أنه قدم تضحية حينما تم طرده من منصبه وسط موجة اتهامات وفضائح تفيد بأنه أساء استخدام سلطته السياسية لحماية نفسه من المحاكمة. عجزت إمبراطوية بيرلوسكوني وشبكات معارفه - التي تضم أكبر مسؤول تنفيذي لديه والذي أتى من مورغان ستانلي - من إبقائه في منصبه، مما يثبت محدودية حتى أضخم الثروات. من الجلي أنه حتى فطنته التجارية لم تقوَ على مساعدته في إدارة البلاد، مما يشير إلى الاختلافات في المهارات التي ينبغي أن تتمتع بها النخب في مجالي السياسة والأعمال. لقد ألحق ضرراً كبيراً بنفسه عبر إقصاء مجتمع الأعمال الذي يمكن أن يمثل حليفاً طبيعياً له. فتهاوى اقتصاد إيطاليا تحت قيادته. وسهّلت سرعة انفعاله وميله إلى تقديم التعليقات التي أغضبت الكثيرين من قياديي أوروبا (قام ذات

مرة بمقارنة عضو ألماني في مجلس النواب الأوروبي بمدير معسكر اعتقال نازي) على أخصامه القضاء عليه في نهاية المطاف. وكذلك فعلت إشاعات الفضائح وسعيه لتحقيق الفائدة من أعمال الغير الذي لم تنجلِ الحقيقة بشأنه إلى يومنا هذا.

كان بيرلوسكوني رائداً في مجال آخر، فأوجد مساحة جسّرتْ الاختلاف بين القومية والدّوَليّة. كان مؤيداً لأميركا ودعم جهود بوش في الشرق الأوسط على سبيل المثال - ومؤيداً للعولمة وإنما مناهض للهجرة، وشرساً مع زملائه الأوروبيين. إنه موقف يحاكيه الآخرون كردِ فعل على الانقسام السياسي المتزايد في أوروبا وغيرها من دول العالم: التوتر المتزايد بين زمر القوميين والدوليين في المجتمع. في أغلب الأحيان، يعتبر مجال الأعمال مؤيداً للدُّوَلية، حيث يتبع تدفق رؤوس الأموال واليد العاملة الرخيصة. واليد العاملة أكثر قومية وتهددها الهجرة بشكل خاص والصفقات التجارية التي قد تؤدي إلى خسارة الوظائف. كان موقع بيرلوسكوني في وسط هذه السلسلة الجديدة. وهناك شخص آخر أقدم على مقاربة مماثلة وهو الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي، الذي ترشح لمنصبه استناداً إلى سجله الذي يشير إلى صرامته في مواضيع الأمن والهجرة ومسائل مشابهة، مثل إبقاء تركيا خارج الاتحاد الأوروبي، ولكنه يعتبر أيضاً مؤيداً لأوروبا وللولايات المتحدة أكثر ومؤيداً لإسرائيل أكثر من أي قائد فرنسي آخر في الماضي القريب.

إن العلاقة بين ساركوزي وقادة مجتمعي الأعمال والإعلام تتجذر عميقاً، وتعود إلى أيام توليه منصب عمدة الضاحية الباريسية الراقية «نويي سور سين» وقام بتعزيز هذه العلاقات بعناية على امتداد فترة تسلقه إلى قمة الهرم السياسي الفرنسي [287]. أنشأ ساركوزي علاقات وثيقة جداً مع عدد من أقطاب مجال الإعلام، الذين لعبوا دوراً مهماً في مساعدته على هزيمة المرشحة الاشتراكية سيغولين روايال لدى الترشح لمنصب الرئاسة. وأكثرية معارفه تعتبر معارف عائلية [288]: مارتن بويغ، المدير التنفيذي لمجموعة شركات عالمية تمتلك الشبكة التلفزيونية الفرنسية البارزة، وهو عراب ابن ساركوزي الصغير، وآرنولد لاغاردير، رئيس شركة عسكرية تعاقدية وشركة إعلام تمتلك عدداً من الصحف ومحطات إذاعية ينادي ساركوزي بـ(الأخ) [289]. وبيرنار آرنول، ملياردير ورئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي لـ(مو

هينيسي لوي فيتون) التي تمتلك صحيفة الأعمال اليومية (لا تريبيون)، وحضر زفاف ساركوزي. وبُعيد الانتخابات الرئاسية في فرنسا عام 2007، قام ساركوزي الذي فاز في الانتخابات الرئاسية بتمضية فترة نقاهة لبضعة أيام على متن يخت صديقه وداعمه الملياردير فنسنت بولوري. تضم مؤسسة بولوري التي ناهزت مبيعاتها السنوية ثمانية مليارات دولار مصالح في الإعلان والنقل والطاقة، وعدداً من الوسائل الإعلامية. قال صحفي يعمل لصحيفة (لو موند) إنه بعد أحد اجتماعات حملة ساركوزي الانتخابية، قال هذا المرشح لمجموعة من الصحفيين: «كم هذا مضحك. فأنا أعرف كل رؤسائكم» [290].

يكسر ساركوزي الطراز المألوف للقادة الحكوميين في فرنسا بعدة طرائق مهمة. إذ أنه أول رئيس فرنسي من والد مولود خارج فرنسا (هنغاريا) وليس هذا فحسب، بل هو أيضاً الوليد الأول منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية. كما إنه نظراً إلى تحصيله الأكاديمي غير المتميز في بداية تعليمه، عجز في الحصول على قبول لدخول كلية فرنسا التي تخرّج قادة سياسيين مستقبليين، كلية الإدارة الوطنية (إي. أن. أي). وبالتالي كان محتوماً عليه أن يلتف حول العوائق [291]. أخبرني مدير تنفيذي فرنسي: «لدينا تقليد يقضي بالاحتفاء بالمساواة، ولكن في فرنسا الجميع متساوون فقط إلى أن يصلوا إلى الثانوية. وحينما تصل إلى الثانوية يتم تحويلك إلى برامج توصلك إلى جامعات متخصصة التي تعتبر كحال (إي. أن. أي) الطريق الوحيد للوصول إلى القمة. ولكن فعلها ساركوزي بالطريقة الأخرى الوحيدة المتاحة: شق طريقه إلى قلوب النخب الذين ارتادوا هذه الصروح التعليمية من خلال اتسامه بالوفاء والصرامة والكد

في العمل. إنه يمتلك طريقة رائعة للتعامل مع الأشخاص الذين يبتغي منهم المساعدة».

لقد قام ساركوزي بمهارة بما يجدر بالنخب السياسية القيام به في النظام الحزبي: الحصول على استحسان النخب المسيطرة في مجاليْ السياسة والأعمال، وتمتين هذه العلاقات، والارتجال حينما تدعو الضرورة. إنه نمط يُرى لدى جميع أعضاء طبقة النخبة السياسية ولدى جميع أعضاء طبقة النخبة الذين يسعون إلى الارتقاء ضمن الهيكليات المؤسساتية المرموقة، سواء أكانت أحزاباً أو شركات أو منظمات دينية أو عائلات إجرامية. كما أن الأداء يعتبر أساسياً أيضاً. خلال انتقاله من منصب العمدة إلى عضو في البرلمان، إلى اكتساب مناصرة قائد الجناح اليميني جاك شيراك وتوليه منصب وزير الميزانية، إلى تعيينه الناطق الرسمي باسم الحزب، فعل ساركوزي النحيل، القوي والمجتهد، ما يلزم للمضي قدماً. جرّب كل شيء تقريباً بما في ذلك مواعدة ابنة شيراك. وحينما كان تقدمه يسير ببطء شديد، اتبع مساراً آخر حيث دعم منافساً لشيراك، عندها تعثر، ولكن لدى تعثره أُجبر على إعادة ترتيب أموره وإعادة تشكيل جناح اليمين الفرنسي المعاصر.

بعد إعادة ترسيخ قدميه وتصحيح علاقته مع شيراك، تولى منصب وزير الداخلية في حكومة شيراك عام 2002، وبالتالي تمكن من مساعدة الديغوليين على تقديم بديل محافِظ لسياسات جان ماري لوبان اليمينية المتطرفة. كان وزيراً في موقع المسؤولية حين أقدمت جموع المهاجرين، التي شعرت بأنها مهمَلة داخل الاقتصاد الفرنسي، على إثارة الشغب عام 2005. وباستخدام علاقاته الإعلامية ومهاراته وجرأته التي كانت جديدة في السياسة الفرنسية، وعد بوضع حد للمشكلة عبر جرف «الحثالة» من أحياء الأقليات بخرطوم

القوة الصناعية [292]. لقد لعب على الاستياء الوطني الفرنسي من تدفق المهاجرين، وأغلبهم من شمال إفريقيا، ومن خلال استعارة هذا الموقف من لوبان، عمد إلى استمالته إليه، وفي النهاية ضمن نصره على روايال.

منذ انتخابه تراجع بعض الشيء إلى الوسط، واختار تعيين مجلس وزراء يتألف نصفه من النساء، واختار برنار كوشنير وزيراً للخارجية، حيث أن كوشنير محبوب لدى جناح اليسار ومساعد في تأسيس (أطباء بلا حدود). بهذا العمل كشف عن تقديره لأهمية الصورة والإعلام في السياسة المعاصرة، وميله للتصرفات الدرامية، وإدراكه للأهمية السياسية المتزايدة للمجموعات غير التقليدية مثل المنظمات غير الحكومية. كانت جميع هذه الحركات مبتكرة بقدر ما كانت صرامة موقفه ضد المهاجرين غير مبتكرة البتة.

في وقت يطرح فيه توسع الاتحاد الأوروبي والعولمة أسئلة حول الهوية الأوروبية، وبخاصة فيما يتعلق بانضمام تركيا، من المثير للسخرية أن أحد أبرز قادة أوروبا له جذور هنغارية. ففي النهاية كانت السيطرة على هنغاريا والتنافس مع الإمبراطورية النمساوية الهنغارية تعتبر في أساس الاجتياحات العثمانية (التركية) الأخيرة إلى قلب أوروبا، فأدت في العام 1683 إلى معركة فيينا. تشير هذه الصراعات إلى أن السياسيين والسياسات قد تتغير، أما التقارب والجغرافيا فلا يتغيران، وأنه بالنسبة إلى أوروبا سيبقى موضوع تصادم الحضارات مع العالم الإسلامي موضوعاً ضاغطاً أكثر مما هو عليه حتى مع الولايات المتحدة [293]. هذا يفسر مقدار التعصب العالي هناك - تعتبر جدلية الرسوم الكاريكاتورية الدنماركية مثالاً صارخاً - وسبب كون جنسية ساركوزي الأوروبية الجديدة لها هذه الجذور العميقة والبشعة. إنها مفارقة مذهلة. تبدو جميع الجنسيات الأوروبية معاصرة جداً ومناهضة للقومية، ولكن بالنسبة إلى كثير من الأشخاص في أوروبا، تُعتبر أيضاً إقليمية مناهِضة للعولمة، رغبة بحفظ ما يعتبر أوروبياً وتأكيد دور أوروبا في عالم يصعب فيه على الدول الأفراد، التي تتصرف على حدة، القيام بذلك.

أصبح هذا التوتر القائم بين القومية والدولية مسألة مهمة بالنسبة إلى طبقة النخبة السياسية العالمية خلال ظهورها على مدى العقود الماضية. إن جميع البنى الدولية النامية مثل الآليات الرسمية للتعاون بين البلدان (الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية العالمية، والتحالفات و«المجموعات العاملة» من الناتو إلى مجموعة الثماني إلى مجموعة العشرين)، والآليات غير الرسمية (مجموعات

المصرفيين الذين يمارسون التنظيم الذاتي أو يعقدون شراكات خاصة - عامة ويتصارعون مع مسائل مثل الإيدز)، والمؤسسات الوطنية ذات الباع الطويل، تكافح جميعاً لتحديد أدوارها في الحقبة العالمية. ثمة إدراك بأن المؤسسات السياسية الوطنية والتقاليد والثقافات لا تتناسب مع مقتضيات الواقع الجديد. في الوقت عينه، يتطلب العمل اليومي للنخب السياسية الطموحة تشغيل النظام الوطني، والبدء في المكان المناسب، واستمالة كبار المسؤولين المحليين، وإيجاد مرشد، وإخضاع المناصب الأساسية إلى رقابته.

المثير للاهتمام في هذا السياق أن طبقة النخبة السياسية تعمل بالإجمال - ما عدا المتمردين ومفتعلي الانقلابات - ضمن نظام أكثر انغلاقاً مما هو عليه بالنسبة إلى طبقة النخبة في مجالي المال والأعمال. ويعود السبب في ذلك إلى حد كبير إلى أن كل نظام محلي لديه حزبان اثنان فقط يعملان فيه بنجاح. تكمن جميع الحوافز لاكتساب السلطة السياسية في نظام محلي ولكن بمجرد أن يصبح القادة في موقع السلطة يكتشفون واقعاً غير مستقر. تعتبر أكثرية من المسائل المهمة جداً التي يتحتم عليهم معالجتها، كتلك التي تعتبر أو كانت تعتبر أولويات بالنسبة إلى ساركوزي وبوش وبيرلوسكوني، إضافة إلى قادة الدول النامية، مسائل دولية في الأصل وتتطلب حلولاً دولية. وسيتطلب تحقيق نتائج محلية العمل خارج النظام المحلي. ويصبح أولئك الذين يدركون ميزات التعاون الدولي متعولمين. وأولئك الذين يقاومونها، وغالباً بهدف أن يتم اعتبارهم أبطالاً للمصالح الوطنية، قوميين. يعتبر القوميون التسويات اللازمة للتعاون مقوضات للسيادة، في حين يراها الدوليون ضرورية لحفظ المصلحة الوطنية في العهد العالمي. يسعى القوميون إلى حفظ سلطة الأنظمة السياسية المحلية المغلقة في عالم تتزايد فيه الأنظمة الاقتصادية انفتاحاً. وتقوم هذه الانقسامات والتوترات بتحديد المشهد السياسي العالمي بشكل متزايد.

بالنسبة إلى العديد من القادة السياسيين اليوم، يكمن الحل في الصعود بشكل عامودي إلى القمة، في البقاء أوفياء للأنظمة السياسية المحلية فيما يحصدون المكاسب الدولية التي تهدد أحياناً الامتيازات الوطنية. ربما لا أحد يواجه تحدياً صعباً في هذا الخصوص بقدر الرئيس الصيني هو جينتاو. وُلد (هو) عام 1942 - وهو قائد آخر وُلد بعد الحرب العالمية الثانية - وترعرع في كنف عائلة من التجار في مدينة تايزو. وكان وفقاً لعائلته طفلاً مطيعاً أحرز تفوقاً في المدرسة خوّله دخول جامعة كينغوا، حيث حصل على شهادة في الهندسة [294]. (أشار بيل غايتس ذات مرة إلى أن كثيراً من القادة الصينيين حصلوا على شهادات في الهندسة، وهو اختصاص مفضل في ظل النظام الشيوعي، مما سهل الأمر على أشخاص مثل غايتس التكلم معهم بشأن مسائل علمية وتقدير تفهّمهم الذي يفوق ما هو موجود في عواصم مثل واشنطن حيث لا يزال يسيطر المحامون على النخب السياسية) [295]. ولدى تخرجه من الجامعة كان قد أصبح عضواً في الحزب الشيوعي، وفي بدايات

حياته المهنية كان يعمل ضمن حاشية مسؤول حزبي يدعى سونغ بينغ، والذي تم تكليفه بتحديد قادة الجيل الجديد.

بحلول أوائل الثمانينيات، عمد انضباط (هو) إلى إكسابه منصب رئيس رابطة الشباب الشيوعية، حيث أبلى بلاءً حسناً فاكتسب رضا ودعم الأمين العام للحزب الشيوعي هو ياو بانغ (ليس ثمة قرابة بينهما). قام (هو) الأكبر سناً بتسريع خطى الحياة المهنية للرئيس المستقبلي، فعمد إلى تعيينه في اللجنة المركزية للحزب وكان عمره 39 سنة، ثم عيّنه أميناً قطرياً للحزب وكان عمره 42 سنة، وهي مناصب لم تعرض من قبل على شخص بهذا العمر [296]. في دوره اللاحق، أظهر هو موهبة خاصة تتساوق مع مواهب النخب السياسية الأخرى التي اطلعنا عليها، مثل بوش «المتحفظ المتعاطف» و«القوميين - الدوليين» مثل ساركوزي أو بيرلوسكوني: إذ أفلح في تشكيل شخصية يراها الناس بشكل مختلف. وكأمين للحزب في غيزو أوجد جواً يشجع على التنوع الفكري وبدا مطواعاً وأكثر انفتاحاً على أفكار الإصلاح. وحينما انتقل من هناك إلى مقاطعة التيبيت، حيث أشرف عليها في وقت كانت تحصل فيه احتجاجات مؤيدة للدالاي لاما في شوارع لاسا، أظهر استعداده لاستخدام القوة للقضاء على التهديد الموجه إلى حكم بكين [297]. أكسبه عمله في التيبيت من عام 1989 إلى 1992 تقديراً في الأحرام الداخلية للحزب الشيوعي، المنصب المهم الوحيد في النظام الصيني، وتمت تسميته عضواً في اللجنة المركزية البارزة للحزب الشيوعي. بعد ست سنوات فقط أي عام 1998 نصّبه جيانغ زيمين نائباً للرئيس، وبالتالي جعله في الموقع الأكثر احتمالاً لخلافته.

تمكن (هو) من أن يبدو تقدمياً وصارماً بنظر كبار السن الذين يقودون الحزب، وليس هذا فحسب، بل نُظر إليه أيضاً على أنه صوت المستقبل، وبنى تبعية قوية ضمن الأعضاء الآخرين من جيله. ومن الواضح أن هذا التصرف المتوازن الذي أدى إلى تسلمه الرئاسة عام 2002 تبعته تصرفات عدة أكثر صرامة: الموازنة بين حاجة الصين الملحة للنمو مع الرغبة المتزامنة بالاستقرار، دينامية مدنها وأماكنها الساحلية مع فقر مناطقها الريفية، اعتمادها على رؤوس الأموال والصفقات الخارجية مع رغبتها بمواصلة السيطرة على مصيرها، ميلها إلى أن تكون قوة عالمية مع رغبتها بحفظ الهوية الصينية الوطنية، الرأسمالية المتفشية مع رغبتها بالحفاظ على عناصر النظام الشيوعي. لقد لخص (هو) مقاربته الأساسية لهذه التحديات بعبارة «المجتمع

المتجانس» [298]، التي تستخدم فضيلة صينية تقليدية لتأطير خطته لمعالجة هذه التفاوتات التي تظل أكبر تهديد واضح يطال التماسك الداخلي للبلاد. وقد سعى إلى تعزيز بعض المستويات المتواضعة من الابتكار الديمقراطي على مستويات محلية في المجتمع الصيني، وفي الوقت نفسه بعث برسالة قوية تفيد بأن البلاد ستظل ملتزمة بحكم الحزب الواحد وبالدور المركزي للحزب الشيوعي. وبهذه المقاربة، إما يتوفر شيء ما للجميع، أو شيء يلهب كل ناقد. إنه خط رفيع، وستُرى فعالية عمله في بُعدٍ معين من أداء (هو) الذي يصعب قياسه الآن، دوره كقائد لنخبة الحزب، أي كبار السن الذين سيختارون جيل القادة الذين يودون لهم أن يخلفوه.

ما وراء الكواليس: عولمة الغرفة الخلفية المليئة بالدخان

إن من يعتبرون أقل ظهوراً من رؤساء الوزراء، والرؤساء، والمشرعين البارزين، ووزراء الخارجية، ضمن طبقة النخبة السياسية العالمية، هم الذين يساعدونهم في الوصول إلى مراكزهم، ويقدمون لهم النصح، ويصقلون خطاباتهم ويطيلون أمد مناصبهم. في الماضي، ربما كانت بضع مهن محدودة الأفق بفعل فكرة «جميع السياسات محلية» التي قال بها الناطق الرسمي السابق تيب أونيل. أما اليوم فقد باتت الغرفة الخلفية الشهيرة المليئة الدخان معولمة بواسطة مجموعة من أبرز المستشارين السياسيين الذين يقدمون النصح لقادتهم وللطامحين حول العالم. يجلبون معهم تقنيات انتخابية، واستراتيجيات تسويق تلفزيوني، ومقاربات بحثية معارضة، ومجموعة من الوسائل الأخرى التي بدأت تجعل الانتخابات حول العالم تبدو أكثر تشابهاً. ويقومون بعملهم هذا أيضاً بتأسيس روابط بين الأحزاب السياسية في بلدان

مختلفة، وبين قادتهم، وبين إيديولوجياتهم، وهي روابط تكوّن ببطء نوعاً من التحالفات السياسية العالمية.

كانت الأحزاب الشيوعية في منتصف القرن العشرين رائدة في هذا المجال، إلى أن أُعيقت بفعل الإنتاجية المتعثرة جداً والاستراتيجيات الفاشلة إجمالاً. (حين يحاول المرء كسب القلب والعاطفة تحت التهديد، فهذا يشير إلى أن محاولته بحاجة إلى المزيد من التحسين).

وعوضاً عن ذلك أُنجزت النجاحات الحقيقية في التسعينيات على يد المستشارين والأحزاب من الولايات المتحدة وبريطانيا، الذين امتدت جهودهم سريعاً إلى ما وراء محور اللغة الإنكليزية التقليدي لمساعدة المرشحين الأغرار في الاتحاد السوفياتي السابق وفي أرجاء أوروبا وأميركا اللاتينية ووصولاً إلى إفريقيا وآسيا. وآلت النتجية إلى إيجاد مجموعة تكمّل أولئك الذين يملكون المال من ناحية النفوذ: الأشخاص الذين يقدمون الكلمات والتقنيات التي تؤثر بالناخبين في أرجاء العالم، والذين ينقلون الدروس من بلد إلى آخر، ويعتبرون بشكل جماعي مسؤولين إما عن تبسيط الحديث السياسي العالمي، أو «التعقيد» المعدّل للحملات الانتخابية السياسية العالمية، أو كما يبدو من كلا الأمرين. منذ بداية الثلاثينيات قام المستفتي الأميركي جورج غالوب بالسفر إلى بريطانيا لترويج قدراته الاستفتائية، وخلال النصف الثاني من القرن العشرين كان السياسيون البريطانيون يزورون الولايات المتحدة لمراقبة الحملات الانتخابية السياسية ومناقشة الاستراتيجية مع نظرائهم. امتد الوئام بين تاتشر وريغان إلى مناقشة كيفية إدارة أوضاعهم السياسية، وقدم خلف تاتشر، جون مايجور أسلوب المناظرات الرئاسية الأميركي إلى بريطانيا. ربما من سوء حظ مايجور كان منافسه في المناظرات التي قُدمت في انتخابات عام 1997 طوني بلير، قد كرس نفسه لإيجاد صوت جديد لحزب العمل

وتقنيات الحملة الجديدة لتتماشى معها. لجأ أرباب (العمال الجدد) إلى المجموعة التي أوجدت (الديمقراطيين الجدد) في الولايات المتحدة: بيل كلينتون والطاقم الصغير من المستشارين المقربين جداً منه. كان البعض قد سبق وأسس شبكات معارف، مثل فيليب غولد الذي عمل مع المستفتي الديمقراطي البارز ستانلي غرينبيرغ ومعاونه وصديقه جايمس كارفيل، أحد سكان لويزيانا الحاد اللسان والنشيط، الذي اشتهر كمعلم بيل كلينتون السياسي عام 1992.

كتب غولد قائلاً:

> لم أكن الصوت الوحيد لكلينتون في حزب العمل [299]. كان هون براغينز ومارغريت ماكدونو وألان بيرنارد، الذين استلموا مناصب مهمة في انتخابات عام 1997، يعملون جميعاً بشكل أو بآخر لحساب كلينتون. وكان جوناثان باول الذي كان يعمل حينذاك في السفارة البريطانية في واشنطن، واليوم هو رئيس طاقم عمل طوني بلير، يشرف على حملة كلينتون الانتخابية بشكل مباشر ويبني روابط أثبتت لاحقاً أنها لا تُقدّر بثمن. ومن هذا كله وُلد برج ميلبانك (مقر حزب العمل) وغرفة التخطيط للحملات الانتخابية التي يحويها؛ والرد السريع وحاسوب إيكسكاليبر [الذي استُخدم لمراقبة اتصالات المعارضة]؛ والهوس بالرسائل؛ ولمسة تركيز متواصل على الأشخاص الكادحين وهمومهم... في ذلك الوقت لم تكن رسالة ليتل روك مسموعة، ولكن لم يكن بالإمكان إسكاتها. كانت تجربة كلينتون مهمة بالنسبة إلى حزب العمل. وخلال خمس سنوات كان كل ما كُتب تقريباً في وثيقتي قد تم تنفيذه. لم يعتمد

تحديث حزب العمل على كلينتون، إذ كان سيحدث بشتى الأحوال، ولكن انتخابه قدم خارطة الطريق إلى التحديث.

واليوم يلقى غولد احتراماً ضمن الدوائر السياسية في كلا جانبي المحيط الأطلسي لكونه أحد اللاعبين الأكثر ابتكاراً في تأسيس حزب العمل. قالت أنيتا دون من (سكواير ناب دون)، أبرز الشركات الاستشارية السياسية في الولايات المتحدة: «إنه أسطورة» [300]. أضافت دون، التي تعتبر واحدة من أذكى وأهم أعضاء النخبة في مجالها: «في حين أن عولمة الاستشارة السياسية هي ظاهرة قوية، إلا أنها بشكل أساسي ظاهرة ابتكرها وسيطر عليها الأميركيون البارزون ومنهم الجمهوريون أمثال فرانك لونتز وجون ماكلولين وريتشارد ويرثلين، وزملاؤها الديمقراطيون غرينبيرغ وكارفيل ومارك بين رئيس مجلس إدارة بيرسون مارستيلر، وكبير واضعي الاستراتيجيات للحملة الرئاسية الانتخابية لهيلاري رودمان كلينتون. يعتبر غولد ضمن فئة خاصة به بين العاملين من غير الأميركيين في هذه المهنة. قالت دون: «أعتقد أنه المستشار السياسي غير الأميركي الوحيد الذي أفلح بالمجيء إلى الولايات المتحدة، التي تعتبر في النهاية موطناً لهذا النوع من العمل، وإحراز نجاح باهر فيها».

روت دون حديثاً أجرته مع ممثلين عن حزب ديمقراطي اشتراكي أوروبي يخشون ألا يتمكن مرشحهم من الصمود في مناظرة رئاسية قادمة. أرادوا تكليف بعض المحترفين لمساعدته في «التحضير للمناظرة»، وهي عبارة أخرى مثل: «غرفة التحضير للحملات الانتخابية» و«الإجابة السريعة» (أو

كما ذكرنا أعلاه «الرد السريع») و«البحث حول الخصم»، شقت طريقها من عالم الانتخابات الأميركية إلى العالم أجمع.

يشير ستانلي غرينبيرغ [301] الذي عملت شركته «غرينبيرغ كوينلان روسنر» في عشرات الحملات الانتخابية العالمية إلى أن بعض أبرز عملائه هم: بيل كلينتون ونيلسون مانديلا وثابو مبيكي وطوني بلير وإيهود باراك وغيرهارد شرودر. ضمن الروابط التي تصل بين بعض هؤلاء الأشخاص تُلحظ نزعة مستجدة قد تأخذ زخماً حينما ينتشر هؤلاء المستشارون ومن يرتبط بهم ضمن شبكة واسعة حول العالم. كان كلينتون وبلير وشرودر أصواتاً جديدة لأحزابهم اليسارية الوسطية وقد بذلوا جهوداً ليبقوا على اتصال فيما بينهم، فشكلوا نوعاً من التحالف الثلاثي العالمي. في بعض الأحيان ينضم إليهم أشخاص آخرون مثل رئيس الوزراء الهولندي ويم كوك ورئيس الوزراء الإيطالي ماسيمو داليما، الذي انضم إلى المجموعة في اجتماع عُقد في واشنطن في ربيع عام 1999 من قِبَل مجلس القيادة الديمقراطية، وهي منظمة سياسية وسطية على ارتباط وثيق بكلينتون. في الواقع نجم الحوار الذي أنتج هذا الاجتماع عن محادثة أجراها بلير مع السيدة الأولى هيلاري كلينتون قبل بضع سنوات. حيث ناقشا سوياً النقاط المشتركة في رسالتيهما، والمدى الذي تُرسّخ فيه أفكارهما «من أميركا اللاتينية إلى أستراليا»، وسعياً إلى تحويل الأحزاب المتباينة إلى جهد أكثر تنسيقاً.

حين أخرجت هزيمة آل غور عام 2000 الجهود عن خطها من خلال إزاحة أبرز أعضائها، بقيت الروابط، وبخاصة على طريق واشنطن - لندن، ومن خلالها يحافظ رئيس الوزراء البريطاني غوردون براون على علاقات وثيقة متواصلة مع كثير من أنداده المتعاطفين معه إيديولوجياً في الولايات المتحدة.

ثمة بُعد آخر لهذه الشبكات السياسية العالمية وهو أن المستشارين السياسيين لا يعملون لحساب الأحزاب السياسية بشكل حصري. على سبيل المثال، يحصّل غرينبيرغ قسماً كبيراً من عائدات شركته من شركات القطاع الخاص ومنها (بوينغ) و(بي. بي) والخطوط الجوية البريطانية وسان مايكرو سيستيمز ومونسانتو ويونايتد هيلكير ومؤتمر الأعمال ومنظمة الاستثمار العالمي. يشرف (مارك بن) على شركة علاقات عامة لديها عملاء منهم: فورد وميرك وفيريزون وبي. بي وماكدونالد ومايكروسوفت؛ وفقاً لموقع الشركة الإلكتروني، «قام بين بتقديم المساعدة في انتخاب 25 قائداً في الولايات المتحدة وآسيا وأميركا اللاتينية وأوروبا» [302].

وأبرز ما قام به هو عمله الناجح في مساعدة طوني بلير على الفوز بولاية حكم ثالثة كرئيس وزراء بريطانيا. في الواقع بقدر ما يعتبر ذائع الصيت في عمله كمستفتٍ لآل كلينتون، فقد حقق أيضاً صيتاً ممتازاً في مجتمع الأعمال، حيث اعتُبر «لامعاً» و«مبدعاً استثنائياً» في عمله في الحملات الدعائية للشركات، ومنها مساعدة شركة مايكروسوفت على التخلص من صيتها كشركة متنمّرة. قال نقاد مثل المستفتي المنافس مارك بلومينتال [303]: «إن (بن) وشركته أظهرا تعطشاً للعمل المؤسساتي، الذي غالباً ما يتعارض مع البرنامج السياسي لعملائه السياسيين، الذين وضعوا منذ أمد بعيد حاجزاً بين المستفتين الديمقراطيين». من بين الديمقراطيين، يُنظر إلى (بن) على أنه مؤيد قوي لنظريات الأعمال، ولكن يظل الصراع قائماً بين جميع المستشارين تقريباً. قال أحد كبار المسؤولين الديمقراطيين عن هذا الاتهام: «لعله من

ناحية معينة صحيح ولكنه من ناحية أخرى عبارة عن «حِصْرِم» لأن مارك هو الملك في الوقت الحالي».

على الرغم من العلاقات المؤسساتية التي تربط بين هؤلاء المستشارين، إلا أنهم غالباً ما يُعتبرون أشبه بالأكاديميين الشعثين. غرينبيرغ، الذي نال درجة الدكتوراه من جامعة هارفرد وهو متزوج من عضوة الكونغرس روزا ديلورو، يتمتع بمظهر انفعالي وإنما دال على الذكاء، وحس الدعابة، وبراعة ممتازة في رؤية العوامل الأساسية التي تلعب دورها في أية منافسة سياسية. إنه كاتب وعمل لحساب مجموعة كبيرة من المنظمات غير الحكومية وتلك التي لا تبغي الربح ومنها الحملة لحظر استخدام الألغام الأرضية. و(بن) الذي درس أيضاً في هارفرد غالباً ما يرتدي الجينز لدى إقامته لحفلات مسائية عالية المستوى في منزله في جورج تاون، واشنطن. وهو أيضاً متزوج من امرأة نافذة تُدعى نانسي جايكوبسون، إحدى أبرز جامعات التبرعات للحزب الديمقراطي. إنه كاتب ومعلق مطلوب بشدة، ويُعرف ضمن العاملين في الحملات بأنه شخص غالباً ما يعمل دماغه بسرعة شديدة لدرجة أنه يترك بعض مستمعيه في حالة ضياع. لقد عمل بشكل مقرب جداً مع الزوجين كلينتون، اللذين يقدران جداً ما أسماه شخص ضمن دائرتهما الداخلية «بعبقريته المتميزة». في الواقع، تم صرفه من عمله كمستشار في الحملة الرئاسية لنائب الرئيس آل غور عام 2000 [304]، إذ إنه رداً على سؤال غور ما إذا كانت هناك علامات على تعب كلينتون سخر (بين) قائلاً: «لم أسأم منه؟ هل سئمت أنت؟» فقام مستشارو غور الآخرون، الذي قلقوا من علاقة (بن) الوثيقة جداً مع الزوجين كلينتون بالضغط لطرده وضمنوا إزاحته. وتابع غور في إدارة

حملته، نائياً بنفسه عن كلينتون. وبالعودة إلى الأحداث الماضية، يعتقد المطلعون الديمقراطيون أنه ألحق الأذى بنفسه، إذ خسر الدفعة التي أمكن لكلينتون مده بها، وبالتالي فقد الأصوات التي ربما كانت أعطته فرصة الفوز في الانتخابات المتقاربة مع جورج بوش الابن.

الشبكات المتداخلة والمؤسسات المتداعية

يعتبر أداء الواجبات الدولية والمحلية التي تمليها عليهم وظائفهم مهمّة موازنة صعبة أخرى يتحتم على أعضاء طبقة النخبة السياسية القيام بها. ويصعّب أكثر هذا التحدي أن الآليات الرسمية التي يتحتم عليهم العمل بها دولياً تعتبر ضعيفة جداً، حيث أن البعض منها متآكل أو يعوزه التوازن لدرجة أن عليهم البحث عن آليات جديدة أو اتباع مقاربات غير رسمية. هذا ليس جديداً؛ فلطالما كان التفاعل الدولي جزءاً مهماً من علاقات الدولة. واليوم يكمن الفرق في الدرجة التي أنشأت فيها الأسواق المحلية علاقات متبادلة بين الحكومات والمستثمرين، والدرجة التي تعتبر فيها سيطرة القطاع العام على الموجودات الأساسية - العملة، الحدود، الثقافة - في حالة تآكل. ووراء هذه العوامل ثمة وعي متنامٍ لأهمية المسائل التي تتخطّى الحدود القومية، سواء أكانت تتعلق بالاحتباس الحراري، أو الإرهاب، أو إنتاج أسلحة الدمار الشامل، أو الاتجار بالمخدرات والأموال المزورة والبشر، أو الأوبئة وغيرها من الأخطار الصحية العالمية، والقائمة تطول.

لو تمكّن القادة من اللجوء إلى المؤسسات العالمية كمنتديات يمكن معالجة هذه القضايا فيها بفعالية لوجدوا العزاء. ولكن أكثرية هذه المنظمات هي مجرد رفات متداعية لوجهة نظر عالمية بلغت الستين من العمر، ونتاج الطريقة التي ينظر فيها سكان الأرض إلى نهاية الحرب العالمية الثانية أو الآليات التي شكلتها خلال الحرب الباردة. ومعظمها فشل في التكيف مع تغير الظروف. اليوم يتورط البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بجدالات خطيرة حول مستقبلهما، وحول بنى التصويت التي تعطي سلطة غير متكافئة للولايات المتحدة وأوروبا، وحتى حول مصداقية نماذج الأعمال لديها. كما تكافح مصارف التنمية الإقليمية مثل مصرف التنمية الداخلية الأميركي ومصرف التنمية الآسيوي ومصرف التنمية الإفريقي والمصرف الأوروبي لإعادة البناء والتنمية، للتكيف مع عالم يأتي فيه معظم التدفّق المالي من القطاع الخاص. وتعتبر الحكومات أقل ميلاً للاقتراض أو اتباع نصائح المستشارين الدوليين التي أثبتت مشوراتهم أنها لا تعود إلا بنتائج مختلطة في حسن الأحوال. ولحقت بمنظمة الأمم المتحدة الفضيحة، حيث اعتُبِرت الجمعية العمومية غير عملية البتة وغير منتجة إلا لماماً، ويعطي مجلس الأمن - حينما يكون فعالاً في بعض الأحيان

- مكاناً خاصاً لخمس دول، لأنه صادف أنها كسبت حرباً حصلت منذ وقت طويل، ويُنظر إلى كثير من الوكالات المؤلّفة للأمم المتحدة على أنها فشلت في تقديم الخدمات التي يتحتم عليها تقديمها. لقد كان كبار مسؤولي صندوق النقد الدولي منشغلين في السنوات الأخيرة بالجدالات الداخلية والخارجية حول الدور المستقبلي للصندوق وأهميته. عام 2007، طُلب من مجموعة بارزة من المواطنين إعطاء توصيات حول المستقبل ولكنهم حُيّدوا عن مسائل مثل بُنى التصويت في صندوق النقد الدولي، التي تعطي الولايات المتحدة حوالي 20 بالمئة من الأصوات مع أنها لم تعد اليوم دولة متبرعة صافية، في حين تعطي للصين، الدولة التي تمتلك أكبر احتياطات العالم، أقل من 4 بالمئة من الأصوات. ولم يتطرقوا إلى واقع أنه بحكم التقليد يتسنى للدول الأوروبية اختيار قائد صندوق النقد الدولي (كان المدير العام للصندوق على مدى معظم عام 2007 رودريغو راتو الذي كان وزير مالية إسبانيا في السابق) ويختار الأميركيين رئيس البنك الدولي. هذه الوقائع تزعج معظم دول العالم الباقية، وبخاصة الدول التي كانت تقليدياً أكبر المقترضين من صندوق النقد الدولي، وتلك التي اضطرت إلى اتباع توصيات غير مستساغة سياسياً بهدف كسب تمويل الصندوق.

وفقاً لراتو وزملائه كانت هناك مسائل أكبر على المحك. لقد تعوّد صندوق النقد الدولي على تغذية نفسه من خلال إقراض المال للحكومات وإعادة استلام هذا المال مضافة إليه الفائدة. عام 2002، وصل إجمالي قروضه إلى 100 مليار دولار [305]. وفي منتصف عام 2007، وإثر ضربة تلقاها الصندوق [306] من قبل دول مثل الأرجنتين التي قررت بكل بساطة أنها لم تعد تود التعامل مع الصندوق بعد الآن، وصل إجمالي قروض الصندوق إلى 13 مليار دولار فحسب. وقريباً ستتضاءل هذه القيمة أكثر [307] حينما تفرغ تركيا من سداد قرضها البالغ 8 مليارات دولار. وبالتالي راح أبرز المسؤولين في الصندوق ينقلون تركيزهم إلى كيفية إيجاد مال نقدي يكفي للحفاظ على استمرارية الصندوق. ففكروا باحتمال معين وهو تسييل بعض احتياطات الذهب لدى الصندوق، وهو ثاني أكبر احتياطي ذهب في العالم. وإعادة استثمار المال من شأنه أن يقدم المال لتعزيز المؤسسة. من أجل القيام

بماذا؟ من أجل مواصلة تقديم النصح للدول، وللمساعدة على تنظيم التدفّق المالي العالمي، ولتوقع المشكلات وحلها.

أشار راتو: «لا يزال الدور أساسياً ونحن الوحيدون الذين هم في موقع يخولّهم لعب هذا الدور» [308].

ولكن ثمة سؤال أهم وهو: هل ستواصل الدول السماح بالتمويل؟ إن المسافة بين مكاتب صندوق النقد الدولي في واشنطن وكابتول هيل بعيدة. حُثَّ راتو على إعطاء أمثلة حول ما يفلح فيه الصندوق ومن شأنه أن يحدث تأثيراً على الكونغرس فاقترح قائلاً: «لقد أحرز عمل الصندوق في العراق نجاحاً باهراً، وعلى الصعيد المالي تعمل الدولة بشكل أفضل من أي وقت مضى. قد يكون هذا الأمر صحيحاً، إلا أنه أظهر عدم مراعاة بالغة لمصالح وميول الكونغرس الديمقراطي الجديد. يُنظر إلى صندوق النقد الدولي بعين النقد من قبل كثير من الأشخاص في كابيتول هيل كونه حوض أموال يقدم التمويل لدول ينتهي بها المطاف بكره الولايات المتحدة مهما فعلنا لمساعدتها. ويُنظر إليه كتهديد للسيادة، وآلية حكومية دولية يُخشى منها جداً، وغير فاعلة بشكل ميئوس منه.

في الخارج يُنظر إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بعدائية لأن برامجهما تعتبر شديدة القسوة، وغير مراعية، وداعمة لمصالح الولايات المتحدة وأوروبا ووول ستريت والمؤسسات الكبرى. خلال أزمة الأسواق النامية بين عامي 1997-1998، شجبهما المحتجون في الشوارع من ساو باولو إلى سيول. وكُتب على ملصق مثير في البرازيل: صندوق النقد الدولي: صندوق السفلة الدولي».

من الجلي أن قادة الصندوق شعروا بالإحباط. (قام راتو نفسه بالاستقالة من منصبه مبكراً ذاكراً بأن السبب يعود إلى «ظروف عائلية»). كان

لدى المنظمة دوراً لتلعبه؛ كونها الآلية الوحيدة القادرة على تنسيق السياسات الحكومية، ستكون في واقع الأمر ضرورية إبان حصول أزمة مالية عالمية. ولكن كان هناك حاجة إلى التغيير. واليوم بالنظر إلى انتقال تدفّق رؤوس الأموال وواقع أن بحر رؤوس الأموال الخاصة فاق كثيراً في أهميته التدفق المتقطّع لرؤوس الأموال الحكومية التي كان بمقدورها سابقاً تحريك الأسواق للمساعدة على تحقيق أهداف صندوق النقد، يتطلب الصندوق التعاون مع شبكة غير رسمية من المؤسسات المالية الخاصة للقيام بوظيفته. قال روبرت روبن: «إنه يعمل بشكل مختلف اليوم [309]. في الأزمات المالية ينبغي على الصندوق لعب دور دقيق، ولكن وجب علينا أيضاً العمل بشكل منتظم من خلال اتصالاتنا مع المصارف لمحاولة حث الناس على تجميد الأمور على وضعها الراهن أو كل ما كنا نسعى إلى تحقيقه. وجب علينا أن نوجد لكل مشكلة نواجهها نوعاً من الحل الخاص المبني على تركيبة الصندوق، والخزينة، والمجتمع المالي. هذا ما قمنا به». باختصار، وجب تشكيل كتلة غير رسمية من القادة السياسيين وقادة القطاع الخاص، أي جمع الجهات الوطنية والدولية سوياً، بشكل طارئ للاستجابة إلى الحاجات الخاصة للتحديات الخاصة. في حين تقدم هذه المقاربة المرونة وتعتبر قابلة للتطبيق بسبب طبيعتها «التي تعتمد على الدعوة فقط»، فإنها أيضاً لا تمثل المصالح العالمية الشاملة وتعاني من مشكلات نسبة التعلم المرتبطة بأية مقاربة منشأة لغرض خاص. يواجه لويس ألبرتو مورينو، رئيس مصرف التنمية الداخلية الأميركي تحديات مماثلة في مؤسسته التي بلغت الآن الخمسين سنة تقريباً. وتُعتبر دول المنطقة أقل ميلاً إلى الاقتراض، ولا يجدي أسلوب العمل القديم نفعاً، وتنقل الأسواق المالية تدفقات رؤوس الأموال إلى المنطقة وتفرض قواعدها. لقد شهدت

القارة الأميركية تدفقاً متزايداً جداً من الحوالات المالية، وأموال نقدية تُرسل من أفراد العائلات في الولايات المتحدة إلى أقربائهم في المكسيك في أميركا الوسطى أو أي مكان آخر في أميركا الجنوبية. واليوم يتخطى هذا التدفّق 50 مليار دولار في السنة [310]. وهو أهم بكثير للنمو والتطوير الإقليمي من مبلغ 6 مليارات دولار في السنة التي يتم اقتراضه من مصرف التنمية الداخلية الأميركي. وقريباً قد يواجه المصرف أيضاً منافسة من مصرف الجنوب الذي يود تشافيز تأسيسه كمصدر إقراض بديل للأميركيين الجنوبيين، وهو مصرف يتوافق أكثر مع شروطه ويكون أقل ميلاً للولايات المتحدة [311]. ومن المرجح أن تسبب قوانين وأهداف هذا المصرف المتاعب لمصرف التنمية الداخلية الأميركي. قال مورينو: «تواجه جميع مصارف التنمية الجَمْعيّة تحديات مماثلة. من المهم أن ندرك أن نظامنا المؤلف من مؤسسات مالية دولية عند مفترق طرق فعلياً. قد لا تكون المشكلة الأهم في كثير من الدول، ولكن إنْ لم نعالجها سيعاني ملايين بل مليارات الأشخاص» [312].

قال لي جايمس وولفينسون، النجم البارز السابق في وول ستريت والرئيس الأخير للبنك الدولي: «لا أقلل من أهمية مؤسسات مثل صندوق النقد والبنك الدولي وعائلة المؤسسات المالية العالمية، ولكن من دون شك يعتبر الحمل الذي يحملونه أخف مما كان عليه، والعالم تغيّر أكثر مما تغيّروا» [313]. وكحال غيره ينظر وولفنسون إلى بُنى الملكية والإدارة في هذه المؤسسات على أنها مشكلة. قال: «لا شك أن هذه مشكلة. وهذا ينسحب على الأمم المتحدة والبنك الدولي. لدينا مديران في مجلس إدارة البنك لثمانٍ وأربعين دولة في الصحراء الإفريقية - من بين 24 مديراً بالإجمال - على الرغم من أنهم يشكلون نسبة كبيرة من تركيز البنك.

«أعتقد أن المؤسسات لم تتغير مع العالم. أذكر أنه قبل 7 أو 8 سنوات حضرت اجتماعاً لمجموعة الدول الصناعية السبع. وكانت المرة الأولى التي طلبوا فيها من جيانغ زيمين، الذي كان حينذاك رئيس الصين، الحضور. وكان هناك 6 أو 7 دول نامية كبيرة حاضرة في الاجتماع، وأذكر أن الرئيس البرازيلي وقف وعبّر عن مدى فخره لوجوده بين جميع هؤلاء الرجال المشهورين، ثم

اقترح إقامة الاجتماع في السنة التالية في ريو دي جانيرو لأنه يوجد أعداد أكبر بكثير من الناس في العالم النامي وأنه خلال 40 سنة سيمثلون 40 بالمئة من الناتج الإجمالي المحلي للعالم ومن اللطيف لو يصبح لهم رأي في مجريات الأمور. فوجدت الأمر مضحكاً وصحيحاً جداً في آن، لأن المؤسسات العالمية لم تتكيف مع التغيرات من حولها، وتحديداً في الولايات المتحدة وأوروبا. ولا يزالون يظنون أن المجموعة الأساسية هي الدول الصناعية السبع - أو الدول الصناعية الثماني إن حظيت روسيا بالحظ الكافي لدعوتها - وأن فكرة دعوة الصين أو الهند، الدولتين اللتين تحويان ثلث سكان العالم، وتملكان الاقتصادين الأسرع نمواً في العالم، أغرب من أن يتقبلوها».

لقد عاد وولفنسون اليوم إلى القطاع الخاص ويعمل في جناح صغير يضم مكاتب في وسط مدينة مانهاتن. ويقضي وقته بالعمل لمجموعة صغيرة من الزبائن ويتابع اهتمامه بالفنون (هو عازف فيولونسيل بارع، كان على مدى سنوات رئيس مجلس إدارة كارنيغي هول)، ويقدم الاستشارات في المسائل الدولية، تماماً كما فعل حينما كان مبعوثاً «للمجموعة الدولية الداعية إلى السلام» في المحادثات بين إسرائيل والفلسطينيين. إنه نوع من العضو النموذجي في طبقة النخبة، وتأهل للمشاركة في المجموعة بفعل إنجازاته في القطاع الخاص، والقطاع العام والفنون. وحينما ينتقل الموضوع إلى أهمية المؤسسات العالمية يتجلى انفعاله وإحباطه.

وهذا واقع حال كل مع تحدثتُ معهم عن هذه المؤسسات. إنهم يعترفون بوجود مهمة مركزية، وحاجة ماسة إليهم ليعالجوا مسائل: الفقر واللامساواة، وإدارة السوق المالية العالمية وتشكيل السياسات. ولكن التغيير لا يأتي إلا لماماً وببطء، ويشعرون بالقلق من كون هذه المؤسسات تغدو أقل أهمية حين يكونون بأمس الحاجة إليها، ومن وجود إرادة محدودة للقيام بمهمة إعادة تشكيلها الصعبة. وجعلها أكثر فعالية سيدخل في صلب مسائل الملكية، والتراتبية الاجتماعية الدولية بين الأمم، والسيادة: التخلي بفعالية عن السيادة

لأجل آليات الحكم العالمي، بينما تظل السيادة المسألة الأخطر في السياسات المحلية حول العالم.

قام كيشور محبوباني [314]، السفير السنغافوري السابق في الأمم المتحدة والعميد الحالي لجامعة لي كوان يو للسياسة العامة، إحدى المؤسسات السياسية الأكثر نفوذاً في آسيا، بالتأكيد على الحاجة إلى إعادة هيكلة مؤسساتية. قال لي: «يجب إعادة تنظيم الأوراق فيما يخص الحكم العالمي. أعني لا يمكن أن يمثل مجلس أمن الأمم المتحدة المنتصرين في حرب 1945. وبالنتيجة أقول شيئاً واحداً، بحلول عام 2045 لن يكون لهم وجود بأدوارهم هذه، لأن بين الفترة الممتدة من هذه اللحظة إلى عام 2045 سيلحق بالعالم تغير هائل... وقد لحق بالعالم فعلاً تغير هائل... والأمر بسيط: إن كانت التغيرات لن تحدث سيفقدون شرعيتهم. والسؤال الأساسي هو: نيابة عمن يتحدثون؟ بحلول عام 2050 ستكون ثلاثة من أكبر اقتصادات العالم آسيوية: 1) الصين-2) الولايات المتحدة- 3 (الهند- 4) اليابان. كيف عسانا نقصيهم عن الملكية أو القيادة المناسبتين في صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي؟ كيف يمكن إقصاء إحدى أكبر دول العالم عن أدوارها المهمة في مجلس الأمن داخل الأمم المتحدة أو عن تنسيق الآليات مثل الدول الصناعية السبع؟»

كما يعتقد النائب السابق للأمين العام للأمم المتحدة مارك مالوك براون الذي احتل منصب وزير الخارجية البريطانية أن النظام بحاجة إلى إصلاح، ولكنه جادل قائلاً إنه لا يجدر بنا التسرع كثيراً بحيث ننسى ما هو مفيد فعلياً. قال لي: «يجب أن تكون عنيداً جداً فيما يتعلق بالميزات النسبية التي يعود بها نظام الأمم المتحدة في أية مسألة مهمة. ولكن لا يجدر بنا أن ننسى أن هذه المؤسسات تمتلك القدرة على توفير المياه النظيفة لبضعة مليارات من الأشخاص أو لسد الفجوة الاستثمارية داخل دولة ما أو لحث كوريا الشمالية على توقيف إطلاق صواريخها في الهواء. إنها تحتاج فقط إلى أن توضع في منظورها الصحيح... إننا مؤسسات حكومية ولكن هذا لم يعد كافياً. إننا عالقون بين ما كنا عليه حينما بدأنا، أي كنوع من الخدمة المدنية الحكومية في الغُرف الأنجلو ساكسوني، ودورنا الجديد كمؤيدين ومبتكرين عالميين».

مسألة غير رسمية: مقايضة السيادة بالديمقراطية

يشير هذا التحليل إلى أن هذه المؤسسة عاجزة عن تنفيذ الأمر بمفردها، ولا بد لها من العمل مع القطاع الخاص وتشكيل نوع جديد من الشراكات. وهذا يعني، من وجهة نظر طبقة النخبة، أشياء عدة. أولاً، المؤسسات الحكومية الرسمية واقعة في المتاعب وبالتالي يتهاوى تأثير قيادتها كأعضاء في طبقة النخبة. ثانياً، المسائل الدولية التي يجدر بهم معالجتها تزداد في هذه الأثناء أهمية ويتم معالجتها بشكل متزايد من قبل آليات غير رسمية. تم تشكيل هذه الآليات لردم الفراغ، وفي أغلب الأحيان هوّة التمويل، ولكنهم ينقلون السلطة بطرائق تبدو فيها، حتى بُنى الحكم الأخرق والجائر داخل المؤسسات الدولية الحالية أكثر مساواة، أو على الأقل أكثر توجهاً، إلى مصالح الشعب بشكل عام منها إلى المؤسسات أو الأغنياء. وعوضاً عن المؤسسات التي سيطر عليها المنتصرون في الحرب العالمية الثانية، وقادة العالم الغربي الصناعي، لدينا أفراد أو تكتلات من الحكومات أو هيئات جمعية ضعيفة تعمل مع قادة القطاع الخاص. وجميع هذه الجهات تتعامل مع مجموعة من المؤسسات غير الحكومية الثرية، وتحل المشكلات وتوزع الموارد وتضع القوانين. قد تقدّم الحكومة دولارات محدودة ولكنها تتخلى عن حكمها الذاتي. علاوة على ذلك قد تردم أجزاء صغيرة من فجوة الحكم العالمي ولكن من دون انتداب خالص من قبل أولئك الذين تؤثر عليهم، أو تقوم بذلك بوجود خلل كبير في التوازن بحيث يعطي نفوذاً خاصاً للقطاع الخاص أو مجموعة فرعية من الدول التي تتفرّع من الهيئات الجمعية. ولكن في صلب تلك المجموعات التي تردم الفجوة هناك أعضاء طبقة النخبة: النخب التي تدير المؤسسات المالية الكبيرة، كبار المستثمرين، قادة الشركات الكبيرة، المليارديرات، المحسنون، وحتى مجموعة من الفنانين

النجوم الذين بمقدورهم أن يدفعوا أو يصوغوا نشاطات المؤسسات غير الحكومية.

بعد كل هذا الكلام، كثير من هذه النشاطات قيمة مهمة ويُعتبر وجودها أفضل بكثير من الفجوة التي تملؤها. يوجد عدد هائل في الحقل الطبي: الشراكات العامة - الخاصة العالمية التي تشكل صلب ما يناهز نصف نشاطات منظمة الصحة العالمية على سبيل المثال؛ أو التحالف العالمي للقاحات والمناعة، الذي تموّل 75 بالمئة منه مؤسسة غايتس؛ أو تحالف مكافحة السل، الذي يحصل أيضاً على تمويل عام وخاص. ومثال آخر هو مبادرة قريبة العهد من معهد آسبن، ومؤسسة الاستثمار الخاص في الخارج OPIC (وكالة أميركية حكومية)، وصندوق الاستثمار الفلسطيني لتشكيل مبادرة استثمارية في الشرق الأوسط «تعاون دولي بين القادة من القطاعات العامة والخاصة الأميركية والأوروبية والفلسطينية» للمساعدة في تقديم التمويل من أجل توفير الوظائف للفلسطينيين. هذا البرنامج هو ثمرة نقاشات انبثقت عن مجموعة وضع الاستراتيجيات في الشرق الأوسط التابعة لآسبن التي يرأسها هنري كيسنجر ومادلين أولبرايت. ومثال آخر هو جهد حديث العهد بذله الاتحاد الأوروبي لتطوير طائرات صديقة للبيئة، وهو مشروع تصل كلفته إلى 1,6 مليار يورو ويُدعى السماء النظيفة وتموّل الحكومات نصفه. بكل تأكيد تقدم كل هذه البرامج أهدافاً جيدة، ولكن بما أن معظم التمويل يأتي من القطاعات الخاصة وليس القطاعات العامة، فبالتأكيد يمتلك الضامنون نفوذاً، سواء أكان مقعد مؤسسة غايتس في مجلس GAVI أو حصة الصناعة التي تبلغ 800 مليون يورو في مشروع السماء النظيفة، وبالتالي يصوغون مدى حماية المشروع للبيئة، ومدى سرعة تطوره، والأماكن التي سيركز فيها جهوده.

قال لي جوزيف ستيغليتز الذي كان كبير اقتصاديي البنك الدولي: «إننا نواجه مشكلة السيادة. لا تحبذ بعض الحكومات المشاركة في مؤسسات دولية لأنها تعجز عن السيطرة عليها. ولكن وسط النظام الديمقراطي لا يمكن لأحد السيطرة على كل شيء. والشخص الوحيد الذي يكفل حصول ما يريده في الحكومة يكون ديكتاتورياً. بقدر ما تبدو عليه صعوبة تقبل فكرة التخلي عن السيادة مقابل تقوية هذه المؤسسات بشكل صحيح، من المهم أن نرى أن منهجنا في السياسة الاقتصادية الدولية غالباً ما يكون ببعض الطرائق غير ديمقراطي. على سبيل المثال، نفوّض في كتابة قوانين الملكية الفكرية

جماعة صغيرة من وزراء التجارة، الذين غالباً ما يعرفون القليل عن المسائل الفكرية أو العلم. كثيراً ما يقوم الوزراء بذلك بالتعاون مع جماعات المصالح الخاصة الذين يعملون معهم عن كثب. وهل هؤلاء الأشخاص هم المناسبون لوضع مثل هذه القوانين؟ أو لنأخذ حالة أخرى: يعتبر السماح لصندوق النقد الدولي بتسلم مسؤولية إعادة هيكلة ديون السيادة مناظراً للسماح لدائني القطاع الخاص بإدارة نظام إفلاسنا. في أميركا، هل يعقل أن نفكر حتى في مثل هذا الإجراء المؤسساتي؟»

ثم يتوقف هنيهة ويضيف: «لقد تم عزل كثير من الأشخاص - عدا عن أولئك المرتبطين بجماعات المصالح الخاصة - عن مسائل السياسة الاقتصادية الدولية هذه. لذا فالواقع يفيد بأنه إما لأن المؤسسات ضعيفة جداً وليست ديمقراطية بالقدر الكافي، أو لأن الناس ليسوا منخرطين بما فيه الكفاية في العملية، نقوم بترك القرارات الأساسية بين أيدي جماعات المصالح الخاصة وأولئك الذين يقودوهم». في حالة إدارة المصرف لعمليات إعادة هيكلة الديون، يقع على المؤسسات المالية واجب تجاه مساهميها بإطالة أمد تسديد الديون إلى الحد الأقصى بطريقة قد تتعارض مباشرة مع مصالح المواطنين في الدولة المقترضة التي قد تفضل أن تستثمر الدولة رؤوس أموالها المحدودة في البرامج الاجتماعية أو برامج خلق الوظائف على سبيل المثال. وقد يكون في صالح الدول النامية أن ترى مثل هذه البرامج تُدعَم لأنها قد تعزز الاستقرار، في حين قد يُنتج تركيز البنوك على القيام بواجباتها حيالهم توترات تفضي إلى الزعزعة. هذا النوع من التوتر هو تحديداً ما أدى بالأرجنتين عام 2001 إلى الكف عن العمل مع المصارف وصندوق النقد الدولي لإعادة هيكلة ديونها، والقيام بذلك بشكل منفرد، من دون مباركة قادة النظام المالي الدولي. واجهت الدولة أوقاتاً عصيبة نتيجة ذلك، ولكنها في النهاية نهضت على رجليها وبدأت تتعافى بشروطها الخاصة، وبالعودة إلى الوراء، أصبح قرار الرئيس آنذاك نيستور كيرشنير بالوقوف في وجه التحالف العام - الخاص في قلب المجتمع المالي مستساغاً نسبياً لدى شعبه.

لقد قاومت النخب في المجتمعات المالية اقتراحات تقضي بتنظيمها بواسطة جهة أو جهات تتخطّى الحدود القومية، شبيهة بتلك الموجودة في الأسواق المحلية. كانت قد طلبت التنظيم الذاتي والأسواق الحرة من القادة المحليين الذين موّلت لهم حملاتهم الانتخابية والذين تعتمد على حكمهم

الشامل في استفتاءات السوق اليومية التي ذكرتها سابقاً. وحتى الآن حصلوا على ما سعوا إليه تحديداً.

يمكن سماع تمركز مثل هذه المقاربات في تعليقات سابقة لروبرت روبن وفي أحاديث أشخاص مثل تيموثي غيثنر، الذي كان سابقاً تحت رعاية روبن واليوم يحتل منصب رئيس المصرف الاحتياطي الفيديرالي في نيويورك. داخل مبنى المكاتب المميز الخاص بالمصرف الذي يبعد ثلاثة شوارع فقط عن بورصة نيويورك، يبدو غيثنر في غير محله. فالمكاتب مهيبة والمبنى نفسه مصمم كمعبد مالي ذي طراز متراصٍ ومتناغمٍ وعائدٍ إلى عهد سابق، بينما يبدو غيثنر نحيلاً ومنظره مفعماً بالشباب. إنه فعلاً شاب نسبياً، حيث كان يبلغ 42 سنة من العمر لدى تعيينه في هذا المنصب عام 2003. وعمل في وزارة المالية في عهد كلينتون، حيث لعب دوراً أساسياً في إدارة الأزمات الاقتصادية الدولية في أواخر التسعينيات وأثبت أنه هادئ وذو فعالية في ظل الظروف العصيبة. بسبب دور مصرف نيويورك الفيديرالي في إدارة العلاقات مع غيره من المصارف المركزية والمجتمع المالي، أمسى مركزاً مهماً في النظام المالي العالمي.

سلّم غيثنر بأن قسماً مهماً من العمل المبذول اليوم في إدارة الأسواق، من العملات إلى المنتجات المالية، يجدر القيام به بالتعاون مع قادة المجتمع المالي في العالم [315]. قال لي: «لدينا قدرة على جمع الأطراف هنا، وهي منفصلة عن السلطة الرسمية لمؤسستنا والتي يمكن أن تكون وسيلة نافذة جداً. ثمة جدال بين الاقتصاديين حول مدى قوتها نسبة إلى الوسائل التقليدية كالسياسة المالية مثلاً، ولكني أعتقد أن التاريخ مليء بنماذج استخدام القدرة على جمع الأطراف بطرق اتسمت بالفعالية... العمل مع

المؤسسات المالية خلال أزمة الدين الأميركية اللاتينية في الثمانينيات، والعمل على إدارة الإخفاقات المحتملة نتيجة انهيار LTCM (إدارة الائتمانات الطويلة الأجل)، والعمل إثر الأزمة الآسيوية الذي انخرطتُ فيه في وزارة المالية».

شدد على أن دور المصارف المركزية يظل مهماً، وتكلم بإعجاب عن الدور الذي قام به مصرف التسويات الدولية BIS في بازل، سويسرا، لضمان اجتماع أبرز المصارف المركزية في العالم كل شهرين من أجل تشاطر وجهات النظر والأفكار. قال: «إن الطاولات الأساسية هناك لديها الآن 26 دولة حولها. والصين دوماً حاضرة». أشار إلى هذا كمثال على التعاون المتين بين الحكومات، لكن الجدير ذكره أن جزءاً صغيراً من دول العالم منخرط في ذلك، وأن مصرف التسويات الدولية في بازل ليس منظمة اختارها الناخبون في أي دولة للقيام بهذا الدور. وإنما هذه الاجتماعات نفسها تشكل جزءاً من البنية شبه الرسمية في العالم، التي تنبثق عن اتفاق بين أقوى الدول حول الطريقة التي يرغبون فيها برؤية المسائل المالية تُدار حول العالم. وفي السياق نفسه، لحظ غيثنر أن هذا المجتمع أصبح متداخلاً جداً وأنه في واقع الأمر يتكلم معهم في أغلب الأحيان أكثر مما يتكلم مع واحد أو اثنين من مجمل اللاعبين الأساسيين في النظام الفيديرالي الأميركي. «إنني أمضي وقتاً طويلاً مع مسؤولي المصارف المركزية هؤلاء، وهم يتمتعون بتحصيل علمي وتجربة على مستوى عالمي. إنهم يتشاطرون تدريباً ووجهات نظر متماثلة، ونحن نتكلم اللغة نفسها».

قال غيثنر إنه ضمن هذا المجتمع يعتبر التعاون مع المؤسسات الكبيرة أمراً أساسياً. وذكر حالة اضطر فيها إلى إدارة أزمة في أسواق المنتجات المالية: «قمنا بجمع المؤسسات الأساسية الأربع عشرة من القارات الخمس في غرفة في آخر الرواق هنا مع كبار مستشاريهم. وقلنا لهم: عليكم حل هذه المشكلة. أخبرونا كيف ستقومون بذلك وسنقوم نحن بوضع نظام أساسي لنكفل لكم عدم وجود متطفلين ولكي نمدكم بالراحة، وحينها تدركون أنكم حينما تتحركون بشكل فردي يتحرك معكم الآخرون. وليس ثمة شيء مكتوب، ما من إرشاد أو تنظيم أو إجراء رسمي. قمنا بالأمر دون أن يُطلب منا بشكل رسمي. أخبرنا الجميع أننا سنقوم بهذه الخطوة، ولكن لم يُطلب منا القيام بها».

وواصل كلامه قائلاً: «تمثل هذه المؤسسات الأربع عشرة حوالي 95 بالمئة من كل النشاطات في هذه السوق. وحضر الاجتماع المصرف الفيديرالي ولجنة التبادلات والسندات وأف. أي. أي والسويسريون والألمان. كان هؤلاء الحاضرون الأساسيون، وأحضرت كل مؤسسة ثلاثة أشخاص. كان لديهم لجنة تنفيذية مؤلفة من 4 شركات أقامت، أسبوعياً في بداية الأمر، تداولات بين الشركات الأخرى. وأفضل ما في هذه العملية أنها كانت فاعلة، ولم يُكتب خلالها شيء ما عدا رسائل من الشركات تبرز فيها التزاماتها. ما كان باستطاعتنا استخدام أية آلية رسمية لفرض هذا التحرك على أحد، لذا وجب علينا اختراعها. أعتقد أن المنطق الساري هذه الأيام يفرض أن تقوم بتحرك تعاوني يتخطى الحدود. هذا لا يعني أن كل تشريع أو دستور يجب أن يكون عالمياً. إنه يحتاج فحسب إلى تكتل دقيق من الأشخاص المناسبين. إنه عالم أكثر تركيزاً بكثير. إنْ ركزنا على العدد المحدود المؤلف من عشر أو عشرين مؤسسة كبيرة لها قدرة انتشار عالمية، يمكننا أن نحقق أشياء كثيرة،

وهذا مثير للاهتمام. من بين المؤسسات الأربع عشرة الكبيرة ... التي نعتها الرئيس والمدير التنفيذي لغولدمان ساكس، لويد بلانكفاين عن طريق المزاح بالعائلات الأربع عشرة، كما في فيلم العراب... لم يكن اليابانيون حاضرين، وقد كان ذلك أمراً ملفتاً. وحضر السويسريون والألمان والأميركيون والبريطانيون. أي في الأغلب كانت الولايات وأوروبا أبرز الحاضرين. ولم يكن هناك مؤسسات آسيوية».

ردد سلف غيثنر، بيل ماكدونو، الذي يشغل اليوم منصب رئيس مجلس إدارة ميريل لينش، وجهة نظره نفسها. حيث قال لي: «تعمل المصارف المركزية مع بعضها البعض بشكل جيد لأنهم يمضون الكثير من الوقت سوياً، مثل الاجتماعات المتكررة لمسؤولي المصارف المركزية الأساسية في مصرف التسويات الدولية والاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. ويعرفون السبب الذي يدفع مسؤولي المصارف المركزية الآخرين إلى اتباع سياسات معينة. ويشكلون صداقات شخصية، وهذا مفيد جداً، وتحديداً في إدارة الأزمات، التي كان لي نصيب كبير بالعمل فيها حينما كنت رئيساً لمصرف نيويورك الفيديرالي. على سبيل المثال، أمضيت قسماً كبيراً من الليلة التي سبقت الاجتماع مع القطاع الخاص في (الإدارة المالية الطويلة المدى) وأنا أطلع مسؤولي المصارف المركزية في أوروبا على مجريات الأمور وأسبابها. وقد سهّلت من مناداتهم بأسمائهم الأولى كأصدقاء هذه المحادثات كثيراً».

لاحظ ريتشارد دارمان [316]، المستشار البارز في مجموعة كارلايل ورئيس مجلس إدارة (أي. إي. أس. باور) من القمة التغييرات التي طرأت في البداية في القطاع العام خلال عهد ريغان. في نهاية السبعينيات وربما في

بداية الثمانينيات، كان عضوان من نادي مجموعة الخمسة المؤلف من مسؤولي المصارف المركزية، وهما الولايات المتحدة وألمانيا، يتمتعان بنفوذ خاص. كانا أحياناً يسميان بمجموعة الاثنين، وكان بوسعهما سوياً ممارسة نفوذ فائق جداً على العلاقات النقدية والأسواق المالية العالمية.

قال دارمان: «حين شغلت منصب نائب وزير المالية في بداية عام 1985 كانت الزيادة في تدفّق رؤوس الأموال الخاصة كافية لتوضح أن دور مجموعة الاثنين بشكل خاص ومسؤولي البنوك المركزية بشكل عام ستتضاءل أهميته. أدرك رئيس مجلس إدارة المصرف الفيديرالي النافذ بول فولكر بشكل متردد نوعاً ما أن عالمه في حالة تغير. لأنه حتى نادي مسؤولي البنوك المركزية الواسع لم يعد بوسعه السيطرة على العلاقات النقدية، ويحتاج مسؤولو البنوك المركزية إلى ضم وزراء المالية والخزينة في دولهم إليهم من أجل التأثير على السياسات العامة، التي بدورها تؤثر على تدفّق الأموال الخاصة والأسواق.

«في ذاك الوقت كنت فرداً من الفريق الذي فاوض في اثنتين من الاتفاقات المالية في تلك الفترة، اتفاق بلازا واتفاق لوفر. وقد مثلا اختلافاً واضحاً عن عالم نادي المصارف المركزية القديم، ليس فقط لأنهما نتاج مجموعة تضمنت وزراء مالية، ولكن أيضاً لأنهما عالجا الكثير من المتغيرات السياسية التي كانت بعيدة جداً عن المدى التقليدي لمسؤولي البنوك المركزية. إنهم يعكسون واقع أن النادي يتسع بيروقراطياً، وجغرافياً، وجوهرياً، لكي يقوم بالعمل القديم ذاته في عالم بات أكثر اتساعاً وتعقيداً.

«بحلول التسعينيات، سيطر تدفّق رؤوس الأموال الخاصة إلى درجة أن البنوك المركزية أصبحت هامشية من ناحية ما يمكنها فعله عبر التدخلات.

أعطتها قدرتها التنظيمية بعض النفوذ، ولكن كان ثمة طرق للتحايل على تلك القدرة. وبالتالي توسع النادي أكثر وبات يشمل مجموعة من اللاعبين الماليين الذين تكلمتَ عنهم. وهؤلاء اللاعبون الماليون أنفسهم كانوا معولَمين جداً ليتكيّفوا مع تعقيد واتساع مدى العالم الاقتصادي الحقيقي. إذاً ماذا يعني فعلياً أن تكون عضواً في مثل هذا النادي المتسع؟» شعر دارمان أن المجموعة نفسها أصبحت نوعاً ما أوسع مما كانت عليه وأقل محدودية بسبب التفاوتات الطبقية التقليدية مثل المناصب الموروثة، ولكنه اعترف أنها لا تزال مجموعة صغيرة جداً وتتمتع بتأثير بالغ عالمياً».

ولكن طبقة النخبة المالية ليست المجموعة الوحيدة التي تردم الفجوة التي خلّفها ضعف المؤسسات العالمية. أوضح لي توماس فريدمان قائلاً: «طرأ علينا اليوم مجموعة من المسائل مع انتشار العولمة، تتطلب منا حكماً عالمياً، ولكن ليس ثمة حكومة عالمية. وبالتالي هذا يوجِد مشكلة أساسية كبيرة. إذ لا ينقصنا فقط حكومة عالمية لحل جميع هذه المشكلات التي تتطلب حكماً عالمياً، وإنما لن يكون ثمة حكومة عالمية مطلقاً. ستقوم السيادة دوماً بإعاقة هذا الأمر. إذاً بات السؤال: ما الذي سيردم هذه الفجوة؟ في الحقيقة، إن ما يردم هذه الفجوة إلى درجة ما، هو المؤسسات غير الحكومية التي تعمل بشكل يتخطى الحدود على حل مشكلات منفصلة. وما يردمها يكون أحياناً تحالفات عالمية؛ وقد يكون جمعية العمل المنصف، التي تعمل على دفع الحكومات إلى جمع شركات الأقمشة مع المنظمات غير الحكومية لوضع معايير عالمية لهذه الشركات بشأن المعامل التي تعطي أموراً منخفضة. وثمة شيء جديد طرأ لملء هذه الفجوة وهو السلاسل التجارية. العلاقة بين وول مارت اليوم ونايك وماكدونالد ومجتمع المنظمات غير الحكومية. على سبيل المثال، قامت منظمة الصيانة الدولية بالعمل مع ماكدونالد لسنوات عدة على

مجموعة من المعايير بخصوص البضائع التي تقدمها. فمن الذي يشتري أكثر من ماكدونالد لحم البقر، والخبز، والمخلل، والبندورة؟ إذاً تعتبر كيفية قيام تجارها بحراثة أرضهم، وإذا كانوا يقومون بذلك بطريقة تحافظ على البيئة من المسائل المهمة. أعني، هذه هي الطريقة التي يُطبق فيها الحكم العالمي في عالمنا اليوم».

تشير التقديرات اليوم إلى أن المنظمات غير الحكومية تناهز عائداتها الإجمالية تريليون دولار سنوياً، مما يجعلها قوة يجب أخذها بعين الاعتبار. يقول جون إيلكينغتون [317]، الشريك في وضع دراسة حول المنظمات غير الحكومية، نشرتها (ساستاينا بيليتي): «إن الكمية تزداد بفعل تخطي مستويات الائتمان العام لمستويات ائتمان الحكومات والشركات وبالنتيجة قد تتطور المنظمات غير الحكومية لتصبح من بين أكثر المؤسسات نفوذاً في القرن الحادي والعشرين». تم إلقاء الضوء على أهمية هذه المجموعة [318] كجزء من كمية متصلة من صانعي السياسات وذوي النفوذ وسط الميدان البيئي في كتاب دانييل إستي وأندرو وينستون (من الأخضر إلى الذهب: كيفية استخدام الشركات الذكية للاستراتيجية البيئية من أجل الابتكار وتحقيق القيمة وإيجاد فائدة تنافسية) حيث كتبا: اليوم يتغير الدور الحكومي... مع تغير واضعي القوانين والمراقبين عمودياً وأفقياً. «عمودياً» نعني مختلف مستويات الحكومة. على المستوى العمودي نجد مسؤولي الدولة ومسؤولين محليين يفرضون القوانين البيئية بشكل أكثر قسوة من الحكومة الفيديرالية... وعلى مستوى أعلى نجد اتفاقيات عالمية مثل بروتوكول كيوتو. ويرمز البعد الأفقي إلى ظهور عناصر جديدة تتعقب الأداء البيئي مثل المنظمات غير الحكومية. وأصحاب المدونات الإلكترونية الذين يقرأ مواقعهم ملايين الأشخاص.

إن أحد أكبر وأقوى أعضاء مصفوفة الحكم الأفقية هذه هو «صندوق الطبيعة العالمي» WWF وهو منظمة غير حكومية سويسرية تناهز ميزانيتها السنوية 120 مليون دولار وتنتشر عملياتها في 90 دولة. من ناحية أخرى تعتبر قيادة هذا الصندوق، التي تشمل رئيسها الزعيم إيميكا أنياوكو من نيجيريا ومديرها العام الدولي جايمس ليب من الولايات المتحدة، نافذة بشكل هائل؛ إنهم يمثلون أكثر من خمسة ملايين عضو حول العالم ومنظمة عمرها أكثر من أربعة عقود تسعى إلى تعزيز التنوع البيولوجي وحفظ البيئة. نفذ الصندوق استثمارات تناهز قيمتها المليار دولار في أكثر من 12 ألف مشروع حول العالم، ولعب دوراً أساسياً في المساعدة على حفظ الأجناس من النمر إلى الظبي الإفريقي، ومارس الضغوط لأجل كل المسائل، من حفظ المياه العذبة إلى سياسات التنمية المستدامة. ولكن بوجود أمر رسمي يقضي بالعمل عن كثب مع الحكومات والمؤسسات، تعرض الصندوق [319] للانتقادات من جانب مؤسسات بيئية أخرى حيث أشاروا إلى العلاقات الوثيقة التي تربط بين قياديي المنظمة والمؤسسات الكبيرة. حصلت موجة اعتراضات عام 2003 على سبيل المثال حينما رفضت مسؤولة أميركية بارزة تدعى كاثرين فولر، التي كانت أيضاً عضواً في مجلس شركة الألمينيوم الأميركية العملاقة (ألكوا)، الانضمام إلى أعضاء دوليين آخرين في الصندوق للتصويت على معارضة مشروع كبير لتشييد سد كهرمائي لحساب شركة ألكوا في إيسلندا. أشار النقاد أيضاً إلى أن ألكوا ساهمت بمليون دولار للصندوق، الأمر الذي اعتُبر تقويضاً إضافياً لموضوعيته. وركزت حملات هجوم مماثلة على العلاقات بين المنظمة وداعمين مؤسساتيين آخرين منهم شركة لافارج الفرنسية، وهي شركة تعدين وقلع حجارة، والبنك الدولي أتش. أس. بي. سي، الذي أعطى

الصندوق أكثر من 35 مليون جنيه استرليني، وقد مثّلت في حينها هبة قياسية، ولكن النقاد اعتبروها مسعى إلى شراء غطاء لاستثماراته في مشاريع الأحراج والسدود غير الصديقة للبيئة مثل مشروع الصين (ثري غورجيز) السيء السمعة [320].

وأشار المدافعون عن الصندوق إلى أن قلة هي المنظمات التي فعلت أكثر لنشر الوعي حول التنوع البيولوجي والمسائل البيئية، وأن جزءاً من سبب نجاحهم يعود إلى قدرتهم على العمل عن كثب مع الحكومات والمؤسسات. ولكن النقاد يشيرون إلى أن هذا التقارب يمثل نوعاً من التسوية. وضمن هذا التفاوت في الآراء تكمن إحدى المشكلات المرتبطة بنشوء منظمات غير الحكومية كوكلاء للحكومات، تكون مسؤوليتها محدودة وتقودها بشكل محتوم دفاتر الشيكات، مما يفتح الطريق أمام المزيد من النفوذ لأعضاء طبقة النخبة ذوي الموارد الوفيرة.

أصبح هذا النوع من التعاون العام - الخاص أساسياً للحكم العالمي في كل شيء، من إدارة تجارة البضائع المزورة إلى إدارة الفوضى في موارد أسواق الطاقة؛ من الحصول على أدوية لضحايا الأوبئة مثل الإيدز إلى منع السفر في حال تفشي الأوبئة؛ ومن منع تدفّق الأموال على الإرهابيين إلى احتواء انتشار أسلحة الدمار الشامل. في الواقع يتزايد عدد هذه الأمور مع تخطي مزيد من النشاطات للحدود وبالتالي تتحرك متجاوزة نطاق سلطة الدول المستقلة الفردية.

لذا، هناك من جهة مؤسسات دولية ضعيفة، ومن جهة أخرى هناك حاجات الحكم العالمي المتزايدة. إن المؤسسات غير الرسمية في حالة تطور. البعض منها عام - خاص كتلك التي وصفها غيثنر وفريدمان. ولكن البعض الآخر عام - عام، مثل شبكات الممثلين الحكوميين الذين يتعاونون لتنسيق السياسات في كل شيء، من التجارة إلى المسائل المرتبطة بالأمن.

على سبيل المثال، يجد كبار المسؤولين من مختلف الدول أنفسهم مرتبطين ببعضهم البعض في كتل مستندة على تحالفات تشكلت بفعل التاريخ أو الظروف أو المهمات والموارد المكمّلة. إنهم يشكلون علاقات شخصية، خلال فترة وظيفتهم أو خارجها، بشكل يتساوق مع مفهوم وتعريف فكرتنا عن طبقة النخبة. تحدّث وزير تجارة الاتحاد الأوروبي السابق، لورد بريتاين وممثلة التجارة الأميركية السابقة تشارلين بارشيفسكي إليّ عن العلاقات الوثيقة التي شكلاها مع أندادهما في المجتمع التجاري وعن واقع أن الكثير من الأشخاص يبقون على علاقات قائمة حتى يومنا هذا. وكما سنرى في الفصل التالي، يتحدث كبار المسؤولين العسكريين بالطريقة نفسها عن العلاقات التي تُبنى ضمن الناتو أو في المبادرات المشتركة بين جيش وآخر. روت مستشارة الأمن القومي السابقة ساندي بيرغير [321] قصة مماثلة: «كان عند مستشاري الأمن القومي نوع من النادي... لا أقصد (النادي) بالمعنى الرسمي، ولكن بالمعنى غير الرسمي. كان لدي خط سريع في مكتبي للاتصال مباشرة بمستشاري الأمن القومي في فرنسا وإنكلترا وروسيا. لقد أتممنا الكثير من الأعمال بتلك الطريقة. وهذا يجعلنا نتخطى الروتين البيروقراطي ويعفينا من بيروقراطية وزارات الخارجية... خلال أزمة كوسوفو أخذنا الكثير من القرارات من خلال تعاملي مباشرة مع أندادي في مكتبَي شيراك وبلير».

تتشكل هذه التكتلات السياسية (أو النوادي كما يسميها كثير من الأشخاص) حول مهمات محددة، على الرغم من أن التحالفات المركزية والعلاقات التاريخية تلعب دوراً أساسياً في تحديدها. وكما تربط طائرة G5 قادة عالم المؤسسات ببعضهم البعض (وببعض من هم في القطاع العام)، فإن اجتماعات G توجد للدول آليات غير رسمية تلعب دوراً بارزاً في تحديد نتائج السياسات العالمية وبرامج العمل العادية لدى المشاركين. سبق وسمعنا عن مدى أهمية مجموعة الاثنين ضمن مسؤولي البنوك المركزية قبل أن تحل محلها مجموعة الخمسة ثم مجموعة السبعة ثم مجموعة العشرة. من بين وزراء التجارة كانت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي يشكلان مجموعة الاثنين

أيضاً، وهما الدولتان الكبيرتان اللتان في حال عملتا سوياً تقودان باقي دول العالم في كثير من المسائل المهمة. في مسائل تجارية أخرى، تعتبر الرباعية - مجموعة الاثنين إضافة إلى كندا واليابان - أساسية.

إن هذا التحويل للسلطة المركّزة إلى سلطة مؤسساتية يتم تحديه بشكل دوري. على سبيل المثال، اجتمع وزراء التجارة في كانكون، المكسيك عام 2003 لمحاولة الدفع قدماً بدورة الدوحة لمحادثات التجارة العالمية قدماً. بالاستناد إلى مقاربات استُخدمت في الماضي، حاول ممثل التجارة الأميركي روبرت روليك ومفوض التجارة لدى الاتحاد الأوروبي باسكال لامي قيادة اللقاء، في مسعى منهما إلى الحصول على تسوية بشأن الإصلاح الزراعي بواسطة إعانة مالية كانا قد تصوراها. ولكن مجموعة تسمى G20 - plus تقودها دول مثل البرازيل والهند والصين وأندونيسيا قاومت ضغوطهما، وعوضاً عن ذلك عادوا ليشددوا على دعوة الولايات المتحدة وتحديداً الاتحاد الأوروبي لإلغاء الإعانات المالية التجارية المحرّفة لمزارعيهم. (تعتبر مثل هذه الإعانات ذات عائدات مهمة بالنسبة إلى المزارعين الأميركيين والأوروبيين الذين يخشون أيضاً أن يعزلوا من الأسواق بفعل السلع المستوردة من الخارج الأرخص سعراً. ولكن بالنسبة إلى العالم النامي، فإنها توازي عائقاً لا يمكن اختراقه، مما يجعل المزارعين المحليين يبيعون منتجاتهم بأسعار أقل من أسعار السوق الأمر الذي يجعل مستحيلاً على الأجانب منافستهم). خرج أحد قادة G20 - plus وزير الخارجية البرازيلي سيلسو أموريم، من الاجتماعات وهو يشعر بوجود نقطة تحول حيث قال: «لقد خرجنا من هذه العملية أقوى مما كنا عليه قبل الدخول إليها» [322].

إن أشهر مجموعات G هي مجموعة السبع التي تم تأسيسها عام 1976 وتشمل الولايات المتحدة وكندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وبريطانيا واليابان. يلتقي وزراء مالية مجموعة السبع 4 مرات في السنة، حيث يحضر حكام البنوك المركزية 3 من هذه الاجتماعات. عام 1997، دُعيت روسيا للانضمام إلى مجموعة السبع - فأوجدت مجموعة الثماني - رغم أنها لا تشارك في الاجتماعات الاقتصادية والمالية بسبب تدني الناتج الإجمالي المحلي لديها نسبياً. ولكنها تشارك في اجتماعات دول الثماني الوزارية المنتظمة حول الطاقة والتربية والبيئة والتنمية والعمل والسياسة الصحية. وضمن مجموعة الثماني ومجموعة السبع هناك أيضاً اجتماعات منتظمة لرؤساء الدول. في الواقع، من وجهة نظر السياسة العالمية، أمست هذه المجموعة واحدة من بين آليات التنسيق الأكثر نفوذاً على وجه الأرض.

على سبيل المثال، في حين أن أغلبية قادة العالم الذين يتسنى لهم اللقاء وجهاً لوجه بالرئيس الأميركي يرونه بشكل نادر، وقلة فقط هم الذين يتمكنون من ذلك بمعدل مرة في السنة، فإن قادة مجموعة الثماني يلتقون به بشكل أكثر انتظاماً. عام 2006 اجتمع الرئيس بوش سرياً مع كل قائد من مجموعة الثماني بمعدل ثلاث مرات، إضافة إلى النقاشات التي جرت في قمة القيادة تلك السنة في سان بطرسبيرغ، روسيا. وهذا اللقاءات الثنائية لا تتمحور حول الأعمال طيلة الوقت. كانت زيارة الدولة من قبل رئيس وزراء اليابان جونيشيرو كويزومي [323] في حزيران 2006 إحدى الزيارات التي لا تُنسى في إدارة بوش حيث انتهت بجولة في منزل المغني المفضل لكويزومي، إلفيس بريسلي. بعد يومين من النقاشات والعروض العسكرية وعشاء الدولة في واشنطن انطلق الاثنان في رحلة ميدانية إلى غرايسلاند في ممفيس، تينيسي. في الطريق، كانت أغنية (دونت بي كرول) تُعزف على متن الطائرة الرئاسية وأغاني ألفيس المصورة تُعرض على الشاشات، في حين كان موظفو الطائرة يقدمون وجبات إلفيس الخفيفة الكلاسيكية، وهي سندويشات الموز وزبدة الفول السوداني المقلية. وفي منزل إلفيس وصلت

ابنته ليسا ماري وزوجته بريسيللا لتقودا الضيفين المميزين في جولة، ولكنهما عمدتا إلى ترك الزعيمين على انفراد بعض الوقت في حديقة التأمل حيث دُفن إلفيس ووالداه. ولاحقاً حين وقفوا قبالة غرفة الأدغال الشهيرة تحمس كويزومي فوضع نظارات شمسية من طراز إلفيس وهز وركيه ودندن عدة جمل من أغنية «لوف مي تيندر» أمام الصحافة. ضحك بوش ولكنه لم ينضم إليه، ثم بعث مع رئيس الوزراء صندوقاً مليئاً بأغاني ألفيس. بعد G7/8 تشكلت مجموعات G أخرى، حيث شكلت كل مجموعة تكتلات مشابهة من القادة وأبرز الممثلين من دولها الأعضاء. ومن بينها مجموعة العشرين التي تم تأسيسها في العام 1999 لردم بعض الفجوات التي أوجدتها مجموعة G7/8 التي كانت لاتزال نافذة. تمثل هذه المجموعة التي تجتمع مرة في السنة فقط، 90 بالمئة من الناتج الإجمالي المحلي للعالم، و80 بالمئة من التجارة العالمية، و60 بالمئة من سكان العالم. وتجتمع G24 التي تم تأسيسها عام 1971 مرتين في السنة لمناقشة مسائل التنمية وتشمل عينة واسعة من الدول النامية. وتشمل G77 التي تأسست عام 1964 نحو 130 عضواً وتعمل لتحقيق أهداف مماثلة. وهناك G22 (مجموعة ويلارد) التي حل محلها G33 التي بدورها حل محلها G20. كما يوجد أيضاً مجموعة Non-G6 التي تُعرف أيضاً بمجموعة أوسلو وتشمل كندا والتشيلي وأندونيسيا وكينيا ونيوزيلندا والنرويج.

كما تقوم تحالفات أخرى من اتحاد دول جنوب شرق آسيا إلى ميركوسور إلى منظمة الدول الإفريقية إلى حركة عدم الإنحياز بردم الفجوة حيث تعمد إلى عقد مؤتمرات تقوم بقيادة الدول فيما تعمل ضمن مؤسسات دولية أو بشكل مستقل. توفر هذه الاجتماعات مثل اجتماع دافوس أو

اجتماعات الأعمال الرابط الاجتماعي لأعضاء طبقة النخبة السياسية، وتساعد على تسوية الاختلافات بشأن المهمات أو مستويات السلطة النسبية.

وهذا الرابط مهم جداً. قال لي السفير السنغافوري السابق في الأمم المتحدة، كيشور ماهبوباني: «تقوم دول اتحاد جنوب شرق آسيا بالاجتماع مع بعضها البعض بشكل منتظم. ومباريات الغولف التي يلعبونها توجد الدور نفسه الذي ذكرته. أجل، في الواقع أعتقد أن سبب امتناع دول جنوب شرق آسيا عن خوض حرب يعود إلى كلمة اسكوتلندية تتألف من أربعة أحرف وهي: غولف».

تقود هذه المجموعات المؤلفة من الدول والقادة النافذين - غير الرسميين والمؤسساتيين على حد سواء - الكثير من الأشخاص إلى الاعتقاد بأن العولمة يقودها بضع دول فحسب، وغالباً بالتعاون مع قادة من مجالي المال والأعمال من القطاع الخاص. وفعلاً، استناداً إلى ما رأيناه، يسهل رؤية كيفية تشكّل هذا الانطباع. كان لهذا الاشتباه تأثير مزعج، حيث أوجد خطاً رفيعاً بين من يعتقد بأن العولمة تقف في مصلحتهم وأولئك الذين لا يعتقدون ذلك.

الشبكة العالمية لمناهضي العولمة

جلس بيل مادونو يفكر في مكتبه في ميريل لينش، وهو جناح حديث الطراز في مبنى شاهق الارتفاع في القسم السفلي من مانهاتن حيث كان يقع مركز التجارة العالمي. أشار لي قائلاً: «ثمة فكرة متنامية مفادها أن الاقتصاد الحديث يفيد من هم أكثر نجاحاً على حساب من هم أقل حظاً. في الولايات المتحدة، النصف الأدنى من توزيع المداخيل لم يرتفع».

«أعتقد أنه لدى جميع المجتمعات وتلك الديمقراطية تحديداً حيث يمكن للمنتخِب تغيير الحكومة في الانتخابات التالية يجب أن يتم التركيز أكثر على الإيضاح للناس أن بوسعهم هم أيضاً تحقيق الفائدة، أو على الأقل أن النظام التعليمي يتيح لأولادهم هذه الفرصة. هذا هو الحلم الأميركي. ولكن حتى في

المجتمعات الأقل ديمقراطية، تحكم الحكومات لمدة أطول بموافقة المحكومين. وإن لم يحصل ذلك، تنشب الثورات».

في قيادة العولمة يجدر بقادة الحكومات ومسؤولي المصارف المركزية وقادة مجتمع الأعمال بكل بساطة أن يحسّنوا أداءهم فيما يخص القيام بالتحركات اللازمة لجعل كل الناس يؤمنون بأن النظام يفيد الجميع».

رأى سفير الولايات المتحدة السابق في الأمم المتحدة ريتشارد هولبروك [324]، وهو أحد قياديي السياسة الخارجية الأكثر تميزاً واحتراماً ضمن الحزب الديمقراطي، أن نتائج أعمال النخبة العالمية أحدثت ردة فعل يمكن وصفها بالنخبة المناهضة للعولمة. وهؤلاء المناهضون للعولمة لم يُستبعدوا فحسب عن عوالم لندن وول ستريت وجميع الشبكات الدولية البديلة المؤقتة التي تملأ فجوة الحكم العالمي نيابة عن الدول والجهات الاقتصادية الأكثر نفوذاً، بل يقومون بمعارضتها بكل فعالية. قال لي هولبروك: «ليس لهم أية علاقة بذاك العالم الذي تدعوه طبقة النخبة. كانت إحدى النقاط التي أبرزها الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد في نيويورك وفقاً للأشخاص الذين رأوه، هي هجومه على الأمم المتحدة لكونها بدعة غربية. وحين قال له شخص في اجتماع مجلس العلاقات الخارجية الذي ألقى فيه خطاباً: «أتعلم إن جميع الدول في منظمة الأمم المتحدة يعارضونك». أجاب: «مهلاً لقد أتيت للتو من هافانا (الاجتماع الأخير لحركة عدم الانحياز التي أُعيد إحياؤها منذ فترة قريبة)، كنت مع 125 قائد دولة وجلهم يشجبونكم». لذا أذكر هذا الأمر لأنه يوجد نخب مختلفة. هذه المجموعة الأخرى هي الحشد المناهض لدافوس. إنهم الأشخاص

المناهضون للعولمة. لذا، نعم أنا أوافقك الرأي بوجود هذه النخب وهذه الشبكات، ولكنها أيضاً تسببت بوجود هذه الشبكات المناهضة».

في صلب الشبكة المناهضة هناك مجموعة صغيرة من القادة الذين يربط بينهم كثير من الخصائص والمواقف المشتركة على الرغم من أنهم يأتون من مناطق مختلفة جداً من العالم. قد يصنّفون كقوميين أو أخصام الولايات المتحدة أو نقاد العولمة الغربية. ويشملون محمود أحمدي نجاد، وهيوغو تشافيز وفلاديمير بوتين. وكل منهم حارب أو تدرب على المحاربة دفاعاً عن بلده: كان أحمدي نجاد جندياً في حرب إيران ضد العراق، وكان تشافيز رجلاً عسكرياً بالتدريب، وكان بوتين يعمل في الاستخبارات السوفياتية. بنظرهم العولمة عبارة عن إمبريالية غربية قديمة مغطاة بثياب جديدة، وهم يتفاعلون معها بالطريقة التي كانوا يتفاعلون فيها مع مثل هذه الغزوات. نظراً إلى تدفق المنتجات والأفكار الغربية إلى مناطقهم نتيجة للعولمة والنفوذ الدولي المتنامي الذي تمنحه للشركات متعددة الجنسيات التي غالباً ما تكون مرتبطة جداً بالحكومات الغربية، يسهل رؤية السبب (رغم أن بوسعنا أيضاً ملاحظة سخرية الأقدار في واقع أن الحكومات الغربية قلقة بشأن انفصال هذه الشركات متعددة الجنسيات عن جذورها التاريخية). بالتساوق مع هذه الأفكار التي تعتبر تقليدية في سياق إرثهم الوطني المفعم بالتشكيك في تأثيرات الغرب، أخذ كل منهم ما يعتبر مسلكاً محافظاً من النخبة البارزة في بلده. كل منهم قادر على إبداء سحر بالغ أمام داعميه والإعلام، وكل منهم قادر أيضاً على إظهار قساوة ومكر بالغين.

ربما الأهم أن كلاً من هذه النخب المناهضة يأتي من دولة لديها فكرة وطنية عن نفسها كدولة عظيمة، قائد إقليمي أو دولي. إيران هي مهد

الحضارة الفارسية وكانت فيما مضى إمبراطورية حملت حكمها إلى قلب الهند. وعلى عدة أصعدة تعتبر أعظم حضارة حديثة أنتجها الشرق الأوسط ولا تزال حتى يومنا هذا واحدة من أبرز الدول المنتجة للنفط. وفنزويلا أيضاً لها طموحات وتقاليد عظيمة. إنها بلد المحرر سيمون بوليفار، وهو الرجل الذي قام أكثر من أي شخص بوضع حد للاستعمار في أميركا اللاتينية، كما تمتعت فنزويلا أيضاً بموقع خاص وبالنفوذ نظراً إلى احتياطي النفط الهائل الذي تملكه. وروسيا بالطبع هي القوة العظمى التي انهارت على نفسها، كانت إحدى أبرز القوى البارزة في القرن العشرين، ودولة اضطر فيها كل مواطن بالغ في بداية التسعينيات إلى إعادة التفكير في ما تم تعليمه إياه حول نفسه والعالم. واليوم هي أيضاً جددت قوتها بسبب الكمية الهائلة من النفط والغاز الطبيعي والمعادن والأخشاب والموارد الأخرى التي تملكها.

وعلى الرغم من أن كلاً من هذه البلدان استفاد من السوق العالمية، فكل منها أيضاً يضم الكثير من الأشخاص الذين يرون أن تطور النظام العالمي لا يعطيهم مكاناً متناسباً مع نظرتهم إلى أنفسهم. وهذا بدوره سيطر عليه قادتهم الانتهازيون وداعموهم الذين سخّروا قوى الرجعية التي أنتجتها الحقبة العالمية بين أبناء بلدهم.

من الجدير ذكره أنه لدى القيام ببضعة تعديلات وتغييرات فحسب، يمكن لهذه البلدان أن تكون بين أعظم المهللين للحقبة الجديدة. ليس ثمة دولة في الشرق الأوسط عدا إسرائيل تُعتبر كوزموبوليتانية بقدر إيران. طيلة سنوات ظل الخبراء يشيرون إلى أن الشكل الغر لديمقراطيتها يجعلها قابلة لأن تكون مهداً للتغيير السياسي في المنطقة. إذ إنها تتمتع بتقاليد فنية متميزة، وقبول للمعارضة الأكاديمية، وقد سمحت للنساء بالقيام بأدوار أكثر فاعلية من أي مكان آخر في الشرق الأوسط. أنتجت روسيا الرأسمالية

البدائية التي أوجدت القلة الحاكمة وإنما أوجدت أيضاً حيوية استثنائية وحماسة تجاه قطاع الأعمال بين عداد النخب. لطالما كانت ممزقة بين هويتيها الآسيوية والأوروبية ولكن في العهد العالمي الذي أمكن له وضعها في مركز مرموق: جسر بطول 11 خطاً زمنياً بوسعه الربط بين دينامية جارتها الصينية بدينامية أوروبا المتحدة الواقعة إلى يسارها. استُخرج نفط فنزويلا من قِبل شركات ستاندرد أويل، ودرست نخب فنزويلا في الولايات المتحدة، وطيلة فترات بين منتصف القرن العشرين وآخره لم يكن ثمة دولة في المنطقة أقرب منها إلى الولايات المتحدة.

يمكن مقارنة هذه الظاهرة بالأغنياء الذي باتوا يكرهون المال الفائض لدى فائقي الثراء في الولايات المتحدة. تأتي الثورة ضد العولمة التي تقودها الولايات المتحدة من عدد من الدول القريبة من الظاهرة التي يدخلون فيها، وهي دول تمتلك أو امتلكت أسباباً مشروعة تدفعها إلى الاعتقاد أن بمقدورها أن تكون في المقدمة لو أن الأمور اختلفت بعض الشيء. ينجم فشلهم في تحقيق ما يملكه الآخرون عن عدد من الخطوات الخاطئة، منها الإفراط في الاعتماد على الموارد الطبيعية، والنقص في التركيز على التعليم، والفساد المستشري، وحفظ امتيازات النخب المحلية. ونظراً لإحساسهم بأنهم أُهملوا، استحالوا هجوميين بشكل متزايد.

اليوم لا يمتلك بوتين وتشافيز وأحمدي نجاد برامج عمل متطابقة، ولكن يسعى كل منهم إلى تدعيم السلطة وزيادة أهمية بلده في العالم. وعلى الرغم من اختلافاتهم والمسافة التي تفصل بينهم، إلا أنهم وجدوا أنه من المناسب لهم أن يعملوا سوياً. وكان الأمر المهم جداً في مقاربتهم هو خيارهم السياسي الشائع بمواجهة الولايات المتحدة وإلقاء اللوم على مساوئ النظام

العالمي الذي ترك الكثير من المواطنين مستائين. يعيش حوالي ثلث الروس تحت خط الفقر الذي حدده البنك الدولي ويصف حوالي الثلثين أنفسهم بالتعساء [325]. ويغذي هذا الاستياء التفاوت الكبير بين القلة الحاكمة والجماهير. بالنسبة إلى بوتين يكمن خياره في تقبل المسؤولية أو تحديد أكباش الفداء خارج الحدود الروسية، وفي أكثر الأحيان يقع الخيار على الشيشان أو الولايات المتحدة. وصلت خطاباته المناهضة للولايات المتحدة إلى مستويات الحرب الباردة المزعزعة الماضية، فوصلت إلى درجة مقارنة الولايات المتحدة بالنظام النازي [326]. بعد أسبوعين من ذاك التصريح المثير للجدل، أطلق صواريخ تجريبية جديدة مصممة خصيصاً لاختراق الدفاعات الأميركية والأوروبية المضادة للصواريخ. قام أحمدي نجاد بنخس الولايات المتحدة وإسرائيل من خلال دعوة مجموعة من منكري محرقة الهولوكوست إلى الاجتماع والدعوة إلى مسح إسرائيل عن خارطة العالم [327]. لقد قام بمواجهة النظام الدولي من خلال التأكيد على حق إيران بتطوير برنامجها النووي الخاص وظل يهاجم الولايات المتحدة بشكل منتظم. عمدت قيادة الدولة إلى صياغة سياستها الخارجية بشكل خاص كرد على «الغطرسة العالمية»، لغة مشفرة لسياسة الولايات المتحدة الخارجية. لم تقدم إيران تهديدات غاضبة فحسب، ولم تلعب دور دايفيد ضد غولياث فحسب، بل أدركت أن بوقوفها في وجه الولايات المتحدة، بغض النظر عن مدى فضاحة مقاربتها، فإنها تتكلم بلسان كثير من الدول الأخرى التي ترى أن النظام العالمي لا يعمل لمصلحتها. على سبيل المثال إن جهدها لتطوير برنامجها النووي دونما تدخل يجد له صدى في عشرات من الدول الأخرى التي تشعر بأنها جُعلت أشبه بمواطني الدرجة

الثانية من خلال عزلها عن النادي النووي، وهي مجموعة فرعية قوية من النخبة ذات السلطة.

تبادل تشافيز وأحمدي نجاد زيارات إلى بلديهما. وأصبحت السيارات ذات الماركة الإيرانية تُصنّع في مدينة ماراكاي الفنزويلية. وأظهر تشافيز تضامنه مع أخيه الإيراني من خلال التحالف مع حماس والسوريين وغيرهما من القوى المناهضة لإسرائيل. وظهرت المنشورات المؤيدة للفلسطينيين على بُعد آلاف الأميال من الشرق الأوسط، على أعمدة الإنارة في كاراكاس. نُقل عن خبير يدعى ألبرتو غاريدو [328] قوله: «إن اليسار الفنزويلي ظل طيلة عقود يعتبر أن التحالف مع الدول المسلمة واحدة من الطرق لخلق حضارة جديدة من خلال إسقاط القيم الأميركية». وبالطبع تمادى تشافيز [329] عبر قيامه بمهاجمة جورج بوش على نحو منتظم، فنعته «السيد خطر» و«الحمار». (وأشار إلى أمين عام منظمة الولايات الأميركية - التي يعتبرها حليفة للولايات المتحدة - بالمنظمة الحقيرة).

أسس تشافيز تحالفاً بين القادة الذين نازعت دولهم في السنوات الماضية، والكثير منهم يقومون اليوم بضم الشعوب الأصلية إلى نظامهم السياسي، بمن فيهم الرئيس الأرجنتيني السابق نيستور كيرشنير ورئيس بوليفيا إيفو موراليس، ورئيس الإكوادور رافاييل كوريا، ورئيس نيكاراغوا دانييل أورتيغا، وبالطبع مثاله الأعلى ومعلمه الكبير فيديل كاسترو. لقد أعاد خلق نوع من عقليةِ الجاسوس ضد الجاسوس، التي شاعت في الحرب الباردة، في المنطقة عبر تمويل المرشحين المناهضين للولايات المتحدة، وأعاد إحياء مسابقة مساعدات التنمية القديمة الخاصة بالحرب الباردة عبر التعهد بالمليارات كمساعدات للدول ذات الميول اليسارية على امتداد أميركا اللاتينية. وقام بمساعدة الأرجنتين على سداد ديونها لصندوق النقد الدولي، وساعد بوليفيا على سداد فواتير قانونية، وتعهد بدفع مليار دولار كمساعدة ائتمانية للإكوادور [330]. ومع أحمدي نجاد أعلن عن تمويل استثماري بقيمة

ملياري دولار للمنطقة. في الواقع، بلغت المساعدات التي قدمها عدة أضعاف مساعدة الولايات المتحدة التي بلغت 1,7 مليار دولار في الفترة نفسها (التي أُنفق أغلبها في مجال الحرب على المخدرات). ولدى عمله مع بوتين قلد اتفاقية حرب باردة أخرى: صفقات أسلحة للثأر [331]. في أعقاب صفقة بـ 3,8 مليارات دولار لإرسال طائرات أف 16 أميركية إلى بولندا في منتصف عام 2006، رتب بوتين وتشافيز لإرسال أسلحة روسية بقيمة تناهز مليار دولار إلى فنزويلا بعد شهر فحسب. طالما أن أسعار النفط مرتفعة، يظل لهذه الدول موارد هائلة مستقلة لتأمين مبادراتها الدولية، حتى لو كان يمكن استخدام هذه الموارد بشكل أفضل لمعالجة احتياجات ماسة في الوطن.

وتنفيذاً لبرامج عملهم القاضية بتحدي ما يرونه نظاماً غير عادل، قلدت هذه المجموعة نموذج مجموعة الثماني (التي تعتبر روسيا جزءاً منها بالطبع): القادة الموجودون ضمن هذا المحور المستبعد يلتقون بشكل دوري. في واحدة من سخريات الأقدار الفائقة في عصرنا الحالي، يمكن للمرء القول إن سبيل هذه البلدان الأكثر مناهضة للعولمة بشكله الحالي (أو الجلي) يكون عبر تشكيل تحالف عالمي من المناهضين للعولمة. عام 2006 فقط، اجتمع كبار قادة كتلة فنزويلا وبوليفيا وكوبا وإيران وروسيا وسوريا أكثر من 20 مرة، دون حساب الاجتماعات في أماكن مثل الأمم المتحدة أو اجتماع جميع الدول غير المنحازة الذي حصل في أيلول/سبتمبر. تشافيز وحده زار الصين وروسيا وبيلاروسيا وإيران وإندونيسيا وفييتنام وماليزيا والبرتغال وقطر وسوريا ومالي وبينين وأنغولا والأرجنتين والبرازيل وجامايكا. ولم يعمد فقط إلى تشكيل روابط متينة مع النخب السياسية فحسب، وإنما حقق لنفسه شعبية هائلة أيضاً.

ولكن لدى التكلم إلى هؤلاء القادة تجدهم يقولون إن تحالفهم ليس مناهضاً للعولمة، وإنما هو تحالف ضد العولمة التي تسيطر عليها الولايات المتحدة. إنها مجرد مواربة. في الواقع، إن ضعف المؤسسات العالمية وواقع أنه حل محلها بنى رسمية تسيطر عليها الحكومات الغربية أو مؤسسات القطاع الخاص، جعلهم يستجيبون للخلل الكبير في الحكم العالمي ولشكل النخب العالمية.

من السهل اتهام كثير من هؤلاء القادة بأنهم عنصريون ومحتالون وسفاحون. ولكن تجاهلهم دون تقييم سبب تمتعهم بالشعبية في وطنهم وخارجه، ودون فهم قوة الجذب التي اكتسبوها، ودون فهم الحاجات التي يتكلمون عنها، هو أمر خاطئ. إنه خطأ يُرتكب يومياً من قبل كثير من أعضاء طبقة النخبة السياسية حول العالم. في التصريحات الأحادية وغير البناءة يُسمع أن أعضاء المجموعة هم جزء من محور الشر وخلال إعلان معادلات الحرب الباردة المنهكة يُنظر إليهم كاستجابة لمشاكل القرن الحادي والعشرين. بدأ الانقسام الذي سببه هذا النظام بتحديد الجدل السياسي ضمن الدول وبينها بطرائق قوية. وسواء أسميناهم قوميين مقابل دوليين، أو شعبيين مقابل متعولمين، أو مناهضين للإمبريالية الجديدة مقابل مؤيدين للعولمة الأميركية، فإن هذه المسائل تصوغ الجدالات حول التجارة واستخدام القوة والتنظيم العالمي والهجرة حول العالم.

تواجه النخب السياسية العالمية تحديات أخرى، وهي تلك المرتبطة بالاضطرار إلى الاستجابة لجماهير عالمية، إضافة إلى جماهير محلية وطنية. ذكرت سابقاً قيام قادة العالم بشن حملاتهم على وول ستريت للحفاظ على منافع الأسواق التي يعتمدون عليها، وهي أسواق تقيم استفتاءات يومية حول سياساتهم وتوفر رؤوس الأموال الاستثمارية التي يحتاجونها لتحقيق أهدافهم. ولكن مثل هذه التحديات تأخذ أشكالاً عدة. منذ وقت ليس ببعيد، زرت بوغوتا في كولومبيا للقاء الرئيس ألفارو يورايب والتحدث إليه عن كفاح دولته للفوز باتفاقية تجارة حرة مع الولايات المتحدة. في ذاك الوقت كانت الاتحادات العمالية وجماعات حقوق الإنسان تستهدف كولومبيا بسبب العدد

الكبير لقادة الاتحاد العمالي الذين ماتوا في النزاع الأهلي في البلد والعدد المتدني للمحاكمات التي أجرتها الحكومة للقصاص من القتلة. عموماً تعارض الاتحادات في الولايات المتحدة - بوجود قادة مثل جون سويني من بين أكثر الأعضاء قومية في طبقة النخبة السياسية العالمية - التجارة الحرة بسبب التهديد الذي ترى أنها تشكله على العامل المحلي. في حالة كولومبيا، وجدوا مسألة تمس أعضاء الأغلبية الديمقراطية الجديدة في كولومبيا، وكانوا حتى تلك اللحظة يفلحون في جهودهم لإيقاف الصفقة.

التقينا في القصر الرئاسي في بوغوتا، وهي مدينة جميلة تقع في وادٍ في الأنديز. ويحيط بالقصر جنود بالغو الترتيب، يعتمر البعض منهم خوذات ذات نتوءات تذكر بجنود الإمبراطور الألماني ويلهيلم في الحرب العالمية الأولى. في الداخل استقبلنا الرئيس وفريقه بحفاوة. كان يورايب، الذي درس في هارفرد وأوكسفورد ويتقن اللغة الإنكليزية جيداً، حازماً في مسألة الجرائم والمخدرات، ويتمتع بشعبية كبيرة بين عداد الشعب الكولومبي ولدى إدارة بوش، التي رأته كأحد حلفائها القلة الذين يواجهون تهديد المخدرات والأهم من ذلك التهديد الذي يمثله جاره على جهة الشرق، هيوغو تشافيز. وبالفعل منذ إطلاق خطة كولومبيا، وهي جهود مشتركة بين كولومبيا والولايات المتحدة لمكافحة المخدرات والمساعدة على بسط الاستقرار في الدولة وأُطلقت عام 1999، لم تصبح كولومبيا ثالث متلقّ للمساعدات الأجنبية من أميركا فحسب، بل شكلت ما يمكن اعتباره نوعاً من العلاقة الخاصة مع الولايات المتحدة، وهي علاقة كانت تمتلكها سابقاً فنزويلا والأرجنتين.

لقد نفذ يورايب ما وعد به، وسلم ثلاثون ألفاً من عناصر الميليشيات أسلحتهم. وتم تسليم حوالي ستمئة إلى الولايات المتحدة. وتم سحق كارتلات المخدرات الكبيرة، مع أن الكثير من الكارتلات الأصغر حجماً حلت محلها. وانخفضت جرائم قتل قادة الاتحادات وقد كان البعض من الذين تم قتلهم

ناشطين في جماعتي FARC وELN الثوريتين اللتين ظلتا تشنان الحرب ضد الحكومة الكولومبية طيلة نصف قرن تقريباً. كان هناك علامات تقدم في الحوار مع الاتحادات. وهذا كله فسر شعبية يورايب العالية في وطنه. ما عجز عن فهمه هو سبب مواجهته لمشكلات كبيرة في إتمام صفقة تجارية مع الولايات المتحدة.

يعتبر يورايب رجلاً عاطفياً جداً، وفي منتصف حديثنا، وبعد أن استمع إلى تقييم مذهل حول سبب اتهام الحزب الديمقراطي - حزب صديقه كلينتون - له بأنه خرق حقوق الإنسان وعقّد حياته، تفاجأ للغاية، إذ كان يشعر بأنه يقوم بكل شيء على نحو صائب. في الواقع كان قد وظف مجموعة من مستشاري واشنطن ومنهم مارك بين وجو لوكهارت، الموظف السابق المسؤول عن التغطية الصحفية لدى بيل كلينتون [332]. أليست هذه الطريقة التي كانت تُمارس فيها اللعبة؟ ألا يُفترض بالأمور أن تسير على نحوٍ أفضل؟ راح يجوب أرجاء الغرفة وعلامات الغضب والإحباط بادية عليه.

وعلى الرغم من أن يورايب مثقّف على مستوى عالمي، إلا أنه كان يبدو غير محضّر لواقع كونه قائداً سياسياً في العهد الجديد، حيث لديه جماهير في عدة دول، وغالباً ما يكون لديهم آراء واحتياجات تصعب تسويتها. كان الكولومبيون يدركون أنه يواجه أعداء أقوياء بالطريقة الوحيدة الممكنة. ولكن كان لأميركا، البعيدة كل البعد عن العنف الأهلي، رأي مغاير. لم يكترثوا كثيراً للمكاسب التي حققها يورايب على الأرض، وركزوا أكثر على المسائل المتبقية مثل العنف بحق قادة الاتحادات الموالية للسياسة الأميركية. احتاجت الأغلبية الديمقراطية الجديدة إلى إعطاء نوع من النصر التجاري للاتحادات التي تعتبر مهمة لقواعدها الجماهيرية والتي شعرت بأنها تتعرض للإهمال والإساءة لفترة طويلة من الوقت.

استشاط يورايب غضباً وقال: «آمل أن يدرك الناس أنهم قريباً لن يتركوا لي خياراً. إذا لم نحصل على اتفاق فسيكون أمامي خياران: إما سأضطر إلى الإستقالة من منصبي أو سأضطر إلى الابتعاد عن الولايات المتحدة. ألا يفهمون؟» [333].

تناقشت مع بعض زملائي في مجال الأعمال ونحن في طريق العودة على متن طائرة G5 (وبالمناسبة كنا نأكل سندويشات ماكدونالد الكبيرة الحجم على ارتفاع 41 ألف قدم)، فوجدت أن الواقع يشير إلى أنهم لا يفهمون. وهم ليسوا مضطرين إلى الفهم، لأن السياسيين لا يزالون يستمدون سلطتهم من داخل حدود بلادهم. ولكن أصبحت طبقة النخبة السياسية من ذوي المناصب الرفيعة جداً تستند أيضاً وبشكل متزايد على مراكز السلطة في الأماكن البعيدة. إنهم ممزقون مثل بلادهم. ومنقسمون تماماً كحال العالم اليوم.

6

عصر اللاتناسق:

انهيار الجبابرة وبروز محاربي الظل

إن كل سلاح صُنع، وكل حرب شُنّت، وكل صاروخ أُطلق، يعبّر

بالمعنى النهائي عن سرقة أولئك الجائعين ولا يحصلون على الطعام،

وأولئك الذين يشعرون بالبرد ولا يجدون الغطاء.

دوايت آيزنهاور



في بداية سنوات الحرب الباردة ظهرت فكرة جديدة في الوعي الأميركي والعمليات الحكومية الأميركية: الحرب الدائمة. طرح الفكرة رجال عدة في آن معاً، وأبرزهم سيد نبيل يعتبر أحد

الآباء المؤسسين للمؤسسة الصناعية العسكرية الحديثة. قام تشارلز «إنجن تشارلي» ويلسون [334]، الذي كان رئيس جنرال موتورز لدى اندلاع الحرب العالمية الثانية بقيادة جهود الحرب الهائلة للشركة وساعد في وضع الأولويات لاقتصاد الولايات المتحدة خلال الصراع بصفته مدير مجلس الإنتاج

الحربي. وبصفته هذه، حينما بدا نصر الحلفاء وشيكاً عام 1944، حاجج قائلاً إنه بهدف تجنب ركود اقتصادي بعد الحرب تحتاج الدولة إلى تأسيس «اقتصاد حرب دائمة». وبعد أقل من عقد من الزمن، وبصفته وزير دفاع ساعد في تنفيذ إصلاحات «النظرة الجديدة» في البنتاغون والتي أشارت إلى بدء هذا التحول. عمل ويلسون مع الرئيس آيزنهاور وانطلق في مهمة تحديث المؤسسة الدفاعية في الولايات المتحدة، وتنظيم الإنفاق، وجعل سلسلة القيادة أكثر فاعلية.

كان ويلسون الأول في صف من العمالقة المؤسساتيين الذين رأسوا وزارة الدفاع. وتلاه عام 1957 نيل ماك إيلروي، الرئيس السابق لشركة التصنيع العملاقة بروكتر أند غامبل. استلم ماك إيلروي منصبه بعد أيام قليلة من إطلاق القمر الصناعي الروسي سباتنيك، وهو فجر عهد جديد في الحرب الباردة، وأشرف خلال مدة حكمه على التنفيذ المتواصل لبرنامج عمل الحرب الدائمة لويلسون. أدار ماك إيلروي [335] عملية إعادة هيكلة مهمة ومكلفة فرضها قانون إعادة التنظيم الدفاعي لعام 1958. طوال حكمه الذي دام ثلاث سنوات فاقت الميزانية السنوية لوزارة الدفاع 40 مليار دولار، ما يعادل 10 بالمئة من الناتج الإجمالي المحلي وأكثر من نصف الميزانية الفيديرالية التي بلغت 70 مليار دولار. (على الرغم من أن الولايات المتحدة تنفق أكثر من هذا المبلغ بعشر مرات على الدفاع اليوم، فإن مستوى ميزانية الدفاع الرسمية تعادل 4 بالمئة فقط من الناتج الإجمالي المحلي، أي تحت المستوى التاريخي للسنوات الـ 45 السابقة بنسبة 1,5 بالمئة).

بدأت العلاقة الوثيقة بين وزراء الدفاع في الولايات المتحدة ومجتمع الأعمال مع سلف ويلسون، روبرت لوفيت. قبل تعيين لوفيت كان يعمل في مجال المصارف الاستثمارية في براون بروذرز هاريمان (الشركة نفسها التي عمل فيها بريسكوت بوش، وهو سيناتور ووالد وجد رئيسين). وبعد ويلسون وماك إيلروي، وكلاهما عملاقان في العمل المؤسساتي، أتى توماس غايتس، الذي عمل في الشركة المصرفية والاستثمارية دريكسل آند كومباني وأصبح لاحقاً الرئيس والمدير التنفيذي لمصرف جاي بي مورغان. وتلا غايتس نجم صاعد آخر في عالم الشركات، روبرت ماكنامارا، الذي كان رئيس شركة فورد موتور كومباني حينما تمت تسميته لمنصب وزير الدفاع. دامت هذه الروابط طوال سنوات، تماماً كفكرة الحرب الدائمة. في الواقع، أصبح الباب الدوّار بين مناصب القيادة الدفاعية الحكومية والمناصب القيادية في مجتمع شركات الدفاع التعاقدية من ثوابت الحياة في واشنطن وهي ليست أقل ثباتاً أو سحراً من التماثيل في (مول).

إن التهديد باندلاع صراع مع الاتحاد السوفياتي، الذي تجلى من خلال التحرك العسكري المحدود في كوريا وحالة الكر والفر التنافسية من قِبل إيران ووكلاء آخرين، قد وفر حجة منطقية لوضعية الحرب الدائمة. وهذا بدوره قدم حجة منطقية للولايات المتحدة للشروع في نصف قرن من الإنفاق الدفاعي القياسي، الذي كان دون أدنى شك أكبر استثمار في القطاع العام في أي مجتمع - في أي زمان ولأي غرض - في التاريخ.

بمجرد أن هدأت الحرب الباردة وانصرمت الفترة الآنية من شبه السعادة المفرطة بـ«النظام العالمي الجديد» عاد منطق الحرب الدائمة إلى البروز. في 11 أيلول/سبتمبر من العام 2001، ووسط فورة من ردود الفعل القومية المفرطة، شرعت الولايات المتحدة في حرب على الإرهاب، وهي أول حملة عسكرية في التاريخ تُشنّ انطلاقاً من شعور. إذ أُخذ القرار بشن هذه الحرب الجديدة وسط بيئة مفعمة بالعواطف وتالية لصدمة كبيرة،

ومفتقرة إلى الجدال المنطقي. (في الواقع في تلك الفترة كان الجدال نفسه يعتبر غير منطقي، وبالنسبة إلى كثير من الأشخاص غير وطني). فبلغ الإنفاق على مجال الدفاع مستويات هائلة، حيث تم إرسال مئات المليارات من الدولارات مباشرة إلى التجار والمقاولين العسكريين.

وبالنتيجة ووسط عهد جديد من وزراء الدفاع الذين سبق لهم العمل في شركات، بدأت تُطرح الأسئلة. وأخذت الروابط التجارية لكل وزير دفاع أتى بعد الحرب الباردة، من المدير التنفيذي السابق لهاليبورتون ديك تشيني إلى المدير التنفيذي السابق لجي دي سيرل ومؤسسة جنرال إنسترومنت دونالد رامسفيلد، تثير الشكوك [336] بشأن الدوافع والعلاقات والباب الدوّار والعلاقة بين جميع هؤلاء الأشخاص والسياسات العسكرية الأميركية. يتضح جلياً من التنفيذ الخاطئ جداً للعمليات العسكرية الأميركية على العراق أن مهندسي الحرب لم يكونوا العصبة الفائقة المؤهلات كما ادعى بعض النقاد. مع ذلك، ما من جدال أن رد الفعل الغريزي والسريع على أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر أفضى إلى إعادة إحياء الإنفاق الدفاعي في الولايات المتحدة وحكم جديد لنخب مجال الدفاع في أميركا، وهي عملية إحياء بدت غير واردة في بداية التسعينيات حينما كانت الميزانيات في حالة تقلص وبدا من الصعب إيجاد أعداء حقيقيين. وبما أنهم أخفقوا جداً في إدارة حربهم الخاصة، يتساءل المرء كيف برع هؤلاء القادة في حث البلاد على الشروع في الفصل الباهظ الأخير في عهد الحرب الدائمة.

يوجد ثلاثة احتمالات. يشير الاحتمال الأول إلى أن التهديد الذي وجهه الإرهابيون كان كبيراً جداً لدرجة أنه استدعى هذا القدر من الإنفاق. ويشير

الاحتمال الثاني إلى أن الجهات المستفيدة شنت حملة عسكرية فاعلة لتنفيذ مصالحها بطريقة منسقة. ويشير الاحتمال الثالث إلى أنه دون تنسيقٍ واعٍ وبكثير من الانتقاء غير الواعي للمراسلة، ووضع برامج العمل، والمصالح الذاتية المنحازة (وسائل السلطة الموضوعة على طبق من ذهب في صندوق أدوات أعضاء طبقة النخبة في كل مكان) أتت النتيجة لتبدو وكأنها الإرادة المنطقية للشعب الأميركي عموماً.

التهديد الإرهابي وفقاً لأهميته النسبية

فيما يخص الفكرة القائلة بأن التهديد الإرهابي موازٍ للأوضاع التي طرحتها الأسباب الماضية لخوض الحرب، فليس في ذلك إلا القليل من الصحة. تقوّض الوقائع صحة الجدالات التي قدمتها إدارة بوش وغيرها عن الإنذارات المهوّلة من خبراء الإرهاب، الذين تعتمد أهميتهم على الإلحاح في التهديد، إلى الجماعة المتطرفة الغريبة من رهابيي الإسلام شبه العنصريين الذين يسيطرون على إعلام الجناح اليميني. الخطاب نفسه المستخدم لوصف التهديد غالباً ما ابتعد عن سياق المنطق. أشار زبيغنيو بريزينسكي [337]: «الإرهاب تكتيك وليس عدواً». لدى النظر في الأمر، تشير الأرقام إلى أن التهديد الإرهابي هو بالفعل أقل مما جُعل عليه. وفقاً لوزارة الخارجية حصل حوالي 14 ألف هجوم إرهابي في العالم عام 2006، وأكثر من 11 ألفاً عام 2005 [338]. وارتفع عدد القتلى جراء هذه الهجمات إلى 20 ألف مدني بعد أن كان 14600 في السنة الماضية. ومع أن هذه الأرقام تثير الذهول، إلا أنها تضعف لدى مقارنتها بمجموعة من المسائل الأخرى التي يمكن اعتبارها، من ناحية الإحصاءات وحدها، تهديدات أكثر إلحاحاً. فكل 12 ساعة يموت عدد من

الأطفال حول العالم جراء أسباب قابلة للمنع، مساوٍ تقريباً لعدد الأشخاص الذين يموتون بسبب أعمال إرهابية على مدى سنة بكاملها [339]. ووفقاً لمنظمة الأمم المتحدة يساوي عدد الأشخاص حول العالم الذين يموتون بسبب مرض الإيدز كل ثلاثة أيام عدد الذين يموتون بسبب الأعمال الإرهابية على مدى سنة [340].

حتى بعد قول كل هذا الكلام تظل الأرقام المتعلقة بالإرهاب أصغر مما قد تبدو عليه. من بين 20 ألف شخص تقول وزارة الخارجية أنهم تعرضوا للقتل بفعل الأعمال الإرهابية عام 2006، مات الثلثان منهم في العراق [341]. بمعنى آخر، مات حوالي 14 ألف مدني في هجمات إرهابية نتيجة لوضع تسببت به الولايات المتحدة باجتياحها غير المبرر للعراق عام 2003. على الأرجح ما كانت هذه الوفيات لتحدث لولا حصول الاجتياح، ما يترك لنا رقماً عالمياً للوفيات غير الناجمة عن الإرهاب وغير المتعلقة بالعراق يصل إلى حوالي 6 آلاف. إضافة إلى ذلك، إن كل من تعرضوا للقتل أو الإصابة جراء أعمال العنف الإرهابية لم يكونوا في واقع الأمر أميركيين. عام 2005، قُتل 56 مدنياً أميركياً جراء الإرهاب، وعام 2006 انخفض هذا الرقم إلى النصف فوصل إلى 28 شخصاً [342]. وأغلبية هؤلاء قُتلوا في العراق. وبالتالي يصبح العدد الإجمالي للأميركيين الذين قُتلوا على يد الإرهابيين خارج العراق عام 2006 حوالي 12 شخصاً. في حين أن هذه المعلومات تؤكد أن الإرهاب مسألة خطيرة، إلا أنه بالكاد يوفر أساساً منطقياً للشروع في إعادة البناء الجذري للنظام الأمني القومي في الولايات المتحدة على مدى السنوات الستين الماضية. وبالكاد يبرر مئات المليارات من الدولارات التي أُنفقت على العراق. ولا يبدو أنه يستدعي استعداداً للحرب في

الكونغرس، حيث طُلب أن تكون الميزانية الدفاعية لعام 2008 بقيمة 481 مليار دولار، أي أعلى بقيمة 66 بالمئة مما كانت عليه قبل 6 سنوات وهي قيمة بالدولار الثابت أكبر مما كان عليه في أي سنة منذ العام 1985، وهي المرحلة التي وصل فيها الإنفاق على الحرب الباردة في عهد ريغان إلى ذروته [343].

هل هذا رد متناسب؟ وإن لم يكن كذلك، لماذا؟

حتى في أسوأ سنة واجهت فيها الولايات المتحدة خسائر بسبب الإرهاب، وهي سنة 2001 عندما وصل عدد الوفيات إلى 2974، فإن حوالي خمسة عشر ضعفاً من هذا العدد من الأميركيين ماتوا جراء حوادث السيارات [344]، ومات ستة أضعاف جراء جرائم القتل، ومات أكثر منهم إما جراء التعرض للحريق أو الغرق. ومع ذلك لم يشكل أي من هذه التهديدات الأكبر حجماً، والتي تطال حياة الأميركيين، ولو جزءاً صغيراً من رد الفعل الذي وُجّه ضد الإرهاب. وعلى الرغم من الادعاءات بصحة العكس، فلم يكن ثمة احتمال بأن يهدد الإرهابيون الوجود الأساسي للولايات المتحدة، ولا يخطر على بال أن يكون للسيناريوهات النووية المنسّقة تأثير اقتصادي كبير في سياق الحجم الكلي لاقتصاد الولايات المتحدة. وحتى في السيناريو الرهيب الذي يتم فيه تفجير قنبلة نووية في مدينة أميركية بارزة، فإن الأمة تنجو من المحنة رغم ما يمكن أن يحدث من خسائر فادحة. ولا سبب يدعو إلى الاعتقاد، على الرغم من تأجيج هذا الاعتقاد بتدخلنا في شؤون الشرق الأوسط، بأن الإرهاب يشكل تهديداً شديداً، كما كان عليه الصراع على الحياة والموت مع الشيوعية أو النازية أو الطموحات الإمبريالية اليابانية، وهذا من وجهة النظر التاريخية.

إذاً كيف يبدو التهديد فعلياً؟ تملك شبكة القاعدة الإرهابية المسؤولة عن أحداث 11 أيلول/سبتمبر عدداً غير محدد من الأعضاء وتشير أفضل التقديرات إلى أنه يبلغ بضعة آلاف. ووفقاً لتقرير لجنة 11 أيلول/سبتمبر تبلغ ميزانيتها حوالي ثلاثين مليون دولار في السنة [345]. وهذا تقريباً يضاهي تكلفة طوافة شحن عسكرية واحدة من طراز تشينووك [346]. أو بتعبير آخر، يوازي وفقاً لنسب الإنفاق الحديثة في العراق ما تنفقه الولايات المتحدة في غضون أربع ساعات في العراق [347]. هذا لا يعني أنهم لا يستطيعون إنفاق المال بطريقة أكثر فاعلية مما تفعله الولايات المتحدة في العراق (بالكاد يفشلون في القيام بذلك)، ولكنه يشير إلى وجود بعض المحدودية لقدراتهم. إضافة إلى ذلك، فيما يتم الكلام كثيراً عن القوة التي تتمتع بها بنية شبكتها، فإن عدم وجود منظمة متماسكة لها مكان محدّد ونشاط معروف يشكل صعوبة في تحديد القوة الحقيقية للقاعدة، ويسهّل جداً على أولئك الذين يميلون إلى القيام بذلك، المبالغة بتقدير هذه القوة.

تعتمد القاعدة على تضخيم تهديدها الواضح من قبل الإعلام والحكومات التي تبالغ في الرد مثل إدارة بوش وذلك لتحقيق أعظم النتائج، وهي نتائج نادراً ما تنجم عن أعمالها المباشرة. على سبيل المثال، أحدثت هجمات 11 أيلول/سبتمبر خسائر في الممتلكات تقدر بـ16 مليار دولار في مانهاتن السفلى [348]، لكن رد الفعل الأميركي على هذا الهجوم كلّف بحسب بعض التقديرات ما ناهز التريليون دولار [349] وحصد حياة أكثر من أربعة آلاف جندي أميركي وعشرات الآلاف من العراقيين [350]. ناهيك عن ذكر الضرر الذي

أحدثه تآكل الحريات المدنية المحلية والضرر الهائل الذي لحق بسمعة الولايات المتحدة في المجتمع الدولي.

باختصار، جَعَلْنَا الإرهابيين أكبر مما هم عليه فعلياً. وبالتالي يصبح السؤال، لماذا؟ هل يعقل أن يكون ذلك نتيجة مؤامرة حُيكت خيوطها داخل غرفة خلفية عفنة بين القادة المتآمرين والمدخنين للسيجار والعاملين في مجالات الأعمال والسياسة والجيش؟ الجواب هو بوضوح: لا. ليس فقط بسبب عدم وجود عقول مدبرة ومخططة في عداد الأشخاص الذين جعلوا الحرب على الإرهاب ما هي عليه اليوم، ولكن لأنه لم يكن من الضروري عقد ذاك الاجتماع في الغرفة الخلفية.

أولاً، بالنظر إلى أن النظام السياسي الأميركي إبان هجمات 11 أيلول/ سبتمبر كان بيد حكومة تمتلك أفكاراً إيديولوجية كتلك التي كانت إدارة بوش تمتلكها حيال الشرق الأوسط، والتاريخ الذي كان لها مع الأنظمة الرئيسية في تلك المنطقة، وروابطها المتينة مع الصناعة النفطية وشركات الدفاع التعاقدية الكبيرة، يجب ألا يُصدم أحد من النتيجة: جميع وجهات القوة من اللاعبين النافذين كانت تشير باتجاه المغامرة العسكرية الأحادية التي تمثلت واقعاً. من ناحية كانت نتيجة نظام جعلت فيه البنية التحفيزية للسياسيين تبني حالة الحرب أمراً مفيداً، وجعلت فيه البنية التحفيزية للتركيبة الصناعية العسكرية دعم مثل حالة الحرب هذه أمراً مربحاً. وكانت أيضاً نتيجة مزاج سياسي في بلد مجروح، مما جعل الولايات المتحدة منفتحة على مثل هذه المقاربة، وغير ميالة إلى الجدالات المطولة، وتواقة لظهور القوة والحركة. إضافة إلى ذلك، على الرغم من السوء الذي كان عليه فريق بوش في إدارة الحرب على

العراق والحفاظ على التحالفات الدولية، إلا أنه أثبت مهارته في إدارة مقاليد الرأي العام الأميركي.

(أود التأكيد على أن التحليل أعلاه ليس إنكاراً للتهديد الإرهابي بأي شكل من الأشكال. إنه انتقاد للمنطق والسلوك المتبع في الحرب على الإرهاب وتصوير للنزعات الخطرة التي نجمت جزئياً عن اقتصاد دفاعي ومجتمع سياسي مبني على فكرة الحرب الدائمة. مع ذلك، يعتبر التهديد الناجم عن شبكات الأعداء غير المنظمة هذه، وبخاصة فيما يتعلق بازدياد أسلحة الدمار الشامل واستقرار بضع دول معرضة للخطر - الباكستان ولبنان ومصر وعدد من الدول الأخرى - بالغ الخطورة. وهذا يسوّغ بكل تأكيد وبشكل طارئ مقاربة متعددة الأطراف ومناسبة تتألف من مبادرات عسكرية واستخباراتية وسياسية واقتصادية وبوليسية).

يعتبر تحديد الأهمية النسبية للجماعات الإرهابية والجهات غير الحكومية أمراً مهماً أيضاً بالنسبة إلى الولايات المتحدة وواضعي الخطط العسكرية الغربية. في الواقع يكمن أكبر تغيير في بنية طبقة النخبة الصناعية العسكرية في العقود الأخيرة في انتقال تركيزها من الصراعات المتناسقة (العالم الثنائي القطب للحرب الباردة) إلى الصراعات اللامتناسقة (أي الحاضر الذي تعتبر فيه الولايات المتحدة والغرب يتمتعان بنفوذ غير متكافئ البتة مقارنة بالدول الأخرى والجهات غير الحكومية). في حين أن هذا الوضع قد يتغير بعد مرور سنوات عدة، إن واصلت الصين عملية البناء العسكرية الهائلة، أو في حال أصبحت روسيا دولة محاربة أكثر، أو في حال تمكنت الولايات المتحدة أن تُظهر إلى الوجود تحالفاً جديداً من الأعداء: يُتوقَّع أن تشهد العقود المقبلة عدداً من المواجهات تجد فيها الولايات المتحدة وحلفاؤها أنفسهم يأخذون شكلهم المحدد، كما وصف محلل إبان عهد فييتنام دايفيد غالولا عام 1964 الصراع بين الأسد والذبابة: صراع لا يمكن فيه للذبابة أن تسدد ضربة قاضية ولا يمكن للأسد أن يطير [351].

وهذا ولد تغيّرات جوهرية في بنية طبقة النخبة الصناعية العسكرية العالمية: تدني حظوظ بعض اللاعبين التقليديين، وبروز آخرين، وإعادة تركيز على مجموعة مختلفة من المهارات، وكما في الكتل الأخرى التي رأيناها، تركيز متزايد على التعاون العالمي. لا يزال هناك طبقة نخبة صناعية عسكرية عالمية ولكنها في حالة تغيّر مطّرد، ومن شأن التغيّرات المستقبلية أن تطرح الأسئلة حول بعض العقائد والبُنى التي يُحظر اليوم التطرّق إليها.

جذور الشبكات العالمية

حينما يكون قائد الأسطول الأميركي في المحيط الهادئ (PACOM) في مكتبه الكبير في كامب سميث في أواهو، هاواي، يرفرف علمه المؤلف من 4 نجوم عالياً على قمة عمود أمام المبنى. ولكن يمكن رؤية عمود العلم كمركز لشيء أكبر من أبرز أسطول عسكري في العالم. إنه مركز لسلسلة من العلاقات - المتعلقة بالسياسة والاقتصاد والأمن - التي تربط قادة الجيش الأميركي في المحيط الهادئ بأندادهم على امتداد المساحة التي تقع تحت مسؤوليتهم. إن هذا الأمر أشبه بغيره من عمليات دفاعية أميركية كبيرة؛ إنه مشروع وطني بامتياز له روابط عالمية واسعة. قال لي قائد سابق في PACOM: «إن هذه الروابط أصبحت بشكل متزايد جزءاً من العمل. إننا نملك روابط مباشرة مع شعب المنطقة وقيادتها أكثر من الفروع الأخرى للحكومة الأميركية. لقد أصبحنا دبلوماسيين في عدة حالات. إننا ملتزمون بالتعاون الدفاعي، الذي يعتبر مجال الأعمال من أكبر مكوناته. قد نكون أقوياء بطرائق عدة، ولكننا ندرك أيضاً أن الأمن بات بشكل متزايد صفقة شراكة... فالنفوذ ينجم عن التعاون الأحسن. وفي قلب الكثير من هذه الأمور تكمن شبكات العلاقات التاريخية والمشكّلة بعناية بيني وبين نخبة العاملين معي والقادة العسكريين في المنطقة». إنه تعليق سمعته يتكرر على لسان القادة العسكريين الأميركيين والأجانب في كل أنحاء العالم. يكتشف المقاتلون في الحروب بشكل متزايد أنهم أيضاً أطراف في الشبكات العالمية.

للتقليد معنى كبير بين النخب العسكرية، لأنهم إلى حد بعيد يتشاطرون تدريبات كثيرة ولأن التاريخ يمثل عنصراً مهماً في المؤسسات والثقافة التي تمنحهم السلطة.

على سبيل المثال، كان كل قائد في PACOM ضابطاً بحرياً؛ حين أعلن الرئيس بوش عن نيته تسمية ضابط في القوى الجوية، أحدث هذا الأمر معمعة كبيرة، فاضطر إلى سحب كلامه [352]. من بين آخر خمسة قادة في PACOM كان أربعة منهم خريجي الأكاديمية البحرية الأميركية في أنابوليس، التي لها دور تاريخي كمركز تدريب أساسي للضباط البحريين المحترفين في الولايات المتحدة. على سبيل المثال، كان قائد أخير في PACOM وهو الأميرال دينيس «ديني» بلير، وخدم من 1999 إلى 2002، طالباً في صف أنابوليس الأخير لعام 1968. وخرّج صفه أيضاً من ضمن خريجين آخرين، رئيس هيئة الأركان المشتركة مايكل مولن، ووزير البحرية السابق جايمس ويب، وقائد البحرية العام مايكل هاجي، والمقدم البحري السيء السمعة والعضو السابق في مجلس الأمن القومي أوليفر نورث. وخرّج الصف السابق رئيس هيئة الأركان المشتركة الذي سبق مولن، الجنرال البحري بيتر بايس. ونائب بايس، إدموند جيامباستياني، كان خريج دفعة 1970.

وتشتهر أيضاً الأكاديمية العسكرية الأميركية في وست بوينت وأكاديمية القوى الجوية الأميركية بتخريج أبرز الكوادر في مجالهما إضافة إلى أبرز القادة في مجال المؤسسات والحكومة. كما يتفاعل الكثير من خريجيهما مع النجوم الصاعدين الذين يتسلمون لاحقاً القيادة إلى جانبهم في برامج تخرج أو احتراف ضمن مؤسسات مثل الكلية الحربية الوطنية وكلية الدفاع الوطنية في العاصمة واشنطن، والكلية الحربية العسكرية في كارلايل، بنسلفانيا، والكلية الحربية البحرية في نيوبورت، رود أيلاند. تقوم مثل هذه البرامج الموجودة في كل دولة بربط الكوادر القيادية ببعضهم البعض بطرائق مهمة. على سبيل المثال، كان بلير طالب رودز في جامعة أوكسفورد إلى جانب الرئيس المستقبلي آنذاك بيل كلينتون، الرجل الذي وافق على تعيينه في ما كان يدعى حينها CINCPAC (القائد الأعلى في أسطول الهادئ). كان بلير، وهو ضابط بحري من الجيل السادس، زميلاً في البيت الأبيض أيضاً، حيث كان يشارك في برنامج مصمم لتحديد النجوم الصاعدين الذين لهم اهتمام في الخدمة العامة. في صفه المؤلف من زملاء في البيت الأبيض لعام 1975-76 كان

هناك خريج وست بوينت، الطالب السابق في رودز، والقائد المستقبلي للتحالف الأعلى الأميركي في أوروبا، ويسلي كلارك.

ما فتئت مثل هذه البرامج التدريبية تحدد النخبة المستقبلية في الجيش الأميركي طيلة 200 سنة. وفي الآونة الأخيرة بدأوا أيضاً يدربون عدداً متزايداً من الضباط الشبان المستقبليين من دول أخرى. على سبيل المثال تضم اليوم الأكاديمية البحرية طلاباً من غويانا وهندوراس وإيرلندا وماليزيا وجزر المالديف وموريشيوس والفيليبين وسنغافورة وتايوان وتايلندا. ولدى وست بوينت تقليد مماثل، حتى أنها خرّجت ثلاثة رؤساء دول أجانب سابقين: أناستازيو سوموزا، رئيس نيكاراغوا السابق، وفيديل راموس، رئيس الفيليبين السابق، وخوسيه ماريا فيغيريس، رئيس كوستا ريكا السابق (المدير التنفيذي المساعد السابق في المنتدى الاقتصادي العالمي). لقد أصبحت هذه الجهود الرامية إلى عولمة النخب العسكرية الأميركية وسيلة مهمة في السياسة الخارجية الأميركية على مدى عقود عديدة. وقد تطور أحد هذه البرامج إلى حد كبير، وهو البرنامج الدولي للتعليم والتدريب العسكري منذ بداية التسعينيات، ويقدم اليوم تعليماً عسكرياً إلى ممثلين من أكثر من 130 دولة [353]. لا تقوم هذه البرامج بنشر الأساليب والإيديولوجيات الأميركية فحسب، وإنما تفيد أيضاً الولايات المتحدة بعدة طرائق، من تنمية الود، إلى دعم بيع الأسلحة الأميركية إلى تأسيس شبكات يمكن للقادة الأميركيين استخدامها.

والبرنامج الأكثر إثارة للجدل ضمن هذه البرامج هو برنامج التدريب الذي يطبقه الجيش الأميركي منذ عام 1946 للقادة العسكريين في أميركا اللاتينية. عُرف هذا البرنامج معظم فترة وجوده باسم كلية القارة الأميركية،

ولكن عام 2000 تغير اسمه نظراً لارتباطه بانتهاكات في حقوق الإنسان ارتكبها بعض خريجيه، وغالباً في سياق صراع الحرب الباردة الأميركية مع التهديدات الشيوعية الملحوظة [354]. واليوم يُدعى البرنامج معهد القسم الغربي للتعاون الأمني. وقد خرّج مجموعة كبيرة من الأسماء المشهورة بسمعتها السيئة: الرئيس الأرجنتيني السابق الجنرال ليوبولدو غالتييري الذي عُرف بكارثة جزر فوكلاند والاتهامات المتعلقة باختفاء المعارضين اليساريين؛ والرئيس الأرجنتيني المؤقت روبرتو فيولا، الذي أمضى حوالي العقدين داخل السجن بسبب انتهاكات حقوق الإنسان خلال الحرب القذرة التي دارت في ذاك البلد؛ والديكتاتور الإكوادوري الجنرال غييرمو رودريغيز، وقائد فرقة القتل السلفادوري الرائد روبرتو دوبويسون؛ والجنرال الغواتيمالي والرئيس الفعلي السابق إيفران خوسيه ريوس مونت، الذي كان نظامه مسؤولاً عن قائمة طويلة من الأعمال الوحشية الموثّقة خلال الحرب الأهلية التي دارت في ذاك البلد؛ ورئيس باناما مانويل نورييغا الذي تصادم لاحقاً مع رعاته السابقين في الولايات المتحدة؛ وزعيم البيرو التجسسي الفاسد فلاديميرو مونتيسينو.. والقائمة تطول. من خلال سجل مثل هؤلاء الرجال والدعم الذي تلقوه من الولايات المتحدة على امتداد حياتهم المهنية، تسهل ملاحظة كيف يمكن للبرنامج أن يتطور حتى ينقلب إلى عبء. ومع ذلك، فإنه يعكس أيضاً كم يمكن لهذه البرامج التدريبية أن تصبح وسيلة نافذة وفاعلة، حيث أنتجت الولايات المتحدة شبكة من الأصدقاء النافذين الذين يشاطرونها أفكارها فيما يخص التهديد الشيوعي في المنطقة خلال الحرب الباردة. واليوم تقدم برامج التدريب غرضاً مماثلاً، ولكن يؤمل أن تكون إنتاجاتها أقل سميّةً.

وكحال جامعتي هارفرد ويال بين قادة الأعمال في العالم، تحمل هذه البرامج العسكرية قدراً كبيراً من الهيبة في الخارج. قال لي جون جامبر [355] الذي عمل كرئيس أركان القوى الجوية الأميركية في عهد إدارة جورج بوش: «في حال ذهبت إلى أي من هذه الدول ستجدهم مزودين بعتاد مدرسة واحدة في الولايات المتحدة. سيكون أول ما يتفوهون به أنهم ارتادوا هذه الكلية الحربية أو تلك. في الواقع هذا الموضوع يشكل لهم ولبلادهم أهمية أكبر مما يشكل لنا».

إضافة إلى الروابط التي تشكلت أثناء التدريب، فإن البرامج العسكرية المتبادلة مثل التدريبات المشتركة، والاجتماعات تحت إشراف الأحلاف الأساسيين، وغيرها من جهود التعاون يعتبرها القادة عادة في غاية الضرورة. قال لي الأميرال دينيس بلير [356]: «غالباً ما تعتبر قنوات التواصل من جسم عسكري إلى آخر أفضل من تلك السياسية أو الدبلوماسية. أذكر حين بدأنا نعالج الأزمة في تيمور، بعد توقيف المحادثات عبر القنوات الأخرى، كان بإمكاني رفع سماعة الهاتف والتكلم مع أندادي الأستراليين وإيجاد حلول وتحريك عجلة الأمور. كان بيننا علاقة متينة جداً. ولم تحوِ أحاديثنا أية شكليات مزيفة. فكنا ندخل مباشرة في صلب الموضوع».

وقدم الجنرال أنطوني زيني [357]، ضابط المارينز الصريح الذكي الذي كان القائد العسكري الأعلى في CENTCOM القيادة المركزية الأميركية التي تغطي الشرق الأوسط، قصصاً مماثلة. كان ثمة علاقة أثبتت أنها على قدر كبير من الأهمية أنشأها مع الضابط العسكري الباكستاني الصاعد برويز مشرّف خلال زيارات عديدة إلى البلد. حين قاد مشرف لاحقاً انقلاباً عسكرياً في

الباكستان وأصبح أحد أهم القادة في العالم بالنسبة إلى الولايات المتحدة، طُلب من زيني في أكثر من مناسبة استخدام علاقاته المتينة معه للمساعدة في حل مسائل حساسة.

قال لي عضو سابق في هيئة الأركان المشتركة: «ثمة أسرار عميقة قاتمة في هذه العملية الدبلوماسية ولم أفهمها قط. إننا نصعّب الأمور على أنفسنا أكثر مما ينبغي. على سبيل المثال، على الصعيد العسكري، لدينا اتحاد قادة القوى الجوية في أميركا الجنوبية. ويجتمعون مرتين في السنة. ومعظم هؤلاء الأشخاص يودون منك فقط تعليمهم كيفية تصليح طائرات C 130 التي صُنعت عام 1965. وبكمية صغيرة من قطع الغيار التي تعتبر زهيدة الثمن مقارنة بالأموال الطائلة التي ننفقها حول العالم نستطيع أن نصنع العجائب لهؤلاء الأشخاص. ولكن يصعب إنجاز ذلك. إنه تقتير بحكمة وتبذير بغباء».

يجد القادة الروابط العسكرية - العسكرية مفيدة، حتى حينما يكون ثمة تشققات داخل الشبكة. يشير جامبر إلى أنه وسط الخلافات حول موضوع العراق، وفي خضم التوتر في علاقتنا مع الفرنسيين، تكلمت مع قائد القوى الجوية ذات مرة، وكانت الرسالة بسيطة: «سوف نتخطى هذا الوضع عاجلاً أم آجلاً. وهذا يوفر عنصر استقرار يجعل الصلح أكثر سهولة، ويمنع الناس من الشعور بالتوتر. لدينا قواسم مشتركة كثيرة، وعلى الرغم من جميع متاعبنا مع الفرنسيين، نجدهم حاضرين في كل مرة نحتاجهم فيها. لا يوجدون بشكل غير مشروط وإنما يجدر بهم الاتصال بوطنهم قبل القيام بأي تصرف. هذا ليس أمراً رائعاً على الدوام، ولكنه ينفع أكثر مما يعتقده الناس من خلال الحكم على المظاهر الخارجية».

قدم الجنرال جيم جونز [358]، القائد البارز للتحالف الأعلى الأميركي في أوروبا وجهة نظر أخرى حول الدور الراهن للقادة العسكريين الأميركيين كأعضاء في طبقة النخبة العالمية. دار حديثنا في أحد المقاهي الكثيرة ضمن مركز الاجتماعات في دافوس. وحين سألته عن أهمية العلاقات المتينة التي تربط بين النخب العسكرية حول الأطلسي في إدارة تحالف عسكري هائل ومعقّد مثل الناتو أجاب: «إذا فكر المرء بالعلاقة السياسية الحالية التي تربط بين الاتحاد الأوروبي والناتو يتضح جلياً أن على المستوى السياسي يوجد صعوبة بالغة في إجراء حديث سياسي ذي مغزى.

ولكن على المستوى العسكري - العسكري، لا يوجد مثل هذه الصعوبة. إننا ندرك كيفية تشغيل الوضع، ونعرف كيفية العمل سوياً، ونعرف كيفية التركيز على المسائل العسكرية المهمة التي تؤثر على التفاعل فيما بيننا. لقد تشكلت مثل هذه العلاقات الشخصية والمهنية منذ تأسيس حلف الناتو نفسه، واليوم تنتشر وسط الاتحاد الأوروبي وتعود عليه بالنفع أيضاً. يميل أولئك الذين يختارون وظائف عسكرية إلى إنشاء مثل هذه العلاقات التي تصبح طويلة الأمد».

واصل جونز، الذي يعتبر رجلاً طويلاً وجلس وكأنه مثني وغير مرتاح على كرسي حديث من الطراز الأوروبي، وقال: «سأبدي ملاحظة شخصية: لا يبدو أن العلاقات في العالم السياسي الدولي تمتلك نفس صفة الربط الشخصية التي تنشأ في المجتمع العسكري الدولي. يبدو لي أيضاً أن التعاقب الوظيفي على المستويات العالية جداً يحدث بوتيرة أكبر على الجانب الدبلوماسي السياسي منها على الجانب العسكري. إن الاعتقاد بأن اتحاد الفريقين يمكن أن يكون متشابهاً على الدوام ينافي الواقع».

عرض جونز بعض الحوادث الخاصة التي جرت خلال عمله في الآونة الأخيرة: «على سبيل المثال، خلال القمة الأخيرة في ريغا، لاتفيا، عرضت تركيا في اللحظة الأخيرة مساهمة عسكرية ضرورية جداً للباكستان. وأعطي الفضل لوزير الدفاع التركي لإفلاحه في إقناع حكومته بأن هذه الخطوة ليست ضرورية فحسب وإنما تعتبر الخطوة الأنسب. يُظهر القرار التركي، الذي لم يأتِ إلا بعد ضغط عسكري بالغ، أن التماسك العسكري الدولي يمكن له أن يكون فاعلاً، وبخاصة حينما يكون ثمة حاجة ماسة إليه.

«ثمة خاصية أخرى للعمل لدى مجتمع أبرز القادة العسكريين وهي أن في أوروبا نادراً ما يُسمع صوت وزراء الدفاع في الإعلام. بمعنى آخر، تكون طريقة عملهم في أغلب الأحيان خلف الكواليس. في خطاب الوداع الذي ألقيته على هيئة الأركان المشتركة في الناتو، أشرت إلى أن هذا ليس الوضع

الأمثل، وأنهم على المستوى الفردي والجماعي يمكن لهم أن يكونوا أكثر فاعلية إن أمكن لهم لعب دور عام أكثر من ناحية سياساتهم الوطنية وسياسات التحالف. إنني أعي تماماً أن هناك فارقاً كبيراً جداً على جهتنا من المحيط الأطلسي، على عكس الجهة الأوروبية من المحيط الأطلسي، فيما يتعلق بما هو مسموح لمسؤولي الدفاع مناقشته على العلن. أشعر بالامتنان البالغ لبلدي لهذا الأمر. يشعر رؤساء الأركان الأوروبيون بالراحة المفرطة لترك أسيادهم السياسيين يقومون بهذا النوع من العمل. في أغلب الدول، هي مسألة تتعلق بسياسة قانونية أو مؤسساتية، أكثر من أن تكون من جهة رؤساء الأركان».

كان القادة العسكريون الأوروبيون الذين تحدثت معهم، تبعاً لملاحظة جونز، أكثر تردداً من أندادهم الأميركيين في القيام بالتصريحات العلنية. قال لي مسؤول بريطاني بارز: «بالنسبة إلينا جميعاً قد يكون العمل سوياً مسألة ملحة جداً، من أجل البقاء في أسوأ الحالات. والنظام الدولي على الجانب السياسي لا يعمل بشكل جيد. وبالتالي من الذي سيتدخل ويملأ الفجوة إنْ لم نفعل نحن؟» وهذا الكلام ناظَرَ تعليقاً عبّر لي عنه كولين باول [359]: «لقد أسست كثيراً من العلاقات الجيدة، والصداقات الحقيقية، على مدى السنوات مع كبار المسؤولين، والقادة السياسيين، والديبلوماسيين، والعسكريين. ربما لأنني كنت معظم حياتي المهنية في سلك الجيش، وربما بسبب الرابط بين الجنود الذي يعتبر عظيماً، ولكن كانت هذه العلاقات مميزة وغالباً ما لجأت إليها حينما كان يتم توقيف القنوات الأخرى. أحياناً أعتقد أن المشكلات التي نواجهها في النظام الدولي، ونقاط ضعف هذا النظام، تُحل وتسوّى عبر

القنوات غير الرسمية، وهي قنوات غير مرئية أثبتت أنها على قدر كبير من الأهمية».

الأخضر ليس اللون الوحيد للبزّات

بعد انتهاء مدة توليه منصبه في الناتو غالباً ما عمد الجنرال جيم جونز، الذي ينتقد بكل لطف بعض الخطط الأميركية في العراق، إلى رفض عروض بتولي منصب نائب وزير الخارجية وتسلم قيادة أخرى. وبدلاً من ذلك، دخل إلى القطاع الخاص، حيث تم توظيفه كرئيس لمشروع طاقة كبير من قِبل غرفة التجارة. كما انضم إلى مجلس مؤسسة إنفاكير، التي تبيع منتجات طبية. وفي هذا السياق، كان مشابهاً لكثير من زملائه ومختلفاً عنهم في آن. فمعظمهم يتوجه لاحتلال المناصب العليا في المؤسسات. ويدخل كثيرون من الباب الدوار ويتوجهون إلى قطاع الصناعة الدفاعية. هذا على الرغم من تأكيدات كثير من الأشخاص بأن الباب الدوار أمسى أقل أهمية مما كان عليه، بفضل التشريعات التي وُضعت للجم الصراعات المحتملة حول المصالح التي يولّدها.

من وجهة نظر المؤسسات، لمَ لا نسعى إلى استشارة أشخاص أكثر دراية في المجال ويتمتعون بأكبر قدر من الخبرة العملية؟ قال مسؤول بارز في الشركة المتعاقدة في مجال الدفاع التي تحتل المرتبة 13 بين أكبر شركات أميركا في مجالها، وهي مؤسسة المعدات العلمية الدولية: «هل ثمة أفضل من طوني زيني ليطلعنا على حاجات الجنود على الأرض والعمل معنا؟» وفي المقابل، قال متعاقد بارز في مجال الدفاع: «ثمة كثير من الكلام حول حكومة الظل، وأنا هنا لأقول لكم إنها موجودة. على كل الصعد، تعتبر الصلة بين شركتنا والحكومة عميقة جداً».

إنه توازن دقيق. يحتاج القادة العسكريون إلى كسب لقمة عيشهم حين يغادرون القوى المسلحة، ولا يجدر معاقبتهم لأنهم اختاروا أن يخدموا بلدهم، كما لا يجدر ببلدهم أن يُحرم من معرفتهم أو خبرتهم التي سبق ودفعت البلاد ثمنها. وبالتالي، إنها مسافة قصيرة من شبكة كبار سن غافلة إلى انتهازية التركيبة الصناعية العسكرية التي أدت - في الماضي وفي جميع دول العالم - إلى الإسراف في الإنفاق والتأخير والأخطار التي يتم التغاضي عنها والفساد المستشري. وبشكلها الدولي كان لها أيضاً تأثير على الدور المهم الذي تلعبه تجارة الأسلحة في السياسة الخارجية، مما أدى إلى زيادة الصفقات الرمزية التي تشمل أحياناً أنظمة أسلحة قد لا تكون مناسبة للدول المتورطة ولكن تم تأييدها بفعل مصالح مرتبطة بمؤسسة الدفاع، كحال صفقة الأسلحة على مدى 10 سنوات التي تبلغ قيمتها 20 مليار دولار والتي بدأت الولايات المتحدة إبرامها مع السعودية في العام 2007 كطريقة لمواجهة نفوذ إيران في الخليج العربي [360]. وعلى الرغم من أن البرنامج كان يحتاج إلى مراجعة الكونغرس له إبان كتابة هذا الكتاب، إلا أنه أثير جدل حول تضمين ذخائر بالغة الدقة في الصفقة، سعت إليها السعودية، وأيدها صنّاع الأسلحة الأميركيون، ولكن خشيها الآخرون ومنهم الإسرائيليون الذين يعتبرون أن ذلك بمثابة إعطاء السعوديين قدرة جديدة وتهديدية.

في قلب التحدي لخلق توازن بين الجيش والصناعة والحكومة يكمن نظام قام، كما ذكرنا سابقاً، بإلغاء الحدود بين القطاعين العام والخاص في الصناعة الدفاعية منذ أمد بعيد. لنأخذ القادة الخمسة الأخيرين في قيادة الأسطول في المحيط الهادئ. سلف القائد الحالي هو الأميرال توماس فارغو، غواص سابق. (كان فارغو خير مثال للغواصين إلى درجة أنه حينما كان سكوت غلين يجري بحثاً عن دور القبطان بارت مانكوسو من أجل فيلم «ذا هانت فور ريد أكتوبر»، شكله على هيئة فارغو الذي كان حينها قائد غواصة) [361]. حينما ترك فارغو البحرية، أصبح رئيس مؤسسة تريكس إنتربرايزز ورئيس مجلس إدارة مؤسسة لويي وساغو سيستيمز، اللتين تنتميان إلى شركات دفاع ذات تقنية عالية. كما انضم أيضاً إلى مجالس شركات هاواي القابضة وشركة الصناعات الكهربائية في هاواي، وتقع هذه الشركات على الجزيرة التي يقع عليها مقر PACOM.

لم يصبح سلف فارغو، دينيس بلير رئيساً لمعهد التحليل الدفاعي النافذ فحسب، بل انضم أيضاً إلى مجلس شركة الدفاع التعاقدية إي. دي. أو. وتايكو الدولية. ولسوء حظ بلير، حينما اكتُشف أن المعهد قد أتم تقريراً حكومياً حول مستقبل مشروع الطائرة النفاثة المقاتلة رابتور F22 وأن شركة إي. دي. أو. هي شركة متعاقدة تنتج قطع غيار لطائرة F22 أثيرت جلبة حول صراع المصالح الجلي[362]. قلة هم الأشخاص الذين يتمتعون بسمعة طيبة حول سلوكهم الأخلاقي كبلير، ويرى مراقبون مقربون هذا الأمر كمشكلة عدم حساسية كافية تجاه المظاهر، ولكن الوضع يُظهر أبعاداً عدة للروابط النامية الموجودة والمشكلات المرتبطة بها.

كان سلف بلير الأميرال جوزيف بروير، وهو عضو في مجلس إدارة ميريل لينش، ومؤسسة فلور، وإيميرسون إيليكتريك، وشركة ذا وورنيك ونيويورك لايف وشركة التعاقد الدفاعي داينكورب الدولية. وهناك قائد مسؤول آخر في PACOM هو الأميرال تشاك لارسون، عضو مجلس نورثروب غرومان الشركة الدفاعية المتعاقدة الثالثة على مستوى العالم. هذا عمل اعتيادي وجيد، لا يشوبه ضمنياً أية شائبة ولكنه يساعد في الحفاظ على نفوذ من هم في القمة، سواء في مجال الجيش أو الحكومة أو المؤسسات.

يوجد نموذج مماثل من هذه الروابط في مجالس أبرز شركات الدفاع التعاقدية. لنأخذ أكبر ثلاث شركات منها فقط: لوكهيد مارتن، وبوينغ ونورثروب غرومان. تعتبر شركة لوكهيد مارتن أكبر شركة دفاع تعاقدية في العالم، وهي مؤسسة عملاقة حصدت 36 مليار دولار كعائدات دفاعية عام 2006[363]. وتجدون في مجالسها مساعد وزير الدفاع السابق إي سي بيت ألدريدج؛

والقائد السابق للقيادة الاستراتيجية، الأميرال جايمس أو. إيليس؛ النائب السابق لوزير الأمن الداخلي وخفر السواحل الأميرال جايمس لوي؛ والقائد الأعلى السابق لقوات التحالف في أوروبا ونائب رئيس هيئة الأركان المشتركة جوزيف رالستون. أما شركة الدفاع التعاقدية الثانية فهي بوينغ، التي بلغت مبيعاتها الدفاعية 30 مليار دولار إضافة إلى مبلغ مماثل من المبيعات التجارية؛ وبالتالي فإن مجلسها يضم عدداً محدوداً جداً من المسؤولين السابقين في الجيش ووزارة الدفاع، مع أنه يضم الجنرال جونز (إضافة إلى رئيس أركان سابق للبيت البيض، ووزير تجارة سابق، ومساعد وزير خارجية سابق). أما المرتبة الثالثة فتحتلها شركة نورثروب غرومان التي يضم مجلسها الأميرال لارسون والجنرال ريتشارد مايرز، وهما رئيسان سابقان لهيئة الأركان المشتركة؛ وعضو الكونغرس السابق فيك فازيو، وهو عضو لدورة واحدة في لجنة الخدمات المسلحة في الكونغرس؛ والعضو السابق في مجلس الأمن الوطني والرئيس السابق لمجلس الدفاع الوطني، فيليب أودين.

إن الباب الدوار يقوم بطبيعته بالدوران. يقوم كثير من الأشخاص الآتين من عالم المؤسسات بتمضية وقتهم في إجراءات صناعة السياسة الفيديرالية (واتخاذ القرارات). حينما حل روبرت غايتس محل دونالد رامسفيلد، أشار النقاد إلى أنه كان عضواً في مجلس SAIC وTRW (شركة دفاع تعاقدية تعتبر الآن جزءاً من نورثروب غرومان)، وشركة تعاقدية أخرى، هي تشارلز ستارك درايبر لابوراتوري. ولكن الروابط الحالية أو القريبة العهد ذات المستوى الرفيع شملت أيضاً: بيتر تيتس الذي كان الرئيس والموظف التنفيذي البارز في لوكهيد وهو الآن مساعد وزير القوى المسلحة؛ وغوردون إنغلاند الذي كان

نائب رئيس جنرال داياميكس ووزير البحرية، وهو الآن نائب وزير الدفاع؛ ومايكل واين الذي كان مسؤولاً تنفيذياً بارزاً في لوكهيد وجنرال داياميكس، وهو الآن وزير القوى الجوية؛ وجايمس روش الذي كان نائب رئيس نورثروب غرومان، وعمل كوزير للقوى الجوية من عام 2001 حتى عام 2005؛ وفيليب بيري الذي كان عضواً بارزاً في جماعة الضغط لصالح لوكهيد مارتن، وهو الآن القنصل العام لوزارة الأمن الداخلي (وزوجته إبنة ديك تشيني)؛ وورودي ديليون الذي كان نائب وزير الدفاع ونائب رئيس بارز في بوينغ.

تعتبر الروابط بين مجالات السلطة السياسية والصناعية كثيفة وليست محدودة بالمناصب العليا. وفقاً لنيويورك تايمز: «يوجد مسؤولون سابقون من لوكهيد في مجلس السياسة الدفاعية ومجلس العلم الدفاعي والمجلس الاستشاري للأمن الداخلي، وهذه المجالس تساعد في وضع السياسة الاستخباراتية والعسكرية واختيار الأسلحة لمعارك مستقبلية» [364]. ولا تشمل هذه الروابط دوماً ألقاباً وتعيينات رسمية، فقد حافظ المدير التنفيذي في بوينغ على علاقة ود بالرئيس جورج بوش مذ كانا معاً في فريق البايسبول في يال وشارك في مناسبات نخبوية داخل البيت الأبيض مثل العشاء الرسمي لرئيس الوزراء الهندي مانموهان سينغ عام 2005. وكان المدير التنفيذي للوكهيد أيضاً من بين ضيوف العشاء البالغ عددهم 134 ضيفاً وقد كان هذا أمراً ملحوظاً بالنسبة إلى إدارة ليست متعوّدة على المناسبات الاجتماعية. في السنة التالية حضر ستيفنز اجتماعاً اقتصادياً في كانكون وجلس إلى جانب بوش، بقرب الرئيس المكسيكي السابق فنسنت فوكس ورئيس الوزراء الكندي ستيفن هاربر.

يعتبر هذا المزج بين الكوادر القيادية في الصناعتين العسكرية والدفاعية أمراً بارزاً على مستويات عدة. تتركز السلطة بين أيدي مجموعة قليلة من الأشخاص يتمتعون بخلفيات مماثلة، وفي المسائل المهمة، يتمتعون بنظرات مماثلة حيال مسائل أساسية مثل حجم ميزانيات الدفاع، أو أي من البرامج التي يجدر تعزيزها وأيها يجدر الاقتطاع منها، أو أين تكمن كبرى التهديدات الوشيكة. تجعل نقاط التشابه هذه من هم في القمة عرضة لتقاسم علاقات خاصة استناداً على المصالح المشتركة، التي تجعلهم ميالين إلى تصرفات معينة، مثل منح الأفضليات العملية الخاصة. وقد يكون هذا متواضعاً بقدر تقديم التلميحات العابرة مثل موعد انتهاء برنامج ما أو أية قواسم سيكون لها تقدير خاص في عرض ما، أو قد تكون نصائح حول ما يدور في ذهن صنّاع القرار الأساسيين في مكان آخر ضمن العملية. وقد تأتي على شكل توظيف أصدقاء أعزّاء أو وضع دعايات تدعم برامج عمل سياسية معينة.

قام برنارد شوارتز [365]، أحد أبرز المدراء التنفيذيين في الصناعة الدفاعية في أميركا لأكثر من عقدين من الزمن بالدفاع عن الباب الدوار: «إذا خرج رجل عسكري من الخدمة وكان يمتلك الكثير من الأصدقاء، فبعد سنتين حين يدخل إلى مجال العمل سيتمكن من الاتصال بهم. إذاً ما الجديد في ذلك؟ أعني، مجال الأعمال على هذا الشكل أيضاً، والبشر كذلك. لست أرى أي جانب جرمي في هذا الأمر. من الطبيعي له أن يحدث، إذ قد يقول أحدهم: «أنا ألعب التنس مع شخص، ولكني لا ألعب معه لأنه ضابط بحرية. ربما يمكنني القول مرة أو مرتين على امتداد فترة صداقتنا: تود أن تنظر إلى هذا، أو هذا شيء ربما تود شراءه، أو لدينا اهتمام بهذا. أعتقد أن هذا سلوك بشري. من

الصعب تشريع السلوك الإنساني. أعني أننا سنخسر شيئاً ما إن قمنا بمنع الأفراد من استثمار شيء ما في الأشخاص الذين يثقون بهم ويعملون معهم».

تعزيز السلطة العسكرية وتركيزها

إن أحد أهم جوانب الصناعة الدفاعية في الولايات المتحدة اليوم هو درجة تعزيزها على مدى العقد الماضي. بدءاً من منتصف التسعينيات، دفعت الميزانيات الدفاعية المخفّضة وفيض القدرة الصناعية الدفاعية المتبقية من الحرب الباردة، بالشركات المورّدة للأسلحة والشركات التعاقدية إلى الاندماج إلى درجة غير مسبوقة. وقد رحبت الحكومة بهذا الاندماج وشجعت عليه، فوفرت تعويضات لتكاليف الانتقال، كما رحبت وول ستريت بهذا الاندماج وشجعت عليه أيضاً. وفي أقل من عقد من الزمن، دُمج ما يفوق الخمسين شركة دفاعية كبيرة مورّدة في 5 أو 6 شركات رئيسية. قال مدراء لوكهيد مارتن أنفسهم إن تركز السلطة بين الشركات العسكرية التعاقدية يعتبر أكبر مما هو عليه في غيره من أي من قطاعات الأعمال ما عدا القطاع المصرفي [366]. منذ هجمات 11 أيلول/سبتمبر وحربي العراق وأفغانستان، ازدهرت الأعمال. إذ زادت مبيعات الشركات التعاقدية الخمس الأولى - لوكهيد، بوينغ، نورثروب، جنرال داناميكس، رايثيون - بنسبة 10 بالمئة سنوياً، وذلك في كل سنة منذ العام 2001 [367]. (وازدادت ميزانية البنتاغون بنسبة مماثلة تقريباً بلغت 11 بالمئة خلال الفترة نفسها) [368]. عام 2005 ارتفعت أرباح الشركات الخمس الأولى 25 بالمئة عن السنة التي سبقتها، لتصل إلى 12,94 مليار دولار [369].

فيما كانت الولايات المتحدة البعيدة جداً تسيطر على سوق السلاح، غزت بلدان عدة هذه الصناعة وتحديداً بريطانيا. احتل مايك ترنر موقعاً له في قائمة النخب الصناعية العسكرية كمسؤول تنفيذي بارز ل بي. آي. إي (الشركة البريطانية الفضائية)، أكبر شركة مصنّعة للسلاح في المملكة المتحدة، وثالث أكبر شركة رابحة في العالم. إنها تعتبر شركة عالمية عملاقة [370]، حيث تضم حوالي 100 ألف موظف في 5 قارات، وتجني 26 بالمئة من مبيعاتها في الولايات المتحدة - وهو أمر شاذ في سوق تسيطر عليها الشركات الأميركية - إنها سابع أكبر شركة تعاقدية عسكرية في الولايات المتحدة - وهي الشركة الأجنبية الوحيدة المورّدة للبنتاغون التي تُعد ضمن قائمة الشركات العشر الكبيرة - وكما نشرت نيويورك تايمز [371]: «تمتلك الشركة إمكانية ولوج خاصة إلى بعض البرامج العالية السرية في وزارة الدفاع. (وبالطبع قد يتغير هذا الموقع المميز إثر الكشف بأن الشركة جاملت الأمير السعودي بندر بن سلطان لتسهيل إتمام صفقة أسلحة قيمتها 54 مليار دولار) [372].

تعتبر الصناعة الدفاعية في بريطانيا نموذجاً عن العولمة والتحرر التجاري [373]. وكونها السوق الدفاعية الأكثر انفتاحاً في العالم، فإنها تشتري ثلاثة أرباع أسلحتها عبر منافسة مفتوحة، مجبرةً الشركات البريطانية على منافسة الشركات الأميركية والأوروبية. ظل ترنر بشكل متواصل يعارض النظام، قائلاً إنه يؤذي صناعة بريطانيا المحلية، وعرض على الملأ احتمال الاندماج مع شركة أميركية. قال عام 2003: «إذا جمعنا المبالغ التي تُنفق على الدفاع في أوروبا والولايات المتحدة، يتضح جلياً أين يتجه مستقبلنا» [374].

عمد ميل الصناعة باتجاه التعزيز وبخاصة في ربع القرن الأخير، إلى تقوية الطبقة القيادية، وهو ما أعطى بعض الأفراد نفوذاً أكبر عام 2006، أحرزت 12 شركة فقط حول العالم أغلبية عائدات الدفاع الدولية [375]. قبل نهاية الحرب الباردة، كانت السلطة ضمن الصناعة أكثر انتشاراً بكثير. ولكن مع تعزيز الصناعة على مستوى دولي، ظهر قادة أكبر الشركات كأفراد نافذين جداً، ولكل منهم روابطه الخاصة مع القادة الحكوميين.

من نتائج هذه الشبكة المركزة أنه بالإضافة إلى التعزيز بمستوى غير مسبوق، باتت شركات الدفاع حول العالم ذات توجه عالمي أكثر فأكثر [376]. لا يعتبر التعاون بين الدول في نواحٍ معينة من إنتاج الأسلحة شيئاً جديداً البتة، ولكن في السنوات العشرين الأخيرة، توسع التعاون الدولي في مجال الأسلحة بشكل كبير من ناحية المدى والسرعة. لا تقوم الشركات المحلية بتبادل المعلومات والأسلحة مع الحكومات الأجنبية أكثر من أي وقت مضى فحسب، بل إنها تشارك أيضاً في التحالفات الاستراتيجية ، والمشاريع المشتركة، وحتى عمليات الدمج مع أندادها في الخارج. لقد برز التعاون الذي

يتخطى الحدود القومية ضمن هذه الصناعة بشكل خاص في أوروبا الغربية، وتوسع ليشمل عدة دول في العالم النامي أيضاً، موفراً إمكانية ولوج إلى المعلومات والتكنولوجيا لتطوير أسس صناعية دفاعية وطنية.

أصبحت شركات الدفاع أكثر اندماجاً في الشبكة العالمية، إلا أنها أصبحت أيضاً أكثر استقلالية، آخذة المبادرة في إعادة هيكلة أساس الصناعة الدفاعية الدولي، وهو دور كانت الدولة تأخذه على عاتقها سابقاً. ومن الطبيعي أنها تدفع باتجاه أنواع المشاريع التي تناسبها، استناداً إلى إنتاج أفضل أو زوائد أكثر، أو ما يعتقدون أن أبرز معارفهم ضمن الجيش يهتمون لأمره. وهذا بدوره يؤدي إلى عملية تكرار أنفسهم حيث أن ما تم إنتاجه يُرجح أن يكون نظير ما سيتم إنتاجه لاحقاً. وتنتصر الزيادة التدريجية لأنها مربحة أكثر وتُبنى على الجهود السابقة لبيع فكرة ما أو العقيدة العسكرية التي تكتنفها. ومن جديد نرى النموذج المتكرر: بضعة قادة من بضع شركات كبيرة يلعبون دوراً مسيطراً في السوق ويتسلمون المسؤولية التي كانت تحملها فيما مضى المؤسسات العامة فيما يتعلق بأخذ القرارات التي تؤثر على شرائح واسعة جداً من الناس عموماً، ومنها قرارات تلعب دوراً في تشكيل عقيدة الدفاع لبلد ما. إنهم فاعلون تحديداً كمدافعين عن أنظمة الأسلحة الكبيرة، والمكلفة، مثل مجموعات حاملات الطائرات المقاتلة، والطائرات الكبيرة، والأسلحة الفضائية ذات التقنية العالية، وكلها تعتبر في آن معاً مربحة وتوفر مقاماً مرموقاً جداً لقادة هذا المجال. وتتم مقاومة التغيير الحقيقي وإعادة التقييم. يعتبر تحويل اتجاه التركيبة الصناعية العسكرية أشبه بتحويل اتجاه سفينة حربية، في عصر تعتبر فيه السفن الأصغر والأسرع، التي تحمل طواقم أقل عدداً وتقوم بإطلاق طائرات من دون طيارين، هي الأنسب.

شبكات المعارف ضمن شركات الدفاع

ثمة ترابط بين شركات الصناعة الدفاعية على المستوى المحلي، في سياق توازن معقد من التعاون والتنافس. على سبيل المثال، تخوض شركتا لوكهيد وبوينغ دعوى قضائية منذ العام 1998، حينما قامت لوكهيد بمقاضاة بوينغ لسرقتها بيانات عن الملكية بهدف الفوز بعقد، مع ذلك تواصلان الاندماج والتعاون في عقود مربحة مثل صفقة إطلاق القمر الاصطناعي عام 2005[377]. وغالباً ما تنخرط شركة (بي. أي. إي) في منافسة شرسة مع الشركة التعاقدية البريطانية التي تحتل المركز الثاني (إي. أي. دي. أس) «الشركة الدفاعية والفضائية الأوروبية»، ومع ذلك تتعاون معها في مشاريع مشتركة مثل صفقة ضخمة لتصنيع الصواريخ في العام 2001. في أغلب الأحيان تقوم الشركات بالتعاون في وجه المنافسة الأجنبية، التي باتت شائعة جداً في صناعة العولمة.

ولكن في الوقت عينه، تستغني الصناعة بشكل متزايد عن الحدود القومية وتنشئ تحالفات لدخول السوق العالمية. حينما وصل رونالد شوغر [378] إلى لوكهيد، وضع تركيزاً جديداً على تأسيس شراكات دولية مع شركات أجنبية، وصرح لواشنطن بوست عام 2004: «إننا نرى العالم في حالة ترابط من خلال التجارة المالية والمصالح الأمنية». يمكن لمثل هذه الشراكات أن تكون معقدة، خصوصاً مع تردد الكونغرس الأميركي في مشاطرة التكنولوجيا والوظائف المحلية. ولكن إذا كان لترنر من (بي. أي. إي) ما يقوله حيال هذا الأمر، ستواصل هذه المشاعر الحمائية خفوتها [379]. توجه إلى جمهور في العاصمة واشنطن بالقول في أيار/مايو من العام 2006: «لقد حدّت الأفكار القائلة: نحن مقابل الآخرين، من العملانية في الاقتصاد العالمي. الأسواق

المفتوحة تساعدنا جميعاً». (وهذا تناقض مباشر مع مخاوفه التي نُقلت عنه سابقاً حيال حماية القدرة الإنتاجية المحلية في المملكة المتحدة. ولكن على الرغم من الفرق الجلي بين الموقفين، فإنهما مرتبطان من ناحية أساسية واحدة، إنهما يتساوقان تماماً من ناحية طريقة دعمهما لمصالح مساهمي بي. أي. إي وقيادتها).

إنهم جميعاً في غرفة صغيرة واحدة

تلتقي الطبقة العليا من المؤسسة العسكرية العالمية - وزراء دفاع ورؤساء أركان- باستمرار في مواقع منسقة رسمية وخاصة إلى حد ما. والأمر نفسه يتكرر حينما يضم الاجتماع القطاع الصناعي ويتم التفاوض على صفقات الأسلحة. توفر أماكن كثيرة الفرصة لاجتماع طبقة النخبة العسكرية الصناعية التي تضم محترفين عسكريين، وصنّاع سياسة مدنيين، ومصنّعي أسلحة، ومتعاقدين في مجال الدفاع.

يعتبر مؤتمر ميونيخ حول السياسة الأمنية الذي بدأ عام 1962 أحد هذه الأماكن التي يجتمع فيها المسؤولون ذوو المستوى الرفيع ويتعاونون حول المسائل الدفاعية والأمنية الأوروبية الأميركية. توسع المؤتمر كثيراً عام 1999 ليشمل ممثلين من أوروبا الشرقية وآسيا، إضافة إلى أفراد من الإعلام وصناعة الأسلحة. ويسمي شخص بارز في مجلس العلاقات الخارجية هذا الاجتماع «المقياس المفيد للعلاقات الممتدة عبر الأطلسي». كانت قائمة الحاضرين عام 2006 ملأى بالشخصيات النافذة ومنهم دونالد رامسفيلد، ووزير الدفاع الفرنسي آنذاك ميشيل أليوت ماري، والمدير التنفيذي لـ EADS طوم إندرز، والسيناتور الأميركي جون ماكين، ومحرر داي زيت جوزيف جوف، والأمين العام لحلف الناتو الجنرال جاب دو هوب شيفير، ونائب رئيس (بوز

ألين هاميلتون) جايمس ووسلي. لدى مقارنة هذا المؤتمر بمناسبات أخرى مثل دافوس، أو بلدربيرغ، أو اجتماعات المفوضية الثلاثية، قال لي ريتشارد هولبروك: «بالنسبة إلى مصالحي الخاصة، أعتبر أن مؤتمر الأمن في ميونيخ أفضل المؤتمرات جميعاً، لأنه غاية في التركيز. إنه اجتماع حقيقي للنخب الأمنية المحلية الدولية. كان في الأصل يضم أشخاصاً من أوروبا والولايات المتحدة فحسب، ولكنه بات يشمل اليوم الهند وإسرائيل والصين، ويجمع 200 شخص في غرفة أصغر من هذه، فتجد نفسك محشوراً جداً مع أشخاص مثل دونالد رامسفيلد وأنجيلا ميركيل وجون ماكين وهيلاري كلينتون ووزراء الدفاع والملك عبد الله ورئيس جورجيا ساكاشفيلي؛ وجميعهم في غرفة صغيرة. والنقاش جاد ومركز ومتواصل. إنه مؤتمري المفضل». تدور الاجتماعات حول مسائل أساسية مثل كيفية وجوب تطور مهمّة الناتو، أو المسألة الحساسة المتعلقة بكيفية استفادته من مسرح عملياته التاريخي، أو كيفية معالجة التوسع المستقبلي لقدرات الناتو في شرقي أوروبا ووسطها. كما يتطرق لصفقات الأسلحة، حيث تتراوح النقاشات من أسئلة حول القدرة العملية للأنظمة فيما بينها، إلى حسنات نشر الدفاعات المضادة للصواريخ ومنصات الأسلحة الجديدة، على الرغم من أن هذه النقاشات تدفع بالمبيعات المعلقة والشارين الأولين نحو ما هو جديد.

يعتبر حوار (شانغري لا) مقراً مهماً آخر لصنّاع السياسة العسكرية والدفاعية في منطقة المحيط الهادئ - آسيا. يهدف هذا الحوار الذي بدأ عام 2002 إلى أن يكون أفضل آلية متوفرة في منطقة آسيا لتنمية وربط السياسة العامة الفعالة والذكية حول مسألتي الدفاع والأمن [380]. ينظم المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية (أي. أي. أس. أس) هذا المؤتمر ويرعاه المصنّعون البارزون في مجالي الدفاع والأسلحة: بي. أي. إي وبوينغ وإي. أي. دي. أس ونورثروب غرومان وميتسوبيشي وغيرها. (يشمل معهد إي. إي. أس. أس عدداً من الشخصيات العالمية من ميادين عديدة: دايفد

إيغناتيوس، محرر في واشنطن بوست؛ توماس بيكيرينغ، نائب رئيس سابق في بوينغ، ومساعد وزير الخارجية للشؤون السياسية بين عامي 1997-2001، ورائد في البحرية؛ وروبرت إيلسورث، نائب رئيس في أي. أس. أس، وعضو سابق في الكونغرس عن ولاية كنساس، وسفير إلى حلف الناتو بين عامي 1967-71، ومساعد ونائب وزير الدفاع بين عامي 1974-77، وعضو في مجلس إدارة جنرال داياميكس، وعضو في مجلس العلاقات الخارجية). حضر مسؤولون من 22 دولة، منهم 9 وزراء دفاع، في اجتماع عام 2006 في سنغافورة. ويدير معهد آي. أس. أس أيضاً حوار الخليج، الذي يجمع مسؤولين من مجال الدفاع والسياسة الخارجية من الشرق الأوسط مع قوى عالمية مثل الولايات المتحدة والصين وروسيا. توفر هذه الاجتماعات منابر مهمة حيث يتم تدعيم الروابط الداخلة في صلب التعاون العسكري - العسكري (وهي روابط بالغة الأهمية، حتى في التدخلات الإنسانية كما حصل في أعقاب التسونامي الذي حصل عام 2004 ودمر الكثير من المناطق الساحلية لجنوب شرق آسيا) ويتم تشكيل روابط جديدة أخرى. وكحال اجتماعات أخرى للنخب، تصبح مقرات يتم فيها صياغة الأعراف العامة بشأن التهديدات، وموثوقية الشركاء، وعناصر العقيدة العسكرية الموجودة ضمن الحلف.

خصخصة الجيش: طريق ذو اتجاهين

إبان كتابة هذا الكتاب، كان يوجد حوالي 170 ألف جندي على أرض العراق [381]. والأمر هو واقع وجود 125 ألف متعاقد مدرب آخر، والكثيرون منهم مسلحون ويلعبون أدواراً تعتبر تقليدياً منوطة بالجيش الوطني [382]. وهؤلاء المحاربون المستأجَرون يكونون عادة جنوداً عسكريين سابقين، ولكنهم انتقلوا إلى صناعة سريعة النمو، كتلك التي حوّلت شركات مثل شركة بلاكووتر التي يقع مقرها في شمال كارولينا، من لا شيء تقريباً إلى شركات لها عائدات بقيمة 100 مليون دولار، في غضون عقد واحد من الزمن. لقد فازت الشركة، التي يديرها إيريك برينس الوريث لثروة جُمعتْ من تجارة قطع السيارات، والذي ينتمي إلى الجناح اليميني المتطرف، بعقود أمنية دبلوماسية مع وزارة الخارجية، وعلى فترة سنوات متعددة، بقيمة ثلاثة أرباع المليار دولار

في السنوات الثلاث المنصرمة فحسب [383]. (حققت بلاكووتر أيضاً مكاسب كبيرة من جراء الإعصار كاترينا، حيث فازت بعقود تساوي ربع مليون دولار في اليوم). استلم برنس، وهو من مغاوير البحرية السابقين وتبرع بحوالي 200 ألف دولار لسياسيين جمهوريين، شركة كانت تصنع أدوات إطلاق النار، وقام بتحويلها. تضم بلاكووتر اليوم موظفين يعملون في تسع دول حول العالم، وأسطولاً يتألف من أكثر من عشرين طائرة، وقاعدة بيانات فيها أكثر من عشرين ألف جندي إضافي في حالة جهوزية [384]. في أقل من عشر سنوات، أسس برنس شركة تعتبر اليوم رائدة في مجال الشركات العسكرية الخاصة.

تعتبر الشركات العسكرية الخاصة من الأقرباء الأقل وضوحاً للقوى المقاتلة التقليدية، ولكنها تتحول إلى مشارك قوي في دينامية العلاقات بين الدولة والجيش. وصف بي دبليو سينغر في دراسة أجراها على الصناعة العسكرية المخصخصة نشوء المؤسسات العسكرية الخاصة «كنموذج عالمي شامل» وله عمليات في جميع القارات ما عدا الأنتاركتيكا ومن ضمنها الأماكن المنعزلة والأقاليم الاستراتيجية الأساسية [385]. تعتبر الشركات العسكرية الخاصة أساساً شركات خاصة كلفتها الحكومات بمجموعة واسعة من الخدمات العسكرية والأمنية، ومنها تقديم الأسلحة المتطورة، وحماية المنشآت، وأمن الموظفين، والترجمة، والتحقيق، وتدريب القوى العسكرية والبوليسية؛ وعادة يستثنون القتال الفعلي. برزت الشركات العسكرية الخاصة منذ الخمسينيات على الأقل، حينما أوجدت المملكة المتحدة وجنوب إفريقيا مجموعات مماثلة من المرتزقة لكي يتدربوا ويقاتلوا في الشرق الأوسط، وأنغولا، وسيراليون؛ كما كلفت الولايات المتحدة أيضاً متعاقدين خاصين

ليدربوا الجيش الفييتنامي وقوى الشرطة في الستينيات والسبعينيات. ويوجد اليوم حوالي خمس وثلاثين شركة عسكرية خاصة في الولايات المتحدة، ومنها أسماء شهيرة مثل كيلوغ، براون ورووت (هاليبورتون)، داينكورب، ترايدنت، إضافة إلى الشركة السيئة السمعة بلاكووتر [386]. غالباً ما تمتلك هذه الشركات روابط مع مؤسسات دفاعية أكبر حجماً؛ تمتلك نورثروب غرومان مؤسسة فينيل في فيرفاكس، فيرجينيا، على سبيل المثال. وتمثل فينيل الوظيفة التاريخية والحالية للشركات العسكرية الخاصة في الولايات المتحدة: أوجدها مسؤولون عسكريون متقاعدون، وما فتئت تعمل في السعودية منذ أكثر من ثلاثين سنة، وأولى مسؤولياتها هي تدريب الحرس الوطني السعودي. إنها قوة تتألف من مئة ألف جندي يقومون بحماية المملكة من التهديدات المحتمَلة من الجيش العامل. كتب تشالمرز جونسون، مؤلف (أحزان إمبراطورية) قائلاً إنه على مدى بضع سنوات فحسب قامت فينيل بـ«تأسيس وإدارة وكتابة العقائد وتجهيز العناصر لخمس أكاديميات عسكرية سعودية، وخمسة ميادين رماية، ونظام رعاية صحية، في الوقت الذي دربت فيه وجهزت المعدات لأربعة ألوية ممكننة سعودية وخمسة ألوية مشاة. وقامت السعودية بدورها بدفع مئات الملايين من الدولارات لمؤسسات دفاعية مهمة لتجهيز هذه القوى» [387].

ولهذه العلاقات معانٍ مهمة. إذا كانت الشركات العسكرية الخاصة تمثل فعلياً «الواجهة العملية الجديدة لصناعة الحرب»، فلن يعود للحكومات سلطة احتكارية على العنف، وسيتم تحجيم سلطة الدولة إلى حد كبير [388]. وبشكل أساسي تعتبر الشركات الخاصة معفاة من المراقبة التشريعية أو العامة. وفعلاً أصدر بول بريمر، الحاكم المدني الأميركي في العراق مرسوماً

يقضي بأن المتعاقدين الأفراد محصنون من المحاكمة في العراق، فأبعدهم عن متناول القانون... [389] حيث يعمل البعض. (في الولايات المتحدة تحتاج العقود إلى موافقة كل من وزارة الخارجية والبنتاغون). وهذا يسمح للقادة «باختصار الإجراءات الديمقراطية عبر تحويل مهمات السياسة الخارجية المهمة إلى شركات في الخارج غير عرضة للمحاسبة» [390]. أو كما وصف صحفي الأمر: «يمكن لرؤساء هذه الشركات تجاهل النتائج وتفادي المسؤولية» [391]. (مع تواصل نمو ظاهرة الشركات العسكرية الخاصة، سيتحتم على الدول تعديل سياساتها الخارجية لتتحمّل مسؤولية وجودها وتتحكم بها بشكل أفضل).

تضم شركة بلاكووتر عدداً من كبار المسؤولين السابقين في البنتاغون وجهاز الاستخبارات ومنهم المسؤول السابق عن مكافحة الإرهاب في إدارة بوش، كوفر بلاك، والمفتش العام السابق في البنتاغون جوزيف شميتز، ونائب المدير المساعد السابق في مديرية العمليات في وكالة الاستخبارات المركزية روبرت ريتشر، والشرطي السري الأميركي اللاتيني البارز السابق في وكالة الاستخبارات المركزية ريك برادو. وصفت مقالة كُتبت في خريف 2006 في مجلة هاربر كيف قدّم الباب الدوار نفعاً لبلاكووتر: ريتشر رئيس سابق لقسم الشرق الأدنى في وكالة الاستخبارات المركزية [392] وقد عمل لمدة طويلة في عمان حيث تسلم لفترة امتدت من عام 1999 منصب قائد المحطة. ولسنوات عدة ظل الرجل المعين من قبل الوكالة لدى الملك الأردني عبد الله، حيث أنشأ معه علاقة وثيقة إلى حد بعيد. قال شخص على دراية بالعلاقة: «لقد مرت علاقتنا مع الأردن بفترات جيدة وأخرى سيئة ولكن

لطالما كانت علاقة الملك جيدة مع الوكالة. يكون أول تواصل للملك دائماً مع وكالة الاستخبارات المركزية وليس مع السفير الأميركي».

> ... بعد تقاعد ريتشر، تفيد المصادر أنه ساعد بلاكووتر على عقد صفقة مربحة مع الحكومة الأردنية لتقديم النوع نفسه من التدريب الذي تقدمه وكالة الاستخبارات المركزية. وخرجت ملايين الدولارات التي استثمرتها الوكالة في الأردن من الباب مع ريتشر.

يُدفع لكثير من قوات بلاكووتر على أرض العراق - القوات التي قامت بمهمات أساسية مثل توفير الحماية لبول بريمر - أكثر مما يتم دفعه بكثير لعناصر الجيش الأميركي، وغالباً ما يجنون في الشهر بقدر ما يجنيه الجنود في السنة، حيث يكسب البعض أكثر بكثير مما يجنيه وزراء المجلس الأميركي.

ويرى مسؤول في إحدى الشركات المتعاقدة الخمس عشرة الأولى أمراً مختلفاً: «هاكم ما حصل على مدى السنوات: اتسم الشباب الذكاء. واكتشفوا أن بمقدورهم تنفيذ مهمة معيّنة لحساب الحكومة وتلقي رواتب حكومية، ولكن إنْ قاموا لحساب في القطاع الخاص فسيجنون أكثر بكثير. لذا تحركوا، ومن خلال نفوذهم حركوا التدفّق المالي من أولئك الذين يدفعون مقابل عمل الحكومة إلى أولئك الذين يكلفون أشخاصاً آخرين للقيام بالمهمة».

وفي الخارج يوجد وجهات نظر مختلفة تماماً حول خصخصة الجيش. خلال الإصلاحات الكبيرة التي حصلت في التسعينيات، أصبح القادة العسكريون الصينيون في جيش التحرير الشعبي مؤيدين للتغيير باسم مصالحهم الخاصة. في الواقع يسود الاعتقاد بأن أحد الأسباب الكامنة وراء سلاسة انتقال هونغ كونغ وصون دورها كمركز رأسمالي بعناية شديدة يعود

إلى أن كبار المسؤولين العسكريين الصينيين يحتاجون من النظام المصرفي الفاعل في هونغ كونغ أن يبني ويحفظ ثرواتهم الخاصة.

إن هذا التقدير المستجد للرأسمالية التي أدركت جيش التحرير الشعبي خلال التسعينيات قد جعل عدداً منهم أعضاء في طبقة النخبة العالمية، ومنهم رين زينغفاي الذي يرأس اليوم شركة هواواي للتكنولوجيا، والذي قام بتحويل قرض بقيمة تسعة ملايين دولار من بنك حكومي إلى واحدة من أبرز شركات الاتصالات الدولية في الصين [393]. استفادت هواواي، التي قدمت نفسها كمنافسة منخفضة التكاليف لكبار الموردين من الغرب، من المعرفة التي استقاها رين حين كان يعمل كباحث تقني في الجيش الصيني. قام جيش التحرير الشعبي أيضاً بدعم الشركة تماماً كما دعم القياديون السابقون في الاستخبارات الروسية، على الأقل لفترة محدودة، حكام القلة مثل ميخائيل خودوركوفسكي. احتاج الجيش إلى قدرات اتصال ممتازة، إلى درجة أن كبار المسؤولين العسكريين استفادوا أيضاً مالياً من نمو هذه الشركة إلى أقصى الحدود. أُشيع أن رين الذي أمضى عقداً من الزمن في سلك الجيش، يدير الشركة نظير الطريقة العسكرية ويبقى مستتراً عن الأنظار، ولكنه يواجه اليوم صعوبة في الاحتجاب عن الأنظار وقد تخطت عائدات الشركة أحد عشر مليار دولار. تراوحت شركات قابضة أخرى تابعة لجيش التحرير الشعبي في التسعينيات من فندق بلاش بالاس في بكين إلى شركات تعنى بالسندات المالية مثل شركة جاي. أند. أي للسندات المالية التي مُنيت بالفشل [394]، كما تضمنت شركات بارزة أخرى مثل غرايت وول تيليكوم، وتشاينا بولي غروب، وتشاينا كاري إنتربرازز، وتشاينا زينغزينغ غروب.

في أواخر عام 2006 أخذت الحكومة الصينية هذه النزعة إلى خاتمتها الطبيعية [395]، فأعلنت عن خطط تمويل الشركات المنتجة للمعدات العسكرية ذات الملكية الخاصة - على عكس الشركات ذات الملكية الحكومية - وبالتالي عززت المنافسة والابتكار، وأعطت جيش التحرير الشعبي خياراً أفضل لانتقاء المنتجات والخدمات حينما يتعلق الأمر بمهمتها الأساسية. فتقدمت شركات مثل (شانكزي باوجي للآليات الخاصة)، التي تعنى بصناعة ناقلات الجند المصفحة، ومجموعة من شركات التكنولوجيا العالية لتنفيذ هذا الدور، وفي أغلب الأحيان قبلت في سياق ذلك المليارات كهبات وعشرات المليارات كعقود، وكلها تهدف إلى مساعدة الصين في ردم هوّة التكنولوجيا الدفاعية بينها وبين الغرب. ويتزامن ذلك مع إعلان الصين للإنفاق العسكري القياسي حيث وصلت ميزانية عام 2007 إلى أعلى مستوى لها في غضون خمس سنوات [396]. وتفوق الزيادة، التي تبلغ رسمياً حوالي خمسة وأربعين مليار دولار، ما كانت عليه عام 2006 بنسبة 18 بالمئة.

قال شريك بارز في إحدى أبرز شركات الأسهم الخاصة في الغرب والتي تعتبر ناشطة في الصين: «ثمة عقد فوق العقد في كل هذا الموضوع. يؤسس جيش التحرير الشعبي شركات جديدة بغرض إثراء نخبة أفراده. وتقسو الحكومة على الروابط حينما يُجنى الكثير من المال وتنتشر أخبار عن الفساد. ثم تُحرّر هذه الشركات لتصبح شركات أكثر خصوصية بحق، وأكثر استقلالية، وفي أغلب الأحيان أكثر نجاحاً. وقد شهدتُ ما يحدث تالياً خلال عشاء حضرتُه في شانغهاي في وقت ليس ببعيد، حيث جلست مع مدير تنفيذي لشركة تكنولوجية كبيرة وتحدثنا عن سلسلة قادمة من الاجتماعات في بكين، فقال: «لماذا لا تزال تكلف نفسكَ عناء رؤية هؤلاء المسنين؟ فنحن مستقبل السلطة في الصين».

النقطة الجوهرية للحرب الدائمة: دولة وتحالف يفوقان ما عداهما

حتى في وجه ازدهار الصين والزيادات الأخيرة في الإنفاق الدفاعي، وعلى الرغم من الصرخة القائمة في الغرب بشأن التهديد الذي يمثله هذا

الأمر، لا يزال أمام الصين طريق طويل لمجاراة الدولة القائدة دون منازع في مجال الإنفاق الدفاعي حول العالم: الولايات المتحدة. على أساس الدولارات المستثمرة وحدها، قامت أكثر من خمسين سنة من الحرب الدائمة بتأكيد مركز الولايات المتحدة، القوة العسكرية العظمى الفعلية في العالم. وفقاً لمعهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام المرموق جداً [397]، من أصل مبلغ 1,2 تريليون دولار الذي أنفقته الحكومات في مجال الدفاع على مستوى العالم عام 2006، أنفقت الولايات المتحدة وحدها 529 مليار دولار أي حوالي النصف. حوالي 80 بالمئة من المبلغ الإجمالي أنفقته أميركا وحلفاؤها في الناتو. ووفقاً لبيانات المعهد، الدول المنفقة الأربع الأولى هي بريطانيا: 59 مليار دولار، وفرنسا 53 مليار دولار، والصين 50 مليار دولار، (لاحظوا الفارق بين هذه الأرقام والرقم الرسمي المذكور أعلاه) واليابان 44 مليار دولار. والدول الثلاث عشرة الأولى تنفق وحدها عشرة مليارات دولار سنوياً. ومن بين المئة شركة المتعاقدة في مجال الدفاع حول العالم والتي صنفتها مجلة ديفينس نيوز عام 2007، أربع من أصل أول عشر شركات هي من الولايات المتحدة، والثلاث الأخرى تقع مقراتها في بريطانيا، وهولندا، وإيطاليا. والشركات العشرون الأولى هي جميعاً من دول حلف شمال الأطلسي [398].

ولدى المعهد أيضاً (مشروع انتقال الأسلحة) ويقوم بمراقبة من يبيع الأسلحة ومن يشتريها [399]. وفقاً لهذا المشروع، كانت السنة الأنجح لأضخم مبيعات الأسلحة هي سنة 1982، أي خلال الحرب الباردة، حينما كانت الدول الخمس التالية: الاتحاد السوفياتي، الولايات المتحدة، فرنسا، بريطانيا، إيطاليا، مسؤولة عن 82 بالمئة من صفقات البيع هذه. ومنذ ذلك الحين

انخفضت المبيعات العالمية للأسلحة، وأصبحت اليوم حوالي نصف ما كانت عليه قبل ثلاث وعشرين سنة، ومع ذلك لا تزال الدول الخمس التالية تبسط سيطرتها: الولايات المتحدة، روسيا، ألمانيا، هولندا، فرنسا. ومن بين هذه الدول، تأتي روسيا في الطليعة، نظراً إلى ميزة أسعارها، وإلى واقع أن الكثير من مشتري الأسلحة هي دول نامية يهمها السعر أكثر من التطور التكنولوجي.

ولكن ضمن عمليات البيع الروسية، يوجد تركيز في عداد المشترين. من عام 2001 إلى عام 2005، ذهب 43 بالمئة من مبيعات روسيا إلى الصين و25 بالمئة إلى الهند. وبالتالي اشترت هاتان القوتان الصاعدتان ثلثي صادرات روسيا.

نظراً إلى سيطرة أميركا على صناعة الأسلحة الخاصة، فإن احتمالات إعادة احتلالها لموقعها الأبرز ضمن بائعي الأسلحة على قوائم المعهد تبدو مبشرة، نظراً إلى أن الدولة مرتبطة بروسيا في مسألة تقاسم الأسواق. بين عامي 2001 و2005، ذهب 36 بالمئة من مبيعات الولايات المتحدة إلى اليونان وإسرائيل وبريطانيا ومصر، ولكن الهند واليابان تتوجهان صعوداً على القائمة. تعتبر العلاقة الهندية مهمة بشكل خاص بسبب الحجم الكبير لتلك السوق، وأيضاً لأن الهند تعتبر اليوم قوة موازِنة مهمة، لكل من الصين التي تزداد قدرتها القتالية والباكستان غير المستقرة سياسياً.

وتماماً كما يساعد التعاون العسكري-العسكري بين القادة على تعزيز المبيعات، كذلك تساعد المبيعات على تعزيز الروابط السياسية والدبلوماسية الطويلة المدى. تقوم التحالفات بدفع مبيعات الأسلحة قدماً ومبيعات الأسلحة تدفع التحالفات. إن قامت اليابان، كما يبدو مرجحاً، بتبني موقف عسكري تقليدي مندفع إلى الأمام، وسعت غيرها من دول آسيا إلى موازنة زيادة الإنفاق الحديث الهائل على الأسلحة في الصين، فمن المتوقع أن ينمو سوق مبيعات الولايات المتحدة في آسيا أكثر بكثير. على سبيل المثال، من المرجح أن يقوم الجيش الياباني ذو النزعة الأكثر تقدمية بشراء نوع الطائرات الأميركية الذي اعتادوا عليه من مصنّعين أمثال بوينغ ولوكهيد، أو زيادة عدد أساطيل سفنه التي تضم أنظمة دفاعية متطورة من صنع نورثروب غرومان أو رايثيون. وبالتالي فإن الخطوة السياسية التي قد تأخذها اليابان بعد مشاورات حثيثة مع الولايات المتحدة من شأنها على الأرجح أن تثمر نتائج تجارية لها عائدات مباشرة على الولايات المتحدة والقادة والمساهمين في شركات الدفاع التعاقدية الكبرى. إذا أدى هذا إلى ارتفاع هائل في الميزانيات الدفاعية الأخرى في

المنطقة، سواء في كوريا الجنوبية أو تايوان، وهما دولتان تعتبران أيضاً من عداد زبائن الولايات المتحدة الكبار، فإن الفوائد ستتصاعد.

يقدر المعهد أن نسبة مبيعات الأسلحة التقليدية الكبيرة في التجارة العالمية تبلغ 0,5 - 0,6 بالمئة، وهي نفسها جزء صغير من المبيعات الإجمالية المتعلقة بالدفاع. وهذا يشير إلى أن من ناحية الأهمية العالمية، هذه ليست مجرد لعبة أرقام. فمبيعات الأسلحة تشير إلى انتقال القدرة على فرض السلطة وبالتالي تغيير توازن الرعب قطرياً ودولياً. وبالنتيجة، لعله من غير المفاجئ أنها تأتي نتيجة تعاون كبير على أعلى مستوى بين النخب السياسية والعسكرية والتجارية، وهي المجموعات الأساسية في طبقة النخبة العالمية.

الذبابة والأسد

إن الأعضاء الأقل شهرة أو نخبة الظل ضمن أصحاب النفوذ العسكريين في العالم يصعب تحديد موقعهم جغرافياً وديموغرافياً. إنهم يشملون تجار أسلحة غير شرعية وقادة إرهابيين وغيرهم، وهم مجرمون تتخطى نشاطاتهم الحدود وتسبب عدم استقرار دولي. وعلى الرغم من أنه يصعب رؤية هؤلاء الأفراد، إلا أن لهم تأثيرهم على المستوى العالمي. فاحتمال استخدامهم أسلحة الدمار الشامل أو تزويد أحد بها، يجعل بمقدورهم تغيير مصير الدول.

يرتبط الكثير من العناوين الرئيسية وينصب الكثير من الاهتمام في مجال تجارة الأسلحة على الأسلحة الأكثر تدميراً أو الأغلى ثمناً. على سبيل المثال، يصف ويليام لانغويش في كتاب «السوق الذرية» [400] واحدة من أكثر الظواهر التي تثير زعزعة وتنقل السلطة في مجال الأمن العالمي: امتلاك الدول الفقيرة لتكنولوجيات الأسلحة النووية. ينعت الكاتب هؤلاء «بالفقراء النوويين» ويشير إلى أن امتلاكهم مثل هذه الأسلحة يعطي هذه الدول وقادتها

نفوذاً أكبر بكثير على المستوى الدولي. (في الحقيقة وصف بيل كلينتون ذات مرة الأسلحة النووية بأنها الحصاد النقدي الوحيد لكوريا الشمالية) [401].

ولكن قصة كيفية انتقال تكنولوجيات الأسلحة تلقي الضوء على الكثير من النزعات الهامة جداً التي تؤثر على سوق الأسلحة العالمية: تزايد مقدار التجارة غير المشروعة بالأسلحة أو تكنولوجيا التسلح من قبل جهات تتجاهل الأنظمة العالمية، وقدرتها على تجاهل هذه الأنظمة لأنها فشلت أو تفشل. ويعتبر إنكار فاعلية المعاهدة الخاصة بمنع انتشار الأسلحة النووية كآلية للحد من وجود الأسلحة النووية في يد مجموعة قليلة من الدول، هو أخطرها. ومع التأكد من اكتساب الهند وكوريا الشمالية والباكستان قدرات نووية في السنوات الأخيرة وقرب اكتساب إيران لها، يتضح جلياً ودون أدنى شك أن أهمية النظام في حالة تداعٍ، حيث تتسابق الدول الصغيرة وحتى عناصر غير حكومية إلى امتلاك التكنولوجيا.

وهذا بدوره أدى إلى وجود أمثال عبد القادر خان الذي اكتُشف أنه يتربع على عرش التجارة العالمية غير المشروعة بمثل هذه الأسلحة. في منتصف السبعينيات صمم خان على مجابهة التهديدات الناجمة عن تزوّد الهند بالسلاح الذري، فعمد إلى سرقة مسودات المفاعل من مختبر في هولندا حيث كان يعمل، وأطلق برنامج الأسلحة النووية لبلده، صانعاً لنفسه هوية «أبو القنبلة الإسلامية» [402]. ومن ذلك الحين أسس خان شبكة عالمية للانتشار النووي وتمت إدانته في محاكم في أوروبا وجنوب إفريقيا بتهمة إتمام أعمال ذات برامج سرية أو غير مرخصة لست دول على الأقل: الهند، باكستان، جنوب إفريقيا، كوريا الشمالية، ليبيا وإيران. ولكن يبقى الكثير مجهولاً حول مدى اتساع شبكة خان، على الرغم من أنه حالياً محتجز في بيته في إسلام آباد، إلا أنه يبدو أن تأكيدات بوش عام 2004 بأنه وضع حداً لعمل الشبكة تبدي تفاؤلاً مبالغاً فيه في أفضل الأحوال [403]. في آب/أغسطس 2006، كتب ستيف كول في ذا نيويوركير: «كحال خان والكثير من شركائه المجهولين، فإن المهندسين المقاولين الذي ظهروا كوكلاء للانتشار النووي يشتهون الخصوصية ونادراً ما يفسرون أعمالهم [404]. على الرغم من ذلك كان لدوافعهم ومعتقداتهم - الكبرياء المهني والطمع والخوف من الافتضاح وأحياناً المعتقد السياسي - تأثير شديد على التوازن النووي في حالات مثل إيران وليبيا والباكستان تماماً كقرارات رؤساء الوزارات أو الرؤساء». في الواقع، يعتبر مسؤول

أميركي بارز دور خان المثير للخوف في القرن الحادي والعشرين مضاهياً لدور هتلر وستالين في القرن العشرين [405]. حتى من دون لقب عسكري أو مكانة المدير التنفيذي، يمتلك الرجال أمثال خان القدرة على صياغة الأحداث العالمية إلى حد فائق ومرعب.

يؤلف الإرهابيون الدوليون [406]. مكوّناً دقيقاً ومشابهاً لطبقة الظل التابعة للكتلة الصناعية العسكرية. إنهم منخرطون بشكل مباشر باستخدام القوة والعنف أكثر من أندادهم في تجارة السلاح، ويمكن لنتائج أفعالهم أن تكون أكثر خطورة. إضافة إلى شخصيات رديئة السمعة مثل أسامة بن لادن، يوجد آخرون يتمتعون بنفوذ مشابه في شبكاتهم الخاصة، فالقادة: أيمن الظواهري (القاعدة)، ورمضان عبد الله محمد شلّح (الجهاد الإسلامي الفلسطيني) والسيد حسن نصر الله (حزب الله) يتصدرون قائمة طويلة من الأفراد الذين يُعتبرون عقولاً مدبرة. ولكن التركيز على الرجال النخبويين يأتي جزئياً من الإعلام واندفاع العامة تجاه إعطاء حركة ما وجهاً، أي شخصنتها. وفي حين يُعتبر قادة مثل بن لادن مهمين - يُعتبر هو ونصر الله بكل تأكيد من طبقة النخبة نظراً إلى رمزية موقعهما ومصادرهما وشبكاتهما وروابطهما السياسية-إلا أنه يوجد عدد لا يُحصى من النماذج حول قوة الإرهابيين في عدم معرفتهم. من اختفاء بن لادن في الجبال الواقعة بين أفغانستان وباكستان، إلى اختفاء قادة بارزين آخرين. إن اختفاء وقابلية تغير هؤلاء القادة يشيران إلى أنه في حالة الإرهاب تعتبر الشبكات أهم من الأفراد. على سبيل المثال، لم يفعل مقتل أبو مصعب الزرقاوي الكثير لإضعاف القوة الفتاكة للقاعدة في العراق. والمثير للسخرية أن تقنية القتل المفضلة لكثير من الجماعات في الشرق الأوسط، وهي العمليات الانتحارية، لا تعتبر مجرد طريقة فاعلة لإنزال الألم في العدو، ولكنها تعبير مجازي عن الحركة. الهويات الفردية قابلة للإزالة والاستهلاك.

في الآونة الأخيرة دفع التركيز على ما يسمى بالحرب على الإرهاب إلى إجراء دراسات مكثفة على الشبكات الإرهابية، إلا أنه تبين أيضاً أن جزءاً مهماً من قدرات هذه المنظمات يكمن في سلاسل الموردين الإرهابية: القدرة على النفاذ إلى شبكات غير مشروعة من تجار الأسلحة ومبيّضي الأموال ومهربي المخدرات وحتى البائعين المتجولين للبضائع المزورة من أجل الحصول على المال النقدي وتحريكه وتوجيهه إلى عمليات شراء الأسلحة وشراء أوراق مالية مزيفة وعبور الحدود ورشوة المسؤولين وفعل كل ما يلزم من أجل إثمار خطة ما. كتب المحرر في (فورن بوليسي: السياسة الخارجية)

مواسيس نعيم [407] مقالاً دقيقاً حول الموضوع بعنوان «محرم» يصف فيه الآلاف من الشبكات المهجّنة التي يمكن جذبها لدعم مهمة محددة وتوسيع قدرات جماعات إرهابية وغيرها من الجهات غير الشرعية مقابل المال النقدي. نعيم الذي وُلد في ليبيا ونشأ في فنزويلا كان جالساً في غرفة الجلوس في منزله المريح في بيثيسدا، ماريلاند وتناقش معي في مسألة نخب الظل التي تقوم بتجارة الأسلحة حول العالم والتي تبدو بعيدة جداً. فقال: «إنه اقتصاد ضخم. وهو مهم بشكل كبير، وبالنسبة إلى كثير من الأشخاص تصعب رؤيته، ولكن هذا ما يحدث في كثير من الدول حيث تبلغ درجة الانفصال بين ما هو شرعي وغير شرعي درجتين أو ثلاثاً أو صفراً. اذهبْ إلى روسيا وجِدْ شركة لا تمتلك ثلاث أو أربع درجات انفصال عن جهة إجرامية».

ثم واصل كلامه قائلاً: «هذه نخب جديدة، وهي نافذة جداً مالياً وسياسياً. إنهم لا يذهبون ولا يحتاجون إلى الذهاب إلى دافوس. لا ينتمون إلى أي من هذه الدوائر، ولكنهم غالباً ما يحصلون على إمداد مالي أكبر. ومن الناحية السياسية يعتبرون أكثر نفوذاً من بعض القوى الجديدة ذات السلطة التي تظهر في مجلات الأعمال وقسم الحفلات المترف من الجرائد. يسيطر البعض منهم على الحكومات القطرية والمجالس البلدية أو يملكون نفوذاً كبيرة في الجيش في أكثر من بلد ويضعون الحكومات في جيوبهم. أتعلم ما الذي يملكه أولئك الأشخاص ويفتقر إليه القوم في دافوس؟ الأسلحة. لذا ربما يملك أولئك الممولون من نيويورك ولندن، أصحاب الصناديق المالية، جيوباً كبيرة جداً، ولكنهم لا يملكون الأسلحة والمجرمين وتلك هي العملة الرائجة في كثير من أنحاء العالم اليوم». ويشير نعيم إلى أماكن كثيرة من الدول التي تُسمى ضعيفة والتي يحكم فيها الخارجون عن القانون. وغالباً ما يعتبر الخارج عن

القانون الذي يتمتع بأفضل إمكانية للحصول على أفضل الأسلحة هو المسيطر. إذا حصل متمردو كولومبيا وأسيادهم تجار المخدرات، أو تجار المخدرات على الحدود الأميركية المكسيكية، على إمكانية وصول إلى مزيد من المال النقدي وبالتالي إلى تكنولوجيا أفضل، فبوسعهم أن يغلبوا القوى الشرعية في تلك البلدان وشراء أو إغواء القادة السياسيين بما يتناسب مع أهدافهم.

من ضمن طبقة النخبة داخل مجتمع تجار السلاح، يذكر نعيم فيكتور بوت الذي [408] ينعته البعض بـ «بيل غايتس أو دوالد ترامب تجارة الأسلحة الحديثة». في خضم الفوضى التي عمت في مستهل الفترة التالية للاتحاد السوفياتي، اشترى بوت عدداً من الطائرات السوفياتية القديمة، ووراء واجهة معقدة من الشركات والفروع المزيفة، أطلق خدمة نقل أسلحة احترافية. في الثمانينيات والتسعينيات نقل أسلحة (إضافة إلى ألماس، وسمك مثلج، وحتى قوات حفظ السلام من الأمم المتحدة) في جميع أرجاء آسيا وإفريقيا. ومن قواعد داخل «أنظمة تشريعية متساهلة» [409] قام بتسليم أسلحة خفيفة وقنابل وصواريخ إلى عدد مجهول من الزبائن الذين يسلكون طريق العنف، من ميليشيات هوتو في رواندا إلى الطالبان في قندهار، ومن ضمنها صفقة أسلحة قدّرت بخمسين مليون دولار إلى القاعدة. لا يمكننا التأكد بشكل حاسم من حجم نفوذ بوت، ولكن الأسلحة التي باعها أثرت من دون شك على توازن القوة في كثير من الحروب الأهلية وساعدت على نمو أكثر من منظمة إرهابية فتاكة.

في الآونة الأخيرة، كان ثمة عضو آخر في طبقة نخبة الظل نفسها وهو منذر القصار البالغ 61 عاماً. إنه تاجر أسلحة سوري نُعت «بأمير ماربيللا» [410]. بسبب إقامته وأسلوب حياته المترفين في إسبانيا. في بداية حزيران/يونيو من العام 2007، تم وضع حد لنشاط القصار من قبل عميلين سريين مرتبطين بوكالة مكافحة المخدرات الأميركية اللذين ادعيا أنهما يودان شراء الأسلحة لحساب

«فارك» وهي أسوأ جماعة إرهابية في كولومبيا ولها ارتباط كبير بتجارة المخدرات. ومن الواضح أن القصار وعد بتسليم ثمانية آلاف سلاح رشاش ومليوني طلقة من الذخائر ومئة وعشرين قاذفة آر بي جي، وألفين وأربعمئة قنبلة يدوية، وصواريخ أرض - جو إلى العملاء. وإضافة إلى ذلك وكما تفعل أية مؤسسة مهمة لبيع الأسلحة، وعد بتأمين مدربين للمساعدة على تعزيز إنتاجية زبائنه، موفراً معلومات خاصة حول تركيبة معدات التفجير المتطورة. ومواكبة للنزعة الرائجة التي تقضي بتأجير الجنود، وفّر ألف مقاتل أيضاً. وكان من المفترض أن يبلغ سعر الصفقة الإجمالي ثمانية ملايين دولار، ولكن أُثبت أن هذا المبلغ مجرد فخ لذاك الداعم للإرهاب حينما تم القبض عليه في مطار مدريد. لطالما نُظر إلى القصار على أنه حلقة أساسية ضمن الشبكات التي تقوّي الإرهابيين، إنه شخص يمتلك شهية خاصة للقضايا المناهضة للأميركيين.

بقدر خطورة القصص الدائرة حول قاذفات الصواريخ والأسلحة النووية الفالتة، من الجدير ذكره في سياق تجارة الأسلحة حول العالم أن الجزء الأفتك دون منازع في تجارة الأسلحة هو الأسلحة الصغيرة [411]. نشر استطلاع 2006 حول الأسلحة الصغيرة أنه تم تزويد مليون سلاح صغير وخفيف لجيوش دولية تلك السنة، حيث كانت روسيا والولايات المتحدة وإيطاليا وألمانيا والبرازيل والصين أبرز المصدرين. (كانت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وحدهما مسؤولين عن 75 بالمئة من إجمالي الإنتاج السنوي). إنه عمل يقدر بأربعة مليارات دولار في السنة فحسب، والمثير للذهول أن الاستهلاك العسكري لا يشكل سوى قسم صغير جداً من التجارة الكاملة، حيث هناك سبعة إلى ثمانية ملايين سلاح يتم المتاجرة بها بشكل شرعي كل سنة ويُتاجر بملايين الأسلحة الأخرى عبر قنوات غير شرعية. وفي حين بلغ عدد الوفيات الناجمة عن الهجمات الإرهابية عشرين ألفاً عام 2006، فقد بلغ إجمالي جرائم القتل المرتبطة بالأسلحة الصغيرة عشرة أضعاف هذا الرقم في السنة السابقة.

يشير الاستطلاع إلى أن نصف القتلى من الشبان، وأنه في أماكن مثل كولومبيا، التي يسود فيها مستويات عالية من عنف استخدام الأسلحة، يعتبر متوسط حياة الذكور أقل بثلاث سنوات مما يمكن أن يكون عليه لولا توفر هذا العنف. وفقاً لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، تسبب هذه الأسلحة التي تشكل خُمس تجارة الأسلحة العالمية فحسب «تشويه وقتل عدد من الأشخاص أكثر بكثير من أية أسلحة أخرى» [412]. كمثال على القوة الفتاكة للأسلحة الصغيرة، لا يحتاج المرء إلا النظر إلى أبعد من بندقية الكلاشينكوف ذات التصميم الروسي التي تُعرف أكثر باسم أي كاي 47 والتي قتلت وحدها عدة ملايين من البشر مذ تم إنتاجها خلال الحرب العالمية الثانية والتي أصبحت نوع السلاح المفضل لعناصر الميليشيات حول العالم. كان هذا السلاح وغيره من الأسلحة الصغيرة أكثر الأسلحة التي شاع استخدامها - وفي بعض الأحيان الأسلحة الوحيدة المستخدمة - في أكثر من مئة صراع كبير تم خوضه على مستوى العالم بين عامي 1989 و1996.

وهنا من جديد، أوجد فشل الحكومات في التصرف فجوة مكّنت هذا القسم الأخطر من صناعة الأسلحة من الازدهار. اكتشف استطلاع أجرته الأمم المتحدة ومجموعة من المنظمات غير الحكومية أن الكثير من الدول لديها قوانين منتهية الصلاحية وأن مئة دولة تقريباً فشلت في القيام بما يعتبر أقل خطوة باتجاه تطبيق فرض القيود على الأسلحة الصغيرة. إضافة إلى ذلك قدّر أن الأغلبية العظمى، ربما تسعة من أصل عشرة أسلحة يتم المتاجرة بها بدأت بصفقة تحظرها الدولة. باختصار، تقوم الشبكات التي تربط تجارة الأسلحة الشرعية بتجارة السوق السوداء بخلق الفوضى والموت على نطاق هائل. في كل سنة يُقتل حوالي ستة آلاف إلى تسعين ألف شخص [413] في صراعات عسكرية بواسطة الأسلحة الصغيرة. ولكن لا تهتم القوى النافذة بأمر معالجة هذه المشكلة؟ لماذا؟ لأنها قضية لا تطال قادة الأعمال والسياسة. إنها قضية تطال الفقراء ويستفيد منها منتجو الأسلحة حول العالم. على نحو ساخر أو متناسب، يغذي مثل هذا التجاهل غضب صغار الناس على الكبار، مما يدفع بالناس نحو نخب الظل وبعيداً عن أندادهم من أصحاب الشركات والمنتمين إلى العالم الأول. وهذا يخلق البيئة اللامتناسقة والتي تربك الكثير من النخب الصناعية العسكرية في يومنا الحالي. لقد أوجد الأغنياء والنافذون نظاماً يعطي بضع دول - أو بشكل أدق، دولة واحدة وبضعة أشخاص ضمن هذه الدولة - هيمنة هائلة على جميع ما عداها. ولكن نظامها يتركها أيضاً غير مهيّأة، وفي حال صح اعتبار العراق كمثال، فمن المحال تقريباً مواجهة التهديد الذي تشكله الذبابة للأسد.

7

طبقة النخبة في مجال المعلومات

نفوذ الأفكار

لن يتحرّر الإنسان حتى يتم خنق آخر ملك بأمعاء آخر كاهن.

دينيس ديديرو



ليس من قبيل الصدفة أن يبرز الإرهابيون، الذين وُجدوا منذ فجر التاريخ، إلى هذا الحد في عصر المعلومات. فتدفق المعلومات يوفر قوة إضافية كبيرة لأولئك الذين يعتبرون من دونه ضعفاء.

في الواقع، تعتبر الأسلحة الأساسية للإرهابيين: كاميرا التصوير التلفزيوني والمواقع الإلكترونية وعناوين الصحف. ويعد الانفجار أو الطلقة النارية الجرثومة، ولكن الإعلام هو من يحملها ويحول مأساة معزولة ومحدودة التأثير - في أيام انتقال الأخبار ببطء - إلى وباء من الخوف وردة الفعل. إن الرجال الذين يزرعون متفجرات على جوانب الطرقات أو يرتدون سترات متفجرة لا يهددون إلا من يقومون بمهاجمتهم مباشرة، أما الإرهابيون الذين بمقدورهم استغلال تدفق المعلومات فيهددون المجتمع.

ما الذي كان أكثر تدميراً في 11 أيلول/سبتمبر عام 2001: تدمير مبنيين في القسم السفلي من مانهاتن أو المشاهد المتكررة التي بُثّت حول العالم لهذين الصرحين العملاقين وهما ينهاران؟ لقد تعمدت القاعدة استهداف مبانٍ رمزية. إذا كان الهدف الرئيسي من الإرهاب هو بث الرعب إلى أقصى الحدود، فإذاً يكون اختيار الصور التي تعيش في الذاكرة، وتعتبر أساسية لمفهوم النظام لدينا، ومن ثم تدميرها بطريقة مميزة، هي المقاربة المثلى.

لقد أصبح التلاعب بالصور مهارة أساسية لدى الإرهابيين والمتمردين في عصر المعلومات. إذا كانت حماس تشجع الشبان العرب على رمي الحجارة باتجاه الجنود الإسرائيليين المدجّجين بالسلاح أمام الكاميرات، فالصور قد تبدو مقنعة بالاتجاهين: الإسرائيليون يخافون فيظهرون في الصور مساكين وضعفاء، أو يردّون بالطريقة التي تدربوا عليها ويبدون في غاية العنف. إذا ظهر أسامة بن لادن (أو أيمن الظواهري)على شريط فيديو مصور، فهو لا يؤكد على عجز المجتمع الدولي عن الإمساك به فحسب، وإنما يشد آلياً الانتباه الإعلامي حول العالم. يمكن لمثل هذا الظهور أن يعمل على وضع معايير النقاش، ودعوة المؤيدين إلى التصرف، وتحفيز ردات فعل معادية. لقد أصبح هذا الظهور الوسيلة الأساسية التي تمكّن القاعدة من تحقيق أهدافها خارج الشرق الأوسط وربما بشكل يفوق الهجوم الفعلي.

وبهذا السياق، لا تعتبر نخب الظل التي ارتقت إلى مرتبة طبقة النخبة بسبب نفوذها العالمي مجرد صنّاع متفجرات أو مطلقي النيران؛ بل هم أسياد في دراسة العوارض، وأفراد يتلاعبون بالإعلام ببراعة أي سياسي أو شخص شهير (رغم افتقارهم إلى مستشارين في العلاقات العامة). ولكن تتخطى وسائل المعلوماتية المتوفرة بين أيدي نخب الظل إدارة الصور الإخبارية أو الظهور على الإعلام للفت الأنظار إليهم. إنهم يستخدمون الإنترنيت لتوسيع

الشبكات بين بعضهم البعض والحفاظ عليها، ولتأسيس تحالف عالمي افتراضي مع أولئك الذين يشاطرونهم أفكارهم، تماماً كما تتبادل الفتيات المراهقات الأحاديث والأفكار حول الموضة على موقع ماي سبايس.

كتب جوش ديفون وريتا كاتز من معهد سايت، الذي يتعقب الجهات الإرهابية على شبكة الإنترنيت، قائلَين: «ساعد الإنترنت الشبكات المشتتة على الاندماج لتصبح جماعة جهادية عالمية تتخطى الحدود القومية والعمر الزمني والجنس والعوائق الجسدية [414]... لقد أوجد الإنترنت جيلاً جديداً من الجهاديين الذين لا يسافرون أبداً إلى أفغانستان أو الباكستان أو اليمن أو السودان أو الصومال ليشاركوا في مخيم تجنيد للقاعدة». ثم يصفان حادثة بشعة قام فيها مواطن بريطاني يدعى يونس تسولي [415]، واسمه على الموقع إرهابي 007، بمساعدة جماعات عدة إرهابية بشكل مستقل- منها جماعة التوحيد والجهاد التابعة لأبي مصعب الزرقاوي - من خلال بث الدعاية ونشرها ومن ضمنها منشورات عن الهجمات الإلكترونية. كما وُجد بحوزته معلومات حول أهداف مُحتمَلة أُرسلت إليه من قبل أفراد لهم علاقة بالإرهاب في الولايات المتحدة.

لدى عمل كاتز وديفون في معهد سايت، حدّدا وتعقّبا مجموعات رسائل الجهاديين وروابط مهمة موجودة على شبكة الإرهابيين حول العالم. ومنها مركز الفجر الإعلامي «الذي ينسق توزيع معظم الرسائل من القادة الجهاديين والبلاغات الرسمية وأفلام ودعايات أخرى عبر المنتديات المهمة جداً». تخدم المجموعة في آن معاً القاعدة وعدداً من الجماعات الجهادية الأخرى في الشرق الأوسط؛ وتضمنت إصداراتها على شبكة الإنترنيت تسجيل فيديو تمرد الصقر الأسود في العراق، وأحدث خطاب لأسامة بن لادن وملازمه أيمن الظواهري، وتسجيلات فيديو للهجوم على براون أند رووت كوندور (فرع للشركة الأميركية التعاقدية الخاصة كاي بي آر) في الجزائر.

بهذه الطريقة هل يُعتبر موجهو جماعة مثل مركز الفجر للإعلام بقدر نفوذ الإرهابيين الفاعلين؟ أو يفوقونهم نفوذاً؟ أَوَليسوا الأشخاص الذين يوفرون البنية للشبكات العالمية والذخائر الحقيقية لحركات تعتبر سياسية

أكثر منها عسكرية أو إجرامية؟ ألا يؤثرون على عدد أكبر من الناس وراء الحدود أكثر من تأثيرهم حتى على كبار القادة الموجودين على أرض العراق على سبيل المثال؟

أظنهم يفعلون. إن طبيعة السلطة في حالة تغير. وفي حين تُعتبر السلطة مركزة جداً - وبخاصة في مجال الإعلام السائد ومجالات تكنولوجيا المعلومات - فعصر المعلومات لديه مكونات ديمقراطية أساسية. كان التوزيع يعتبر العائق أمام دخول عالم الإعلام، سواء في الأفلام أو على التلفاز أو الراديو أو في الجرائد. وكان تأسيس شبكة توزيع، من سلاسل المسارح إلى حافلات التوصيل، يتطلب استثماراً مالياً كبيراً. ولكن اليوم باتت وسائل التوزيع متوفرة أمام الجميع دون أية تكلفة، مما يمكّن الجماعات الصغيرة المفتقرة إلى الموارد من الانتشار والتأثير بملايين الأشخاص حول العالم. هكذا تمت مشاهدة تسجيل فيديو مشوّش اسمه (تطور الرقص) [416] يصور شاباً يؤدي تاريخ الرقص على مدى 6 دقائق، بشكل كوميدي، على موقع يوتيوب الإلكتروني من قبل حوالي 35 مليون شخص خلال 6 أشهر: إنه مثال تافه ولكن مضامينه هائلة.

النخب الجديدة القديمة

بدأ أصحاب المدونات الإلكترونية وغيرهم من مستخدمي الإنترنيت ينافسون الوسائل الإعلامية في تأثيرهم، حيث يعرضون الأخبار ويدعمون الحركات. وفقاً لـ[417] Alexa.com وهي شركة إلكترونية معلوماتية تقوم بتصنيف المواقع الإلكترونية استناداً إلى مقدار استخدامها، بعض أشهر المدونات حول العالم هي التالية: مدونة Webring وهي الحلقة الفردانية، التي تقول إنها تهدف إلى دعم حس الفردانية العالي والمعارضة التامة لأي شكل من الجماعية؛ LewRockwell.com، موقع مناهض للدولة ومؤيد لخيار السوق يديره رئيس معهد لادويغ فون ميسيس؛ ومتحف الإنترنيت الماركسي. تغذي هذه المواقع الأهواء السياسية لعدة ملايين من الناس حول العالم. وتماماً مثل DailyKos.com و TalkingPointsMemo.com ومجموعة من المواقع الأخرى

التي قادت تحرك الديمقراطيين الليبيراليين في الولايات المتحدة في السنوات الأخيرة، فإن لها القدرة على إحداث تأثير سياسي حقيقي.

إلا أنه مع كل ما تقدمه الشبكة لتقوية الضعيف أو دعم أولئك الذين يلبون الحاجات الدقيقة، انظروا إلى المواقع الإلكترونية المصنفة في القمة ضمن قائمة أليكسا: كلها تتركز في أيدي أعضاء لا جدال عليهم ضمن طبقة النخبة. قد يكون البعض جزءاً من مؤسسة جديدة، أصغر سناً وحققت الثراء في فترة قصيرة، ولكن مزاولتهم لأعمالهم وحساباتهم المصرفية وأدوارهم في المجتمع تبدو بكل تأكيد مشابهة للنخب الغابرة. على سبيل المثال، الموقع رقم واحد في قائمة أليكسا هو (ياهوو!)، وهو عضو تجاري عام في مؤشر أسهم S&P500 وتزيد مبيعاته السنوية على ستة مليارات دولار، وحتى الآونة الأخيرة كان يديره المدير التنفيذي الذي كان يرأس ستوديوهات وورنر بروذرز المرموقة في هوليوود. ويحتل المرتبة الثانية أم. أس. أن لمايكروسوفت، الذي تديره الشركة التي يسيطر عليها أحد أثرى رجال العالم، بيل غايتس. ويحتل الموقع الثالث غوغل الذي يحوي أكثر من 10 آلاف موظف وله رأس مال في السوق يبلغ 160 مليار دولار، وتبلغ عائداته السنوية 12 مليار دولار. ويحتل المرتبة الرابعة موقع يوتيوب الذي تملكه غوغل (تم شراؤه بمبلغ 1,65 مليار دولار). وفي المرتبة الخامسة موقع لايف.كوم الذي تملكه مايكروسوفت. وفي المرتبة السادسة ماي بايس الذي تملكه مؤسسة روبرت ميردوك الإخبارية، إحدى أقوى الشركات الإعلامية في العالم. يجدر ذكر أن غايتس وميردوك ومؤسّسي غوغل سيرغي برين ولاري بايج ليسوا من عداد أثرى أثرياء العالم فحسب، وإنما يظهرون على نحو منتظم بين عداد العشرة الأوائل في

«المؤسسة الجديدة» [418] كما تسميها المجلة الخاصة بأساليب الحياة (فانيتي فير). بكلام آخر، هل تريد أن تمضي طبقة النخبة في مسار ما يُسمى بثورة الإنترنت الديمقراطية؟

هذا لا يعني بالطبع أن الإنترنت ليست قوة ثورية. إنها بكل تأكيد أكبر تطور ثوري شهدته الحضارة البشرية في عقود عدة، حيث تقود العولمة، وتغير التفاعل الاجتماعي، وتبدل طبيعة السلطة، وتمكّن من جمع الثروة، وتحول الأسواق. إنها بشكل محدد أحد التطورات التاريخية التحويلية التي شهدناها تحرك نخب الماضي وتخلق أعضاء جدداً. وتختلف كيفية قيامها بذلك من قصة إلى أخرى، على امتداد الشركات الكثيرة المتنوعة التي أفسحت الشبكة المجال لتأسيسها، من منصة بيع عادية مثل موقع أمازون.كوم إلى شيء جديد بصورة واضحة مثل موقع التواصل الاجتماعي. كانت إيلي بايج مديرة الأبحاث لهذا الكتاب، وفي عام 2004 حين كانت طالبة في جامعة هارفرد شهدت واحدة من هذه الثورات لما [419] ترأس زميلها في الصف مارك زوكربيرغ استهلال العمل في موقع فايس بوك. في ذاك الوقت كانت عبارة «التواصل الإجتماعي» social networking غير شائعة الاستخدام كثيراً، لذا لم يتضح على الفور الغرض من هذا الموقع. يمكن لأي طالب في هارفرد أن يعرض ملفه - صفحة عليها اسمه، ومهجعه ونشاطاته الترفيهية واهتماماته، إلخ - ثم بوسعه أن يفعل ما يحلم به أي معتوه يواجه معاناة اجتماعية في المدرسة الثانوية، وبوسعه أن يصبح على تواصل مع أصدقاء له ليظهر للجميع مدى شعبيته.

حقق الموقع نجاحاً فورياً. وراحت أخباره تنتشر عبر الهواتف الجوالة والرسائل الفورية والبريد الإلكتروني وحتى عبر الناس، وفي غضون أيام عرف الجميع بأمره. وخلال أسبوع أو أسبوعين أصبح كل طالب في الجامعة عضواً في الموقع.

بدا صعباً تحديد مستوى الميل تجاه الموقع في بداية الأمر، ولكن بدا واضحاً أنه يسبب الإدمان. من جهة معينة كان ثمة متعة في أن يتمكن المرء من خلق هوية خاصة لنفسه وإرسالها إلى العالم، وكان ثمة أمر يبعث على الرضا في أن يتمكن المرء من تقديم نفسه بالطريقة التي يريدها. بهذه الطريقة وفر للمرء فرصة لتسويق نفسه، ولكن الأهم من ذلك أنه وفر

المعلومات عن الأشخاص الآخرين، حتى عن أشخاص لا يعرفهم. يمكن للمرء أن يجد زميله في الصف الذي كان يحب الموسيقى الغريبة التي كان يشاطره حبها أو الذي ينتمي إلى مسقط رأسه. ويمكن أن يبقى على اطلاع على من هم أصدقاء لبعضهم البعض ومن يواعدون بعضهم البعض. لقد فتح عالماً جديداً كلياً من «التعقب على الإنترنت». ولعل الأهم أنه أعطاك شيئاً يلهيك حينما لا ترغب في العمل. بأي حال، بين ليلة وضحاها تقريباً استحال موقع فايس بوك جزءاً مهماً من الحياة الاجتماعية اليومية في هارفرد. ودون أن يدرك الطلاب الأمر راحوا، يمضون الساعات تلو الأخرى على الموقع، بدلاً من التفاعل فعلياً مع بعضهم البعض مثلاً.

كانت هذه البداية فقط، وأول وميض للظاهرة التي جعلت من فايس بوك أحد مواقع شبكة الإنترنيت البارزة جداً وفائقة الشعبية. وبدءاً من عام 2007 أصبح لفايس بوك [420] أكثر من خمسين مليون عضو حول العالم، مع انضمام مئتي ألف عضو جديد كل يوم. أدرجت قائمة أليكسا للمواقع الأكثر استخداماً موقع فايس بوك في المرتبة 15 عالمياً، وشراء مايكروسوفت لحصة فيه تبلغ 1,6 بالمئة، جعل قيمة الشركة تبلغ خمسة عشر مليار دولار. وتبلغ حصة زوكربيرغ خمسة مليارات دولار، وهو مبلغ ليس قليلاً بالنسبة إلى شاب في الثالثة والعشرين من عمره، والذي ترك الدراسة في هارفرد ليرأس النمو المطرد جداً لبنت أفكاره.

هل تجعل هذه الثورة من زوكربيرغ البالغ ثلاثاً وعشرين سنة من العمر فقط عضواً في طبقة النخبة؟ في الحقيقة، أجل، أعتقد أنه ينتمي إليها، استناداً إلى تعريفنا لها. في الواقع ليس ثمة مجال تمكنا فيه من مراقبة نشوء أعضاء جدد في طبقة النخبة عن كثب بقدر ما تسنى لنا في عالم الإنترنيت.

راقبنا نشوء غرباء الأطوار وظننا أنه أمر مختلف، ولكن هل كان فعلاً كذلك؟ كيف تُقارن هذه النخب التكنولوجية الجديدة مع إخوتها في طبقة النخبة؟ توفر الخلفية التعليمية فارقاً بسيطاً. من بين رواد الثورة المعلوماتية الذين ارتادوا جامعة ستانفورد كطلاب، مؤسسو موقع ياهو!، والمدير التنفيذي لمايكروسوفت، ومؤسّسا غوغل، ومؤسّس إنتل، ومؤسّس نيتفليكس، ومؤسّسي هوليت باكارد، والشريك في تأسيس يو تيوب، والشريك في تأسيس سان مايكروسيستيمز، ومؤسّسو سيسكو، ومؤسّس ويب إكس. ومن بين أولئك الذين ارتادوا جامعة هارفرد: مؤسّس مايكروسوفت، ومؤسّس فايس بوك، والشريك في تأسيس سان مايكروسيستيمز ورئيس مجلس إدارتها، والرئيس والمدير التنفيذي لفياكوم. ومن معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا: المساعد في تأسيس تكساس إنسترومنتس، والمساعد في تأسيس كوالكوم، ومؤسّس إنفوسيكس، ومؤسّس 3 كوم، والمساعد في تأسيس إنتل. وهذه بالطبع ليست إلا قائمة فرعية.

ومن الطبيعي أن كثيراً من رواد الإنترنت ارتادوا جامعات أخرى، ولكن الفكرة أن هذه النخبة لم تنبثق من مكان يبعد جداً عن جذور النخب الأخرى. وتبين أن التفاحة لم تسقط بعيداً عن شجرة النخب. إضافة إلى ذلك، في الكثير من الحالات، بمجرد أن تبلورت الفكرة لديهم، قام معارفهم من الخريجين السابقين بربطهم مباشرة بمصادر التمويل من الجامعات نفسها، الذين أصبحوا جزءاً من الشبكات التي اعتبرت مهمة جداً في تعزيز الصناعة الجديدة. وبالنتيجة حينما نمت الشركات وفُتحت أمام العامة أو تم بيعها، اتصلت هذه النخب التي حققت ثراءً سريعاً مع نخب وول ستريت، وأصبحوا لاعبين أساسيين في أماكن مثل دافوس أو اجتماعات آلن أند كومباني في سان فالي أو مؤتمر الترفيه والتصميم التكنولوجيين. وسعى الكثيرون حينذاك

إلى استخدام المال الذي جنوه في مجال النفوذ السياسي، لأجل مصالحهم التجارية ومرشحيهم الذين يشاطرونهم أفكارهم.

لقد تم اتباع هذا النموذج في بلد تلو الآخر. على الرغم من أن الفكرة الجديدة تولد إحساساً متجدداً يكسر الطراز القديم، إلا أن نخبة عصر المعلومات اتبعت إلى حد بعيد طرق ونماذج النخب الأخرى. حتى أنهم أبدوا فشلهم جراء فرط طموحهم ونجم عنهم ردة الفعل التي شهدها عصر بارونات النهب: قضايا مكافحة الاحتكار الموجهة ضد مايكروسوفت وأوراكل وغيرهما؛ التحقيقات في التاريخ بتواريخ سابقة للأسهم في شركة أبل للكمبيوتر؛ جلسات الاستماع في الكونغرس بشأن صفقات الرقابة بين الحكومة الصينية وياهو وغوغل ومايكروسوفت؛ رفع شركات تسجيل الأغنيات دعاوى بحق مواقع مشاطرة الملفات مثل نابستر وكازا؛ وسعي المحطات التلفزيونية وراء يوتيوب. وهذه الصدامات لم تحدث في الولايات المتحدة فقط، إذ جرت معارضة كبيرة لمواقع الإنترنيت في الصين، ومحاكمات واتهامات بحق عمالقة الإنترنت في آسيا وأوروبا، وتبين أن استهداف الكثير من الصفقات والممارسات الاستثمارية التي كانت تعتبر حصيفة، إثر انكماش في السوق، هو شيء آخر ولا يعدو كونه مكيدة صرفة.

من بين القصص الأكثر درامية بروز وسقوط تاكافومي هوري [421]، الذي قام في منتصف الثلاثينات من عمره باتباع خطى أي مليادير في مجال الإنترنت. أسس هوري موقع تواصل اجتماعي يسمى لايف دور، فاستحال موقعاً عملاقاً بين شركات المواقع الإلكترونية اليابانية، متبعاً نموذج الانطلاقات الأميركية حتى أنه قلد ترك النخب للدراسة الجامعية مثل غايتس وزوكربيرغ وغيرهما، حينما انسحب من الجامعة رقم واحد في اليابان، جامعة

طوكيو، لكي يحقق حلمه. خلال إدارته، «لايف دور» هزت تكتيكات هوري العملية العنيفة، النظام الياباني الرزين، وهي عبارة عن مجموعة ممارسات قديمة ومزعجة مشابهة لأسلوب نجوم الروك الذي يتبعه، وسلوكه المتكرر الدال على عدم احترام الوضع الراهن. وبعد سنتين من عمله في الشركة، اتُهم بالتلاعب بالأسهم من خلال بيانات حسابية كاذبة، تبلغ إجمالاً حوالي أربعين مليون دولار. وتمت محاكمته عام 2007 وحُكم بالسجن مدة ثلاثين شهراً. وبعد أن كان فيما مضى يساوي أكثر من مليار دولار، انخفضت قيمته الصافية إلى حوالي مئة مليون دولار أو ما شابه. ولكن هوري ظل غير هيّاب. فحاجج قائلاً إن النظام انقلب ضده، لأنه حاول شراء فريق بايسبول وجزء من شركة أكبر بكثير تدعى مجموعة فوجيسانكاي للاتصالات. صرح لجريدة نيويورك تايمز في بداية عام 2007 قائلاً: «إن الأشخاص الذين وجدوني عنيفاً جداً هم نصف مدراء لديهم حصص في النظام القديم، وهم في الأربعينات والخمسينات من العمر [422]. لقد عمل هؤلاء الأشخاص لعقود من الزمن في شركاتهم. إنهم لا يودون للعالم الذي آمنوا به وقاموا بحراسته حتى هذه اللحظة أن يتهشم، بعد أن كدّوا لعشرين أو ثلاثين سنة دون الاستمتاع بفوائده. هل سيسمحون لهذا الأرعن بأن يحطم كل شيء؟» يشير كثير من الأشخاص إلى أن حكم هوري لم يكن قاسياً على نحو غير اعتيادي فحسب، ولكن كان هناك بعض النفاق في النظام الذي عاقبه على أخطائه الصغيرة نسبياً، في حين أن هناك عمليات مالية متجذرة ومريبة أكثر بكثير أهلكت أكبر شركات اليابان لسنوات. إن هذا الأمر، بالإضافة إلى طريقة تركيز وسائل الإعلام على قضيته ترك الكثيرين يتساءلون عما إذا كان ثمة صحة لتأكيداته بأنه قام بإزعاج النظام القاسي في اليابان بشكل يفوق قدرته على الاحتمال.

يعبّر هوري عن النفوذ الهائل لطبقة النخبة، حيث لم يدفعه المخطط الشائن بقدر ما دفعته المصالح الذاتية التي أطلق العنان لها ولم يشبعها تفكيراً. لاحظت مرة مسؤولين كباراً في شركة تكنولوجية كبيرة وهم يؤكدون بكل وقاحة أنهم يودون الحصول على حصة السوق الصينية وهم مستعدون لمبادلة خبراتهم في مجال الإنترنت - وتحديداً قدرتهم على مساعدة الصينيين على فرض الرقابة على استخدام الشبكات الإلكترونية - مقابل حصة تلك السوق إن أمكنهم ذلك. كانت هذه شركة كبيرة، وكانوا يعون جيداً عواقب قرارهم. ليس ثمة منطقة وسطى. كانوا يتعمدون تجاوز خط فاصل وواضح.

قامت شركات تكنولوجية جديدة بتسويات أخرى لتحقيق النمو المتواصل، فجابهت صدمات حضارية إذ أُجبرت على الاستجابة لمتطلبات المساهمين أكثر من رغباتها الخاصة. ثمة قصة شائعة في عصر المعلوماتية وهي القصة البطولية للمقاول الذي يتحتم عليه في نهاية المطاف التنحي حتى يتمكن المدراء المحترفون من نقل شركته إلى المرحلة التالية. ولأن رأسمال الشركة غالباً ما يتركز بين أيدي مجموعة من المؤسسات المالية (بنوك استثمارية وشركات أسهم خاصة وصناديق تمويل المشاريع) التي بحثت فيها آنفاً، يمكن للمرء أن يلحظ كيف وقعت الثورة التكنولوجية بكل صمت في أيدي النخبة الموجودة المتمتعة بالسلطة.

تحدثت إلى رائد بارز في مجال الإنترنت، فأمسى كئيباً وحذراً حينما تطرقت إلى موضوع التوتر القائم بين النخب القديمة والجديدة. لقد واجه تحدي دمج ثقافة شركته بثقافة مؤسسة مرموقة أكثر، وهي واحدة من الصفقات التي لا تزال شائعة، والتي خوّلت أولئك الذين يشكلون جزءاً من الإعلام القديم من التحول بفعل أفكار «الإعلام الجديد» والحث على إعادة الابتكار. (وعوضاً عن ذلك واجه كثير من هذه الاندماجات مصاعب كبيرة، وهي النسخة التجارية من «صدام الحضارات» الذي قال به صاموئيل هانتنغتون). قال المدير التنفيذي: «هذا أمر طبيعي. ربما وجب علينا أن نكون أكثر تيقناً.

لقد كان مليئاً بالتحديات. ولكن هكذا يُنجز التقدم، أليس كذلك؟» بدا أنه يعتبر أن القديم سيتجه بشكل محتوم نحو الجديد، وأنهما سيحاولان تغيير بعضهما البعض، وأنه كحال التيار البارد حينما يواجه التيار الحار تتولد العواصف الرعدية.

يمتلك روب رايت، على المنقلب الآخر من الانقسام القديم/الجديد، تاريخاً طويلاً في لعبة الإعلام. التقيت به في مكاتبه في مبنى 30 روكفيلر بلازا في نيويورك، حيث كان يدير من العام 1986 حتى بداية 2007 الشركة الوطنية للإرسال. في صناعة تمتلك تقليدياً علاقات متقلبة مع كبار مسؤوليها، يمتلك رايت قدرة ملحوظة على الصمود، وهذا يعود إلى حد كبير إلى تحويله القياسي لشبكة أن بي سي من شبكة تلفزيونية إلى شركة إعلامية متنوعة جداً. (تحت قيادته أنجزت «أن. بي. سي يونيفرسال» الشبكة، استوديوهات يونيفرسال للأفلام، شركات كايبل متنوعة، وشركات دولية قابضة مثل تيليموندو، والكثير من الوسائل الإعلامية الجديدة). ومع أنه سلم مقاليد الحكم في أن. بي. سي إلى غيره، إلا أنه يظل نائب رئيس مجلس إدارة جنرال إلكتريك. رايت شخص يسهل الحديث إليه، ومحبوب، ومحام بالتدريب، ويعتبر، وهو في مطلع الستينات من العمر، أحد رجال الدولة في المجال الإعلامي العالمي.

ولكن لدى التكلم عن الإعلام الجديد، بدا عليه الارتباك الشديد [423]. يبدو جلياً أنه وزملاءه يدركون بأن كل ما في هذه الصناعة في حالة تغير، ولكنهم لا يعرفون بعد ما هو عليه نموذج الأعمال، وهذا مثير للدهشة. فهؤلاء هم أفضل العقول المتربعة على قمة الصناعة، بعد حوالي عقدين من بروز شبكة الإنترنيت العالمية، ومع ذلك هناك رؤية محدودة جداً لطبيعة المستقبل في

أعلى المستويات، حتى من جناح يقع على قمة أشهر برج مكاتب في نيويورك، يطل على مناظر رائعة للمدينة تحته. قال لي رايت: «إذا اعتبرنا أننا سنصنع مثلاً 20 أو 16 فيلماً كبيراً في السنة و10 أفلام أخرى أصغر، ويصل عددها الإجمالي إلى 25 أو 30 فيلماً، وقمنا بإرسالها إلى اليابان اليوم، لن يمكننا سوى بث 4 أو 5 من هذه الأفلام إلى ثالث أكبر اقتصاد في العالم. وفي المقابل تعتبر قدرة الإنترنيت غير محدودة، وإنما غير مقيدة أيضاً من وجهة النظر التنظيمية. لذا إنْ أردنا النظر بطريقة تفاؤلية، نجد فرصة متاحة للتواصل مع جماهير أكبر بكثير مما اعتدنا عليه... وما علينا سوى معرفة كيف سنشكل جزءاً من عملية التواصل هذه... حينما أتيت إلى هنا في بداية الأمر كانت المشكلة: هل سيصمد الإرسال؟ هل ستصمد الصحف؟ هل ستصمد المجلات بالحالة التي كانت عليها حينئذ؟ والجواب نعم ولا. تأتي عائداتنا الأساسية من شبكات الكايبل التلفزيونية وليس من أن. بي. سي، ولا تزال صناعة الأفلام لدينا بحالة جيدة جداً، لأنه توجد طرائق عدة لتوزيعها وسيكون التلفاز جزءاً من ذلك حول العالم. لا تزال صناعة الإرسال في حالة جيدة ولكنها لم تعد كما كانت عليه، وباتت تزداد صعوبة أكثر فأكثر. ولكن كل من هو في مجال الإعلام التقليدي، عليه الاعتراف بأننا ننخرط في مجال معقد تعقيداً مرعباً.

عملت باميلا توماس غراهام [424]، وهي مستشارة سابقة لماكنزي وخريجة هارفرد وتكتب قصصاً عن الجرائم الغامضة في أوقات فراغها، مع رايت طيلة سنوات مديرة تنفيذية في سي. أن. بي. سي. وخلال عملها التالي كرئيسة مجموعة في شركة ليز كاليبورن للموضة، شهدت التحديات التي يطرحها الإعلام الجديد، وبخاصة حينما يطال المجال الذي تألفه جداً وهو مجال

صناعة الأخبار. من مكتبها في منطقة الموضة في نيويورك، قالت لي: «لقد تشكلت هذه النخبة، واتسمت بالتكتم وبعضويتها في نوادٍ معينة، ودعمها الإعلام والشركات الإخبارية. ولكن اليوم، ومع بروز المدونات الإلكترونية والديمقراطية في صناعة الأخبار، فإن هذه النخب يخترقها أشخاص في أيوا يمتلكون الوقت والموارد لمحاولة الوصل بين كل هذه النقاط الصغيرة. لهذا من المثير للاهتمام أن النظام يتم قلبه رأساً على عقب ببعض الطرائق وبخاصة في مجال الإعلام.

لم تعمد النخب الإعلامية الجديدة إلى تحديث المؤسسة الإخبارية السائدة فحسب، وإنما قامت بتغيير الصناعة من أساسها. على سبيل المثال، دفع بروز المدونات المتواصلة للبث والتي تعدَّل كل ثانية، إلى جعل السرعة والمحدودية الزمنية أمرين فائقي الأهمية في عالم التغطية الإخبارية. وهذا أيضاً يطرح تحديات، حيث يحتاج المراسلون إلى نقل القصص والمصادر في وقت قياسي لكي يحافظوا على المنافسة. وكما ذكرت باميلا توماس غراهام: «من بين الأمور التي حاولت غرسها في سي. أن. بي. سي هي أنه نتيجة كوننا مؤسسة إخبارية يتحتم علينا أن نتمكّن من أخذ القرارات السريعة. ثمة لحظات تختلف فيها مصالحك عن مصالح مصدرك، ويجدر بك أن تكون صحفياً حقيقياً في تلك اللحظات».

إنه خط رفيع يجدر اجتيازه. وكان تحدياً كبيراً واجهته شركات مثل سي. أن. بي. سي، التي هي نفسها مثلت ثورة في التغطية المباشرة والمركزة جداً لسوق الأسهم، حيث أوجدت الروابط بين التغطية الإخبارية المباشرة والتجارة المباشرة في السوق نوعاً جديداً من التكافل بين المراسلين والحقل الذي يغطونه. يستند ازدهار الأسواق وانهيارها إلى نقل المراسلين لعملية توجه

الأسواق صعوداً أو نزولاً. وتصبح الشخصيات الإعلامية الأساسية نافذة على نحو استثنائي. قالت توماس غراهام: «قام بعض الأشخاص بكتابة أطروحة الدكتوراه حول تأثيرات سي. أن. بي. سي على أداء السوق. وكان هذا حقيقياً، أعني أنه يحدث دائماً في برامج معينة. أعتقد أن ماريا بارتيرومو وجيم كرايمر شخصان يمتلكان تأثيراً حقيقياً لأنهما مطلعان جداً ولأن كل شيء يحدث في وقت مباشر».

ذكر مسؤول أميركي سابق عمل في أعلى المناصب الحكومية على مدى أربعة عقود بأنه استمع إلى هيئة من الخبراء التقنيين ومنهم رئيس غوغل إيريك شميدت، والمدير التنفيذي لإي باي ميغ ويتمان، ورئيس ياهو آنذاك تيري سيميل، والمدير التنفيذي لإنتر آكتيف كورب باري ديلر، ومؤسس ويكيبيديا جيمي وايلز. «كانت هيئة مذهلة، وكانوا جميعاً يتحدثون عن هذه التكنولوجيات، وكان كل منهم في غاية الحماسة. رحت أفكر في أن هذا كله غير مهم، لأن أحداً منهم ليس المخترع الفعلي. إنهم المدراء التنفيذيون الذين يقومون بالإدارة. والجيل التالي يخترعه الآن نابغة أخرق يعجز عن مواعدة فتاة في مرآب بيته».

وقال المسؤول: «السؤال هو التالي: ما هو التأثير السياسي لشبكات الإعلام الجديدة على الأحداث؟ هل التأثير جيد أم سيء؟ وهنا يختلفون. قال إيريك شميدت: إن نشر المعلومات يعتبر دوماً جيداً. ثم دافع عن القرار المهم جداً الذي اتخذته غوغل والقاضي بمناقشة صفقة مع الصينيين على أساس أن 97 أو 98 بالمئة من كل ما تعرضه غوغل حول العالم يتوفر في الصين لأجل 2 أو 3 بالمئة. ضحك عليه الآخرون في الهيئة وقالوا: إنّ هذا قرار تجاري، وظل متمسكاً بموقفه، ولكن برزت أصوات من الجمهور تقول: أنت مخطئ، يمكن

استخدام هذا الأمر كقوة للشر، فمستخدمو غوغل المعاصرون موجودون في مكان ما ويقومون باستخدامه».

صوت التغيير الجديد في الشرق الأوسط

في المشهد السريع التغير لتكنولوجيا المعلومات، حتى الإعلام التقليدي يُستخدم بطرق ثورية، مما يسمح بظهور نخب إعلامية غير تقليدية مثل الشيخ حمد بن تامر آل ثاني. وهو فرد من العائلة الحاكمة القطرية ونسيب بعيد للأمير الحالي الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني. بدأ الشيخ حمد حياته المهنية في وزارة الإعلام إلى أن وصل في النهاية إلى مركز المساعد الأول لوزير الإعلام. بعد إلغاء الوزارة في منتصف التسعينيات [425]، استولت عليه فكرة إطلاق محطة إخبارية مستقلة على نسق بي. بي. سي أو سي. أن. أن. ورأى أمير قطر هذه المحطة فرصة لاستقدام الدعم من الغرب لإبعاد اجتياح محتمل من قبل جيرانه الكبار [426]. عام 1994 تم تأسيس المحطة، وبحلول عام 1996 كانت محطة الجزيرة تبث في أرجاء المنطقة.

كان مخططاً بأن تكون المحطة ذات اكتفاء ذاتي، أي تمولها عائدات الدعايات، ولكن نظر كثير من الحكومات في الشرق الأوسط، وتحديداً الحكومة السعودية، نظرة سلبية إلى المحطة بسبب انتقادها لسياساتهم وضغطت على الشركات حتى لا يبثوا إعلاناتهم فيها. وبالنتيجة واصلت المحطة تلقي الدعم من الحكومة القطرية. للمحطة علاقة بالشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، ولكن كما وصف هيو مايلز الأمر في مجلة (السياسة الخارجية) [427]، «حتى الآن أبقى الأمير يده بعيدة عن محطة الجزيرة، وقد تطورت الجزيرة تحت رعايته». تزعم المحطة أنها تقدم النظرة الشرق أوسطية للشؤون

العالمية، وكان الغرب في البداية يعتبرها منارة للإعلام المستقل، وخصوصاً لدى تغطيتها لمسائل جدلية مثل حقوق المرأة. ولكن في الآونة الأخيرة تعرضت الجزيرة لهجوم من قبل الإدارة الأميركية بسبب تخصيصها وقتاً طويلاً من البث لأسامة بن لادن وللتمرد العراقي وغيرهما (تغطية إعلامية تعمد كما ذكرنا آنفاً إلى مضاعفة نفوذ الضعفاء نسبياً). ودفعت خصومة المحطة مع النظام الأميركي الرئيس بوش إلى التفكير في قصف مقرات المحطة في الدوحة عام 2004 [428].

إن الاجتياح الذي قادته أميركا لأفغانستان عقب أحداث 11 أيلول/ سبتمبر رفع المحطة بحق لتصبح محط الأنظار دولياً. كانت الجزيرة المحطة التلفزيونية الوحيدة التي سُمح لها بالتغطية من داخل أفغانستان التي يحكمها الطالبان، وبالنتيجة اعتمدت الكثير من الوكالات الإخبارية حول العالم على المحطة لتزويدها بالصور والمعلومات. وحققت سبقاً صحفياً في أمور متعددة منها حملة التفجير الأميركية، وتدمير الطالبان لتماثيل بوذية قديمة، وصور فيديو حصرية لقادة الطالبان والقاعدة [429]. بعد أن صنعت المحطة اسماً لنفسها، وسّعت نطاق عملياتها لتشمل موقعاً إلكترونياً باللغة الإنكليزية ومكاتب جديدة في لندن وكوالا لمبور وواشنطن. وتود صراحة منافسة سي. أن. أن وبي. بي. سي؛ فقد وظفت الكثير من الصحفيين من هاتين المؤسستين وبدأت في الآونة الأخيرة تبث أخباراً باللغة الإنكليزية على مدار الساعة. كما حفزت على ظهور عدد من المنافسين في الشرق الأوسط [430]، ومنهم محطة العربية التلفزيونية التي تدعمها السعودية.

حقن غدة القرد في الإعلام الجديد: القديم عاد جديداً

غالباً ما يُعتبر عمالقة الإعلام البارزين في الزمن الغابر، كما ذكرنا آنفاً، في موقع إدخال ابتكارات إعلامية جديدة لخدمة مصالح النخب الموجودة. وهذا مرادف لما أسماه ريتشارد بيرنز، شريكي السابق، «حقنة من غدة القرد»، أي جهد لإعادة إحياء المؤسسة بحركة واحدة. إن كل صحيفة تأمل في أن تظل موجودة بات لها موقع على شبكة الإنترنيت؛ والإمبراطوريات الرياضية مبنية على قواعد المعجبين التي تتوسع عبر ألعاب الفيديو، وتحوّل محررو الصحف إلى أصحاب مدونات. وبالتالي أصبح أكبر وأنجح المسؤولين الإعلاميين اليوم أولئك الذين هم أقدر على إعادة هيكلة شركاتهم، وإلى حد ما، أنفسهم. وأنجح من قام بذلك وأثار جدلاً كبيراً هو روبرت ميردوك.

روبرت ميردوك رئيس مجلس إدارة وكبير المسؤولين التنفيذيين في (نيوز كوربوريشن) [431] وهو يملك 30 بالمئة من الشركة وأغلبية الأصوات مما يجعل له السيطرة الكاملة. إن بنية التصويت تجعل من نيوز كوربوريشن بحسب وصف مجلة تايم [432] «واحدة من المؤسسات العملاقة القليلة التي يسيطر عليها شخص واحد». كانت الشركة نفسها في منتصف عام 2007 تساوي 70 مليار دولار تقريباً، حتى قبل أن تنجح في ضم صحيفة وول ستريت جورنال، التي تعتبر صحيفة الأعمال اليومية الأكثر نفوذاً في العالم إلى حد بعيد. اتبع ميردوك، الذي وُلد في أستراليا، مسار نخب العصر الاستعمارية وتوجّه إلى جامعة أوكسفورد، ثم عاد إلى استراليا ليشرع في بناء إمبراطوريته الإعلامية، فاشترى سلسلة من الصحف المحلية والوطنية. بحلول نهاية الستينيات، كان ميردوك قد جعل نفسه أحد بارونات الصحف البارزين في العالم حيث امتلك صحيفة لندن نيوز أوف ذا وورلد (أخبار العالم)، وبعد فترة وجيزة عزّز حصته في السوق العالمية عبر ضم صحف صنْ وذا تايمز وسانداي

تايمز (لندن). وواصل توسيع إمبراطوريته المطبوعة خلال الثمانينيات، فاقتحم السوق الأميركية حينما اشترى نيويورك بوست.

أصبح ميردوك عام 1985 مواطناً أميركي الجنسية يطبق متطلبات قوانين الملكية الإعلامية في الولايات المتحدة، وهو اعتراف من قِبَله بتفوق الصناعة الإعلامية الأميركية في عصر المعلومات. كان قد اكتسب السيطرة الكاملة على استديوهات فوكس للإنتاج في القرن العشرين وشبكة فوكس التلفزيونية، مما دعم موقعه كأحد أكثر الأفراد نفوذاً في العالم. من خلال هذه الوسائل أشرف ميردوك المندفع والساحر على إنتاج وتوزيع مجموعة كبيرة من الأعمال الناجحة منها أفلام آليان وتايتانيك ومسلسل ذا سيمبسونز والبرنامج العالمي أميركان أيدول. تمتلك نيوز كوربوريشن حصصاً كبيرة في خدمات تلفزيونية فضائية [433] منها (دايرك تي. في) في القارة الأميركية، وخدمات سكاي المنوعة في أوروبا، و(ستار تي. في) الآسيوية. وأخيراً امتلك المؤسسة أيضاً دار نشر هاربر كولنز. عام 2006 اصطف ميردوك إلى جانب أحمد إيرتوغان [434]، مؤسس شركة أتلانتيك ريكوردز للتسجيلات الصوتية والذي يحمل الجنسية التركية، ليلتف حول قانون الملكية الإعلامية التركي في محاولة منه لدخول سوق الشرق الأوسط. من خلال هذه الشركات يمتلك ميردوك مستوى عالياً من السيطرة على مجالي المعلومات والترفيه اللذين يصلان إلى مئات الملايين من الناس.

إذا وضعنا هذه الإنجازات جانباً، فإن ميردوك يشتهر أكثر على الأرجح لقيامه بتحديث الأخبار التلفزيونية، عبر تأسيسه لمحطة فوكس نيوز، التي تزعم أنها «متوازنة وعادلة»، عام 1996. اليوم تعتبر هذه المحطة أشهر محطة

إخبارية تبث على مدار الساعة في الولايات المتحدة، فسبقت محطة زميله الملياردير تيد تيرنر (سي. أن. أن). كتب الصحفي جايمس بونيووزيك قائلاً: «لقد علّمت محطة فوكس مجال الأخبار التلفزيونية أن الصوت والتحفيز والمرح ليست أموراً مخيفة [435]. وعموماً ربما أصبحت جميع البرامج الإخبارية التلفزيونية ما عدا بي بي. سي على نمط فوكس اليوم. الرسوم البيانية المتفجرة في نشرات الأخبار... مقاطع «الخطاب الحر» في برنامج أخبار المساء الجديد على سي. بي. أس: هذا كله من فوكس... قد تقول لنفسك إنك لا تشاهد فوكس نيوز. ولكن كما كانوا يقولون في دعايات بالموليف القديمة: «أنت غارق فيها».

قد يكون هناك مؤسسات إعلامية عملاقة أخرى تعتبر أضخم وأكثر ربحاً من نيوز كوربوريشن، ولكن قلة من هذه المؤسسات تضاهيها نفوذاً، لأن ميردوك يسعى إلى استخدام سلطته لتقديم آرائه السياسية. ويتضح وجه الشبه مع النخب العسكرية: إن امتلاك القدرة على فرض القوة شيء، ولكن امتلاك الإرادة لاستخدامها شيء آخر. يمتلك ميردوك الإرادة لاستخدام نفوذه وغالباً ما يفعل. يسود المفهوم بأن ميردوك يمتلك عموماً القدرة على التأثير على آراء المحررين في صحفه. على سبيل المثال، وفقاً لـ(ذا غارديان) [436] لم تقم أية صحيفة من صحف نيوز كوربوريشن بمعارضة اجتياح العراق في بداية عام 2003. في الحقيقة، كان تدخل ميردوك في إصدارات وسائله الإعلامية نقطة انتقاد أساسية من قبل مجلس ذا وول ستريت جورنال للتحرير، الذي قاوم عرض ميردوك لشراء شركتهم المالكة داو جونز عام 2007. وتشير تقارير أخرى إلى أنه حينما عمد ميردوك إلى ضم شركة وورنر للاتصالات خلال

منتصف الثمانينيات، طلب من المراسلين الصحفيين في نيويورك بوست التنقيب في ماضي صاحب وورنر ستيف روس لإعانته في العملية القانونية التي ستمر فيها محاولة ضم الشركة [437]. كما واصل تقديم قصص من شأنها أن تساعده، وأعاق مشاريع أحسّ أنها ستؤذي مصالحه التجارية أو مصالح حلفائه السياسيين. ولكن أخبرني شخص مقرب من ميردوك على مدى سنوات عدة: «إنه شخص معقّد جداً والقصة ليست بسيطة. لقد أنقذ عدداً لا يُحصى من المشاريع التي أمكن أن تقع بين أيدي أشخاص آخرين، ولو كان شخصاً إيديولوجياً، هل كان يدعم بلير أو هيلاري كلينتون أو توافق إلى هذا الحد الكبير مع الحكومة الصينية؟».

حينما يصل الأمر إلى السياسة يتسم ميردوك بأنه عملي بشأن من سيدعم في الانتخابات، وهو لا ينتمي إلى أي من الحزبين في الولايات المتحدة. فعلى الرغم تحفظ كثير من وسائله الإعلامية (محطة فوكس نيوز وصحيفة نيويورك بوست هما على الأرجح أبرز مثالين)، قام باستضافة حفل جمع تبرعات لمرشحة الرئاسة الديمقراطية السيناتور هيلاري كلينتون، إضافة إلى حفلة خاصة حضرها بيل كلينتون وآل غور. أشار رئيس مجلس الإدارة السابق لـ أف. سي. سي ريد هاند [438] «إنه يفقه كيفية التأثير على الحكومة أكثر من أي شخص آخر رأيته في الإعلام». يذكر عمدة مدينة نيويورك السابق إد كوش أنه تلقى مكالمة هاتفية شخصية من ميردوك حينما كان مرشحاً لمنصب العمدة عام 1977 [439]. وحينما أطلعه ميردوك بأن صحيفة (بوست) ستتبنى ترشيحه صباح اليوم التالي، قال له: يا روبرت لقد حققت لي الفوز في الانتخابات للتو. وقد فعل. «إن دعم بوست لترشيحي قام بتحويل حملتي. ما

كنت لأفوز من دون هذا الدعم». وأكد الصديق المقرب لميردوك إيروين ستيلزر من (صانداي تايمز) [440] على مدى ضخامة نفوذ ميردوك الشخصي: «يقولون إن روبرت يتكلم مع طوني بلير لحماية شركته نيوز كوربوريشن... ربما هناك جزء صغير من الصحة في ذلك، ولكن ليس هذا ما يدفعه. الأمر يتعلق بالتأثير على الأحداث».

في الوقت الحالي يوجد ميردوك في موقع ملائم جداً للقيام بذلك، مع أنه يحكم صناعة يُعتبر فيها التغيير العامل الثابت الوحيد، وسيتحتم عليه أن يتغير معها ليحافظ على منصبه. وقد تغير الإعلام الإخباري تحديداً بشكل هائل على مدى السنوات الخمس الأخيرة، ليس فقط مع نشوء أخبار الإنترنت والمدونات، كما ناقشنا سابقاً، وإنما أيضاً مع المراسلة التي باتت تعتبر بطبيعتها ذات توجّه ترفيهي بشكل متزايد. في الواقع، يطلع جميع الأميركيين من عمر 18 سنة إلى 25 سنة على الأخبار من برنامج الأخبار الملفقة لجون ستيوارت (ذا دايلي شو) أكثر من أي مصدر آخر [441]. (ولمجاراة هذه الخطوة، قدمت محطة فوكس نيوز التابعة لميردوك برنامج النصف ساعة الإخبارية عام 2007 لمنافسة البرنامج الشهير كوميدي سنترال). في العصر العالمي تمتلك الشبكات المتداخلة المؤلفة من مشاهير الترفيه أكثر من مجرد نفوذ فائق. إنهم يملكون القدرة على إحداث نتائج حقيقية على مستوى العالم، نتائج سياسية وغيرها.

الخير العام

يتمتع بعض الموسيقيين والممثلين حول العالم بالشهرة. تغطي صورهم أغلفة المجلات ويبيعون الملايين من الأسطوانات ويجنون مئات

الملايين من مبيعات شباك التذاكر. وكل تحرك يقومون به يكون عرضة للأقاويل، في صحف الفضائح وعلى التلفاز وفي شبكة الإنترنيت. إنهم أكثر شهرة من كل من عداهم في العالم، هذا هو نفوذ وقدرة الثقافة الشعبية.

تخطى قليل من هؤلاء المشاهير ثقافتهم الشعبية وطمحوا إلى استخدام شهرتهم التي لا ينافسهم فيها أحد ليحدثوا تأثيراً أكبر. أصبح موسيقيون أمثال بونو أو بيتر غابرييل أو بوب غيلدوف من الرواد المعتادين لاجتماعات النخب في دافوس، ولكن يمكن أيضاً إيجادهم خلف الكواليس، حيث يعملون مع قادة حكوميين لدعم قضايا مثل استقدام المساعدات لإفريقيا [442]. كان بونو من جهته دؤوباً على مدى السنوات الأخيرة، وحلّ ضيفاً مساهماً في تحرير عدد من مجلة «فانتي فير» حول إفريقيا، وأوجد برامج لنشر الوعي من خلال منتجات «حمراء» معروفة جداً تجمع المال لدعم قضايا إفريقية، والضغط على القادة الحكوميين لتخليص الدول النامية من ديونها. وقام غيلدوف بالمثل، حيث ساعد على تنظيم حفلات موسيقية ضخمة حول العالم مثل حفلات لايف آيد (المساعدات المباشرة) التي استخدمت نجوم غناء عدة لجذب الانتباه إلى محنة فقراء العالم.

ما مدى اطلاع هؤلاء السفراء المشاهير؟ هل العاملون في مجال الترفيه مناسبون للعمل السياسي ويفقهون في هذه المسائل؟ قال مسؤول بارز سابق في وكالة تنمية متعددة الأطراف: «لقد رأيت هؤلاء الأشخاص وهم يعملون وأرى أن التزامهم مثير للانتباه. إنهم ليسوا محترفين في مجال التنمية، ولكن ما يجلبونه من شغف وإمكانية ولوج إلى الإعلام يُعتبران في غاية الأهمية. أذكر ذات مرة أنني شاهدت بونو يجوب الأروقة الخلفية خلال قمة الدول الثماني في غلين إيغلز، اسكوتلندا، وأذهلني مدى سرعته. وكان

غيلدوف حاضراً أيضاً ومع أنه عمل جاهداً لكنه لم يكن يضاهي بونو». بونو أكثر بكثير من مجرد رجل مشهور ذي نوايا حسنة ويتوق لجذب الاهتمام. قال لي مسؤول أوروبي في مجال التنمية في المنتدى الاقتصادي العالمي في السنة الفائتة: «من السهل الانتقاد ولكني لا أظن أن ثمة مسؤولاً رسمياً واحداً فعل أكثر من بونو لنشر الوعي حول إفريقيا أو لتحريك عجلات الأمور. إذا انتهى به المطاف بالفوز بجائزة نوبل للسلام، فلن يكون في ذلك مبالغة».

وقد تم تعيين مشاهير آخرين مثل أنجيلينا جولي ونيكول كيدمان ومايكل دوغلاس وغيرهم سفراء للأمم المتحدة. في حين استخدم البعض منهم هذا الموقع لالتقاط الصور فحسب، إلا أن جولي اكتسبت المصداقية لحيويتها وذكائها في مقاربة مشكلة الأطفال في العالم النامي [443] (عدا عن نزعتها لتبني البعض منهم بنفسها). بعد أن أدرك مجلس العلاقات الخارجية المرموق أهمية مهمة جولي منحها عضوية مؤقتة، وهي بكل تأكيد العضوة المؤقتة الراهنة التي لم تحصل على تعليم جامعي.

طُلب من وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية في آسيا وإفريقيا والأمم المتحدة مارك مالوك براون [444] من قبل مجلة تايم أن يصف جولي من أجل العدد الذي سيتطرق إلى «المئة شخص الأكثر نفوذاً في العالم». فوصف لقاءه معها: «ضحكت أنا وزوجتي تريش كثيراً عند حصول هذه القصة إذ أرادت جولي لقائي لوقت وجيز قبل توجهها إلى دافوس العام الفائت. كان يمكن للمقال أن يكون مضحكاً أكثر ولكنه أفاد أنني بطريقة ما كنت فاتراً وهي أصرت على لقائي في فندق في لندن حيث تسنى لي سماع أصدقائي في الحجرة المجاورة يتضاحكون ولا يصدقون. في الواقع، أكثر ما يثير الضحك في

الموضع كان حينما اتصلت بي تريش من سيارتها المعطلة ومعها ابنتنا المريضة مادي وهي في طريق العودة من عند الطبيب والثلج ينهمر في ويسشستر وقالت: «أين أنت؟ أفترض أنك تقوم بأمر رائع. فقلت: في الحقيقة أنا في غرفة فندق مع أنجيلينا جولي. ولكن لنضع المزاح جانباً حينما تبادلت الحديث مع جولي أثار انطباعي مدى معرفتها والتزامها».

كما وصف مالوك براون قمة الدول الثماني في غلين إيغلز: «كنت هناك في السنة الفائتة مع كوفي عنان الذي كان حينها الأمين العام للأمم المتحدة. بونو ملم تماماً بشؤونه. ومع حلفائه الشبان المؤيدين له، كانوا يحدثون فارقاً فعلياً. إذ حثوا كوفي على المساعدة في تنظيم جولة أخيرة حول كيفية الترتيب لمشروع تجاري هناك للدول الفقيرة. ولكن تخيل غرفة الفندق التي تحوي كلاً من بونو وعنان... في النهاية، مجموعة قليلة فقط من مثل هؤلاء المشاهير، الذين يعمدون خلال أوقات فراغهم بعد أن يفرغوا من وظيفتهم في عالم الترفيه أو أدوارهن كملكات او أميرات أو ما شابه، يتحلون بالذكاء الكافي لاستخدام ما يملكون استخداماً جيداً. والسؤال هو هل يمثلون أمراً أشمل؟ هل هم الحلقة المفقودة بين هذه النخب العالمية المنفصلة والرأي العام والثقافة العامة؟ أعتقد أنهم يملأون فراغاً بشكل جلي».

أذكر أن شعار مدرستي المتوسطة في ساميت، نيوجيرسي، وغيرها من المدارس الكثيرة كان: «المعرفة سلطان». ولكن في العهد الحالي، الشهرة هي السلطان. بوجود التكنولوجيات المعلوماتية الحديثة، يمتلك المشاهير القدرة على جذب انتباه الجماهير الغفيرة. تماماً كما يحاول الإرهابيون استخدام هذه الشهرة للحصول على الوسائل العالمية الجديدة لتوزيع المعلومات من أجل أهدافهم، وكذلك بوسع المشاهير تحويل واقع أن

الكاميرات والمراسلين يسعون وراءهم إلى سلطة. بالنسبة إلى دايفيد بيكهام، أو كريستيانو رونالدو، أو مايكل جوردان أو تايغر وودز، أو أي نجم ذائع الصيت يروج لمنتج ما، فهذه هي القدرة على الإتيان بعائدات للزبون، لجذب المستهلكين إلى البضاعة أو الخدمات المرتبطة بهم. بالنسبة إلى آخرين قد تكون سلطة نشر الوعي حول قضية ما، لتحفيز التعاطف والحث على التحرك، وتحريك الموارد، كما فعل بونو وأنجلينا جولي وبوب غيلدوف والنجمة الغنائية الكولومبية وسفيرة اليونيسيف، شاكيرا. حينما تقول شاكيرا للرئيسة التشيلية ميشيل باشيليت [445]: «إن التعليم ليس رفاهية، إنه حق يجب أن يمتلكه الجميع». قد لا تقول كلاماً جديداً، ولكن لكلامها هذا تأثيراً يفوق بمراحل تأثير كلام ألف خبير.

«إنقاذ العالم» فكرة لكل وقت

بالطبع ليس جميع الناشطين العالميين الذين نجدهم في دافوس أو غيره من ملتقيات النخب نجوم غناء. في الواقع، قلة هم الذين يسهل التعرف عليهم في الحال كسهولة التعرف على بونو بمجرد أن يدخل ضمن الحشود بسرواله الجلدي الضيق ونظارته الشهيرة.

في الواقع إنه أمر مؤسف لأن ذلك من شأنه أن ينقذنا من مواقف محرجة لا داعي لها. أذكر جيداً حفلة مسائية أقيمت قبل سنوات عدة في دافوس وكنت واقفاً خلالها بجانب رجل ملتحٍ، ودود ومكتنز، وكانت شارته غير واضحة، ولكنه كان يقف بين مجموعة قادة في مجالي الأعمال والحكومة وكنا نحن الاثنين نتحدث معهم. كان يتكلم الإنكليزية بلكنة مكسيكية حول موضوع البيئة بحرارة وتركيز. وحينما هدأ الحديث قليلاً عرّفته بنفسي على أمل أن أنتزع منه توضيحاً حول هويته. فبادرت امرأة من المجموعة - امرأة ثرثارة كانت أيضاً لاتينية، إن لم تخنّي الذاكرة - أدركتْ أنني على وشك أن أجعل من نفسي غبياً، إلى القول: «آه ألا تعرف ماريو؟»

بدا جلياً أن عينيَّ لم تُظهرا أنني أعرفه، ثم قالت: «هذا ماريو مولينا، نال جائزة نوبل في الكيمياء».

صافحت يده، ولكن ظهر، أكثر مما كنتُ أرغب، أنني لم أسمع به. فأكملت المرأة قائلة: «إنه الشخص الذي اكتشف أننا ندمر طبقة الأوزون» ثم وبكل روية وعلى نحو أشبه بالهمس للأطفال الذين نحاول أن نجنبهم التعرض للإحراج، أضافت: «لقد ساعد في إنقاذ العالم».

أبدى مولينا لطفاً استثنائياً أثناء بقية الحديث، ولكنه سرعان ما مال إلى اتجاه آخر فتوجه إلى اجتماع مسائي يضم العديد من الأشخاص الحائزين على جائزة نوبل.

وهناك أكد جيداً أنه على الرغم من التقدم الذي تم إحرازه مذ قام هو والشريك في الجائزة شيروود رولاند بكتابة مقاليَهما الشهير عام 1974 في مجلة (الطبيعة)، حيث شرحا كيف ان استخدام الكلوروفلوروكربون يؤدي إلى استنفاد طبقة الأوزون التي تحمي الغلاف الجوي، إلا أنه يلزم فعل المزيد للحؤول دون وقوع النتائج الكارثية المحتملة المتعلقة بتغير المناخ [446].

وبعد سنوات عدة، وفي مناسبة أخرى كنت حاضراً فيها، سمعت نائب الرئيس الأميركي السابق آل غور يشير إلى أن مولينا ليس بطلاً حقيقياً في مجال بذل الجهود لحفظ البيئة فحسب، وإنما رجل يتمتع بقدرة خاصة على جمع الناس. قال غور إن مولينا، وهو العالِم الوحيد المولود في المكسيك الذي يفوز بجائزة نوبل، كان الشخص الوحيد الذي يتوافق مع كلّ من عمدة مدينة مكسيكو ورئيس المكسيك في آن معاً، وهما متنافسان لدودان خاضا في الآونة الأخيرة انتخابات ساخنة لاحتلال «لوس بينوس»، قصر الدولة الرئاسي.

أكد رئيس المكسيك فيليب كالديرون على أهمية نفوذ الصورة التي تشكلت حول مولينا نتيجة أفعاله [447]؛ ولدى محاولته وصف صورة تقدم المكسيك إلى الأمام التي يسعى إليها، قال في دافوس عام 2007: «نود أن نحول صورة الرجل الغافي الذي يتكئ على شجرة والقبعة العريضة تغطي عينيه إلى مكسيك العالِم ماريو مولينا، حامل جائزة نوبل، والمخرج أليخاندرو غونزاليز إيناريتو، الفائز بجائزة غولدن غلوب».

قال مولينا إنه لدى نشأته في العاصمة مكسيكو، وجد أن العلم لا يحوز التقدير الذي قد يسعى إليه صبي صغير، وأن عليه العمل كي يغير شكل الصورة الذي يسببه هذا النقص [448]. ولكن بعد سنتين فحسب من إتمامه لدراسته في المكسيك ثم في ألمانيا والولايات المتحدة، غيّر بشكل كاسح الطريقة التي ينظر بها العالم إليه. وليس هذا فحسب، وإنما غيّر أيضاً طريقة نظر العالم إلى نفسه، إذ إنه حينما كان يعمل كزميل ما بعد الدكتوراه لرولاند في جامعة كاليفورنيا، في إيرفين، أصبح الكاتب الرئيسي لمقالهما الذي أفاد بوجوب الانتباه للمخاطر الطارئة الناجمة عن تأثير الكلوروفلوروكربون الناتج عن البرادات وعلب الرذاذ، وتوقع تشكّل ما بات يُعرف بثقب الأوزون. إبان صدور المقال، شكك به كثير من الأشخاص وحتى من ضمن المجتمع العلمي. ولكن كما أُشير في الخطاب الذي أُلقي لدى تلقيه الجائزة [449]: «شكك كثير من الأشخاص بحساباتهما ولكن شعر عدد أكبر بالقلق البالغ لاحتمال استنفاد طبقة الأوزون. واليوم بتنا نعلم أنهما كانا محقان في كل ما قالاه. وقد تبين أنهما قلّلا من أهمية المخاطر». واصلت لجنة النوبل وصف العمل، وأشارت بتبجيل إلى أنه من خلال الاتفاقات الدولية التي نجمت عن أبحاثهم والتي

منعت استخدام المواد الكيميائية التي تتسبب بالضرر، ساهم عمل مولينا ورولاند، وزميلهما الثالث البروفيسور بول كروتزن من معهد ماكس بلانك للكيمياء «بالخلاص من مشكلة بيئية عالمية أمكن أن يكون لها نتائج كارثية».

تشير المعلومات العلمية الحديثة إلى أن اتفاقية (بروتوكول) مونتريال [450] التي أدت إلى التخفيف من الكيميائيات المستنفدة للأوزون، كانت نافعة. فثمة أدلة ملموسة تفيد بأن الأوزون يتم فقده بسرعة أقل وأنه في غضون عقود عدة قد تبدأ الطبقة الجوية التالفة بالتعافي الفعلي.

ولكن ما تلمح إليه المعلومات هي الآليات السياسية والاقتصادية اللازمة لتحويل الاستنتاجات العلمية إلى أفعال على المستوى العالمي. بهذه الآليات تحديداً تخطى مولينا وزميلاه تميز كونهم علماء نخبويين ويطابقون المواصفات التي وضعناها ليصبحوا في عداد أعضاء طبقة النخبة، أي لا يؤثرون فقط على حياة الملايين عبر الحدود وإنما يقومون بذلك على نحو منتظم. وهذا يتطلب أن يكون المرء أكثر من مجرد مبدعٍ أو دقيقٍ أو قادرٍ على إعطاء التبريرات العلمية اللائقة. كما يتطلب أيضاً القدرة على ترجمة الاكتشافات والاستنتاجات إلى أفعال.

يتوفر لدى مولينا هذه المتطلبات وهو بحق النموذج المذهل لما يمكن تسميته بالناشط العلمي، وهؤلاء النشطاء هم مجموعة من الأشخاص الذين يعتبرون بكل تأكيد مؤهلين ليكونوا أعضاء ضمن طبقة النخبة، ويتراوحون بين أمثال أنطوني فوسي من معاهد الصحة الوطنية في الولايات المتحدة، الذي كان في طليعة العلماء الذين عملوا على نشر الوعي حول الإيدز ومكافحته، إلى كريغ فينتر، المبشر بفوائد وضع الخريطة الجينية البشرية، إلى أولئك

الذين يوجدون على الجانب القاتم من استخدامهم لمهاراتهم العلمية مثل أي كيو خان من الباكستان.

إن المجتمع العلمي مبني أكثر من كثير من المجموعات الأخرى حول فكرة الشبكات العالمية والتعاون والتواصل، والتي تجعل من امتلاك النفوذ العالمي أمراً طبيعياً أكثر. ولكن كما في حالة مولينا، لا يكفي مجرد الاكتشاف ثم مشاطرة الفكرة. في منتصف الثمانينيات، وفيما كان الجدال حول برتوكولات مونتريال يزداد حماوة، قامت مجموعات مؤسساتية كبيرة مثل «التحالف لأجل سياسة كاربوفلوروكربون (سي أف سي) مسؤولة»، المؤلفة من أكثر من خمسة آلاف منظمة من الولايات المتحدة، بالتحرك لإضعاف جهود مولينا وغيره من الساعين إلى منع أو الحد من صنع المنتجات التي ينتجونها [451]. أشارت هذه المجموعة إلى أن مبيعات (السي. أف. سي) في الولايات المتحدة آنذاك كانت تفوق 750 مليون دولار، وقالوا إن المبيعات السنوية للبضائع والخدمات التي تعتمد على هذه المنتجات تبلغ 27 مليار دولار. تم تشكيل قضايا اقتصادية نافذة وتحريك معارضة سياسية للتغيير. ولكن بسبب نشاط مولينا وزملائه في تعزيز اكتشافاتهم، وبسبب بحثهم المتواصل في الأبعاد الجديدة للأزمة المتفاقمة (مثل إثبات أن استنفاد طبقة الأوزون الذي اكتُشف فوق أنتركاتيكا ناجم عن تأثير البرد القارس في الجو على السي. اف. سي) أعطوا أدلة لا جدال فيها، ثم نشروها بين العامة بواسطة الإعلام. إنها معادلة استُخدمت على نحو مشابه في السنوات الأخيرة لترويج البيانات المتعلقة بأبعاد أخرى للتغيير المناخي، وبخاصة تلك المرتبطة بمسببات الاحتباس الحراري الناجمة عن صنع البشر.

ويبقى مولينا ناشطاً [452]. في آب/أغسطس من العام 2007، كتب مقالاً في فايننشال تايمز لإحياء الذكرى العشرين لبروتوكول مونتريال، مطالباً بتوسيع المعاهدة لتنتهز فرصة تقليص الانبعاثات الجوية أكثر بكثير من الحد الذي نص عليه بروتوكول كيوتو حول التغيير المناخي. ثم واصل كلامه فأكد على تأثير التعاون بين العلماء وصنّاع السياسات الذين يعقدون الاتفاقات الدولية التي تقضي على المواد الضارة بطبقة الأوزون في العالم المتحضر وتقلل منها بشكل كبير في أماكن أخرى. تشير التقديرات الراهنة إلى أن هذه الإجراءات من شأنها أن تمنع في غضون ستة عقود أكثر من ستة ملايين حالة وفاة جراء الإصابة بسرطان الجلد في الولايات المتحدة وحدها، وبالتالي ستنتج ما يناهز أربعة تريليونات دولار كفوائد صحية. وهذه كارثة سيتم تفاديها بفضل التكافل النافذ بين العلم والتحرك الناشط والتقنيات المعلوماتية الحديثة والأنظمة السياسية المستجيبة. ويؤكد بشكل واضح على المكانة الخاصة التي يمكن للعلماء أن يحظوا بها بين عداد طبقة النخبة.

إعادة إيهام العالم

اليوم، وبعد مرور قرون عدة من توقّع عصر يغلب فيه العلم على الهيمنة التاريخية للمؤسسات المرتكزة على الإيمان العقائدي، تتحد قوة الدين مع قوة الإعلام الحديث لتسهيل إعادة الولادة الدينية. وهذا بدوره أحيا وعزّز مكوّناً هاماً لطبقة النخبة العالمية: القادة الدينيون لعصر المعلومات.

خلال معظم القرن العشرين، افترضت المعتقدات العامة والجسم الأدبي الرحب أن الحداثة من شأنها أن توجد مجتمعات أكثر علمانية. في مستهل القرن العشرين، أسمى عالم الاجتماع ماكس ويبر هذه الظاهرة:

«تحرير العالم من الوهم»: حيث تحل الرأسمالية محل عبادة الله مع تفانٍ للدولار، ويقوّض انتشار العلم والمعرفة عملية اللجوء إلى الله لتفسير المجهول. في منتصف القرن الماضي، انتُخب الرئيس كينيدي [453] بعد إعلان إيمانه «بأميركا يكون فيها الفصل بين الكنيسة والدولة أمراً مطلقاً. ولا يقدِم فيها أي مسؤول حكومي على قبول أو طلب التعليمات بشأن سياسة عامة من البابا، أو المجلس الوطني للكنائس، أو أي مصدر كنسي آخر».

تزامن الدعم الشعبي للحصول على حكومة خالية من التأثير الديني مع علامات جلية من الإلحاد والتشكيك الروحي، في الولايات المتحدة وغيرها. أعطى اللاهوتي في جامعة هارفرد، هارفي كوكس [454] عام 1965 وصفاً للوضع في كتابه المثير للجدل «المدينة العلمانية» قائلاً: «تحرُّر العالم من التفسيرات الدينية وشبه الدينية بنفسه». في السنة التالية، عرضت مجلة تايم على غلافها قصة بعنوان: «هل مات الله؟» وتفيد: يعيش شخص من أصل أثنين تقريباً في العالم في حالة عبودية لمظهر من مظاهر الكلّيّانية التي تدين الدين لكونه مخدراً للشعوب، الأمر الذي دفع بالبعض إلى القيام بحملات دفاع بطولية عن إيمانهم، ولكنه أبعد أيضاً الملايين عن الإيمان بوجود الله [455]. ويبدو أن ملايين آخرين في إفريقيا وآسيا وجنوب أميركا مقدر لهم أن يولدوا دون أي توقّع، إلى أن يتم تعريفهم على وجود الإآله الواحد». بالطبع توجد ناحية أخرى لهذا السؤال الافتراضي، وتلميح أميركي كلاسيكي بأنه لا بد وأن الآخرين جميعاً على خطأ. ولكن كان السؤال حقيقياً. فبالنسبة إلى كثيرين يعتبر الدين بشكل متزايد أمراً قديماً وبعيداً كحال القصص التي بجّلها. وبالنتيجة فيما كانت النخب الدينية تخسر أتباعها، بدا أيضاً أنها تخسر أهميتها في بنية السلطة العالمية.

في بداية السبعينيات، بدأ كثير من المناطق حول العالم يشهد ردة فعل عنيفة ضد النزعة العلمانية، وتزامن ذلك مع إعادة بروز القادة الدينيين النافذين. تجلى الارتداد الديني تحديداً في الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا: في إيران، حيث شهد الشاه العلماني وذو التوجه الغربي سلطته تتضاءل في السبعينيات، فأفضى ذلك إلى قيام آية الله الخميني بثورة عام 1979. وحدثت حركات مشابهة باتجاه أشكال من القومية تعتبر دينية أكثر، في الهند وباكستان وبانغلاديش وسيريلانكا. تم انتخاب رئيس معمداني إنجيلي، جيمي كارتر في الولايات المتحدة، وتابع الأميركيون بأعداد هائلة العظات المتلفزة للمبشّر جيري فالويل وغيره من الكهنة. وازدهرت الكاثوليكية في العالم النامي خلال حكم أشهر بابا في العصر الحديث، جون بول الثاني. وفي أواخر الثمانينيات، تداعى منافسوه الشيوعيون، ليس فقط في بولندا، وإنما في جميع أرجاء العالم وانهاروا. وتواصلت نزعة الانتصارات السياسية للأديان على مر التسعينيات، مع بروز الطالبان في أفغانستان، ووصولاً إلى القرن الحادي والعشرين مع انتصار حماس في الانتخابات الفلسطينية والمحافظين المسيحيين في الولايات المتحدة. عكست هذه التحركات السياسية تحولاً عاماً أكبر: في كثير من أنحاء العالم، أمسى الناس أكثر تديناً. وحاجج كبير حاخامات بريطانيا [456] قائلاً: «لم يعد الدين أمراً هامشياً في السياسة الدولية. بعد فترة طويلة من الغياب، عاد الدين ليظهر بقوة هائلة وأحياناً مدمّرة».

إن العولمة الاقتصادية والتمدن والتعليم وانتشار الديمقراطية لم تجلب العلمانية وإنما إعادة صحوة روحانية في كثير من أنحاء العالم. يكشف عدد من الاستطلاعات عن [457] هذا البروز للتقيد والالتزام الدينيين: أمكن لأكبر طائفتين في المسيحية، الكاثوليكية والبروتستانتية، ادعاء حصولهما على أكبر نسبة من سكان العالم عام 2000 أكثر من أي قرن مضى [458]. ووفقاً لمجموعة مصادر جُمعت عام 2005، يُعتبر 84 بالمئة من سكان العالم أجمع أنفسهم متدينين. قد تتباين النزعة نوعاً ما

حسب المنطقة الجغرافية - إذ من الملحوظ أن أوروبا تظل علمانية بلا جدال حيث يدعي 21 بالمئة من سكانها فحسب أن الدين أمر مهم جداً عندهم [459] - ولكن بالإجمال، تعكس الصورة الشاملة عالماً متديناً على نحو متزايد.

والنتيجة هي تركز السلطة الهائلة بين أيدي القادة الدينيين. هناك قلة من الأديان فقط تبسط السيطرة، وقادتها هم الذين يملكون عدداً أكبر من الأتباع ونفوذاً بالغاً في العالم. تسيطر الديانة المسيحية على معظم أرجاء العالم، حيث يقدر أن لها 2,1 مليار تابع، ويليها الإسلام ولديه 1,5 مليار تابع، والهندوسية 900 مليون، والأديان الصينية التقليدية 394 مليوناً والبوذية 376 مليوناً. وأقل من 12 ديانة لديها أكثر من 10 ملايين تابع. (وبالطبع يوجد ضمن الديانات الكبرى طوائف مهمة. لم يعد الكاثوليك والبروتستانت يتقاتلون بالوتيرة التي شهدها تاريخ الإصلاح، ولكن لا تزال الخلافات كبيرة. وتعتبر الخلافات ضمن الإسلام، وبشكل أساسي الصراع بين السنة والشيعة الذي يعود إلى الخلاف حول من الذي يجب أن يخلف النبي محمد لقيادة أتباعه، عميقة وفتاكة اليوم مثل أي وقت مضى مذ بدأت الطائفتان التقاتل بعنف في القرن السابع عشر).

على ضوء العودة إلى التبعية الدينية، وبخاصة للإسلام والمسيحية، وجب على النقاد الثقافيين إعادة التفكير بالعلاقة المعقّدة التي تربط بين الدين والحداثة. على عدة أصعدة، ساعدت العولمة على بروز الديانات كحركات قوية وشعبية ولم تقم بإعاقتها. وساعدت تكنولوجيا المعلومات وثورة الاتصالات الجماعات الدينية وقادتها على نشر رسائلهم حول العالم، فجذبت مزيداً من الأتباع ضمنت شبكات معارف ضمن الشبكات الموجودة. وأمسى التلفاز والمذياع والأفلام وبخاصة الإنترنت وسائل فعالة جداً للهداية المعاصرة تستخدمها الجماعات الدينية من المسلمين إلى المورمونيين. ولكن هذا

الاستخدام لتكنولوجيا الاتصالات ليس تدفقاً للمعلومات باتجاه واحد، كما تُفهم عادةً الهداية التقليدية، وإنما يسمح بتبادل الأفكار بين الواعظين والأتباع. بهذه الطريقة تتعزّز ميزة التواصل المتزايد التي تتسم بها العولمة التعددية الدينية.

توفّر المسيحية الحديثة مثالاً عن إمكانيات التنوع وفرصة تخطي الحدود داخل الديانة الواحدة. كتب المؤرخ مارك نول: «فكروا في ما جرى الأحد الفائت» [460]:

> إن عدد الكاثوليك الرومانيين الذين حضروا إلى الكنيسة في الفيليبين يفوق أي دولة في أوروبا. في الصين، في العام 1970 حين لم يكن هناك أية كنائس فعالة بصورة قانونية، تجمّع عدد من المؤمنين لممارسة طقوس العبادة يفوق عدد كل من تجمع للعبادة في جميع أرجاء ما يُسمى «بأوروبا المسيحية». وفي أوروبا... كانت الكنيسة الأكثر احتشاداً بالناس الأحد الماضي واقعة في كييف، وهي كنيسة للمؤمنين النيجيريين. الأحد الفائت، حضر عدد من الإنجليز إلى الكنائس في كينيا وجنوب إفريقيا وتانزانيا وأوغندا يفوق عدد الإنجليز الذين حضروا في بريطانيا وكندا والأساقفة البروتستانت في الولايات المتحدة مجتمعين. ويفوق عدد الإنكليز الذين حضروا في الكنيسة في نيجيريا بمرات عدة عدد الذين حضروا في الدول الإفريقية الأخرى. وفي كوريا، حيث لم يكن هناك قبل قرن مضى سوى مجموعة قليلة من المؤمنين المسيحيين، حضر في كنيسة ياودو فول غوسبيل في سيول [461] عدد من الناس يفوق عدد كل من حضر في جميع الكنائس التابعة

> لطوائف أميركية بارزة مثل كنيسة الإصلاح المسيحي. في الولايات المتحدة، يُتلى القداس الكاثوليكي الروماني بلغات كثيرة تفوق ما مر في التاريخ الأميركي. الأحد الماضي كان العديد من الكنائس التي تضم أكبر الأبرشيات في فرنسا وإنكلترا تضج بالوجوه الإفريقية والكاريبية. وكمثال أخير على النزعة العالمية، حصل في العام 1999 أكبر اجتماع لليسوعيين في الهند وليس في الولايات المتحدة كما درجت العادة على مر العقود الكثيرة الماضية.

لقد شهدت المسيحية المعاصرة ظاهرة أخرى في ازدياد الكنائس الكبرى. تتسع أكبر كنيسة في العالم وهي ياودو فول غوسبل في كوريا الجنوبية لأكثر من 800 ألف متعبد؛ حيث تقيم الكنيسة الواقعة في وسط مدينة سيوول قداسين كل يوم أحد، ويحضر كل منهما أكثر من 12 ألف شخص. وفقاً لمركز أبحاث الكنائس الكبرى في بوليفار، ميزوري [462]، كان هناك عام 1970 عشر كنائس كبرى غير كاثوليكية، أما عام 2005 فأصبح هناك 282 كنيسة. غالباً ما يُعرف ريك وارن، كاتب (الحياة التي يقودها الهدف) [463] وراعي كنيسة سادلباك التي تتسع لحوالي 15 ألف شخص في مقاطعة أورانج في كاليفورنيا، بأنه مخترع الكنائس الكبرى الحديثة. بعد أن سئم وارن من العظات عن الجحيم والشعائر الفارغة، افتتح كنيسة سادلباك عام 1980، بنيّةِ جذب جميع المتعبدين العاديين. وراح ينشر رؤيته المتعلقة بالإيمان المدفوع بهدف على مقياس عالمي؛ إذ قام بجولة على 13 دولة عام 2006، وتوقف خلالها في سيوول [464] حيث توجه بخطاب إلى حشد من الناس يبلغ عدده 100 ألف شخص. اعتبر وارن [465] الكنيسة الكبرى وسيلة ممكنة لحل المشكلات العالمية

حيث يقول: «لا شيء يضاهي حجم الكنائس. إنها تمتلك أوسع شبكة توزيع وأكبر عدد من المتطوعين، ومصداقية محلية، وكل الأمور المختلفة التي تجعل الكنيسة جاهزة للتعامل مع مسائل الفراغ الروحي والقيادة الفاسدة والفقر والمرض والأمية، وهي مشكلات تطال مليارات من الناس وليس فقط الملايين منهم».

وفي الولايات المتحدة لا تؤدي الكنائس الكبرى وظيفة مقر العبادة ومركز التجمعات فحسب، وإنما وفقاً لصحيفة نيويورك تايمز [466]، غالباً ما تعمل نظير الحكومات البديلة تقريباً حيث توفر مجموعة من الخدمات الاجتماعية ومنها تقديم الاستشارات والتعليم. وبالفعل تمتلك هذه الكنائس القدرة على منافسة الحكومات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني العلمانية في قدرتها على معالجة التحديات العالمية. لا يعتبر انخراط الكنائس في الشؤون العالمية شيئاً جديداً، وبخاصة في تقليد الهداية المسيحي الذي قاد معظم عصر الاكتشاف، ويلهم اليوم اللاهوتيين التحريريين في أميركا الوسطى ومناصري الحرية الدينية في الصين. وتتجلى هذه السلطة على نحو مماثل في قدرة قادة الإسلام على إصدار الفتاوى، وهي أوامر تُوجّه إلى المؤمنين ولا تعرف حدوداً، كتلك الفتوى التي تدين الكاتب سلمان رشدي بعد إصداره كتاب «آيات شيطانية» الذي اعتُبر تدنيساً فاضحاً للمقدسات. وكذلك الدعوات إلى الاحتجاج والانتقام التي انتشرت في الشرق الأوسط وأوروبا رداً على الرسوم الكاريكاتورية الدنماركية التي سخرت من النبي محمد. تخوّل تكنولوجيا المعلومات الجديدة القادة الدينيين الدعوة إلى التحرك أو إعلان قرارات معينة لها ثقل القانون بطرق تحدث تأثيراً فورياً على مستوى العالم.

القس الاحتفالي

تبرز مجموعة من القادة الدينيين حول العالم لامتلاكهم القدرة على استخدام تكنولوجيا المعلومات الحديثة بغرض توسيع نفوذهم وتحصيل العائدات واكتساب المكانة الدولية. من الجدير تفحص عدد من الحالات للبحث عن النماذج من أجل مقارنتها مع غيرها من النخب العالمية الأخرى ومحاولة استنتاج كيفية تطور أدوارها أو أدوار أمثالها في المستقبل.

لقد صنع لويس بولو عدداً من الأسماء لنفسه [467]. إنه «المبشر الدولي» أو «بيلي غراهام أميركا اللاتينية» أو كما أُطلق عليه في الآونة الأخيرة قس «التبشير الاحتفالي البهيج». إن مؤسسة بولو التبشيرية المسيحية التي بدأت في العام 1999 واشتُهرت أصلاً بجذب الحشود بأعداد تبلغ المئات من الآلاف حول العالم، غيرت أساليبها لتصل إلى شريحة أكبر من الجماهير. بدأت مؤسسة لويس بولو تقيم احتفالات كبيرة في أماكن مفتوحة حيث يمكن للعائلات والأصدقاء الاختلاط، فيتشرّبون بشكل لا واعٍ تقريباً رسالة يسوع المسيح التي تُقحم ضمنياً ضمن الحفلات الإنجيلية والضيوف من المشاهير. وصفت إحدى الصحف الأمر على أنه «التبشير خلسة» [468]: «لا تعرض احتفالاته أية مظاهر لرموز دينية وليس فيها كورس مدثر بالأثواب، ولا رجل دين على المسرح، ولا قراءات من الإنجيل، ولا صلوات مطوّلة». يُسمى الطقس الديني لبولو «عِشْ الحالة». وعلى عكس قداديس بيلي غراهام الرصينة والتي ترتكز على العظات، يروج بولو لمناسباته على أنها غير رسمية، وتفاعلية ومرحة. يضم كثير من الاحتفالات فرقاً غنائية وتقام في منتزهات تزلج. عام 2003، أقام بولو احتفالاً خلال عطلة الربيع في فورت لوديردايل، وهو موقع مثالي

لاستقطاب الطلاب الجامعيين الذين قد يكونون منخرطين في سلوكيات غير ورِعة. فجذب الحفل أكثر من 300 ألف شخص [469].

يُعتبر بولو خير نموذج للقيادي الديني الذي يتخطى الحدود الوطنية ويصل إلى الملايين. لقد نقل تبشيره الكهنوتي إلى 70 دولة، ويبث برنامجاً إذاعياً منتظماً على أكثر من 2100 محطة في 42 دولة، ويرأس منظمة لها أعضاء في أربع قارات [470]. ولكنه يمثل قصة نجاح استثنائي لا تُصدق. لقد ولد في بيونس آيريس، الأرجنتين، لعائلة كبيرة من رواد الكنيسة المخلصين. تمكّن بولو من تلاوة آيات من الإنجيل بعمر صغير ولكنه لم يتقبل الإيمان على أنه ملك له. يقول إنه اكتشف الله ذات ليلة حينما كان في الثانية عشرة من عمره فيما كان جالساً مع مستشار مخيم في جبال جنوب الأرجنتين وسط عاصفة ماطرة.

بعد ست سنوات، خلال عمله بدوام كامل كأمين صندوق في مصرف، بدأ يقوم بالوعظ إلى جانب عمله ليساعد في إعالة والدته وأخواته الخمس. وبحلول عام 1957، حينما بلغ الثالثة والعشرين من عمره أطلق هيئته الكهنوتية الخاصة كاملة، مع عظات في المخيمات وبرامج إذاعية.

قدم بولو إلى الولايات المتحدة عام 1960، والتقى بزوجته باتريشا في حلقة في بورتلاند، أوريغون. وعاد الزوجان إلى أميركا اللاتينية كمبشرَين للمسيحية في الخارج، فسافرا وراحا يقدمان العظات إلى جانب أبنائهما الأربعة. أتت فرصة بولو الكبيرة في السبعينيات حينما تقاطعت سبله مع سبل بيلي غراهام، الذي عمل بولو لحسابه كمترجم فوري ومتدرب. بالنسبة إلى بولو لم يكن غراهام معلماً فحسب، بل كان مصدراً تمويلياً أساسياً في

السنوات التكوينية الأولى لمنصب بولو الكهنوتي. واليوم تكلف مناسبات بولو أموالاً طائلة، حيث تكلّف مهرجان أُقيم في واشنطن العاصمة 3,5 مليون دولار، قامت شركات مموّلة منها بيبسي وأمتراك بدفع الجزء الأكبر من هذا المبلغ. وترأس المهرجان جون دالتون، وزير البحرية السابق [471].

إضافة إلى شبكته العالمية الواسعة المؤلفة من المؤمنين والشركات الراعية، يمتد نفوذ بولو أحياناً ليطال العالم السياسي. لقد تسنى له اللقاء بالرئيس جورج بوش الابن شخصياً في مناسبات عدة، آخرها حينما رافق الرئيس في زيارة رسمية إلى الصين في خريف عام 2005. وخلال الزيارة توجه الاثنان إلى الكنيسة بسيارة ليموزين، وتحدثا عن وضع المسيحية في الصين. كما كان ضمن مجموعة من المستشارين الروحيين الذين استدعاهم الرئيس في أعقاب المآسي الوطنية. في تشرين الأول من العام 2005، دعاه الرئيس بوش لإلقاء خطاب في حفل تخليد ذكرى ضحايا الإعصار كاترينا، وبعد 10 أيام من أحداث 11 أيلول/سبتمبر، ضمّ بوش بولو إلى اجتماع «قادة الدين» [472]، وهو اجتماع أقيم قُبيل ساعات من موعد إلقائه خطبة أمام الكونغرس بشأن حالة الأمة في أعقاب الهجوم. وفقاً لصحيفة (المسيحية اليوم): قال بولو الذي دوّن ملاحظات خلال الاجتماع، إن بوش وضع مقارنة بين نفسه والدولة. قال بوش للمجتمعين: «لقد كنتُ آثماً بحاجة إلى الخلاص وقد وجدته». كان الرئيس يشير إلى المصاعب التي واجهها آنفاً في حياته حينما كان يكثر من شرب الكحول ويفتقر إلى الهدف في حياته. ولكن توضحت الرسالة أمامه خلال محادثة أجراها مع المبشر بيلي غراهام.

قال بوش للمجموعة إن الأمة في حالة إرباك وتحتاج إلى معاودة النهوض على قدميها. وقال إن الدمار الذي حلّ بنيويورك مثّل تحدياً أمام الأمة لتنظر عميقاً في قلبها. قال الرئيس: «أظن أن هذا جزء من صحوة روحية في أميركا».

تفاعل بولو مع الرئيس في مناسبات أقل جدية أيضاً. حيث أقام صلاة افتتاحية رسمية في حفل استقبال في البيت البيض بمناسبة شهر التراث الإسباني في تشرين الأول/أكتوبر من العام 2001، وهو حدث حفل بالنجوم [473] ومنهم مستشار البيت الأبيض ألبرتو غونزاليس، والنجمة الغنائية غلوريا إستيفان، وراي أوردونيز من نيويورك ميتس، وغيرهم. اختلطت النخب والرسائل ثم تضاعفت، ودعمت بعضها البعض. واستفاد السياسيون من الاجتماع مع رجال الدين، واستفاد رجال الدين من الاجتماع مع السلطة المحلية، وضاعف المشاهير من سلطة الاثنين. كان نوعاً من الثلاثية، التي عمدت إلى تعزيز السلطة في أميركا في ظل عصر المعلومات المفرط التديّن.

المسلم المتلفز

المبشرون المسيحيون في القارة الأميركية ليسوا الوحيدين الذين يستخدمون الإعلام المعاصر لنشر معتقداتهم ونفوذهم. تحول عمر خالد وهو محاسب مصري إلى نجم تلفزيوني مسلم، حيث يصل بانتظام إلى الملايين عبر عظات متلفزة وهداية على الإنترنيت. استناداً إلى عدد الجماهير وزيارات الموقع الإلكتروني، نجد أنه يفوق في شهرته أوبرا وينفري [474]، ووفقاً للصحيفة الأسبوعية (الأهرام) يمتلك في العالم الإسلامي أتباعاً كأتباع نجوم السينما أو نجوم الغناء [475]. إنه لا يتمتع بمؤهلات دينية رسمية ولكنه أفلح في جذب جماهير مخلصة يصل عددها إلى الملايين - وأغلبهم من الشباب المثقف الطموح - من الشرق الأوسط إلى رومانيا إلى إيرلندا. من خلال موقعه

الذي يتمتع بنفوذ وشهرة هائلين، استحال خالد شخصية نافذة لها القدرة على صياغة علاقات المسلمين مع الغرب.

نشأ خالد في الإسكندرية، مصر، في عائلة ذات مستوى متوسطٍ عالٍ، تقليدية وإنما غير متدينة. تعلّم القرآن خلال مرحلة المراهقة وأمسى ورعاً بشكل متزايد خلال إتمامه لدراسته في جامعة علمانية، ولكنه واصل متابعة مهنته في مجال المحاسبة. قدم خالد أول خطاب ديني له ارتجالياً [476] خلال حفل عيد مولد لقريب له في نادٍ اجتماعي، فاستقطب شعبية كبيرة، وأدى به الأمر إلى إقامة محاضرات أسبوعية - وفي أغلبها نصائح عملية للمسلمين المعاصرين - وأدى ذلك إلى برنامج حواري من أربع حلقات أنتجه بنفسه إلى جانب صديق له من المدرسة الثانوية. أبت أية محطة تلفزيونية شراء البرنامج، فأنتج خالد ألفي نسخة من الشريط المسجل وسلمها إلى الباعة في شوارع القاهرة، فقاموا ببيعها على المنصات إلى جانب الملصقات والحلى الصغيرة والشباشب. ثم ما لبثت أن حققت الأشرطة مبيعات هائلة [477] مما اضطر خالد إلى إنتاج خمسة آلاف شريط إضافي قبل أن تلحظ شبكة تلفزيونية فضائية سعودية الأمر وتعرض عليه عقداً.

غالباً ما يذكّر ظهور خالد في البرنامج بأيامه كمحاسب، إذ إنه يرتدي بدل الأثواب الطويلة الفضفاضة بدلات أنيقة لمصممين أوروبيين. وأشار من قابله إلى علامات واضحة أخرى لأسلوب حياته الرخي، ساعته البلغارية وجهاز نوكيا (المساعد الرقمي الشخصي) الجديد. تأتي محاضرات خالد بشكل مقصود على غرار محاضرات المبشرين المسيحيين في الولايات المتحدة، حيث تمزج بين المساعدة الذاتية العملية ونصائح حول الإدارة الحياتية برسائل إسلامية متحفظة. يرد كثير من الأشخاص شعبيته بين عداد الشباب المسلم إلى جمعه بين الكلام الصارم والابتسام، حيث يلطف القاسي، ويوصل رسائل نار الجحيم التي يقول بها الإسلام المتحفظ بوجه ضحوك. (قالت إحدى المعجبات به: «إنه حنون جداً وفي غاية اللطف) [478]. كما يستخدم خالد البالغ من العمر 39 سنة لغة يجدها الشباب مفهومة أكثر من لغة رجال الدين التقليديين الأكبر سناً. يمرر خلال محاضراته كلمات بالعامية المصرية بين

الفينة والأخرى، وحينما يخاطب جمهوره يتوجه أيضاً إلى المستمعات الإناث وهذا أمر غير معتاد من الخطباء المسلمين. وليس من قبيل الصدفة، أن يكون خالد بارعاً أمام الكاميرا. وفقاً لصحيفة نيويورك تايمز: «من بين أفضل أساليب المبشرين المتلفزين في الولايات المتحدة [479]، يعتبر أسلوب خالد على المسرح ممتازاً. إذ حينما يحكم هذا المبشر إغماض عينيه، فإنه يوصل الرسالة وكأنها آتية من أعماق روحه. وتلتوي قسمات وجهه. ويتدفق سيل من العاطفة. ويرتفع صوته ليصل إلى صراخ حماسي. وبلحظة واحدة يعيد جمهوره إلى الواقع من جديد حينما ينخفض صوته إلى حد الهمس».

على موقع خالد الإلكتروني [480] الذي تلقى 26 مليون زيارة عام 2005، بوسع أتباعه أن يحمّلوا تسجيلات فيديو لمحاضراته، والدردشة مع بعضهم البعض، وحتى شراء قمصان من ماركة خالد. (إنه ثالث أشهر موقع عربي على الإنترنت [481] ويعتبر من بين عداد أول ألف موقع إلكتروني في العالم، يقارب موقعي الجزيرة وواشنطن بوست). تعرض العديد من شركات الهواتف الجوالة في الدول العربية على خالد تقديم عظات مقتضبة عبر الرسائل النصيّة.

تحتاج الشهرة إلى أن يعتاد عليها المرء، ولا يزال خالد في طور التعلم. أُشيع أنه يعطي رقم هاتفه إلى أي شخص يطلبه ويتلقى اتصالات من غرباء. يذكر صحفي تناوله لعشاء مع عدد من المسلمين الألمان الأثرياء الذين كانوا منهمكين في تناول الكباب فيما كان خالد يدردش بكل سعادة مع فتاة مراهقة من لبنان كان قد اتصلت به بشكل مفاجئ. وفقاً لزميل لخالد، تلقى خالد ذات مرة فاتورة هاتفية وصلت إلى ثمانية آلاف دولار في أقل من شهر، نتيجة

حديثه مع المعجبين. من الواضح أنه يستمتع جداً بإعجاب أتباعه به، ولكن تكشف الروايات أيضاً عن عنصر سلبية وغرابة في شخصيته. إذ يعتبر صحفي في نيويورك تايمز أن مهنة خالد كمحاسب هي التفصيل الأكثر غرابة في حياته [482]، «نظراً إلى أنه يجد صعوبة في تذكر الأشياء، كان يتوه في المطارات، لأنه كان يهيم على وجهه بحثاً عن كنزات في الأسواق الحرة أو لإيجاد قمصان من ماركة بوس المفضلة لديه. أخبرني أنه أضاع مرةً حقيبة من الحجم الكبير وفيها 25 بدلة أوروبية باهظة الثمن وهو في طريق العودة من السعودية بعد شهر رمضان، وقد رأيته يضيّع إبنه علي البالغ أربع سنوات من العمر في مطار هيثرو خلال مدة الدقائق العشر التي تحمّل فيها مسؤولية مراقبته».

ريك ليتل، مستشار أميركي في الأمم المتحدة [483] ومدير تنفيذي لتحالف من المقاولين الاجتماعيين يدعى إماجين نايشنز، قال عن خالد: «حينما تنظر إلى مدى انتشار عمله، وملايين الشبان الذين يؤثر بهم، لا أعرف أي شخص على الإطلاق في المنطقة يحدث التأثير نفسه على الشباب كحال خالد». علم ليتل بأمر خالد حينما كان يجري بحوثاً حول كتاب ينوي تأليفه حول ملكة الأردن رانيا، وهي واحدة من أصدقاء خالد المقربين. إنها واحدة من معارف خالد الكثر النافذين، وهي شخصيات نافذة في كل من قطاعي السياسة والأعمال ومنهم رئيس اليمن، ووزير الخارجية البريطاني، وأقطاب صناعة النفط السعودية ومؤسسة نايك. وقد لجأت إليه الحكومات الأوروبية للمساعدة في مكافحة التطرف الإسلامي المحلي. وبعد الجدلية العنيفة حول الرسوم الكاريكاتورية الدنماركية التي طالت النبي محمد عام 2006، نظّم

مؤتمراً صحفياً في كوبنهاغن يشمل قادة مسيحيين ومسلمين وبعض الشباب في حوار حول حرية الرأي والتسامح الديني.

من الجلي أن خالد يمتلك سلطة بالغة وواسعة النطاق على اتباعه. يقول كثير من المعلقين المسلمين إنه القوة الأساسية الوحيدة وراء الازدياد المطرد في ارتداء الشابات للحجاب، على سبيل المثال. لقد قال للجماهير إن خلع الحجاب هو (أكبر خطيئة، أكبر خطيئة، أكبر خطيئة) [484]. في الآونة الأخيرة ركز خالد كثيراً على الرابط بين رسائله الأخلاقية والأهداف الاجتماعية والقطرية الأكبر: يشجع برنامجه الذي يعرض على التلفزيون وشبكة الإنترنيت (صنّاع الحياة) الشباب المسلم على تحسين عالمهم والبدء بنهضة عربية مبنية على ما يسميه «تنمية مستندة على الإيمان». يعتقد أن تجديد القيم الإسلامية هو الطريقة الوحيدة لمواجهة ظهور الأصولية العنيفة مثل جماعة أسامة بن لادن، التي تجذب إليها المسلمين بعد أن أضناهم الفقر المدقع والبطالة والأمية والاضطهاد السياسي. قال خالد: «أعتقد أنه كل مئة سنة تتغير أفكار العالم. ويظهر أشخاص استثنائيون يحملون أفكاراً جديدة للبشرية» [485].

روحانية منشقة أم طائفة هدّامة؟

إن الاستقطاب الجماهيري والنفوذ المتزايد للدين ليس محدوداً بالمعتقدات الراسخة والسائدة. فالون غونغ، حركة روحانية تجمع بين عناصر من البوذية والطاوية وشعائر تنفسية تسمى كيغونغ، تبقى واحدة من أكثر المعتقدات المتطرفة غموضاً وإثارة للجدل. ومؤسسها لي هونغزي هو أيضاً حالة شاذة بين أقوى القادة الدينيين في العالم. إنه يعتقد أن المخلوقات

الفضائية تعيش على الأرض [486]، ويقول إنه إنسان خارق بمقدوره اختراق الجدران والشفاء من مرض السرطان وممارسة التخاطر عن بُعد. إنه «البوذا الحي» عند أتباعه. وعند الحكومة الصينية، يعتبر «الرأس الهدام لطائفة شريرة». أسس لي «فالون غونغ» أو «فالون دافا» في الصين عام 1992. وتزايد في أنحاء البلاد أعداد أتباعه الذين كانوا يشاركون في صفوفه وفي تمارين التأمل المشهورة. وحينما نشر لي كتاب فالون غونغ المقدس (زوان فالون) عام 1996 حقق مبيعات هائلة. وفي السنة التالية، قام المسؤولون الصينيون الذين توجّسوا من شعبية الحركة بمنع نشر كتب لي وراحوا يعتدون على أتباعه. (هرب لي من البلاد وهو الآن مقيم دائم في الولايات المتحدة). عام 2000، أشارت منظمة العفو الدولية [487] أنه في غضون سنة واحدة مات على الأقل سبعة وسبعون من اتباع فالون غونغ خلال الاحتجاز في ظل ظروف غامضة، وبدت عليهم علامات التعذيب أو سوء المعاملة. أشار مرصد حقوق الإنسان ووسائل إعلامية أخرى إلى أن الحكومة الصينية عمدت بشكل منهجي إلى اعتقال واحتجاز كل من يُعرف بتبعيته لهذه الطائفة وإبقائهم في السجن حتى يرتدوا عن معتقداتهم. ثمة اختلاف حول عدد أعضاء فالون غونغ، إذ يشير ناطق باسم الطائفة أن عددهم يبلغ مئة مليون، فيما تشير التقديرات الرسمية الصينية إلى أن العدد يبلغ مليونين. (تشير مصادر خارجية منها مجلّتا التايم وآسياويك إلى أن العدد يصل إلى عشرات الملايين) [488]. ويتواصل تأجج المعركة بين الحكومة الصينية وهؤلاء الأتباع.

يكشف رد الطائفة على الاضطهاد عنصراً أساسياً لنفوذها. ففي المباني الحكومية في بكين وفي القنصليات الصينية حول العالم، أقام أعضاء

فالون غونغ اجتماعات منتظمة، وهي عادة عبارة عن مظاهرات وتجمعات صامتة للاحتجاج على تعرضهم للاضطهاد. إن المحتجين وعلى الرغم من كونهم مسالمين غالباً ما يتسلحون بمعدات مثل ملصقات لصور فوتوغرافية، ودماء مزيفة، وأقفاص بغرض إظهار كيفية معاملة الصينيين لهم [489]. على الأرجح كانت أولى هذه المظاهرات التي حدثت في الصين هي الأكثر إثارة للعجب: في نيسان/أبريل من العام 1999، تجمع أكثر من عشرة آلاف من أتباع لي حول مجمع حكومي اسمه زونغنانهاي، ووقفوا في حالة احتجاج تأملي صامت، وهذه أكبر مظاهرة اعتراض منظمة حدثت منذ مظاهرة تيانانمين سكوار، ولم تتوقع الحكومة الصينية حدوثها على الإطلاق [490]. وما أزعج الحكومة جداً هو القدرة على تنظيم مثل هذه الاحتجاجات بشكل عفوي. إنهم يخشون من قدرة المجموعة على إحداث اضطرابات هائلة دون سابق إنذار، في بلد تميل فيه السلطات المركزية في بعض الأماكن إلى بسط السيطرة (سُجّل في السنة الماضية أكثر من ثمانية آلاف حالة شغب عامة في الصين). قالت نائب رئيس شركة تجميلية تدعى (شركة ماري كاي)، كانت قد علقت وسط مظاهرة احتجاج عارمة أقامتها المجموعة عام 2003 بعد أن أُشيع أن الشركة منعت عمالها الصينيين من اعتناق هذه الديانة: «تملك طائفة فالون غونغ عدة طرائق للتواصل مع الشعب. لم نعرف أن شبكتهم لها وجود أصلاً إلى أن رأيناها أمام أعيننا» [491]. تقوم شبكتها غير الرسمية من مواقع الإنترنيت والإعلام المطبوع بالربط بين خلايا صغيرة من الأتباع حول العالم وتمنح قائد المجموعة القدرة على حشد أعداد كبيرة بطرفة عين. قال طالب صيني في جامعة كاليفورنيا في لوس أنجلوس: «لقد خافت القيادة لأن بمقدور لي

تحريك عدد هائل من الناس بسرعة فائقة دون أن يكشفه أحد. وهذا يمثل نهاية السيطرة الاجتماعية في الصين» [492].

المتعصّب العملي

سلك القادة الدينيون الذين يتمتعون بمنزلة طبقة النخبة سبلاً عدة إلى السلطة. حيث تمسك البعض بالتقليد، وبحماسة متحفظة لتمييز أنفسهم فيما يحاولون بكل جهد الارتقاء ضمن بُنى سلطة معتقداتهم. وعلى عكس نخبة عصر المعلومات، التي استخدمت الوسائل والاستراتيجيات المماثلة للطبقات المغامِرة التي كانت في العهد السابق، كان هؤلاء التقليديون أشبه بالنخب الموجودة في معظم الطبقات السياسية وفي الكثير من المؤسسات: لقد وجدوا المعلمين المناسبين، وبنوا قواعد نفوذ، وتكيفوا بحذر مع الأوضاع السياسية المتغيرة، وخبأوا طموحهم حتى وهم يركزون بلا هوادة على الهدف التالي.

أحد هؤلاء القادة هو، على نحو قابل للجدل، أهم شخصية في الشرق الأوسط. يمتلك آية الله علي خامنئي، رجل الدين المسلم والقائد الديني الأعلى في إيران، نفوذاً يفوق من عداه في أمته البالغة الأهمية. لقد صيغت سلطة خامنئي تحت الدستور الإيراني عام 1979، الذي ينص على تشكيل حكومة مستندة إلى ولاية الفقيه، أو «حكم القاضي الخبير»، وامتلاكه الكلمة الأخيرة فوق جميع القادة والهيئات، الدينية أو السياسية. تعتبر موافقته مطلوبة ليستلم الرئيس المنتخب مهامه، ويمتلك السلطة لإعلان الحرب، واختيار المسؤولين القضائيين والعسكريين، وتعيين أكثر من نصف مجلس الأوصياء، وهي هيئة تمتلك حق الفيتو على مجلس النواب الإيراني. تم تمثيل

مكانته في السلطة الإيرانية جيداً خلال تولي أحمدي نجاد لمنصبه عام 2005، حين أبدى الرئيس المكلف حديثاً أمارة الطاعة الشائعة جداً: الانحناء لتقبيل يد خامنئي [493].

على عكس معظم القادة الدينيين يمتلك خامنئي خبرة حكومية مباشرة. إذ شغل لولايتين منصب الرئيس الإيراني من عام 1981 إلى 1989، حيث فاز في انتخابات 1981 بنسبة 95 بالمئة من الأصوات [494]. قاد سلفه ومعلمه آية الله الخميني الانقلاب على الشاه وأسس الجمهورية الإسلامية في إيران وتقلّد أعلى منصب بين رجال الدين، مصدر التقليد. في إيران المعاصرة يصعب إيجاد معلم أفضل. وأثبت الخامنئي، كونه قائداً أعلى، نموذج العملانية السياسية في تشكيل شبكات من الحلفاء الاستراتيجيين. إذ تربطه علاقات متينة بالحرس الثوري، القوة العسكرية النافذة للنظام الديني، إضافة إلى ميليشيا باسيجي التطوعية، وهي قوة شبه بوليسية مكلفة بتطبيق القانون الديني في إيران. إن مركز الخامنئي يعطيه السلطة لتشكيل السياسة الخارجية والمحلية وسبيلاً لتعزيز الأجندة الإسلامية للأمة. إنه يدعم بشكل علني المجابهة مع الغرب وأدان بشكل علني الطعم المر والسام للديمقراطية الليبيرالية الغربية [495]. يعتقد أنه من حق إيران امتلاك القدرة النووية ولكنه يود تفادي الانتقام الدولي الذي قد يهدد استقرار النظام. تقول شخصيات رسمية إنه قام بشكل متواصل بحشد الدعم في أوساط المتطرفين فيما قوّض سلطة قادة الدولة الأكثر استقلالية واعتدالاً. لقد اعترف الرئيس أحمدي نجاد نفسه بتأثير الخامنئي المباشر على قراراته [496]، ويعتقد كثيرون أن الخامنئي كان له يد في الرسالة الاستفزازية الشهيرة التي أرسلها الرئيس إلى جورج

بوش في حزيران/يونيو من العام 2006. وفقاً لمجلة تايم، يلتقي أحمدي نجاد والخامنئي أسبوعياً في جلسات يصفها المراقبون بأنها تشبه جلسات القائد وتابعه [497]. إنه القوة التي تأخذ القرارات المهمة في واحدة من أبرز الدول المنتجة للنفط. إنه الشخصية الأساسية التي تحدد كيف ستتقدم إيران بطموحاتها النووية وأهدافها القطرية، وصاحب القرار الأخير حينما يتعلق الأمر بتوفير الدعم لحزب الله وغيره. لذلك يتضح جلياً أنه بحق رجل من هذا العالم، حتى رغم النظر إليه كواحد من أبرز مرشدي إيران الروحيين إلى المرشد التالي.

ثمة آخرون يترافق إيمانهم أو أدوارهم كقادة روحيين مع أدوارهم كقادة سياسيين. فكون السيد حسن نصر الله زعيم حزب الله، فإنه قائد سياسي، إضافة إلى كونه شخصية دينية، تماماً كحال مقتدى الصدر الذي يعتبر رجل دين وقائداً شيعياً كبيراً في العراق. وثمة مثال آخر وهو آية الله العظمى علي السيستاني، رجل الدين العراقي المولود في إيران، والذي اعتُبر قوة مهمة جداً في العراق، وهو إحدى الشخصيات الأساسية التي مكّنت من حدوث الانتخابات في ذاك البلد، والذي كان في واقع الأمر فاعلاً في جعل الانتخابات تحدث بشكل أبكر مما أراده الكثيرون. يؤثر كل من هؤلاء القادة على مسار الأحداث في الشرق الأوسط. وحتى قادة أعظم سلطات العالم لا يمكنهم تأمين مصالحهم في المنطقة من دون التعامل معهم بطريقة أو بأخرى.

ويعتبر الدالاي لاما، عدا عن كونه من المشاهير المفضلين ومحبوباً من الإعلام، على نحو مشابه قائداً روحياً والناطق الرسمي باسم شعب التيبيت المشرّد والذي يتحتم على حكومة الدولة الأكثر اكتظاظاً بالسكان أن تأخذ برأيه لدى سعيها لتمتين سيطرتها على ذاك الجبل الصغير. ويستخدم أي كاي

أدفاني من الحزب الهندي المعارض باراتيا جاناتا ارتباط الحزب الوثيق بالأغلبية الهندية في البلاد.

كحال النخب الأخرى، تستقي طبقة النخب الدينية أيضاً سلطتها من التعاون والاجتماع مع أعضاء الكتل الأخرى. يمكن أن تُرى شخصيات دينية، من المفتين الكبار إلى قادة أرثوذكس اليونان، تجوب أروقة المنتدى الاقتصادي العالمي، وهو حدثٌ غالباً ما يضم عدداً من البرامج ذات المكونات الدينية أو الروحية.

لقد شهد القرن الحادي والعشرون إعادة ولادة الاهتمام بالدين. سواء أتت هذه العودة إلى الدين في العالم كردة فعل على أوقات متقلّبة أو على تهاوي عناصر أخرى للهوية الوطنية، يتضح جلياً أنه كحال النخب الثقافية الأخرى تقوم طبقة النخبة الدينية بتسخير وسائل عصر المعلومات لتوجد شيئاً جديداً وحيوياً وتحولياً، فيما تعكس في الوقت عينه كثيراً من تقاليد النخب العابرة وصفاتها.

8

كيف تصبح عضواً في طبقة النخبة:

الأسطورة والواقع والباثولوجيا النفسية للنجاح

الطريقة الوحيدة التي أجد فيها سبيلاً إلى النوم ليلاً تكون عبر تخيّل عُصبة سرية من محرّكي دمى، ذات كفاءة عالية، تتسلّم القرارات المهمة، فيما يتجادل السياسيون الذين انتخبناهم في حرق الأعلام وتعريف الزواج.

سكوت آدامز



تعتبر نظرية المؤامرة أشبه بالوجبة السريعة في السياسة. وفي الواقع، هي أكثر من ذلك. وفقاً لعلماء النفس، إنها تملأ رغبات أساسية لموازنة القضايا المزعومة بنتائج مزعومة، وبالتالي ترضي مفهومنا القائل بأن النتائج الكبرى لا تأتي بالصدفة. في مقالة تناولت تكاثر نظريات المؤامرة المتعلقة بأحداث 11 أيلول/سبتمبر [498]، يجادل باتريك ليمان، أستاذ في علم النفس في رويال هولواي، جامعة لندن قائلاً: «إنْ ظننا أن الحوادث الكبيرة كاغتيال رئيس للجمهورية يمكن لها أن تحدث على يد فرد

تافه، فهذا يشير إلى عشوائية الحياة وعدم قابلية التنبؤ بأحداثها، وهذا لا يبعث على الراحة في نفوسنا». ويقول مايكل باركون، كاتب (ثقافة المؤامرة: رؤى كارثية في أميركا المعاصرة): «في الواقع تعتبر نظريات المؤامرة باعثة على الاطمئنان النفسي [499]، لأنهم يقولون إن كل شيء مترابط، ولا يحدث شيء عرضياً وإن ثمة نظاماً في هذا العالم».

قد تكون الإنترنت فعلياً أحد الدوافع الرئيسية للعولمة إضافة إلى كونها وسيلة نافذة للربط بين مجتمعات النخب، ولكنها أثبتت أيضاً أنها نعمة خاصة لحشود أخرى. إذ بات اليوم بإمكان أولئك الذين يمتلكون ما يسمى بالآراء المتطرفة، والذين كانوا سابقاً معزولين، التواصل مع الآخرين الذين يشاطرونهم آراءهم. وبالنتيجة قادت الإنترنيت إلى عصر ذهبي لواضعي النظريات التآمرية. في أعقاب وفاة الأميرة ديانا [500]، برز 36 ألف موقع إلكتروني كان همها إيجاد بدائل للتفسير الرسمي الذي صدر حول موتها. إذا طبعنا عبارة «مؤامرة 11/9» على موقع غوغل، نحصل على ملايين المداخل. كما أن فورية التواصل عبر الإنترنت تعني أيضاً أن بمقدر النظريات والأساطير الارتيابية أن تصل إلى عدد هائل من الناس حول العالم في وقت قياسي. على سبيل المثال، عام 2004، عرض رجل من بلدة صغيرة في إنكلترا [501] تسجيل فيديو على الإنترنت يسمى «9/11: ضربة البنتاغون»، يدعي فيه أنه في 11 أيلول/سبتمبر لم يتعرض البنتاغون إلى هجوم بواسطة طائرة تجارية بل بصاروخ. وفي غضون أيام شاهد التسجيل مئات الآلاف من الناس. وفي غضون أسابيع قام بتحميله الملايين حول العالم.

نظراً إلى أن المزيد من الأفكار تتم مشاطرتها، فإنها تغيّر بعضها البعض، حيث تمتزج وتتحوّل. يكتب باركون حول دمج النظريات القديمة الطراز [502] حول السيطرة اليهودية على العالم بالمخاوف من الكائنات الفضائية. تدعي إحدى النظريات إن «بروتوكولات حكماء صهيون» وضعها «آل روتشيلد والآريون الحقيرون». وفي السنوات العشرين الماضية، انتهى باركون إلى أن جميع الأفكار اليمينية المتطرفة حول نظام العالم الجديد قد وجدت طريقها إلى الكتابات المتعلقة بالأجسام الطائرة الغريبة.

سرد قصير جداً للأشياء التي لم تحدث ونتائجها الحقيقية

من بين أشهر نظريات المؤامرة على مر التاريخ تلك التي تناولت مجموعات صغيرة من الناس، وهم نخب أو أعداء معروفون، كانوا يعملون سوياً وبشكل سري لتقويض النظام الموجود أو فرض إرادتهم على الجماهير. ومن الطبيعي لمن يشعرون بضعف الحيلة أن يتنبأوا بشأن المكان الذي تكمن فيه السلطة.

في العام 431 ق.م. [503] في بداية الحرب البيلوبونيزية، سجل ثوسايدايدس الأثيني شكوك مواطنيه حول حبك خطة تآمرية من قبل القلة السبارطية الحاكمة: «إن من أفلح في تدبير مكيدة جدير بأن يُعرف، ولكن المعلم الأمهر هو ذاك من يكشف المكيدة». على مر العصور الوسطى ومروراً بعصر النهضة، كان ثمة مسعى حثيث لكشف أمارات المتآمر الأساسي، الشيطان. عام 962 ب.م. [504] في ميتز، فرنسا، تم إحراق المئات من القطط لأنه ساد الاعتقاد بأنها ساحرات متنكرات؛ ولاحقاً جعل البابا غريغوري التاسع من نظرية المؤامرة هذه عقيدةً، حين استنكر القطط السوداء واعتبرها

شيطانية عام 1233. والساحرات أنفسهن ورفقاؤهن (حيواناتهن الأليفة) تم إغراقهن ورميهن بالحجارة وإحراقهن بأعداد كبيرة خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر، وربما بلغ عددهن 200 ألف ساحرة ومئات الآلاف من القطط في ذاك الوقت.

على مر التاريخ، نُظر إلى اليهود كمصدر تهديد من قِبَل كثير من الشعوب، ومنهم الرومان، والكاثوليك، والبروتستانت، والمسلمين، والنازيين، والشيوعيين وغيرهم. وأثارت الأساطير حول الممارسات والمكائد اليهودية ردود أفعال كبيرة. فقد دمر الرومان القدس [505] وقتلوا حوالي مليون يهودي عام 70م وتبع ذلك جرائم قتل مشابهة عامي 113م و132م. وبدءاً من القرن الرابع عشر ظهرت أشهر نظريات المؤامرة المتعلقة باليهود وممارساتهم. عام 1321م، حينما تم التأكيد بأن اليهود [506] سمّموا الآبار في غويانا بفرنسا، تم إحراق خمسة آلاف يهودي وهم أحياء. وفي وقت لاحق من ذاك القرن، حينما كان عدد اليهود الذين ماتوا بسبب مرض الطاعون أقل من عدد المسيحيين - ويُردّ ذلك على الأرجح إلى العادات الصحية والغذائية المختلفة - أُلقي اللوم على اليهود في ذلك، فتم إحراق عشرات الآلاف منهم.

فيما يعتبر بعض درجات الارتياب متأصلاً في صلب الجهاز النفسي البشري، يرد كثير من المؤرخين حصول أول مؤامرة كبيرة حقيقية [507] إلى أيام الثورة الفرنسية. عام 1972، وقف نائبان يدعيان جاك بيار بريسوه وأرمان جنسوني أمام المجلس الوطني وأعلنا أن لجنة نمساوية غامضة من مستشاري الملك تتآمر على تدمير النظام الثوري. كان لديهما أدلة قليلة جداً، ولكن الفكرة وحدها وقوة خطابهما أثارا الخوف والقلق في المجلس والذعر في أرجاء باريس. ونتيجة تحذيرهما [508] «وُضعت المدينة في حالة تأهب لنشوب حرب، وانتشرت فيها الدوريات بشكل متواصل، وأُضيئت طيلة الليالي». وأكثر من 90 بالمئة من حالات الإعدام التي تمت في السنتين التاليتين - حكم الإرهاب - كانت بحق أفراد يُشتبه بتحريضهم على العصيان أو تواطئهم مع أعداء الجمهورية. ووفقاً لأحد المؤرخين [509]: «تحول الهوس بوجود مؤامرة إلى مبدأ تنظيمي أساسي في اللغة الثورية الفرنسية. فغلب على خطاب الثورة قصص المكائد».

> في هجوم مكتوب لا يُنسى، ألقى يسوعي فرنسي يدعى آبي بارويل في البداية اللوم على الثورة الفرنسية في ما يتعلق بالنظام الماسوني، ثم ما لبث أن غيّر رأيه وألقى اللوم على اليهود. (ساعد هذا الربط بين مؤامرتين على إطلاق ما يقدّر اليوم بقرنين من نظريات المؤامرة التي شملت إما الماسونيين وإما اليهود). في وقت لاحق من القرن، تم إلقاء اللوم على اليهود من جديد إثر اغتيال قيصر روسيا ألكساندر

الثاني، وحدث أكثر من مئتي حالة شغب، تدعى بوغروم، بحق اليهود. عند انتهاء القرن، وفي عام 1905، حوّلت الشرطة الروسية السرية، الأوكرانا، روايةً قديمة مناهضة للسامية، تحكي عن الخطط اليهودية للسيطرة على العالم، إلى ما أسموه «بروتوكولات حكماء صهيون»، وبالتالي نشروا مؤامرة سرية خاطئة بواسطة مؤامرة حقيقية. على مدى القرن العشرين - في روسيا، وفي ألمانيا إبان حكم هتلر، وحتى اليوم في الشرق الأوسط - استُخدم هذا الزيف لتوليد العنف بحق اليهود كرد فعل على مؤامرة استيلائهم المزعومة على السلطة.

وسَمَت المخاوف من المؤامرات السرية عقود القرن العشرين. بعد عام 1917 غلب على البولشفيين المخاوف من حبك مؤامرات مناهضة للثورة. وعام 1934، شهد سميدلي باتلر بأن بائع سندات يدعى جيرالد ماغواير فاتحه في موضوع المساعدة في خلع الرئيس فرانكلين روزفلت. إن لجنة ماكورميك ديكشتاين التابعة للكونغرس الأميركي، التي أصغت إلى شهادته، أصبحت لاحقاً لجنة الكونغرس للنشاطات غير الأميركية، وطليعة الفزع من الشيوعية في الخمسينيات. وفيما كانت الولايات المتحدة في ظل صراع حقيقي مع روسيا الشيوعية، تمت المبالغة كثيراً في موضوع أن الشيوعيين منتشرون في كل مكان وينوون تقويض الولايات المتحدة (بالطريقة نفسها التي يُبالغ فيها اليوم بالتهديدات الإرهابية). استهدفت اللجنة بشكل خاص الصناعة السينمائية التي تم التأكيد بأنها مخترقة من جانب الشيوعيين - وربما على نحو مقصود من قِبل اليهود - كوسيلة لتغيير الثقافة الأميركية.

إن نظريات المؤامرة حول النخب المتآمرة ساعدتها بكل تأكيد وسائل الإعلام سواء أكانت كتباً مثل (ذا دافنشي كود) لدان براون، وهو كتاب حقق مبيعات هائلة على مستوى العالم، ويصف نظريات تآمرية متداخلة تشمل «نايتس تمبلر» وإليومناتي، وأوبوس داي؛ أو أفلام مثل جاي أف كاي، ويعرض رؤية أوليفر ستون الارتيابية للأحداث التي أفضت إلى اغتيال الرئيس كينيدي. ركز براون تالياً على رواية تتعلق بموضوع مفضل آخر لواضعي النظريات التآمرية، الماسونيين [510].

متى يكون النبأ مجرد نبأ؟

تجذب الماسونية، التي يُزعم أنها أقدم جماعة سرية في العالم، نظريات المؤامرات كانجذاب الفراشات إلى النور. على مر السنوات، اتُهم الماسونيون بالوثنية والإيمان بالقوى الخفية، وعبادة الشيطان، وتم لومهم على إشعال الثورات في كل مكان، من إسبانيا أيام حكم فرانكو إلى ألمانيا أيام حكم النازيين إلى روسيا السوفياتية إلى أميركا الخائفة من الشيوعية. ركزت الانتقادات الأخيرة للماسونية على التأثير الخفي لأقوى أعضائها، مولدة صوراً رهيبة في الإعلام الشعبي مثل الفيلم الفاشل لنيكولاس كايج في العام 2004 (ناشونال تريجور: الكنز الوطني) وفيه يسعى كايج وراء كنز أسطوري يحرسه الماسونيون أو فيلم (الرجل الذي سيُنصّب ملكاً) وفيه يرث رجل ماسوني (يلعب دوره شون كونري) مملكة لأنه يضع رمزاً ماسونياً مرتبطاً بألكسندر العظيم، والذي هو نفسه ماسوني.

تم تأسيس الأخوية الدولية في لندن في بداية القرن الثامن عشر ولكن تعود مبادئها التأسيسية إلى عصر بناء معبد سليمان قبيل عام 950 ق م وحتى إلى ما قبل ذلك إلى اليونان ومصر. وكان مؤسسوها في إنكلترا في الواقع ماسونيين حقيقيين، وهم أفراد احتُرموا على مر القرون لامتلاكهم القدرة الفريدة على بناء الكاتدرائيات والكنائس والقصور، وغيرها من رموز السلطة. ومع أن الماسونية ليست ديانة، إلا أنها تتطلب أن يقسم أعضاؤها [511] على الولاء لكائن مقدس - بأي شكل يختارونه - وتعتبر الدروس والمبادئ الإنجيلية أساسية لنظام الفلسفة الدينية التابع لهذه الجماعة. يمتلك أعضاء الأخوية كلمات ومصافحات سرية [512] يتعرفون من خلالها على بعضهم البعض وينخرطون في شعائر سرية خلال الاجتماعات المغلقة. تدور الجمعية حول أربع فضائل رئيسية [513]: الجَلَد، التعقُّل، ضبط النفس، العدل؛ وسبعة فنون حرة: الهندسة (مصدر حرف G الأيقوني في كثير من التصاميم الماسونية)، وعلم الحساب، والخطابة، والمنطق، وقواعد اللغة، والموسيقى، وعلم الفضاء. تظهر الرموز الماسونية في تصاميم واشنطن العاصمة وتخطيطات شوارعها (مثلثات مقلوبة)، إضافة إلى تصميم البنتاغون والمباني الفيدرالية الأخرى (الشكل الخماسي). ويدّعي البعض أن ورقة الدولار النقدية [514] تحوي الكثير من الصور الماسونية: النسر الموجود على ظهر الورقة يرمز إلى القديس جون المبشر، القديس الراعي للماسونيين؛ وريشه

البالغ عدده 32 ريشة يمثل عدد الزوايا في ماسونية الطقس الإسكتلندي، والأسهم الموجودة في اليد اليسرى ترمز إلى الملك داوود، والد سليمان؛ وغصن الزيتون في يمينه مرتبط بسليمان نفسه؛ والنجوم الـ 13 فوق رأسه ترمز إلى قبائل إسرائيل؛ والشعار اللاتيني E Pluribus Unum يرمز إلى الأخوية الماسونية. ويُزعم أيضاً أن الهرم غير المنتهي والمثلث الذي يحوي عيناً ناظرة كلها رموز ماسونية.

منذ تأسيس الماسونية عام 1717، مع تأسيس المحفل الكبير في إنكلترا، في لندن، واجهت تاريخاً عصيباً. حيث أُدين أعضاؤها من قبل البابا كليمنت الثاني عشر في الثلاثينيات من القرن الثامن عشر، مما ولد عداوة بين الكاثوليك والماسونيين لا تزال موجودة حتى يومنا هذا. وفي العام 1826، حرّض الاختفاء الغامض لناشط مناهض للماسونية يدعى ويليام مورغان على تأسيس حركة مناهضة للماسونيين في الولايات المتحدة، ومنها حزب سياسي قصير العمر قدم مرشحاً للرئاسة في العامين 1828 و1832. وجلب القرن العشرون أكبر التحديات لهذه الجماعة، وبخاصة في ظل النظام النازي: خلال محاكمات نورمبيرغ التالية للحرب [515]، قال المدعي العام وقاضي المحكمة الأميركية العليا روبرت جاكسون (وهو نفسه ماسوني): «ليس مفهوماً بشكل عام أنه من بين أقدم وأشرس المضايقات الكثيرة التي قام بها كل نظام ديكتاتوري حديث هي المضايقات التي وُجهت إلى الماسونيين». وخلال الحرب الباردة وبعدها حينما انضمت الأخوية إلى مجموعات مثل مجلس العلاقات الخارجية والمفوضية الثلاثية، تواصل التمييز بحق الماسونيين في الولايات المتحدة في عقول النقاد الذين توجسوا خيفة من امتلاك أعضائها سلطة غير مناسبة لممارسة سياسة خفية.

كحال معظم نظريات المؤامرة، ثمة بعض الحقيقة في قصص الماسونيين المؤثرة. على وجه التأكيد تاريخياً، كان يوجد في صفوف

الماسونيين عدد من الشخصيات [516] النافذة والمؤثرة: 14 رئيساً للولايات المتحدة كانوا ماسونيين ومنهم الرؤساء: فورد وجونسون وريغان، إلى جانب كثير من نواب الرؤساء ووزراء وقضاة في المحكمة العليا وغيرهم من أبرز المسؤولين الحكوميين. تعود الصلة بين الماسونية والسياسة الأميركية إلى أيام تأسيس الأمة: كان 9 من أصل 56 نائباً وقعوا على إعلان الاستقلال ماسونيين، وكذلك 13 شخصاً من بين 39 شخصاً وقعوا على الدستور، ومنهم جورج واشنطن وبنجامين فرانكلين. وقدم أول قسم لدى استلام المهام الرئاسية شخص يدعى معلم الماسونيين الأكبر، روبرت ليفينغستون، واستخدم إنجيل الملك جايمس الذي يملكه محفل سان جون في نيويورك. كما أُعيد استخدام هذا الإنجيل نفسه في احتفال تنصيب الرؤساء هاردينغ وآيزنهاور وكارتر وجورج بوش الابن، إضافة إلى تكريس الكثير من الأبنية والمناسبات الماسونية.

قال فرانكلين، وهو عضو من أعضاء الماسونية [517] منذ كان في السادسة والعشرين من العمر، وأصبح معلماً عندما بلغ الثامنة والعشرين، ذات مرة أن سر الماسونيين الأكبر «يكمن في أنهم لا يملكون أي نوع من الأسرار إطلاقاً». وهذه تحديداً رسالة الماسونيين، الذين ما فتئوا يحاولون الانفتاح وتلطيف صورتهم من أجل استقطاب أعضاء جدد. واليوم يتراوح عدد أعضاء هذه الجماعة [518] بين أربعة ملايين وخمسة ملايين عضو حول العالم، ويسكن حوالي 1,7 منهم في الولايات المتحدة، بعد أن كان هذا العدد يبلغ أربعة ملايين في بداية الستينيات من القرن الماضي. أطلقت النقابات حوافز ترويجية ووظيفية مركزة على الناحية الأخوية والشخصية للماسونية. إنهم

يركزون على الإحسان في مجتمعهم [519]، الذي يمتلك على الأقل 200 مؤسسة أو غيرها من برامج الإحسان في الولايات المتحدة وحدها ويمولون كل شيء من دور المسنين إلى المدارس ذات التمويل الحكومي والإدارة الخاصة. (يساهم الماسونيون الأميركيون بحوالي 750 مليون [520] دولار في السنة). إلا أنه ككثير من المنظمات التي تم التأكيد على أنها نوادٍ لنخب قديمة ونافذة، يعتبر اليوم أغلب الماسونيون أنفسهم قدماء بقدرها، والمنظمة ظل لذاتها المبهمة السابقة.

هل كان يُعتبر مجتمعاً نخبوياً أكاديمياً لو أن جورج بوش الابن كان عضواً فيه؟

وراء الأبواب الحديدية الموصدة للسرداب القاتم الخالي من النوافذ في نيو هايفن تقبع إحدى الجمعيات الأكاديمية السرية المشهورة جداً في أميركا. قام على مر السنوات (سكال أند بونز) وهو نادٍ اجتماعي في جامعة يال، بترسيخ موقعه «كحاضن ونقطة التقاء لنخب الجيل الناشئة» [521]، على حد وصف خريجة يال وطالبة بونز ألكسانرا روبنز. كان أعضاؤه أقطاباً صناعيين مستقبليين، وأكاديميين نافذين، ونجوماً رياضيين، وقضاةً في المحكمة العليا، وسياسيين بارزين ورؤساء، ومنهم جورج بوش الابن، الذي يعتبر في واقع الأمر واحداً ضمن قائمة طويلة من آل بوش [522] كانوا أعضاء في سكال أند بونز: الجد بريسكوت بوش، وعم الأب جورج هربرت والكر الصغير، والأب جورج هربرت والكر بوش، والعم جوناثان بوش، وأبناء العم راي والكر وجورج هربرت والكر الثالث.

أُسّس سكال أند بونز في العام 1832 من قبل ويليام راسل، وهو طالب ثري في يال (ودون إسهاب مني)، قام باستيراد فكرة الجمعية الطلابية السرية من ألمانيا، حيث درس لمدة سنة. سُمّي في البداية النادي اليولوجي، وكان كل سنة يستقبل حوالي 15 عضو جديداً أو فارساً فيحافظ على قائمة عضوية فاعلة تضم 800 عضو في أي وقت. (وبدأ يقبل بدخول النساء عام 1992[523]، إثر خلاف قانوني مرير بين أعضاء الجمعية ومجلسه التأسيس فتصدر صفحة التحرير في نيويورك تايمز، وشمل قرار منع من المحكمة العليا في نيو هايفن).

إن أحد الجوانب السيئة السمعة المتعلقة بهذه الجماعة هي الشعائر التعبدية الشنيعة التي زُعم أنها تقوم بها. واعتماداً على الشخص الذي تسأله، تتضمن هذه الشعائر كل شيء، من المصارعة بالوحول إلى جرائم القتل المزيفة إلى تقبيل الجمجمة، التي سُرقت وفقاً للأسطورة من قبر جيرونيمو على يد بريسكوت بوش. تشمل أول جولة من إدخال الفرسان الجدد نوعاً ألطف من الشعائر: احتفال تسمية، حيث يُمنح الأعضاء الوافدون أسماء سرية يُعرفهم بها إلى الأبد زملاؤهم في بونز. وتتضمن أسماء تقليدية، تنتقل من عضو إلى آخر، تؤخذ من الأساطير والأدب. على سبيل المثال، ثور (إله الرعد الإسكندينافي)، والعم ريموس، وهاملت. وتُحدد بعض الأسماء وفقاً لخصائص الوافدين الجدد مثل ماغوغ، والذي يُطلق عادة على الوافد الجديد الذي يتمتع بأطول خبرة جنسية. (من بين الذين حملوا اسم ماغوغ: الرئيس ويليام هوارد تافت، والسباح الأولمبي دون شولاندر، وعلى حد الزعم الرئيس جورج بوش الأب). يُدعى بعض الوافدين إلى اختيار اسمهم الخاص. والملحوظ، وفقاً

لروبنز، أنه حينما قُدمت لجورج بوش الابن هذه الفرصة [524] «لم يخطر اسم على باله» فمُنح خريج يال لقب (المؤقت).

وكما يقول المساهم في نيويورك أوبزيرفر، رون روزنبوم: «لا يعتبر سكال أند بونز مقر أخوية عادياً [525]، كانت شعائر الدخول الإبتدائية مجرد البداية، ومستهل مسلسل دائم من الشعائر الرابطة التي ساعدت على تعزيز شبكة بونز أولد بويز النافذة، وهي شبكة تكمن في صميم قلب المؤسسة الأميركية. تاريخياً، طُبعت شخصية الأشخاص الذين بذلوا الكثير لتشكيل شخصية أميركا في العالم - آل تافت وآل لوس وآل ستيمسون، وآل هاريمان، وآل باكلي، وآل باندي، وآل بوش، وغيرهم - في سرداب سكال أند بونز.

إن نظريات المؤامرة التي وُضعت حول بونز ألقت اللوم عليهم في تمويل أدولف هتلر، وخرق وكالة الاستخبارات الأميركية، والتحكّم بالإعلام الأميركي وتشمل على نحو ملحوظ امتلاك دار نشر فارار وستراتوس وجيرو)، والتخطيط لاجتياح (باي أوف بيغز) واغتيال كينيدي، وبشكل عام إدارة الولايات المتحدة. يمتلك دايفيد بروكس، وهو محرر متحفظ [526] في نيويورك تايمز، نظرة مختلفة بعض الشيء حول السلطة الحقيقة للمجموعة: إنني أرى الجمعيات السرية أشبه بحجرة الدرجة الأولى في الطائرات. تجدها مثيرة للاهتمام إلى أن تدخل فيها، وبمجرد أن تصبح في الداخل تمسي مملة بعض الشيء. وتسمع كل نظريات المؤامرة حول سكال أند بونز. وبالنسبة إلي، كي تكون عضواً في إحدى هذه المنظمات، يجدر بك امتلاك قدرة تحمل فائقة للضجر لأنك ستجلس وتتحدث وتتحدث وتتحدث. لن تدير العالم، بل ستثرثر فحسب.

يتطابق نقد بروك للمجموعة مع ما جمعته من معلومات لدى التكلم إلى المقربين منها. في النهاية إنها مجرد ترهات.

نادي الرؤساء السابقين

يدور كثير من نظريات المؤامرة في يومنا هذا حول مؤسسات وتجمعات طبقة النخبة. وإحدى هذه المنظمات التي تبعث على التفكّر المطوّل هي أكبر شركة أسهم خاصة في العالم، مجموعة كارلايل، التي تدير أكثر من 56 مليار دولار [527]، وتمتلك مكاتب في 18 دولة. في أقل من 20 سنة، جمعت المؤسسة عدداً من الشركات لها عائدات تناهز 87 مليار دولار وتوظف أكثر من 286 ألف شخص حول العالم. ولكن الإحصاء الأكثر إثارة للذهول، أو الأكثر إثارة للريبة، عند كثيرين يميلون إلى الظن، هو قائمة موظفي كارلايل البارزين [528]: وزير الخارجية السابق جايمس بايكر، ووزير الدفاع السابق فرانك كارلوتشي، ومدير ميزانية البيت الأبيض السابق ديك دارمان، والرئيس السابق لوكالة مراقبة الاتصالات الأميركية ويليام كينارد، ورئيس مجلس الإدارة السابق لمفوضية التبادلات والسندات آرثر ليفيت، كانوا جميعاً في جدول رواتب المؤسسة. ويتحسّن الأمر عندما نعرف أن رئيس الوزراء البريطاني السابق جون مايجور، ورئيس الفيليبين السابق فيديل راموس، والرئيس السابق جورج بوش الأب، قد عملوا أيضاً في المؤسسة، وغالباً في مراكز استشارية مرموقة. وحتى بوش الابن كان له موقع في مجلس الشركة في بداية التسعينيات [529]. وفقاً لدان بريودي، مؤلف الكتاب الفاضح لكارلايل (المثلث الحديدي) يتغاضى واضعو النظريات التآمرية المهووسون بالجمعيات السرية [530] والمؤامرات الغريبة عن التأثيرات الأكثر هدماً وفتكاً لشركة مثل

كارلايل. عبر إدخالها لنفسها في صلب نسيج البنية الاقتصادية العالمية، أنجزت كارلايل أكثر مما تحلم به أي لجنة ثلاثية أو مجتمع ماسوني. لقد جعلوا من أنفسهم جزءاً من التدفق النقدي للمجتمع الدولي. أن ملايين الناس مُستَثمرون في كارلايل وهم لا يدركون ذلك».

يعتبر كتاب بريودي بحد ذاته محاولة لإضفاء الشرعية على نظريات المؤامرة. إن الفقرة أعلاه على سبيل المثال تمزج بين الإثارية والمبالغة أو تحريف الوقائع، حيث زعمت أن شركة خاصة واحدة فاقت في نفوذها منظمات عُرفت بامتلاكها طموحات لفرض السيطرة عالمياً. وفقاً لبريودي تم القيام بذلك عبر جعل أنفسهم جزءاً من التدفق النقدي للمجتمع الدولي، الأمر الذي يبدو للبعض، ودون شك، شيئاً غامضاً جداً، على الرغم من أنني أتوقع، حتى من الشخص المحدود الإلمام بمجال الأعمال، أن يطرح السؤال التالي: «ماذا عساهم يفعلون سوى ذلك؟ إنهم مؤسسة أسهم خاصة دولية. وهذا ما تقوم به مثل هذه المؤسسات». إن التأكيد بأن ملايين الناس مُستثمرون في كارلايل دون أن يدروا يوفر مثالاً آخر عن اللغة المثيرة التي لا تعكس كامل القصة. في بلد فيه صناديق منح وصناديق احتياط وبرامج تقاعدية، من العدل القول إن مئات الملايين من الناس مستثمرون في عدّة آلاف من الشركات التي لا يعلمون عنها شيئاً.

إذا نظرنا عن كثب تنبثق صورة مختلفة: صورة منظمة استثمارية ناجحة جداً، تعتبر نتيجةً لنجاحها وطبيعة عملها، وتقدم صناعتها، وموقعها الفريد بين المؤسسات المالية في عاصمة أقوى دولة في العالم، نافذة جداً. لم يختبئ المؤسس الشريك دايفيد روبنشتاين وفريقه الإداري في الظل،

فمقالات الصحف ومجلات الأعمال تغطي قصصهم [531] وصفقاتهم بشكل مستمر.

وعلى الرغم من أن استثمارات كارلايل تتراوح من مشروبات الصودا إلى شركات الإنترنيت المبتدئة، إلا أنها اشتهرت بحصتها في الصناعة الدفاعية. لقد قام بتأسيسها في العام 1987، ويليام كونواي جونيور ودانيال أنييلو، وهما شخصان مطلعان على بواطن الشركات، وروبن شتاين وهو محام من واشنطن. قاموا بداية بالاستثمار في مجموعة صفقات متنافرة وإنما ناجحة: شركة متعهدة لتقديم الطعام على الطائرات، سلسلة مطاعم تقدم الوجبات صحية، وشركة تكنولوجيا حيوية وغيرها. ثم انضم فرانك كارلوتشي إلى المؤسسة، وفي عام 1990 بدأت كارلايل [532] بشراء أصول مرتبطة بالدفاع، بدءاً من عملية شراء شركة بي. دي. أم الاستشارية بمبلغ 130 مليون دولار. ومن ذلك الحين منحت عملية ضم الشركات الدفاعية لكارلايل بعض أربح صفقاتها. وإحدى أشهر صفقاتها كانت مع شركة يونايتيد ديفنس، شركة تعاقدية مقرها في فيرجينيا وتُعنى بإنتاج الأسلحة، ضمتها كارلايل إليها مقابل 850 مليون دولار عام 1997. وفي وقت لاحق، عمّمت كارلايل الشركة بأرباح تقارب 240 مليون دولار [533]. كما أن شراءها لأغلبية الحصص في شركة كوينيتيك، وهي شركة تكنولوجيا دفاعية بريطانية، بقيمة 73 مليون دولار في العام 2003 [534]، أكسبها أكثر من نصف مليار دولار حينما تم تعميم الشركة في العام 2006، أي عائدات بنسبة 800 بالمئة.

إن مقر الشركة في واشنطن الذي سُمي بشكل مبالغ فيه «نادي الرؤساء السابقين» يقع في منتصف الطريق بين البيت الأبيض ومبنى كابيتول،

مما يسهل على النقاد التذمر من إمكانيتها إحداث تأثير غير مناسب على المؤسسة السياسية. تقوم المؤسسة دون شك بالتواصل مع المسؤولين الحكوميين نيابة عن شركاتها، تماماً كما فعل كارلوتشي حينما كانت شركة يونايتد ديفينس تتفاوض على عقد كبير مع البنتاغون. أُشيع انه أجرى اتصالاً هاتفياً بجاك غانسلر [535]، رئيس قسم المكاسب. كما تربط كارلوتشي صداقة متينة مع وزير الدفاع السابق رامسفيلد، الذي يعرفه منذ أيامهما سوياً في فريق المصارعة في جامعة برينستون. قال بيتر آيزنار، مدير مركز الاستقامة العامة لـ(ذا غارديان) عام 2001: «تظهر المشكلات حينما تندمج الشركات الخاصة [536] مع السياسة العامة. من أي منطلق يتكلم الرئيس السابق بوش حينما يطلب من ولي العهد عبد الله ألا يقلق بشأن السياسة الأميركية في الشرق الأوسط؟... إن عدم الرسمية في كلامه تدل على نجاح كارلايل».

أخبر أحد الشركاء المؤسسين لكارلايل (ذا نايشن) [537] عام 2002 «لا يود أحد أن يستفيد من أحداث 11 أيلول/سبتمبر، ومع ذلك فقد استفادت الشركة بشكل هائل من حرب أميركا على الإرهاب». واستثمارها في شركة الخدمات المعلوماتية الأميركية (يو. أس. أي. أس)، وهي شركة تحقيق خاصة، هو خير مثال: قال موظف في كارلايل لدان بريودي: «منذ أحداث 11 أيلول/ سبتمبر، ازدادت عمليات اكتساب [538] (يو. أس. أي. أس) للصفقات بشكل هائل». إن جميع الموظفين الجدد في إدارة الطيران الفديرالي والجمارك... وكل هؤلاء الأفراد الذين يوظفون (في مجال الأمن الداخلي) يتم التحقيق معهم من قبل (يو. أس. أي. أس). ولديها أيضاً عقود مع الخطوط الجوية الكبيرة، والشركات المتعاقدة التي توفر الأمن للمطارات. لا أبالغ حينما أقول

إن كارلايل تستولي على العالم في مجال الصفقات الحكومية وبخاصة في مجال الدفاع». كشفت هجمات 11 أيلول/سبتمبر عام 2001 جانباً آخر للشركة، حفّز جداً واضعي نظريات المؤامرة. من بين مستثمريها (الذين يشملون جورج سوروس والأمير الوليد بن طلال) هناك أفراد من عائلة بن لادن. في الواقع، كان شفيق بن لادن، أحد إخوة أسامة الكثر [539]، يحضر مؤتمراً لكارلايل في واشنطن يوم حدوث الهجمات.

على الرغم من كل الأسماء الكبيرة المرتبطة بكارلايل، إلا أنها لا تختلف كثيراً عن الأسماء الكبيرة المرتبطة بشركات مهمة أخرى. توفر مثل هذه الأسماء كلاً من الخبرة وإمكانية الوصول بالطبع. اقتُبس عن موظف مرموق في كارلايل قوله [540] في موضوع الغداء الذي أقامه وزير الدفاع رامسفيلد عام 2001 (الذي حضره وزراء الدفاع السابقين فرانك كارلوتشي وويليام كوهين وكاسبار واينبرغر وويليام بيري وديك تشيني): «إن الأشخاص من ذوي مستوى المجلس الوزاري عبارة عن أخوية صغيرة لا ينقطع الاتصال بينهم. وبمجرد أن يصلوا إلى مستوى عالمي عال جداً يميلون إلى البقاء فيه». هؤلاء الأشخاص هم جزء من مجتمع النخب العالمية، تماماً مثل كثيرين من المسؤولين الحكوميين المرموقين السابقين، أو كقادة شركات الأسهم الخاصة الكبيرة مثل بلاكستون. لا يحتاج الواقع إلى المبالغة فيه ولا يحتاج إلى وسمه بنظرية المؤامرة. إن واقع تأثير قرارات كارلايل الاستثمارية على حياة أكثر من 300 ألف موظف في أنحاء العالم (مع عائلاتهم يصلون إلى حوالي مليون ونصف مليون)، إضافة إلى عدد لا يُحصى من المستثمرين والمنافسين وغيرهم، يعكس قدراً كبيراً من النفوذ، ولكن قلة فقط من أعضاء النخبة

الإدارية في كارلايل يملكون نفوذاً على جميع شركاتها. وواقع أن روبن شتاين يعتبر واحداً من أغنى رجال واشنطن، وهو وشركاؤه ومستشاروه يعتبرون بحد ذاتهم شبكة عالمية نافذة، ولهم القدرة على استثمار أموالهم، ودعم المرشحين السياسيين، والمشاركة في وضع برامج الأعمال، وحتى إقامة اجتماعاتهم الكبيرة الخاصة التي تجذب بعض أقوى الأشخاص في العالم هو بُعد آخر من هذه السلطة.

المثير أكثر للذهول أنهم لا يحلون محل العصب الحكومية العالمية الحصرية التابعة لنظريات المؤامرة الماضية، وإنما هم جزء من المجتمع الأعم. إنهم ينضمون إلى قادة مجموعة من الشركات الأخرى، والمؤسسات المالية، والجمعيات الخيرية، والمنظمات الأخرى التي تملك نفوذاً أكبر مما يملكه المواطنون العاديون والشركات الصغيرة وحتى السياسيون المحليون الذين قد يؤثرون على مصيرهم وفيما هم يملكون قدرة محدودة على تحييدهم.

أخبرني شخص مقرب جداً من كارلايل: «بطريقة ما لا أمانع انتشار الإشاعات. فمعظمها مضحكة. إن معظم الأشخاص الذين تقول الشائعات إنهم يملكون أكبر قدر من النفوذ هنا - ذوي الأسماء الكبيرة - هم إلى حد كبير ذوو مظاهر خداعة في هذه المرحلة. ولكن هذا يمنحنا بعض الغموض، وهذا لا يضر في مجال عملنا. غالباً ما يفترضون أننا نعلم أكثر مما نفعل. في واقع الأمر ما نحن إلا أشخاص عاديون وعاملون منضبطون جداً، ومحاسبون دقيقون. وقد حقق ذلك ثروات كبيرة جداً لعدة أشخاص وهذا يُترجم إلى سلطة، ولكن ليس من نوع القصص الرخيصة التي وردت في كثير من النظريات والكتب الغريبة كتلك الموجودة في كتاب «المثلث الحديدي»».

المناسبات الكبرى: أقل من مُرضية؟

إذا طبعنا عبارات: بلدربيرغ أو المفوضية الثلاثية أو المنتدى الاقتصادي العالمي في محرك بحث، فسنرى الجانب القاتم من الإنترنيت: هناك مواقع مصممة بشكل غير متقن مثل

بريزون بلانيت، كاونتر بانش، كريستالينكس، وإنفوورز. وكل منها يعرض عناوين كبيرة وادعاءات مثل صحف الفضائح التافهة نظير (ذا إيكونوميست): «رابط القاعدة-بلدربيرغ؟»، «المفوضية الثلاثية: حكومة الظل العالمية»، «الحكومة الفاسدة، مؤامرة، النظام العالمي الجديد، لا مستقبل».

في الواقع تعتبر هذه المنظمات الثلاث وغيرها من أمثالها جزءاً مهماً من قصة طبقة النخبة. إنها أماكن تجتمع فيها، وأماكن تتواصل فيها، وأماكن لتعزيز العلاقات، وأماكن لمشاطرة الأفكار. ووفقاً لمارك مالوك براون تعتبر هذه الأماكن القرى الخضراء للنخبة العالمية. إضافة إلى بلدربيرغ والمفوضية الثلاثية والمنتدى الاقتصادي العالمي، تشمل الأماكن الأبرز: اجتماع بواو على جزيرة هاينان، ومعتزل كارلوس سليم للآباء والأبناء في أميركا اللاتينية، واجتماعات الدول الخمسين، والاجتماع السنوي المشترك لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ومؤتمر ميونيخ حول السياسة الأمنية، ونادي مدريد واجتماع فورتشن براينستورم في آسبن، ومختلى ألن أند كومباني في سان فالي، وبوهيميا غروف. تتغير قوائم الاجتماعات وتتزايد فيما يسعى الآخرون إلى حشد جموع من طبقة النخبة، مدركين أن، وكما ذكرنا آنفاً، أثمن سلعة في هذه الدوائر هي إمكانية الوصول. تعتبر مثل هذه الاجتماعات من عداد الأماكن القليلة التي توفر وتسهل إمكانية الوصول إلى كثير من القادة الأكثر انعزالاً ومراوغةً في العالم. وتُعتبر هذه اللقاءات وما تكشفه حول الآليات غير الرسمية لنفوذها أكثر أهمية بكثير من نظريات المؤامرة المبالغ بها ورؤياها الهستيرية حول السيطرة الكاملة.

المنتدى الاقتصادي العالمي

كتب موقع إلكتروني مناهض للعولمة يدعى نيوزويذفيوز [541]، في الآونة الأخيرة التالي: «على ارتفاع 5000 قدم في سماء منتجع دافوس السويسري، يلتقي المدراء التنفيذيون النافذون والأثرياء الذين يجمعون الثروات ويخلقون الوظائف (ليكتشفوا حالة العالم). في حين يعتبر التواصل أمراً مهماً يتم إنجاز العمل، وكذلك أيضاً البرنامج السياسي الذي يختلف جداً عن ذاك الموجود في الدستور الأميركي أو ميثاق الحقوق. ببركات قادتها من الحزبين الديمقراطي والجمهوري، يتم جر أميركا نحو إطار عالمي من الدول التي باتت اليوم معتمدة على بعضها البعض، إذ تم إلغاء جميع الحدود الفاصلة بين الدول المستقلة.

تضع المجموعات ذات المصالح المشتركة انتقاداتها في أطر مختلفة نوعاً ما، تماماً كما فعلت مجموعة (أصدقاء الأرض) عام 2001: «يتوجه قادة الأعمال إلى دافوس لوضع برامج عملهم [542] من أجل العولمة الاقتصادية الليبيرالية المحدَثة. سوف تعمد (أصدقاء الأرض) إلى فضح صفقاتهم غير المسؤولة. وسوف نخطط أيضاً لكيفية تغيير مجرى الاقتصاد العالمي باتجاه مستقبل مستديم. قد يمتلك كبار الشخصيات في المنتدى الاقتصادي العالمي الثروة وإمكانية الوصول إلى الشخصيات النافذة. ولكننا نملك التعاطف الشعبي وتقف العدالة إلى جانبنا».

بالرغم من أن المناهضين للعولمة الأكثر تطرفاً لا يفشلون أبداً بالتسلية بمخيلاتهم الحية وكلامهم الثوري، إلا أن هناك انتقادات مملة أكثر وسائدة أكثر كتلك التي يطلقها جيف فو من معهد السياسة الاقتصادية في واشنطن [543]: «يعتبر دافوس أكثر الرموز وضوحاً في الشبكة السياسية

الافتراضية التي تحكم السوق العالمية في غياب الحكومة الدولية. إنه أشبه بمؤتمر سياسي، حيث يتسنى للنخب اكتشاف بعضهم البعض، وتحديد أفضل الأفكار والأشخاص، والخروج باحتمالات متزايدة بأن يتم الرد على مكالماتهم الهاتفية من قبل الأشخاص الذي يفوقونهم بدرجة واحدة في الهرمية الاجتماعية العالمية». يشير فو إلى «دستور دافوس»، قائلاً إن وجود خطة منظمة، وميثاق اجتماعي بين قادة الطبقة القيادية العالمية أنتج ما اعتبره صفقات سيئة بالنسبة إلى عمال العالم.

فيما يقترب عمر دافوس من الأربعين سنة، فقد جعل نفسه بكل تأكيد أكبر اجتماع للنخب في العالم، وهو الأكثر وضوحاً وبالتالي الأكثر إثارة للجدل على الأرجح. من وجهة نظر العالم الخارجي، تتركز الجدلية حول التوجس من واقع أنه في أعالي جبال الألب السويسرية تُتخذ القرارات التي ستؤثر على حياة الملايين، وربما بطريقة سلبية من دون مشاركتهم. من وجهة نظر الحاضرين في دافوس، تتركز الجدلية حول ما إذا كان الاجتماع قد توسع كثيراً، وبات يفتقر جداً إلى التركيز، وبقي مرتكزاً على الأعضاء الأوروبيين جداً، وما إذا أوشك أن يصبح عديم الجدوى (أو تخطى ذلك). حتى ضمن منظمة المنتدى الاقتصادي العالمي نفسها التي تحصد اليوم أكثر من 85 مليون دولار [544] في السنة كعائدات خالية من الضرائب، يوجد جدليات حول من الذي سيحل محل مؤسس المنتدى كلوس شواب، وما إذا كانت المنظمة ستتمكن يوماً من منح الاستقرار لنفسها نظراً إلى مرور سنوات من الاضطرابات الداخلية، التي غالباً ما عززتها شخصية شواب المزاجية المتقلبة.

تعتبر الحقائق المتعلقة بالاجتماع معروفة [545]. في عمر السابعة والعشرين ترك شواب، المولود في ألمانيا، مهنته في مجال الهندسة ليحصل على شهادة من كلية كينيدي الحكومية في جامعة هارفرد، حيث صب اهتمامه على دور قادة الأعمال في الخدمة العامة. ولهذه الغاية عاد إلى سويسرا. وفي العام 1971 أطلق ما عُرف بدايةً بمؤسسة منتدى الإدارة الأوروبي، وهو ندوة تجمع نخب الأعمال الأوروبيين لمشاطرة الأفكار حول المسؤولية الإدارية والسلام الدولي. في العام 1987، غيرت المؤسسة اسمها ليصبح المنتدى الاقتصادي الدولي، ومن ذلك الحين توسع حجمه وتنوّع ليشمل نخباً من أنحاء العالم وفي شتى المجالات: السياسة، الثقافة، الدين، الإعلام، المجتمع المدني (على الرغم من أن النساء والآسيويين والأفارقة وغيرهم من الدول النامية لا يزالون غير ممثلين جيداً). وانتقل التركيز من تثقيف قادة الأعمال في مجال الاستراتيجية الإدارية إلى توفير فرصة تواصل كبيرة للقادة من جميع أطيافهم. وكما أشار هنري شوام، نائب الرئيس السابق لمجلس المنتدى الاقتصادي العالمي [546]: «من الآن فصاعداً سيهجر التفكير الاستراتيجي في صلب دافوس جذوره الفكرية ليعتنق طريقة تفكير الشخصيات الكبيرة».

لعب المنتدى دوراً في كثير من اللحظات المهمة في التاريخ. على سبيل المثال، خلال الاجتماع السنوي عام 1988، وقّع رئيسا وزراء تركيا واليونان إعلان دافوس، وسحبا دولتيهما من شفير الحرب. في العام 1995، توصل وزير الخارجية الإسرائيلي ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات إلى اتفاق بشأن غزة وأريحا خلال حضورهما في المنتدى. إضافة إلى ذلك، يحدث بعض أهم اللقاءات خلف الكواليس. يذكر رجل أعمال فرنسي بارز سماعه خبر حدوث لقاء سري بين رئيس إيران محمد خاتمي ووزير

خارجية المملكة المتحدة جاك سترو في دافوس عام 2003. نظراً إلى عجزهما عن إجراء محادثات رسمية بسبب القيود السياسية، تبادل الإثنان رقميْ هاتفيهما والتقيا سراً في جناح الفندق الذي ينزل فيه الوزير سترو.

كذلك حدثت لقاءات أخرى خارج الاجتماعات الرسمية. عام 1996، كان لقائد الحزب الشيوعي الروسي جنادي زيوغانوف ظهور مهم في المؤتمر، حيث تودد إلى الجماهير النافذة، والغربية بأغلبها، ودعاهم إلى رؤية الرئيس الروسي التالي. وعلى حد وصف دايفيد هوفمان، قام زيوغانوف [547]، الذي كان يتصدر تصويتاً مبكراً في الانتخابات القادمة، بسرقة الأضواء في دافوس، حيث تقرب من صفوة النخب وأقام الكثير من المؤتمرات الصحفية والمقابلات.

وطوال الوقت قدم زيوغانوف نفسه كشيوعي أكثر لطافة ودماثة، يحترم الديمقراطية وبعض أنواع الملكية. وكان المرشح الأمثل لخلافة بوريس يلتسين. وراحت المجموعة القليلة من النخب الروسية الأخرى الموجودة في دافوس-ومنهم القلة الحاكمة بوريس يلتسين وفلاديمير غوزينسكي وميخائيل خودوركوفسكي والسياسي أناتولي شوبايس - يراقبون باندهاش، خشية وقوع انقلاب شيوعي. وكذلك خشيه الملياردير الأميركي جورج سوروس [548]، وأشيع أنه قال للمصرفيين ورجال الأعمال خلال ارتشافهم القهوة: «لقد ولى زمانكم أيها الشبان» [549]. قال شوبايس: «لقد رأيت الكثير من أصدقائي الأحباء، رؤساء شركات أميركية مهمة، وشركات أوروبية، يرقصون حول زيوغانوف، محاولين لفت نظره، ويواصلون التحديق به. كان أولئك أقوى رجال الأعمال في العالم، وأصحاب أسماء شهيرة عالمياً، وأظهروا طوال الوقت أنهم يسعون إلى نيل دعم رئيس روسيا المستقبلي، لأنه اتضح للجميع أن زيوغانوف سيكون رئيس روسيا المستقبلي، ويحتاجون الآن إلى تأسيس علاقة معه. لذا أدهشني هذا الأمر».

وفي تلك اللحظة بالذات، وفقاً لهوفمان، قرر شوبايس والعمالقة الروس محاولة إنقاذ بوريس يلتسين على الفور. اتصل شوبايس بموسكو محاولاً تحذير الآخرين من الوضع. ثم عقد مؤتمراً صحفياً شجب فيه «الكذبة الشيوعية الكلاسيكية» لزيوغانوف وحذر من أن انتخابه سيؤدي إلى سفك الدماء وحرب أهلية. وضعت القلة الحاكمة الخلافات جانباً [550]، وعقدت عدة اجتماعات خاصة في غرف الفنادق في دافوس، حيث وضعت الاستراتيجيات لكيفية التغلب على تهديد زيوغانوف. وكانت النتيجة ميثاق دافوس: اتفاق بين شوبايس والقلة الحاكمة على قيامه بقيادة الحملة

المناهضة للشيوعية وهم سيقومون بتمويلها-وتمويله هو- بسخاء. وشهدت الأشهر التالية هجوماً إعلامياً هائلاً [551]، حيثما صُبت الأموال على الحملات الدعائية والجولات القطرية ورشوة الصحفيين، وهذا كله بدعم من القلة الحاكمة (التي تملك أبرز المحطات التلفزيونية والصحف) وبإدارة شوبايس. غيّر فوز يلتسين على زيوغانوف في وقت لاحق من ذاك الصيف مسار روسيا، ويمكن رده جزئياً إلى الأحداث التي جرت في قرية خاملة على جبال الألب في شباط/فبراير من تلك السنة.

تساعد العلاقات التي تنشأ أو تتعزّز في دافوس على تحقّق الأحداث في وقت لاحق. فليس مفاجئاً أن أكثر المناسبات المعلن عنها هناك - إضافة إلى بعض التصريحات والفضائح الصغيرة - هي الحفلات. في ليلة واحدة خلال مؤتمر عام 2006 [552]، أقام حفلات مسائية كل من: إنفوسيز، ومؤسسة شواب، وغولدمان ساكس، وكوكا كولا، وذا وول ستريت جورنال، وغوغل. وقد حققت حفلة غوغل تحديداً أكبر نجاح في السنوات الأخيرة، حيث كان يقيمها لاري بايج وسيرجاي برين في متحف كيرشنر في دافوس، إذ جذب الحفل صفوة النخب، التي شملت الممثل الأميركي مايكل دوغلاس، والسياسي الإسرائيلي شيمون بيريز وتضمنت قائمة بمشروبات النبيذ المعتق من المستوى الرفيع نفسه. إن مؤسسي غوغل هذين ليسا من صنف مهووسي الكمبيوتر المألوفين وإنما حققا لنفسيهما صيتاً دالاً على روعتهما يقارب صيت نجوم السينما. في حفلة فوربس عام 2006[553]، أخذت شابة تراقب برين بجذل وهو يخلع سترته ليكشف عن عضلة ذات رأسين في أعلى ذراعه يلتف حولها قميص أسود ضيق.

في الواقع، أصبحت المناسبات غير الرسمية في دافوس وحولها منتشرة جداً لدرجة أن إحدى الشكاوى المتكررة من المشاركين تفيد بأنهم أصبحوا مركز الاهتمام الحقيقي. يضم برنامج العمل الرسمي مئات الجلسات التي تغطي قدراً كبيراً من المساحات الفكرية والعالمية، من «العراق: متحدون لأجل الاستقرار» إلى «مصير الكون والبحث عن الحياة»، ومن «رواتب المدراء التنفيذيين: إلى أي درجة سترتفع؟» إلى «لماذا تنام الأدمغة؟»

في غضون ذلك، وطوال فترة اللقاء، يُرى معظم المندوبين المهمين يتوجهون إلى مركز الاجتماع ليقدموا ملاحظاتهم الرسمية ثم يخرجون خلسة من الباب الخلفي متوجهين إلى سيارات سوداء كبيرة لينطلقوا نحو زاوية

أخرى من البلدة الجبلية. قال مؤسس أي. أو. أل ستيف كايس: «ينتابك دوماً شعور بأنك في المكان الخطأ في دافوس [554]، وكأن هناك اجتماعاً أفضل يجري في أحد الفنادق ويجب أن تحضره. وكأن دافوس الحقيقي يحدث في مكان سري». إن هذه الفكرة القائلة بوجود مؤامرة في مكان ما داخل المؤامرة، يجدها واضعو النظريات التآمرية مثيرة للسخرية. (أو من شأنها أن تكون كذلك لو كان لديهم حس بالسخرية من الأصل، ويتضح جلياً أنهم لا يتمتعون به). ولكنها مشكلة بدأت تزعج المنظمين، الذين يعترفون بأن الشخصيات الكبيرة تكون حاضرة في قاعة الاجتماع فقط حين تتكلم، ثم تنسحب إلى البلفيدير أو الكونغرس أو غيرهما من فنادق الصف الأول وتقوم بعملها الحقيقي في أجنحتها.

يقول المشارك القديم في دافوس مواسيس نعيم إن بضع مناسبات غير رسمية في دافوس أصبحت مراكز السلطة الحقيقية. ويضيف: «إن السبب الحقيقي الذي ينحو بالناس للذهاب إلى الاجتماعات يعود إلى النشاط الذي يعم الأروقة خارج مقرات الاجتماعات. لا يعبأ الكثير من المشاركين بما يجري فعلياً داخل الجلسات، ويهتمون أكثر بما - أو على نحو أدق بمن - يمكن لهم الحصول عليه في الأروقة. تكمن عبقرية دافوس الكبيرة في واقع أن المنظمين أدركوا هذا التفضيل وخلقوا جميع أنواع الفرص والأمكنة للناس كي يختلطوا. ثم هناك الاجتماعات الخاصة التي تحدث خارج البرنامج الرسمي، وغالباً ما تحدث فيها معظم الأمور والأحداث المهمة.

«على سبيل المثال، ثمة حفلات عشاء خاصة اكتسبت أهمية فائقة على مر السنوات. ما زلت أحضر اجتماعات دافوس منذ 18 سنة، وتكتشف على مر السنوات أن هذه المناسبات الخاصة تعتبر في غاية الأهمية، بحيث تعجز في بعض الأمسيات عن إيجاد أي شخص على قدر من الأهمية، والسبب في ذلك أنهم جميعاً يكونون حاضرين في حفلات العشاء هذه. وقد اشتُهر أن الحفلات التي تقيمها بيبسيكو تلاقي نجاحاً باهراً. ومن الحفلات الأخرى الأكثر

إمتاعاً واحتراماً تلك التي يقيمها فيكتور هالبرستاد وزوجته ماشا، وهي رسامة بارزة. (هالبرستاد يعمل منذ وقت طويل في مجال تنظيم بلدربيرغ وهو أستاذ في جامعة لايدن في هولندا). أحياناً يستقدم هالبرستاد طاهياً بالطائرة من أجل تحضير حفلات العشاء. إنه يدير الحفلات بكل براعة وكأنها صالونات أدبية: في مرحلة مبكرة من حفلات العشاء يقاطع الجميع قائلاً: لنبدأ هذا الحفل، ويرحب بالجميع ويقدم بمرح بالغ الموجودين وما أنجزوه في الآونة الأخيرة، ثم يفتح نقاشاً مذهلاً على الدوام. فمثلاً يقول: «يا جان كلود تريشيه (رئيس المصرف المركزي الأوروبي) أخبرنا كيف ترى نقاط الضعف الاقتصادية الأساسية في أوروبا؟»، أو يتوجه إلى المحرر في فايننشال تايمز، مارتن وولف بالسؤال: «برأيك ماذا سيحدث للعملة الصينية؟» أو «يا سعادة وزير المالية التركي ما هي ارتدادات حرب العراق على بلدك؟» إلخ. يتمتع العشاء بنكهة أوروبية قوية إذ يشمل المدراء التنفيذيين في هاينكان ورويال داتش شيل وفيليبس وغيرها من الشركات الأوروبية الكبيرة. ولكن فيكتور يفلح دوماً في استقطاب أذكى الروس والأميركيين والشرق أوسطيين إلى حفلات العشاء إضافة إلى بعض أهم الأكاديميين والقادة الإعلاميين. ليس المهم فقط من الذي يحضر هذا العشاء وإنما طريقته الفذة في دفع الجميع إلى تبادل معلومات مهمة جداً يعجز المرء بطريقة أخرى أن يعرفها من مجرد قراءة الصحيفة أو حضور جلسات رسمية.

كلوس شواب نفسه يعي جيداً تطور هذه المناسبة ويقوم على الدوام باختبار المعادلة والانشغال بها. أحياناً يدفع طاقم عمله إلى الجنون بسبب السرعة التي يطرح فيها الأفكار الجديدة، لقد عمل لديه عدد كبير من المدراء الذين أدركوا في النهاية أن هذا هو عرضه. إنه شخص معقّد ومفكّر ملتزم،

ويعشق فعلاً اكتشاف ما يراه أعظم مسائل اليوم، التي ينخرط فيها المنتدى. إنه محب شغوف للفن ويبدي اهتماماً بالغاً بالعملية الإبداعية.

حينما سُئل عن كيفية تغير المنتدى على مدى سنوات عمد [555] شواب، وهو جالس في مكتبه الهادئ الحديث حيث يوجد جدار زجاجي يؤطر الإطلالة الخاطفة للأنفاس على بحيرة جنيف، إلى الإجابة دون أي تردد قائلاً: «أعتقد أن عدد المشاركين في المنتدى ازداد كثيراً. لقد أدخلنا عدداً كبيراً من المجموعات الإضافية مثل المنظمات غير الحكومية والقادة الدينيين أيضاً. يحضر حوالي 30 قائداً دينياً كل سنة، والمقاربة الروحية التي يجلبونها أصبحت تنعكس أكثر على بعض نقاشاتنا. كما إننا ندرك التغيرات في جمهورنا وما يهمهم أمره. لو طُلب مني التحضير لجلستين الآن، واحدة عن منظمة التجارة العالمية والأخرى عن بحث دماغي - يتعلق مثلاً بكيف تقوم بعد 20 أو 30 سنة بزراعة ذاكرة داخل الإنسان - أعتقد أن 70 بالمئة من المندوبين سيحضرون الجلسة الخاصة بالدماغ و30 بالمئة سيحضرون الأخرى.

«كان يتمثل أمامنا تحدي الحفاظ على المقبول وليس المشروع. عليك أن تبدي وجود نتائج ملموسة لأفعالك، وهذا أمر صعب. لذا وجب علينا بناء القدرة على خلق الشرعية لعملنا. وجب علينا أن نؤسس عدداً من مبادرات الشراكة العامة - الخاصة التي تظهر بشكل ملموس جداً - مثل مبادرة الكارثة العالمية، أو مبادرة الصحة العالمية.. إلخ - إننا لسنا هنا لنوفر منصة للحوار فحسب، وإنما هناك نتائج إيجابية ملموسة، حتى لو كانت أحياناً صغيرة. لنأخذ مثلاً مبادرة الصحة العالمية... إنها تعتبر على الأرجح أنشط شبكة عالمية لمكافحة مرض السل، والإيدز، والملاريا. ونحن نقوم بذلك عبر وصل الشركات ببعضها البعض على مستوى محلي، مع المنظمات غير الحكومية والحكومات. لقد بتنا فاعلين في 26 أو 27 دولة. لذا بتنا نصل اليوم إلى ملايين الناس، ونوفر للبعض منهم الفرصة ليتم فحصهم أو معالجتهم».

إن شواب، الذي ساعد في تعريف فكرة النخبة العالمية الحديثة، والذي كان فعلياً الشخص الذي يحدد من الذي يتمتع بالمواصفات المطلوبة ليصبح رجل دافوس، يشعر أيضاً بأن النخب في حالة تغير: «أعتقد أنه لكي تصبح شخصاً نخبوياً عليك أن تحقق شرطين أساسيين. عليك أن تكون شخصاً نافذاً، بأي معنى كان، لأن النخبة تعني عندي امتلاك قدرة تأثير على الآخرين. كما عليك أن تتسلم قيادة مؤسسة أو منظمة نافذة. وأقول إن النخب تتغير

بسرعة شديدة. بالطبع سيظل هناك أيضاً بضعة أشخاص يتمتعون بنفوذ خاص ويتقاضون رواتب عالية ويشغلون مناصب بارزة جداً، إلى ما هنالك، ولكن هناك حالة تقلّب متزايدة. إذ يجسدون في يوم معين السلطة وفي اليوم التالي يصبحون خارجها. وبالتالي لا يزال لدينا نخبة ولا تزال هذه النخبة عبارة عن مجموعة تتمتع بنفوذ خاص وبالغ. ولكن كل بضع سنوات يحدث تغير جوهري فيما بينها».

يستند منطقه المتعلق بأهمية المنتدى على فهمه لتحوّل الحقب. «في العام 1856 أي قبل 150 سنة كان هناك للمرة الأولى في الولايات المتحدة بضاعة تُنقل عن طريق السكك بدلاً من القنوات. وتم اختراع خطوط الأنابيب، وأول سلك ممتد عبر الأطلسي. وكان ذلك عبارة عن ضغط للزمان والمكان. ومع هذا التقدم انتقل الناس من الهوية المحلية إلى الهوية الوطنية. وفقاً لذلك، وجب عليك أن توجد البُنى الضرورية والحكومات الوطنية، والشركات الوطنية الكبيرة... التي أصبحت فيما بعد شركات دولية كبيرة. واليوم لدينا ثورة مماثلة، ننتقل فيها من بُعد وطني إلى بعد عالمي. وفي الوقت عينه وللأسباب نفسها لم تعد بُنى السلطة القديمة تجدي نفعاً. لا أعتقد أننا في النهاية نحتاج إلى خلق نظرة مشتركة. أعتقد أنه في السياق العالمي سيجعل كل ذلك اقتراحات الحكم عرضة أكثر للهجوم. كما أعتقد أن علينا أن نحظى بوصاية عالمية، وضمنها يجب أن يكون ثمة مجال أكبر للاختلافات من ناحية تفسير القيم العالمية.

«إذا تعاملنا مع مسألة الاحتباس الحراري من منطلق الدفاع عن المصالح الوطنية، سنواجه المتاعب في تحقيق التقدم نحو حل المسألة

بطريقة مُرضية. ما نحتاج إليه هو شبكات عالمية غير رسمية، ذات توجه قوي نحو الهدف، ومركّزة تركيزاً شديداً. كيف تمد هذه الشبكات بالشرعية؟ حتى لو لم تكن تمتلك تفويضاً، فإنها تخضع لمراقبة شديدة، وهذا أمر مهم. لدينا هنا مبدآن رئيسيان: الأول أن نوافق على مجموعة من القيم ومقاربتها بما أسميه باستقامة فكرية. إننا لسنا متأثرين بمصالح خاصة. إننا أشبه بجامعة، إذ نجد المشكلة ونحاول إيجاد حل، وهذا أمر ضروري جداً. وبمجرد أن تُتهم بالدفاع عن المصالح الخاصة، عندها نخسر شرعيتنا في عيون جميع الأشخاص الذين لا تمثلهم هذه المصالح. أما المبدأ الثاني فهو أن نظهر نتائج ملموسة».

يكشف تحليل شواب تعقيد الرجل والمؤسسة. تسيطر على المنتدى الاقتصادي العالمي وتدفع له المؤسسات الكبرى: ثمة ثلاثون راعياً أساسياً يدفع كل منهم أكثر من 300 ألف دولار في السنة كرسوم، وهناك مجموعة أخرى تضم حوالي 100 شخص يدفع كل منهم حوالي 150 ألف دولار، وحوالي ألفي عضو يدفع كل منهم 30 ألف دولار في السنة لحضور الاجتماع. من السهل أن يمتنع عن معالجة مسائل مثل الإيدز أو الاحتباس الحراري أو المسائل الروحية أو مشكلات إفريقيا أو الفقر؛ ولكنه يعالجها، ولهذا السبب يأتي بونو ليكون بين كبار الأثرياء في الثلج، على حد وصفه [556].

يعتبر الاستعداد لتشكيل مثل هذه التحالفات تطوراً إيجابياً. ولكن تأكيد شواب بأن من خلال الشفافية ومراقبة هذه الجهود، يعتبر اكتساب شيء مثل الشرعية التي قد يحصلون عليها جراء امتلاك تفويض حقيقي، هو نوع من التسويغ. أولاً، هناك محدودية في شفافية العمليات، سواء أكانت تتضمن تحديد الأولويات ضمن النقاشات في المنتدى، أو تحديد كيفية اتباع الخطط. في النهاية العديد من اللاعبين يعتبرون عاملين في القطاع الخاص. ثانياً، تميل مجموعات الأعمال إلى العمل في مصلحة الأعمال. بالنتيجة، إن كان ثمة تحالف تسيطر عليه الشركات فقد تفلح في فعل شيء نافع - أحياناً تحدث نفعاً بالغاً - ولكن إلى حد أنها تخدم مصالح شركاتها فحسب. ولهذا السبب نحتاج إلى آليات حكم عامة شرعية بتفويضات حقيقية لترتيب هذه الأولويات. اكتسب شواب من خلال دافوس

العديد من الداعمين. يقول سفير السعودية السابق في الولايات المتحدة، الأمير تركي الفيصل على سبيل المثال: «أنصح بدافوس ليس لحكومتي فقط وإنما لأصدقائي أيضاً. أعتقد أنه حينما يجتمع الناس سوياً ينتهي بهم الأمر بإحراز الإنجازات سوياً وهذا أمر جيد. حينما تتخلص من العوائق التي تفرضها الكياسة أو العُرف المدني على الناس وتنشئ علاقة مع شخص أو أشخاص عدة، تجد أنك تلتجئ إليهم حينما تمتلك أفكاراً أخرى أو تحتاج إلى القيام بأمر ما. شهدت هذا الأمر في مجموعة شاركت في ترؤسها معهم وتُدعى C-100 (مجلس المئة قائد، وأُنشئ لتعزيز الحوار بين العالمين الإسلامي والغربي)، وقد استقطب أشخاصاً من الداخل والخارج. وكان المنتدى مهماً جداً لأن بوسعك الوصول إلى مصادر تمويل في المؤتمر لا يسعك إيجادها في مكان آخر.

وبالطبع لشواب انتقاداته أيضاً حتى لأولئك الذين يحضرون اجتماعات دافوس. حسب خبرتي، يتحتم عليك أن تأخذ هذه الانتقادات بتحفظ. إذ يغلب على هذه الحشود الغرور، وأحياناً يسبب بعض الازدراء أو الفشل في البقاء في مركز اهتمام دافوس من سنة إلى أخرى التعاسة للنخب الحاضرة. ولكن ثمة مسائل شرعية تُثار في انتقاداتهم. على سبيل المثال، قال لي شخص أميركي كان مسؤولاً بارزاً في وول ستريت ومسؤولاً حكومياً رفيع المستوى: «لا أذهب إلى دافوس إلا في حال كنت مضطراً. أعتقد أنه مكان رهيب مليء بالرعاع المملين، ولكننا جزء من هذا العالم، شئنا أم أبينا. إنه العالم الدولي الليبرالي. ولكنه لا يملك مضامين سياسية حقيقية. إنه مناسبة كبيرة هذه الأيام، وكلوس رجل أعمال معقّد، إنه يضاهي بي. تي بارنوم العظيم في زماننا، وقد أوجد في دافوس أعظم حيلة استثمار هرمية في العالم».

قدم فيليب بورغويون، وهو مساعد مدير تنفيذي في المنتدى الاقتصادي العالمي [557]، نظرة أكثر توازناً. «لعب دافوس هذا الدور على الأقل في خلق الوعي بين القادة والحكومات ورجال الأعمال. مثل مرض الإيدز أو الاحتباس الحراري. ولكنني أظن أنه أصبح اليوم بطرائق معينة فرصة كبيرة ضائعة. يتضح جلياً أنه لا يزال يملك دوراً، ولكن أمكن لهذا الدور أن يكون له

تأثير أكبر بكثير. لا أقول إنه سيء ولكنه فقد خطوة فحسب. إن الناس أمثال الرئيس الفرنسي السابق جاك شيراك ينظرون إلى دافوس فيرون نادياً للأثرياء والقادة العالميين الذين لا يحفزهم سوى الاقتصاد والأعمال وليس البشر. وقد مقت هذا الوضع. اعتبره تهديداً لفرنسا. حاولنا ذات مرة جمعه مع لولا، الرئيس البرازيلي، الذي أراد أن يقيم حواراً معه في دافوس حول شؤون الدول النامية في مقابل الدول المتقدمة، وبذلنا أقصى جهدنا ولكن شيراك رفض ذلك. لم يمتنع عن القيام بهذا الحوار فقط، بل أقنع لولا بلقائه خارج دافوس بعد أسبوع من الاجتماع. لم يعارض موضوع هذا الاجتماع، بل كان يعارض دافوس نفسه».

يجد بورغويون جيوب فرص داخل الاجتماع، أماكن يبعد عنها صخب ذلك «العرض الكبير» ويمكن إتمام العمل الحقيقي فيها. على سبيل المثال، يقول: «ثمة مجموعة في دافوس تُسمّى مجلس الأعمال الدولي. إنهم على قدر من الأهمية لأنهم مجموعة جيدة جداً وتشمل قادة الأعمال الكبار فحسب. إنه يتألف من 100 شخص وبسبب قلة أعضائه يعتبر ذا نوعية عالية. وثانياً إنه عبارة عن مزيج عالمي بين أميركا وأوروبا وآسيا إلخ... عالمي جداً. ويشمل كل شيء من المسائل الصيدلانية إلى الصناعات الثقيلة إلى المسائل الرقمية. وينتج بعض أفضل النقاشات. بالمناسبة لا أعتقد أن القادة، لسياسيين يُعتبرون أقل أهمية في دافوس فقط لأن الاقتصاد أهم من السياسة. بل لأن القيادة السياسية ليست جيدة بالقدر نفسه. إنهم لا يفهمون الأمر وبالتالي أمسوا أقل نفوذاً».

إن المكان الوحيد الذي وُجد فيه القادة السياسيون لا يزالون نافذين باستخدام تكتيكات تقليدية هو الصين، حيث حاول المنتدى إقامة اجتماع

لمعالجة النقص الشديد في المشاركة الآسيوية في دافوس. والمشكلة الوحيدة أن الحكومة الصينية رفضت مطلقاً السماح بإجراء نقاشات حول بعض المواضيع الحساسة. في البداية، لأن المنتدى رفض الاستسلام، أوجد الصينيون دافوس الخاص بهم (منتدى بواو)، ولكن في وقت لاحق وافق المنتدى على ما أسماه شخص مطلع «موقفاً تعاونياً»، وشكلا شراكة أفضت إلى إقامة مناسبات للمنتدى وفتح مكتب في الصين. قال مصدر مطلع من داخل المنتدى: «ولكن لا يزال هناك نقاش إنْ كان هذا الأمر سيجدي نفعاً... وهذه أكبر مسألة على الإطلاق من أجل أن يستمر المنتدى بأهميته في اقتصاد عالمي انتقل فيه قسم كبير إلى ناحية الشرق».

أخبرني رئيس كارلايل والمدير التنفيذي السابق لـ آي. بي. أم، لويس غيرستنر: «كنت عضواً في المفوضية الثلاثية وبلدربيرغ. ولكني لم أذهب قط إلى دافوس. هناك بعض المنتديات مثل مجلس العلاقات الخارجية أو جمعية أميركا - الصين، وهي طرق بناءة ومفيدة لتتشاطر آراءك مع أشخاص يمتلكون اهتمامات مماثلة. الأمر أشبه بالتوجه إلى نادٍ للشطرنج أو نادٍ للعبة البريدج. إذ تجد أشخاصاً يشاطرونك اهتمامك وتحصل على مكافأة جراء المشاركة. ولكن في اجتماع كبير مثل دافوس أعتقد أن العائد ضئيل جداً، وأعتقد أن هذا الوضع ينطبق أحياناً على المفوضية الثلاثية وبلدربيرغ ما الفارق الذي أحدثوه؟»

غالباً ما كانت هذه الأحاسيس تتكرر في محادثاتي. قال بوب كيميت[558]، النائب الحالي لوزير المالية الأميركي: «لقد شاركت في كل هذه المناسبات تقريباً وأجدها مواقع مفيدة للغاية لأجل تشكيل العلاقات، ولإقامة اجتماعات ثنائية والهرب بعض الشيء من عالم الأفعال إلى عالم الأفكار. يمكن للتقاطع بين القطاعين العام والخاص في هذه المناسبات أن يكون على

قدر من الأهمية... في دافوس أو بلدربيرغ أو بعض المناسبات الأخرى التي يتسنى فيها للناس من العالمين الاجتماع...أحياناً بوسعنا استخدام هذه المواقع لتحقيق بعض الأمور وللمساعدة على نقل الرسالة. ولكن بشكل عام نجد أن الطريقة الأكثر فعالية لتحقيق الأمور هي عبر تكملة الجانب العام من هذه المناسبات بلقاءات ثنائية، وبأحاديث خاصة. إن الأمر برمته يتعلق بمعرفة كيفية استخدامها وإبقاء التوقعات في مستواها الصحيح».

حينما شكّل صاموئيل هانتنغتون عبارة «رجل دافوس» كان ينعي بروز نخبة لا دولة لها. وصف هذه المجموعة بأنها لا تحتاج كثيراً إلى الوفاء الوطني، وإنهم يرون الحدود الوطنية في حالة اختفاء لحسن الحظ، ويرون الحكومات الوطنية كبقايا من الماضي ووظيفتها المفيدة الوحيدة هي تسهيل العمليات العالمية للنخب. لقد تطورت فكرة هانتنغتون على مر الزمن، واليوم غالباً ما تُستخدم في المدونات الإلكترونية والكتب والمقالات وأعمدة الصحف، ليس فقط لوصف المواطنين العالميين ولكن لوصف مجموعة تنوي فرض وجهة نظرها حول العالم على الآخرين جميعاً. أحياناً تُظهر سياقاً أخف [559]، مركزة على المخادنة الاجتماعية التي تدور خلال اجتماع المنتدى الاقتصادي العالمي، تماماً كما ورد في ملاحظة للبي. بي. سي على سبيل المثال: «يسيرون في الأرجاء - بربطة عنق أو من دونها - للقيام بما يفلح رجل دافوس القيام به: التواصل والثرثرة». ليس مفاجئاً أن يُعتبر كل من «دافوس» و«رجل دافوس» أقل وأكثر مما يلائمان أن يكونا عليه. هما أقل من حيث أن دافوس بازار كبير يعوزه التركيز، ومليء بمزيج من الناس، البعض منهم في غاية النفوذ والبعض الآخر أقل نفوذاً، وبعض اللاعبين ذوو نفوذٍ باقٍ من عهود ماضية، وبعضهم أتى بواسطة شخص آخر. نادراً ما يقدم دافوس مناسبات خارقة، وهو في الحقيقة مقر غير مناسب - حيث يعج بالصحفيين - لاجتماعات العُصب السرية.

ولكن دافوس هي أكثر من ذلك أيضاً، حيث أنه من خمسمئة إلى ألف من الحاضرين هم بحق أعضاء في طبقة النخبة. إنه أكبر تجمع لهذه النخب في أي مكان في العالم. وهو أيضاً بفضل دماغ كلوس شواب الرائع والمهووس والمعقد والمميز، مكان لا يتحدثون فيه عن العمل فحسب. أحياناً يبدو التزامه بفكرة أن المنتدى بوسعه حقاً تحسين حالة العالم ضرب من الوهم، ونوع من نوبة الدوار الحماسية الناجمة عن الارتفاع الشاهق، وتتجلى أحياناً على شكل

حب للفنون. ولكن المسائل الاجتماعية والروحية موجودة ضمن البرنامج وليس ثمة داعٍ إلى ذلك. نعم، ربما يهدف هذا جزئياً إلى تهدئة المحتجين ونزع فتيل الانتقادات. ولكن السلطة الفائقة لهذه المجموعة، كما رأينا، لا تتأتى من شركاء المتآمرين ولكن من واضعي برامج العمل. إن لفت نظر النخب إلى هذه المسائل غيّر بشكل ملموس وتدريجي برنامج عملها. يعتبر الاهتمام المنصب على موضوع الإيدز في الآونة الأخيرة، وعلى الاحتباس الحراري لاحقاً، أفضل مثالين.

دافوس عبارة عن ظاهرة مذهلة ومملة وفوضوية ومهمة وكبيرة وجادة وصاخبة، ودليل على أن رجل واحد يتمتع بالطاقة والرؤية بمقدوره أن يحدث فارقاً. ويثير واقع إصابته ببعض الضعف نتيجة اقتراب شواب من سن التقاعد التساؤل حول مستقبله، ولكن كان هانتنغتون والآخرون محقين بكل تأكيد بإشارتهم إلى أهميته في أولى سنوات العهد العالمي. لو لم يعمد شواب إلى اختراعه، لفعل شخص آخر بكل تأكيد.

بلدربيرغ والمفوضية الثلاثية: تجمعان لكبار السن

في الواقع، أوجد آخرون منتديات عالمية مهمة، والكثير منها نافس دافوس وإن كان أصغر أو أكثر حصرية. واليوم، فيما أصبحت الاجتماعات الدولية شائعة بين كل مجموعة من القادة، أخذت غالبية الاجتماعات الأسطورية تفقد بريقها.

وبلدربيرغ تحديداً تجذب نوعاً خاصاً من الانتقادات. هذا مقتطف عن المواد الترويجية المرتبطة ببلدربيرغ [560]: يصور كتاب (جدول مواعيد النظام العالمي الجديد) (2006) الذي كتبه أندرياس فون ريتيي نوعها، وربما ليس

بالصورة الميلودرامية كالآخرين وإنما بدفع مماثل: إن تاريخ عالمنا ليس ناجماً عن الصدف وإنما عن تخطيط دقيق. قبل أكثر من نصف قرن تم تشكيل مجموعة نافذة لتتسلم مصير هذه الأرض وتوجه العالم باتجاه نوع سري من الدولية. هناك كثير من الأحداث المهمة في السياسة والاقتصاد يمكن إرجاع سببها إلى التلاعب الماكر الذي قامت به بلدربيرغ. وهدفهم: السيطرة الكاملة على العالم.

> اجتمع لأول مرة كبار كهنة العولمة عام 1954 بسرية بالغة في فندق نيثيرلاندز دو بلدربيرغ. ومن ذلك الحين يلتئم اجتماع بلدربيرغ مرة سنوياً في أفخم فنادق العالم. وما يتم مناقشته هناك خلف الأبواب الموصدة يظل سرياً للغاية، ولكننا لا نملك خياراً. أية قرارات تصدر عن بلدربيرغ تقوم بصياغة مستقبلنا. إنهم يُصنفون ضمن الأعضاء المركزيين في حكومة الظل العالمية.

لقد وفر الاجتماع السنوي لمجموعة بلدربيرغ مكوناً وفيراً [561] لواضعي نظريات المؤامرة مذ قام الأمير الهولندي برنارد بتأسيسه في منتصف الخمسينيات. بحلول عام 1964، اتُهم بتنسيق جهود الدعم لصالح الاشتراكي غاستون ديفير في الانتخابات الرئاسية الفرنسية. وعام 1971، ادعى النقاد أن المجتمعين في بلدربيرغ قد تم إعلامهم مسبقاً بالسياسة الاقتصادية الجديدة لنيكسون، مما سمح لهم بإحراز 20 مليار دولار كأرباح. وفي العام 1974، اتهم النقاد المجموعة بتنسيق الانقلاب العسكري في البرتغال.

ظهر اجتماع بلدربيرغ في الخمسينيات كمبادرة خاصة من قبل قادة الأعمال والسياسة الأوروبيين الذين توجسوا من التزام أميركا بأوروبا الغربية. كانت المجموعة تتألف من قادة أعمال ودبلوماسيين وأكاديميين ومسؤولين

عسكريين وكبار المسؤولين الحكوميين، وأُشيع أنها شملت أعضاء بارزين جداً في مجال الاستخبارات.

تبذل بلدربيرغ جهدها لتبقى متواريةً عن الأنظار. ليس لبلدربيرغ أي موقع إلكتروني رسمي، وأشارت ال بي. بي. سي في العام 2004 أنه لدى اتصالهم برقم مسجّل [562] لمجموعة بلدربيرغ التي يقع مقرها في لايدن، هولندا، سمعوا رسالة صوتية مجهولة تعيد الرقم ولا تعطي أية معلومات. تبقي المنظمة موقع اجتماعها السنوي سرياً ويقسم المشاركون في الاجتماع، الذين يبلغ عددهم 150 شخصاً تقريباً ويشملون مجموعة من الصحفيين، بالتزام الصمت بشأن ما يجري في الداخل. عام 2006، تم إغلاق موقع الاجتماع [563] - فندق بروكستريت الواقع في بلدة صغيرة في كاناتا، أنتاريو، كندا- بالكامل حيث تم سده ببوابات معدنية ثقيلة واكتظ بعناصر الشرطة الذين كانوا يحملون تراخيص خاصة صادرة عن بلدربيرغ. حتى الأمن يعتبر سرياً. أخبرت الشرطة المحلية [564] صحفياً من أوتاوا أن شركة غلوبال ريسك هولدينغز تسلمت الأمن، ولكن حينما وصل الصحفي إلى السؤال عن رئيس هذه الشركة، قيل له «لم نسمع قط بهذا المؤتمر. ما هو؟ وماذا يفعلون؟» في الواقع لقد أوجدت محاولة اختراق جدران السرية مؤسسة صغيرة من البوليس السري الذي يسعى وراء بلدربيرغ، من البريطاني طوني غوسلينغ إلى الأميركي جايمس تاكر (مؤسس الصحافة الحرة الأميركية ومؤلف (يوميات بلدربيرغ لجايمس تاكر)، والفرنسيان بيار ودانييل دو فيلماريه وويليام وولف (مؤلفو الحقائق والأحداث التي مُنعت عن العامة)، والبلجيكي جيفري غوينز مؤلف (كل القوى مجتمعة) الذي يحوي تاريخاً شاملاً لبلدربيرغ.

لقد جذب الاجتماع الذي امتد لأربعة أيام في كاناتا الحشد المعتاد من المشاهدين والمحتجين، وكل منهم يحمل نظريات مختلفة حول ما كان يجري في الداخل. شملت التوقعات حول برنامج عمل المجموعة [565]: السيطرة على العالم، ودمج كندا بالولايات المتحدة والمكسيك، ودرء التكنولوجيا عن اختراع السيارات الموفرة للوقود، وإخفاء علاج السرطان. قام أحد المحتجين وهو صانع أفلام من تكساس ادعى أن لديه مصدراً مطلعاً داخل الاجتماع بطرح نظريته حول بلدربيرغ فقال: «إنهم مجموعة من الأفراد النافذين جداً، وهدفهم إيجاد حكومة عالمية واحدة، مستندة إلى نموذج اقتصادي من العصور الوسطى... نموذج تالٍ للحقبة الصناعية حيث كان هناك عبيد ومالكون للعبيد».

واحتج آخر، كان قد خيّم قبالة مدخل الفندق بأن اللاعبين الكبار في الداخل لا ينوون على الخير. «إنهم يفسدون كوكبنا. إنهم يطمسون الطاقة المجانية، إنهم يجبرون المزارعين على التحول إلى استخدام البذور المعدلة جينياً. يودون بسط السيطرة على الجميع. الديمقراطية ممنوعة والحرية ممنوعة».

على عكس الغموض والخرافات التي تحيط بالمؤتمر، أكد المشاركون السابقون والحاليون على أن بلدربيرغ لا تقوم بوضع أجندة العمل العالمية. وقال اللورد دينيس هيلي، أحد الأعضاء الأربعة المؤسسين حينما سُئل عن نظريات المؤامرة: «هذا هراء! إنه لا يحوي أية مؤامرة بتاتاً» [566]. وقال مسؤول أميركي بارز سابق كان مشاركاً منتظماً في اجتماعات بلدربيرغ لأكثر من عقد من الزمن إن هذه الاجتماعات كانت لها أهمية أكبر بكثير حينما تم تأسيس المؤتمر في الخمسينيات، ولكنه بات عديم الجدوى من ناحية إحداث التغيير. وأضاف: «لا يحدث شيء في بلدربيرغ من شأنه إحداث التغييرات بعد صدور قراراتها». تفضي النقاشات مع قدامى الحاضرين في بلدربيرغ إلى أن المجموعة أمست قديمة جداً وعتيقة الطراز، ولم يعد أعضاؤها يمثلون النخب العالمية ذات السلطة كما كانوا يفعلون فيما مضى. يتألف القادة السياسيون المشاركون في أغلبهم من مسؤولين على المستوى الوزاري وبيروقراطيين سابقين، فيما يتألف أعضاء مجالي المال والأعمال بأغلبهم من المدراء التنفيذيين لمؤسسات ومصارف من الجناح المحافظ. ويغيب تماماً عن الاجتماع الأفراد النافذون الجدد في مجال التكنولوجيا والإعلام الجديد. وأكد المسؤول الأميركي السابق: «لا يحضر أي من عمالقة الاتصالات إلى بلدربيرغ. لا يكلف أي من هؤلاء الأفراد نفسه عناء الحضور. إذ قد يقولون: «من هؤلاء

العجائز المخبولون؟» يعتبر هذا الحدث محصوراً ضمن نطاق الأطلسي، حيث يندر تمثيل آسيا وأميركا اللاتينية والشرق الأوسط وإفريقيا.

فيكتور هالبرستاد، الذي نظّم الكثير من الاجتماعات على مر السنوات كونه الأمين العام للمؤتمر، ولا يزال يعمل مع المنظمة عن قرب، ينكر أنها أمست مجرد منتدى يستطيع فيه الأشخاص النافذون الاجتماع بشكل دوري في موقع سري، ومناقشة مسائل ذات اهتمام متبادل. هالبرستاد هو واحد من الزوار المعتادين لنخب العالم الذين يعرفون الجميع بكل ما للكلمة من معنى، لا يسعه السير في رواق مركز كونغرس في دافوس دون أن يوقفه أحد كل لحظة، مع ذلك حافظ على التواضع وحس الفكاهة. إنه شخصية من نوع خاص بين أعضاء طبقة النخبة، إنه عبارة عن صلة وصل، أو ميسّر للعلاقات، وشخص ارتقى إلى منصب ذي نفوذ هائل. وبالنتيجة بات يتمتع بإمكانية وصول كبيرة. (كما يُعتبر عضواً في مجلس غولدمان ساكس الاستشاري وفي المجالس الإستشارية لكونينكليجك كاي. بي. أن، تي. أن. تي، وكونسيرتجيبو، وكمدير غير تنفيذي لشركتي بي. آي القابضة وآر. أتش. جي الدولية).

قال هالبرستاد: «أجد الاتهامات بوجود حكومة عالمية مضحكة للغاية[567]. على مدى العقود الماضية راقبت ما يحدث في بعض تلك الغرف والأروقة، الاختلافات والانقسامات. غالباً ما تخدم هذه المحادثات هدفاً مفيداً؛ يبدي تاريخ العالم الظهور المتواصل لكثير من هذه المنتديات. ولو أنها لم تكن موجودة، لتمَّ على الفور تأسيس نوادٍ غير رسمية جديدة، كما يحدث اليوم من خلال شبكة الإنترنت». وقال شخص يواظب على حضور بلدربيرغ: «لقد حضرت أغلب الاجتماعات الاثني عشر الأخيرة. ووجدتها لا تحوي شيئاً. إنها عبارة عن مجموعة من 120 رجلاً كبيراً جداً، وأعني بكلمة كبير أي طاعن في السن.

وبالمناسبة لا أمزح في مسألة أنهم مسنون. فروكفيلير في التسعينات من عمره. كانت الفكرة الأساسية من بلدربيرغ أن يكون نموذجاً كلاسيكياً من النخب ذات السلطة. أن يلتقي عدد صغير من الأوروبيين والأميركيين بسرية تامة في مكان ما من العالم حينما يكون لهم قدر من الأهمية ويحاولون التوصل إلى إجماع. كان هذا في الخمسينيات... وكان الإجماع الذي حاولوا التوصل إليه ضمن الإطار الموجود للناتو وخطة مارشال. تعتبر بلدربيرغ والمفوضية الثلاثية خاليتين من المعنى إطلاقاً، إلا باعتبارهما فرصاً للتعارف الفردي. إن نفوذ أوبرا وينفري يفوق نفوذ أي شخص يحضر في بلدربيرغ في هذه المرحلة.

تضم المفوضية الثلاثية [568] وهي مجموعة سياسية خاصة أخرى، 350 عضواً من أوروبا الغربية وأميركا الشمالية وآسيا المطلة على المحيط الهادئ (إضافة إلى مجموعة من المشاركين بعقد يمتد ثلاث سنوات من أماكن أخرى). أسسها في العام 1973 دايفيد روكفيلير الذي أكد على الحاجة إلى منتدى لمشاطرة الأفكار الأوروبية والأميركية واليابانية. كان روكفيلر رئيس مجلس العلاقات الخارجية في ذاك الوقت، إضافة إلى كونه الرئيس والمدير التنفيذي لتشايس مانهاتن بانك؛ بالنظر إلى هذه الوقائع وإلى تاريخ عائلته ليس غريباً أن تتحول هذه المجموعة، التي تم تأسيسها بمساعدة مستشار الأمن القومي الأميركي المستقبلي زبينيو بريزينسكي، إلى مركز يستقطب نظريات المؤامرة. أُقيمت اجتماعات المفوضية الأولى في العام 1975، ولا تزال تتواصل إلى يومنا هذا، حيث أن فرع اليابان قد امتد ليشمل اليوم مزيداً من البلدان على امتداد منطقة آسيا المطلة على الهادئ. بدءاً من العام 2006،

توالى الأشخاص المذكورون على رئاسة مجلس الإدارة: طوم فولي، الرئيس السابق للكونغرس الأميركي؛ وبيتر ساثرلاند، المدير العام السابق لمنظمة التجارة العالمية ورئيس مجلس إدارة بي بي وغولدمان ساكس الدولية؛ ويوتاريو كوبوياشي، رئيس مجلس إدارة فوجي زيروكس. ويشمل الأعضاء الحاليون والسابقون مجموعة واسعة من الرؤساء الأميركيين السابقين، وحكام المصارف المركزية، والوزراء، وأعضاء مجلس الشيوخ، ومدراء تنفيذيين، ومصرفيين، وصحفيين، وأكاديميين وأندادهم من حول العالم. وقد وجدتُ أن معظم الحضور الذين تحدثت معهم استحالوا تدريجياً أقل افتتاناً بالمجموعة. فقد نعتها أربعة أشخاص مختلفين بـ «بنادي العجائز».

قال عضو سابق لا مبالٍ، كان مسؤولاً كبيراً في كثير من الإدارات الأميركية الجمهورية: «إن المفوضية الثلاثية عبارة عن مزحة. إنها مجموعة من المسؤولين السابقين الذين لا يملكون أية سلطة سوى سلطة لمّ شعث أنفسهم، والشعور بأنهم أكثر أهمية بقليل لأنهم جمعوا أنفسهم». تألفت الاجتماعات وفقاً للمسؤول من تقديمات تافهة ومستويات من الأفكار التجريدية غير المرتبطة بالواقع».

مبادرة كلينتون العالمية ونفوذ الإحسان العالمي

إنْ كان هناك من شيء هزّ اجتماعات النخب وأحدث تأثيراً كبيراً في السنوات الماضية فهو مبادرة كلينتون العالمية. تم إطلاق هذه المبادرة في مدينة نيويورك في أيلول/سبتمبر من العام 2005، وقد جمعت المناسبة قادة من مجالي الحكومة والأعمال وخبراء لمناقشة حلول مشكلات كبيرة في العالم. إنها مشروع لمؤسسة ويليام كلينتون الخيرية [569] والرئيس السابق

كلينتون، ومهمتها المعلَنة تنحصر في زيادة منافع التعاون العالمي المتبادل وتقليص أعبائه؛ وزيادة الشركاء وتقليل الأعداء في العالم، وإعطاء مزيد من الناس وسائل إضافية لبناء مستقبل أفضل. والذي ميّز هذه المبادرة ليس الحاضرون فيها، الذين يشبهون الأشخاص الذين قد نجدهم في دافوس، وإنما مقاربته. يتمحور الهدف حول تعزيز التحرك، دفع المشاركين إلى تكريس الموارد لحل المشكلات. إنها تعالج مشكلة التحرك الحقيقية التي اعتبرها شواب مهمة جداً من أجل تشريع مثل هذه المنظمة. في الواقع، تعتبر إشارة شواب إلى هذا الأمر من دون شك توكيداً على الأهمية التي يوليها للمبادرة. لقد قال كثير من المسؤولين في المنتدى الاقتصادي العالمي الذين تحدثت معهم إنهم شعروا بأن شواب يعتبر المبادرة تهديداً محتملاً، وتأخذ بشكل أكثر فعالية الدور الذي سعى إليه دافوس لنفسه كتجمع يؤثر على المشاريع العالمية.

لتوضيح قوة الفكرة، نورد أنه خلال مناسبة عام 2006 [570]، قدم المشاركون 215 تعهداً بمبلغ إجمالي يبلغ 7,3 مليارات دولار، وكلها موجهة لحل مشكلات - الفقر، الاحتباس الحراري، الأوبئة، على سبيل المثال-والتي اعتبرتها المبادرة أولويات. وكان أكبر هذه التعهدات تعهداً قيمته 3 مليارات دولار قدمه السير ريتشارد برانسون حيث تعهد بتوجيه قسم من أرباحه المستقبلية من شركة النقل خاصته لمكافحة الاحتباس الحراري. أشار النقاد إلى أن الكثير من هذه الالتزامات يمكن أن تُنفّذ من دون دور الوسيط الذي لعبه كلينتون وفريقه، وانتقد آخرون تعهد برانسون لأنه التزام غير ملزِم، نظراً إلى أنه يتعهد بأرباح لم تُجنَ بعد، وقد حُفظ لبرانسون الحق باختيار المكان الذي سيذهب إليه المال النقدي. ولكن كل الذين تحدثت معهم يرون أن جهود كلينتون خارقة وتبتعد كثيراً عن الثرثرات الفارغة التي آلت إليها غالبية المؤتمرات العالمية.

تميل المبادرة نحو صورة معينة [571]، نشوء محسنين جدد وعهد جديد من النشاط الفاعل الذي يبذله بعض أعضاء طبقة النخبة والشركات الكبيرة.

وتنعكس هذه النزعة أيضاً في إنشاء مؤسسة بيل وميليندا غايتس الخيرية، حيث جمعت التزامات قيمتها 30 مليار دولار من كل من بيل غايتس ووارن بافيت، وهما اثنان من أثرى أثرياء العالم. وهذا ليس بحادث عرضي بالكامل. إن كلينتون لم يكن فحسب الرئيس الذي ترأس الثورة التكنولوجية التي أثرت الكثير من أعضاء طبقة النخبة الجديدة (مثل غايتس)، ولم يظهر فحسب كأبرز مؤيد في العالم لما يسمى بـ«العولمة المتنوّرة»، وإنما أهميته في الروابط بين مبادرته العالمية ومؤسسة غايتس التي أوجدت صلات بين كبار القادة في مؤسسة غايتس وإدارة كلينتون.

كان المدير المالي للمؤسسة ألكساندر فريدمان يعمل في البيت الأبيض ويحتل منصب مساعد وزير الدفاع، في حين أن المديرة الثانية سيلفيا ماثيوز برويل سبق وعملت كنائب رئيس أركان البيت البيض. (وكانت برويل تلميذة الرجل الذي يعتبره كثيرون معلم غايتس في موضوع العولمة، بوب روبن، وعملت لحسابه في بداية الأمر في إدارة كلينتون).

لقد أسرف توماس فريدمان في مديحه لحفل كلينتون. حيث قال: «هذا أقرب ما يمكن الوصول إليه من الحكومة العالمية. كنت أفكر في هذا الأمر وأنا أجول بنظري حول أرجاء الغرفة التي تضم قادة من جميع أنحاء العالم. دعنا نقول إن برانسون تعهد بدفع ثلاثة مليارات دولار لمكافحة الاحتباس الحراري، وهو تمويل بمستوى التمويل الحكومي، والتزام بحجم التزامات الحكومات. وهذا شكل من الحكم الذي يتخطّى الحدود ويملأ الفراغ».

وأضاف: «إن هذه المناسبات مثل دافوس بدأت على شكل صلة وصل بين الشركات، وقد كان هذا هو الهدف الأساسي. ولكن أدرك كلوس سريعاً أنه حقق أنجازاً. لقد أوجد نوعاً من الحكم العالمي ويستطيع استخدامه بشكل

يفوق مجرد مساعدة مايكروسوفت أو آي. أن. جي على تحقيق الثراء. ثم يلحظ كلينتون أنه يقوم بعمل خاص به تحت اسمه الخاص. حيث يقوم بأخذ طبقة النخبة ويضعها في غرفة ويدفعها إلى توقيع الالتزامات. أعني أنه فعلياً حينما تتوجه إلى هناك ترى هؤلاء الأشخاص يخرجون ويوقّعون الوثائق. إنهم فعلاً يذهبون ويأخذون شيئاً كبيراً كوثيقة رسمية أو إعلان حكومي ويقومون بتوقيعه. يتقدم الرأسمالي الأميركي المغامر جون دور وريتشارد برانسون ويوقعان على ما يفيد حرفياً: «سوف أقوم بذلك». إنه يتسم بالطابع القانوني. في الواقع قال جون دور أمراً مضحكاً. إذ قال لكلينتون «كنت متعوّداً على توقيعك أنت للقوانين».

ثم واصل كلامه قائلاً: «يمكن أن يكون هذا دور الأمم المتحدة. ويمكن أن تكون الدول هي الموقعة. ولكن الدول لم تتقدم للقيام بذلك... فيما يتعلق ببعض هذه المسائل الدولية، فالدول ليست في موقع يسمح لها للقيام بذلك سياسياً. في الواقع يعتبر إجراء المقارنة أمراً مثيراً للأهمية. كانت الجمعية العامة للأمم المتحدة ملتئمة في الوقت نفسه مع مبادرة كلينتون. كان كلاهما يتمان في نفس الوقت. من أنجز أكثر؟ كانت الجمعية العمومية عبارة عن دكان يبيع الكلام حيث كان هيوغو تشافيز يتهم الرئيس بوش بكونه الشيطان، وكان أحمدي نجاد يروج فكرته القائلة إن الهولوكوست عبارة عن خرافة، في حين أن مبادرة كلينتون العالمية كانت تحصد التزامات بمستوى الالتزامات الحكومية من أفراد بهدف توفير الحكم، وفي هذه الحالة شبكات اجتماعية آمنة».

أشار ريتشارد هولبروك بلطف: «في الوقت الحالي يتضح جلياً أن بيل كلينتون هو المواطن المدني الأكثر نفوذاً حول العالم. وسواء أعجبك الأمر أم

لم يعجبك، بوسعك إبداء تعجبك أو امتعاضك. ولكن الذي يثير الذهول الآن في المسائل التي أعمل عليها، يحدث الإيدز تأثيراً بالغاً.

المخيم الصيفي لطبقة النخبة في كاليفورنيا

ينتهي المطاف وفي كثير من المناسبات كل سنة، من البرامج التلفزيونية إلى مؤتمرات الصناعة، من احتفالات توزيع الجوائز إلى حفلات أعياد ميلاد الشخصيات البارزة جداً، باستقطاب أعضاء من طبقة النخبة. وفي النهاية تمتلك هذه النخب قواسم مشتركة فيما بينها أكثر مما تمتلكه مع أي شخص آخر، وهم دائماً يعمدون إلى تقوية وصقل العلاقات ضمن عالمهم المتطور. وحتى لو كانت طبقة النخبة محدودة كما سبق وعرّفناها، مجموعة من ستة آلاف شخص تقريباً، إلا أنها لا تزال كبيرة بما فيه الكفاية لدرجة أن أغلب الأعضاء لا يعرفون سوى مجموعة صغيرة من الآخرين. وبالنتيجة تعتبر جميع هذه اللقاءات نقاطاً مهمة للتواصل، ومشاطرة الأفكار، وصياغة الآراء، ووضع برامج العمل، وتشكيل العلاقات التي تؤدي إلى عقد الصفقات أو إلى تحالفات أقوى لدعم مصالحهم. إنها تساعد على ضمان بقاء كبار المسؤولين والقادة الحكوميين على اطلاع على آراء الغير، وتساعد على تكوين إجماع حول بعض المسائل من الضرائب إلى التجارة، ومن الذي يُعتبر بارزاً ومن لا يُعتبر كذلك. (في الواقع اكتشفتُ أن مواصلة التقييم وإعادة التقييم للمناصب النسبية لمختلف أعضاء النخبة هي إحدى التسليات المفضّلة في هذه المناسبات). تساعد هذه التجمعات كلها على تشكيل العنصر الموحّد لمجتمع القادة العالمي، فتوفر قاعات الاجتماع حيث وصف مارك مالوك براون هذا الأمر بـ «القرية الخضراء».

لا تُعتبر بوهيميا غروف مقراً للسلطة، بل مكان يسترخي فيه النافذون ويستمتعون برفقة بعضهم البعض. ويصف جي ويليام دومهوف، وهو أستاذ في العلوم الاجتماعية [572] في جامعة كاليفورنيا سانتا كروز (التي تبعد 150 ميلاً عن بوهيميا غروف) الأمر على الشكل التالي: «على الرغم من الشكوك التي يبديها كثيرون في اليمين، وقلة في اليسار، لا تعتبر بوهيميا غروف مقراً للاجتماع السري للتخطيط وحبك المؤامرات والمناقشة، فكل من هناك يعجز عن ذلك لغرقه في الثمالة». يقول شعار النادي «أيتها العناكب الحائكة لا تأتي إلى هنا» وهو مستوحى من مسرحية «حلم ليلة في منتصف الصيف» لشكسبير ويفيد كتحذير من مناقشة الأعمال أو أية مشاغل دنيوية أخرى في الغروف. ويتم تشجيع الأعضاء عوضاً عن ذلك على التركيز على الفنون، والأدب وغيرهما من المتع الموجودة ضمن أرجاء أيكة بوهيميا غروف. وفقاً لتسجيل صوتي كُشف عنه في الآونة الأخيرة [573] أسماه أحد المشاركين الدائمين، وهو ريتشارد نيكسون المتلون دوماً: «المكان الأكثر انحرافاً الذي يمكن تصوره».

تعتبر بوهيميا غروف التي تمتد على مساحة 2700 آيكر وتعمها غابة شجر جبّارة في شمال كاليفورنيا واحدة من أغرب نماذج تنظيمات النخب. لمدة أسبوعين في أواخر شهر [574] تموز/ يوليو، يحضر إلى المخيم حوالي 2000 عضو، جلهم من الذكور من النادي البوهيمي، وهي مجموعة اجتماعية خاصة تأسست في سان فرانسيسكو في العام 1872. نادراً ما تصدر تقارير صحفية عن المجموعة، لأن هذا النادي السري جداً يتجنب الظهور العلني، ولكن بشكل عام تعتبر بوهيميا غروف أشبه بالمخيم الصيفي للراشدين الأثرياء والنافذين. بسبب رفعة مقام أعضائه-كان [575] أحدث ضيوفه من الإدارة الأميركية الحالية ومنهم ديك تشيني، ودونالد رامسفيلد، وكارل روف، وجورج بوش الإبن - نال هذا المكان أيضاً حصته من نظريات المؤامرة. يقلق النقاد في اليسار من المؤامرات السياسية والسياسات العالمية التي يتم حبكها في الغروف، فيما يروي نقاد في اليمين قصصاً حول شعائر اللواط، وعبادة الشيطان، والتضحية بالأطفال. إنّ واحدة من أشهر

القصص ذات الأحداث المهمة في الغروف تجعلها المقر الذي تم فيه التفكير لأول مرة بالقنبلة الذرية والتخطيط لها. وفقاً لدومهوف، كان الرابط الوحيد للغروف بموضوع الذرة يتعلق بعضو واحد، كان قد طلب من رئيس النادي السماح باستخدام قسم من المخيم خلال شهر غير مزدحم للاجتماع بأفراد آخرين لهم علاقة بمشروع مانهاتن، وكانوا جميعاً غير بوهيميين.

تعتبر العضوية في بوهيميا غروف انتقائية للغاية ولا تتم إلا إثر دعوة. يبدأ إدخال الشخص بشعيرة تدعى «إحراق الهم»، يقوم فيها الأعضاء بحرق تمثال لشخص مكروه ليخلصوا أنفسهم من المشاغل الدنيوية. وتخلل هذا الاحتفال حادثة مضحكة عام 1996 [576]، حينما لعب جورج بوش الأب وكلينت إيستوود ووالتر كرونكايت أدوار «الضفادع على ضفاف البحيرة» وراحوا يطلقون نقيقاً كالضفادع في دعاية بادوايزر الشهيرة في التسعينيات، فاستبدلوا المقطع الموسيقي الثلاثي (كري-ماي-شن) بـ (باد-واي-زر).

تاريخياً وفرت المحادثات على ضفاف البحيرة، وهي خطابات غير رسمية وظرفية في الغروف، للسياسيين منصة مهمة لترويج أنفسهم. وصف بوهيمي الأمر في العام 1963 على الشكل التالي: «بالطبع حينما يأتي السياسي إلى هنا، يتسنى لنا جميعاً رؤيته، ويكون مخزونه الوحيد شخصيته وأفكاره».

ثمة قصة معينة تروي أهمية محادثات ضفاف البحيرة وهي قصة ريتشارد نيكسون عن ظهور الرئيس المستقبلي دوايت آيزنهاور في المناسبة: «في صيف عام 1950 [577]، رأيته على مسافة قريبة جداً في بوهيميا غروف». يشير نيكسون إلى أنه بعد خطاب آيزنهاور عدنا إلى مخيم رجال الكهوف، وجلسنا حول الموقد نمدح الخطاب. لقد أحب الجميع آيزنهاور، ولكن ساد شعور بأن أمامه طريقاً طويلاً قبل أن يمتلك الخبرة، والعمق، والفهم ليصبح رئيساً. «ولكن أذهلني جداً أن شخصية آيزنهاور وغموضه الشخصي بهرا جداً جمهور رجال الكهوف المنتقد والمشكك». صرح نيكسون لاحقاً إن خطاباً ألقاه في الغروف [578] قد يكون دفعه إلى أعلى منصب في الدولة: «لو تسنى لي

اختيار الخطاب الذي أعطاني أكبر قدر من المتعة والرضا في مسيرتي السياسية، كنت أختار الخطاب الذي ألقيته على ضفاف البحيرة في بوهيميا غروف، في تموز/يوليو من العام 1967. لأن هذا الخطاب كان تقليدياً غير مسجل، ولم يتم الكشف عنه في ذاك الوقت. ولكن بكثير من الطرائق المهمة مثّل أول خطوة في طريقي نحو الرئاسة».

عام 1995، ألقى رئيس الكونغرس الأميركي نيوت غينغريتش آنذاك والرئيس السابق بوش الأب خطاباً على ضفاف البحيرة. (أشيع أن بوش وصف كيف سيشكل إبنه أعظم رئيس ذات يوم). وكما يشير دومهوف، ربما كان التغيير الأكثر غرابةً في محادثات ضفاف البحيرة في التسعينيات هو غياب مسؤولي إدارة كلينتون. في السنوات السابقة، كان أعضاء الحكومة من الإدارات الديمقراطية ضيوفاً بارزين وخطباء على ضفاف البحيرة. يقول دومهوف: «من الآمن القول إن الأعضاء الدائمين في النادي البوهيمي جلهم من الجمهوريين اليوم».

وجد أحد الحضور في اجتماع عام 2007 الأمر «مريحاً... وغريباً بعض الشيء». وأشار إلى أن الخطب المتعددة لم تختلف كثيراً عن تلك التي نسمعها في المؤتمرات الأخرى، ولكن المكان - الذي يشمل صورة جميلة معلقة على الجدار والانتاجات المسرحية المميزة والصادرة من القلب التي تصور المشتركين - جعل الجو مريحاً وبهيجاً للغاية و«أمتع بكثير من الاجتماعات الأخرى التي حضرتُها وفيها الأشخاص أنفسهم».

يحوي بوهيميا غروف مزيجاً كبيراً من الأعضاء [579] من كتل السياسة والمال والأعمال التابعة للنخبة الأميركية. من قائمة متألفة من 1144 شركة في أميركا، وجد عالم الاجتماع الأميركي بيتر فيليبس أن 24 بالمئة منها لها مدير واحد على الأقل كان عضواً أو ضيفاً في العام 1993. وبالنسبة للشركات

المئة الأولى خارج كاليفورنيا، وصلت النسبة إلى 42 بالمئة. لذا فيما أن الأغلبية العظمى للأحداث الجارية داخل الغروف عبارة عن مجرد مرح وتسلية (إضافة إلى الكثير من شرب الكحول)، فإن من المحتوم أنه لدى اجتماع النخب سوياً، سيعمدون إلى التحدث عن الأعمال. يشير دومهوف إلى أن هذا النوع من التقارب الإجباري يولد الإجماع، ويقدم وجهة نظر اجتماعية نفسية حول تجمعات النخب: أولاً، يعتبر واقع أن الرجال الأثرياء من جميع أرجاء الدولة يجتمعون بهذا الشكل المقرب كما في بوهيميا غروف لهو خير دليل على وجود طبقة عليا متماسكة اجتماعياً. ويظهر أن الكثير من هؤلاء الرجال فعلاً يعرفون بعضهم البعض، وأنهم يتواصلون مع بعضهم البعض وجهاً لوجه، وأنهم عبارة عن شبكة اجتماعية. بهذا المعنى، ننظر إلى بوهيميا غروف وغيرها من المعتزلات الاجتماعية كنتيجة للعمليات الاجتماعية التي أدت إلى التماسك الطبقي. ولكن يمكن أيضاً النظر إلى هذه المؤسسات على أنها ميسّرة للروابط الاجتماعية. بمجرد أن تتشكل هذه المجموعات تصبح سبيلاً آخر للمحافظة على الطبقة العليا.

حتى نظريات المؤامرة الأكثر اعتدالاً تنسب إلى المجموعات التي تنتقدها كماً مبالغاً فيه من التنسيق والتجانس والنفوذ. على الأرجح لا يملك الأفراد الذين يلعبون دوراً في هذه المؤسسات والذين يشاركون في مناسبات خاصة للنخب - النوادي والمؤتمرات وحفلات العشاء غير الرسمية - خططاً سرية للسيطرة على العالم، ولكن في الأغلب لديهم مصالح مشتركة. إنهم يتشاطرون أهدافاً متماثلة وفي كثير من الحالات نظرة متشابهة للعالم والوجهة التي يجب أن يسير بها. لدى التواصل مع بعضهم البعض لا يهدفون إلى التآمر كمجموعة وإنما إلى تعزيز نفوذهم الخاص من خلال علاقات مفيدة. لهذا السبب يجد المرء أن كل قطاع - سياسي وعسكري وتجاري - لديه مقراته التي يجتمع فيها قادته، وبطريقة ما، يعيدون التأكيد على تقاربهم.

مقلدون آسيويون وأميركيون لاتينيون أو نذراء اجتماعات الغد النخبوية؟

تأسّس منتدى بواو في آسيا [580] كبديل قطري للمنتدى الاقتصادي العالمي في العام 1998، ويسعى إلى عقد اجتماعات مشابهة في هاينان، الصين منذ 2002. إنه يتبع النسق الأساسي ذاته: من ألف إلى ألفي مشارك نخبوي، ومزيج من النقاشات العامة، ولقاءات اجتماعية، وغيرها من مناسبات تواصل غير رسمية. ولا يزال أمام منتدى بواو الكثير ليصل إلى مرتبة وأهمية نظيره الأوروبي [581]. عام 2006، دامت الاجتماعات أقل من 48 ساعة، وبدا أن هناك نقصاً في القادة والمقاولين المرموقين ما خلا وجود مجموعة قليلة من رؤساء الدول السابقين والحاليين. بالطبع لا تعتبر مثل هذه المقارنات عادلة جداً لأن المنتدى الاقتصادي العالمي انطلق منذ ثلاثين سنة، وبالتأكيد حقق منتدى بواو تقدماً ملحوظاً منذ مؤتمره الأول، حيث أُجبر عدد من المندوبين المرموقين على ركوب حافلة من المطار [582] فيما أُعطي لآخرين غرف في فنادق تفتقر إلى المياه. (وتوجه كثيرون إلى تناول الطعام من أكشاك في القرى المجاورة حينما نفذ الطعام الذي يقدمه المنتدى). وبعد خمس سنوات ضم المنتدى عدداً هائلاً من المشاركين منهم بيل غايتس [583]، ورئيسة الفيليبين غلوريا أرويو، والفائز بجائزة نوبل محمد يونس. وحظي بعدد من الرعاة الكبار منهم ميريل لينش وكوسكو.

إن الأساس الذي انبثق منه منتدى بواو يشير إلى إمكانية عقد الصفقات في اجتماعات نخبوية غير رسمية [584]. وفي هذه الحالة تكون الصفقة لعبة ذئاب. كان رئيس وزراء أستراليا السابق روبرت جايمس لي هوك، ورئيس وزراء اليابان السابق هوسوكاوا موريهيرو، ورئيس الفيليبين السابق فيديل راموس يلعبون الغولف سوياً في العام 1998، حينما خطرت لهم فكرة تأسيس دافوس آسيوي: طريقة للتشجيع على التضافر والحوار بين القادة الآسيويين، ومعالجة المشكلات

المتعلقة بالإمكانيات الإقتصادية للمنطقة، ومحاكاة المنهج المتماسك للاتحاد الأوروبي وشمال أميركا. وبدت الفكرة واعدة، ولكن هؤلاء الرؤساء السابقين افتقروا إلى التمويل. ولحسن الحظ صودف أنهم يلعبون الغولف على أرض يملكها رجل أعمال مستثمر. يمتلك جيانغ زياو سونغ، وهو مقاول عقاري صيني، حصة كبيرة في بواو في مقاطعة هاينان في الصين. وهو ابن ممثلة شهيرة من شانغهاي، وتربطه علاقات متينة بالمسؤولين الحكوميين رفيعي المستوى في بكين. فاقترح على الفور بواو-التي كانت حينها قرية صيد قديمة وصغيرة - موقعاً مناسباً لإقامة مركز اجتماعات ومنتجع فاخر لاستضافة المنتدى. بعد بضع زيارات لجيانغ إلى بكين [585]، قام هو جينتاو، الذي كان حينها نائب الرئيس، بإبلاغ راموس وهوك أن الحكومة الصينية ستدعم مشروعهما.

قالت مسؤولة سابقة في الوزارة الأميركية كنت قد تحدثت معها: «حينما توجهت إلى هناك للمرة الأولى حسبت أنني أخطأت العنوان. كانت الجزيرة كئيبة وتعمها أشجار النخيل المعتادة. وبالطبع كان الصينيون قد ملأوا الطريق من المطار باللافتات والأعلام. ولكن الفنادق كانت دون المستوى، واستمر المنتدى ليوم أو يوم ونصف فحسب دون أن يحقق النجاح، لم يكن كما أرادوا له أن يكون. كان نسخة مقلدة عن دافوس... على الرغم من أنه بحكم معرفتي بالصينيين، سيلتزمون بالمنتدى، والصين تعتبر مهمة جداً لكثير من الأشخاص الذين سيحضرون ولو كانت الرحلة إلى مكان بشع في آسيا». بهذا التعليق، يبدو أن الاجتماع أشبه بصورة عن الصين الحديثة، وصورة إيضاحية عن الصراعات التي تواجهها القيادة. تفهم الدولة ومسؤولوها الكبار أن الطريقة الوحيدة لدرء الفوضى والزعزعة الاجتماعية تكون عبر مواصلة التنمية واستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية. وتُعتبر الرأسمالية عندهم الطريقة الوحيدة لإنقاذ وحفظ ما تبقى من الشيوعية. لا يزال منتدى بواو غير منسق ويعوزه على ما يبدو التركيز نظراً إلى تقليده لغيره. ومواضيع النقاشات ليست مثيرة للجدل، وهي الطريقة الوحيدة التي يمكن فيها للمنظمين أن يقودوا نقاشاً بين الغرباء، وموقع المنتدى على الجزيرة يجعله خارج مركز ثقل باقي أرجاء الدولة. ثم قالت الأميركية: «ومع ذلك، هم يبذلون جهودهم». بنظرها،

تعتبر التوترات التي يكشفها في غاية الأهمية بالنسبة إلى مستقبل المنطقة والعالم، وهذا أحد الأسباب التي تجعل هذا الاجتماع الغر، ومنافسيه الطارئين في أماكن أخرى من آسيا، تجذب اهتماماً متزايداً.

وكما يبيّن منتدى بواو التوترات بين القوى الاقتصادية والسياسية داخل الصين، فإن اجتماع الآباء والأبناء في أميركا اللاتينية يرمز إلى دينامية طبقة النخبة في تلك المنطقة. إن واقع النسخة الأميركية اللاتينية لهذه المناسبة التي تحضرها عائلات ثرية سيطرت على المجتمعات اللاتينية طيلة قرنين من الزمن يكشف سبب تأخر أميركا اللاتينية. لقد أظهرت قلة من البلدان في المنطقة مثل هذه الشهية لنوع الإصلاحات التي تنتج التقدم والنمو وولادة الطبقة الوسطى ومنافسين للنخب التي تهيمن على الوضع بكل ارتياح.

إن القوة وراء هذا الاجتماع هو كارلوس سليم حلو، أحد أثرى أثرياء العالم. وكما أشرنا سابقاً، يعتبر سليم إلى حد كبير القوة المسيطرة في مجال الاتصالات في أميركا اللاتينية [586]، حيث يسيطر على أكثر من 90 بالمئة من الخطوط الهاتفية في المكسيك، ويقدم الخدمات إلى 8 من أصل 10 من الهواتف الجوالة في ذاك البلد. استغل سليم خصخصة شبكات الهاتف في المكسيك خلال عهد كارلوس ساليناس، فاشترى ممتلكات مهمة وبنى حصته-وبشكل أساسي من خلال السيطرة على الفائدة في شركات تيليفونوس دو مكسيكو، تيلسيل، وأميركا موفيل- حتى وصلت حالياً إلى ما يقدر بأكثر من 50 مليار دولار [587]. لقد تم انتقاده بسبب هيمنته شبه الاحتكارية على مصلحة الهاتف المكسيكية [588] ولأن أسعاره تعتبر نسبياً أعلى من الأسعار الموجودة في بلدان فيها تنافس أكبر.

إن أحد معارف سليم يصفه بأنه «قائد أعمال لاتيني غير عادي. إنه يقرأ الكتب. معظم رجال الأعمال يجيدون استخدام الأرقام، ويبرعون في إدارة شركات عائلاتهم. أما هو، فإنه رجل مفكر، واهتماماته متنوعة جداً. وأعتقد أن هذا هو السبب الذي دعاه إلى تأسيس هذا الاجتماع... إلى جانب أن دافوس كان يفتقر إلى المشاركة اللاتينية... وإلى حد كبير لأنه وجد أن هذا الاجتماع يناسب اهتماماته».

أطلق سليم على الاجتماع اسم «رجال الأعمال الأميركيون اللاتينيون: لقاء بين الآباء والأبناء»، فأوجد بذلك منتدى للنخب ضمن الشبكة الأميركية اللاتينية التي لا تزال تسيطر عليها الإمبراطوريات التي تملكها أو تهيمن عليها العائلات. قام ملياردير الاتصالات بدفع كل تكاليف المناسبة بنفسه ونسق جدول الأعمال، والذي كان وفقاً لأحد المشاركين في الاجتماع يتطلب الكثير من العمل، حيث لم يتسنَّ الوقت للعب التنس أو الغولف وحصل الكثير من النقاشات حول مسائل الأعمال، ومشاطرة التجارب والمبادرات التي اعتبرها سليم مهمة (مثل ترميم المركز التاريخي لمدينة مكسيكو)، والتجوّل في منزل سليم الخاص. وفقاً لبرنامج تمهيدي من الاجتماع الأول[589]، تضمن الحضور مجموعات من الأرجنتين والبرازيل والتشيلي وكولومبيا والإكوادور والمكسيك وفنزويلا وتوسعت مجموعة الدول في السنة التالية.

أشار أحد المشاركين إلى أنه وجد أن أحد أغرب المناظر التي رآها في الاجتماع الذي حضره الرجال فقط هي اللحظة التي شعر فيها شخص ما بالرغبة في الرقص: «تعلمون أن الاجتماع مخصص للآباء والآبناء وأبناء الأخوة أليس كذلك؟ إنه بطريقة معينة انعكاس للثقافة الرجولية اللاتينية في كونه محدوداً جداً. مع ذلك حينما تواصل عزف الموسيقى، ونظراً إلى عدم وجود النسوة في المكان، بدأ عدد من الرجال بالرقص مع بعضهم البعض، مثيرين جواً احتفالياً». إن الاختلاط يأخذ أشكالاً شتى.

كيف تصبح عضواً في طبقة النخبة

لا يمكن فهم طبقة النخبة بالكامل من دون إلقاء نظرة على الأشخاص الذين يقفون وراء الاجتماعات الحصرية والمناصب القيادية النافذة. وقد قمت

بهذا العمل بالضبط من خلال إجراء نوع من الإحصاء لطبقة النخبة، المنتقاة من ضمن قائمة تحوي أكثر من ستة آلاف اسم حول العالم. يمتلك كل شخص ضمن هذه القائمة سيطرة على حياة الملايين خلف الحدود الدولية. وكل منهم منخرط بشكل فاعل في تنفيذ مصالحه. تتضمن المجموعة، كما أشرنا في مستهل الكتاب، قياديين من أكبر الشركات، وأكبر المصارف، والمؤسسات الاستثمارية، والأحزاب الحكومية والسياسية، والمنظمات العسكرية، والمنظمات الإعلامية، والجماعات الدينية، والمنظمات غير الحكومية، إضافة إلى أعضاء من نخب الظل، أولئك الذين ينبثق نفوذهم من وسائل غير تقليدية أو غير مشروعة، من إرهابيين إلى أهم أصحاب المدونات الإلكترونية.

بالطبع مثل هذه القائمة تعتبر منقوصة. بقدر ما في الساعة من دقة، فإنه مقدّر لقائمة مثل هذه أن تفتقر إلى الدقة بمجرد إتمامها، إذ أن المناصب تتغير. والمنظمات تندمج، والسلطة تنحسر وتتزايد. ونشر مثل هذه القائمة يثير على الفور الجدل بشأن من هو مدرَج ومن هو غير مُدرج، وتحجب القضايا الأكبر المتعلقة بها.

إلا أنه من خلال تحضير مثل هذه القائمة نحصل على صورة أوضح عن ديموغرافية المجموعة: الجنس، بلد المنشأ، الخلفية التعليمية، وكيفية تغير هذه الصفات في المستقبل. إلى حدٍ ما تُعتبر البيانات نتاج الخانات التحليلية المختارة. لو أنني قررت أن القادة الحكومين يُعتبرون أهم بكثير من قادة الأعمال، لكان لدي المزيد من الأشخاص ضمن القائمة. ولو أنني قررت أن المدراء التنفيذيين يطابقون المعايير التي وضعتها، لكان لدي المزيد والمزيد من رجال الأعمال. ولكن عوضاً عن ذلك تعكس القائمة بأكبر قدر ممكن بعض الحقائق الأساسية عن المكان الذي تتركز فيه السلطة في العالم الحديث، ونشوء النخب في مجالات المال والأعمال والمعلوماتية، والانهيار النسبي

للنخب الحكومية والعسكرية، وأولى إمارات التغيير مع بدء إظهار الأساس الجغرافي للنخب علامات التحول.

حتى مع احتساب الاختلافات، يكاد يكون مستحيلاً نكران أنها قصة تجانس وعدم توازن. تعكس البيانات صورة صريحة لما يحتاج الشخص العادي إلى القيام به إذا طمح إلى أن يصبح عضواً في طبقة النخبة:

يوجد ثماني قواعد أساسية يتحتم اتباعها:

1) **أن تولد رجلاً**: ليس ثمة مجموعة بخسة التمثيل ضمن أعضاء طبقة النخبة بقدر النساء. ففي عالم يبلغ عدد قاطنيه من الإناث 51 بالمئة، تعتبر بنية السلطة العالمية مختلة التوازن جداً: حيث تشكل النساء 6,3 بالمئة فقط من طبقة النخبة. والمثير للاهتمام أن المجموعة القليلة من النساء ضمن طبقة النخبة اللواتي تحدثت معهن مقتنعات بأن النساء يمتلكن كامل المؤهلات للعب الأدوار القيادية، ومتأكدات من أن النظام الذي يسيطر عليه الرجال مسؤول عن تجاهل إمكانيات النساء والفتيات في كثير من الدول حول العالم. ولكن مع ذلك، ظللن يجادلن بأن قلة هن النساء المستعدات للقيام بالتضحيات اللازمة للدخول في صفوف النافذين، كما بدا أنهن يستسغن مكانتهن الخاصة كقائدات إناث ولم يبدين أية لهفة لتقاسم هذا الشرف.

2) **أن تولد عقب الحرب العالمية الثانية**: هذا زمان حكم الأشخاص المولودين عقب الحرب العالمية الثانية. على الرغم من بروز نخبة تكنولوجيا المعلوماتية الجديدة والأصغر سناً، 3 بالمئة

فقط من طبقة النخبة تعتبر تحت الأربعين من العمر، و45 بالمئة فوق الستين. ويبلغ متوسط عمر أعضاء طبقة النخبة 58 سنة. واستولى الجيل الذي وُلد بعد عقد من الحرب العالمية الثانية على مقاليد الحكم، ومن المرجح أن يمسك بزمام توازن السلطة لفترة من الوقت، وبخاصة بسبب توقع تزايد متوسط العمر والعمل.

3) تعقَّب جذورك الثقافية إلى أوروبا: ليس ثمة دولة تمتلك حتى نصف عدد أعضاء طبقة النخبة بقدر الولايات المتحدة، التي تضم حوالي 17 بالمئة من أعضاء طبقة النخبة، أربعة أضعاف ما يتوقعه المرء استناداً إلى عدد السكان وحده. وتشكل أميركا الشمالية وأوروبا سوية نصف طبقة النخبة. وتشكل دول آسيا - المحيط الهادئ الثلث فقط. و10 دول فقط مسؤولة عن 57 بالمئة من المجموعة: الولايات المتحدة، الصين، بريطانيا، الهند، البرازيل، روسيا، ألمانيا، اليابان، المكسيك، فرنسا. بعد هذا الكلام، توجد المجموعات الأسرع نمواً في العالم النامي وخصوصاً في آسيا، وإذا احتسبنا شمال أميركا كجزء من مجتمع المنطقة المحيطة بالأطلسي، تميل الدفة إلى الجهة الأخرى.

4) تعلّم في جامعة نخبوية: بعد أخذ عينة ممثَّلة عالمياً وقطاعياً ومؤلفة من 300 عضو من طبقة النخبة سُحبوا بشكل عشوائي من القائمة، نجد أن حوالي 3 من أصل 10 ارتادوا واحدة من أصل العشرين جامعة نخبوية فقط، وأبرزها ستانفورد وهارفرد وجامعة شيكاغو. كقاعدة عامة، تعتبر طبقة النخبة مثقفة أكثر من باقي أفراد المجتمع ككل. في حين أن 9 بالمئة فقط من الأميركيين حائزون على شهادة عليا ما بعد التخرج، فإن 47 بالمئة من طبقة النخبة حائزون على هذه الشهادة. و2 بالمئة فقط هم أمثال مؤسس سكايب جانوس فيرس، المقاول الدنماركي الذي

لم يحصل على شهادة ثانوية، و91 بالمئة من طبقة النخبة حائزين على شهادة ما قبل التخرج. وإن كنت من العالم النامي فأنت مرجح أكثر من أبناء بلدك أن ترتاد جامعة في العالم المتقدم: أكثر من 41 بالمئة من أعضاء طبقة النخبة من البلدان النامية قاموا بذلك.

5) **توجّه إلى مجال الأعمال أو المال:** ينتمي 63 بالمئة من طبقة النخبة إما إلى مجال المال أو الأعمال. ويشكل كبار المسؤولين في مجال الأعمال حوالي نصف المجموعة، ويشكل كبار المسؤولين الماليين أو الاستثماريين 13 بالمئة. وفي المرتبة الثانية على القائمة يأتي أصحاب المناصب الحكومية أو متعددة الجوانب، ويشكلون 18 بالمئة. ويشكل الممثلون العسكريون والدفاعيون 7 بالمئة من المجموعة، والقادة الدينيون 4 بالمئة أي أقل بقليل من القادة الثقافيين. وحوالي 2 بالمئة من المجموعة هم أعضاء في ما صنفته بنخبة الظل.

6) **امتلك قاعدة سلطة مؤسساتية:** هناك القليل جداً من الأفراد في القائمة يعتبرون بكل بساطة في غاية الثراء أو النفوذ بحيث لا يتطلبون قاعدة سلطة مؤسساتية لتحقيق النفوذ العالمي. وحتى هم يستخدمون الآليات المؤسساتية - ناشرون، منتجو أفلام، استثمارات في مؤسسات - لممارسة سلطتهم. يقدّر أن أقل من 2 بالمئة من أعضاء طبقة النخبة ليسوا مرتبطين أيضاً بشركة أو حكومة أو جيش أو صندوق تمويلي أو كنيسة أو وسيلة إعلامية أو حتى إرهاب مغيّر للحال، أو شبكة إجرامية يستقون منها أو يمارسون من خلالها إرهابهم.

7) **حقّق الثراء:** عملياً يتمتع جل مليارديرات العالم البالغ عددهم ألفاً بهذه الخاصية. إضافة إلى ذلك، وكما سبق ورأينا، يحصد القادة السياسيون في الولايات المتحدة إضافة إلى النخب الثقافية من جاي كاي رولينغ إلى شاكيرا إلى بونو مداخيل سنوية تقدر بالملايين. وعلى الرغم من أن الثراء لا يُترجم أوتوماتيكياً إلى سلطة، إلا أنه يقدَّر أن حوالي 60 بالمئة من طبقة النخبة هم من أصحاب الملايين.

8) **كُنْ محظوظاً:** الديموغرافيا ليست قدرية. هناك كثير من أصحاب الملايين الأميركيين البالغين 60 سنة من العمر والحاصلين على شهادات من هارفرد ليسوا أعضاء في طبقة النخبة. في الواقع، وكما أشرنا آنفاً، هناك كثيرون في هذه المجموعة الأخيرة المؤلفة من أشخاص غير بارزين يشعرون، على الرغم من أنهم يبلون حسناً، بالإحباط الشديد بسبب هذا الأمر، ولا يقوون على فهم السبب الذي جعل نظام الجدارة الذي قاموا بتعزيزه طوال حياتهم يتركهم في موقع الإشبين للأشخاص فائقي الحظ. الجواب كما رأينا سابقاً على الأقل جزئياً - الحظ. من الصعب امتلاك الحظ، ولكنه شرط أساسي للدخول في طبقة النخبة.

الباثولوجيا النفسية للنجاح

إذاً الديموغرافيا ليست قدرة بالضرورة. ولا يعتبر الحظ كافياً بحد ذاته. وبالتالي هناك قاعدة تاسعة يجدر اتباعها إنْ أراد المرء أن يكون عضواً في طبقة النخبة: يتحتم على المرء أن يرغب بذلك رغبة شديدة كما تقول الأغنية: «تدفعك إلى الجنون».

في دراسة تلو الأخرى أُجريت على الناجحين والنافذين، تتبين صفات مشتركة لا تتوافق تماماً مع أفكارنا العامة حول ما هو عادي. هذا لا يعني أن النافذين جميعهم غريبي الأطوار. بل على العكس، تعتبر الأغلبية الساحقة

فاعلة على نحو غير اعتيادي. (فعدا مجموعة تضم هيوغو تشافيز ومحمود أحمدي نجاد وكيم جونغ إيل وعدداً آخر يشابهونهم في تصرفاتهم، يجب الاعتراف بأن هناك قلة من أعضاء طبقة النخبة الذين يجدر بك مراجعة أفكارك قبل دعوتهم إلى منزلك على العشاء).

ثمة سمات نفسية معينة شائعة لدى القادة أكثر منها لدى عامة الناس. في حين يترك الأشخاص غير الناجحين اضطراباتهم العصبية تعيق نجاحهم، يعمد الناجحون إلى استخدام سماتهم الباثولوجية لدفع أنفسهم إلى الأمام. لهذا السبب، غالباً ما تسود الشخصية الهوسية بين القادة. هم من يتصدرون القوائم وهم المدمنون على العمل، والمعنيون بأدق التفاصيل، وأحياناً المدراء الدقيقون الذين يطحنون من هم حولهم. وِفقاً للعالِم النفسي والعالِم الأنثروبولوجي والمستشار، مايكل ماكوبي، المهووسون هم: أشخاص يعتمدون على الذات وضميرهم حي [590]. يوجِدون النظام ويحافظون عليه ويشكلون مدراء عمليين في غاية الفعالية. يبحثون دوماً عن طرق لمساعدة الناس على الإصغاء بشكل أفضل وحل المشكلات وإيجاد فرص للفوز. يشترون كتباً لتحسين النفس مثل كتاب ستيفن كوفي (العادات السبع للأشخاص الفاعلين جداً). ويتحلى المهووسون بضمير حي جداً. إنهم يؤثِرون التركيز على التحسين المتواصل في العمل لأنه يتوافق مع حس التحسين الأخلاقي لديهم. وكرجال أعمال، يشرع المهووسون بأعمال تعبّر عن قيمهم ولكنهم يفتقرون إلى الرؤية والجرأة والشخصية الكاريزماتية التي يتطلبها تحويل الفكرة الجيدة إلى فكرة عظيمة. إن أفضل المهووسين يضعون معايير عالية ويتواصلون بشكل فاعل جداً. ويحرصون على أن تُتّبع التعليمات وعلى إبقاء التكاليف في حدود الميزانية. وأكثرهم إنتاجاً هم معلمون عظماء

ويؤثِرون العمل الجماعي. ويصبح غير المنتجين وغير المتعاونين خبراء ضيّقي الأفق وبيروقراطيين تحدهم القوانين.

في حين يعتبر العمل الجماعي عنصراً أساسياً لتحقيق النجاح الباهر، يشير ماكوبي في مقالته «القادة النرجسيون: الإيجابيات المذهلة والسلبيات المحتومة» إلى انبعاث مدراء تنفيذيين لامعين مثل بيل غايتس وآندي غروف وجيف بيزوس وجاك ويلش، أفراد مسلط عليهم الضوء، ويقودون التغيير تماماً كغيرهم من الأفراد في التاريخ. يصف ماكوبي شخصية النرجسي على أنها نقيضة الشخصية الهوسية: على مر التاريخ ظهر دوماً النرجسي [591] وهو يلهم الناس ويصوغ المستقبل. حينما سيطرت المجالات العسكرية والسياسية والدينية على المجتمع، كان أشخاص مثل نابليون بونابارت أو ماهاتما غاندي أو فرانكلين ديلانو روزفلت هم الذين يحدّدون الأجندة الاجتماعية. ولكن من حين إلى آخر، حينما أصبح مجال الأعمال محرك التغيير الاجتماعي، ولّد هو الآخر حصته من القادة النرجسيين. لقد صح هذا الأمر في بداية هذا القرن حينما استثمر رجال مثل أندرو كارنيغي وجون دي روكفيلير وطوماس إديسون وهنري فورد تكنولوجيات جديدة وأعادوا هيكلة الصناعة الأميركية. وأظن أن هذا الأمر تحقق من جديد في يومنا هذا.

> ولكن أدرك فرويد أن ثمة جانباً مظلماً أكثر من النرجسية. إذ أشار إلى أن النرجسيين منعزلون عاطفياً وشديدو الارتياب. وإحساسهم بالتهديد يمكن أن يولد لديهم الغضب. ويمكن للإنجازات أن تغذي مشاعر العظمة... لنأخذ مثلاً كيف وصف مسؤول في أوراكل مديره التنفيذي النرجسي لاري إليسون: «الفارق بين الله ولاري أن الله لا يعتقد أنه لاري». هذه الملحوظة

> مضحكة وإنما مقلقة أيضاً. لا يفاجئنّكم أن معظم الناس لا يزالون يفكرون بالنرجسيين بطريقة سلبية. في النهاية، أسمى فرويد هذا النوع من الأشخاص تيمناً بالشخصية الخرافية نارسيسوس، الذي مات جراء انشغاله المَرَضي بنفسه.

ثمة تحدٍ نفسي آخر يواجه طبقة النخبة وهو الاضطرابات المرتبطة بالسلطة. لقد قام آدام غالينسكي من جامعة نورث ويسترن بدراسات عدة في هذا المجال [592]، مبيّناً أن من يمتلك سلطة عظمى هم أكثر ميلاً إلى التصرف بطريقة مجازِفة. وفي المقابل، يعتبر أولئك المفتقرون إلى النفوذ أقل ميلاً إلى المجازفة. وهذا يفسر ظاهرة «لا شيء يفلح كالنجاح» والنزعة نحو تركيز أكبر للسلطة.

حددتْ طبيبة نفسية أخرى، كنت قد تحدثتُ إليها، مرضاً محتملاً آخر يصيب فائقي النجاح. إنهم يصبحون مدمنين بكل ما للكلمة من معنى على المسكنات التي تفرزها أدمغتهم نتيجة لتوترهم الشديد ووظائفهم فائقة العائدات. إن إدارة دولة أو شركة أو جيش أو كنيسة هو أشبه بالرياضة القاسية، وحينما تواجه يومياً تحديات عالية الخطورة يفرز الجسم مسكناً بشكل يومي-وتغدو معتمداً عليها. وبالتالي أشارت الطبيبة النفسية إلى أنه حين يترك السياسيون مناصبهم، يدخلون في كثير من الأحيان في مراحل من الكآبة. وأكدت أنها لا تبدو فحسب كأعراض الانسحاب وإنما هي انسحاب فعلي.

ثمة فكرة شائعة في واشنطن مفادها أن الخصائص التي ترجّح أن يكون شخص ما مرشحاً ناجحاً لرئاسة الولايات المتحدة هي من بين الخصائص التي تبغض رؤيتها لدى رئيس الولايات المتحدة. يجب أن تكون مركزاً بشكل ضيق جداً على مهمة احتلال منصب الرئيس لمدة طويلة من حياتك. وبالتالي يجدر بك أن تكون طموحاً بصورة عمياء. وفي أغلب الأحيان عليك أن تتجاهل أفكار التوازن التقليدية في حياتك اليومية. من الصعب أن تكون في خضم

حملة انتخابية متواصة على مدى الحياة وأن تكون في الوقت عينه زوجاً مخلصاً أو والداً وفياً. يجب أن تضع مسألة السياسة أمام المعرفة اللازمة للحكم. يجدر بك أن ترغب بالوظيفة كثيراً جداً لدرجة أن تكون مستعداً للتخلي عن الكثير من مناحي حياتك الخاصة وأن تكون مكشوفاً على الحملات الشريرة والمدفوعة سياسياً أو ما هو أسوأ. بالطبع ثمة نرجسية في أن تقدم نفسك لشغل المنصب الأكثر نفوذاً على وجه الأرض. وهوس أيضاً. وإدمان على التعليقات الإيجابية التي تنالها من الناس.

يتم تقليد هذا النمط من قبل كثير من أعضاء طبقة النخبة. في النهاية، ليسوا ناجحين فحسب، بل هم ناجحون بشكل يتخطى ما يحلم به السواد الأعظم من الناس أو ما يطمحون إليه. كل منهم واحد ضمن مليون. وهذا يطرح السؤال التالي: هل هؤلاء هم الأشخاص الذين نود تكليفهم بقيادة المجتمع العالمي؟ على عدة أصعدة قد يكونون الأذكى والأفضل، ولكنهم أيضاً في عداد الأشخاص الأكثر أنانية. إنهم الأكثر التزاماً بالحفاظ على الوضع الراهن الذي أوصلهم إلى حيث هم، أياً كان هذا الوضع. قد يشكل النرجسيون مسؤولين تنفيذيين عظاماً، ولكن العاجزين عن الإصغاء والذين يعانون من نقص في التعاطف ليسوا بالضرورة الأشخاص الذين تأتمنهم على إدارة أو تشكيل مستقبل نظام يعتبر بشكل جوهري ذاتي التوازن حينما يتوازن أصلاً، وبخاصة حينما تعني مسائل دولية مثل الاحتباس الحراري أو انتشار أسلحة الدمار الشامل أن حياة كوكب الأرض (أو أجزاء كبيرة منه) على المحك.

في النهاية، يتبين أن الصورة التي ارتسمت لدينا حول طبقة النخبة هي صورة بشرية: أفراد غير كاملين ذوو مزاج خاص ومدفوعون إلى تحقيق النجاح، ومجموعة متطورة بشكل متواصل تحافظ على الكثير من الصفات التي اشتُهرت لدى نخب الماضي. قد يرتبك واضعو نظريات المؤامرة لواقع

وجود كثير من الإنقسامات ومناحي الضعف بينهم، وقليل جداً من المصافحات السرية والرسائل المشفرة. ولكن لعلهم يجدون بعض العزاء في واقع أن المصالح المنحازة لدى شرائح كبيرة من طبقة النخبة غالباً ما تثمر النتائج نفسها التي قد تثمرها المؤامرات الشريرة: عالم غالباً ما يبدو أنه يؤثِر أولئك الذين هم أقل حاجة إلى الخدمة، ويقوّي النافذين ويتجاهل الحاجات الملحة جداً للضعفاء. لا يسعنا إلا ملاحظة الالتباسات، ففي حين أن بعض القادة يجسدون التغيير اللازم، هناك آخرون لا يهمهم الظلم الذي يزيدونه، أو حتى الجرائم التي يقترفونها. في الوقت عينه، تعتبر المجموعة متجانسة على نحو مذهل، في الوقت الراهن، حيث تتألف بشكل أساسي من مجموعة من الرجال البيض المسنين الآتين من جهة معينة من المحيط الأطلسي أو أخرى. ويزداد عدد الآسيويين بينهم. ولا تزال النسوة ممثَّلات بأعداد قليلة جداً. ولا يمتلك معظم سكان الأرض أية فرصة إطلاقاً للانضمام إلى صفوفهم أو لموازنة نفوذهم. والحال كما كان عليه بالنسبة إلى نخب الماضي، وبالنسبة إليهم. إنه مصدر توتر سيحدد مستقبلهم ومستقبلنا.

9

مستقبل طبقة النخبة

وماذا يعني لنا

مع الأثرياء والنافذين، يلزم بعض الصبر دائماً

مثل لفلاح إسباني من (قصة فيلادلفيا)



كُلّي ثقة أن أخطر مادة مُذهبة للعقل على وجه الأرض هي النفط. فمثل بضع كؤوس من النبيذ أو بعض المخدرات، يدفع بعض النفط الناس إلى المخاطرة والتخلي عن الموانع وتصديق أكاذيب

من هم على صلة بهم، أياً كانوا. هذا التأثير أوقع الولايات المتحدة ومعظم العالم في متاعب جمة. لقد وجدت دولة تلو أخرى نفسها، رغم سلامة تقديراتها، أنها تقع تحت تأثير السعوديين والعراقيين، والإيرانيين، والروس، والفنزويليين، والنيجيريين. بالإضافة إلى أصدقاء مقربين مزعومين قاموا بجذب زبائنهم إليهم والهمس لهم بكلام معسول حول العلاقات الاستراتيجية، فاستغلوهم وأساؤوا إليهم، وفعلوا الأمر نفسه مع مواطنيهم.

لقد حدث هذا الأمر مراراً وتكراراً. ولكني لم أشهد قط بدء هذه العلاقات المختلة إلى أن حضرت عشاء قبل بضع سنوات، كان يحضره شخص بغيض جداً، بدا أن كل من في واشنطن يبتغي إغواءه.

كان تيودورو أوبيانغ نغويما مباسوغو ولا يزال الرئيس والديكتاتور وصاحب السلطة العليا والسارق، المسؤول عن دولة صغيرة في إفريقيا الغربية وهي غينيا الاستوائية. بعد تخطيطه لخلع الديكتاتور السابق وهو عمه، أظهر أوبيانغ أنه رجل شرير وفاسد تماماً. كشفت التحقيقات الأميركية على سبيل المثال أنه حوّل الملايين من الأموال العامة والرشاوى إلى حسابات في بنك ريغز في واشنطن [593]، في حين أن غالبية الناس في دولته الصغيرة تقتات على أقل من دولارين في اليوم [594].

في الواقع يعتبر أوبيانغ أفضل من عمه الذي قام بقتل أو نفي حوالي ثلث سكان بلده واشتُهر بإخراس صرخات الضحايا الذين جمعهم في ملعب كرة قدم من خلال عزف أغنية (ذوس وير ذا دايز) [595] على جهاز مكبر الصوت. كان لعمه عدد من الألقاب المتنوعة ومنها «معجزة غينيا الاستوائية الفريدة» التي تعتبر مهينة وشائنة وخاطئة بكل بساطة. فالمعجزة الفريدة لغينيا الاستوائية تم اكتشافها في العام 1995 وهي النفط.

تعوم الدولة على محيط من النفط [596]، بكميات كبيرة لدرجة أن الإنتاج اليوم يُقدر بثلاثة مليارات دولار في السنة. يمكن لهذا النوع من الثروة أن يحل نعمة على شعب هذه الدولة الفقيرة. ولكن عوضاً عن ذلك حلّ نعمة على شركات النفط التي تقوم بضخه (إكزون موبايل وماراثون وشيفرون وغيرها)، وعلى الشركات التي تدعمها (هاليبورتون مثلاً)، وعلى أوبيانغ وعائلته، الذين

حصلوا بفضل النفط على القصور والسيارات الفارهة والحسابات المصرفية الكبيرة. كما اعتُبر أيضاً نعمة على الولايات المتحدة، فيما تسعى إلى تقليص اتكالها على نفط الشرق الأوسط. تعتبر غينيا الاستوائية ثالث أكبر دولة مصدرة للنفط في الصحراء الإفريقية الكبرى [597]، بعد نيجيريا وأنغولا، وتمثل هذه الدول سويةً البديل عن دول الشرق الأوسط النفطية. وبما أن الدول الإفريقية المشار إليها خطيرة وفاسدة فهذا يشير إلى أننا على الأرجح معنيون أكثر بالتكاليف الباهظة التي يفرضها الحفاظ على العلاقات مع أنظمة الشرق الأوسط، تلك التي قد لا تكون مؤيدة لأميركا بشكل موثوق.

إن الحفاظ على العلاقة مع حكومة أوبيانغ أقل تكلفةً بكثير. فالتكلفة هي بكل بساطة: عدم الاهتمام.

وقد تم دفع هذا الثمن طواعية، لا بل وبكل حماسة، في حفل العشاء الذي حضرته. لقد أقيم العشاء في غرفة طعام صغيرة جميلة في أحد فنادق واشنطن المتميزة، وحضره على الأرجح 50 ضيفاً، وربما 12 منهم كانوا مع أوبيانغ وزوجته (وهي إحدى زوجاته الكثيرات). وكان كثير من الباقين حاضرين وفي أذهانهم هدف واحد: وضع أيديهم على بعض مال النفط.

كلي ثقة أن تركيزهم كان على واقع أن ذاك البلد يحصّل عائدات تقدّر بالملايين ويحتاج إلى نصيحة سديدة بشأن كيفية إدارة هذا المال. من المرجح أن كثيراً منهم لم يعوا تماماً تفاصيل نظام أوبيانغ. ولكن وجب أن يكون خبراء السياسة في تلك الغرفة أدرى، وكذلك إدارة بوش، التي حضنت أوبيانغ وأعمت عينيها عن واقع أن هذا الديكتاتور قد عذب شعبه وسحق معارضيه وأشرف على فورة نفطية أفادت عائلته وليس دولته، كما أنه يتودد إلى

الصينيين لأنهم، نظير الولايات المتحدة، لا ينخرطون كثيراً في المسائل الداخلية.

تم تقديم الأنخاب ترحيباً بأوبيانغ وتحية للبشائر التي ستأتي بها طفرته النفطية. تكلم أوبيانغ بشكل غير ممتع لبضع دقائق حيث قدم الشكر لمستقبليه. ثم قام الطامحون بين الشخصيات البارزة ودخلاء واشنطن بنقل تركيزهم إلى موضوع التواصل مع الديكتاتور ومصافحة يده وتبادل البطاقات مع حاشيته. لو أن باولو كويلو أو شخصاً يضاهيه روحانية كان حاضراً هناك، لتوقّعت أن يرى أشلاء من الأرواح الفانية تتطاير من النافذة مع كل معاهدة تناقش بصوت خفيض.

بدا جلياً ذاك الأسبوع في واشنطن، وفي تلك الغرفة وغيرها من الغرف المماثلة، أن تيودورو أوبيانغ وهو شخصية مريبة في أفضل أحوالها، كان فعلياً عضواً في طبقة النخبة العالمية. إذ إنه يمتلك نفوذاً سياسياً واقتصادياً هائلاً [598]، وسلطة على دول أعظم بكثير من دولته، وعلاقات متينة مع شركات نفطية كبيرة، وحراس شخصيين مغربيين، وأسطول من الطوافات الهجومية الأوكرانية، وعنده ولد يستخدم الأموال الوطنية ليؤسس ماركة راب في هوليوود [599]. كان شخصية مهمة جداً.

في الواقع، كان مشهداً يثير الدهشة. بعد سنوات من المراقبة من مكان تافه لأجيال القادة الأميركيين وهم يشملون بعطفهم شخصاً سيئاً تلو آخر لأن هذا يناسب مصالحهم الاستراتيجية الراهنة، وجدتُني حينها في قلب الحدث، أشهد على الجيل الحالي للقادة من أقوى دولة وأقوى شركات العالم وهم يقومون بالأمر عينه. حتى أنه أمكنني، على مستوى معين، فهم السبب. أَوَليس رجل سيء مستقر أفضل حالاً من الرجل الداعم للإرهاب وغير

المستقر؟ ربما يعود السبب إلى أن أميركا تواقة لإيجاد بدائل عن الشرق الأوسط. وإن كنتَ محل إكزون أو شيفرون وتحاول إكساب مساهميك، أَوَلَستَ مضطراً لعقد الصفقات مع فاسدين مثل أوبيانغ؟

إن مثل هذه النزعات ذات المصالح الذاتية هي التي تدفع الكثير من الصفقات لتُعقد فيما بين أعضاء طبقة النخبة وترسّخ الكثير من العلاقات. ولهذا السبب بالتحديد، على الرغم من الخير الجزيل الذي تقدمه المجموعة والقيادة الثمينة التي توفرها، لا يجب الاعتماد عليها أو اعتبارها كلب حراسة للمصالح العامة العالمية. أيها الثعلب تعرّف على قن الدجاج. وأيها القن إحرص على التعرف على الثعلب حين تراه.

أوبيانغ حالة متطرفة. النفط عقار مضر جداً. ولكن نمط تحيّز المصالح يتم اتباعه في كثير من الظروف وإلى درجات متفاوتة طيلة الوقت. على بعض الصعد، يعتبر مصدر تقدم كبير. ولكن ببعض الطرائق الأخرى، يعتبر مصدر أذى بالغ.

إذاً، يكمن التحدي في كون أعضاء طبقة النخبة هم أقوى الأشخاص على وجه الأرض، وحينما تتلاقى مصالحهم يوجد قلة من القوى المعاصرة التي تضارعهم. ونظراً إلى امتلاكهم سلطة أكبر، أقدموا على صياغة النظام ليتساوق مع مصالحهم بشكل يفوق ما يمكن للآخرين فعله. وكما أخبرني جو ستيغليتز: «لستَ بحاجة إلى حبك مؤامرة بمجرد أن تضع القواعد». فيما يتعرض المستبدون الوضيعون إلى العزل أو التقويض أو ما هو أسوأ، يقوم أعضاء طبقة النخبة من الأميركيين بمنح أوبيانغ معاملة كريمة للغاية. إن محاولات غينيا الاستوائية غير المندفعة للتحقيق في الفساد بالكاد غيّرت

الوضع الراهن، وقد طُرد سفير أميركي خارج البلاد لممارسة الشعوذة [600].
ولكن بحلول العام 2007 وجدت الولايات المتحدة نفسها قادرة على وصف علاقتها بإقطاعية أوبيانغ على أنها إيجابية وبنّاءة [601].

مدح نخبنا مقابل نخبهم

إذاً كيف عسانا نتصرف حيال نشوء طبقة النخبة العالمية؟ كخطوة أولى يتحتم فهمها. وهذا يعني فهم ما تقوم عليه وما لا تقوم عليه، وأي خير نناله منها، ونوع المشكلات التي يسببها أو يزيدها وجودها. وهذا يعني أيضاً فهم كيفية اختلافها عما كان لدينا في الماضي وكيف عساها تتغير في المستقبل.

في سياق هذا الكتاب حاولت معالجة هذه المسائل، واضعاً الأرضية لما آمل أن يكون تقييماً متوازناً لهذه المجموعة ومضامينها. وفي هذه الصفحات الأخيرة، أود تلخيص النقاط الأساسية وتحرّي المكان الذي يمكن أن تقودنا إليه.

بادئ ذي بدء، علينا مقاومة إغراء مهاجمة النخب لاإرادياً. وكما قال لي ريتشارد دارمان خلال أحد أحاديثنا: «تبدو كلمة (نخبة) ازدرائية. وعليك أن تحاذر في استخدامها». وجدتُه محقاً. بالطبع لا تبدو كلمة (نخبة) ازدرائية إذا كنت ترتاد جامعة نخبوية أو تم قبولك في شركة نخبوية. إنها تبدو سيئة فقط إذا كنت تشير بها إلى شخص آخر يمتلك ما ترغب به وما تشعر أنه بعيد عن متناول يدك. وهذه هي المسألة الحساسة، بطرق معينة. يمكن القبول بالنخب إذا شعرنا بأن ما يمتلكونه في متناول الجميع، وإلا لبدوا غير مقبولين ويذكّرون بالإخفاقات والمظلوميات المنهجية.

ولكن النخب أكثر من مقبولة بكثير. إنها طبيعية ووجدت في جميع المجتمعات وفي كل العهود وفي كل مجال من مجالات العمل الإنساني. كما إنها مرغوبة. إنها تضم القادة والمبدعين والمجازفين. وهم الأشخاص الذين يبرعون ويمتلكون الخبرة الضرورية ويعتبرون صلات وصل أساسية بين مراكز السلطة. إضافة إلى ذلك، في هذا العهد العالمي، يعتبر كثير من أعضاء طبقة النخب العالمية رواداً، يمتنون أواصر العلاقات الوطنية، ويساعدون في إيجاد أسواق وفرص جديدة، ويحفزون النمو، يقدمون البُنى التحتية والمبادرات التي تربط بين المجتمعات التي كانت فيما مضى متباعدة. من وسط هذه المبادرات التي تقودها النخب في مجال المال والأعمال والإعلام، والتي تشكل ثلثي طبقة النخبة، ينجم القبول؛ ومن هذه المداخل تأتي الأرباح الصافية حتى لأفقر الناس في هذا العالم. إذا كان المد المرتفع لا يرفع جميع القوارب بقدر متساو، وإذا ظلت الاختلالات الكبيرة في التوازن ويزداد بعضها سوءاً، فصحيح أيضاً أن عدد الناس في العالم الذين يعيشون في فقر مدقع قد انخفض قرابة 20 بالمئة [602] عما كان عليه على مدى السنوات العشرين الماضية. التحسينات يتم إنجازها، وإن كنا سننتقد هذه المجموعة على الخطأ الذي نرى أنه يلحق بالنظام الذي لعبوا دوراً متفاوتاً في صياغته، إذاً، لا بد لنا أيضاً من مدحهم على التقدم الذي أحرزوه.

إضافة إلى ذلك، تختلف النخب العالمية الموجودة في بداية القرن الحادي والعشرين عن النخب التي سبقتها. فعدد الذين ورثوا مناصبهم أقل بكثر من أولئك الذين ورثوها قبل قرون خلت. وبالتالي، ازداد كثيراً عدد الأشخاص الذين هم عبارة عن أدلة حية صنعت نفسها بنفسها وتؤكد على أن الفرص موجودة ضمن النظام. كما ازداد عدد الذين يستقون سلطتهم من

القطاع الخاص، حيث يستقي عدد أكبر سلطته من عمليات عالمية، ويستقي عدد أكبر سلطته من جهات تتم المتاجرة بها في أسواق مفتوحة وتخضع للأنظمة التي يفرضونها.

هذه كلها تطورات إيجابية، وأمارات تقدم بشري، ومن المهم الإشارة إليها والتفكير بها إذا أردنا تقييم نفوذ ودور وحسنات طبقة النخبة بشكل عادل.

التمركز المتفاوت للسلطة

تماثل هذه المجموعة نخب الماضي من حيث أن أعضاءها يمتلكون حصة متفاوتة جداً من السلطة على وجه الأرض. في الواقع هذا ما يحددهم كأعضاء طبقة النخبة. ولأنهم يعملون على مستوى عالمي، بوجود القليل من الوسائل المؤسساتية لموازنة سلطتهم أو انعدام وجودها بتاتاً، فهم على عكس نخب الماضي الذين ظهروا ضمن الدول المستقلة والذين حينما فشلوا لفرط طموحهم كُبِح جماحهم عن طريق الآليات التقليدية مثل استخدام القوة أو قوة القانون.

ومثلما توجد النخب بشكل طبيعي، كذلك تتمركز السلطة. بهذا الخصوص، يُعتبر شيوع مبدأ باريتو خاطفاً للأنفاس. تنطبق قاعدة 80/20 (من جديد: بالنسبة إلى كثير من الظواهر، 80 بالمئة من النتائج تنجم عن 20 من الأسباب) في جميع المجالات. في سباق الخيول، 20 من الفرسان يفوزون عادة في 80 من السباقات. في تربية أرانب البطولات، ينتج 20 بالمئة من القطيع 80 بالمئة من أرانب العروض. في قاعدة نتاج التكثيف لبوسيه-آينشتاين، تنتج 20 بالمئة من الذرات 80 بالمئة من النشاط. لقد طُبقتْ هذه القاعدة في توزيع الكلمات في النصوص، وتركز آبار النفط بين الحقول الصغيرة والكبيرة، وأحجام الأشياء في الطبيعة من ذرات الرمال إلى النيازك.

كما رأينا، ينطبق أيضاً مبدأ مشابه على الدوافع الأساسية للسلطة الداعمة لطبقة النخبة، بدءاً من توزيع السلطة التي دفعت بباريتو إلى صياغة المبدأ في المقام الأول.

الثروة: يمتلك أغنى 10 بالمئة من السكان 85 بالمئة من ثروة العالم [603]. والأكثر من ذلك، تشير البيانات إلى ثمة قاعدة 80/20 ضمن قاعدة 80/20 (من بين الأثرياء هناك ثلة قليلة من الفاحشي الثراء): يمتلك أغنى 2 بالمئة من سكان العالم نصف ثروة العالم. يمتلك أصحاب المليارات في العالم الذين تصل نسبتهم إلى أقل من 000015,0 من سكان العالم، ثروة تقدّر بحوالي ضعفي تلك التي يمتلكها فقراء العالم الذين تبلغ نسبتهم 50 بالمئة [604].

المال: تدير أول مئة مؤسسة مالية في العالم [605] حوالي 43 تريليون دولار، أو حوالي ثلث الأصول المالية في العالم [606]. من بين العشرة آلاف صندوق ادّخار في العالم، يسيطر أول 100 صندوق وتناهز الواحد بالمئة بعض الشيء، على 60 بالمئة من الصناعة التي تبلغ أصولها تريليوني دولار. تمتلك شركة استثمارية واحدة وهي فيديلتي [607]، التي تبلغ أصولها تريليوني دولار، 10 بالمئة أو أكثر من 100 أكبر شركة في أميركا.

الأعمال: تحصّل أكبر من 250 شركة في العالم أكثر من 14 تريليون دولار كمبيعات سنوية [608]، أي ما يوازي حوالي ثلث الإنتاج الإجمالي المحلي للعالم. وأول ألفي شركة توظف أكثر من سبعين مليون شخص حول العالم.

الدين: من بين الأربعة آلاف دين حول العالم [609]، هناك حوالي 12 ديناً فحسب يتبعها أكثر من 10 ملايين تابع. واثنان فقط،

الإسلام والمسيحية، لكل منهما أكثر من مليار تابع، ويساوي عدد مواليهما سوياً ثلث سكان العالم.

القوة: إن الولايات المتحدة وحلفاءها في الناتو [610]، التي تشكل 12 بالمئة من سكان العالم، مسؤولة عن أكثر من 80 بالمئة من كل الإنفاقات العسكرية. وتسيطر الولايات المتحدة وروسيا وحدهما، اللتان تضمان أقل من 10% من سكان العالم، على أكثر من 90 بالمئة من جميع الأسلحة النووية الفاعلة [611].

السياسة: في عالم يضم 200 دولة تقريباً [612]، ثلة قليلة منها فقط تسيطر على العمليات السياسية المتعددة الأطراف، إما من خلال الملكية وحقوق التصويت في المؤسسات المالية الدولية، أو من خلال حق الفيتو في مجلس الأمن في الأمم المتحدة.

إن مثل هذه التمركزات تنتج سلوكيات تعزيز الذات، سواء أكانت توجيه مزيد من المال إلى أنجح الصناديق أو قيام معاهدات التسلح بمنح الخدمات الخاصة إلى أولئك الذين يملكون أصلاً معظم الأسلحة. غالباً ما تؤدي السلطة مباشرة إلى مزيد من السلطة.

ثمة عامل أساسي آخر يفيد بأن الأشخاص النافذين مرتبطون جداً بأشخاص نافذين آخرين من خلال شبكات تعزز السلطة وإمكانية الوصول والانتشار. أحد مقاييس هذه الشبكات هو المجالس المتداخلة والعلاقات المؤسساتية. لقد رأينا كيفية امتلاك الصفوة من أعضاء المجالس والمدراء من أكبر 5 شركات سلطة مباشرة على 150 شركة وعلى 20 مؤسسة تعليم عالٍ من خلال المناصب الاستشارية أو التنفيذية. ورأينا كيفية عمل الباب الدوار بين

الحكومات والعالم المالي، ومجتمع الأمن الوطني والشركات الدفاعية التعاقدية.

كما رأينا أيضاً أن هذه النخب في حالة تواصل دائم مع بعضها البعض. لا يتوفر لها وسائل أفضل للنقل والتواصل فحسب، ولكن لأن الآليات العالمية الرسمية وغير الرسمية موجودة للوصل بينها، من مجموعة الثماني إلى نادي مناهضي العولمة غير المنحاز الجديد، من دافوس إلى بواو، من بلدربيرغ إلى قمة الآباء والأبناء لكارلوس سليم. كما رأينا تكافلاً يربط بين هذه المجموعات سوياً، ويجعل أكبر لاعبي هذا العالم أكبر شأناً، من سلسلة الشركات المالكة مؤسسة ميتال للفولاذ إلى سيطرة نيو كوربوريشن على الصناعة الإعلامية. وفي موضوع نمو شركات الأسهم الخاصة ودائرة ملكية المؤسسات الكبيرة، شهدنا بعض المستثمرين العمالقة يكسبون المزيد من النفوذ على جهات كبيرة ونافذة ودولية أخرى، كحال شركة فيديليتي أو سايف، المصرف الذي يدير الاحتياطي غير المسبوق للصين.

إذاً، في عالمنا الذي تتركز فيه السلطة بشكل فائق، يوجد مجتمع يتألف من آلاف عدة من الأشخاص يتسلمون من ناحية معينة مقاليد الأمور على وجه الأرض. إنهم طبقة النخبة: تصل بينهم الشبكات والاجتماعات، عبر الكتل وعبر الحدود، وأغلبهم يتحدث لغة واحدة، وأغلبهم يقرأ الصحف نفسها، ويسافر إلى المنتجعات نفسها. تجدهم يستقلون طائرات نفاثة خاصة، ويشغلون الأجنحة الإدارية، ويتربعون على مقاعد السلطة السياسية. وحينما تراقبهم ترى أن هذه المجموعة لا تشبه على الإطلاق الكوكب الذي تسيطر عليه. إن السلطة ليست مركزة فقط بين أيدي ثلة من الأشخاص حول العالم، وإنما هذه الثلة نفسها مركّزة في بضعة أماكن من العالم، وأغلب أعضائها من الذكور البيض. إن بضعة آلاف من الأشخاص المتشابهين جداً الذين يضعون

أيديهم على أهم مقاليد السلطة والنفوذ في العالم، يرتبطون ببعضهم البعض ويتقاسمون المصالح في مسائل تتراوح بين تنظيم السوق وفرض الضرائب، من حرية الحركة إلى الوصول السهل إلى العمال، من الذين يجدر بهم أن يمتلكوا أسلحة الدمار الشامل إلى من لا يجدر بهم امتلاكها.

عجباً! من الذي يحتاج إلى المؤامرات؟!

وضع برامج العمل

من بين كل السلطات التي تمتلكها طبقة النخبة، تعتبر أوضح وأهم سلطة لديها هي قدرتها على وضع برامج العمل لنا. إن هؤلاء الأفراد لا يستطيعون بالضرورة اتخاذ القرارات الأخيرة، ولا يستطيعون دوماً فرض القوة، وحتى أنهم لا يستطيعون دوماً الموافقة. ولكن ضمن منظماتهم الخاصة، بصفتهم رؤساء ورؤساء مجالس إدارة، ومسؤولين استثماريين، وقياديين، بوسعهم تحديد الأولويات، وتوجيه قرارات محاصصة الموجودات المهمة، وتحديد من الذي سيمتلك من بين مرؤوسيهم السيطرة. وفي سياق الاجتماعات مثل اجتماع دافوس، حيث تندر النتائج المحددة، على الرغم من محاججة كلوس شواب بصحة العكس، يبرعون جداً في تشكيل رأي بالأغلبية بين النخب المشاركة - أو الدخول في روح عصر النخبة - وبالتالي وضع برنامج عمل للشركات والحكومات التي تسيطر عليها والتأثير على عملية وضع برامج العمل من قبل الآخرين الذين يتبعونهم، وينافسونهم أو يقلدونهم.

قال لي كل من شواب وفيكتور هاليبرستاد إن أقصى ما يمكن لهذه المنظمات أن تأمل به - وهو شيء له أهمية بالغة ويعتقدون أن له نتيجة جديرة بالاهتمام - هو مساعدة القادة على صياغة برامج عملهم وتشكيلها. في حالة الاجتماعات مثل اجتماع دافوس، إن كنتَ راعياً كبيراً بما فيه الكفاية لهذه المناسبة، فبوسعك حقاً المساعدة في صياغة برنامج عمل من شأنه تشكيل برنامج العمل العالمي. يلتقي فريق عمل المنتدى الاقتصادي العالمي على مدار السنة بأولئك المدعوين شركاء استراتيجيين لضمان أن أكبر اهتماماتهم تتم تغطيتها في البرنامج. وهذه إحدى فوائد الرعاية.

قال لي دايفيد سانغر، كبير مراسلي نيويورك تايمز في واشنطن إنه يرى وضع برامج العمل كدور أساسي تلعبه الوسائل الإعلامية الكبيرة والصحف المرموقة. إنهم يختارون القصص البارزة، ويختارون المكان الذي

سيغطون فيه الأخبار، ويلفتون أنظار العامة لبعض المسائل من خلال التقارير الإخبارية والمقالات الصحفية. وأوضح مثال على ذلك مسألة العراق. فطيلة معظم عهد كلينتون، ظلت مسألة متوارية عن الأنظار. ثم، ونظراً إلى التركيز الشديد لوسائل الإعلام الكبرى على كبار القادة مثل قادة البيت الأبيض، حينما قرر ثلة في الإدارة إعادة تقديم العراق كتهديد، تبعتهم وسائل الإعلام، وعادت بغداد لتتصدّر الصفحات الأولى للصحف.

وعلى نحو مماثل، تقوم كبرى شركات الأسهم الخاصة بتحديد أسعار السوق، لأنه يوجد القليل فقط من الشركات التي بوسعها عقد الصفقات العالمية الكبيرة، وجميعهم يتواصلون مع بعضهم البعض. ويمكن لهم إنكار ذلك. ليس بالضرورة أن يكون تواطؤاً غير مشروع. (مع أنه يمكن أن يكون كذلك. فحذارِ من المنظمين الذين يبحثون عن ذلك في السنوات القادمة). ولكن سيحدث هذا الأمر أكثر وأكثر فيما تقوم شركات الأسهم الخاصة الكبيرة هذه بالاستثمار سوياً والتعاون ومشاطرة المخاطر على نحو متزايد. كما أن الجلبة حول المناسبات الكبيرة، من حفلة آلن أند كومباني إلى مؤتمر تيد (تكنولوجيا، ترفيه، تصميم) ستقوم أيضاً بصياغة الرأي فيما يتعلق بما هو رائج وما هو ليس رائجاً، بحيث يكون لذلك تأثير قوي من ناحية قرارات الاستثمار.

يمكن لوضع برامج العمل أن يأخذ عدة أشكال. إذ يمكن له ببساطة أن يعكس الدوافع الكبيرة لهذه المجموعة لدعم طرف السوق من سلسلة السوق-الحكومة. على سبيل المثال، يعتنق برنامج عمل المجتمع المالي لصندوق النقد الدولي بشكل حاسم سياسات النظام المالي دون أن يعير انتباهاً مناسباً للمسائل الاجتماعية، حتى تلك المسائل المرتبطة مباشرة بالتعزيز السياسي للإصلاحات المهمة في الدول النامية. لا نقصد أن الفكرة الأساسية خاطئة: وإنما التوازن مختل. يمكن قول الأمر عينه عن (إجماع واشنطن). فهذا الإجماع مفعم بالحسنات، ولكن إصلاحاته لم تكن شاملة ووافية أو متوازنة المدى. لم يركز بشكلٍ كافٍ على إيجاد مساهمين جدد في العولمة من خلال تمكين الفقراء من مراكمة وتنمية الأصول بشكل أسرع، ولم يعطِ الأولوية لمنحهم التدريب وإمكانية

الوصول إلى رؤوس الأموال التي يحتاجونها للقيام بذلك. وبالتالي زُرعت بذور الجور في أماكن مثل تشيلي والبرازيل وتسببت بالانتفاضات الشعبية التي حدثت في أنحاء أميركا اللاتينية وروسيا. حينما تعود برامج العمل التي يتم اعتمادها بالنتائج على النافذين بشكل أسرع بكثير أو إلى درجة أكبر بكثير مما تعود به على المحرومين، فهذه إشارة تحذيرية.

لا تحكم طبقة النخبة دكتاتورياً أو عبر السيطرة المباشرة، ولا تمارس السلطة من خلال المؤامرات أو العُصب السرية. إنها تضع يدها على الثروات وتمارس النفوذ، ليس كمجموعة موحدة ولكن من خلال مجموعاتها الفرعية النافذة والناشطة والمندفعة جداً. هل أثّرت شركات النفط الكبرى على السياسة النفطية لدرجة أن العالم ظل معتمداً على إنتاجها مدة طويلة؟ هل تباطأ كبار صانعي السيارات في اعتماد الاختراقات التكنولوجية الكبيرة التي أمكن لها إنتاج مكاسب مالية بالغة؟ هل دعمت المصارف الأساسية السياسات التي مكّنت الدول المَدينة من تسديد ديونها لها من دون التنبه كثيراً إلى النتائج الاجتماعية أو الزعزعة السياسية التي يمكن أن تُهدَّد؟ هل ساعدت الشركات التعاقدية الكبيرة على تعزيز قرار بالحرب الدائمة، دفع بأكبر مستهلك دفاعي في العالم وهو الولايات المتحدة إلى التفوق في إنفاقها على أقرب منافس لها بنسبة 10 إلى 1؟ هل تؤثر آراء الكنائس الكبرى على السياسات المحلية والدولية بشكل متفاوت حتى أنه بات من الممكن التفكير في وجود انقسام بين العالمين الإسلامي والمسيحي؟ هل اعتنقنا «ثورة السوق» لمدة ربع قرن من الزمن من دون إبداء اهتمامٍ كافٍ لتأثيره على الذين يفتقرون إلى الوسائل أو إمكانية الوصول للتنافس في السوق؟ يتضح جلياً أن النفوذ فعل فعلته في كل من هذه الحالات، والعلاقات موجودة ومرئية بطريقة ليست ظرفية بالكامل.

آليات حكم غير رسمية

ولكن يجدر الإدراك بأن لقاء عقول أعضاء طبقة النخبة يتخطى وضع برامج العمل إلى اتخاذ القرارات الفاعلة. وهذا يصح حيث تقوم الثغرات التي تخلفها المؤسسات الدولية الضعيفة وغير الفاعلة، أو غياب التشريع القضائي أو آليات التنفيذ، بخلق فجوات يجدر ملؤها.

لقد ولد رد الفعل على قرار أميركا الأحادي بغزو العراق في العام 2003 انتقاداً واسعاً لأسباب مفهومة. وكذلك فعلت قرارات هذه الإدارة بالتطبيق الانتقائي للقانون الدولي ومبادئ العدل في معاملتها للمساجين. فكانت ردة الفعل العالمية السلبية جداً مفهومة تماماً، كما يمكن أن تكون عليه ردة الفعل في حال قام متنمّر بفرض إرادته على الضعيف في أي مجتمع. جادلت الولايات المتحدة قائلة إنه نظراً إلى التهديد المطروح، لم تقوَ على انتظار الأمم المتحدة الكسولة والمفكّكة لتعمل. وهي شكوى عادلة على نظام بليد. بعد هذا الكلام، حينما تعمل أقوى الدول من دون موافقة المجتمع أو ربما ضد مصالح المجتمع، فمن المحتوم أن ينتج عن ذلك عدم رضا وتوتر.

ولكن حينما تقوم مجموعة من شركات الأسهم الخاصة بتحديد الأسعار في السوق، أو تقوم مجموعة من المؤسسات المالية والمصارف المركزية في بضع حكومات بتحديد كيفية إدارة سوق جديدة، أو حتى حينما تُترَك حاجات عامة الناس لتلبيها بضع شركات ثرية وبضعة أشخاص أثرياء، عندها تصدر شكاوى أقل على الرغم من أن الظاهرة متشابهة وتؤثر نتائج هذه الأفعال على مزيد من الناس.

ثمة فكرة تفيد بأن الكثير من القرارات الكبيرة تأخذها السوق ضمن الاقتصاد الشامل، كحال أسعار النفط التي ذكرناها آنفاً. ولكننا رأينا أن السوق مجرد عامل واحد ضمن عوامل عدة تؤثر على هذه الأسعار، وبعض هذه العوامل خاضع لسيطرة النخب في مجال الحكومات والأعمال. من العدل أن ننظر أبعد من ذلك ونسأل: هل حقاً قررت السوق أنها تريد سيارات لا توفر البنزين، أو أحذية نسائية تسبب آلاماً في القدمين مدى العمر أو برامج تلفزيونية تفسد عقول الأجيال أو

ديمقراطية أميركية الأسلوب؟ أو هل يملك الأشخاص الذين يبيعون هذه الأشياء-وشركاؤهم المقرّبون الذين ينظمون هذه المبيعات والذين يقدمون التمويل- يداً فيها؟ وإنْ كانت الشركات تأخذ القرارات بشأن مواقع المصانع استناداً إلى تحليل حول فوائد التكلفة (لأن مساهميها يقيسون نجاحهم بواسطة المكاسب)، أوَليس يبعثون برسالة إلى الحكومات بأنهم يرغبون بتكلفة أدنى لليد العاملة، وضرائب أقل، وبنية تحتية تخفض تكاليف الشحن، وإلى ما هنالك؟ في الأسواق، حينما تكون جميع الأمور متساوية بحق، كحال اليد العاملة غير الماهرة أو غير الماهرة نسبياً، يكون للمستثمر بكل وضوح اليد الطولى. وتكتمل الرسالة أو تُنقل. قد يكون العالم فعلاً مسطحاً أو أكثر تسطّحاً، ولكن حقل اللعب بالكاد يعتبر مستوياً.

صحيح أن كثيراً من الآليات غير الرسمية للحكم الشامل - سواء اللجان الصغيرة لأقوى الحكومات أو مجالات التعاون العامة/الخاصة بين الحكومات النافذة والمنظمات الخاصة - تملأ الفجوات وتجعل النمو والعولمة مربحيْن. ولكن حينما تحسم مصالح الجميع من خلال أفعال مجموعة من الأشخاص أو امتناعهم عن الفعل، أو يقدم النظام إلى هذه القلة نفوذاً غير متوافر لدى الآخرين الذين يملكون موارد أو إمكانية وصول محدودة أكثر، فهذا غير ملائم. وما كان يعتبر مقبولاً لو أن الاتحاد الأوروبي منح السلطة لإنكلترا وألمانيا وفرنسا لوضع جميع السياسات الخارجية والاقتصادية، لأنها أكبر البلدان. ولا يجدر أن تكون نيويورك وميتشيغن وماساتشوستس قادرة دستورياً على فرض إراداتها على رود آيلاند أو ساوث كارولاينا.

إن امتلاك الصفوة من مسؤولي الشركات والحكومات علاقات وثيقة، وقدرتهم على اللجوء إلى بعضهم البعض بكل سهولة لدى سعيهم إلى تحقيق هدف شامل يُعتبران تقدماً إيجابياً. ولكن إنْ تم تحديد الأهداف في مجالس القلة، ينتهي بنا المطاف بنتائج مشوّهة. حينما يغادر القائد السياسي منصبه ويتوجّه للعمل لدى الشركات الدفاعية المتعاقدة الكبيرة، ويحل محله صديق ذهب في الاتجاه الآخر، أي منهما تُقدّم أفكاره وأين يكون المجال للأصوات المعارضة؟ حينما تُجرى الاجتماعات الخاصة عبر الهاتف بين المؤسسات المالية الكبيرة وتكون هذه الطريقة لإدارة أزمة مالية دولية، قد يكون ذلك قمة الفعالية. ولكن تبقى الأسئلة الحساسة التالية: آراء مَنْ يتم تمثيلها في تلك

المفاوضات؟ من الذي يجلس حول طاولة الاجتماع؟ ومن الذي لا يجلس حولها؟

النخب مقابل المحرومين

على مدى السنوات السبع الماضية، نظم الناشطون المنتدى الاجتماعي العالمي «وهو مناهض لاجتماع دافوس»، ليتم عقده في دولة نامية في الوقت عينه الذي يُعقد فيه نده السويسري. (بدأ عقده في بورتو أليغر في البرازيل، ثم في الهند وفنزويلا والباكستان وكينيا). في كل سنة تشارك بضعة آلاف من المنظمات في مؤتمرات وورشات عمل من شأنها أن تشوّش حتى عقل كلوس شواب. وغالباً ما يتم وصل المنتدى الاجتماعي العالمي بدافوس بواسطة الأقمار الاصطناعية لغرض عقد مؤتمرات متلفزة، أثبتت أنها موسومة بالحقد، كما حصل خلال أول مناسبة حينما نعت هيبي دو بونافيني[613]، الناطق باسم مادرس دو بلازا دو مايو، جورج سوروس بالمنافق والوحش. وقد حضر المنتدى عدد كبير يبلغ مئة ألف شخص[614]. يؤكد وجود هاتين المناسبتين على واقع أن النفوذ لا ينجم عن تنظيم المؤتمرات. ولا ينجم حتى عن أعداد الحضور (يحظى المنتدى الاجتماعي العالمي بعدد من الحضور يفوق منتدى دافوس بخمسين مرة). بل ينجم عن إمكانية الوصول إلى مقاليد السلطة.

يأتي المشاركون في المنتدى الاجتماعي العالمي من اتحادات وأحزاب سياسية يسارية ومجموعات بيئية ومنظمات أهلية ناشطة في حقوق الإنسان. إنهم يحاججون بأنهم يتكلمون باسم الشعب، ولكن أغلب هذا الشعب لا يعرف هويتهم أو ما يقومون به. إن المليار شخص، الذين يحصل الفرد منهم على

دولار واحد في اليوم، قد يستفيد دورياً من جهود المشاركين في دافوس أو في بورتو أليغري، ولكنهم يُعتبرون محرومين سياسياً بقدر ما هم محرومون اقتصادياً. حتى أولئك الذين بوسعهم التصويت ويصوتون في الانتخابات المحلية غالباً ما يفتقرون إلى المعلومات بشأن كيفية تحقيق الفائدة القصوى من أصواتهم. (ولكن عُرف عن الشعوب الرفيعة الثقافة نسبياً أنها اتخذت خيارات خاطئة بتواتر مخيف أيضاً).

يجمل أن يزعجنا افتقارهم إلى الموارد بقدر ما يزعجنا افتقارهم إلى الحاجات الأساسية الأخرى. كيف يمكن للنظام الشامل أن يركز على توزيع الأصول إنْ كان أحوج الناس إلى هذه الأصول لا يمكن سماعهم، إلى أن يتبنى نجم سينمائي واحداً منهم، أو يمر نجم غنائي في منطقتهم؟ من الرائع أن يتكلم بونو أو مؤسسة غايتس الخيرية أو مبادرة كلينتون العالمية نيابة عنهم. ولكن الأفضل إعطاؤهم الوسائل ليتكلموا عن أنفسهم.

قد ترفع العولمة الموقع النسبي للفقراء إلى حد ما أو تقلص عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع، إلا أن هؤلاء الفقراء يظلون في أسفل هرم السلطة، ويظلون من دون أي تغيير في موقعهم النسبي من ناحية النفوذ. وفي الوقت عينه، لو أن الإصلاحات والتغييرات التي أدت إلى تقدم أسرع، قد أدت أيضاً، كما فعلت، إلى تقليص الطبقة الوسطى في كل دولة نامية تقريباً، ما عدا الهند والصين، عندها يتأثر توزيع السلطة في العالم بصورة سلبية. ويظل المحرومون معزولين وتتقلص الطبقات الوسطى التي تعتبر أساس الاستقرار والسلطة السياسية التقليدية، في حين يحصل الأثرياء على حصص أكبر بكثير، ومعها يحصلون على مزيد من السلطة. لذا فإن التقدم استناداً إلى بعض مقاييس توزيع الدخل لا يُترجم آلياً بتقدّم من ناحية توزيع السلطة.

النخب مقابل النساء

أعترف أنه من أكبر المفاجآت التي مُنيت بها خلال قيامي بالبحث تحضيراً لهذا الكتاب كانت ردة فعل الناس على واقع أن النساء قليلة التمثيل بشكل فاضح بين عداد النخبة العالمية ذات السلطة. ففي عهد تلعب فيه النساء أدواراً قيادية بشكل متزايد النجاح في الشركات والدول، لا تزال الوقائع ملحوظة. بدءاً من العام 2007، كان هناك 13 امرأة فقط في منصب المسؤولات التنفيذيات البارزات ضمن قائمة أبرز 500 شخصية في مجلة فورتشن، و26 امرأة بين أول ألف شخص [615]. ميشيل باشيليت من التشيلي، إيلين جونسون سيرليف من ليبيريا، ميشلين كالمي راي من سويسرا، تارجا هالونين من فنلندا، كريستينا فيرنانديز دو كيرشنر من الأرجنتين، بوجانا كريستو من البوسنة والهرسك، ماري ماك ألييس من إيرلندا، غلوريا ماكاباغال أرويو من الفيليبين، وبراتيبا باتيل من الهند، هن النساء الوحيدات اللواتي يشغلن حالياً مناصب رئيسات الدول حول العالم. ومجموعة أخرى في مقدمتها أنجيلا ميركيل من ألمانيا، وهيلين كلارك من نيوزلندا، وبورتيا سيمبسون ميلر من جامايكا، ولويزا ديوغو من الموزمبيق، يشغلن منصب رئيسات وزراء. وفي الهيئات التشريعية القصة مماثلة: تسلمت النساء في العام 2007 ما معدله 17 بالمئة فقط من المناصب البرلمانية، حول العالم [616]. وانخفض الكونغرس الأميركي إلى ما دون المعدل العالمي، حيث ضم 16 بالمئة كأعضاء إناث في مجلس الشيوخ والمجلس التشريعي. مع ذلك أينما ذهبتُ، وسواء تحدثت إلى نساء أو رجال، بالكاد لحظت أية مشاعر غضب حيال هذا الفشل الواضح لفكرة الحكومة التمثيلية.

حدثتني غيتا راو غوبتا [617]، رئيسة المركز الدولي للأبحاث حول النساء، عن هذه الظاهرة. قالت: «لقد لحظتها أنا أيضاً ويفاجئني أنها لا تزال موجودة إلى يومنا هذا. أو لعلي لست متفاجئة. إذ لا نزال نعيش في عالم تقوم فيه دول كثيرة بالحط من قدر الفتيات وتحرمهن من التعليم ولا تمنحهن حتى العلاج الطبي المتوفر للفتيان. يوجد العديد من المنظمات كالتي أرأسها، تعمل على معالجة هذه المشكلة، وقد تم إحراز نجاح جيد في بعض المجالات. ولكنها مهمة شاقة جداً بسبب الاختلالات في بنية السلطة الشاملة التي تحدثتَ عنها».

ثم قالت مازحة: «أما غياب مشاعر الغضب، فأجده أمراً محيراً أنا نفسي... إننا نواجه قدراً كبيراً من التاريخ، والكثير من اللغط حول فكرة أدوار الجنسين. ولكن هذا لا يجعل الأمر أقل مظلومية. ولا يمنحه عذراً».

النخب والقدرة على الحركة

اليوم، تعتبر النخب العالمية بكل تأكيد أكثر حركة وانفتاحاً من نخب الماضي على عضويات جديدة. هناك مسارات مثبتة نحو القمة يمكن للأفراد غير النخبويين أن يطمحوا إليها. وبالفعل ثمة مرونة في صفوف النخب أكثر بكثير مما كانت عليه في أي وقت مضى.

وبالتالي، تعتبر هذه المسارات فقط مفتوحة نسبياً أكثر مما كانت عليه في الماضي. إن كان 90 بالمئة من أعضاء طبقة النخبة [618] يملكون شهادات جامعية، و0,06 بالمئة من الإثيوبيين أو 0,1 بالمئة من الغينيين يرتادون الجامعات [619]، فإن الباب المفتوح ينغلق بكل قوة. ولكن حتى في البلدان الأفضل حالاً نسبياً، يُعتبر التعليم العائق الكبير نحو التحرك إلى الأعلى، سواء

إلى طبقة النخبة أو إلى حياة أفضل بكل بساطة. يرتاد الجامعات 6 بالمئة من الكوريين الجنوبيين و3 بالمئة فقط من التشيليين. في الواقع، في دول العالم الأقل تقدماً يتعلم في المدارس الثانوية 67 بالمئة من الفتيان و61 بالمئة من الفتيات. ومن الطبيعي أن أولئك الذين يفلحون في الوصول إلى الجامعات، وأولئك الذين بوسعهم ارتياد جامعات النخب التي تشكل جزءاً مهماً من النظام المغذي لطبقة النخبة، يعتبرون قلة متفرقة، ويكونون عادة أبناء عائلات ثرية.

قال إبراهيم دبدوب من مصرف الكويت الوطني: «المسألة الأكبر في الشرق الأوسط وفي باقي الدول النامية هي التعليم، ونوعية التعليم [620]. وهذا برأيي العامل الأهم الذي يبقي العالم العربي متأخراً على الرغم من الازدهار الذي تمتعنا به في الآونة الأخيرة. مع كل المال الذي نملكه اليوم بسبب ارتفاع أسعار النفط، بوسعنا أن نحقق أكثر بكثير مما لدينا، ولكن لم نفعل ذلك، وسوف يكلفنا هذا الأمر على المدى البعيد. لدينا تعليم من الدرجة الثالثة من ناحية النوعية. ولدينا الكثير من ناحية الكمية، ولكننا نفتقر إلى النوعية الكافية، وبالتالي يصبح السؤال: من أين سيأتي قادتنا؟ كيف عسانا ننافس على المستوى العالمي إنْ كنا عاجزين عن إنتاج مزيد من الطلاب الذين يمكن لهم أن يكونوا يوماً ما فاعلين كقادة عالميين؟»

المؤسسات مقابل الأفراد

إن نشوء المؤسسات العالمية - التي تسيطر عليها الشركات المتخطية للحدود القومية، والتي تشمل منظمات عالمية غير حكومية وكنائس وشبكات إعلامية وتحالفات ظل بين الإرهابيين أو المجرمين-هو عامل يدفع باتجاه ظهور طبقة النخبة. حينما أصبح كبار المدراء التنفيذيين في

الشركات الكبيرة مسؤولين عن العمليات العالمية بدل المحلية، وحينما بدأ نموهم ينجم من الخارج وليس من الوطن، أصبحوا مواطنين عالميين وسماسرة سلطة عالميين. في الواقع يعتبر نشوء المنظمات العالمية الثرية والنافذة والعالية الفعالية في قلب الكثير من التحديات التي تواجهها الأنظمة الدولية اليوم. تحاول الحكومات الوطنية بشكل مطّرد أن تفعل كالليليبوتيين حيث تحاول أن تسقط غوليفر العملاق أرضاً. وإن عملت وحدها لن يسعها تحقيق هدفها المنحصر بالتأثير على سلوك الجهات التي بوسعها اليوم الاختيار بين المقر المحلي والاستثمارات الأجنبية المباشرة استناداً إلى المنافسة الفاعلة للحكومات لمصلحتها. وإن عملوا سوياً قد يسعهم ذلك إلى حين، ولكن توجههم الخاص، حيث يتم الحصول على السلطة من انعكاس إرادة السكان المحليين وغالباً في سياق المسائل المحلية، لا يناسب مثل هذا التعاون. والنتيجة هي عالم من الغوليفر المتبخترين ومن بينهم قلة فقط من الحكومات الكبيرة تمتلك موارد توازيها من ناحية النفوذ العالمي.

حاجج مسؤول حكومي كبير من الشرق الأوسط لدى حديثي معه قائلاً: إن أعضاء طبقة النخبة ليسوا نخبويين حقيقيين لأنهم لم يستقوا نفوذهم من شيء جوهري فيهم أو في عائلاتهم، وإنما من المنظمات التي يعملون لحسابها. كانت شكوى تكررت على مسامعي لدى تحضيري لهذا الكتاب، ولكن ظل ردي على حاله: «تعتبر طبقة النخبة نخبة ذات سلطة. وكما قال رايت ميلز إن النخبة الأميركية ذات السلطة في [621] الخمسينيات لم تعد صاحبة المال القديم الموروث في أميركا القديمة وإنما حلت محلها النخب المؤسساتية المرتبطة بشركات كبيرة «أسياد الحرب»، وغيرها من الكتل ذات السلطة المرتبطة بمؤسسات كبيرة، وكذلك الحال مع هذه المجموعة.

إنهم نخب لأنهم نافذون، وليسوا نافذين لأنهم نخب. وفي كل حالة تقريباً، تمتلك المؤسسات الكبيرة، ولأسباب جلية، قدراً من الموارد والسلطة يفوق جداً ما يمتلكه الأفراد. وبالتالي فإن جميع أعضاء طبقة النخبة يتربعون على قمة هرم السلطة العالمي لأنهم يحتلون أيضاً مناصب عليا ضمن هرم سلطة مؤسساتية، أو لأن بمقدورهم التأثير عليهم من خلال توجيه رؤوس أموالهم أو أفكارهم أو شبكات داعميهم باتجاه معين أو آخر.

طبقة النخبة الصاعدة: صدمة حضارية قادمة؟

ليس هناك من ظرف يدفع بأحد إلى تسمية ستيف شوارزمان شخصياً عادياً، إلا أنه في كثير من الطرائق يعتبر عضواً عادياً في طبقة النخبة. إنه رجل أميركي أبيض يبلغ إبان كتابة هذا الكتاب الستين من عمره، وهو المسؤول التنفيذي البارز لشركة عالمية أسسها هو وشريكه بيت بيترسون من الصفر. إنه ناشط في مجال الفنون، ويحتل منصب رئيس مجلس إدارة مركز كينيدي، ومؤثر في مجال السياسة، وارتاد كلية إدارة الأعمال في كل من هارفرد ويال. ويمتلك شبكة استثنائية من الزملاء والأصدقاء النافذين وإمكانية وصول إلى القادة حول العالم. كما تمتلك مؤسسته أيضاً 47 شركة [622]، لها عائدات تفوق 85 مليار دولار؛ وقد حقق حوالي ملياري دولار حينما فُتحت شركته للعامة عام 2007. حينما احتفل بعيد مولده الستين، قدم الحفلة الترفيهية رود ستيوارت وباتي لابيل. حسناً، إذاً هو ببعض الطرائق يعتبر نوعاً ما فوق مستوى العادي، حتى بالنسبة إلى طبقة النخبة. والسؤال هو هل سيكون ستيف شوارزمان عضواً تقليدياً في طبقة النخبة إنْ ظل ناشطاً بعد عشرين سنة مثلاً؟ يصعب التنبؤ بذلك، ولكن نظراً إلى واقع أن الصين هي الاقتصاد الأسرع نمواً في العالم، وأنها تحفز النمو على امتداد آسيا، وأن الهند - التي ستتخطى قريباً الصين من ناحية عدد السكان - ليست بعيدة جداً عنها، فمن المرجح أنه حينما يحتفل شوارزمان بعيد مولده الثمانين، سيكون عضو طبقة النخبة العادي: ابن لي كا شينغ، رئيس مجلس إدارة كل من شركة هاتشيسون [623] وامبوا المحدودة وشركة تشونغ كونغ القابضة، وأثرى مستثمر في آسيا، وبدءاً من العام 2007 تاسع أثرى رجل في العالم بثروة تفوق 23 مليار دولار.

ولد لي الأصغر سناً في العام 1966، ويحتل اليوم منصب رئيس مجلس إدارة أبرز شركة اتصالات في هونغ كونغ بي سي سي دبليو ومجموعة باسيفيك سنتشوري. عام 2007، صُنف ريتشارد لي في المرتبة رقم 754 في قائمة فوربز لأصحاب المليارات [624]، وكانت ثروته تقدر بـ1,3 مليار دولار. حصّل تعليمه في أميركا- مع أنه لم يتم دراسته في ستانفورد- وحقق شهرة أولية حينما أطلق محطة ستار تي في بتكلفة 250 مليون دولار، ثم باعها لاحقاً لروبرت ميردوك مقابل 950 مليون دولار. ومن ذلك الحين استثمر بشكل كبير في مجالي التكنولوجيا والعقارات. تعتبر شركة باسيفيك سينتشوري أكبر مزوّد في العالم للبث التلفزيوني عبر الإنترنيت، وهي إحدى النزعات التي شعر بوب

رايت من أن. بي. سي أنها ستقوم في نهاية المطاف بتحويل عالم الإعلام العالمي. لم يخلُ مسار لي المهني من التحديات، إلا أنه يظل وريث أثرى رجل في المنطقة وشخصية نافذة بحد ذاته. وليس هذا فحسب، بل دخل بحذر إلى النخبة العالمية. إنه يحتل مناصب مثل حاكم مجموعة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في المنتدى الاقتصادي العالمي، ومستشار اللجنة الاستشارية في واشنطن التي تُدعى مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، ومستشار لمركز هارفرد للتنمية الدولية. كما يحمل جنسية مزدوجة من هونغ كونغ وكندا، مما يجعله مثالاً حقيقياً لطبقة نخبة الغد العابرة للمحيط الأطلسي.

بحلول العام 2028، سينضم من دون شك إلى لي في هذه الصفوف الكثيرون من الطبقة الناشئة المؤلفة من نجوم الأعمال الصينيين. في تباين شاسع مع الولايات المتحدة وأوروبا، نجد أنه لدى كتابة هذه الكتاب، كان نصف أغنى الأشخاص في الصين البالغ عددهم 25 شخصاً تحت الخامسة والأربعين من العمر [625]. أربعة فقط يناهز عمرهم الستين. ويبلغ أثراهم، وذلك في العام 2007، وهو يانغ هويان الستين من العمر. إن كثيراً من هؤلاء النجوم الصاعدين هم أيضاً متعولمين ناشطون على غرار ريتشارد لي. شي زينغرونغ هو أسترالي، تندرج شركة الطاقة الشمسية التي يملكها وتدعى سانتك في بورصة ناسداك. وويليام دينغ لاي يدير نيتيز.كوم وهي أيضاً مدرجة في ناسداك، وتوفر من الصينيين مدخل إنترنيت إلى العالم. زينغ تشينغ فاي من التنانين التسعة، يذعن لأخته الكبرى زانغ يين، وهي إحدى أثرى نساء الصين، في إدارة شركة تعتبر واحدة من أبرز شركات العالم في مجال صناعة ومبيع الكرتون.

قد يترنح اقتصاد الصين في العقدين القادمين، إلا أنه من الصعب التنبؤ بأي سيناريو معقول لا يبرز فيه عدد من الشركات الآسيوية بين أهم شركات العالم. مع نمو اقتصادات المنطقة، سينمو عدد نخبها، الذين يعتبرون أصلاً ضمن أثرى أثرياء العالم. وفقاً لميريل لينش وكابجيميني، ازداد مليونيرات الدولار في الصين بنسبة 6,8 بالمئة إلى 320 ألفاً في العام 2005[626]، وبلغ معدل قيمتهم الصافي 5 ملايين دولار. بين عامي 2006 و2007، ارتفع عدد أصحاب المليارات من 15 إلى 106[627]. كانت الصين من بين أكبر مصادر الوافدين إلى قائمة فوربس للأثرياء في العام 2007[628]، وهي وراء الهند وروسيا. باختصار، من المرجح أن تشكل نخب المنطقة جزءاً متنامياً في طبقة النخبة العالمية.

ما عساه يعني ذلك؟ من ناحية قد يعني أن طبقة النخبة ستصبح أقل تماسكاً مما كانت عليه خلال العهود التي خضعت فيها لسيطرة ممثلي الدول الغربية الذين لهم خلفيات ثقافية وتاريخية مشتركة، كحالها اليوم. ومن ناحية أخرى، قد يعني أنه من أجل التنافس واغتنام الفرص التي يتيحها الاقتصاد العالمي، ولأخذ أدوار بارزة أكثر في المجتمع العالمي، سيعمل المزيد من القادة الآسيويين لإزالة العوائق من أمام التواصل مع القادة البارزين. ويمكن رؤية ذلك في ازدياد عدد الناطقين بالإنكليزية أو الذين تلقوا تعليمهم في الجامعات الغربية.

ولكن سيكون ثمة سذاجة وغطرسة في التفكير بأن بروز آسيا في عداد نخبة العالم ذات السلطة سينجم عنه تغريب (أي جعله غربي السمة) القادة الآسيويين. بل على العكس، من المرجح أكثر أن يدفع نجاح أسواق آسيا السريعة النمو المزيد من الغربيين إلى تبني النفوذ الآسيوي المتزايد. إن

الصين تظهر هذا النفوذ في بحثها عن الموارد حول العالم وإنشاء علاقات مع دول في إفريقيا وأميركا اللاتينية وغيرها من الأماكن. كما تقوم بذلك أيضاً من خلال استخدامها مقاربة للاستثمار والعلاقات بين حكومة أخرى تختلف عن تلك الموجودة لدى المنافسين مثل الولايات المتحدة، وهي أكثر تحرراً من القيم وجل ما يهمها هو الصفقات. أشارت مستشارة الأمن القومي السابقة ساندي بيرغر بأنه حصل انتقال هائل للنفوذ والسلطة من الغرب إلى الشرق، والسيطرة الأميركية الحقيقية التي وُجدت طيلة السنوات الخمسين الماضية بالتأكيد ليست مستدامة. إننا نرمي بثقلنا في الأرجاء، ولكن الحمل بات أخف نسبياً. والصينيون والآخرون يتزايدون ذكاء أكثر فأكثر بشأن كيفية تنمية العلاقات الدولية، بطريقة تختلف عن طريقتنا.

إنْ كانت طبقة النخبة تمارس النفوذ من خلال وضع برامج العمل وصياغة المعتقدات العامة، وليس من خلال عملية سيطرة ثابتة، وإنما ببساطة من خلال انحياز المصالح ناحية مسألة معينة، ماذا سيحدث حينما تتغير ثقافة أولئك الذين يملكون النفوذ؟ ألن تتغير المعتقدات العامة أيضاً؟ من المرجّح أن تفعل. قد يعتنق الكثيرون فكرة عالم تقوم فيه المقاربة الآسيوية التي تحاول البقاء على الحياد بشأن المسائل الداخلية بموازنة تقليد الهداية الغربي. لم تكن الصين والهند في التاريخ الحديث قوى استعمارية عالمية تسعى إلى فرض إرادتها بعيداً جداً عن حدودها (على الرغم من أنهما واجهتا بكل تأكيد مشاكل حدودية). بل على العكس، تعرضت الهند لاستعمار هذه القوى، ووجدت أنحاء من الصين نفسها تحت سندان القوى الاستعمارية. إنهما تسعيان إلى ممارسة النفوذ بالطبع، ولكن أولوياتهما ومقاربتهما مختلفتان.

تمادت الولايات المتحدة والأوروبيون بكل تأكيد في محاولتهم للتأثير على الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وغالباً بطريقة منافقة وغير متناسقة

للغاية، إلا أن هذا لا يعني بالضرورة أن يصبح قادة العالم أقل ميلاً للقيم. هناك خطأ وصواب في العالم، ومن واجب أعضاء المجتمع العالمي أن يسعوا إلى تحديد الخطأ وإزالته حينما يشكل تهديداً للسلام والاستقرار. أحياناً من المناسب إصدار الأحكام واستخدام النفوذ لمحاولة تغيير السلوك البغيض أو الخطير. ولكن قد تكون نخبة العالم ذات السلطة تنتقل إلى اتجاه مختلف نوعاً ما.

هل ستتغير القيم الأخرى؟ فيما يخص أفضل الممارسات؟ وفيما يخص كيفية تقديرنا للاستقرار مقابل الديمقراطية أو دور الفرد مقابل دور الدولة؟ من الممكن جداً أنه، في حال كانت المجموعات الأسرع نمواً ضمن طبقة النخبة تأتي من الاقتصادات الناشئة في العالم النامي، قد يولد ذلك مزيداً من التسامح مع الفساد على سبيل المثال. أو يمكن أن يُصار إلى تبني مقاربة أكثر بطأً للاحتباس الحراري نظراً إلى مقاومة الاقتصادات الناشئة للدفع إلى التكنولوجيات البيئية والمعايير البيئية الأعلى، وبخاصة أن الغرب لم تحدّه أبداً هذه المخاوف خلال فترة نموه السريع.

أرى أن ما سيحدث سيكون أشبه بالكثير من الأمور الأخرى التي تحدث ضمن عالم طبقة النخبة. سيكون هناك آلاف من الديناميات الفردية وديناميات المجموعات الصغيرة - مفاوضات، صراعات عنيفة - وسيكون لها تدريجياً تأثير تراكمي يجذب المجموعات سوياً. ومع تغير مركز الثقل، ستتغير بعض القيم الأساسية أيضاً لتصبح مقبولة أكثر لجهة العدد المتنامي للشخصيات النافذة التي لها آراء آسيوية. ولكن يبدو أيضاً أن عوامل تمركز موارد رأس المال في العالم المتقدم، والنفوذ الناجم عن امتلاك هذا المال، وطبيعة الأسواق، ستجتمع سوياً لتعمل بالتأكيد في وجه السلوكيات التي يجدها المستثمرون مثيرة للقلق (مثل الفساد أو وضع سياسات مستهترة، على سبيل المثال). ستشكل هذه العوامل ثاني أكبر تغيير لدى طبقة النخبة خلال السنوات العشرين المقبلة، فيما يصبح أولئك الموجودون في مناطق كانت أقل اعتماداً على الأسواق العالمية والمعايير الدولية أكثر انفتاحاً واعتماداً على هذه القوى. وبالتالي ليس المستقبل آسيوياً أكثر فحسب. إنه مليء بالنخب الصاعدة، التي ستعمل وفقاً للمعايير نفسها التي يجدر بجميع اللاعبين في الأسواق العالمية الالتزام بها. وخير مثال على كيفية حدوث ذلك، كفاح الصين لتطبيق قوانين الأمان على المنتجات التي تصدرها.

ويشير فشلها في تنفيذ حماية الملكية الفكرية بشكل فعال إلى مجال آخر يجب أن تتدخل فيه السوق وتغير السلوكيات.

الحكم الشامل مقابل الحكومة الشاملة

في عدد من المناطق، تدخّل أعضاء طبقة النخبة للمساعدة في ردم الهوة في الحكم الشامل. حيث ينخرط قادة الأعمال في ما يعتبر جوهرياً التنظيم الذاتي، وتقود الكتل غير المنتخبة من الأشخاص الأكثر نفوذاً في الحكومات الوطنية بكل فعالية عملية صناعة القرار التي تقوم بها الحكومات حول المسائل الشاملة، ويوجّه الأفراد النافذون الموارد الخاصة التي أصبحت الشرط الأساسي لتدفّق أموال التنمية، وهذه كلها أجزاء مهمة من النسيج الرابط الذي يجمع بين المجتمع العالمي. تواجه طبقة النخبة مسائل لا تستطيع أكثرية الحكومات الوطنية والمنظمات التعددية معالجتها، أو لن تقوم بذلك.

صدر عن كثير من الأشخاص على مر التاريخ ردات فعل عكسية على فكرة الحكومة الشاملة واعتبروها خيانة للهوية المحلية أو الوطنية، وإبعاداً لصناعة القرار عن الوطن، وبالتالي عن المصالح المحلية. لقد تم تقوية هذا الارتياب لأن الآليات الفعالة الوحيدة لفرض مثل هذا الحكم كانت الإمبراطوريات، التي فرضت إرادة القلة على الكثرة، ومؤسسات القرن العشرين الدولية الضعيفة والمقصّرة عموماً التي امتلكت بضع آليات تطبيق فعالة مرتبطة بها، وغالباً ما افتقرت إلى روح المبادرة والتماسك. ولكن كان هناك مناصرون لفكرة الآليات الأكثر فعالية للجنسية العالمية - من أزمنة غابرة عبر دانتي وهوبس وكانط، إلى القرن العشرين عبر برتراند راسل وآينشتاين وغاندي - مشيرين إلى أن الفكرة معززة بقوة تفوق قدرة الإساءات والهفوات التي ارتُكبت على مدى آلاف عدّة من السنوات الماضية على قهرها.

يعتبر التطبيق الانتقائي للقانون والحماية الانتقائية لحقوق الأفراد الأساسية في عداد أخطر الدوافع المتكررة لدى القادة المجردين من المبادئ على مر التاريخ. لقد استُخدم هذا المبدأ لتبرير جعل بعض المؤسسات أو الأفراد فوق القانون وغيرهم تحته ويفتقرون إلى حمايته، أو الادعاء بأنه لم يعد

ثمة حاجة إلى الالتزام بالقوانين والقيم الوطنية خارج الحدود الوطنية أو بين التشعبات التي تفصل الحضارات. والنتيجة هي انهيار النظام الأخلاقي واحتمال حدوث رعب شديد. في النهاية، وكما رأى الجيل الذي ظهر بعد الحرب العالمية الثانية والذي يسعى إلى تأسيس نظام شامل يحكمه القانون والمبادئ المشتركة، يجب على المجتمع العالمي أن يقوّم ويفكّك هذا الاختلال في التوازن من أجل حفظ سلامته الخاصة. فالظلم يهدد الاستقرار الاجتماعي، ويفاقم واقع أن آليات الحكومة تعتبر اليوم عتيقة الطراز. ففي عالم يتضمّن تحركات وتهديدات عالمية لا تقدم جوازات سفرها عند الحدود الوطنية، لم يعد بإمكان الدولة المستقلة التي تتصرف وحدها أن تنفّذ دورها في العقد الاجتماعي.

بالطبع حتى المنظمات والتحالفات الدولية الموجودة لدينا اليوم، بكل عيوبها، كانت تبدو مستحيلة حتى الآونة الأخيرة، وبخاصة نجاح الاتحاد الأوروبي الذي يمثل دولة ديمقراطية متحدة بحجم الهند. لا يشير تقدم وإنجازات هذه الجهات في مواجهة جميع العوائق إلى وقائع معزولة وإنما إلى نزعة شاملة باتجاه الفكرة القديمة التي دعاها تينيسون (برلمان الإنسان) أو (القانون العالمي).

لهذه الأسباب، أشعر بالتفاؤل بأن التقدم سيتواصل. ولكنه سيكون تقدماً بعكس اتجاه الريح، حيث سيجتاح الكثير من بُنى السلطة الوطنية والمحلية والمبادئ الثقافية التي تتجذّر أسسها عميقاً في قلب الحضارة البشرية، وبخاصة فكرة السيادة.

بعد أن تعوّد الكثيرون منذ أمد بعيد على تجاهل فكرة الحكومة الشاملة لكونها مستحيلة أو ربما نزوة خطرة، مع أنهم يدركون الحاجة إلى معالجة

المسائل العالمية بشكل أفضل، عمدوا إلى التركيز على فكرة الحكم الشامل كبديل. إن هذا الحذف لحرفين يمثل نوعاً من الشيفرة التي تعني إنجاز الأدوار الحكومية بآليات تفتقر إلى السلطة أو إلى التفويض التقليدي الكامل للحكومات، أو بمزيج معين يتضمن كلاً من الحكومات والجهات الأخرى مثل القطاع الخاص أو المنظمات غير الحكومية أو تركيبة من كل هذه الجهات.

إن للجدالات التي تعتبر في صالح مثل هذه المقاربات كثيراً من الحسنات. تعتبر آليات الحكم الشامل قابلة أكثر للتحقيق في بيئتنا الحالية. لدى التفكير بها أو تنفيذها نجد أنها تعتمد على شرعية الجهات المشاركة مثل الدول، إضافة إلى قدرة وتنوّع المشاركين غير الحكوميين لتحقيق حس شبه حكومي وتنفيذ أهدافه. وهي عموماً أقل هرمية وأكثر توجهاً نحو التواصل، وهي إشارة بأنها مناسبة أكثر لزماننا المعولَم. وبالتأكيد غالباً ما تعتبر مبدعة في إيجاد حلول مؤقتة للمسائل الملحة التي لا يسعها انتظار العالم ليعتنق فكرة أكبر وأكثر جدلية مثل الحكومة الشاملة الحقيقية.

توجد هذه الأمثلة على عدة صعد. أحدها مزيج السلطات المتعددة الجهات والوطنية والخاصة التي تتعاون من خلال الروابط بين المنظمات. على سبيل المثال، يتم ترتيب العناوين على شبكة الإنترنيت من خلال اتحاد كل من ICANN (نقابة شبكة الإنترنت للأسماء والأرقام المعينة)، وCENTR (مجلس سجلات عناوين الإنترنت البارزة الوطنية الأوروبية)، ومنظمة الملكية الفكرية العالمية، والأمم المتحدة، والقطاع الخاص. لقد كانت العملية معقّدة وأحياناً مثيرة للتوتر، ولكنها أنتجت عدداً من الاتفاقات العالمية حول حل مشاكل أساسية في مخزن المعلومات الإلكتروني المشترك العالمي، وهو الإنترنت. في ICANN يرى الرائد في مجال الإنترنت فنت سيرف [629] نموذجاً صاعداً لما

يمكن لمؤسسات الحكم الشامل أن تبدو عليه: «لدينا نوع من التجربة المثيرة للاهتمام لأنها منظمة فيها مساهمون متعددون. إنها تشمل الحكومات، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والعالم الأكاديمي. لقد كانت محاولة جمع هذه القطاعات المختلفة سوياً بغرض القيام بتنمية سياسية درساً بكل تأكيد إن لم تكن شيئاً آخر. حصل توتر شديد بين هذه الجهات المهمة المختلفة. لدينا متنافسون يحاولون التعاون لوضع السياسات. وبالطبع هم مترددون جداً في القيام بأية خطوة من شأنها أن تؤذي مصالحهم العملية. وفيما نواصل رؤية اضمحلال هذه الحدود الوطنية، أتساءل إن كنا سنشهد ظهور بُنى لها عدة مساهمين ولا تتألف من الحكومات حصرياً».

تعتبر فكرة هذه الشبكات الهجينة المؤلفة من المؤسسات والجهات الأخرى واعدة، وهي مبدأ أساسي يتم اعتماده في الجدال العام الناشئ حول هذه المسائل. إنها مرتبطة بأفكار كتلك التي وردت في كتاب عميدة كلية وودرو ويلسون [630] في جامعة برنستون، آن ماري سلوتر: «نظام عالمي جديد»، والذي يكشف كيفية الاستفادة أكثر من الشبكات الدولية المؤلفة من وكالات ومسؤولين حكوميين، ويطرح أيضاً أفكاراً يقبلها بشكل متزايد مجتمع الأعمال الدولي أيضاً، لأن الاستثمار في الشبكات الهجينة يحاكي الطريقة التي تعمل بها التحالفات الاستراتيجية للشركات الدولية اليوم. يتوقع البعض أن تفوز هذه المقاربة بدعم القطاع الخاص (كما رأينا في القوة الصاعدة لطبقة النخبة العالمية) للمساعدة في إحلال النظام محل الفوضى التي يُحتمل وقوعها في الأسواق العالمية غير المنظّمة. ويتوقع ريتشارد دارمان أن نصل إلى مرحلة تصبح فيها الشركات، التي تواجه خياراً بين السلطات التنظيمية

المتعددة حول العالم التي تعتبر غير متناسقة وبين ترتيب تنظيمي أكثر تناسقاً، أنفسها قوة للتطورات المؤسساتية جداً التي تقول حالياً أنها تعارضها... هل سيكون الأمر سلسلة من الصلات الخاصة، في مجال معين تلو الآخر.. التي ستجد ذاك الطريق أولاً، لأن الدول المستقلة لا تود أن ترى تهديداً يطال السيادة؟ على الأرجح أجل. هل ثمة مرحلة يبدأ فيها بعض السلطات الشاملة بامتلاك سلطة ضريبية حقيقية، والتي ستكون في واقع الحال شرطاً مسبقاً لإحداث بعض التغيير الجوهري في السلطة السياسة والحكم حول العالم؟ لا أتوقع حصول ذلك في مدى حياتي.

ليس دارمان الوحيد الذي يمتلك هذه الفكرة. في الواقع إن جميع الذين أجريتُ معهم مقابلات بشأن طبقة النخبة تراوحت إجاباتهم بين «ليس في مدى حياتي» و«أبداً» رداً على سؤال حول التقدم باتجاه مؤسسات حقيقية وفاعلة لحكومة دولية. لقد صح هذا الأمر من آسيا إلى أميركا اللاتينية، ومن أوروبا إلى الشرق الأوسط، والولايات المتحدة. في الوقت عينه، توصل الجميع إلى تقبل فكرة أن ثمة حاجة إلى آليات جديدة للحكم الشامل. قد يرى أعضاء طبقة النخبة العالمية هذه النزعة تحدياً، نظراً إلى دورهم المهيمن الحالي في تشكيل الآليات غير الرسمية للحكم الشامل لمصلحتهم. قد يشعرون فعلاً بالتهديد من قبل الجهود الرامية إلى خلق آليات أخرى تُهدَّد فيها سلطتهم أو يتم تحديها من قبل بعض الجماعات ذات المصالح التي لا تشاطرهم أهدافهم. في المقابل، سيرى البعض منهم العالم على طريقة دارمان، فيدركون تدريجياً أن النظام والشرعية حليفا كل من الأعمال وأولئك الذين يسعون وراء الاستقرار الإجتماعي. سيكون هذا التوتر مهماً لمستقبل طبقة النخبة بقدر أهميته للعالم.

هل الأزمة حتمية الوقوع؟

ولكن يكمن وراء هذا التوتر تهديد بوقوع زعزعة أكبر. قال لي قائد أوروبي بارز في مجال الأعمال: «إذا اتخذت النخب هذه القرارات، وإذا كانت هذه النخب نافذة بقدر ما تبدو عليه، فقد تحمي الدول السيادة ولكن سينتهي المطاف بالناس إلى الانقسام حول العالم. إذا كانت القرارات الشاملة التي تُتخَذ تخدم النافذين فقط، والكثير من الأشخاص الذين يتخذون هذه القرارات ليسوا منتخَبين أو مختارين من قبل الناس، فإن الإنسان العادي سيدرك أن لديهم نفوذاً أقل. لذا لن يكون ظلماً فحسب، بل سيسبب ردة فعل عنيفة. سيقول الإنسان: «لا أود أن أكون جزءاً من العالم لأنه لا يسعني التحكم به». سيواصل الشعبيون استغلال هذه الأفكار مثل تشافيز في فنزويللا، وسيشكل مثل هذه الاتهامات الخط الفاصل بين الدوليين والوطنيين/الشعبيين ضمن الأشخاص الأكثر تقلباً على وجه الأرض.

يبدو النظام الشامل الحالي لكثير من الأشخاص مجحفاً جداً: فالأثرياء يزدادون ثراء، وتكافح أغلبية الناس الآخرين للبقاء في موقعها. في معظم الفترة المعروفة التي جُمعت فيها أكبر الثروات - الثمانينيات والتسعينيات - كانت الرسالة التي بعثتها الدول الرائدة وأصدقاؤها في المجتمع المالي للدول الفقيرة تفيد بأن الازدهار اليوم سيثمر المنافع في الغد. ولكن مع كل حسنات هذه المقاربة على المستوى الاقتصادي، إلا أنها غير قابلة للاستمرار سياسياً، وغير أخلاقية من نواحٍ جدية، حيث تشير إلى أن التسديد للمؤسسات المالية المهمة يجب أن يسبق آلياً تلبية الحاجات الملحة للبشر. كانت المسألة توازن مقدار الإزدهار وسرعته، والمقدار الذي سيأخذه الناس والذي ستأخذه البنوك. وفي عدد كبير من الدول، من الأرجنتين إلى جنوب شرق آسيا، كان التوازن مختلاً، فأنتج زعزعة سياسية، وفي النهاية سلب مصداقية صندوق النقد الدولي، وأسقط مقرضي الأموال من عيون الكثيرين.

وكما كان التوازن مختلاً في مجال التحرير التجاري الشامل، فقد تعرضت التجارة الحرة التي تفيد الجميع للتهديد نظراً إلى أن أولئك الذين يؤيدونها لم يتنبّهوا بما فيه الكفاية إلى الاضطرابات التي تسببها. كانت الفكرة:

«دعونا نركز اليوم على ما يعين كبار القوم، وأما صغار القوم فسيحصلون على المساعدة مع مرور الوقت». أو «دعونا نركز على الصفقات اليوم، وسنتطرق إلى مسألة البيئة لاحقاً». لقد شاركت في هذه النقاشات خلال عملي في الحكومة وقلت مثل هذه الأمور. وقد كنت كحال زملائي وأندادي في المناطق الأخرى من العالم مخطئاً، ليس من ناحية الدفع أو الهدف النهائي وإنما من ناحية التركيز.

يرى النقاد الاختلالات الهائلة في التوازن على الجانب الأمني استغلالاً أو طمعاً من قِبَل النافذين. لماذا تملك بضع دول أسلحة نووية؟ أعلم سبب مقتي فكرة امتلاك إيران التي يرأسها محمود أحمدي نجاد، أسلحة نووية. وأدرك سبب استعدادي لدعم التدابير المتعددة القاسية لمنعه من امتلاكها. ولكن لا يسعني مطلقاً التوصل إلى فهم سبب منطقي أو أخلاقي للسماح للولايات المتحدة بامتلاك مثل هذه الأسلحة ومنعها على الدول الصغيرة وبخاصة أن الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة التي استخدمت فعلياً الأسلحة النووية مرتين لتدمير مناطق مأهولة بالسكان. أفترض أن الأمر يبدو منطقياً من ناحية أن الأسلحة تُعتبر خطراً مدركاً ويتحتم أولاً احتواء سرعة انتشارها، وبعد ذلك نزيلها من أي مكان توجد فيها. ولكن الجهود الرامية إلى إزالتها من أماكن وجودها كانت بطيئة جداً وغير جادة أبداً. (في الواقع، تفاقمت المشكلة جراء تطوير الولايات المتحدة جيلاً جديداً من الأسلحة النووية). من خلال إظهار الدول النافذة بأنها ملتزمة بحصيلة متساوية ستتمكن من إخماد المعارضة واتهامات النفاق. وتُعزَّز هذه العدائية أكثر وأكثر مع مواصلة خرق النافذين للقوانين الدولية بحصانة ودعم وتدخل ممّن يُفترض بأنها مؤسسات تمثيلية للحكم الشامل. إننا معرضون لخطر حدوث ردة فعل عنيفة.

لقد تكرر الأمر على مر التاريخ. في حين بدا من المستحيل تخيل انحراف حقيقي عن مسار التقدم الشائع على مدى السنوات الخمسين الماضية، يجدر بنا التذكر أنه بدا أيضاً من المستحيل توقع سقوط الاتحاد السوفياتي أو الانقلابات التي هددت الديمقراطية في أميركا. (كما كان صعباً تخيل كيفية تسبب ردة فعل أميركا على أحداث 11 أيلول/سبتمبر بعدائية بالغة تجاه أميركا). إن التوترات بين الدوليين والوطنيين قد أنتجت مسبقاً جهوداً رجعية بين غير المنحازين الجدد، ولكنها أيضاً تكوّن جهوداً سائدة أكثر مثل جهود نيكولا ساركوزي لإبراز نفسه كشخص دولي-وطني: مؤيد للاتحاد الأوروبي ومناهض للهجرة ولدخول تركيا إلى الاتحاد الأوروبي. من المرجح أن يغير ظهور مثل هذه المواقف الهجينة برامج العمل لواضعي هذه البرامج. إن كيفية قيام موازنة للسلطة بترجيح كفة الميزان هي التي ستحدد ما إذا كانوا سيتمكنون من تدارك ردة فعل شعبية عارمة ضد الاختلالات العالمية الحقيقية والجوهرية، أو ما إذا كانوا سيتمكنون من الاستجابة إلى التهديد بشكل مسبق وكبح الاندفاع نحو الأطماع بشكل بنّاء، وهو الدافع الذي لا يُقاوم، والذي أدى إلى سقوط النخب على مر التاريخ.

حالة التوازن

لا تتعلق القصة الحقيقية بأمثال تيودورو أوبيانغ، العضو العَرَضي في طبقة النخبة. بل بالنخب التي تمكّنه أو تشمله. في العهود الماضية، كانت أكثرية النخب وطنية وأمكن لدعمها أن يصوغ مستقبل الأمراء ورؤساء الوزراء، ومصير التحالفات ضمن حدودهم، ونشوء وسقوط الأفراد الذين يُعتبر أساس سلطتهم محلياً.

ولكن انتقل مركز ثقل هذه النخب. واليوم يعتبر أقوى أعضاء النخب مواطنين عالميين مرتبطين بالمالية العالمية أكثر من ارتباطهم بالسياسة الوطنية. لا يساوي أوبيانغ من دون شركات النفط الدولية أكثر من ديكتاتور رخيص. ومن دون راعٍ مثل الولايات المتحدة أو الصين - أو غيرهما من دول مستقلة تعتمد جداً على الموارد العالمية لتمويل اقتصاداتها وجيوشها بحيث أن الاختلافات القديمة بين المصالح الدولية والمحلية لا تعني لها شيئاً - لا يختلف أوبيانغ وحاشيته عن ألف سيد حرب، أو رجل عصابات، أو سياسي فاسد، من الذين يطالبون بقسم صغير من الأرباح إلى أن يأتي شخص أكثر قساوة.

إن كان الأفراد الأكثر ثراءً ونفوذاً في العالم يُعتبرون اليوم ذوي توجه عالمي بامتياز ومذعنين عالمياً وفاعلين عالمياً، إذاً فقد حدث انتقال مهم لموازين السلطة العالمية، بعيداً عن الحكومات الوطنية وبعيداً عن المصالح الوطنية الضيقة. وقد رأينا أن هذا التحول أكثر من مجرد طفرة. العولمة ليست مجرد بدعة أو مسألة جيوسياسية عابرة. في كل من التكتلات التي قمنا بدراستها، يتضح جلياً أن الأشخاص الأكثر نفوذاً هم الأكثر عولمة.

وكما ذكرت، في يومنا الحالي يعتبر أكثر من نصف عائدات أكبر الشركات، مثل تلك التي تؤلف مؤشر أسهم أس أند بي 500 دولياً. أما القلة من الشركات التعاقدية الدفاعية التي تظل موجودة بعد سنوات من التعاضد، فتعتبر الأسواق العالمية أساسية لتحقيق النمو، وبالطبع تمثل التوترات العالمية محرك الطلب على بضائعهم. تسعى الشركات الإعلامية الكبيرة إلى تحقيق الانتشار العالمي، وبقيامها بذلك تسعى إلى التأثير على المعايير الثقافية العالمية لتوائم مصالحها التجارية. والأديان الكبرى التي تتخطّى الحدود القومية، وتلك الأديان التي تظل عالقة ضمن الحدود القومية، تخفت وتفقد نفوذها. حتى أقوى الدول مثل الولايات المتحدة والصين والدول الأخرى المؤلّفة لمجموعة الثماني تعتمد في نموها بشكل كبير على التدفّق الاستثماري الدولي والقروض الدولية والتجارة الدولية. إن معظم الدول المتقدمة تتقدم في العمر وتواجه مشكلة ديموغرافية، وحدها الهجرة كفيلة بحلها. قد تكون الانتخابات محلية ولكن يجدر بالقادة السياسيين الوطنيين التفكير دولياً بشكل سريع جداً. وحتى قادة الدول الصغيرة يعتمدون كثيراً على تدفّق الاستثمارات الأجنبية لدرجة أنهم يقومون بتقديم تقاريرهم لشعبهم ولتجار وول ستريت في وقت واحد. في الواقع، هذا هو أيضاً حال قادة الدول النافذة.

لقد تشكلت النخب ذات السلطة في عهد سي رايت ميلز بشكل أساسي من الأميركيين ذوي المصالح الأميركية. أصبحت دولتهم أصبحت سلطة عالمية، في حين ظلت القضايا الدولية أجنبية بكل ما للكلمة من معنى. ومثّل الانخراط في تعاملات خارجية دائمة أمراً جديداً كانت هذه النخب تتعلم فهمه عسكرياً وتجارياً. وفرضت الشركات المتخطية للحدود سيطرتها، نتيجة التقدم في التكنولوجيا وتحالفات الحرب الباردة التي أسست البنية التحتية والحركية الاقتصادية باتجاه ما نسميه اليوم العهد العالمي. وفيما نجحت هذه النخب الوطنية في هذا المسعى، انتقلت مصالحها.

وتبقى النخب الوطنية قائمة. ولكن في أغلب الأمور، يتفوق عليهم منافسوهم الأكثر ميلاً للعولمة من ناحية الحجم والموارد وشبكات المعارف والسلطة. وتظل التوترات قائمة بين الإثنين، وللنخب الوطنية تقاليد وثِقل ثقافي لمساعدتها على الحفاظ على وضعيتها. ولكن مستقبل الأمور واضح. فقد تعيد الحمائية والوطنية إثبات نفسها، وربما بنتائج مدمرة، ولعقود قادمة على الأرجح. ولكن من المرجح أن يُنظر إلى ردات الفعل هذه كفورات انتقالية وآلام متنامية، فيما يكافح الناس للتكيّف مع إعادة تعريف الأفكار الأساسية مثل السيادة والمجتمع والهوية والمحلي والأجنبي.

إلى حد كبير، يعود إلى نخب السلطة العالمية أنفسها تحديد مقدار الوقت والقدرة التدميرية التي ستكون عليها هذه الفورات. إذا استخدمت نفوذها لخلق نظام شامل من القوانين يفاقم التفاوتات ويعتبر مجحفاً بحق النظام الحالي، فالأزمة حتمية الوقوع دون شك. ولكن إنْ أدركت أن من مصلحتها الابتعاد عن هذه المقاربات التي تقدم ما تقدمه اليوم للأثرياء والنافذين فيما تقدم وعداً بغد بعيد للفقراء والمحرومين، عند ذلك قد تتفادى

مصير النخب الماضية التي أُسقطت نتيجة طمعها وجشعها وعدم حساسيتها وقصر تبصّرها.

المسألة المهمة هي التوازن. حيث كان هناك حاجة إلى الديمقراطية، شعرنا أن الأسواق الأكثر تحرراً قد تعوّض نوعاً ما الفرق. ولكن، مرة بعد أخرى، رأينا أن آليات السوق والديكتاتورية - أو الأوليغارية أو الديمقراطية غير الليبيرالية - تسير يداً بيد. لقد تعلمنا بالطريقة الصعبة أن مؤسسات وتجهيزات الديمقراطية ليست كافية إنْ لم ترافقها ثقافة الديمقراطية. وكذلك تصبح الأسواق غير ليبيرالية إنْ قدمت مظهر التنافس الحر من دون ميدان مستوٍ، أي من دون فرص متساوية بحق للجميع. الجواب لا يكمن في الحماية العكسية للسيادة الوطنية، فهذه تعيق تأسيس وتعزيز آليات الحكم الدولي - بعضها جديد على الأرجح ومختلف جداً عما توصلت الأجيال الماضية إلى توقعه - التي تعتبر ضرورية لإعادة التوازن بين الحرية والعدالة، وإعادة التوازن بين سلطة طبقة النخبة وسلطة الجماهير، على مستوى العالم.

ولا يكمن الجواب أيضاً في عالمٍ خالٍ من النخب العالمية. فمع كل عيوبها، أو مع كل عيوب النظام الذي ساعدت على خلقه، قدم الكثيرون في هذه المجموعة مساهمات هائلة أفادت كوكبنا. نريد دوماً القادة ونحتاج إليهم. إن مقياس نجاحنا في إعادة توزيع الموارد ضمن نظامنا الشامل سيكون درجة تمكننا من إحقاق التوازن بين حاجتنا لمثل هذه القيادة وللحوافز التي تساعد أفضل الأشخاص بيننا على الارتقاء وتحقيق العظمة. علينا أن ندرك أنه يجدر بالمجتمع، ومن ضمنه هذه النخب، جعل حاجات الأشخاص الأقل قدرة على مساعدة أنفسهم في سلم أولوياته. كما علينا أن ندرك أن هذه المسألة ليست اقتصادية بحتة: لا تعتمد العدالة على حصول هؤلاء الفقراء على صوت سياسي فحسب، وإنما على حصة عادلة من السلطة السياسية أيضاً، وهذه السلطة لا يتغير فيها نفوذ المرء بفعل العوامل الاقتصادية، بل تكون حقاً لكل فرد منذ ولادته.

سيكون أكبر تحدٍ لهذا القرن وربما لقرون قادمة هو تقبل واقع أن عهد الدولة المستقلة كما عهدناها، الذي بدأ في القرن السابع عشر وراح ينضج على مدى الأربعمئة سنة التالية، قد انتهى. وبينما ستبقى الحكومات الوطنية ويجدر بها أن تبقى بكل تأكيد جزءاً مهماً من النظام الشامل، إلا أنها لم تعد كافية، ولم تعد مناسبة لتنفيذ وعودها الأساسية لشعبها. في عالم شامل، لا يسعنا حماية حقوق الناس من خلال التحركات ضمن الحدود الوطنية فحسب. فلنبنِ ذاك السياج حول الحدود، وسيتبين أنه خط ماجينو للعولمة، وهو تذكير مؤلم بعبثية الحروب الماضية والفشل في مواجهة التحديات الجديدة.

بالطريقة نفسها، يُعتبر التقليل من أهمية الحدود الوطنية مع عدم إدراك مناعة الحدود الاقتصادية والاجتماعي التي تعزل أغلبية شعوب العالم عن التحكّم بمصيرها، هي معادلة ليس لأولى سنوات العولمة بل لسنواتها الأخيرة. إن لم يصبح الناس عموماً مساهمين في العولمة، فسيصبحون أعداءها وسبب خرابها.

إن الجلوس بعيداً جداً عن المحرومين، سواء خلال تناول طبق الجبنة الذائبة على الغداء في مطعم صغير في دافوس أو في قمة برج من المكاتب في سانتياغو، أو ربما خلال السفر في طائرة غالفستريم نفاثة مصنوعة وفق الطلب، فإن أعضاء طبقة النخبة هم في النهاية الأشخاص الأكثر قدرة على إزالة هذه الانقسامات المهدّدة. وإلى أن يفعلوا ذلك، باستخدام سلطتهم المالية أو المؤسساتية كرجال أعمال أو سلطة المؤسسات الحكومية أو العسكرية أو الإعلامية أو الثقافية التي يقودونها، فإن مسار العولمة ووعدها كقوة فاتحة ومساوية ستظل ناقصة، والخير الذي بوسعها أن تجلبه سيظل في خطر. ولكن لا يمكن لطبقة النخبة أن تقوم بذلك وحدها، ولن تفعل ذلك. لقد

أثبت التاريخ ذلك. فمن دون ظهور مراكز سلطة مقابلة لتمثيل إرادة الشعب عموماً وجعلها مؤسساتية في نهاية المطاف، سنظل نحصل على حلول جزئية.

التاريخ هو تاريخ التفاوض بين الأغنياء والنافذين وبين الذين هم أقل حظاً وإنما لا يزالون يشكلون خطراً: مساومة على السعر الذي يجدر دفعه للاستقرار. لا يجلس الفقراء والضعفاء حول الطاولة أبداً. في عهد تلو الآخر، كانت الصفقات التي عُقدت غير متناسبة، حيث أن الأغنياء يكسبون اليوم ويحصلون على الميزات في المستقبل، في حين أن الفقراء يحصلون على الفتات اليوم وعلى وعد فقط بحياة أفضل للأجيال المقبلة. إنها صفقة فاشلة، ولم تصمد لوقت طويل. إذاً الأسئلة التي يجدر بنا نحن، وطبقة النخبة، طرحها هي: من الذي سيقوم بأولى الخطوات نحو التغيير هذه المرة؟ أي شكل ستأخذ هذه الخطوات؟ هل ستخلع النخب نخباً أخرى من جديد، حيث يتصرفون باسم الشعب في الوقت الذي لا يمثلون فيه سوى مصالحهم الخاصة؟ أو هل سيقدم التقدم أخيراً إثباتاً دامغاً بأن الاستقرار الحقيقي يكمن في التوازن: بين الحرية والعدالة، بين النمو والمساواة، بين السوق والدولة، بين القلة القائدة وسائر الناس الذين يجدر أن تنبثق منهم شرعية هؤلاء القادة؟

شكر



قدم مئات من الأشخاص من وقتهم للعمل على هذا الكتاب. وقد جعل ذكاؤهم وطاقتهم ومساعدتهم ولطفهم عملية تأليف هذا الكتاب متعة متواصلة. وأياً كانت وجهات النظر أو المفاهيم

التي قد تحصلون عليها من هذا الكتاب، فهي تُعزى مباشرة إليهم، فهم طبقة نخبة بحد ذاتهم.

لا بد لي من البدء بتوجيه الشكر الجزيل لإيريك شينسكي، محرري في دار نشر (فرار، ستروس وجيرو)، الذي يتمتع بالذكاء والتبصّر والانضباط والإبداع والمرح بقدر ما تود لمحرر أن يكون. وقد مثّل خير شريك في هذا الجهد في شتى المراحل، على الرغم من أن أبرز الأدلة على هذا الأمر موجود في كثير من الصفحات التي لن يتسنى للقارئ رؤيتها. وقد قدم كل فريق التحرير في الدار، الذي يترأسه الحكيم جوناثان غالاسي، ويشمل الرائعة جينا هامشو، التي أمتعني جداً العمل معها، درساً متواصلاً في كيفية القيام بالنشر بالطريقة الصحيحة. ولا بد لي أيضاً من توجيه شكر خاص إلى أولئك الذين لعبوا أدواراً مهمة في ذاك الفريق وقدموا مساهمات مهمة لهذا التعاون السار: لوريل كوك، وماريون دوفيرت، ومايكل هاثاواي، وهنري كوفمان، وسينثيا ميرمان، وكيندرا بوستر، وجيف سيروي.

وبالطبع، ربما ما كنتُ لأجد دار النشر هذه أو البدء بتأليف كتب كهذه في المقام الأول لولا التشجيع والدعم والإرشاد القويم لمدير أعمالي إيسموند هارمسوورث وفريقه في زاكاري شوستر هارمسوورث. لذا أشعر بالامتنان لهم جميعاً وبخاصة لإسموند البارع غاية البراعة في عمله.

واصلت مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي طوال فترة تأليف هذا الكتاب تقديم الجو الممتاز للكتابة والقيام بالأبحاث. جيسيكا ماثيوز، رئيسة مؤسسة كارنيغي، ليست قيادية عظيمة فحسب، حيث قامت بإعادة هيكلة المؤسسة لتتواءم مع القرن الحادي والعشرين، وإنما استحالت أيضاً صديقة عزيزة. لقد ساعدني الفريق بأكمله، ومن ضمنه تحديداً بول بالاران وجورج بيركوفيتش وجون جوديس وبيتر رايد وترينت بيروتو، في هذا المشروع. وأود تقديم شكر خاص لشيرم كاتز الذي لا يُعتبر خبيراً تجارياً بارزاً فحسب، وإنما وجدتُ أنه لطالما أبدى خلال وجودنا في مؤسسة كارنيغي استعداداً دائماً لمناقشة مواضيع البايسبول والتنس حينما كان الحديث عن المسائل الكبيرة يجلب لنا وجع الرأس. إن الرجل الذي عرّفني على مؤسسة كارنيغي والذي كان لي خير مستشار طيلة فترة تأليف هذا الكتاب وفي كثير من الأمور التي أقوم بها والذي يظل صديقاً عزيزاً هو محرر (السياسة الخارجية) مواسيس نعيم. إن مرح هذا الرجل يفوق ذكاءه، وهذا أمر جدير بالملاحظة.

قدمت لي مؤسسة كارنيغي على مر السنوات الفرصة لتوظيف مساعدين ممتازين في الأبحاث والعمل معهم. ولم يتفوق أحد على إيلي بايج، الباحثة الأساسية في هذا المشروع. تذكّروا هذا الاسم. فسوف تسمعون أخباراً عظيمة عنها في السنوات القادمة. إنها ذكية ودؤوبة بشكل استثنائي،

وأسبغت على مشوار التأليف هذا طاقة ونشاطاً مذهلين. لقد قدمت لهذا الكتاب مساهمات لا تُقاس، تفوق بمراحل ما قدمه أي فرد آخر، وقد أفلحت في القيام بذلك على مدى ساعات طويلة، وفي ظل مواعيد تسليم قاسية، وبمهارة فائقة.... ومع ذلك ظلت تجد الوقت للتنافس بنجاح في بعض مسابقات الفريسبي ذات المقام الرفيع في واشنطن. وقام بمساعدتها عدد من الباحثين الآخرين على امتداد فترة المشروع، وأبرزهم ماثيو فيرارو ومارك باتريدج وجوناثان بروما وكريستوفر بورديت. وثمة آخرون ساعدوا بين الفينة والأخرى في الأبحاث والتدقيق في الحقائق، منهم بيل آدامز ولوسي كانيت ونيكولاس فوستر وجيفري لوف وليوبوف مولن وهيثر روسن وفيليب زولواغا. كما أود تقديم كلمة شكر لكبير باحثيّ في كتابي الأخير، جيوف طوبمان، الذي أعطاني من وقته لقراءة هذا الكتاب وقدم لي مجموعة من التعليقات البناءة. وهو بكل تأكيد أذكى معجبي (فيلادلفيا إيغلز) على وجه الأرض.

أُتيح لي القيام بكثير من المقابلات والترتيبات لأجل الكتاب من خلال دعم مساعديّ الجسورين الذين لا غنى عنهم، وأولهم ليسلي فروم. وبعد أن توجهت ليسلي إلى الجامعة، أتت بعدها رايتشل ستيغال. وقد ساعدتني الاثنتان، ليس في الكتاب فحسب، وإنما أتاحتا لي تأليفه، وإدارة شركتنا المتسارعة النمو، غارتن روثكوبف، والقيام بعملي الآخر في مؤسسة كارنيغي والتدريس وتمضية الوقت مع عائلتي بين الفينة والأخرى. كما قام زملائي الآخرون في غارتن روثكوبف، ومنهم تحديداً كلير كايسي الجسورة والذكية، بتشجيعي وإعطائي آراءهم الأولية طيلة فترة المشروع، ويشرفني جداً العمل معهم بشكل يومي.

ثمة عدد من الأشخاص الآخرين الذين قدموا نصائح ومشورات خاصة خلال عملية تأليف الكتاب، حيث تشاطرنا الأفكار وقدموا لي التشجيع والنصح

البنّاء، حتى أنهم قدموا غير هذه المساهمات صداقة دائمة ويعوّل عليها. وجيفري غارتن الذي هو بحق أحد عظام هذا العالم وشريك رائع في الأعمال ومعلم وخير مثال يقبع في أعلى هذه القائمة. وكذلك طوم فريدمان الذي تبادلت معه عدداً لا يُحصى من الأحاديث التي أخذتنا إلى كل زوايا هذا العالم، وتركني كل حديث منها مفعماً بالأفكار الجديدة والحماسة للعمل. وكذلك قدم لي الإرشاد القويم أصدقائي الأعزاء والطيبون (بالترتيب الأبجدي): ليسا أندرسون من كلية كولومبيا للعلاقات الدولية والعامة، ودون باير الذي عمل في الآونة الأخيرة في ديسكوفري للاتصالات، ونانسي بيردسال من مركز التنمية الشاملة، وجاين بوسي من ميامي هيرالد، وسو إيسيرمان من ستيبتو وجونسون، وبوب هورماتس من غولدمان ساكس، وسوزان ليفاين من مؤسسة ووترشيد لإدارة الأصول، ولويس ألبرتو مورينو من البنك الأميركي الداخلي للتنمية، وهيلدا أوكوا بريلمبورغ من مجموعة الاستثمار الاستراتيجي، وجورج روزنبلات من تيراغروب، ودايفيد سانغر من نيويورك تايمز، وجوليا سويغ من مجلس العلاقات الخارجية، وأنطوان فان أغتاميل من مستثمري الأسواق النامية، ودانييل ييرغين من شركة كامبريدج لأبحاث الطاقة. ولن أغفل ذكر الدعم والإرشاد المتواصلين اللذين قدمهما أصدقاء قدماء رائعون مثل مارك وبيث هولتشيك، وريتشارد وآبي بيرنز. لم يعمد مايك ستادتر وجاين بريلينغر، وهما اثنان من أبرز المعالجين النفسيين في واشنطن، إلى تقديم الأفكار الممتازة التي انعكست في قسم (الباثولوجيا النفسية للنجاح) في الفصل الثامن فحسب، وإنما يُصادف أيضاً أن جاين هي أعظم أم لابنتيّ ومايك هو أعظم زوج أم لهما. (سأتحدث بالمزيد عن ابنتيّ لاحقاً). كما قدمت د. سوزانا نعيم، زوجة مواسيس وطبيبة نفسية مشهورة، مساعدة كبيرة في القسم النفسي من الكتاب، بعد أن أوحت لي بالقيام بهذا الجزء عبر تعليق قدمته لي قبل فترة طويلة.

إن الكثير من الأشخاص الذين ساهموا في هذا الكتاب، قاموا بذلك من خلال مقابلات وأحاديث كنت قد أجريتها معهم على مدى بضع سنوات ماضية. والبعض الذي سعوا إلى حماية خصوصياتهم لا يسعنا شكرهم هنا، ولكني أود فعلاً أن يعلم كل منهم مدى امتناني لإعطائهم لي الوقت لمشاطرة أفكارهم وآرائهم الصريحة حول جوانب مختلفة من طبقة النخبة والعولمة والتحديات والفرص التي نواجهها. لقد كانت مساعدتهم مهمة بكل تأكيد. وفعلاً ما كان الكتاب ليرى النور لولا مساعدتهم. وثمة كثير من الأشخاص الآخرين سمحوا لي بذكر أحاديثنا وأنا شاكر لهم جداً. لقد كانت النقاشات مذهلة، وأتمنى لو تسنى لي المجال لذكر المزيد من الأحاديث التي دارت معهم. فاللقاء مع مجموعة من الأشخاص الاستثنائيين مثلهم من شأنها أن تملأ مجلدات من الكتب. من المستحيل أن أتمكن من شكرهم جميعاً هنا. بعض الذين يستحقون الشكر الخاص والذين بوسعي أن أشكرهم هنا هم: الأمير تركي الفيصل، وتشارلين بارشيفسكي والسيناتور إيفان باي وساندي بيرغر ونانسي بيردسال والأميرال دينيس بلير وفيليب بورغويون ولال براينارد وهيلدا أوكوا بريليمبورغ وليون بريتان وستيف تشايس وكورت كامبل وفينت سيرف وهينج تشي تشان وخوان كلارو وريكاردو كلارو ودايفيد كول وإبراهيم دبدوب وريتشارد دارمان وأنيتا دون وإليخاندرو فوكسلي وأرمينيو فراغا وطوماس فريدمان وآل فروم وتيموثي غيثنير وجورج جيردو جوهانبيتر ولويس غيرستنر وهانك غرينبيرغ وفرانسيسكو غروس وراجات غوبتا وريتشارد هاس وبيتر حكيم وفيكتور هالبرستاد وويليام هاسلتاين وريتشارد هولبروك وروبرت هورماتس والجنرال جايمس جونز والجنرال جورج جولوان وجون جوديس والجنرال جون تجامبر وسوزان كوفمان بورسال وروبرت كيميت وجيم كيمسي وهنري كيسينجر وأنطوني لايك وجينيفر لينكر وهاكون لورنتزين وإدوارد لادويغ وأندرونيكو لوكسيك وكيشور محبوباني وتييري ماليري ومارك مالوك براون وجورج

مارشال وجيسيكا ماثيوز وويليام ماكدونو وطوماس ماكلارتي وبرانكو ميلانوفيك وبرايان موس ومواسيس نعيم وإندرا نويي وجيف باك وخوان كارلوس بيريز دافيلا ولويس فيليب بيريز دافيلا وبيتر بيترسون وطوماس بيكيرينغ وكارين بونياتشيك والجنرال كولين باول وجيتا راو غوبتا وفيليب ريكستال وسوزان رايس وستيفن روتش وجورج روزنبلات ودينيس روس وروبرت روبن وألفارو سايي ودايفيد سانغر وأليخاندرو سانتو دومينغو وكلوس شواب وبيرنارد شوارتز وستيفن شوارزمان والجنرال برينت سكوكروفت ووالتر سلوكومب وغاييل سميث والأميرال ستيفن سميث وستيفن سولاز وألفريد سومر وروب شتاين وجوزيف ستيغلتز ولورنس سامرز وباميلا طوماس غراهام وأندرس فيلاسكو وجايمس وولفنسون وروبرت رايت ودانييل ييرغين وجايمس وولسي. وما أعجز عن التعبير عنه بشكل مباشر هو الجانب الذي يتضح من طيات الكتاب، من ناحية السياق والبنية ودعم الأفكار الأساسية، وبطرق أخرى لا تُحصى ساعدت في تشكيل النتيجة النهائية وإغنائها.

سنة بعد أخرى أحصل على أكبر قدر من الإلهام والدعم من عائلتي. لقد حاولت التعبير عن خالص شكري لوالديّ في قسم الإهداء من هذا الكتاب، ولكنني واثق أنه على الرغم من كل الجهود التي بذلتها أجدني أفتقر إلى المهارة أو قدرة التعبير عن مدى امتناني العميق. كما كانت عائلتا أخي بول وأختي ماريسا رائعتين طوال فترة التأليف، وبخاصة الصغار منهم. ولكننا نعلم أن كل الروعة التي يتسمون بها، تعلموها من الكبار الذين أتذكر أنهم كانوا رائعين في صغرهم هم أيضاً.

كنت أحياناً أجول في أرجاء المنزل مغطّياً رأسي ببطانية ومتمتماً لنفسي بشكل مشوّش، لذا أتخيّل مدى التعب الناجم عن العيش مع شخص

يؤلف كتاباً... ولعله يعتبر مخيفاً بعض الشيء. (أبدو بالغطاء الذي على رأسي أشبه بالرجل الرملي أو أبدو كمزيج من الراهب ورجل الثلج المقيت)، ولكن زوجتي الجميلة واللطيفة والذكية، أدريان تكون دائماً موجودة بقربي، تقدم لي الدعم، وتمثل لي خير صديق وأحكم وألطف المستشارين. إنها عبارة عن أعجوبة متواصلة وأكنّ لها منتهى الامتنان لكل ما تفعله وتمثله. إنها كنز. لقد ساعدتني من خلال تذكيري كم أنا محظوظ في الحياة بوجود ابنتيّ الصغيرتين اللتين لم تعد أي منهما صغيرة، الأمر الذي يفاجئني جداً. لقد أثبتت جوانا ولورا دائماً أن التطور أقوى من الوراثة، وأظهرتا ذلك من خلال تحولهما إلى شابتين موهوبتين وجميلتين كانتا لتسلبا لبّي لو كنت في مثل سنهما. وكوني اليوم أباً لشابتين جميلتين أُعتبر مسلوب اللبّ لأسباب مختلفة كلياً... ومع ذلك تمدانني بدفق متواصل من الحب والفخر، بحيث لا يسعني إلا الشعور بالسرور حينما يتسنى لي شرف التعرف عليهما وتمضية الوقت معهما. إن كان هذا الكتاب أو أي عمل أقوم بتأليفه يمد عائلتي بالفخر، أو حتى ببعض السرور فحسب، عندها سأشعر أنني حققت هدفي الأساسي. (وبالطبع إنْ ساعد قليلاً في دفع أقساط الدراسة للفتاتين فلن يخيب ظني أبداً). باختصار، إن كل ما أفعله أقوم بها كُرمى لأدريان والفتاتين.

إن ما يمكن أن تجدونه جيداً وذا قيمة في كتاب (طبقة النخبة) يعود الفضل فيه للمساهمة الجماعية التي قدمها كل الأشخاص المذكورين هنا وأولئك الذين لم أتمكن من ذكرهم. وأنا أحمل كامل المسؤولية عن كل ما عدا ذلك.

صدر عن شركة المطبوعات للتوزيع والنّشر

سلسلة السّياسة



روبرت فيسك

- **الحرب الكبرى تحت ذريعة الحضارة** – الجزء الأول – الحرب الخاطفة
- **الحرب الكبرى تحت ذريعة الحضارة** – الجزء الثاني – الإبادة
- **الحرب الكبرى تحت ذريعة الحضارة** – الجزء الثالث – إلى البرية
- **الحرب الكبرى تحت ذريعة الحضارة** – (المجلّدات الثلاثة في كتاب واحد)
- زمن المحارب
- ويلات وطن

د. عصام نعمان

- أميركا والإسلام والسلاح النووي
- **حقيقة العصر** – عصام نعمان وغالب أبو مصلح
- العرب على مفترق
- على مفترق التحوّلات الكبرى... ما العمل؟
- هل يتغيّر العرب؟

د. محمد حسنين هيكل

- آفاق الثمانينات
- بين الصحافة والسياسة
- حديث المبادرة
- الحل والحرب!
- خريف الغضب
- زيارة جديدة للتاريخ
- السلام المستحيل والديموقراطية الغائبة
- عند مفترق الطرق
- قصّة السويس
- لمصر.. لا لعبد الناصر
- وقائع تحقيق سياسي أمام المدّعي الاشتراكي

د. سليم الحص

- تعالَوا إلى كلمة سَواء
- سلاح الموقف
- صوتٌ بلا صدى
- عُصارة العمر
- في زمن الشدائد لبنانياً وعربياً
- قِطاف من التجارب
- للحقيقة والتاريخ
- ما قَلّ ودَلّ
- محطّات وطنيّة وقوميّة
- نحن... والطائفيّة
- ومضات في رحاب الأمة

د. وليد رضوان

- تركيا بين العلمانيّة والإسلام في القرن العشرين
- العلاقات العربية التركية
- مشكلة المياه بين سوريا وتركيا

جوزيف أبو خليل

- قصة الموارنة في الحرب
- لبنان وسوريا: مشقّة الأخوّة
- لبنان... لماذا؟

بول فندلي

- أميركا في خطر

سلسلة السّياسة

- الخداع
- لا سكوت بعد اليوم
- من يجرؤ على الكلام

كريم بقرادوني

- السلام المفقود
- صدمة وصمود
- لعنة وطن

شكري نصرالله

- السنوات الطيبة
- مذكرات قبل أوانها

شادي خليل أبو عيسى

- رؤساء الجمهورية اللبنانية
- قيودٌ تتمزَّق
- الولايات غير المتحدة اللبنانية

إعداد مريم البسّام

- حقيقة ليكس
- وثائق ويكيليكس الكاملة: لبنان وإسرائيل (الجزء الأول)
- وثائق ويكيليكس الكاملة: لبنان وإسرائيل (الجزء الثاني)
- مصر ثورة العشرين عاماً عبر تلفزيون الجديد

غادة عيد

- ...؟! أساس الملك
- الخلوي أكبر الصفقات
- سوكلين وأخواتها: النفايات - ثروة... وثورة

موريال ميراك - فايسباخ

- عبر جدار النار
- مهووسون في السلطة
- السياسة الخارجيّة التركيّة - موريال ميراك - فايسباخ وجمال واكيم

جيمي كارتر

- السلام ممكن في الأراضي المقدسة
- ما وراء البيت الأبيض

إسلام كريموف

- أوزباكستان: على تعميق الإصلاحات الاقتصادية
- أوزباكستان: على عتبة القرن الواحد والعشرين

بيل كلينتون

- بالعطاء... لكلٍّ منّا أن يغيّر العالم
- العودة إلى العمل

بيار سالينجر - إريك لوران

- حرب الخليج
- عاصفة الصحراء
- المفكرة المخفية لحرب الخليج

جمال واكيم

- جريمة ولا عقاب
- سوريا ومفاوضات السلام في الشرق الأوسط
- السياسة الخارجيّة التركيّة - موريال ميراك - فايسباخ وجمال واكيم
- صراع القوى الكبرى على سوريا

سلسلة السّياسة

د. علي وهب

- الأخطبوط الصهيوني والإدارة الأميركية
- الصراع الدولي للسيطرة على الشرق الأوسط

ستيفن غرين

- بالسيف: أميركا وإسرائيل في الشرق الأوسط
- مساومات مع الشيطان

نعوم تشومسكي

- احتلّوا
- صناعة المستقبل
- غزّة في أزمة - نعوم تشومسكي وإيلان بابه

د. سمير التنّير

- أميركا من الداخل
- أوباما.. والسّلام المستحيل
- معمودية النار

جون كوولي

- تواطؤ ضدّ بابل
- الحصاد

بنازير بوتو

- ابنة القدر
- المصالحة: الإسلام والديموقراطية والغرب

د. عبد السلام المجالي

- بوّابة الحقيقة
- رحلة العمر: من بيت الشعر إلى سدّة الحكم

إيلان بابه

- **غزّة في أزمة** - نعوم تشومسكي وإيلان بابه
- **الفلسطينيّون المنسيّون**

بالتعاون مع جامعة كولومبيا

- **الانتقال العسكري** - نارسيس سيرّا
- **أنماط الديمقراطية** - أرند ليبهارت
- **الديمقراطية والإسلام في إندونيسيا** - تحقيق: ميرجام كونكلر وألفريد ستيبان
- **الديمقراطية: أبحاثٌ مختارة** - تحرير: لاري دايموند ومارك ف. بلاتنر
- **ديمقراطيات في خطر!** - تحرير: ألفرد ستيبان
- **شرح أسباب الانتفاضات العربية** - تحرير: مارك لينش
- **عن الديمقراطية** - روبرت أ. دال
- **المقاومة المدنية في الربيع العربي** - تحرير آدم روبرتس ومايكل ج. ويليس وروري مكارثي وتيموثي غارتون آش

د. ياسر عبد الحسين

- الحرب العالمية الثالثة - داعش والعراق وإدارة التوحّش
- السياسة الخارجية الإيرانية

تيم واينر

- الأعداء
- إرث من الرماد: تاريخ «السي.آي.إيه.»



سلسلة السّياسة

جيريمي سكاهيل

- **بلاكووتر: أخطر منظمة سرية في العالم**
- **حروب قذرة**

نوال السعداوي

- **ذكرياتٌ بين الثورة والإبداع**
- **نوال السعداوي والثورات العربية**

إيمانويل ماكرون

- **إيمانويل ماكرون تحت الاستجواب – مقالات**
- **ثورة**

هيلاري رودهام كلينتون

- **خيارات صعبة**
- **ما الذي حدث**

- **أبي لافرنتي بيريا** – سيرغو بيريا
- **الأحزاب السياسية في العراق** – عبد الرزاق مطلك الفهد
- **اختراع الديموقراطية** – منصف المرزوقي
- **أرض لا تهدأ** – د. معين حداد
- **الأسد** – باتريك سيل
- **أسرار مكشوفة** – إسرائيل شاحاك
- **الأشياء بأسمائها** – العقيد عاكف حيدر
- **أصوات قلبت العالم** – كيري كندي
- **أمبراطورية الإرهاب** – أليهاندرو كاسترو أسبين
- **الأمّة اللبنانيّة** – د. إسماعيل الأمين
- **الأمة العربية إلى أين؟** – د. محمد فاضل الجمالي
- **امرأة تبحث عن وطن** – ماريا المعلوف
- **الأمن الوطني الداخلي لدولة الإمارات العربية المتحدة** – عائشة محمد المحياس
- **أوضاع العالم ٢٠١٣** – برتران بادي ودومينيك فيدال
- **الأيادي السود** – نجاح واكيم
- **إسرائيل والصراع المستمر** – ربيع داغر
- **البعد التوراتي للإرهاب الإسرائيلي** – وجدي نجيب المصري
- **بكامل رصيدنا** – بولا برودويل وفيرنون لوب
- **بلا هوادة** – د. حسن موسى
- **بيتٌ من حجر** – أنتوني شديد
- **التحدي الإسلامي في الجزائر** – مايكل ويليس
- **التشكيلات الناصرية في لبنان** – شوكت أشتي
- **تعتيم** – آمي وديفيد جودمان
- **تقي الدين الصلح: سيرة حياة وكفاح** (جزآن) – عمر زين
- **التمادي في المعرفة** – نورمان فنكلستاين
- **توازن الرعب** – هادي زعرور
- **الثورات العربية في ظل الدين ورأس المال** – راضي شحادة
- **ثورات الفيسبوك** – مصعب حسام الدين قتلوني
- **ثوراتٌ في كل مكان** – بول مايسون
- **حرب تحرير الكويت** – د. حبيب الرحمن
- **حرب الشفق** – د. ديفيد كريست
- **حربا بريطانيا والعراق (١٩٤١ – ١٩٩١)** – رغيد الصلح
- **حركات ثورية** – ستيف كراوشو وجون جاكسون
- **حروب الأشباح** – ستيف كول
- **حروب الظلّ** – مارك مازّيتي
- **حروب الإمبراطوريات** – تحرير روبرت غيروارث وإيريز مانيلا
- **الحروب الميسّرة** – نورمان سولومون
- **حزب الله والدَّولة في لبنان: الرؤية والمسار** – الدكتور حسن فضل الله

سلسلة السّياسة

- **الحكّام العرب** – رودجر أوين
- **حياتي مع طالبان** – عبد السلام ضعيف
- **الخلوي: أشهر فضائح العصر** – ألين حلاق
- **الخيارات الصعبة** – د. إيلي سالم
- **دارفور: تاريخ حرب وإبادة** – جولي فلنت وألكس دي فال
- **دروب دمشق** – كريستيان شينو – جورج مالبرونو
- **الدولة الديموقراطية** – د. منذر الشاوي
- **ديبلوماسيّة إسرائيل السريّة في لبنان** – كيرستين شولتزه
- **الديبلوماسية على نهر الأردن** – د. منذر حدادين
- **الرايات السود** – علي صوفان بالاشتراك مع دانيال فريدمان
- **رؤية للمستقبل** – الرئيس أمين الجميل
- **رئيس مجلس الوزراء في لبنان بعد الطائف (١٩٨٩ – ١٩٩٨)** – محمود عثمان
- **السايفربانك** – جوليان أسانج
- **سجن غوانتانامو: شهادات حيّة بألسنة المعتقلين** – مايفيتش رخسانا خان
- **السكرتير السابع والأخير** – ميشيل هيلير
- **سورية: سقوط مملكة الأسد** – ديفيد دبليو ليش
- **صراعات الجيل الخامس** – إميل خوري
- **الصراع على السلطة في لبنان: جدل الخاص والعام** – زهوة مجذوب
- **الصهيونية الشرق أوسطية والخطّة المعاكسة** – إنعام رعد
- **صيف من نار في لبنان** – الجنرال ألان بيلليغريني
- **ضريبة الدم** – ت. كريستيان ميلر
- **الضوء الأصفر** – عبدالله بو حبيب
- **الطبقة الخارقة** – دايفيد ج. روثكويف
- **طريق أوسلو** – محمود عباس (أبو مازن)
- **عدوّ عدوّي** – لورا أيزنبرغ
- **العرب والإسلام في أوزباكستان** – بوريبوي أحمدوف وزاهدالله مندوروف
- **عزيزي الرئيس بوش** – سيندي شيهان
- **العلاقات الأردنية – اللبنانية** – أسعد كاظم جابر الغزّي
- **العلاقات اللبنانية السورية** – د. غسان عيسى
- **العودة إلى الصّفر** – ستيفن كينزر
- **الفرص الضائعة** – أمين هويدي
- **فنّ التجسُّس** – هنري أ. كرامبتون
- **الفهم الثوري للدين والماركسية** – زاهر الخطيب
- **في قلب المملكة: حياتي في السعودية** – كارمن بن لادن
- **قراصنة أميركا الجنوبية: أبطال يتحدّون الهيمنة الأميركية** – طارق علي
- **قصور من الرمل** – أندريه جيروليماتوس
- **قضيّة سامّة** – يوست ر. هيلترمان
- **قضيّتي ضد إسرائيل** – أنطوني لوينستاين
- **القياصرة الأميركيون** – نايجل هاملتون
- **قيام طائفة... أمّة موسى الصدر** – صادق النابلسي
- **لبنان بين ردّة وريادة** – ألبير منصور
- **اللوبي** – إدوارد تيفْنن
- **اللوبي الإسرائيلي وسياسة أميركا الخارجية** – ستيفن والت وجون ميرشايمر
- **اللوبي الصهيوني في فرنسا** – شاكر نوري
- **الماسونية: دولة في الدولة** – هنري كوستون
- **المال... إن حَكَم** – هنري إده
- **مبادئ المعارضة اللبنانية** – الرئيس حسين الحسيني
- **محو العراق** – مايكل أوترمان وريتشارد هيل وبول ويلسون
- **مدن تحت الحصار** – ستيفن غراهام
- **مذكرات نيلسون مانديلا** – نيلسون مانديلا
- **المراقبة الشاملة** – أرماند ماتّلار
- **مزارع شبعا: حقائق ووثائق** – منيف الخطيب



سلسلة السّياسة

- **مصر على شفير الهاوية** - طارق عثمان
- **مفاتيح السياسة الروسية** - ستيفن وايت
- **منبر الحوار ٢٠٠٨ - لبنان: أزمات الداخل وتدخّلات الخارج** - مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية
- **ميادين التدخّل** - جيمس ستوكر
- **نار وغضب** - مايكل وولف
- **نحو دولة حديثة: بعيداً عن ٨ و١٤ آذار** - الشيخ محمد علي الحاج العاملي
- **نظرية الاحتواء** - إيان شابيرو
- **النفط: استراتيجيّاً وأمنيّاً وعسكريّاً وتنمويّاً** - د. هاني حبيب
- **النفط والحرب والمدينة** - د. فيصل حميد
- **هكذا.. وقع التوطين** - ناديا شريم الحاج
- **الهياكل المالية للتنظيمات الإرهابية** - صادق علي حسن
- **الواجب** - روبرت م. غايتس
- **الوجه الآخر لإسرائيل** - سوزان نايثن
- **الولايات المتحدة: الصقور الكاسرة في وجه العدالة والديموقراطية** - تحرير: برند هام
- **وهم السلم الأهلي** - حسين يعقوب
- **ويليس من تونس** - ناديا خياري
- **٥٠٠ يوم** - كورت آيكنوالد

Notes

[1←]

.Dana Goodyear, “The Magus,” New Yorker, May 7, 2007, 38

[2←]

Samuel Huntington, “Dead Souls: The Denationalization of the American Elite,” National .Interest 75 (Spring 2004): 5-18

[3←]

Frequently Asked Questions,” World Economic Forum,“ .www.weforum.org/en/about/FAQs/index.htm

[4←]

.C. Wright Mills, The Power Elite (New York: Oxford University Press, 1956), 4

[5←]

.Text of Eisenhower’s Farewell Address,” New York Times, January 18, 1961“

[6←]

Fiscal 2007 Department of Defense Budget Is Released,” Department of Defense news“ .release, February 6, 2006

[7←]

المصدر نفسه.

[8←]

.Fortune 500," Fortune, April 30, 2007“

[9 ←]
مارك مالوك براون، مقابلة مع الكاتب، تشرين الأول/أكتوبر 2006.

[10 ←]
Walter B. Wriston, The Twilight of Sovereignty: How the Information Revolution Is .Transforming Our World (New York: Scribner, 1992). 46

[11 ←]
Christopher Lasch, The Revolt of the Elites: And the Betrayal of Democracy (New York: .Norton, 1995), 35-36

[12 ←]
Jeff Faux, The Global Class War: How American's Bipartisan Elite Lost Our Future - and .What It Will Take to Win It Back (Hoboken, N.J.: Wiley, 2006), 1

[13 ←]
الأمير تركي الفيصل، مقابلة مع الكاتب، في 9 أيلول/سبتمبر 2006.

[14 ←]
.Karl Marx and Friedrich Engels, The Communist Manifesto, 1848

[15 ←]
.Mills, Power Elite, 8

[16 ←]
the overage American CEO makes 350 to 400 times Krishna Guha and Francesco Guerrera, "America's Elite Is Pulling Further Ahead," Financial Times, December 20,

.2006

[17 ←]

Beth Fouhy, “Clinton Initiative in New York Secures $7 Billion to Fight Global Woes,” .Associated Press, September 22, 2006

[18 ←]

Yuki Noguchi, “Gates Foundation to Get Bulk of Buffett’s Fortune,” Washington Post, .June 26, 2006

[19 ←]

باولو كويلو، مقابلة مع الكاتب، 25 كانون الثاني/يناير 2006.

[20 ←]

.Kenneth L. Fisher, 100 Minds that Made the Market (New York: Wiley, 2007), 80

[21 ←]

.Mills, Power Elite, 27

[22 ←]

More Than 100 Gulfstreams Now Have EVS System,” Weekly of Business Aviation,“ .October 4, 2004

[23 ←]

برايان موس، مقابلة مع الكاتب، كانون الأول/ديسمبر 2006.

[24 ←]

.Lauren Sherman, “Priciest Private Jets,” Forbes, March 8, 2007

[25 ←]

Kevin J. Delaney and J. Lynn Lunsford, "Wide-Flying Moguls: Google Duo's New Jet Is a Boeing 767-200," Wall Street Journal, November 4, 2005.

[26 ←]

Eugenia Levenson, "Pimp My Jet," Fortune, April 16, 2007.

[27 ←]

"Airbus Superjumbo for Private Use," BBC News, June 19, 2007, news.bbc.co.uk/2/hi/business/6768237.stm.

[28 ←]

Stephen McGinty, "Any Rows and You're Fired, Scotland!" The Scotsman, April 29, 2006.

[29 ←]

Steven N. Kaplan and Joshua D. Rauh, "Wall Street and Main Street: What Contributes to the Rise in Highest In-comes?" University of Chicago, Graduate School of Business, and National Bureau of Economic Research, NBER Working Paper No. 13270, July 2007, 32.

[30 ←]

Sherwin Rosen, "The Economics of Superstars," American Economic Review 71, no. 5 (December 1981): 845-58.

[31 ←]

لورانس سامرز، مقابلة مع الكاتب، تشرين الأول/أكتوبر 2006.

[32 ←]

Scott DeCarlo, "The World's 2,000 Largest Public Companies," Forbes, March 29, 2007.

[33 ←]

The World Factbook - World,” Central Intelligence Agency,“ .www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/xx.html#Econ

[34 ←]

”.DeCarlo, “World’s 2,000 Largest Public Companies

[35 ←]

هذه المقارنة واستنتاج آخر مماثل كانا أساس تقرير أعدته سارة أندرسون وجون كافاناغ:

“Top 200: The Rise of Corporate Global Power,” Institute for Policy Studies, December 2000, i.

[36 ←]

”.DeCarlo, “World’s 2,000 Largest Public Companies

[37 ←]

McKinsey & Company, “Mapping the Global Capital Markets Third Annual Report,” .McKinsey Global Institute, January 2007, 7

[38 ←]

Jeffrey Kentor, “The Growth of Transnational Corporate Networks: 1962-1898,” Journal .of World Systems Research (December 2005): 267

[39 ←]

.The one hundred largest corporations Ibid; 266

[40 ←]

من المواقع الإلكترونية للشركة، www.siemens.com, www.hp.com.

[41 ←]

.McKinsey & Company, “Mapping the Global Capital Markets Third Annual Report,” 8

[42 ←]

”.DeCarlo, “World’s 2,000 Largest Public Companies

[43 ←]

Edward N. Wolff, “Changes in House-hold Wealth in the 1980s and 1990s in the U.S.,” in International Perspectives on Household Wealth (Northampton, MA: Edward Elgar, .2006), 124

[44 ←]

.David Cho, “Hedge Funds Mystify Markets, Regulators,” Washington Post, July 4, 2007

[45 ←]

المصدر نفسه.

[46 ←]

James Davies, Susana Sandstrom, and Edward Wolff, “The World Distribution of Household Wealth,” United Nations University - World Institute for Development Economics Research, December 5, 2006, 26

لأجل الدراسة، عرّف الكتّاب الثروة بأنها «قيمة الأصول المادية والمالية ما عدا الديون».

[47 ←]

المصدر السابق.

[48 ←]

.Merrill Lynch and Capgemini, “World Wealth Report 2007,” June 27, 2007, 2

[49 ←]

Countries with Weapons of Mass Destruction - Intelligence Threat Assessments,”“ .Federation of American Scientists, www.fas.org/irp/threat/wmd_state.htm

[50 ←]

Joshua Williams, “World Missile Chart,” Carnegie Endowment for International Peace, .November 2005, www.carnegieendowment.org/npp/ballisticmissilechart.cfm

[51 ←]

George Bunn, “The World’s Non-Proliferation Regime in Time,” IAEA Bulletin, 2004 .www.iaea.org/Publications/Magazines/Bulletin/Bull462/nonproliferation_regime.html

[52 ←]

.Central Intelligence Agency, “World Factbook,” 2007, www.cia.gov

[53 ←]

.www.Adherents.com

[54 ←]

Robert Frank, Richistan: A Journey through the American Wealth Boom and the Lives of .the New Rich (New York: Crown, 2007)

[55 ←]

.Carlos Slim Becomes World’s Richest Man,” Reuters, July 3, 2007“

[56 ←]

Ginger Thompson, “Prodded by the Left, Mexico’s Richest Man Talks Equity,” New York .Times, June 3, 2006

[57 ←]

.The World's Billionaires: #73, Rupert Murdoch," Forbes, March 8, 2007"

[58 ←]

.Turn On, Tune In, Switch Off," McClatchy - Tribune Business News, April 14, 2007"

[59 ←]

International Institute for Strategic Studies, The Military Balance, 2007 (London: .Routledge, 2007), 28

[60 ←]

Christopher Hellman, "U.S. Security Spending: How Much Do We Really Spend?" Center .for Arms Control and Non-Proliferation, October 1, 2007

كريستوفر هيلمان، «نفقات الأمن في الولايات المتحدة؟: كم ننفق فعلياً» مركز تنظيم الأسلحة وضبط انتشارها، 1 تشرين الأول/أكتوبر 2007. يتضمن الرقم ميزانية الدفاع الفيديرالي المرخصة للسنة الفيديرالية 2007 وأموال مخصصة للعمليات العسكرية في العراق وأفغانستان.

[61 ←]

John Waggoner, "Fundline: The Buzz at Fidelity," USA Today, October 3, 2007; Jia Lynn .Yang, "How to Interpret Recent News Out of Fidelity," Fortune, March 5, 2007

[62 ←]

www.Adherents.com

[63 ←]

Nicole Winfield, "Pope Reasserts Salvation Comes from One Church," Boston Globe, July .11, 2007

[64←]

Paul Maidment, “What’s Behind the Surprise Rise in China’s Forex Reserves,” Forbes, April 16, 2007; “China’s Forex Reserves Tops $1.43 Trillion,” People’s Daily Online, .October 12, 2007

[65←]

.Frederick Balfour, “China’s $3 Billion Bet on Blackstone,” BusinessWeek, May 21, 2007

[66←]

Joe Nocera, “A Change of Tune?” International Herald Tribune, February 10, 2007; ”.DeCarlo, “World’s 2,000 Largest Public Companies

[67←]

Anthony Bianco, “Wal-Mart’s Midlife Crisis,” BusinessWeek, April 30, 2007; DeCarlo, ”.“World’s 2,000 Largest Public Companies

[68←]

Peter Marsh, “Man of Steel with a Showman’s Flair,” Financial Times, December 23, .2006; “The World’s Billionaires: #5 Lakshmi Mittal,” Forbes, March 8, 2007

[69←]

.Caroline McGhie, “Where £ 10m Is ‘a Snip,’” Sunday Telegraph, June 28, 2006

[70←]

.Matt Woolsey, “World’s Most Expensive Homes 2007,” Forbes, February 22, 2007

[71←]

Michael Gross, 740 Park: The Story of the World’s Richest Apartment Building (New .York: Broadway, 2006), 7-11

[72 ←]

ستيفن شوارزمان، مقابلة مع الكاتب، تشرين الثاني/نوفمبر 2006.

[73 ←]

.Blackstone website, www.blackstone.com, accessed April 2007

[74 ←]

Dennis Shanahan, “Chile’s Hot Free Trade Pact with Oz,” Australian, November, 14, .2006

[75 ←]

Chile: Lots of Free Trade Agreements and Growth but at What Cost?” Oxfam,“ www.oxfam.org/en/programs/development/samerica/chile_regional_trade_agreements, .March 2007

[76 ←]

John Williamson, “A Short History of the Washington Consensus,” Institute for .International Economics, September 24, 2004

[77 ←]

Paul J. Saunders, “Why Globalization Didn’t Rescue Russia,” Policy Review, February 1, .2001

[78 ←]

Economic Indicators: Chile,” World Resources Institute,“ .earthtrends.wri.org/pdf_library/country_profiles/eco_cou_152.pdf, 2003

[79 ←]

World Bank, “Table 2.7: Distribution of Income or Consumption,” World Development .Indicators 2005

[80 ←]

أندرونيكو لوكسيك، مقابلة مع الكاتب، 2006.

[81 ←]

ألفارو سايبه، مقابلة مع الكاتب، 2006.

[82 ←]

Robert H. Frank, “In the Real World of Work and Wages, Trickle-Down Theories Don’t Hold Up,” New York Times, April 12, 2007.

[83 ←]

أندرس فاليسكو، مقابلة مع الكاتب، 2006.

[84 ←]

جورج روزنبلات، مقابلة مع الكاتب، 2006.

[85 ←]

جورج مارشال، مقابلة مع الكاتب، 2006.

[86 ←]

Fareed Zakaria, “The Rise of Illiberal Democracy,” Foreign Affairs, November/December 1997.

[87 ←]

Dani Rodrik, “The Cheerleaders’ Threat to Global Trade,” Financial Times, March 27, 2007.

[88 ←]

Joseph E. Stiglitz, Globalization and Its Discontents (New York: Norton, 2002), 79.

[89 ←]

ماك ماكلارتي، مقابلة مع الكاتب، 2006.

[90 ←]

مواسيس نعيم، مقابلة مع الكاتب، 2007.

[91 ←]

Martin Wolf, “A New gilded age,” Financial Times, April 25, 2006; Paul Krugman, “Gilded Once More,” New York Times, April 27, 2007.

[92 ←]

Nancy Birdsall, “The World Is Not Flat: Inequality and Injustice in Our Global Economy,” 2005 WIDER Annual Lecture, October 31, 2005.

[93 ←]

“The Inequality Predicament: Report on the World Social Situation 2005,” United Nations Publications, August 2005.

[94 ←]

L. Pritchett, “Divergence, Big Times,” Journal of Economic Perspectives 11, no. 3 (Summer 1997): 3-17.

[95 ←]

Achin Vanaik, “Unequal Gains,” Telegraph, December 22, 2005.

[96 ←]

“The World Distribution of Household Wealth,” United Nations University - World Institute for Development Economics Research, December 5, 2006.

[97 ←]

".United Nations, "UN Human Development Report 2005

[98 ←]

Bob Davis et al., "Globalization's Gains Come with a Price," Wall Street Journal, June 3, .2007

[99 ←]

.Branko Milanovic, Worlds Apart (Princeton: Princeton University Press, 2005), 39

[100 ←]

المصدر السابق، 109.

[101 ←]

.James K. Galbraith, "By the Numbers," Foreign Affairs, July/August 2002, 178-83

[102 ←]

".Birdsall, "The World Is Not Flat

[103 ←]

Thomas Piketty and Emmanuel Saez, "The Evolution of Top Incomes: A Historical and International Perspective," National Bureau of Economic Research, Spring 2006, 204. See also Emmanuel Saez, "Income and Wealth Concentration in a Historical and International Perspective," UC Berkeley and National Bureau of Economic Research, .February 21, 2004

[104 ←]

Eric Konigsberg, "A New Class War: The Haves vs. the Have Mores," New York Times, .November 19, 2006

[105 ←]

.The Super-Rich: Always with Us," Economist, October 19, 2006"

[106 ←]

المصدر السابق.

[107 ←]

.Matt Miller, "Revolt of the Fairly Rich," Fortune, October 30, 2006

[108 ←]

بالمناسبة، في دراسة أُجريت عما قريب في جامعة أوهايو يتم تقويض افتراض أساسي متعلق بجزئية «الذكاء» داخل المعادلة. فبعد دراسة أكثر من 7400 أميركي وجدوا أنه على الرغم من أن العمال الذين يتمتعون بمعدل ذكاء مرتفع يميلون إلى كسب المال بشكل أكبر ممن هم أقل موهبة، إلا أنه لا يُرجح أن ينتهي بهم الأمر بتحقيق الثراء ولا هم أقل عرضة إلى مواجهة المحن المالية.

Jay L. Zagorsky, "Do You Have to Be Smart to be Rich? The Impact of IQ on Wealth, Income, and Financial Distress," Intelligence, vol. 35, no. 5, September 2007.

[109 ←]

Tom Hertz, "Understanding Mobility in America," Center for American Progress, April .26, 2006

[110 ←]

".Birdsall, "The World Is Not Flat

[111 ←]

Sam Roberts, "In Manhattan, Poor Make 2¢ for Each Dollar to the Rich," New York .Times, September 4, 2005

[112 ←]

Jeanne Sahadi, “CEO Pay: 364 Times More Than Workers,” CNNMoney, August 29, .2007, money.cnn.com

[113 ←]

.Scott DeCarlo, “Big Paychecks,” Forbes, May 3, 2007

[114 ←]

Josh Fineman, “Nardelli Exit Package Called ‘Outrage,’ May Heighten Pay Debate,” .Bloomberg, January 3, 2007

[115 ←]

Dionne Searcey, “A Pension to Retire for: $158.5 Million Plus,” Wall Street Journal, April .27, 2007

[116 ←]

Brooke Masters, “A Campaign to Tighten Executive Pay,” Washington Post, April 28, .2006

[117 ←]

Geraldine Fabrikant, “EU: U.S.-Style Pay Packages Are All the Rage in Europe,” New .York Times, June 16, 2006

[118 ←]

.In the Money: A Special Report on Executive Pay,” Economist, January 20, 2007“

[119 ←]

Amir Barnea and Ilan Guedj, “‘But, Mom, All the Other Kids Have One!’ CEO Compensation and Director Networks,” McCombs School of Business, University of .Texas, August 2006

[120 ←]

Krishna Guha and Francesco Guerrera, “America’s Elite Is Pulling Further Ahead,” .Financial Times, December 20, 2006

[121 ←]

Joann S. Lublin and Scott Thurm, “Behind Soaring Executive Pay, Decades of Failed .Restraints,” Wall Street Journal, October 12, 2006

[122 ←]

”.Kaplan and Rauh, “Wall Street and Main Street

[123 ←]

.Rosen, “Economics of Superstars,” 845-58

[124 ←]

”.Lublin and Thurm, “Behind Soaring Exective Pay

[125 ←]

.In the Money,” Economist

[126 ←]

Paul Hodgson and Ric Marshall, “Pay for Failure: The Compensations Committees .Responsible,” Corporate Library, June 2006

[127 ←]

Eric Dash and Amanda Cox, “Executive Pay: A Special Report; Off to the Races Again, .Leaving Many Behind,” New York Times, April 9, 2006

[128 ←]

John Kenneth Galbraith, “What Comes After General Motors,” New Republic, November .2, 1974

[129 ←]

Bill Moyers, “America 101,” speech to the Council of Great City Schools, San Diego, .California, October 27, 2006

[130 ←]

Jenny Anderson and Julie Creswell, “Make Less Than $240 Million? You’re Off the Top .Hedge Fund List,” New York Times, April 24, 2007

[131 ←]

David Mercer, “California, Illinois University Researchers to Team in BP-Funded Clean .Energy Search,” International Herald Tribune, February 1, 2007

[132 ←]

Agence France-Presse, “China to Spend 180 Billion Dollars to Boost Renewable Energy .Use,” Sino Daily, November 7, 2005

[133 ←]

د. آل سومر، مقابلة مع الكاتب، في آب/أغسطس 2006.

[134 ←]

Thomas B. Edsall and Chris Cillizza, “Those with 2008 Ambitions May See a $100 .Million Entry Free,” Washington Post, March 12, 2006

[135 ←]

Chris Cillizza and Dan Balz, “Clinton, Obama Camps’ Feud is Out in the Open,” .Washington Post, February 22, 2007

[136 ←]
الموقع الإلكتروني لمركز السياسة المتجاوبة، www.opensecrets.org

[137 ←]
المصدر نفسه.

[138 ←]
المصدر السابق.

[139 ←]
الموقع الإلكتروني لمركز النزاهة العامة، www.publicintegrity.org

[140 ←]
David Herszenhorn, "Billionaires to Start $60 Million Schools Effort," New York Times, April 25, 2007.

[141 ←]
دايفيد ل. آرون، ملاحظات على وزارة التجارة الأميركية، 8 كانون الأول/ديسمبر، 1999.

[142 ←]
Henry Kissinger, A World Restored (New York: Universal Library, 1964), 213.

[143 ←]
Sarah B. Pomeroy, Stanley M. Burstein, Walter Donlan, and Jennifer Tolbert Roberts, Ancient Greece: A Political, Social, and Cultural History (New York: Oxford University Press, 1999), 28-37. Also Thomas R. Martin, Ancient Greece: From Prehistoric to Hellenistic Times (New Haven: Yale University Press, 2000), 24-30.

[144 ←]

.Martin, Ancient Greece, 30-31

[145 ←]

.Pomeroy et al., Ancient Greece, 37-39

[146 ←]

.Martin, Ancient Greece, 46

[147 ←]

.to 20 percent of Greek families Pomerory et al., Ancient Greece, 96 12

[148 ←]

J.B. Bury and Russell Meiggs, A History of Ancient Greece to the Death of Alexander the .Great (New York: St. Martin's Press, 1975), 146

[149 ←]

.Nicholaus of Damascus, quoted in Martin, Ancient Greece, 80

[150 ←]

Pomeroy et al., Ancient Greece, 165-68; H.D.F. Kitto, The Greeks (Chicago: Aldine, 1964), 99-101; G.E.M. de Ste. Croix, The Class Struggle in the Ancient Greek World: From the Archaic Age to the Arab Conquests (Ithaca: Cornell University Press, 1989), .282

[151 ←]

.Jonathan D. Spence, The Search for Modern China (New York: Norton, 1999), 7

[152 ←]

Ibid. Also John King Fairbank, China: A New History (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1992), 8; Paul Kennedy, The Rise and Fall of the Great Powers: Economic Change and Military Conflict from 1500 to 2000 (New York: Vintage Books, 1989), 4-6; C.A. Bayly, The Birth of the Modern World: Global Connections and .Comparisons, 1780-1914 (Oxford: Blackwell, 2004), 32

[153←]
.Fairbank, China, 137-38

[154←]
Rinn-Sup Shinn and Robert L. Worden, "Historical Setting," in Robert L. Worden, Andrea Matles Savada, and Ronald E. Dolan, eds., China: A Country Study (Washington, D.C.: .U.S. Government Printing Office, 1988), 18

[155←]
.Fairbank, China, 141

[156←]
.Spence, Search for Modern China, 16-18

[157←]
Immanuel C.Y. Hsu, The Rise of Modern China (New York: Oxford University Press, .1970), 21-24

[158←]
.Spence, Search for Modern China, 28

[159←]
.Hsu, Rise of Modern China, 35

[160 ←]

.Spence, Search for Modern China, 69

[161 ←]

Henry Adams, The Education of Henry Adams (New York: Oxford University Press, .1999). 201

[162 ←]

Louis D. Johnston and Samuel H. Williamson, “The Annual Real and Nominal GDP for the United States, 1790-Present,” Economic History Services, 2006. Figures in constant .2000 dollars. www.eh.net/hmit/gdp

[163 ←]

.Mills, Power Elite, 101-102

[164 ←]

Matthew Josephson, The Robber Barons: The Great American Capitalists, 1861-1901 (San .Diego: Harcourt, 1962), 59

[165 ←]

Maury Klein, The Change Makers: From Carnegie to Gates, How the Great Entrepreneurs .Transformed Ideas into Industries (New York: Henry Holt, 2003), 2

[166 ←]

Andrew Carnegie, in a 1989 essay quoted in H.W. Brands, Masters of Enterprise: Giants of American Business from John Jacob Astor and J.P. Morgan to Bill Gates and Oprah .Winfrey (New York: Free Press, 1999), 25

[167 ←]

.Peter Krass, Carnegie (Hoboken, N.J.: Wiley, 2002), ix-x

[168 ←]

Charles Morris, The Tycoons: How Andrew Carnegie, John D. Rockefeller, Jay Gould, and J.P. Morgan Invented the American Supereconomy (New York: Times Books, 2005), 205.

[169 ←]

مقتبس من كتاب كراس Carnegie, 57.

[170 ←]

Andrew Carnegie, The Autobiography of Andrew Carnegie (Boston: Northeastern University Press, 1986). 170.

[171 ←]

Krass, Carnegie, 411-13.

[172 ←]

المصدر نفسه 358-59.

[173 ←]

المصدر نفسه 214-20.

[174 ←]

Andrew Carnegie, “Wealth,” North American Review 148, no. 391 (1889): 653-65.

[175 ←]

Carnegie, Autobiography, 243.

[176 ←]

Krass, Carnegie, 251.

[177 ←]

Daniel Yergin, The Prize: The Epic Quest for Oil, Money, & Power (New York: Simon & Schuster, 1991), 35-36. دانيل يرجين، الجائزة. شركة المطبوعات للتوزيع والنشر 2001.

[178 ←]

Ron Chernow, Titan: The Life of John D. Rockefeller, Sr. (New York: Touchstone, 1992), 228.

[179 ←]

المصدر نفسه xvi.

[180 ←]

Yergin, The Prize, 50. دايفيد يرجين، الجائزة، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2011.

[181 ←]

Chernow, Titan, 133-42.

[182 ←]

المصدر نفسه xvi.

[183 ←]

Brands, Masters of Enterprise, 85-86.

[184 ←]

Yergin, The Prize, 43 دايفيد يرجين، الجائزة، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2011.

[185 ←]

Chernow, Titan, 227.

[186 ←]

المصدر نفسه، 12-211.

[187 ←]

دايفيد يرجين، الجائزة، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2011. Yergin, The Prize, 45

[188 ←]

Richard Hofstadter, The American Political Tradition and the Men Who Made It (New York: Vintage Books, 1989), quoted in Morris, Tycoons, 216.

[189 ←]

Chernow, Titan, 397.

[190 ←]

Hofstadter, American Political Tradition, 270, 290-91.

[191 ←]

Chernow, Titan, 553-59. لنص الرأي انظر Standard Oil Co. of New Jersey v.U.S., 221 U.S. 1 (1910), laws.findlaw.com/us/221/1.html.

[192 ←]

Scott DeCarlo, “The World’s 2,000 Largest Public Companies,” Forbes, March 29, 2007.

[193 ←]

Chernow, Titan, 556-57.

[194 ←]

David Hoffman, The Oligarchs (New York: Basic Books, 2002), 112.

[195 ←]

Russia's `Chelski' Tycoon Abramovich to Get Massive Dividend Payout," Agence"
.France-Presse, July 28, 2003

[196 ←]

.Mills, Power Elite, 147

[197 ←]

.The Best Global Brands," BusinessWeek, August 6, 2007"

[198 ←]

نيويورك تايمز، توماس فريدمان، مقابلة مع الكاتب، 2007.

[199 ←]

.Fortune Global 500," Fortune, July 23, 2007"

[200 ←]

البيانات تم تجميعها من معلومات الشركة، www.forbes.com.

[201 ←]

Michael Tsang and Daniel Hauck, "S&P 500 Record Stoked by Growing China, German Sales," Bloomberg, May 7, 2007, www.bloomberg.com/apps/news?
.pid=20601109&refer=news&sid=a2Gptvdd1_88

[202 ←]

".Fortune Global 500"

[203 ←]

.Scott DeCarlo, "The World's 2,000 Largest Public Companies," Forbes, March 29, 2007

[204 ←]

Johnston and Williamson, “Annual Real and Nominal GDP for the United States, 1790-Present,” Figures in constant 2000 dollars.

[205 ←]

DeCarlo, “World’s 2,000 Largest Public Companies.”

[206 ←]

Andrei Postelnicu, “GLG Partners Going Public in the U.S. Through Merger,” Bloomberg, June 25, 2007, www.bloomberg.com/apps/news?pid=20601087&sid=aStPTvZ7Eef8&refer=home.

[207 ←]

Rik Kirkland, “Private Money,” Fortune, February 19, 2007.

[208 ←]

Carter Dougherty, “More Risk for China on Investment Front,” International Herald Tribune, January 25, 2007.

[209 ←]

Jeffrey H. Birnbaum, “A Quiet Revolution in Business Lobbying,” Washington Post, February 5, 2005.

[210 ←]

البيانات تم تجميعها من معلومات الشركة: www.forbes.com.

[211 ←]

الموقع الإلكتروني لمؤسسة بروكينغز، www.brookings.edu.

[212 ←]

Gregg Easterbrook, “Ideas Move Nations,” Atlantic, January 1986; Eloise Salholz, “A Think Tank at the Brink,” Newsweek, July 7, 1986.

[213 ←]

Marie Horrigan, “Analysis: Wealthy Progressives Pull Weight,” United Press International, January 13, 2005.

[214 ←]

Jenny Anderson, “Big Names, Big Wallets, Big Cause,” New York Times, May 4, 2007.

[215 ←]

Steven Syre, “Harvard MBAs of ‘79,” Boston Globe, June 10, 2004.

[216 ←]

ستيفان شوارزمان، مقابلة مع المؤلف.

[217 ←]

David J. Rothkopf, “Whistle Stops on Wall Street,” New York Times, March 8, 1999.

[218 ←]

جوزيف ستيغليتز، مقابلة مع الكاتب، تشرين الأول/أكتوبر 2006.

[219 ←]

لويس غيرستنير، مقابلة مع الكاتب، تموز/يوليو 2006.

[220 ←]

بيل ماكدونو، مقابلة مع الكاتب، آب/أغسطس 2006.

[221 ←]

".DeCarlo, "World's 2,000 Largest Public Companies

[222 ←]

Roddy Boyd and Zachary Kouwe, "$16 Bil Sachs of Loot," New York Post, December 13, .2006

[223 ←]

.Braden Keil, "Gimme Shelter," New York Post, March 15, 2007

[224 ←]

.Kyle Pope, "Goldman Sachs Rules the World," Los Angeles Times, June 4, 2006

[225 ←]

روبرت هورمات، مقابلة مع الكاتب، أيلول/سبتمبر 2006.

[226 ←]

.Oil's Dark Secret," Economist, August 10, 2006"

[227 ←]

T. Wallin, "Saudi Aramco's Abdallah S. Jum'ah Named Petroleum Executive of the Year .for 2005," Business Wire, April 25, 2005

[228 ←]

.Aramco Stresses Ties to China," Energy Compass, July 15, 2005"

[229 ←]

Simon Romero and Jad Mouawad, "Aramco Seeks India and China Ties," International .Herald Tribune, February 18, 2005

[230 ←]

Simon Romero, “Saudi National Oil Giant Becomes More Arabian; American Workers Still Play Vital Role,” International Herald Tribune, March 17, 2004.

[231 ←]

Stephen Glain, “The Right Touch,” Newsweek International, April 3, 2006.

[232 ←]

دانييل ييرجين، مقابلة مع الكاتب، أيلول/سبتمبر 2006.

[233 ←]

Fu Chengyu, “Why is America Worried?” Wall Street Journal, July 6, 2006.

[234 ←]

Boao Forum for Asia, “Fu, Chengyu President, CNOOC Chairman & CEO, CNOOC Limited,” March 24, 2005, www.boaoforum.org/boao/eng-ziliao/200503/24/t20050324_3411547.htm.

[235 ←]

Francesco Guerrera, “The Maverick Oil Mandarin,” Financial Times, June 25, 2005.

[236 ←]

المصدر السابق.

[237 ←]

Enid Tsuiin, “CNOOC to Buy Offshore Nigerian Oilfied,” Financial Times, January 10, 2006; Richard McGregor and John Thornhill, “CNOOC in Petronas Gas Deal,” Financial Times, September 17, 2006.

[238 ←]

John Browne, CEO, BP," CNN, May 12, 2004,"
.edition.cnn.com/2004/BUSINESS/05/12/browne.profile/index.html

[239 ←]

.Terry Macalister, "BP Goliath Plays David," Guardian, November 28, 2005

[240 ←]

Grant Ringshaw, "Tough Times for Browne and BP," Sunday Times (London), September 24, 2006; "BP Talks of Evolving Deals with NOCs," Petroleum Intelligence Weekly, .November 1, 2004

[241 ←]

".Macalister, "BP Goliath Plays David

[242 ←]

.BP Plans China Investment," International Oil Daily, May 12, 2004"

[243 ←]

.John Browne "Small Steps to Limit Climate Change," Financial Times, June 30, 2004

[244 ←]

.John Browne, "Beyond Kyoto," Foreign Affairs,July-August, 2004

[245 ←]

Deborah Rephan, "BP Amoco CEO Wins Earth Day 'Oscar' for Acting Like and .Environmentalist," Greenpeace press release, April 22, 1999

[246 ←]

”.John Browne, CEO, BP“

[247 ←]
الموقع الإلكتروني لبيوند بتروليوم www.bp.com.

[248 ←]
Megan Moore, “Energy and Environmental Giving in the States,” National Institue on Money in State Politics, May 23, 2007, .www.followthemoney.org/press/Reports/200705231.pdf

[249 ←]
Terence O’Hara, “Ex-Riggs Manager Won’t Testify About Accounts: Senate Panel Probes .Money from Equatorial Guinea,” Washington Post, July 16, 2004

[250 ←]
Michael Abramowitz and Steven Mufson, “Papers Detail Industry’s Role in Cheney’s .Energy Report,” Washington Post, July 18, 2007

[251 ←]
.Jeffrey Ball, “The New Act at Exxon,” Wall Street Journal, March 8, 2006

[252 ←]
Nelson Schwartz, “The Biggest Company in America... Is Also a Big Target,” CNN, April .3, 2006

[253 ←]
Dana Milbank and Justin Blum, “Document Says Oil Chiefs Met with Cheney Task .Force,” Washington Post, November 16, 2005

[254 ←]

.Cathy Booth, “2003 Global Influentials,” www.CNN.com

[255 ←]

Susie Gharib, “One on One with Rex Tillerson, Chairman & co, ExxonMobil,” Nightly .Business Report, PBS, March 8, 2006

[256 ←]

”.Ball, “The New Act

[257 ←]

المصدر نفسه.

[258 ←]

Thomas Catan, “A Subtler Force at the Top of ExxonMobil,” Financial Times, April 24, .2006

[259 ←]

Geoff Colvin, “Why Exxon Mobil Doesn’t Care About Alternative Fuels,” Fortune, April .30, 2007

[260 ←]

.Central Intelligence Agency, “World Factbook,” 2007, www.cia.gov

[261 ←]

.Ken Silverstein, “Civil Service,” Harper’s, June 2007

[262 ←]

كولين باول، مقابلة مع الكاتب، أيار/مايو 2006.

[263 ←]

.David McCullough, John Adams (New York: Simon & Schuster, 2002), 70

[264 ←]

انظر، على سبيل المثال Reynolds Holding, “The Executive Privilege Showdown,” Time, March 21, 2007.

[265 ←]

James Bovard, “Bush’s Bogus Theory of Absolute Power,” Baltimore Chronicle, April 6, 2006.

[266 ←]

“Turnout Exceeds Optimistic Predictions,” Committee for the Study of the American Electorate (CSAE), American University, January 14, 2005; “Bush, Iraq Propel Modest Turnout Increase,” CSAE, November 9, 2006.

[267 ←]

“What Americans Know: 1989-2007,” Pew Research Center, April 15, 2007.

[268 ←]

“The Unfriendly Border,” Economist, August 27, 2005.

[269 ←]

المدوّن بلوجر والصحفي المسجّل في نقابة الصحفيين، بايرون ويليامز، يوضحان هذه النقطة في “What Exactly Is Foreign Policy Experience?” Huffington Post, December 26, 2006, www.huffingtonpost.com.

[270 ←]

David Rothkoph, Running the World: The Inside Story of the National Security Council and the Architects of American Power (New York: Basic Books, 2005).

[271 ←]

.Shawn Tully, “Private Equity: End of the Golden Age?” Fortune, June 18, 2007

[272 ←]

Kevin Phillips, Wealth and Democracy: A Political History of the American Rich (New .York: Broadway Books, 2002), 71

[273 ←]

سميدلي باتلر، مقتطف من خطاب ألفي عام 1933، من موقع اتحاد العلماء الأميركيين: .www.fas.org/man/smedley.htm

[274 ←]

Thomas Edsall and Chris Cillizza, “Money’s Going to Talk in 2008: ‘Entry Free’ for .Presidential Race Could Be $100 Million,” Washington Post, March 11, 2006

[275 ←]

Chuck Neubauer, Walter F. Roche Jr. and Dan Morain, “Clintons Disclose Assets in the 8 Figures,” Los Angeles Times, June 15, 2007; Matthew Mosk and John Solomon, .“Largess to Clintons Lands CEO in Lawsuit,” Washington Post, May 26, 2007

[276 ←]

”.Mosk and Solomon, “Largess

[277 ←]

Don Van Natta Jr., “Early Rush of Contributions Opened the Floodgates for Bush,” New .York Times, January 30, 2000

[278 ←]

معلومات من مركز السياسات الاستجابية، www.opensecrets.org.

[279 ←]

.Phillips, Wealth and Democracy, 419. Brandeis quote, 418. Roosevelt quote, 420

[280 ←]

المصدر السابق 205.

[281 ←]

Cullen Murphy, Are We Rome? The Fall of an Empire and the Fate of America (Boston: .Houghton Mifflin, 2007), 96-97

[282 ←]

.You Can’t Win,” Economist, November 26, 2005“

[283 ←]

Tony Barber, “Election Unease over Berlusconi’s TV Coverage,” Financial Times, March .31, 2006

[284 ←]

Alexander Stille, “Silvio’s Shadow,” Columbia Journalism Review, September/October .2006

[285 ←]

Rory Carroll, “Silvio Berlusconi Is Days Away from Spawning the Biggest Conflict of .Interest in Western Democracy,” Guardian, May 5, 2001

[286 ←]

.Alessandra Stanley, “Berlusconi, the Rerun,” New York Times, April 15, 2001

[287 ←]

.Martin Arnold and John Thornhill, “The Will to Power,” Financial Times, May 15, 2007

[288 ←]

Tara Patel, “Election of Sarkozy Produces Instant Winners on French Stock Market,” .International Herald Tribune, May 8, 2007

[289 ←]

Charles Bremner, “French Media Seek Freedom from Power of President,” Times, June .29, 2007

[290 ←]

Doreen Carvajal, “Fears of Self-Censorship at French News Outlets,” International Herald .Tribune, June 24, 2007

[291 ←]

”.Arnold and Thornhill, “The Will to Power

[292 ←]

Jenny Barchfield, “Sarkozy Sends Strong Signal to France’s Minorities in Government .Reshuffle,” Associated Press, June 20, 2007

[293 ←]

.Samuel Huntington, “The Clash of Civilizations?” Foreign Affairs, June 1, 1993, 22-49

[294 ←]

John Tkacik, Joseph Fewsmith, and Maryanne Kivlehan, “Who’s Hu? Assessing China’s Heir Apparent, Hu Jintao,” Heritage Foundation, April 19, 2002, .www.heritage.org/Research/AsiaandthePacific/HL739.cfm

[295 ←]
على سبيل المثال، بيل غايتس، خطاب أُلقي في منتدى مايكروسوفت للقادة الحكوميين في أوروبا، في الأول من شباط/فبراير 2006.

[296 ←]
China Risk: Political Stability Risk,” Risk Briefing Select, from the Economist“ .Intelligence Unit, May 2, 2007

[297 ←]
.Melinda Liu, “The Man in Jiang’s Shadow,” Newsweek, Altantic edition, May 6, 2002

[298 ←]
.Maureen Fan, “Cashing in on Communism,” Washington Post, February 18, 2007

[299 ←]
Philip Gould, The Unfinished Revoltution: How the Modernisers Saved the Labour Party .(London: Little, Brown, 1998), 176

[300 ←]
أنيتا دون، مقابلة مع الكاتب، تموز/يوليو 2007.

[301 ←]
سيرة غرينبرغ في الموقع الإلكتروني لغرينبرغ، كوينلان روسنر www.gqrr.com.

[302 ←]
سيرة بن (Penn) في الموقع الإلكتروني لبورسون - مارستلر www.bm.com.

[303 ←]
.Mark Blumenthal, “On Pollsters and Conflicts,” www.pollster.com, May 1, 2007

[304 ←]

.Anne Kornblut, “Clinton’s PowerPointer,” Washington Post, April 30, 2007

[305 ←]

Overview of World Bank Activities in Fiscal 2002,” World Bank website,“ .www.worldbank.org/html/extpb/2002/Overview.htm

[306 ←]

.Stephen Kirchner, “The redundant IMF,” Institutional Economics, April 15, 2007

[307 ←]

.Orhan Coskun, “Turkey No Longer Needs IMF,” Reuters, July 27, 2007

[308 ←]

رودريغو راتو، اجتماع بحضور الكاتب، 2006.

[309 ←]

روبرت روبن، مقابلة مع الكاتب، حزيران/يونيو 2006.

[310 ←]

Eduardo Porter, “Flow of Immigrants’ Money to Latin America Surges,” New York Times, .October 19, 2006

[311 ←]

David J. Lynch, “As World Bank Controversy Unfolds, Turmoil Takes Its Toll,” USA .Today, May 16, 2007

[312 ←]

لويس مورينو، مقابلة مع الكاتب، 2006.

[313 ←]

جايمس وولفنسون، مقابلة مع الكاتب، تشرين الأول/أكتوبر 2006.

[314 ←]

كيشور محبوباني، مقابلة مع الكاتب، تشرين الثاني/نوفمبر 2006.

[315 ←]

تيموثي غيثنر، مقابلة مع الكاتب، 2006.

[316 ←]

ريتشارد دارمان، مقابلة مع الكاتب، 2006.

[317 ←]

Seb Bekoe, John Elkington, et al., "The 21st Century NGO: In the Market for Change," SustainAbility, 2.

[318 ←]

Daniel C. Esty and Andrew S. Winston, Green to Gold: How Smart Companies Use Environmental Strategy to Innovate, Create Value, and Build Competitive Advantage (New Haven: Yale University Press, 2006), 68.

[319 ←]

Jon Swan, "Green Image, Grim Reality," World Rivers Review, vol. 18, no. 1, February 2003. 1.

[320 ←]

John Vidal, "WWF in the Dock Over Island Quarry Deal with French Firm," Guardian, February 7, 2003. See also "Alcoa and WWF," from the SavingIceland website, www.savingiceland.org.

[321 ←]

ساندي برغر، مقابلة مع الكاتب، 2006.

[322 ←]

Hardev Kaur, "West to Be Blamed for Collapse of Cansun," New Straits Times, September 16, 2003.

[323 ←]

Peter Baker, "Bush Takes Koizumi for Tour of Graceland," Washington Post, June 30, 2006.

[324 ←]

ريتشارد هولبروك، مقابلة مع الكاتب، 2006.

[325 ←]

World Bank, "World Development Indicators 2006."

[326 ←]

Andrew Kramer, "Putin Likens U.S. Foreign Policy to that of Third Reich," International Herald Tribune, May 9, 2007.

[327 ←]

Michael Slackman, "Iran the Great Unifier? The Arab World Wary," New York Times, February 5, 2006.

[328 ←]

ألبيرتو غاريدو، مقتبس من سايمون روميرو "Iranian President Visits Venezuela to Strengthen Ties," New York Times, January 14, 2007.

[329 ←]

Robert Collier, “Chavez’s Anti-U.S. Fervor,” San Francisco Chronicle, September 21, .2006

[330 ←]

Juan Forero and Peter S. Goodman, “Chávez Builds His Sphere of Influence,” Washington .Post, February 23, 2007, D1

[331 ←]

Anna Smolchenko, “Chavez Praises Russia and Rifle,” Moscow Times, July 27, 2006; .Joshua Kurlantzick, “Crude Awakening,” New Republic, October 2, 2006

[332 ←]

Joshua Goodman, “Colombia to Honor Bill Clinton amid Growing Democrat Scrutiny,” .Associated Press, May 25, 2007

[333 ←]

ألفارو بوريب، اجتماع بحضور الكاتب، 2007.

[334 ←]

Engine Charlie”, Time, October 6, 1961; “The Testing of Engine Charlie,” Times,“ .February 2, 1953

[335 ←]

.Toward Unification,” Time, April 14, 1958“

[336 ←]

انظر، على سبيل المثال، ريناي ميرل “Report Examines Defense Hiring,” Washington Post, .June 29, 2004

[337 ←]

.Zbigniew Brzezinski, “Terrorized by ‘War on Terror,’” Washington Post, March 25, 2007

[338 ←]

U.S. Department of State, “2006 Country Reports on Terrorism,” April 30, 2007. Also David McKeeby, “Terrorism Report Highlights Global Challenge,” U.S. State .Department press release, April 30, 2007

[339 ←]

World Health Organization “World Health Report 2005: Make Every Mother and Child Count,” 2005, 106

يموت حوالي 10,6 ملايين طفل تحت سن الخامسة كل سنة جراء أسباب قابلة للمنع.

[340 ←]

UNAIDS, “Report on the Global AIDS Epidemic: Executive Summary,” 2006, 4

توفي ما يقدّر بحوالي 2,8 مليون شخص جراء مرض الإيدر عام 2005.

[341 ←]

”.McKeeby, “Terrorism Report Highlights Gobal Challenge

[342 ←]

Karen DeYoung, “Terrorist Attacks Rose Sharply in 2005, State Dept. Says,” Washington .Post, April 29, 2006

[343 ←]

Anne Scott Tyson, “Bush’s Defense Budget Biggest Since Reagan Era,” Washington Post, February 6, 2007; James Dao and Steven Lee Myers, “Bush Warning on Spending Cools .a Wishful Pentagon,” New York Times, February 4, 2001

[344←]

Elizabeth Arias and Betty Smith, “Deaths: Preliminary Data for 2001,” National Vital .Statistics Report, U.S. Centers for Disease Control, March 14, 2003, 4

[345←]

National Commission on Terrorist Attacks, The 9/11 Commission Report (New York: .Norton, 2004), 171

[346←]

.Doug Holmes, “`Rocky’ Road,” Boeing Frontiers, July 2005

[347←]

Martin Wolk, “Cost of Iraq War Could Surpass $1 Trillion,” MSNBC News, March 17, .2006

[348←]

Llyod Dixon and Rachel Kaganoff Stern, “Compensation for Losses from the 9/11 Attacks,” RAND Institute for Civil Justice, 2004, .rand.org/pubs/monographs/2004/RAND_MG264.sum.pdf

[349←]

Martin Wolk, “Cost of Iraq War Could Surpass $1 Trillion,” MSNBC.com, March 17, .2006

[350←]

Faces of the Fallen,” WashingtonPost.com, projects.washingtonpost.com/fallen, as of“ September 1, 2007. Iraqi fatalities from IraqBodyCount.org, www.iraqbodycount.org, as .of September 1, 2007

[351←]

David Galula, Counterinsurgency Warfare: Theory and Practice (New York: Praeger, .1964), xi

[352 ←]
Thomas Ricks, “Pacific Command Nominee Withdraws; Army Pick Questioned,” .Washington Post, October 7, 2004

[353 ←]
U.S. Department of State, “Military Assistance: International Military Education and .Training,” www.state.gov/documents/organization/17783.pdf

[354 ←]
انظر الموقع الإلكتروني لـ School of the Americas Watch www.soaw.og ومركز السياسة العالمية “Just the Facts,” www.ciponline.org/Facts/soa.htm

[355 ←]
جون جامبر، مقابلة مع الكاتب، 2007.

[356 ←]
دينيس بلير، مقابلة مع الكاتب، 2006.

[357 ←]
أنطوني زيني، مقابلة مع الكاتب، 2007.

[358 ←]
جيم جونز، مقابلة مع الكاتب، 2006.

[359 ←]
كولين باول، مقابلة مع الكاتب، 2006

[360 ←]

David Cloud, “U.S. Set to Offer Huge Arms Deal to Saudi Arabia,” New York Times, July .28, 2007

[361 ←]

Spencer Michaels, “Collision at Sea,” NewsHour with Jim Lehrer, PBS, February 12, .2001

[362 ←]

Jeffrey Smith and Renae Merle, “Leader of Panel That Endorsed Jet Program Has Ties to .Contractor,” Washington Post, July 25, 2006

[363 ←]

.Defense News Top 100,” Defense News, 2007, www.defensenews.com“

[364 ←]

Tim Weiner, “Lockheed and the Future of Warfare,” New York Times, November 28, .2004

[365 ←]

برنارد شوارتز، مقابلة مع الكاتب، 2006.

[366 ←]

”.Weiner, “Lockheed and the Future of Warfare

[367 ←]

Jonathan Karp, “In Military-Spending Boom, Expensive Pet Projects Prevail,” Wall Street .Journal, June 16, 2006

[368 ←]

Fred Kaplan, “The Money Pit: Can the Pentagon Pay for the War and Its New Toys?” .Slate, August 16, 2006

[369 ←]

”,Karp, “In Military Spending Boom, Expensive Pet Projects Prevail

[370 ←]

معلومات من الموقع الإلكتروني لـ بي. أي. إي سيستمز (شركة بريطانية مختصة في الصناعات الجوية والدفاعية) www.na.baesystems.com.

[371 ←]

Leslie Wayne, “British Arms Merchant with Passport to the Pentagon,” New York Times, .August 16, 2006

[372 ←]

Julia Werdigier, “British Company to Investigate Its Own Deal with the Saudis,” New .York Times, June 12, 2007

[373 ←]

.James Boxell, “How BAE Can Call Itself Champion,” Financial Times, June 22, 2006

[374 ←]

.Paris Air Show 2003,” AINonline, www.ainonline.com“

[375 ←]

.Defense News Top 100,” Denfense News, www.defensenews.com“

[376 ←]

Ann R. Markusen and Sean S. Costigan, eds., Arming the Future: A Defense Industry for the 21st Century (Washington, DC: Council on Foreign Relations Press, 1999), 9.

[377 ←]
Renae Marle, “Lockheed CEO Sees a World of Potential,” Washington Post, November 8, 2004.

[378 ←]
المصدر السابق.

[379 ←]
مايك تورنر، خطاب لنادي واشنطن الاقتصادي، 10 أيار/مايو، 2006.

[380 ←]
من الموقع الإلكتروني لحوار شانغري - لا، www.iiss.org/conferences/the-shangri-la-dialogue.

[381 ←]
David Cloud, “Number of Soldiers to Be Left in Iraq Remains Unclear,” New York Times, September 14, 2007.

[382 ←]
James Risen, “Contractors Back from Iraq Suffer Trauma from Battle,” New York Times, July 5, 2007.

[383 ←]
Jeremy Scahill, “America’s Shadow Army in Iraq.” Salon, May 1, 2007.

[384 ←]

المصدر نفسه.

[385 ←]

P.W. Singer, Corporate Warriors: The Rise of the Privatized Military Industry (Ithaca: Cornell University Press, 2003), 18.

[386 ←]

تلقت الشركة التعاقدية دعاية ترويجية مكثفة (وسلبية إلى حد كبير) في أعقاب تورط حراس بلاكووتر في مقتل 17 عراقياً في أيلول/سبتمبر 2007. Sabrina Tavernise, "Iraqi Report Says Blackwater Guards Fired First," New York Times, September 19, 2007.

[387 ←]

Chalmers Johnson, The Sorrows of Empire: Militarism, Secrecy, and the End of the Republic (New York: Metropolitan Books, 2004), 135.

[388 ←]

Singer, Corporate Warriors, 18.

[389 ←]

P.W. Singer, "War, Profits, and the Vacuum of Law," Columbia Journal of Transnational Law, vol. 42, no. 2, Spring 2004.

[390 ←]

المصدر نفسه.

[391 ←]

it Mark Thompson, "Generals for Hire," Time, January 15, 1996.

[392 ←]

Ken Silverstein, “Revolving Door to Blackwater Causes Alarm at CIA,” Harper’s, .September 12, 2006

[393←]

Mure Dickie, “Low-Profile Huawei Technologies Has Already Outgrown Its Roots in the .People’s Liberation Army,” Financial Times, January 3, 2007

[394←]

Dexter Roberts and Mark Clifford, “China’s Army Under Fire: Can Jiang Push the PLA to .Give Up Its Complex Web of Businesses?” BusinessWeek, August 10, 1998

[395←]

Mure Dickie, “Chinese Army Opens Door to Private Weapons Suppliers,” Financial .Times, February 2, 2007

[396←]

Jim Yardley and David Lague, “Beijing Accelerates Its Military Spending,” New York .Times, March 5, 2007

[397←]

Stockholm International Peace Research Institute SIPRI Yearbook 2007, ./yearbook2007.sipri.org

[398←]

.Defense News Top 100,” www.defensenews.com“

[399←]

./The Arms Transfers Project,” www.sipri.org/contents/armstrad“

[400 ←]

William Langewiesche, The Atomic Bazaar: The Rise of the Nuclear Poor (New York: Farrar, Straus and Giroux. 2007).

[401 ←]

بيل كلينتون، «ملاحظات على قمّة فريق إيكوستار (ECOSAR) 2003»، خطاب ألقي في أطلنطا، جورجيا، 3 أيار/مايو 2003.

[402 ←]

Johanna McGeary, “Inside the A-Bomb Bazaar,” Time, January 12, 2004.

[403 ←]

George W.Bush, “Remarks by the President on the War on Terror,” July 12, 2004, www.whitehouse.gov.

[404 ←]

Steve Coll, “The Atomic Emporium,” New Yorker, August 7, 2006.

[405 ←]

Moisés Naím, Illicit: How Smugglers, Traffickers and Copycats are Hijacking the Global Economy (New York: Doubleday, 2005), 40.

[406 ←]

الإرهابيون الدوليون: هم الذين أطلق عليهم الغرب هذه الصفة، تماشياً مع النظرة الأميركية ومفهومها للإرهاب.

[407 ←]

مواسيس نعيم، مصدر سابق، 42 المصدر نفسه.

[408 ←]

المصدر السابق، 49.

[409 ←]

المصدر السابق.

[410 ←]

Aram Roston, “Meet the ‘Prince of Marbella’ - Is He Really Supporting Iraq’s Insurgency?” Guardian, October 1, 2006.

[411 ←]

Small Arms Survey 2006, www.smallarmssurvey.org.

[412 ←]

“Small Arms: Ths Real Weapons of Mass Destruction,” UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, May 2006.

[413 ←]

المصدر السابق.

[414 ←]

Rita Katz and Josh Devon, “Web of Terror,” Forbes, May 7, 2007.

[415 ←]

المصدر السابق، انظر أيضاً:

Rita Katz and Michael Kern, “Terrorist 007, Exposed,” Washington Post, March 26, 2006.

[416 ←]

Bob Garfield, “YouTube vs. Boob Tube,” Wired, Issue 14.12, December 2006.

[417 ←]

Alexa.com، متوفر على available at www.alexa.com

[418 ←]

Alan Deutschman et al., “Vanity Fair 100: The New Establishment,” Vanity Fair, October 2006.

[419 ←]

إيلي بايج، مقابلة مع الكاتب، آذار/مارس 2007.

[420 ←]

Brad Stone, “Investment by Microsoft Values Facebook at $15 Billion,” International Herald Tribune, October 25, 2007.

[421 ←]

Norimitsu Onishi, “A Renegade’s Tale of His Scorn for Japan’s ‘Club of Old Men,’” New York Times, January 6, 2007.

[422 ←]

المصدر السابق.

[423 ←]

بوب رايت، مقابلة مع الكاتب، 2006.

[424 ←]

باميلا توماس غراهام، مقابلة مع الكاتب، 2006.

[425 ←]

Interview with Sheikh Hamad bin Thamer al-Thani,” TBS Journal, Fall 2001,“ .www.tbsjournal.com/Archives/Fall01/Jazeera_chairman.html

[426←]
Amani Soliman and Peter Feuilherade, “Al-Jazeera’s Popularity and Impact,” BBC, .November 1, 2006

[427←]
.Hugh Miles, “Think Again: Al Jazeera,” Foreign Policy, July/August 2006

[428←]
David Leigh and Richard Norton-Taylor, “MPs Leaked Bush Plan to Hit Al-Jazeera,” .Guardian, January 9, 2006

[429←]
.Peter Johnson, “Al-Jazeera’s Stature Is Rising,” USA Today, October 9, 2001

[430←]
.Peter Feuilherade, “Profile: Al-Arabiya TV,” BBC News, November 25, 2003

[431←]
.News Corp. Shareholders Accept Liberty Deal,” New York Times, April 4, 2007“

[432←]
.Eric Pooley, “Exclusive Report: Rupert Murdoch Speaks,” Times, June 28, 2007

[433←]
.Who Owns What,” Columbia Journalism Review, 2007, www.cjr.org“

[434 ←]

News Corp. Finds Partner in Turkish Broadcaster,” South China Morning Post, July 25,“ .2006

[435 ←]

.James Poniewozik, “What Hath Fox Wrought?” Time, October 6, 2006

[436 ←]

.Roy Greenslade, “Their Master’s Voice,” Guardian, February 2003

[437 ←]

Post editor Assisted Murdoch,” New York Times, January 28, 1984. Jack Shafer,“ .“Murdoch: The Filth and the Fury,” Slate, June 22, 2007

[438 ←]

John Cassidy, “Murdoch’s Game,” New Yorker, October 16, 2006

[439 ←]

المصدر نفسه.

[440 ←]

المصدر نفسه.

[441 ←]

Gail Shister, “Young Adults Eschew Traditional Nightly News for ‘The Daily Show,” .Philadelphia Inquirer, May 13, 2007

[442 ←]

.Josh Tyrangiel, “The Constant Charmer,” Time, December 18, 2005

[443 ←]
على سبيل المثال

“Angelina Jolie UNHCR Goodwill Ambassador Fact Sheet,” www.unhcr.org.

[444 ←]
مارك مالوش براون، مقابلة مع الكاتب، 2006. أيضاً

Mark Malloch Brown, “Angelina Jolie,” Time, May 8, 2006.

[445 ←]
.Shakira Highlights Youth Poverty,” ITVNews, November 23, 2006, www.itv.com“

[446 ←]
M.J. Molina and F.S. Rowland, “Stratospheric Sink for Chlorofluoromethanes: Chlorine .Atom-Catalysed Destruction of Ozone,” Nature, vol. 249, June 28, 1974

[447 ←]
World Economic Forum, “The Future Is Now for Mexico’s President,” press release, .www.weforum.org, January 26, 2007

[448 ←]
Elizabeth Thompson, “Molina Wins Nobel Prize for Ozone Work,” press release, October .18, 2005, www.web.mit.edu

[449 ←]
المصدر السابق.

[450 ←]
David Perlman, “Ozone Hole’s Growth Rate Slows Down,” San Francisco Chronicle, July .30, 2003

[451 ←]

Jeffrey P. Cohn, “Chlorafluorocarbons and the Ozone Layer,” Bioscience, vol. 37, no.9, .October 1987

[452 ←]

Mario Molina, “The Ozone Treaty Can Do Much More for the Planet,” Financial Times, .August 24, 2007

[453 ←]

.John F. Kennedy, “Address to Southern Baptist Leaders,” 1960

[454 ←]

Harvey Cox, The Secular City: Secularization and Urbanization in Theological Perspective .(New York: Macmillan, 1965), 244

[455 ←]

.Toward a Hidden God,” Time, April 8, 1966“

[456 ←]

Jonathan Sacks, The Dignity of Difference: How to Avoid the Clash of Civilizations (New .York: Continuum Books, 2002)

[457 ←]

Timothy Shah and Monica Duffy Toft, “Why God Is Winning,” Foreign Policy, .July/August 2006, 39-43

[458 ←]

الأرقام من Adherents.com منظمة إحصاءات دينية، www.adherents.com

[459 ←]

Peter Ford, “What Place fo God in Europe?” Christian Science Monitor, February 25, 2005

وجد استقصاء مماثل أجراه منتدى بو حول الدين والحياة العامة أنه على العكس اعتبر 59 بالمئة من الأميركيين الدين مهماً جداً. مقتبس عن فورد. وفي أنحاء أوروبا، يرتاد 15 بالمئة من السكان أماكن العبادة مرة واحدة في الأسبوع على الأقل (ويختلف العدد حسب الدولة)، في حين أن 44 بالمئة يقومون بذلك في الولايات المتحدة.

[460 ←]

Mark Noll, “The Global Rise of Christianity,” ملاحظة في مناسبة عقدها بو فوروم حول الدين والحياة العامة. remark made at event held by Pew Forum on Religion and Public Life, March 2, 2005, www.pewforum.org.

[461 ←]

Reena Advani, “Church in Seoul Full of Korea’s Faithuful,” NPR, All Things Considered, August 25, 2005.

[462 ←]

Jonathan Mahler, “The Soul of the New Exurb,” New York Times Magazine, March 27, 2006 إن عدد الحاضرين في الكنائب الكبرى المتوافق عليه عموماً يبدأ من ألفين.

[463 ←]

المصدر نفسه.

[464 ←]

Lillian Kown, “100,000 South Korean Christians Attend Rick Warren Stadium Gathering,” Christian Post, July 14, 2006.

[465 ←]

Profile: Rick and Kay Warren," PBS, Religion and Ethics, September 1, 2006,"
.www.pbs.org

[466 ←]
".Mahler, "Soul of the New Exurb

[467 ←]
عناوين استخدمت من قبل كثيرين، على سبيل المثال، أي.بي. سي نيوز، واشنطن بوست، سانت بيترزبرغ تايمز، وغيرها.

[468 ←]
Caryle Murphy, "Playing Up Party Instead of Pulpit," Washington Post, September 29,
.2005

[469 ←]
.Todd Hertz, "Beach Blanket Rebirth," Christianity Today, January 16, 2003

[470 ←]
من الموقع الإلكتروني لجمعية لويس بالو، www.palau.org.

[471 ←]
.Is Luis Palau the Next Billy Graham?" ABC News, October 8, 2005"

[472 ←]
.Tony Carnes, "Bush's Defining Moment," Christianity Today, November 2, 2001

[473 ←]
George W.Bush: Remarks at a Reception Honoring Hispanic Heritage Month," American"
.Presidency Project, October 12, 2001

[474 ←]

.David Hardaker, “Islam’s Billy Graham,” Independent, January 4, 2006

[475 ←]

.Tarek Atia, “Amr Khaled: A Preacher’s Puzzle,” Al-Ahram Weekly, October 20, 2005

[476 ←]

المصدر السابق.

[477 ←]

Samantha Shapiro, “Ministering to the Upwardly Mobile Muslim,” New York Times .Magazine, April 30, 2006

[478 ←]

المصدر نفسه.

[479 ←]

.”Hardaker, “Islam’s Billy Graham

[480 ←]

.Shapiro, “Ministering to the Upwardly Mobile Muslim

[481 ←]

”.Ibid.; Atia, “Amr Khaled

[482 ←]

.”Shapiro, “Ministering to the Upwardly Mobile Muslim

[483 ←]

”.Hardaker, “Islam’s Billy Graham

[484 ←]
المصدر نفسه.

[485 ←]
”.Atia, “Amr Khaled

[486 ←]
.Who Is Li Hongzhi?” BBC, May 8, 2001“

[487 ←]
Falun Gong Deaths in Custody Continue to Rise as Crackdown Worsens,” Amnesty“ .International, 2000, www.amnesty.org

[488 ←]
.Time “Li Hongzhi: Messenger to Millions,” Asiaweek, June 1, 2001

[489 ←]
Pui-Wing Tam et al., “China’s Diplomats in U.S. Act to Foil Falun Grong Protesters,” Wall .Street Journal, November 24, 2004

[490 ←]
المصدر نفسه.

[491 ←]
المصدر نفسه.

[492 ←]

ريتشارد بوم، مقتبس من "Li Hongzhi: Messenger to Millions".

[493 ←]
Michael Slackman, “A Cleric Steeped in the Ways of Power,” New York Times, September 9, 2006.

[494 ←]
“Governing Iran: Ayatollah Ali Khamenei,” Online NewsHour, PBS, 2006, www.pbs.org.

[495 ←]
Slackman, “Cleric Steeped in the Ways of Power.”

[496 ←]
Azadeh Moaveni, “Power in the Shadows,” Time, June 25, 2006.

[497 ←]
المصدر نفسه.

[498 ←]
Lev Grossman, “Why the 9/11 Conspiracy Theories Won’t Go Away,” Time, September 3, 2006.

[499 ←]
مقتبس من كارول موريللو "Conspiracy Theories Flourish on the Internet," Washington Post, October 7, 2004.

[500 ←]
Charlotte Parsons, “Why We Need Conspiracy Theories,” BBC News, September 24, 2001.

[501 ←]

".Morello, "Conspiracy Theories Flourish on the Internet

[502 ←]

Michael Barkun, A Culture of Conspiracy: Apocalyptic Visions in Contemporary America .(Berkeley: University of California Press, 2003), 83

[503 ←]

.Benjamin Jowett, Thucydides (Oxford: Clarendon Press, 1900), Book 3

[504 ←]

Elizabeth A. Lawrence, "Feline Fortunes: Contrasting Views of Cats in Popular Culture," .Journal of Popular Culture, vol. 36, no. 3, 623-35

[505 ←]

Anti-Judaism: 70 to 1200 CE," ReligiousTolerance.org," .www.religioustolerance.org/jud_pers1.htm

[506 ←]

Jewish Persecution from 1200 to 1800 CE," Religious Tolerence.org," .www.religioustolerance.org/jud_pers3.htm

[507 ←]

Lynn Hunt, Politics, Culture and Class in the French Revolution (Berkeley: University of .California Press, 1984), 39-44

[508 ←]

Timothy Tackett, "Conspiracy Obsession in a Time of Revolution: French Elites and the Origins of the Terror, 1789-1792," American Historical Review, 105, no. 3 (June 2000): .691-713

[509 ←]

.Hunt, Politics, Culture and Class, 39

[510 ←]

David Shugarts, “After The Da Vinci Code: Some Very Educated Guesses About the Masonic Content of Dan Brown’s New Novel,” U.S. News & World Report, August 28, .2005

[511 ←]

.H. Paul Jeffers, Freemasons (New York: Kensington, 2005), 4

[512 ←]

الموقع الإلكتروني لماسونيي كاليفورنيا www.freemason.org.

[513 ←]

James Barron, “A Secret Society, Spilling a Few Secrets,” New York Times, October 4, .2006

[514 ←]

.Jeffers, Freemasons, 165

[515 ←]

المصدر السابق، 84-91.

[516 ←]

المصدر السابق، 170.

[517 ←]

.Jay Tolson, “Inside the Masons,” U.S. News & World Report, August 28, 2005

[518 ←]

Mark Hazlin, “Dwindling Freemasons Hope to Attract New Blood,” USA Today, October .30, 2004

[519 ←]

.New Masons Drawn by Brother hood, Not Myths,” NPR, May 5, 2007“

[520 ←]

”.Hazlin, “Dwindling Freemasons

[521 ←]

.Alexandra Robbins, “George W., Knight of Eulogia,” Atlantic, May 2000

[522 ←]

المصدر نفسه.

[523 ←]

.Andrew Cedotal, “Rattling Those Dry Bones,” Yale Daily News, April 18, 2006

[524 ←]

Alexandra Robbins, Secrets of the Tomb: Skull and Bones, the Ivy League, and the Hidden .Paths of Power (Boston: Little, Brown, 2002), 126

[525 ←]

Ron Rosenbaum, “Skull and Bones, Denying Its Rite, Suckers AOL-TW,” New York .Observer, July 14, 2002

[526 ←]

Skull and Bones: Secret Yale Society Includes America’s Power Elite,” 60 Minutes, June“
.13, 2004

[527 ←]
لمحة عن الشركة www.carlyle.com.

[528 ←]
.Melanie Warner, “Down the Rabbit Hole,” Fortune, March 18, 2002

[529 ←]
.Jamie Doward, “Ex-Presidents Club Gets Fat on Conflict,” Guardian, March 23, 2003

[530 ←]
Dan Briody, The Iron Triangle: Inside the Secret World of the Carlyle Group (Hoboken:
.John Wiley, 2003), 158

[531 ←]
على سبيل المثال، مقالة “Carlyle Changes Its Stripes” لإميلي ثورنتون وآخرين، وردت على
غلاف صحيفة Businessweek، 12 شباط/فبراير 2007.

[532 ←]
.”Doward, “Ex-Presidents’ Club

[533 ←]
Mark Fineman, “Arms Buildup Is a Boon to Firm Run by Bif Guns,” Los Angeles Times,
.January 10, 2002

[534 ←]

Terence O’Hara, “Carlyle Shows It’s Still Tops in Defense,” Washington Post, February .13, 2006

[535 ←]
”.Warner, “Down the Rabbit Hole

[536 ←]
Oliver Burkeman and Julian Borger, “The Ex-Presidents’ Club,” Guardian, October 13, .2001

[537 ←]
.Tim Shorrock, “Crony Capitalism Goes Global,” Nation, April 1, 2002

[538 ←]
.Briody, Iron Triangle, 152

[539 ←]
.”Warner, “Down the Rabbit Hole

[540 ←]
المصدر نفسه.

[541 ←]
متوفر على www.newswithviews.com.

[542 ←]
.Available at www.foe.co.uk

[543 ←]

.Jeff Faux, “The Party of Davos,” Nation, February 13, 2006

[544 ←]

.World Economic Forum, “Annual Report 2005/06,” www.weforum.org

[545 ←]

الموقع الإلكتروني للمنتدى الاقتصادي العالمي www.weforum.org.

[546 ←]

Jean-Christophe Graz, “How Powerful Are Transnational Elite Clubs? The Social Myth of the World Economic Forum,” New Political Economy 8, 3 (November 2003): 330.

[547 ←]

David E. Hoffman, The Oligarchs: Wealth & Power in the New Russia (New York: Basic Books, 2002), 325.

[548 ←]

.John Lloyd, “The Russian Devolution,” New York Times Magazines, August 15, 1999

[549 ←]

مقتبس من هوفمان The Oligarchs, 334.

[550 ←]

غوينسكي وبيريزوفسكي، اللذين انفصلا في الماضي، اجتمعا سرّياً في دافوس، كما فعل بيريزوفسكي وشويباس، المصدر السابق 328.

[551 ←]

Llyod, “Russian Devolution.”

[552 ←]

.Bruce Nussbaum, “Party Time at Davos,” BusinessWeek, January 27, 2006

[553 ←]

.Dennis Kneale, “Gunning for Google,” Forbes, February 3, 2006

[554 ←]

ستيف كايس، مقابلة مع الكاتب، 2007.

[555 ←]

كلوس شواب، مقابلة مع المؤلف، 2007.

[556 ←]

.Tim Weber, “Bono Bets on Red to Battle AIDS,” BBC News, January 26, 2006

[557 ←]

فيليب بورغويون، مقابلة مع الكاتب، 2006.

[558 ←]

بوب كيميت، مقابلة مع الكاتب، 2006.

[559 ←]

.Tim Weber, “In Search of Davos Man,” BBC News, January 23, 2004

[560 ←]

Andreas von Rétyi, Bilderberger: The Timetable of the New World Order (2006). Cited by .Bilderberg.org, www.bilderberg.org/2006.htm

[561 ←]

Stephen Gill, American Hegemony and the Trilateral Commission, (New York: Cambridge .University Press, 1990), 128-29

[562 ←]
.Jonathan Duffy, “Bilderberg: The Ultimate Conspiracy Theory,” BBC News, June 3, 2004

[563 ←]
.Holly Lake, “Today Kanata... Tomorrow the World,” Ottawa Sun, June 12, 2006

[564 ←]
.Bilderbergers Meet Secretly Today in Ottawa,” World Net Daily, June 10, 2006“

[565 ←]
Tom Spears, “Secretive Group’s Departure as Low-Key as Arrival,” Ottowa Citizen, June .12, 2006

[566 ←]
.”Duffy, “Bilderberg

[567 ←]
فيكتور هالبرستاد، مقابلة مع الكاتب، 2006.

[568 ←]
الموقع الإلكتروني للجنة الثلاثية www.trilateral.org.

[569 ←]
الموقع الإلكتروني لمبادرة كلينتون العالمية، www.clintonglobalinitiative.org.

[570 ←]

Andrew Jack, “Clinton Initiative Wins $7.3bn Pledges,” Financial Times, September 22, .2006

[571 ←]
على سبيل المثال، ماريا ديمنتو، “Record-Breaking Giving,” Chronicle of Philanthropy, .February 22, 2007

[572 ←]
G. William Domhoff, “Social Cohesion & the Bohemian Grove,” 2005, .sociology.ucsc.edu/whorulesamerica/index.html

[573 ←]
Adair Lara, “Members Only: SF’s Exclusive Clubs Carry on Traditions of Fellowship, .Culture-and Discrimination,” San Francisco Chornicle, July 18, 2004

[574 ←]
Peter Phillips, “San Francisco Bohemian Club: Power, Prestige, and Globalism,” Sonoma .County Free Press, June 8, 2001

[575 ←]
.Nick Schou, “Bohemian Grove Exposes Itself!” Orange Country Weekly, August 31, 2006

[576 ←]
”.Domhoff, “Social Cohesion

[577 ←]
Richard Nixon, RN: The Memoirs of Richard Nixon (New York: Grosset & Dunlap, .1978), 80-81. Cited in Domhoff

[578 ←]

.Nixon, RN, 284

[579 ←]

كل الإحصاءات حول تمثيل الشركات في غروف من Domhoff, “Social Cohesion.”

[580 ←]

.Boao Forum for Aisa,” Xinhua News Agency. April 24, 2005“

[581 ←]

Jamil Anderlini, “Amied Lightweight Attendance, Boao Struggles with Crisis of .Relevance,” South China Morning Post, April 24, 2007

[582 ←]

Tom Mitchell, “Even Big Shots Can’t Get into Hot Water at Boao Forum,” South China .Morning Post, December 17, 2002

[583 ←]

Boao Forum for Asia Annual Conference 2007,” China People’s Daily Online, April 23,“ .2007

[584 ←]

Tom Mitchell, “One Forum, Four Agencies at Boao,” South China Morning Post, April 14, .2002

[585 ←]

Charles Hutzler, China Exerts too Much Control at Forum Created to Mimic Davos,” Wall .Street Journal, April 11, 2002

[586 ←]
Michael Smith, “One of the World’s Richest Men Turns to Mexico’s Future,” New York .Times, May 4, 2006

[587 ←]
.Mexican ‘World’s Richest Person,’” BBC News, July 3, 2007“

[588 ←]
.Tim Padgett, “Carlos Slim’s Embarrassment of Riches,” Time, July 11, 2007

[589 ←]
.Kerry Dolan, “Secret Meeting of Latin American Billionaires,” Forbes, May 23, 2003

[590 ←]
Micheal Maccoby, “Narcissistic Leaders: The Incredible Pros, the Inevitable Cons,” .Harvard Business Review 78, no. (2000): 68-77

[591 ←]
المصدر نفسه.

[592 ←]
على سبيل المثال، آدم غالينسكي “Power and Perspectives Not Taken,” Psychological .Science 17 (2006): 1068-74

[593 ←]
U.S. Senate Subcommittee on Investigations, “Money Laundering and Foreign Corruption: Stephane Mayoux, “E :انظروا أيضاً .Case Study Involving Riggs Bank,” July 15, 2004 ستذكرون أيضاً أن بنك ,Guinea Warning After Bank Probe,” BBC, July 21, 2004. Riggs ريغز كان مخزن الرشاوى التي كانت تُدفع من قبل شركات دفاع تعاقدية مهمة في الثمانينيات، إضافة إلى كونه حامل أصول للديكتاتور التشيلي السابق أوغوستو بينوشي في

التسعينيات. ويعتبر بنك ريغز مؤسسة قديمة العهد في واشنطن لها ارتباط وثيق بنخب واشنطن منهم جوناثان بوش، عم جورج الإبن، الذي يعمل كمسؤول تنفيذي بارز في البنك.

[594 ←]

.The Dictator Next Door?” editorial, Los Angeles Times, November 19, 2006“

[595 ←]

Alexander Smoltczyk, “Torture and Poverty in Equatorial Guinea,” Der Spiegel, August .28, 2006

[596 ←]

Republic of Equatorial Guinea Article IV Consulation,” International Monetary Fund,“ .June 2006

[597 ←]

U.S. State Department, Bureau of African Affairs, “Backgound Note: Equatorial Guinea,” .June 2007, www.state.gov/r/pa/ei/bgn/7221.htm

[598 ←]

.Peter Maass, “A Touch of Crude,” Mother Jones, January/February 2005

[599 ←]

Chris McGreal and Dan Glaister, “The Tiny African State, the President’s Playboy Son, .and the $35m Malibu Mansion,” Guardian, November 10, 2006

[600 ←]

Larry Luxner, “Equatorial Guinea Goes from Rags to Riches with Oil Boom,” Washington .Diplomat, August 2001

[601 ←]

.”Department of State, “Background Note: Equatorial Guinea

[602 ←]

Poverty Drops Below 1 Billion, Says World Bank,” World Bank press release, April 15,“ .2007. www.worldbank.org

[603 ←]

James Davies et al., “The World Distribution of Household Wealth,” UNU-WIDER, .December 5, 2006

[604 ←]

.Luisa Kroll and Allison Fass, “The World’s Billionaires, Forbes, March 8, 2007

[605 ←]

.Scott DeCarlo, “The World’s 2,000 Largest Public Companies,” Forbes, March 29, 2007

[606 ←]

.James Mackintosh, “Biggest Hedge Funds Tighten Grip,” Financial Times, May 24, 2007

[607 ←]

Fidelity Brokerage Assets Increase to Record $1.96T,” Boston Globe, November 13,“ .2007

[608 ←]

”.DeCarlo, “World’s 2,000 Largest Public Companies

[609 ←]

Major Religions of the World Ranked by Number of Adherents,” Adherents.com, April“ .17, 2007

[610 ←]

Polulation data from the CIA, “The World Factbook,” June 2007, .www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/index.html

[611 ←]

Stockholm International Peace Research Institute, SIPRI Yearbook 2007, June 2007, .yearbook2007.sipri.org

[612 ←]

على سبيل المثال، راجعوا توزيع قرى التصويت في البنك الدولي. www. worldbank.org وصندوق النقد الدولي www.imf.org.

[613 ←]

.Tom Gibb, “Internet Insults Traded Globally,” BBC, January 29, 2001

[614 ←]

.Background of the WSF Process,” Fórum Social Mundial, www.forumsocialmundial.org“

[615 ←]

.Jenny Mero, “Women CEOs for Fortune 500 Companies,” Fortune, April 2007

[616 ←]

Inter-Parliamentary Union, “Women in Parliament in 2006. The Year in Perspective,” .www.ipu.org

[617 ←]

غيتا راو غوبتا، مقابلة مع الكاتب، 2007.

[618 ←]
بيانات من (إحصاء طبقة النخبة) الذي أجراه فريق البحث المساعد للكاتب.

[619 ←]
Task Force on Higher Education and Society, “Higher Education in Developins Countries: .Peril and Promise,” March 1, 2000, UNESCO and the World Bank, www.tfhe.net

[620 ←]
إبراهيم دبدوب، مقابلة مع الكاتب، 2007.

[621 ←]
.Mills, Power Elite, 274

[622 ←]
.Nelson Schwartz, “Wall Street’s Man of the Moment,” Fortune, February 2007

[623 ←]
”.Kroll and Fass, The World’s Billionaires

[624 ←]
المصدر نفسه.

[625 ←]
المصدر السابق.

[626 ←]
.Merrill Lynch and Capgemini, “World Wealth Report,” June 2006

[627 ←]
Robin Kwong, “China’s Billionaires Begin to Add Up,” Financial Times, October 22, 2007.

[628 ←]
Kroll and Fass, “The World’s Billionaires.”

[629 ←]
فنت سيرف، مقابلة مع الكاتب، 2006.

[630 ←]
Anne-Marie Slaughter, A New World Order (Pinceton: Princeton University Press, 2004).